الموسوعة الدَّائِمة للتشريع والقضاء

فَوَانِدَالِمُّوْرِدُو لِلنَّنْعِيْدِ الْمَانِيْرِكَ فَيَرِيْدُو لِلنَّنْعِيْدِ الْمَانِيْرِكَ فَيَرِيْدُ الْمُ



قواند الشهرة والشيخ الروي قواند المهرون المنسطية المنسطية المنسطية المنسطية المنسطة المنسطة المنتسطة المنتسطة

> محرر فرن اُمِنِ مُ محمد محرف المنات العام النات

ملت نه الله ته والنفرُ دَا رالفڪ رالع کريُ مُطْبَعِتُ لِلْكُونِ اللهِ الله

الكتاب الاول

قوانين التموين والتسعــــير الجبرى

مرسوم بقانون رقم ۵۵ لسنة ه ۱۹۶ حاص بشتون التموین(۸

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التموين وموافقة دأى مجلس الوزداء .

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول أحكام عامة

(٢) مادة 🖊 🗕 بجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة

(١) الوقائم المصرية في ٦ / ١ / ١٩٤٥ -- العدد ١٤٥ .

(۱) المساهة الأولى مدلة بقرار رئيس الجهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ –

الوقائع المصرية في ٣/١١/٣ - ١٩٥١ – العدد ٨٨ مكرر ج . وكان نصها قبل التعديل :

عبور لوزير التموين أضان عمون البلاد بالمواد الغذائية و غيرها من مواد الحاجبات الأولية
 وخامات الصناعات والبناء والتحقيق العدالة فى توزيعها أن يتنفذ بمرارات بصدرها بمواهمة لجنة
 التموين العالم كل أو بعض التندابير الآتية :

 (١) فرض قبود على لمتتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الدرض .

(٢) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة إلى أخرى .

(٣) تقييد منح الرخص الحاسة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم هذه المواد في تجارثها أو صناعتها » .

(٤) تحديد أقصى صلقة يمكن التعامل بالنسبة للمواد المذكورة .

(ه) الاستيلاء هل أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصحة عامة أو خاسة أو أى معمل المستفرة أو أى معمل أو معناعى أو عقار أو أى منقول أو أى منه وأن منه من المواد الفذائيـــة أو المستخرات الصيدلية والكياوية وأدوات الجراحة والمعامل . وكذلك تـكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال .

 (٦) تحسديد الأسعار فها يتعلق بالأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتصرف علي توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة » فى النوزيع أن يتخد بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العلما(١) كل التدابير الآنية أو بعضها :

(١) فرض قيود على إنتاج أية مادة أر سلعة وتداو لها أو استهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطانات أو تراخيص تصدرها وزارة التمرين لهذا الغرض.

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في
 تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تعديد أقصى صفقة يمكن التعامل ما بالنسبة إلى أية مادة أو سلعة .

(ه) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى مادة أو أى مادة أو أى مادة أو أى مادة أو سلعة وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تسكليف وتقديم أية بيانات .

(و) تحديد الاسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالانفاق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة .

مادة ץ ـــ تلغى بحكم القانون العقود التى تسكون قد أبرمت بشأن المواد المشار إليها في المادة الآولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواودة في تلك المادة .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ ـــ يحدد وزير التموين السلع التي يمنع من الاتجار فيها أو استخدامها فى الصناعة كل شخص ير تسكب إحدى الجرائم التى يعينها بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا .

ويسرى هذا الحظر من اليوم التالى لصيرورة الحسكم نمائيا .

⁽۱) صدرت تنفيذًا لهذا الرسوم بقانون الفرارات الوزارية أرفام ه ۰ ه و ۲ ۰ ه و ۷ ۰ ه و ۲ ۰ ه و ۲ ۰ ه و ۲ ۰ ه و ۱ ۱ ه و ۱ ۱ ه و ۱ ۱ ه و ۱ ۱ ه و ۱ ۱ ه و ۲ ۱ ه و ۲ ۲ ه و ۲۳ ه و ۲۲ ه و ۲۰ ه و ۲۷ ه و ۲۸ ه لمنة ۱۹۵۵ وسقط سهواً من ديباجاتها عبارة هو بعد موافقة لجنة التمرين العاباء وقد نشير التصحيح في الوقائم المسرية بتاريخ ۱ / ۱۹۲۷ / ۱۹۲۷ مسالمد ۲۲ سالمد

ويجوز لوزير التموين أن يأمر _ إلى حين صدور الحـمَ _ بوقف التاجر المخانف عن مزاولة تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة ومنع الصانع الخالف من استخدامها في صناعته .

(١) مادة ٣ مكررا _ يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أن يتجوون في السلع التموينية التي يضدر بتعيينها قرار من وذير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن عارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا يترخيص من وزير التموين .

ويعطى هذا الترخيص لنكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في الممل إما لعجر شخصى أو لحسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لاي عذر جدى آخر يقبله وزير التموين .

ويفصل الوزير فىطلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً .

وإذا لم يصدر الوزير قراراً مسباً بالرئض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصاً .

(٢) مادة ٣ مكرر (1) ... لوزير التموين أن يوقف صرف أدون الدقيق المقررة المخبر مدة لا تقل عن أسبوع ولا تربد على شهر عند وقوع خالفة لاحكام الفرادات المنظمة لصناعة الحبر ... وفي حالة العود تضاعف مدةالوقف. وكل ذلك دون إخلال بالمقوبات المقررة في هذه القرارات .

⁽۱) المسادة ٣ مكروا مشافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ — الوقائع الصرية في ١٩٥١ — الوقائع الصرية في ١٩٥١ — المدد ١٩٥٧ الوقائع المسرية في ١٩٥٢ — المدد ١٩٥٣ مكرو غير اعتيادى وكان نسها قبل التعديل « محفل على تاجر الجملة أو التجرئة أن يزك عملة أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المتاد — السلم التي يحددها وزير التجرين بقرار منه — قاصراً بذلك عرفاة التحوين » .

وقد أوقف العمل بهذه المسادة بالفرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۰۷ الوقائع المصربة في ۱۹۰۷/۲۱ - المدد ۲۰ مكرر (ب) .

⁽۲) المادة ۳ مكررا (۱) مضافة بالقانون رقم ۲۲۰ لسنة ۱۹۵۲ الوقائم المصرية فى ۲۰/۵/۲۰ — العدد ۳۹ مكرر (ج)

البأب الثانى

أحكام خاصة باستخراج الدقبق وصناعة الخبز

مادة } __ يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين __ على أصحاب المطاحن والحفارة التموين __ على أصحاب المطاحن والحفارة والمحال الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا المبيع أو يحوزوا بأيةصفة كانت دقيقا غير الدقيق المطابق للواصفات والشروط التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا . ويبين ذلك القرار الطريقة التي يجرى بها تصريف كميات المدقيق الغير مطابقة للمواصفات الجديدة في تاريخ صدور ذلك القرار .

و يجب على أصحاب المطاحن أو المسئو اين عن إدارتها تنقية الحبوب التى يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الاخص النسف والغربلة .

مادة a ــ يحظر على أصحاب الخابر والمحال العمومية أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص من وزارة التموين :

أولا ــــ أن يصنعوا أو يعرضوا البييع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الحبر المصنوع من الدقيق المشار إليه في المادة السابقة .

(١) ثانياً _ [دخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أنسا.
 علية الحبر ومحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب
 المخابر أو المستولين عن إدارتها اتباعها في صناعة الرغيف من بدايتها إلى عهايتها.

⁽۱) البند ثانياً من المادة • معدل بالفانون رقم ۳۸۰ لسنة ۱۹۰۳ الوفائم المصرية في المسادة و إدخال دقيق المسادة و إدخال دقيق المسادة بالمسادة بالمسادة و إدخال دقيق أو أية مادة أخرى على الدتيق سالف الذكر أثناء هملية الحبز ويجدد وزير التموين بترار منه الطريقية التي يجب على أصحاب المخابر أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في دغف العيهن (نقريصه).

(٩) مادة ٣ ــ يخظر على أصحاب المطاحن ومديريها المسئولين أن يبيعوا أو يسلموا على أي وجه كان أية كمية من مقادير القمح أو المشعر أو الشعير أو الآرز أو الذرة الموجودة أو التي توجد في حيازتهم بغير ترخيص من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيمع الدقيق النائج من هذه الحبوب عقتضى أذونات تصدر لحذا الفرض من وزارة التموين أو فروعها.

(٦) مادة ٧ __ يحظر على أصحاب المخابر ومديريها والمستحدمين والعال بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلوا على أى وجه كان الدقيق المنصر ف إلهم من السلطات المختصة لصنع الحبر.

مادة A _ يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التساع فيها منى وزن الجنو بسبب الجفاف .

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والمشعر (البغيته) و الشعير والأرز والذرة (^(۲)

مادة q _ يجوز لودير النموين _ بموافقة لجنة النموين إالعليا _ أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والمشعر والثمير والآدز والذدة بالمقادير اللازمة لنموين الىلاد .

ويعين وزير الزراعة بقرار يصدره فى أولكل موسم مقداد السكية الواجب تسليمها إلى الحكومة عن كل فدان بالنسة لسكل منطقة من المناطق المردوعة من هذه الحموس.

ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم الحسكومة

 ⁽١) و (٢) المادتان ٦ و ٧ أولف العمل بهما بموجب الفرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ المفار إليه ٠

⁽٣) المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أوقف المدل بهم بموجب الفرار رقم ٨٨. لمنة ٧ • ١٩ المشار الله .

مقادير الحبوب المنصوص عاماً فى الفقرة السابقة ويجب إجراء التسليم بصرف الفطن عن كل حجز أو معارضة . أما حقوق أصحاب الثنان على الحبوب المسلمة فتنتقل إلى الثمن المذي تذفعه الحكومة .

مادة م ٩ حـ بحي على أصحاف الحبوب المستولى عليها المحساب الحسكومة أن يسلموا هذه المقادير إليها وأرث يتبعوا في ذلك الأوضاع التي تقررها وبزادة المالية .

وفضلا عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٥٦ منهذا المرسوم بقانون يكون السلطات التي يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ١٨ — مجود لوزير التموين أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على نقل وتداول كميات الحبوب المشار إليها فى المادة به التى تفيض عن نصيب الحكومة المستولى عليه .

مادة 17 — في الأحوال التي يتفق فيها على أن تسكون أجرة الأرض عينية يجوز المستأجر أن يدفع الإيجار نقداً إذا كان الانفاق يمنعه من تسليم نصيب الحسكومة من الحبوب بالمقادير المشار إليها في المادة p.

ويكون الدفع على أساس السعر الجدد وقت الوفاء .

مادة ٣٠٨ ... على كل ماللك للحبوب وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت الأرض الزروعة من هذه الحبوب أو المكرض الني أنتجتها أن يدلى فيما يتعلق بالأرض المزروعة من هذه الحبوب أو المفادر المحصودة بحميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

الباب الرابع أحكام خاصة باستهلاك اللحوم(١)

مادة ع ٦ ــ يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الحارج في

(۱) أوقف العمل بالفقرات ۲وسمونی و من المادة ۱۰ یا لفرار رقم ۲۷۷ لسنة ۱۹۵۰ الوفاتح المصریة فی ۱۹۲۰/۱۲/۳۸ — العدد ۲۷۱ ثم أوقف العمل بالواد ۱۶و۱۰ و ۲۱ و ۷۷ و ۱۸ و ۱۸ یا لقرار رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۲۷ الوفائع المصریة فی ۱۹۲۷/۳/ — العدد ۱۸ م غیر اعتیادی محال التبريد (الثلاجات العامة) أو استخدامها فى صناعة المحفوظات أو اللحوم الجففة إلا بإذن خاص من وزارة التموين .

مادة ٥١ _ لا يجوز بعد ظهر الآحد وفي يوى الإثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السلخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحداثات المعدة لحومها الأكل.

ولا يجوز ذبح الحيوانات فى الآيام الآخرى من الآسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليوى النبائح السلخانة أو المسكان النىيقوم مقامها فى الآسبوع المقابل لها من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪ ٪

فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب خفضها وتراعى في الحفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة.

و لا يسرى تحديد عدد الدبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المسادة على دبائح الحناذير والجمال طوال أيام السنة .

ويُجوز لوزير التموين أن يأمر برفع انتيد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في جمة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنمين .

ادة ٩٠ ــ لا بجوز في أيام الإنتين والثلاثاء والاديماء من كل أسبوع
 بيسع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبسع.

ولا يسرى الحظر السابق على الارانب والطيور على اختلاف أنواعها والإسقاط واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستنهلك فوراً .

مادة ٧٧ ـــ لا يجوز في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم ـــ بما في ذلك لحوم الأرانب والطيور ـــ أو بيسع شطائرها (سندوتش) في المحال التي يرتادها الجهور وبصفة خاصة في الفنادق والزل والملاعم والقهاوي والحانات والبوقيهات وبحال البقالة .

مادة 1\ سي يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها على سليل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون في بيسع اللحوم في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء إلى المرضى والمستشفيات والسفن حال وسوها في المياه المصرية .

كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التي يوقع . الحظر المنصوص عليه في المواد من ١٥ إلى ١٧ .

مادة ٩٩ ــ يحظر فتح محال الجزارة فى محافظتى القاهرة الاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الاحد إلى الساعة العاشرة منصباح يوم الاربعاء من كل أسبوع .

ويجوز لوّزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة فى مدن أو جهات أخرى .

مادة • ٧ ــ استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائعة ٣٣ نوفجر سنة ١٨٩٣ الحاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من مخالف المسادة الأولى من اللائعة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات أو الاماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لاتريد على ثلاثة أشهر وبفرامة من خسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من أحكام القانون رقم به لسنة ١٩٩٧ الحناص بمنع ذبح عجول البقر وأنائها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها من الستين وأناث الحيواناتالمولودة في القطر المستعملة لحومها في الأكل قبل أسنانها إلا إذا أصيبت يحادث يقتضى ذبحها .

وفضلاً عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢٧ ـــ لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الأجراء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لحزن تقاوى البطاطس. وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الإجراء بما فى ذلك تمديد أقصى الأسعار التى تؤجر بها الاجزاء المخصصة لحزن التفاوى المذكورة .

مادة ٢٢ ــ يراعى فى توفير الحير المفروض على كل خزن عدم المساس على تعد المورد المفروض على كل خزن عدم المساس على قدر الإمكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فإذا كارف الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود لا يكنى لهذا الفرض أو كانت جميع أجزاء الخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألفى بحكم القانون من هذه العقود ما ينى بايجاد الحير المطلوب.

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء وفي حالة دفع عربون أو مقدم إيجار فإنه يجب وده وتجرى المحاسبة عن المدة التي يكون قد نفذ فيها عقد التأجير

ويحدد القرار الصادر في هذا الشأن المهلة التي تعطى لتدبير الأجزاء المفروضة .

الباب السادسي أحكام حاصة بتداول السكر

مادة ٣٣ — بحود لوزير التموين أن يأمر بإنساء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر و تاجر الجلة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور الحالة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدوره لخالفة أى حكم من الاحكام المتعلقة بشئون التسمير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جلة يكون قد أشهر إفلاسه إلا إذا رد إليه اعتباره أو كان قد حكم عليه في جناية في أو في جنعة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تفالس أو تزوير أو اتجار في المخدرات أو شروع في الجرائم المذكورة.

مادة ٢٤ ـــ لوذير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجلة الذي ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزار التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ومختار في هذه الحالة من بين تجار الجلة المتعاقد معهم تاجر تحول إليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل في أمره .

الباب السابع

أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

مادة 70 سـ تشكل بوزارة التموين لجنة الغزل والمنسوجات القطنية تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الفزل والنسيج وتجار الاقشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .

ويؤخذ رأى اللجنة فى تحديد الاسعاد والمواصفات المشار إليها فى المادتين ٢٦ و ٣٣ كما تبدى رأيها فى الموضوعات التى يطلب وزير التموين إليها إبداء الرأى فيها .

وللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ ـــ يستولى من إنتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل الفطن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الـكميات التي يستولى عليها من كل نوع ونجمرة .

كما يحدد ما يخصص منها التوزيع على مصانع نسج الأنشة العادية وصناعة صيد الاسماك والاسعار التي تباع بها وما يخصص منها اندير ذلك من الاغراض والاسعار التي تباع بها .

مادة ٢٧ ـــ يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو نراخيص تصدرها وزارة النموس.

ويكون التوزيع بالأوضاع والسكيفية التى تقررها وزارة التموين .

مادة ٢٨ ـــ لايجوز بيسع الغزل الذى يصرف بمرجب البطاقات أو التراخيص أو التماذل عنه أو التصرف فبه بالمقايضة أو بأى نوع آخر من أبواع التصرفات . كما لا يحوز استخدامه إلا في الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة التي صدرت عنها البطاقة أوالترخيص أو على أنوالأو ماكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يدحامل البطاقة أو الترخيص وموجودة بنفس المكان الذي سبق تبليخ الوزارة عنه .

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الماكينات أو الاجهزة ما دام ذلك مكنا فنيا .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطروا وزارة التموين في خلال أسبوع بخطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو نقص فعدد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص

مادة ٢٩ — يجب على كل من خصل بترخيص خاص على الغزل للوفاء بتعهدات معينة أن يرد إلى الجهة التي استلم منها كمية الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ إخطاره من الجهة المتعهد لها بإلغاء التعهد كله أو بعضه .

(١) مادة ٣٠ _ (ملغاة) .

مادة ٣٩ — يستولى من إنتاج مصنع نسج الأقشة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كميات المنسوجات القطنية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير النموين .

ويحدد القرار الـكمياتالتي يستولى عليها من كل نوع والأسعاد التي تباع بها.

⁽۱) المادة ۳۰ ألفيت بالفانون رقم ۲۰۲ استهٔ ۱۹۰۳ الوقائم المصرية في ۱۹۰۳/۸/۱۸ المسدد ۲۷ مکرر (ب) على أن يسرى الإعفاء من أول يوليو سنة ۱۹۰۳ وکان نصها « يحصل رسم قدره عشرة مليات عن کل ۳۰۹۲، ۲۵ و ۲۶ کيلو جراما أو عصرة أرطال انجليزية من غزل الفطن الصوف أو المخلوط المنتج عليا أو المستورد من الحارج .

ويحدد وزير التموين بفرار منه طريقة تحصيل هذا الرسم ، .

 مادة ٣٣ ــ تورع المنسوج السالستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التدوين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين تصرف إليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير التموين لهذا الغرض.

مادة ٣٣٣ ـــ يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الحاصة بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٢٣ – البطاقات والتراخيص الحاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية ولايجوز التنازل عنها. وفي حالة نقل المصنع أوالمتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

ويحوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحامها أو المشترين أو واضعى اليد الجدد أو الورثة حسب الاحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

ولوزير التموين إلغاء البطاقات أو الزاخيص في أىوقت أو تعديل|الكميات المقررة أو إيقاف الصرف بها للمدة التي يحددها .

مادة ٣٠٥ – لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحسكومة بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغائما أو تعديلها أو عدم صرف السكيات المبينة بها تنفيذاً لاحكام هذا المرسوم بقانون أو الاحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوده.

مادة ٣٣٧ ــ يحوز لوذير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانح الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفيسة التصرف فيها .

الباب الثامي أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٨ — استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على أصحاب المحالج والمستولين عن إدارتها وعلى مديرى البنوك أن يتموا حلج مقادير القطن الرهر التي تكون مودعة في شون المحالج أو البنوك في المواعيد التي يحددها وذير التموين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع وزير الراعة.

وتخصم عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشونة مقابل حلج الأقطان الناتجة منها هذه البذرة .

الباب التاسع أحكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٣٨ ــ يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكيماتالق تخصص لحكل منهم لحساب اتحاد أصحاب الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد إليهم من الورق على أصحابالصحف وفقاً للقررات التي تحددها وذارة الشمرين. ١٠٥ مادة ٣٩ ــ يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين التمامل في ورق الجرائد سواء كان على شكل لفات أو رزم أو أفرخ أو دشت أبيض .

كما محظر على أصحاب الصحف والمسئو لين عن[دارتها أن يستخدموا مايسلم إليهم منكيات الوق لطبع صحفهم فيغير هذا الغرض مالم محصلوا على ترخيص يذلك من وزارة التموين .

(٢) مادة . ٤ _ يحظر علىأصحاب المطابع والمسئولين عن إدارتها أر.

⁽۱) و (۲) أوقف العمل بالمادين ۳۱ و ٤٠ بالقرار رقم ۲۱۲ لسنة ۱۹۴۷ الوقائم المصرية فى ۱۹٤۷/۱۱ — العدد ۳۲ وقد نس هذا القرار على رفع الاستيلاء المتصوص عنه فى الخوار وقم ۱۳۲۲ لسنة ۱۹۶۱ بالنسبة لورق الجرايد :

يطبعوا كميات ورق الجرايد التى تسلم إليهم إلا بعد أن يقدم لهم الطالب بيانا كتابيا برقم وتاريخ إذن الصرف الصـــــادر من وذارة التموين والجهة المسحوب علمها .

مادة ٢٦ ـــ لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب المصحف وأصحاب المطابع ومتعهدى بسع الصحف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ أحكام المواد ٣٨و ٣٩٩٠، من هذا المرسوم بقانون .

الباب العاشر

حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات إغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٢ع — يحظر الاستيلاء على المواد و المنتجات وغير ذلك من السلع التي توزيها الحكومة أو الهيئات أو الجمعات الحيرية أو الأفراد لإغانة الفقراء والمصابين من أهالى المديريات والحهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أوالمقايضة أم بأية وسيلة أخرى.

الياب الحادى عشر

أحكام خاصة بأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٣٧ _ يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات ثم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المشار إليه في المادة الأولى بند (ه) من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها في الاغراض التي اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها

ويبين وزير التموين بقرار منه الإجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الادوات في حالة عدم استعالما كلها أو بعضها في تلك الاغراض .

مادة كم كم ــ ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى المسادة الأولى بند (َ ه) من هذا المرسوم بقانون بالانفاق الودى فإن تعذد الانفاق طلب أداؤه بطريق الجبر. ولمن وقع عليهم طلب الآداء جرا الحق في تعويض أو جزاء يحدد على المجه الآتي :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل فيكون الثمن المستحقهو تمن المثل في تاريخ الآداء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الأسعاد بسبب المضاربة أو احتسكار الصنف أو بسبب أي ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما المقارات وانحال والصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا بجوذان يريد التمويض على قائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادى الجارى بالسوق مصافاً إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للبنائي والمنشئات أو مصافاً إليه في حالة الاستجال الاستثنائي مبلغ يواذى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوذ بأي حال أن يريد التعويض على صافى أدباح العام السابق وفقاً لآخر معراجة على مراجعتها أو وفقاً للتصريح المقدم في شأن عريضة الربح.

وأما الفروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به فى تاريخ الآداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدى المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالغرام بمرفق عام كان الجزاء هو عين ما محصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة 6 } ___ تقوم وذارةالتموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن والمواد المطلوبة بحرد تلك الاشياء جردا وصفيا في حضور صاحبالشان أو بعد عوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتدمع عند الاقتضاء نفس الإجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المهاني أو هلاك المواد .

مادة ٣٩ ع _ يجوز بعد اتمام الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ابقاء الشابقة المادة السابقة الفاتوين لها الفاتياء أو المستميلاء في المسكان المحفوظ فيه بحراسة الحاتوين لها وتحت مسئوليتهم حتى يتم استلام هذه الانسياء أو توزيعها بالطريقة التي تقررها وزرادة الشهوين .

(م ٢ - قوانين التموين والنسير)

وقيما يتعلق بالفروض التي يجوز أن نكون لها تعريفة أسعار بحدد وزير التموين تلك التعريفة بناء علم عرض لجان التقدر .

مادة ٨ ع ... تقدم المعارضة في قرارات اجان التقدير إلى المحكمة الإبتدائية المختصة بنا، على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات وبجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٤٢ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه الممارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام غير الأقل .

وتحـكم المحسكة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو على العادية .

الباب الثانى عشر العقوبات

مادة ٩ ٤ ــ يتولى [ثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائيية .

ويكون لهم فى جميع الآحوال الحق فى دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة الصنع أو ببيع أو تخزين المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له كما يكون لهم الحق فى طلب وفحص الدفائر التجارية وغيرها من المستندات والفرائير والأوراق عا يكون له شأن فى مراقبة تنفيذ تلك الأحكام.

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه فى التخزين فيه على أنه إذا كان المسكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

وكذلك يكون لحؤلاء الموظفين معاينة المصافع التي تنتج المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتقدير إنتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة . ٥ _ يعاقب كلّ من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها في المادة (٢١) بالحيس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويقضى الحسكم بالإزالة . مادة \ ۵ _ _ يعاقب بالحبس مدة لاتريد على ئلانة أشهر وبقرامة لا تشجاوز ١٠٠ جنيه أو بإحدى هانين العقوبتين كل من أهمل فى إخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار إلمه فى المادة (٢٨) .

مادة ٥٣ ـــ يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) و (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة مم 0 — كل مخالفة لاحكام المادة (٢٧) يعاقب عليها بالحبّس مدة لا تريد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خسين جنيها أو بإحدى هانين العقوبتين. و وتقضى المحمكة دائمة بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القفان الرهر لم يتم حلجه في الموعد المحدد.

مادة ٤٥ ــ كل مخالفة لأحكام المواد ٣٨ و٣٩ و.٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تريد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيها إلى خمسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

و في جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة و يحكم بمصادرتها كما يجوز الحسكم عرمان الصحيفة من حصتها من الورق في المدة المحددة التي تحددها المحكمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تريد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تخالف أحكام القرارات الصادر بالاستناد إلى المادة ٤٦ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ _ يماقب بالحبس مدة لانزيد على ثلاثة أشهر وبفرامة لانتجاوز خمسين جنيماً أو بإحدى هانين المقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار إليها في المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلى بهيانات غير محيحة.

(١) مادة ٣٥ ـــ مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مخالفة أخرى الاحكام هذا القانون بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنمه إلى خمائة جنمه .

⁽۱) المادة ٥٦ عدك بالفافون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ١٩٥٢/١٠/٢ الوقائع الصرية في ١٩٠٢/١٠/٢ الوقائع الصرية في ١٩٠٢/١٠/٢ الوقائع الصرية في ١٩٠٢/١٠/٢ = المدد ١٤٣ مكرر (ب) .

ويضاعف ألحد الأقصى للعقوبة فى حالة مخالفة أحكام المسادة ٣ مكروا إذا حصل وقف العمل فى المصنع أو الامتناع عن ممارسة التجارة من ثلاثة فأكثر متفقين على ذلك .

وفي حالة العود تضاعف العقوبات .

ولا يجوز الحـكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة .

وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة وبحكم بمصادرتها وبجوز الحسكم بإلغاء رخصة المحل فى حالة غالفة أحكام m مكروا.

ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من يخالف الفرارات التى يصدرها تنفيذاً لهذا الفانون .

مادة ٥٧ صدر الإدانة في الجرائم التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتسكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون محروف كبيرة على واجهة على التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزج هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلاقها بالحبس مدة لا تريد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٠٠ جنبها . وإرب كان الفاعل لذلك هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

 وكان النس الأصلى المادة هو «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٠) يعاقب على كل محالمة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين وبغراءة من مائة جنية إلى خسابانة جنيه وفى حالة العود تضاعف هذه المقوبات.

وفى جيم الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بصادرتها . ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض القوبات المنصوس عليها فى هذه المــادة على من يخالف الفرارات التى يصدرها تفيذاً لهذا المرسوم بتانون .

وكان النس الممدل بالقانون رفم ١٣٦ لسنة ١٥ ١٩٩ هو و سم عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل متنالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين و بغرامة من مائة جنيه إلى خسيانة جنيه ويضاعف الحد الأفصى فى حالة متنالفة أحكام المسادة (٣) مكررا لذا حصل النرك أو الامتناع عن ثلاثة تجار فأكثر متنقين على ذلك .

وفي حالة المود تضاعف المتموبات .

وفي جميع الأحوال نضط الأشباء موضوع الحريمة ويحسكم مصادرتها .

ويحكم بإلناء رخصة الحيل في حالة مغالعة أحكام المادة ٣ مكررا .

وبجوز لوزير التموين فرس كل أو بعض العتوبات النصوس عليها فى هذه المادة على من يخالف المترازات التى يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون » . مادة 60 سيكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو الفائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحلم هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقو بات المقردة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يشمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الفرامة فى المواد من (٥٠) إلى (٥٠) من هذا المرسوم بقانون .

و تسكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاديف .

مادة ٥٩ سـ كل شخص مكاف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير إليهم في المادة (٤٩) مازم بمراعاة سر المهنة طبقا لمسا تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلاكان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة.

مادة . ٦ - مع عدم الإخلال بما قروه قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحيس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكاف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون بمن أشير إليهم في المادة (٩٤) إذا وقمت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأى شمكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعمد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية خالفة لحذا المرسوم بقانون .

مادة ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ حَسَمُ الْحَاكُمُ فَالْفَضَايَا الَّتَى تَرْفَعَ بَمَخَالُفَةَ أَحَكُامُ هَذَا المُرسُومُ يقانون على وجه الاستعجال .

(١) مادة ٩٣ _ تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لمكل شخص سواء أكان من موظنى الحمكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الاصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتسكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠ ٪ من قيمة الاشياء المحكوم بمصادرتها.

ر مرح كما يجوز لوزير التمرين أن يمنح من سهاوا ضبط الجريمــة في الأحوال الأخرى جزءاً من النرامة الحسكوم بها لا تزيد على ٧٠ /. من قيمة با » .

⁽۱) الادت۲ مدلة بالقانون رةم۲ ۱ الدنة ۱ ۹ ۱ الوقائم الصرية فـ ٤ ۱ / ۱ ۱ ۱ مدل سبخس سواه المسدد ۸ و کان نصها و تصرف بالمسرق الإدارية مكافأة مالية لسكل شبخس سواه أكان من موظفي الحسيسة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط أو ممادرة الأسناف موضوع الجرائم المشار الميه في هذا المرسوم بقانون وتسكون هذه السكانأة بلسبة ۵۰ / من قيمة الأشياء المسادرة إذا تعلق موضوع المخالفة بالنزل كالنسوجات وبنسبة ۱ م / اذا تعلق موضوع المخالفة بالنزل كالنسوجات وبنسبة ۱ م / از إذا تعلق موضوع المخالفة بسلمة أخرى .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف ... يكون قد ضبط أوسهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الاحوال التي لا يجب فيها المصادرة جرءا من الغرامة المحكوم بها لايجاوز . و مرمن قيمتها .

وفى حالة تعدد الاشخاص والموظفين المشار إليهم توزع المسكافأة بينهم كل بنسية بجهوده .

مادة ٣٣ ـــ يبطل العمل بالمراسيم بقوانين رقم ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ع ٦ ـــ على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجويدة الرسمية .

ولوذير التموين أن يصدر بموافقة بجلس الوزراء قرارات بإيقاف العمل بأحكامه بالنسبة لآية مادة تتوافر بالكيات اللازمة للوفا. بحاجة كامل استهلاك الملاد منها .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥).

مرسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۰۰ خاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الارباح^(۱)

بعد الاطلاع على المادة ١ع من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التسعير الجرى المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٨ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الثجارة والصناعة وموافقة رأى بجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة \ _ يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى (اجنه النسعير) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير النجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

⁽١) الوقائم الصرية في ١٩/١٤ -- المدد ٩٠ مكرر غير اعتيادي .

مادة y ــ تقوم اللجنة بتعيين أنصى الأسعاد الأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تمديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة .

ويعلن المحافظ أو المدير جداول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمهذ١١ من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يصسدر بها قرار من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الاسمار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الاصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الاسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المدرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعةبقرار يصدوه تعديل مواعيد إعلان|لأسعار ومدة الالوام بالتسعير .

 إ ـــ وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى.
 ٢ ـــ النظر في الشكاري التي تقدم عن جداول الاسعار التي تضعها اللجان المذكورة .

٣ ــ مراقبة حركة الأسعار .

ع ــ اقتراح ما يؤدى إلى تحقيق مكالحة الغلاء .

مادة ع _ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الاقصى:
(١) الربح الذى يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجلة
ونصف الجلة والتجزئة وذلك بالنسبة إلى أية سلعة نصنع محلياً أو تستورد من
الحارج إذراًى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف.

⁽۱) عدل هذا المياد إلى سباح الحميس بمقتضى القرار رقم ۳۳ ه لسنة ۱۹۰۱ ق ۲ ديسمبر سنة ۱۹۰۱ ثم ألنى هذا الفرار بالقرار رقم ۱۲۳ لسنة ۱۹۰۱ ق ۲۹۰۱/٤/۱۴ وأعيد العمل بمواعيد الإعلان الأصلية .

- (۲) تحديد أسعار بيسع الوجيات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمقام والمقامي والبانات والموفية المعام والمقامي والبانات والموفية المعدة البيسع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدحول الذي تفرضه هذه المحال على من برتادها .
- (٣) تحديد أجور الغرف فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة
 وما يما ثلها من الآماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح.
- (١) مادة ٤ (مكرر) استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد أقصى الاسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في تلك المواد .
- مادة a ــ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذبقرارات يصدرها التدابير الانمة :
- (أولا) فرص قيود على استملاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيح الوجبات والمأكولات والمشروبات ،
- (ثانياً) تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تمليكها أو حيارتها من أية سلعة أو مادة .
- (ثالثاً) إلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبييع على أعضائها .
- (رابعاً) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .
 - مادة 7 ــ يجوز لوزىر التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :
- (١) أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيمع الوجبات والمأكولات والمشروبات بإعلان أسعار بيعها في هذه الأماكن ومقابل الدغول فيها .
- (۲) أصحاب الغرف في الفنادق والبنسيونات المفروشة و.ا يما للها من
 الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السماح بإعلان أجور الغرف.
 - (٣) تجار التجزئة والباعة الجائلين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيمع .

⁽١) مضافة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية ف ١٨/٥/٥٠٨ العدد ١٠٢٠.

مادة ٧ _ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المما نع والمتاجر بتقديم بيانات عن تكاليف إنتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التي يعينها بقراد يلحق به جدول بعيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كا يجوز له أن يطاب منهم عينات من السلع التي ينتجونها أو يستوردونها

مادة ٨ ـــ تسرى جداول الاسمار وقرارات تعيين الارباح على السلح التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل مهذه الجداول أو القرادات تنفيذاً لتعهدات أمرمت قبل ذلك التاريخ .

(۱) مادة م _ يهاقب بالحبس مدة لاتفل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تريد عن خسمائة جنيه أو بإحدى هائين العقو بتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيمع بسعر أو بربح يريد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها مهذا السعر أو الربح أو فرض على المشترى شراء سلعة أخرى معها أو على البيم على أى شرط آخرى معها أو على البيم على أى شرط آخرى معها أو على البيم على أى شرط آخرى معها أو على المسترى شراء سلعة أخرى معها أو على البيم على أى شرط

ويجوز الحسكم بغلق المحل مدة لا تجاوز أسبوعا وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

وفي حالة العود تصاعف العقوبة في حديها الادنى والاقصى ويكون الحسكم يفلق المحل مدة أسبوع وجوبيا .

ويعاقب بالعقو بات ذاتها على مخالفة القر ارات التي تصدر تنفيذاً للمادة الحامسة و يجوز أن ينص في تلك القرارات على عقو بات أقل .

(۲) مادة ، ١ _ بعاقب بالحبسمدة لاتقل عن شهر ولاتجاوز سنتينو بغرامة لا تقل عن عشرين جنسياً ولا تزيد على خسياته جنيه أو بإحدىها نين العقوبتين. (١) من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلا للدخول أكثر من المقرو.

(٢) من أجر غرفاً أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر .

مادةً ﴿ ﴿ ــ يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(أ) من يشترى بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذى تعيينه لجنة التسعير .

⁽١) و (٢) معدلة بالفانون رقم ٢٨ لدنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٢/٤ _ المدد ١١ مكرو.

(ب) من يشترى بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقاً للبند (١) من المسادة الرابعة، ولا يكون المشترى مسئولا إذا نوافر الشرطان الآنمان:

إذا تحقق المشترى من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى
 وحمى أو مزور :

 (٢) إذا لم يقم الدليل على أن المشترى يعلم بالأدباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع.

مادة ٧٧ ــ يعاقب بفرامة لاتجاوز خمسين جنيها من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعنى المشترى من العقوبة إذا بلغ السلطات المختصة بالجرعة أو اعترف مها .

ادة ۱۳ س بعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و بفر امة لا تقل
 عن خمسة جنبهات ولا تزيد على خمسين جنمها أو بإحدى ها تين المقو بتنن :

 (١) من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الاسعار والاجور ومقابل الدخول. فإذا كان المخالف من الباعة الجائلين عوقب بفرامة لا تجاوز خسين جنيها وبالحبس مدة لا تريدعلى ثلاثة أشهر أو بإحدى ماتين العقوبتين.

(٢) من خالف أحكام القرارات التي تصدر استناداً إلى المادة السابعة .

(٣) من امتنع عن بيمع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من النمن المعلن عن هذه السلعة .

وفى حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها بالنسبة إلى حديها الادنى والاقصى .

مادة ع٢ ـــ لا يجوز الحــكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد q و ١٠ و ١٢ و ١٣ و

مادة م 7 _ يكون صاحب المحل مستولا مع مديره أو القاتم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من غالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ١٣٥٩ مادة ٣٦ _ تشهر ملخصات الاحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتمك، بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للناذج التي تعدها وزارة

التجارة والصناعة بتعليقها على واجها عمل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحسكوم بها ولمدة شهر إذا كان الجسكم بالخرامة ، ويعاقب على رع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إللافها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر أو بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها . فإن كان الفاعل هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة .

مادة ٧٧ — يكون للدوظفين الدين يندجم وزير التجارة والصناعة بقر أد منه صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم ولرجال الضبط القضائي في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والحاز وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيمع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطلب وخص الدفائر التجادية وغيرها من المستندات والفوائير والاوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام . كما يجوز لهم تفتيش أي مكان يشتبه في التخزين فيه . على أنه إذا كان المسكون وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العمومية أو القاحي عصب الأحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من محول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الصبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر وغيرها أو مدلى بلما نات غير صحيحة .

مادة ٨٨ ـــ كلّ شخص مكلف بتنفيذ أحكام دندا المرسوم بقانونءن أشير اليهم فى المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لمــا تقضى به المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها فى المادة الأخيرة.

مادة ٩٩ _ _ مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف عمر إقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون بمن أشير إليهم في الممادة ١٧ ، إذا تعمد إهمال المراقبة أو إغفال التبليخ عن أية مخالة المرسوم بقانون .

مادة . ٧ ــ يفصل في الجرائم التي تقع بالخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستمجال . ۲۰ مادة ۲۰ مكررا _ لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لمكل شخص سواء أكان من موظني الحكومة أم من غيرهم يكون قد صبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرروم بقانون أوسهل ضبطها وتسكون المكافأة بنسبة لا تجاوز ٥٠ / من قيمة الأشياء المحسكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضاً أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تبحب فيها المصادرة بنسبة لا تجاوز . و / من قيمتها .

وفى حالة تعددالاشخاص المشار إليهم تورح المكافأة بينهم كل بنسبة بجهوده. مادة ٢٦ ــ يبطل العمل بالمرسوم بقا نون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التسعير الجبرى والمعدل بالقانون رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٤٥ ويستمر العمل بالقرادات التى صدرت استناداً إلى أحكامه فيها لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٢ ـــ على وزراء النجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

جـدول

ملحق بالفانون الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المواد البترولية الفلال والحبوب تقاوى الحبوب المكحول, السرتوي الإسمنت الأرز ورجيم الكون الطو ب الدقمق ومشتقاته الخبر السكر الأدوبة والعقاقير المستوردة اللحوم (حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في الملح الزيوت ١٩٦٤/١٢/١٠ ــ العدد ٨٦ مكرر الكس الأكداسُ والزكائب

⁽۱) مضافة بالفانون رقم ۷۰۰ لسنة ۱۹۰٤ ــ الوقائع المصرية في ۱۹۰٤/۱۱/٤ ــ العدد ۸۸ مكرر غير اخيادي .

النش___ا :

مضاف بالقراد وقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ في ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠

_ ثم حذَّف بالقرار دقم ١٤٨ لسنة ١٥٥١ الوقَائع المُصرية في ١٩٥١/٤/٢٥٥ العرقائع المُصرية في ١٩٥١/٤/٢٥٥ العدد ٨٨ مكرد .

القصدس:

الفطن الاشموني والزاجوراه والجيزة ٣٠ المحلوج والشعر، من رتبة جودفير إلى رتبة فليجود فير جود مضاف بالقرآد رقم ٤٣ ه لسنة ١٩٥٠ الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر ١٩٥٠ — العدد ١١٤ مكرد) .

الأستمارين:

مضاف بالقرار وقم ١٨ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ١٩٥١/١/١٥ – العدد ه .

الموالح: (مضاف بالفــــراد رقم ٣٠ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ٢٥ / / ١٩٥١ ـــ العدد ٨).

الدجاج والارانب والبط والأوز والحام:

(مضاّف بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥١ ألوقائع المصرية في ١٩٥١/٣/٢٥ – العدد ٢٦) .

ـــ ثم حذفت جميعها بالفرار رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية فى ١٩٦٤/١٢/١٠ ـــ العدد ٩٨ مكرد) .

البطبيخ: (مضاف بالقراد رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية فى ١٩٥١ ـ العدد ٣٦) .

الأحماض الدهنية : (مضاف القراد رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ١٩٠١/ ١٩٥١ — العدد ٦٣) .

(١) العنب بجميع أنواعه: (مضاف بالقراد رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٧/٢٤ سنة ١٩٥٢ الـ العدد ١٠٩).

(۱) صدر الفرار رقم ۲۲ السنة ۱ ه ۱ بإشافة العنب المستورد إلى الجدول الملحق بالمرسوم رقم ۱۲۳ سنة ۱۵۰ الوقائع المصرية فى ۲۸/۱۸ ۱ حـ العدد ۳۶ عجول النربية الحبية والبقرى الصغير السكنتوز ، (مضاف بالقراد رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ ألوقائع المصرية في ٤ / ٩ / ١٩٥٢ ــ العدد ١٢٧٠

ــ ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنـــة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٠ ١/٢١/١٠ _ العدد ٣٧ مكرد) .

ذيت الطوارى. السائب: (مضاف بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢ الوقائع

المصرية في ٤ / ٩ / ١٩٥٢ - العدد ١٢٧) .

الفول العدس الفواكه المستوردة - ألخضروات بحميع أنواعها: (مضاف بالقرار رقم١٣٦ لسنة١٩٥٢ الوقائع المصرية ف١/١١/١٥٥ _العدد٣٧مكرر). المكرونة _ الحلاوة الطحينية _ اللبن _ الحمام _ الدجاج الرومى _ الجبن _ الزبد المسلى ـ الفواكه المحلية بحميع أنواعها ــ (١) الثلج: (مضاف: بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ١/٥٣/١٠٥ ـــ العدد ١٠٤ مكرد . ــ ثم حذف الحمام والدجاج الروى بالقراد رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٢ - آلعدد ٨٨ مكرد .

الاسماك بحميه أنواعها: (مضاف بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ٢٠/١٠/ / ١٩٥٢ – العدد ١٤٣ مكرد .

_ ثم الفي القرار رقم ع إسنة ١٩٥٥ الوقائع في ١٩/١/٥٠١ - العدد ٥). يدرة القطن: (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في 0/1/70P1 - Have 7).

الأقشة القطنية المنتجة محلياً : (مضاف بالقراد رقم ١٤ لسنة ١٩٥٣ الوقائح المصرية في ١٩٥٣/٣٥١ - المدد ١٢).

الملابس الداخلية شغل السنادة النريكو والجوادب المنتجة محلياً : (مضاف بالقراد رقم ٥٥ لسنة١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٩٥٣/٣/٣٣ — العدد ٢٥) . غاز البيوتين , البوتاجاز، : (المضاف بالقرار رقم، ٦٤ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٩٥٣/٤/٨ _ العدد ٢٩) .

الأسماك المملحة بجميع أنواعها: (مضاف بالقرار رقم ٥٧ اسنة ٩٥٣ الوقائع المصرية ١١/٤/٣٥١١ - المدد ٢٣).

⁽١) صدر أبضاً الةرار رقبه٧٧ لسنة ٥٣ ١ بإضافة التلج إلى الجدول الماحق بالمرسوم بقانون 6 11/3/7011 --- HALCYT.

ـــ ثم ألغى بالقرار رقم؛ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية ف١/١/١٥٥ ـــ العدد ه .

(۱) قر الدين : (مضاف بالقرار رقم ۸۹ لسنة ۱۹۵۳ الوقائع المصرية في ۱۹۵۳ / العدد ۶۱ ثم ألني بالقراد رقم ۱۳۵ لسنة ۱۹۵۳ الوقائع المصرية في ۱۹۵۳/۸/۱ | العدد ۲۵ المصرية في ۱۹۵۳/۸/۱

الآغنام: (مضافةبالقرار وقم٦٥ لسنة ١٩٥٤ الوقائعالمصرية ف١٩٥٥/٥/١٨٥ العقائع المصرية في ١٩٥٣/٥/١٨ الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١٢/١٠ العدد ٩٨ مكرر .

الاسماك الطازجة بجميع أنواعها : مصافة بالقرار رقم . 4 لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٦/٥٠ _ العدد . ٥ _ ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/١٧/١ _ العدد ٨٨ مكرر) .

قر الدين والياميش : (مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية فى ١٧ / ٤) ١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرر (1) .

ـــ ثم ألغى بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية ١٩٦٥/٢/١١ — العدد ١١) .

النسمك البكلاه: (مضافة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية فى ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرر (ا) .

الاسمدة الكيارية بحميع أنواعها: (مضافة بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١١/٦٩ — العدد ٩٦ مكرد (١))

البن بجميع أنواعه المختلفة : (مصاف بالفرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/١/١٠ ـــ العدد ٤ مكرر (ب)).

الشاى: (مصاف بالفرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية ف١٩٥٧ /١٩٥٧ العدد ۽ مكرر (~)) .

القصدير النق : (مضاف بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية فى ١٩٥٧ - العدد ٣٥ مكرر) .

⁽¹⁾ أنظر قمر الدين وياميش .

الزى المدرنسي : (مضاف بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية قي ١٩٥٧/٩/١ ـــ العدد ٧١ مكرر)

الزجاج والمضنوعات الرجاجية : (مضاف بالفرار رقم ٨٠ اسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٨٠ — العدد ٢٠ مكرر)

الْأَقْشَةُ وَالْمُنْسُوجَاتُ الْمُنْتَجَةُ مُحَلِياً : (مضاف بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨

الوقائع المصرية في ۲۰/ / / / / / / / / / / / / العدد ٦٤ مكرر (١)) .

الصفيح:(مضـــــاف بالقراد رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٩/٣ ـــ العدد ٨٦ مكرر) .

البطاطين والملابس الجاهرة المصنوعة محلياً والغزل بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة بكافة أنواعه - المحتفظة بكافة أنواعه والمحتفظة بكافة أنواعه وأمواس المحتفظة بكافة أنواعه وأمواس المحتفظة المحتفظة بكافة أنواعه وأمواس المحتفظة بكافة أنواعه وأمواس المحتفظة بكافة أنواعه وأمواس المحتفظة المحتفظة

تقاوى البطاطس المستوردة : (مضاف بالقرار رقم ٢٢ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٢٣ / ٢/ ١٩٥٩- العرد ١٩ ملحق)

الأدوية منتجة محلياً: (مصاف بالقرار رقم ٣٨ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٣٨ / ٤ / ١٩٥٩ العدد ٢٤ ملحق

الفاصُوليا المستوردة مضاف بالفرار رقم ١١١ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١١/ // ١٩٦٠ - العدد ٥٣)

البصل والثوم : (مصاف بالقراد دقم ١٩٠٠ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فَى

11/1/77p1- Marc. 1)

الحضروات بجميع أنواعها (مضاف بالقرار دقم ٥٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المضرية في ١٨ / ٢ / ١٩٦١ - العدد ١٤ مكرر (أ))

المبيدات الحشرية بجميع أنواعها : (مضاف بالفراد رقم . ٩ سنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ٢٤ / ١٩٦٤ – العدد ٣٣)

أَجُور الإنتفاع بمياء الآباد الارتوازية والبحادى: (مضاف بالقرار رقم ١٥٩١ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦٢ / ١٩٦١ – العــــد ٥٥ مكرر ثم حنف بالقرار رقم ع٤ لسنة ١٩٦٧ – الوقائع المصرية في ٥ / ٣ / ١٩٦٧ – العدد ١٩)

لين الأطفال المجفف بكافة أنواعه ومسمياته : (مضاف بالقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٩ / ٨ / ١٩٦١ – العدد ٦٢ مكرر)

الجلكة: (مصاف بالقراد رقم ٢١١ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في

١٩٦١ / ١٩٦٨ - العدد ٦٨ ملحق)

اللب : (مضاف بالقرار رقم ۲۸۸ سنة ۱۹۹۱ الوقائع المصرية فى ۱۹۲۲ الوقائع المصرية فى ۱۹۲۲/۱/۸

الفول السودانى الحام بجميع أنواعه: (مضاف بالقرار رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ - العدد ٧١ مكرر).

تقاى الخضر والفواكد: (مضاف بالقرار رقمه سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية

ف ١١/١/١٩٦١ - العدد ه).

الآليان المستوردة ومنتجاتها والأغذية المحفوظة والمستوردة بجميعاً نواعها ومسمياتها: (مضاف بالقرار رقم١١٧ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية ف١٦/٦/٤٦٤ العدد م).

السميد الحلى والملوحة المستوردة وصاصة الطاطم المستوردة والربد والمسلى المستورد بجميع أنواعها الطبيعى والصناعى: (مضاف بالتمراد ٢٧١ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية فى ٨ / ١ / ١٥ ج ١٩٦٤ – العدد ٨٠ ملحق)

ورق التواليت : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٠ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٤ ـ العدد ١٠١)

اللحوم المستوردة والدجاج العادى والروى المستورد والدجاج المنتج محلياً من المؤمسة العمامة للدواجن والحال والمواشى والاغنام الحمية والمستوردة (وصاف بالقرار ۲۷۲ منة ۱۹۹۶ الوقائع المصرية في ۱۹۲۴/۱۹۳۱ – العدد ۹۸۰کرد) الريسون المستورد والرئيمة المستوردة : (مصاف بالقرار رقم ۲۵۰ منتق ۱۹۹۲/۱۳۲۱ – العدد ۱۰۱ الفائل الاسود : (مصاف بالقرار رقم ۷۰ سنة ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في

الفلفل الأحمر بأنواعه المختلفة: (مضاف بالقرار رقم ٧٧ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٥ - العدد ٢٣) .

(م ٣ ــ قوانين التموين والتسعير)

الأخشاب المستوردة بجميع أصنافها ومسمياتها : (مضافة بالقرار وقم ٢١٩ منة ١٩٩٥ الوقائع المصرية في ١٩ / ٨ / ١٩٩٥ ـ العدد ٣٣) البطاريات الجافة المستوردة: (مضافة بالقرار رقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٥ الوقائح المصرية في ١٠ / ١ / ١٩ ٢٦ - العدد ٣) الكتان وقشالكتان وبذرته: (مضافبالقرار رقبه ٦٣ سنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٩ / ٥ / ١٩٦٦ - العدد ٣٤) البهرات والتوا بلالمستوردة بجيع أنواعها ومسمياتها: (مضافبا لقرار رقم ر p سنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٦ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٢) اللبان الدكر المستورد بجميعاً نواعه: (مضافبا لقرار رقم . . ، لسنة٦٦٦ إ الوقائع المصرية في ١٣ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٤) الجلود الحام المحلمية ـ الأسماك الطازجة المحلية: (مضافة بالقرار رقم. ٣ اسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٢٧ / ٧ / ١٩٦٧ - العدد ١٦) الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقراد رقمهم لسنة ١٩ ٢٧ - ألوقا ثمع المصرية في ٤ / ٣ / ١٩٦٧ - ألعدد ١٨) مجموعات الرش المستورد المستخدمة في عملمات مقاومة الآفات الزراعية بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٦ اسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٠ / ٧ / ١٩٦٧ ـ العدد ١٢٠) العرقسوس بمجيع أصنافه ومسميانه: (مضافبالقراد وقم١٨٥ لسنة١٩٦٧

الوقائع المصرية في ٥/١٠/٥ - العدد ١٩٥٠)

قانون رقم رقم ۶۸ لسنة ۱۹۶۸ بقسع التدليس والغش

قرر بجلس الشيوخ وبجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة / _ يعاقب بالحبس لمدة لاتتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولانتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين المقر بتين كل منخدع أو شرع في أن مخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآنية :

١ ــ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كياما أو وذنها أو طاقتها
 أو عمارها .

٧ ــ ذاتية البضاعة إذا كان ماسلم منها غير ماتم التعاقد عليه .

٣ ــ حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ماتحتويه من
 عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها.

ع... نوعها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشأ إلى البضاعة سبباً أساساً فى التعاقد.

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة و خميين جنيها أو بإحدى هائين العقوبتين إذا ارتسكب الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعال مواذين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أغرى مريفة أو مختلة أو باستعال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وذن البصاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة.

مادة ٧ ــ يعاقب بالحبس لمدة لانتجاوز سنة وبغرامة لانقل عن خمســـة جنبهات ولانتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هانين العقوبةين :

١ ـــ من غش أو شرع فى أن يغش شيئًا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً نبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئًا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها . ويفترض العلم بالغش أو الفسادإذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة (١) .

٧ __ من طرح أو عرض للبينع أو باع مواد ما يستممل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعيــة أو المنتجات الطبيعية على وجه ينني جواز استمالها استمالا مشروعاً وكذلك من حرض على استمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت .

و تسكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا نقل عن عشرة جنبهات ولا تتجاوز مائه وخمسين جنبها أو بإحمدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المنشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الفش في الجرائم المشار إليها في الفقر تين السابقتين ضارة بصحة الإنسان او الحيوان. و تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السسابقة ولو كان المشترى أو المستهلك عالما بقش البضاعة أو بفسادها.

مادة مع _ يعاقب بالحبس لمدة لاتتجاوز اللانة شهور أو بغرامة لانتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو بإحدى هانين العقو بتين كل من حاذ بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشاد إليها في الممادة السابقة وهو عالم بذلك .

مادة ؟ ـــ بحظر استيراد شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغشوشا او فاسداً .

غير أنه بجوز للسلطمة المختصة أن تسمح بإدخالها فى القطر وبتداولها أو باستمالها لأى غرض آخر مشروع . وذلك فى خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها وبالشروط التي يصدر بها قرار وذارى .

إذا رفض الطلبوم يترصاحب الشأن إعادة تصديرها في الحارج في الميماد الذي تحدده السلطة المختصة تمدم المواد أو المقافير او الحاصلات على نفقة المرسل إليه . ويجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقباقير أو الحاصلات ممشوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزارى .

⁽١) معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في ١٠ يوليو سنه ١٩٦١

مادة ۵ ــ (۱) يجوز بمرسوم فرضحه أدنى أوحد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحموان أو في المواد المعدة للبييع باسم معين في أية بضائع أو منتجاتُ أخرى . ويعاقب بالحبس مدة لانتجاوز سنة وبغرامة لانقل عنخسة جنيهات ولانزيد علىمائة جنيه أوبإحدى هاتين العقو بتين كل من ركب أو صنع أو انتج بقصد البيع مواد مخالفة لاحكام هذا المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالخالفة لهذه الاحكام أر استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد الببيع ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الاحكام

مادة ٣ ـــ (٣) يجوز بمرسوم فرض استعال أوان أو أوعية أو أشاء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير مايكون معداً للبيسع من العقاقيرالطبية والمواد الغذائية وغرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبثتها أو حزمها أو حفظها أوحيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .

ويجوز بمرسوم أيضاً إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسممتها أو حفظها أو حيازتها او بيان الحالات التي تسكون فيها غير صالحة للاستهلاك وبيان مصدرها او محلصنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات. كماً يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمالالبضائع والمنتجات أياً كانت. ويجوز كذلك لمنع الغش والتدايس في البضائع المبيعة أو ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أن صنعها أو بيعها او طَرَحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصه البيع .

وبجور أن بيين بقراد وذاري الكمفية التي تكتب يها السانات سالفة الذكر أوكيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإمساكها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضائع التي تسكون مخالفة لاحكام هذا القانون أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذاً له . ويعاقب علىمخالفة أحكام المراسيم والقرأراتالمذكورة بالعقوباتالمنصوص علمها في المادة السابقة .

⁽١) الماهة الحامسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ . (٢) المبادة السادسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة V _ (١) يجب أن يقضى الحكم فيجميع الأحوال بمصادرة المواد أو المقاتير أو الحاصلات التي تسكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة ٨ ـــ فى حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم فى جريدة أو جريدتين أو بلصقه فى الأمكنة التي تعينها المحكمة لمدة لانتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

فإذا أتلفت الاعلانات أو أخفيت أو مزتت كاما أو بعضما بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو بانفاقه عوقب بغرامة لانتجاوز عشرين جنيما وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذاً كاملاً.

مادة . ٧ _ مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و . 0 من قانون العقوبات يجبف حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشرالحكم أولصقه.

و تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات النجارية والمادة ١٣ من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوابهن والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود .

مادة ٧٧ — يثبت المخالفات لأحكمام هذا الفانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولاحكام المراسيم المنصوص عليها فى المسادتين الحامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزارى .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية التضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبهيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا الفانون ماعدا الاجزاء المخصصة منها للسكن فقط.

ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لمــا تقروه اللوائح من الإجراءات .

⁽١) المناحة السابعة معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المثنار إليه .

وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الفأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأفل بقصد تحليلها تسلم إنتتان منها لصاحب الفأن ويحرر بهذه العملية بحضر بحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها .

مع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجورى أو قاضى التحقيق بحسب الاحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يعسدو أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الآيام التالية ليوم الضبط.

مادة ۲ / مكرر (۱) _ يعاقب بالحيس مده لانتجاوز سنة وبفرامة لانقل عن خسة جنيات ولاتتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هانين العقو بتين كل من حال دون تأدية الموظفين المصاد إليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عيشات أو بأية طريقة أخرى .

مادة 🛶 🕳 تلخى المواد ٢٢٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات .

مادة م ٢ _ في حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات المسادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحركم بالعقوبة في بنائلة السابقة بحوز للقاضى أن يحكم على المخالف بغرامة لانتجاوز عشرة جنيهات.

كذلك الحكم فى المخالفات المنصوص عليها فى المسادة السابقة . مادة م\ _ ـ على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والممالية

والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمة .

(٦) ولو زير التجارة والصناعة أن يصدر بالانفاق مع و زارة الممالية والرراعة
 والصحة العمومية الفرارات اللازمة لتنفيذ هذا الفانون .

⁽١) المــادة ١٢ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٨٣ اسنة ١٩٤٨ .

⁽٢) الفقرة الثانية من المادة ١٠ مضافة بالقانون ٣٠ سنة ١٩٤٩ المشار لمليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحذة بالقانون رقم ۲۹۷ لسنة ۲۹۹ (۱)

باستثناه بعض المواد التمونية من أحكام التسعير الجبرى ياسم الأمة

رثدس الجمهورية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى تحديد الأربارح والقوانين المعدلة له .

وعل ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر القانون الآتي:

مادة ٧ ـــ بجوز تصدر المواد التموينية الفائضة عن حاجة الاستهلاك الحلى رأسعار تو لد عن سعرها الجسري(٢) .

على أنه بالنسية إلى السلح التي تعين بقرار من وزير التموين والتي تقوم فيها الحسكومة بالتصدير مباشرة أو التصريح بالبيسع لحساب التصدير فإن الفرق بضاف اصالح الخزانة العامة.

و يعتبر صحيحاً ما تم تحصيله من فروق قبل العمل بهذا القرار بقانون . مادة ٧ _ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون

ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رئيس الجمورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ٩٥٩

في شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا (٣)

باسم الأمة

رثيس الجمهورية بعد الإطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) الجريدة الرسمية في ٥ ٦/٨/١ ه ١٩ العدد ٦٢ مكرر .

(٣) صدر القرار رقم ٧٣ اسنة ٢ ه ١٩٥٠ في ٢٢ / ٨ / ٢٩٥٦ بالمواد التي ينطبق عليها القرار بقانون ٢٩٧ سنة ٣٥٩ وهم المكسب والردة.

(٣) الجريدة الرسمية في ٨ / ١٠/ ٩٥٩١ ــ العدد ٢١٧ مكرر ج .

قرر القانون الآتي:

مادة \ _ لا يجوز فى أى من إقليمى الجمهورية أن يحتسكر موزع واحد توزيع سلعة منتجة عليا ومحظور استيراد مثيلها من الخارج

مادة ٧ _ كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتسكيها بالحبس مدة لا تريد على ستة أشهر وغرامة لا نقل عن خسين جنيها ولا تجاوز أنف جنيه أو بإحدى هانين العقوبتين

مادة سم _ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمي الجمودية من تاريخ نشره .

مستخرج من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢

بإعادة تنظيم استيراد و صنيع وتجارة الادوية والمستلزمات الطبية (٠)

مادة 1 ... استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة . ١٩٥ يكون تسعير الادوية والمستازمات والكياويات الطبية أو تحديد فسية الربح فيها سواء أكانت محلية أو مستوردة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة بالانفاق مع وزيرى الوراعة والتموين وتصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالانفاق مع وزير الصناعة

وكل من يبيسع أىسلعة منالسلع المذكورة بالفقرة السابقة أويعرضها للبيسع بسعر أو يفرض على المشترى شراء سلعة أخرى،معها أو يُعلق البيسع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى يعاقب بالعقوبات الواردة فىالفانونسالف الدكر .

ويتولى ضبط مخالفة أحكام الفقرة السابقة الموظفون القائمون على طريقة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣١٦ اسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل لجنة التموين العليا(٢) رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون النموين . وعلى قراور ئيس الجمورية رقم ١٧٢٥ استة ١٩٦٦ بإعادة تشكيل لجنة النموين العليا .

 ⁽١) الجريدة الرسمية في ٢٥ / ٧ / ١٩٦٢ _ العدد ١٦٨ .

⁽٢) الجريدة الرسمية في ١١ / ٢ / ١٩٦٧ ـ العدد ٢٥ .

قـــر د :

مادة \ _ _ يعاد تشكيل لجنة التموين والعليا على الوجه الآتى : ودير التموين والتجارة الداخلية رئيساً وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الحارجية وكيل وزارة العمل وكيل وزارة المقل وكيل وزارة الحزانة وكيل وزارة الرراعة وكيل وزارة الوراعة

> مادة ۲ ــ ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ۱۳۳۷ لسنة ۱۹۹۷ بإعلان حالة الطوارى.(١)

> > رئيس الجهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانونُ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواري. .

وللمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد ضد أخطار التهديد الحارجي

قــرر:

تعلن حالة الطوارى. في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٨٧ الموافق ه يونية سنة ٢٩ م. ١

⁽١) الجريدة الرسمية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ -- المدد ٦٣ مكرر .

أمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧

، إحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور .

وعلى القانون وقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوادى.

وعلىقراررتيس ألجمهورية رقم١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارى. .

مادة ٧ ــ يجوزللنيا بةالعامة أن تقدم إلى عاكم أمن الدولة الجرائم الآق.ذكرها: أولاً : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكروا والثالث والرابع من السكتاب الثاني وفي المواد ١٧٧ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٧ من قانون العقوبات .

ثانياً : الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ١٦٣ ألى ١٧٨ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

ثالثاً : الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين ورقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بالتسمير الجيرى وتحديد الإرباح والقرارات المنفذة لهما .

راَبِعاً : الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ أسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والمذخائر .

مادة ٧ _ إذا كان الفعل الراحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلكالجرائم داخلة في اختصاص يحاكم أمن الدولة جاد النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى بحاكم أمن الدولة وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

مادة م _ ينشر هذا الآمر في الجريدة الرسمية .

⁽١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٩/٣ - المدد ٨٧ مكرد .

وكان قد صدر قرار وزير السدل بناريخ ٥٠ / ٥ / ١٩٦٤ (الوقائع المسرية في ١ / ٢ / ١٩٦٤ المدد ٣ مكرر)ويقش إن يشاف للي المادة الثانية من قرار وزير المدلم بناريخ ٩ / ٢ / ١ / ١٩٦١ بالغاء محكمة الفاهرة الجزئية للجنح المستجعلة البندان الآيان :

⁽ ي) الجرائم المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٥ الحاس بشؤن النَّوين ٠

⁽ ك) الجرائم المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة • ١٩٥ الحاس يشتون اللسمير المهرى وتحديد الارباح •

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للخدمات رقم ۲۵ لسنة ۱۹۲۱

بنقل إختصاصات بعض الوذارات إلى الجااس المحلية

نائب رئيس الجمهورية للخدمات

بعد الإطلاع على القانونرقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٦

... وعلى قرار وتيس الجمهورية رقم ١٥١٣ اسنة ١٩٦٠ بإصداراللايمة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية .

وعلى قرار اللجنة المركزية للادارة المحلية بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٠

قـــرد :

مادة \ _ تقل اختصاص الوزارات الآنية إلى المجالس المحلية وفداً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ السنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك اعتباراً من بدم السنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٣

(ا) وزارة الزراعة .

(ُب) و زارة التموين .

(ج) وزارة الثقافة والارشاد القومى .

مادة ٧ _ لغى ما يخالف ذلك من أحكام.

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

قرار رقم **۲۰۵** لسنة ۱۹۵۳

ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسومين بقانونيزرفمى و9 اسنة 185 و 137 اسنة ١٩٥٠ ^(١)

مادة ٧ _ يكون الدوظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأمورى الصبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين وقمي ٥٥ لسنة ١٩٥٥ و ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ لمشاد إليهما إنبات الجرائم التي نقع في دوائر اختصاصهم بالمخالفة لاحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما .

⁽١) الوقائم الصرية ف ١٩٥٢/١٢/١٨ -- العدد ٦ .

مادة ٧ _ يجب أن يكون هؤلاء ألموظفون من الحاصلين على مؤهلات عالية أو من موظفر الدرجة السابعة على الأقل

مادة ٣ _ (١) يستثنى من حكم المادة السابقة ضياط ومساعدى وكونسة بالات البوليس والقوات المساحة الذين ينتدبون العمل بالوزارة .كما يكون اختصاصهم شاملا لجميع دوائر مراقبات الخوين بالبلاد .

(٢) كما يستثنى من حكم المسادة المذكورة الموظفون الذين تخول لهم صفة مأمورى الضبط الفضائ في دو أثر اختصاصهم لمراقبة أحكام المرسومين بقانونين رقم, ٥٥ لسنة ١٩٥٥ و ١٦٣ السنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما.

مادة ع _ بجب على الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى أن يرسلوا المحاضر التي يحررونها فى نفس يوم تحريرها إلى مركز البوليس المختص لقيدها وإرسالها للنيابة .

ولايجوز لهم ولا لرؤسائهم أن يتصرفوا في هذه المحاضر بالحفظ وإذا ظهر لهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون أو الواقع تبرر الحفظ فتسكتب مذكرة بها وترسل إلى مركز البوايس المختص أو الجهة التي أصبح من اختصاصها التصرف في الموضوع.

مادة ٥ ـــ يجب على مراقبات التموين أن ترسسل فى أول كل شهر بياناً إلى إلى مراقبة التفتيش العام و المباحث بالوذادة عن المحاضر التى حردت خلال الشهر السابق مع ذكر اسم الحمالف وعنوائه ونوع المخالفة .

مادة ٧ ـــ على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽۱) الفقرة الأولى معدلة بإضامة عبارة (ومساعبى) بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ـــ الوقائم المصرية فى ١٨ / ١ / ١٩٦٣ ــ العدد ٧ ــ

كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

- أولا ــ ديوان الوزارة:
- ١ المراقبون ووكلاؤهم .
- ٧ ــ مديرو الادارات ووكلاؤهم .
- ٧ ــ رؤساء الاقسام ووكلاؤهم بالادارات المختلفة .
- ب المفتشون والمحاسبون والمراجعون والمحققون والحيراء بالمراقبات العامة
 والادارات والاقسام التابعة لها
 - ء _ مساعدو (لمفتشين (١) .
 - ثانياً : مر إقيات التموين الحافظات و المديريا بعد
- ۱ ــ مراقبو المناطق التمونينية ووكلائهم ومديرى إدارة التفتيش ورؤساء أقسام التفتيش والمفتشون ومساعدوهم بهذا المناطق كل فى دائره الحتصاصه(۲).
 - ٧ ــ رؤساء مكاتب التموين ووكلائهم (٣) .
 - · المنشين .
 - ع ـ مساعدو المفتشون (؛) .
- ثا لثاً(°) : ضباط ومساعدى وكو نستبلاتالبو ليسوالفوات المسلحة الذين ينتدبون للممل باله زارة .
 - (١) و (٤) مضافة بالفرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
- (۲) معدلة بقرار وزير العدل ق.۲۰/۱/۱۷ ثم سدر قراروزيرالعدل في ۱۹۳۱/۱۲ الوژن الوثائع المصرية ق. ۱۹۲۱/۱/۲۸ ــــ العدد ۲۸ نخول صفة مأمورى الضبط القضائي مديرو إداراً: التنتيش ووكلائهم بمراقبات التموين بالمحافظات كل في دائرة المختصاصه .
- (٣) أشيفت عبارة ووكلائهم بالفرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ ــ الوفائم/الصرية فى ١٩٠٣/٧/٢ ــ العدد ٥٤ .
 - (٠) ممدلة بإضافة عبارة (ومساعدى) بالفرار ١٠ لسنة ١٩٦٣ المشار لمليه .

وسدر الذرار رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۵۶ ويقضى بأن يكون ارؤساء السجل التجارى فى المديريات والمحافظات أو من يقوم مقامهم وافقض مكلخة النش التجارى سمة سأمورى الضبط الفيشائي لم اقمة تبفيذ احكام الماك الثالث من القرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۰۰ الشار إليه .

كما صدو الغراو رقم ٨٣ اسنة ١٩٦٣ بنشـكيل لجنة تخمص لبعث المحاضر الحجورة صد الهيئات المسكومية وغير المسكومية والبنوك والجميات التعاونية .

وقد صدر الغرار رقم ۱۳۲ لمسنة ۱۹۳۳ فى شأن نشام اللجنة المشسكاء وفقا للغرار رقم ۸۲ اسنة ۱۹۹۳ .

قرأر رقم ۲۳ اسنة ۱۹۳۳

بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والفاكمة⁽¹⁾

مادة \— لا يجوز التمامل بالحلة فى الحضر والفاكهة فى طرقات أسواق المجلة المحضر والفاكهة أو خارج المساحات أو المحال المرخص بشغلها متدهالأسواق مادة ٢ — على تجار الجلة المرخص لهم فى شغل أماكن أومساحات بأسواق الجلة للخضر والفاكهة أن يمسكوا سجلاخاصاً طبقاً للأيموذج المرافق لهذا القراد وعقوماً بخاتم إدارة السوق يثبتون فيه مقادير الاصناف ألى ترد إليهم وتاريخ وردها وما يبيهونه منها مع بيان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ والرحمة الباقى .

وعليهم الاحتفاظ بالسجلات في المحل المرخص في شفله لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ آخر قيد فيها .

وعليهم إصدار فواتير عن مبيعاتهم مئبتاً بها اسم المشترى وكمية البصاعة المبيعة وصنفها وسعرها وتاربح البيىع .

مادة م لل يجوز للرخص لهم بشغل ممال أو مساحات بأسواق الخضر والفاكمة استخدام دلالين أو خفراه أو عمال غير حاصلين على إذن من مصلحة التسويق الداخلي .

وعلى المرخص له تبليبغ إدارة السوق عن عدد عماله وطبيعة عمل كل منهم مع إيضاح رقم البطاقة الشخصية أو العائلية ورقم الإذن الصادر من مصلحة النسويق الداخلي.

وعلى المرخص له إخطار إدارة السوق بأسماء الوكلاء الذين يقومون بالعمل نيابةعنه ،ويكون المرخص لهمسئو لا عن جميع المخالفات التى نقع من عماله أو وكلائه. مادة ع _ على إدارة السوق حصر العال المنو وعنهم بالمادة السابقة وإخطار هيئة التأمينات الاجتماعية لتطبيق قو انين التأمينات الاجتماعية عليهم.

مادة 0 _ كل مخالفة لاحكام المادة 1 من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لاتويد عن سنة أشهر وبغرامة لاتجاوز مائة جنيه أر إحدىهاتيناالعقوبتين. وفي جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع العربمة ويجوز بغير إخلال بالحاكمة الجنائية إغلاق المحل ومصادرة البعنائم موضوع المخالفة .

 ⁽۱) الوقائع المصرية في ۲۱ /۳/۳ م ما العدد ۲۱

مادة ٣ ــ كلخالفة لأحكام المادتين ٢ و٣ يعاقب عليها العقوبات المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٧ ــ يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القرار .

مادة A __ ينشر هذاالقرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشر...

قرار رقم ۱۶۱ لسنة ۱۹۳۷ مالا کا مادار ترا از النه مااذاکرة

بشأن بعض الاحكام الخاصة بأسواق الخضر والفاكهة الني تديرهاالفرف التجارية(١)

مادة \ __ على المرخص لهم في شغل الأماكن في أسواق الجلة للخضر والغاكمة الصادر بلوائحها القرارات أرقام ١٣١ لسنة ١٩٩٤، ١٨٩ السنة ١٨٩،١٩٦٤ المشار إليها عارسة المما على الرجه الممتاد شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة ومعتمدة من إدارة السوق قبل العمل على :

وعلى الشركاء فى شركات مشهرة وفقا للقانون النجارى المرخص لهم فى استغلال المحل إحجال إدارة السوق بميان مرفق به عقد الشركة خلال الاثين يوما من تاريخ إشهار المقد وإلا جاز فى الحالتين إلىها. الترخيص فى شفل المحل بالشروط والاوضاع المقررة بالمادة السابقة .

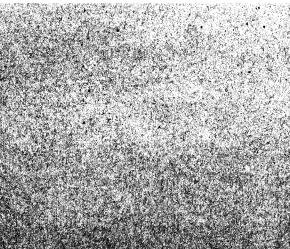
وفى جميع الأحوال يكون للوكلاء والشركاء المُشار إليهمالاً فضلية عند إعادة شغل المحل .

مادة ٣ _ يجوز إلغاء الترخيص فى شغل الأماكن المشار إليها فى المادة الأولى فى حالة ارتـكاب المخالفة المنصوص عليها فى الماده ٣ مكرواً من المرسوم بقانون ٩٥ لــنة ١٩٤٥ المشار إليها .

ويتم إخلاء المحل في إلغاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بلوائح الأسواق المذكورة .

مادة ٣ _ ينشر همذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوظائم المصرية في ١٩٦٧/٧/١٠ ـ المدد ٢٦٠٠



الكتاب الثانى القرينية

قرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين(١)

وزير التموين

بد الاطلاع على المادة الأولى من الرسوم بقانون ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

قرر:

الفصّل الأوَلَ

أحكام عامة

مادة \ ـ لا يجوز لأتحاب المسانع والمستوردين أن يبيعوا الأسناف الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار لفسسير الأشخاص الذين تعينهم الحسكومة وبالمفادير طاقررة اسكل منهم .

ماده ٧ ــ يمنظر هي تجار الجلة والجميات التعاونية المركزية أن يبيعوا المفادير المفررة لسكل منهم من هذه الأصناف لنير من تعييم وزارة التموين من تجيار النجزئة أو الجميات النعاونية أو أصحاب المسانعاتي تستخدم هذه المواد في سناعتها ، أو الحال العامة أو يمثلي الهيئات والمقادير المفررة المكل منهم.

(Y) ولم جارالجلة والمتمهدين والجميات التعاونية والهيئات والبنوك والشركات التي تريد مقرراتها على مائة أقسة التي تريد مقرراتها على مائة أقسة خيريا أن يحسكوا سبيلا خاصا طبقا للنبوذج المرافق يثبتون فيه متسادير الأصناف المن ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها ، مسع بيسان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار البيع وتاريخ البيع وكذلك السكيات التي يتسلمونها وتاريخ التي .

⁽١) الوقائم المصرية في ٦/٠١/٥٤١ ... العدد ١٤٥ غير اعتيادي .

 ⁽٧) الفقرة الثانية من الماده الثانية معدلة بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ . لوقائع المصرية
 ٧ / ٤ / ١٩٦٠ ـ العدد ٧٧ .

- () مادة ٣ ـ طى تجاز الجلة والجميات التعاونية المركزية أن يخطروا مكتب. التصوين الحتس في الأميوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف التبقية كديهم من. الشهر السابق بكتاب مومى عليه بعلم الوصول أو بإشطار يسلم للسكتب بموجب إيصال مبين به تاريخ ورقم وروده وموقسع عليه من الموظف الحتص ومعتمد من. رئيس المسكتب .
- (٢) وباللسبة انتجار الجلة والجميسات النماونية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الفربية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمة وسيناء يجب أن يتم الإخطار المذكور في ميماد لا يجاوز اليوم الحامس عشر من شهر .
- وطى تجار الجملة والجميات النماونية التى تنجر بالجملة أن ياتز، وا الأوامر الصادرة إليم من مراقبات النموين ومكاتبها الفرعية تنفيذًا لتعلمات الوزارة .
 - (١) مادة ع _ (ملغاة)
 - (ه) مادة ٥ _ (ملغاة)
 - (المناة) _ (ملناة)

⁽١) الماهة الثالثة معسملة بالقسر رارقم ٢٦ لسنة ١٩٥٥ ــ الوقائع المصربة في. ١٩/٢/ / ١٥ ه ١ ــ العدد ١١١ .

 ⁽۲) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ۳۱ لسنة ۵۰۸ ا ــ الوقائع المصرية ف ۸/۳/۱۷ المدد ۳۳ مكرر

 ⁽٣) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ ــ الوقائع المصرية في ١٠/١/١/١٩ ــ العدد ٨٠

⁽٤) المادة الرابعة ملفاة بالقرار رقم ١١٢ اسنة ١٩٦٦ ــ الوقائم المصرية في ١٩٦٦ ــ المدد ١٤٠ .

⁽ه) المادة الحاسة عدات بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ المثار إليه ثم أضيفت فقرة ثانية بالقرار رقم ٣١ لسنة ٨٥٨ الوقائم المصرية في ١٩٥٧/٣/١٠ ــ العدد ٢٣ مكرر . ثم اضيفت فقرة أخيرة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه م ألفيت المادة كلها بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ المقار إليه .

⁽٦) المادة السادسة لمغاة بالقرار رقم ١١٢ اسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

الطاقات

(١) مادة ٧ - (ملغاة)

(٢) مادة ١٨ - (ملغاة)

(٣) مادة 9 _ (ملغاة)

(⁴⁾ مادة • ٨ _ يجب طى أصحاب المسانع وآلات الرى والزراعة والحال المامة أن يخطروا للكتب عن كل تغيير فى آحرال الحل أو العمل الدى صرفت من أجله البطاقة إذا كان ذلك التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك ويكون الإخطار خلال ثلاثين يومامن حصول النمير.

(alala) - 11 ala (a)

ماده ١٣ - هي أسحاب المسانع والحال العامة أن يستخدموا الأسناف المقررة لهم للنرش الذى صرف من أجله وبحظر عليهم أن يستخدموا مقادير تتجاوز نسيهم من هذه الأسناف كما محظر عليم بنير ترخيس سابق من مكنب النموين الهنمس أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات.

مادة ١٩٣ - يحظر على أصحاب المصانع بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يستخدموا الأصناف القررة لهم في غير الصنع الوارد بيانه في البطاقة .

(٦) مادة ع ١ _ (ملغاة).

مادة ٥ / _ بحظر طى أصحاب للصانع والمحال العامة وغيرها من الهيئات كما يحظر على أرباب الأسر أن يحسلوا على آكثر من بطساقة تحوين للمعرف بحوجها سواء من تاجر الجلة أو تاجر النجر ثة .

- (١) المادة السابعة ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المفار إليه .
 - (٢) المادة الثامنة ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿
 - (٣) المادة التاسعة ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿
- (٤) المسادة العاشرة عدلت بالقرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٤٠ الوقائم الصرية في ١٩٤٠ المتاثم ١٩٤٠ لسنة ١٩٤٠ المستة الأولى منها بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٣٠ المهار إليه .
 - (٥) المادة ١١ ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ الممار إليه .

القصيل الثالق أحكام عامة بتنظم تداول السكر

مادة ١٦ – يجرى الاستيلاء على المفادير الحزونة من السكر الحتام والمسكرر المودة فى تاريخ صدور هـذا المترار والمعاوكة الشمركة العسامة المصانع السكر ومعمل التسكرير فى مصر وكذلك على جميع ماتلتجه الشمركة الذكورة من السكر ويكون تصريف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقسا للاحكام الواردة فى هذا اله أر .

(ا)مادة ٦٦ مكررا_ تسرى أحكام المادة السابقة على إنتاج مصنع السكر بادنو النابع اشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلي .

(٢) مادة ١٧ _ (ملغاة)

(٣) مادة ١٨ -(ملغاة)

(1) مادة ٩ (ملغاة)

(0) مادة ٠٧ _(ملغاة)

القصيل الشالت أحكام خاصة بتنظيم تداول الشاى

(٦) مادة ٢١- ١٦- (ملفاة)

⁽١) المادة ١٦ مكررا مضافة بالقسرار وقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٩٦/ العدد ٢٠ العدد ٢٠ المدد ٢٠ المدد

⁽٢) المادة ١٧ ألفيت بالقرار رقم ٢١ اسنة ٥٥٠٠ الوقائد المصرية في ٧/٤/٧٥٠ سنة ٥٥٠٠

⁽٣) المادة ١٨ ألفيت بالقرار رقم ٢٠ اسنة ١٩٥٥ المشار ليه . (٤) المادة ١٩ ألفيت بالقرار رقم ٥٠ اسنة ١٩٥٣ الموقائع المصرية ف ١٩٥٣/٣/١٦ ــ

⁽٦) المواد من ٢١ ــ ٣١ أغيت بالقسوار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ ــ الوقائم المصرية في. ١٩٤٧/٧/٣ ـ العدد ٨٥ .

الفصل البرامج أحكام خاسة بتداول الزيوت النبائية مادة ٣٣ _ ١ ٤^(١) _ (ملغاة) .

القصل الخاسب أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (المسكيروسين)^(۲) مادة ٤٣ – ٥٣ (ملغاة) .

(۱) عدلت المادة ٣٢ بالقرار رقم ١٩ ه اسنة ١٩ ١٥ ــالوقائم المصرية في ١٩٤١/١/١١ المدد ١٩٤٣ . ثم عدلت بالقرار رقم ٣٠ سنة ١٩٥٠ ــالوقائم المصرية في ١٩٥١/١/١١ المدد ١٩٥٠ . والمادة ٣٣ عدلت بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ ـــالوقائم المصرية في ١٩٥٣/ ـــالوقائم المصرية في ١٩٥٣/ ـــالوقائم المصرية في ١٩٥٥/ ـــالوقائم المصرية في ١٩٥٥/ - المدد ١٩٠٥ ـ والمادة ٣٤ عدلت بالقرار رقم ١٩٠٠ ـــ الفائم المصرية في ١٩٥٨/ ١٩٥٠ - والمادة ٣٤ عدلت بالقرار رقم ١٩٠٠ السنة ١٩٥٨ الوقائم المصرية في ١٩٥٤/ ١٩٥٤ الوقائم ١١٥٤ المدد ١٤٠٤ الوقائم ١١٥٤ المدد ١١٥٤ المدد ١١٥ عدلت بالقرار رقم ١٦٠ المدد ١١٥ عدلت بالقرار رقم ١٦٠ المدد ١١٥ عدلت بالقرار رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٤ المدد ١١٥ المدد ١١٥ عدلت بالقرار رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٤ المدد ١٩٠٤ المدد ١١٥ عدلت بالقرار رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٤ المدد ١٩٥٤ المدد ١١٥ عدلت بالقرار رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٤ المدد ١٩٥٤ المد

وأخيرا ألفيت المسواد ٣٣ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤١ بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ ـ ' الوقائم المصرية في ١٩٨/٠/٣١ ـ العدد ٢٧ مكرر غير اعتيادى كما ألفيت المواد من ٣٦ ـ . • ٤ بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ ـ الوقائم المصرية في ٤/٧/٧ ـ العدد ٦٥ .

(۷) عندات المادة ۷۷ بالقرار رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۶۳ الوظائم المسرية في ۱۹۹۹ - الوظائم المسرية في ۱۹۹۹ - الوظائم المسرية في ۱۹۱۹ - الوظائم المسرية في ۱۹۱۸ - الوظائم المسرية في ۱۹۷۸ - الوظائم المسرية في ۱۹۷۸ - المسدون ۱۹۳۸ - ۱۹۳۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۱۸۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۱۸۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۱۸۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ المسرية في ۱۹۷۸ - ۱۹۷۸ - ۱۱۸۸ - ۱۸۸ - ۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۱۸۸ - ۱۸۸ -

المقوبات

(ا) مادة كل هـ يساقب على كل مخالفة لأحكام المواد ؟ (فقرة ٢) و ٣ و بح فقرة (٧) و ه و ٦ و ١٠ و ١٠ و ١٠ من القرار الوزارى وقم ٢٠٥ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة و خسيق جنيها .

وكل غالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون وقع ٥٥ لستة ١٩٤٥ . مادة ٥٥ ـ يعمل جذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرحمية .

⁽۱) المادة ٤٥ عدات بالقرار رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩٤٦ الوقائم المصرية في ٧٧/ /١٩٤٦ ـــ العدد ٥٥. ثم عدات بالقرار رقم ١١٥ السنة ١٩٤٩ ـــ الوقائم المصرية في ١١ /١٩٤٩/٨ العدد ١٠٤ مكرر

جدول ملحق بالقرار رقم ٤٠٥ لسنة ٥٤٥

١٠ _ السكر ،

٧ ــ الريوت النباتية .

۳ _ الشاى : (حذف بالفراد رقم ١ ٣١ لسنة ١٩٤٧ الوقائع المصرية في ١٠٠٠/٧

١٩٤٧ - العدد ٥٨. ثم أصيف بالفراز وقم١٥٧ لسنة١٩٦٧

_ الوقائع المصرية في ١ / ٨ / ١٩٦٧ _ العدد ١٣٩).

ع ـ الـكيروسين : (حذف بالقرار رقم ٨٣ اسنة ١٩٤٩ ـ الوقائع المصرية

فی ۸/ ۵/ ۱۹۶۹ – العدد ۳۳ حکروا . ثم أمنیف بالقراد وقع۲۲ استهٔ ۲۰ ۱۹ الوقائع المصرية فی ۲/۱/۲ ۱۹۰۹ العدد

۸۸ مکر د

مـ بذرة القطن: (أضفت بالفرار رقم ۱٤٢ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية
 في ٣ / ١١ / ١٩٥٧ ـ العدد ٨٥ مكررا).

قرار رقم ۸ لسنة ۱۹٤۸^(۱)

وزبر التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ مارسسنة ١٩٤٣ بالغاء وزارة التموين. وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وعلى المادتين ٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاصة بشئون التموين.

وطی القرار الوزاری رقم ۵۰۶ اسنة ۱۹۶۵ المعدل بالقرارات رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۶۲ و ۱۲۱ و ۳۳۱ و ۳۳۳ لسنة ۱۹۶۷ .

وطی القرار الوزاری رقم ۲۹۵ اسنة ۱۹۶۵ المعدّل بالقرارات رقم ۹۳۰ لسنة ۱۹۶۷ و ۱۹۲۷ و ۳۷۲ اسنة ۱۹۶۷

وطى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا يتاريخ ٣ / ١ / ١٩٤٨ .

قرر:

مادة \ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤٨ لسنة ٢٤٨ و ١٩٤٥ لسنة ٢٤٨ و ٢٤٨ لسنة ١٩٤٥ يمالية و ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يمالية أو عدم احتياطه في ضياع أية كمية من مواد النموين اللق تخضع لأحكام القرارين المذكورين بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لاتتبجادز خمسين جنبها أو بإحدى هاتين المقدنين.

... مادة ۲ ــ تضاف العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار إلى الجدول رتم ۲ المرافق لقموار رقم ۲۲ د اسنة ۱۹۶۵ المعدل بالقرارات رقم ۳۳ م لسنة ۱۹۶۷ و ۱۹۲۷ و ۳۷۲ لسنة ۱۹۶۷ :

مادة ٣ - يعمل بهذا القراد من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائع المصريه في ١٥/١/٨ ١٥ ١- المدد ٣٨.

قرار رقم ۲۲۹ لسنة ۱۹۶۸ (۱)

وزبر التجارة والصناعة

بعد الاطلاع طى المرسوم الصادر فى ٢٨ مارس صنة ١٩٤٢ بإلناءوزارةالتعوين وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وطي القرار الوزاري وقم ٢٦٦ لسنة ه١٩٤ المدل بالقرارات وقم١٩٢ و٣٧٣ اسنة ١٩٤٧ و ٢٠٩ لسنة ١٩٤٨ :

مادة / — لا يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ١٩٧٩و٣٧٣ لسنة ٧٩٤٧و٥٠٤ لسنة ١٩٤٨ على من يحكم عليه مع إيقاف تنفيذ عقوبق الحبس والغرامة . مادة ٢ ـــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الوسمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٣/١١/٣٢ ١ـــ العدد ١٧٩ . (٢) ألنى القوار رقم ٢٦ ه اسنة ١٩٥٤ بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ .

قرار رقم ۹۲ لسنة ۹۹ ۱۹۶

خاص بالغزل والمنسوجات(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التمويق. (٢٠ وطي القرار الوزارى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ وو٧٠ و١٩٤٨ لسنة ١٩٤٨ .

وطی القرار الوزاری رقم ۲۹۵ لسنة ۱۹۶۸ بتحدید مواصفات رزم خیوط النزل المنتجة محلیا المعدل بالقرار رقم ۲۰۵۸ لسنة ۱۹۶۸

وعلى القراد الوذارى رقم ٧٤٧ أسنة ١٩٤٨ بشأن تقرير قيود على مصانع المنزل والمنسوجات لتنظم صرف الإعانة .

قــرر:

الباب الأول _ تنظيم إنتاج وتصريف الغزل

مادة \ _ على اصحاب مصانع غزل القطن أو الصوف أو الكتان أو غيرها من الألياف أو القائمين على إدارتها الموجودة حاليا أو التى تنشأ مستقبلا أن برسلوا لوزارة التموين « مرانبة النزل والمنسوجات » في محر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ إنشاء المصنع إخطارا يشتمل على البيانات الآتية .

 ١ – اسم والمّب مقدم البيان وعنوانه واسم والمّب وعنوان من ينوب عنه في حالة غيابه وإذا كان مقدم البيان شركة فيذكر اسم ولمّب مديرها ومن ينوب عنه عند غيابه وعنوانها .

⁽١) الوقائم المصرية في ٩/٥/٩٤٩ ـ العدد ١٨٠ مكرر.

 ⁽٧) تقضى المادة ٣٤ من القرار رقم ٢٤٧ لسنه ١٩٤٧ بمنح الوظفين الموضعة وطائفهم
 بعد صفة مأمورى الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والميات الجرائم الني تقم مخالفة لأحكامهما وهم:

١ مراقب الغزل والمنسوجات ـ وكيليه ـ مديرو إدارات المراقبة ووكلائهم ـ رؤساء أقسام المراقبة ـ مفتشو الغزل والمنسوجات ومساعدوهم ــ

- ٢ --- عنوان للصنع .
- ٣ ــ عدد ماكينات الغزل النهائى ومرادفها وعدد ماكينات الزوى ومرادفها.
 - ٤ ـــ مقدار الغزل الذي ينتجه يوميا ونوعه ونمرته.
 - ه ... عدد سأعات العمل في المسنع وأيام العطلة .

ويعي من تقديم هذا الإخطارالمسانع الق سبقأن قامت بتقديمه لوزارة التموين. تنقيذاً لأحكام القرار وقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .

مادة 7 — على مصانع الغزل أن تخطر وزارة التحوين « مراقبة الغزل والمنسوجات » عن كل تغيير أو تعديك فى البيانات المنصوص عليها فى المسادة المسابقة فى خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل.

مادة ٣ - يثبت مصنع الغرّل يوميا البيانات المبينة فيا يلى في سجل خاص حسب الخوذج رقو(١) .

١ ــ مقادير القطن التي ترد إلى المخازن الموجودة بالمسنم أو في دائرته .

 مقادير القطن الق تنقل من الحزن إلى المصنع المتشفيل أو التي تعاد من المسنع إلى الحزن .

٣ -- مقادير القطن التي تنقل من الخزن إلى خارج المصنع .

طي أن يبين في جميع الأحوال نوع القطن ورتبته .

و يقوم مقام السجل المشار إليه مايكون لدى المصنع من دفاتر وسعلات خاصة. عسكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات التقدم ذكرها بعد اعبادها من وزارة التمرين.

مادة ٤ ــ الغزل النائج من ماكينات الغزل النهائى يجب إن يوزن بعد رفعه كل دور. ويثبت مصنع الغزل الوزن الصافى لسكل نوع ونمرة على حدة فى كشوف حسب الخوذج رقم ٣٧».

مادة ۵ -- يقصد بالوزن السافى للنزل الاجمالى غصوماً منه الفوارغ والمواسير ويجب أن تحمل الفوارغ بيانا بوزنها يكتب باللغة العربية بكيفية ظاهرة ويحروف وأرقام لايقل ارتفاعها عن عشرة سنتيمترات .

مادة ٦ - يجب على أصحاب مصانع الفزل أو المسئولين عن إدارتها أن بمسكوا السجلات الآتية .

أولا — سجل وفقا للنموذج رقم (٣) كبيان أنواع الغزل المدى ينتجه المصنع و عرته وأوزانه . ثانيا — سجل وفقا للنموذج رقم (٤) لبيان إجمالي إنتاج الغزل.

تالثا -- سجل وفقا للنموذج رقم (٥) لتفصيل حركة إنتاج الغزله --

ویجب علیم آن پثیتوا فی السبهلات المشار إلیها فی هذه المادة النانج من الفزل فی الیوم السابق . کا بجب علیم آن پثیتوا بیان الفزل النانج من ما کینات الزوی ووزنه فی کشوف انتاج ماکینات الزوی حسب الدوونج رقم (۲) .

مادة ٧ - يخطر مصدم الغزل وزارة السموين لا مراقبة الغزل والملسوجات » في اليوم المخامس من كل شهر بخطاب موصى عليه عن كميات الأفطان المستخدمة وأنواعها ورتها والناتج من ماكينات الغزل النهائي في الشهر السابق وإنتاج الرزم والسكون والحيوط المزوية من كل نوع ونمرة .

وعجب أن يشتمل الإخطارعلى بيآن كميات الغزل الق نقلت إلى بيراكز التوزيع أو المبيعة مباشرة المستملكين والسكيات التي نقلت إلى كل مستع من المسانع التي يتبعها مستع الفرائد وحالتها وكذلك وزن عوادم أقسام الرزم والسكون والزوى . وعرد الإخطار المدكور جسب النموذج رقم (٦) ويجب أن يكون متمدًا من صاحب المستم أو مديره المستول .

مادة / مكررا(١) على مصانع الغزل أن ترسل خط به وصيحاية إلى مراقبة الغزل والمنسود التوريق في مبعاد لا مجاوز اليوم الحامس عشر من كل أشهر بيانا من مورتين يتضمن الإجمالي اليوم الإنتاج خيوط الغزل القطنية المرقة أوالحلوطة وتوزيعها خلال الشهر السابق وذلك من واقع المسجلين المنسوس عليهما في البندين (ثانيا) و (ثالثا) من المادة ٢

ويجب أن يكون هذا البيان معتمدا من صاحب للصنع أو مديره المسئول . مادة ٨ — يثبت مصنع الغزل في سجل إجمالي حركة الغزل نموذج رقم (٤) بيانا وإنتاج الرزم والسكون ووزن عوادم أفسام الرزم والسكون والزوى كا يثبت بيانا بإنتاج الرزم والسكون في الحيوط المزوبة من كل نوع وتمرة في سجل تفصيل حركة انتاج الغزل تموذج رقم(٥).

مادة 9 - السجلات المشار إليها في المواد السابقة يقفل حسابها في نهاية كل شهر وعب على مصنع الغزل أن مجرد:

الغزل الموجود في المصنع سواء أكان على شكل رزم أوكون أم مواسير
 الأقطان الموجودة في غرف التنظيف وفي الحنازن المابعة بالمسنع .

⁽١) مضافة بالقرار رقم ٣٧ أسنة ١٩٥٤ الوقائم المصرية في ١٤/٢/١٥ ١٩٥ العدم ١٤.

الباب الثاني - مواصفات الغزل

مادة ١٠ - ١ - بجب على اصحاب مسانع الغزل أو للسنولين عن إدارتها الذين يقومون بإنتاج خيوط الغزل القطنية مراعاة أن يكون وزنرز مةالفزل ١٥٣٥هـ ويقومون بإنتاج خيوط الغزل المجارية باعتبار الرطوبة السادية ٥٠٨ أرعلى أن محمدد عمرة الغزل على أساس أن ١٤٠ ياردة من أى خيط مضروباً في عرته نزن محمده عرد من الكيلوجرام أى رطل انجليزى واحدد . ويتجماوز عن محرة الحيط بنسبة لا تتعدى ه / زيادة أو نقصا .

و يجب أن يكون وزن رزمــة الغزل السيادى ١١٨١٤٣٧ كيلو جراما أى أربعــة أرطال المجلزية .

مع مراعاة نسبة الرطوبة المشار إليها في الفقرة السابقة .

ولا يجوز أن يزيد عدد البرءات في البوصة أو تنقص القوة القاطعة للغزل من النوع المسرح عن الأرقام المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا الفرار مع استخدام الأطوال الواردة أمام كل بمرة عند الفحص .

مادة (\) _ مع عدمالاخلال بأحكام المرسوم الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع المنسوجات والحيوط القطنية _ يجب على مصانع النزل أن تضع على كل رزمة من النزل الذى تنتجه بطاقة تشمل البيانات الواردة فى البنود التالية :

١ ــ اسم المصنع أو علامته التجارية .

٧ _ نوع الغزل « ممشط _ مسرح ممتاز _ مسرح » .

٣_ عرة الغزل.

ع ـ تاريخ النرزيم .

الباب الثالث - تحصيل الرسوم مادة ١٢ - ١٧ - (ماذة).

الباب الرابع — الأقطان والعوادم

مادة ١٨ - يجب على أصحاب مصانع الغزل أو المستولين عن إدارتها أن ينبتوا

⁽١) المواد من ١٧ ــ ١٧ ألفيت بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٣ الوقائم المصرية في /١٩٥٣ لماد ١٩٥٣ الوقائع المصرية في

في سجل خاص طبقا للنموذج رقم (٧) البيانات الآتية:

١ . كية الأقطان التي يشربها المسنم.

٧ ـ نوع القطن ورتبته .

٣ أسعار الشراء اسكل نوع وكل رتبة وتاويخ الشراء واسم البائع وتاديخ
 تسليم الأقطان للمصنع .

مادة ٩ ٩ _ يجب على المسفدكورين بالمادة السابقسة أن يخطروا وزارة التموين. (مراقبة الغزل والمنسوجات) مخطاب موصى عليه فى اليوم الحمامس من كل شهر مالسانات الموضيحة مالمادة المذكورة عن الشهر السابق .

مادة • ٧ _ عب على أسحاب مصانع النزل أو المستولين عن إدارتها فصل صافى عواد م كليات المتراوون على إدارتها فصل صافى عوادم عمليات المتراوون على إدارتها فصل علام عوادم عمليات المتراوون وما يساع منها والأرصدة الشهرية . وعليم إخطار الوزارة (مراقبة النزل والمنسوجات) غطاب موسى عليه في اليوم الحامس من كل شهر بالبيانات الآتية عن الشهر السابق.
- كمة العادم بالكوجرام .

٧ _ السكمية المبيعة منه وأسماء المشترين وعناوينهم وثمن البيع .

٣ ــ الرصيد المرحل الشهر التالي .

الباب الخامس — تنظيم وإنتاج المنسوجات

مادة ٢٦ ـ يجب على أصحاب مصانع غزل القطن التى تتبعهــا مصانع نسييج وتريكوأوغيرها أوالمسئولين عن إدارتها إخطار الوزارة (مراقبة الغزل والمنسوجات). غطاب موصى عليه فى عمر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية :

١ ـ عدد المسانع التابعة وصفة تبعيتها والمستندات المثبتة لذلك .

٧ _ عنوان كل منها .

جـعدد آلات كل مصنع بالتفصيل وبيان مواسفاتها وطرازها والأصناف الق.
 تختص بانتاجها من المنسوجات .

ع ــ السكيلت الق ينتجها كل مصنع يوميا وأصنافها .

ه ــ عدد ساعات العمل في كل مصنع وأيام العطلة .

ويعنى من تقديم هذا الإخطارالمسانعالتي سبق أن قامت بتقديمه للوزارة تنفيذا. لمادة بمين القرار رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٤٨ . مادة ٣٦ _ يجب على المذكورين فى المادة السابقة إخطار وزارة النموين(مراقبة الغزل والمنسوجات) عن كل تعديل فى البيانات المنسوس عليها فى المادة المذكورة فى خلال أسبوع من تاريخ حصول التعديل .

مادة ٢٣ _ يحب على أمحاب مصانع النسيج النابعة لمصانع الغزل أو المسئولين عن إدارتها أن يمسكوا السجلات الآنية .

أولا _ سجل وفقا للنموذج رقم (٨) ·

ثانيآ _ سجل وفقا للنموذج رقم (٩) .

ثالثاً _ سجل وفقا للنموذج رقم (١٠) .

و تموم مقام هذه السجلات ما قديكون لديهم من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات تؤدى إلى إعطاء النيانات المطلوبة بشرط اعتمادها مقدما من الوزارة والتأهير عليها بما يشيد ذلك .

ويجب عليهم أن يتبتوا يومياً فى السجلات المشار إليها بهذه المادة الناتج من المنسوجات فى اليوم السابق .

مادة 75 ـ عب على أصحاب المسانع المذكورين بالمادة السابة أو المسئولين عن إدارتها أن يرسلوا للوزارة (مراقبة النزل والنسوجات) غطاب موصى عليه فى اليوم الحامس من كل شهر إخطارا معتمدا مهم عن حركة إنتاج المنسوجات وتوزيمها فى الشهر السابق طبقاً للنموذجين رقمى ١١ و ١٢ المراقبين فمذاالقرار.

(۱)مادة ۲۵ _ (ملغاة) .

الباب السادس – الإستيلاء على المنسوجات وتنظيم توزيعها

(٢) مادة ٢٦ - ٢٧ ملماة

الباب السابع _أحكام عامة

ماده ٣٨ ــ السجلات والدفائر المنصوص عليها بالمواد ٣٤ و ٦ و١٧ و٢٣ و٣٣ من هذا القرار بجب تقديمها إلى وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) لحتم صفحاتها قبل استخدامها بدون مصاريف

⁽١) المادة ٢٥ ألفيت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الوقائم المصرية في ١٩٤٧م/٩/٩٩٩٩

 ⁽۲) المود من ۲۶ ـ ۳۷ ألفيت بالقرارزقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۶۹ المشارياليه وهوخاس بنظام توزيم الأقشة بموحب بطاقات .

مادة ٣٩ ـ يلنى القرار وقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ فيا عدا المادة ٣٤ كما تلنى القرارات وقم ٢٤٧ و ٧٤٧ و ٧٤٣ و ٧٥٨ لسنة ١٩٤٨ . مادة • ٤ ـ كل خالفة لأحكام المواد من ١ إلى ٩ والمادة ١١ (بند ٤) والمواد من ١٢ إلى ٣٩ والمادة ٨٣ يماقب عليها بالعقوبة المبينة

بالمادة ٥٣ من الرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ . وكل مخالفة لاحكام المواد ١٠ و ١٩ (بند ١ و ٧ و ٣) و ٢٠ و كذلك مخالفة المواصفات المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق لهذا القرار يعاقب عليها بغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ومصادرة الغزل أو الملسوجات موضوع الجريمة . وكل مخالفة لأحكام المواد ٢٧ و ٧٧ و ٣٧ و ١٩٣ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ﴿ ﴾ ع ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار رقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۶۹^(۱)

وزبر التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشؤون النموين . وعلى القراد الوزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٩ الحاص بالنزل وللنسوجات .

وطى القرار الوزارى رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ الحاص باستمرار الاستيلاء طى الأقشة الموجودة لدى التبجار والجمعات التعاونية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

قـــرر:

مادة \ ... على الشركات والمصانع المذكورة بالجدولرة ب(١) المرافق لهذا القراد أن تنتج سنويا من الحام والدبلان كميات لانفل عن المقادير المبينة قرين كل منها وفقا للمواصفات المرضحة بالجدول وقه(٢)

مادة ؟ ... يجب على المسئولين عن إدارات الشركات أو المصانع المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا الفرار إخطار وزارة التموين (مراقبة الغزل والنسوجات) فى اليوم المخامس من كل شهر عن كبيات الحام والدبلان التى تم إنتاجها فى الشهر المسابق وقتا لأحكام هذا الذرار.

ويكون الإخطار مشتملا على ما يأتي :

(١) كميات كل من الحام والدبلان الق تم إعدادها البيع خلال الشهر .

 (۲) السكيات الى تم يومها فى خلال الشهر وأسماء المشترين وهناويتهم وأسعار المبيع

مادة ٣ — تلغى المواد من ٢٥ إلى ٣٧ من القرار وقم ٩٧ اسنة ١٩٤٩ كما يُلغى القرار وقم ٩٣ اسنة ١٩٤٩ .

مادة } — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا الفرار يعاقب عليها بغرامة من مائة جنيه إلى خمسائة جنيه .

وكل مخالفة لأحكام الماده الثانية بداقب عليها بالمقوبة البينة بالمادة ٥٢ مِن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائم المصرية في ١٩٤٩/٩/٧ _ العدد ١٢١.

قرار رقم ١٤٤ لسنة ٩٩٤٩ بقرض بعض أحكام خاصة بالسكر^(١)

وزير النموين

بعد الاطلاح المرسرم بقانون رقم ه ۹ اسنة ه۱۹۵ الحاص بشئون التموین . وعلى القرار الوزاری رقم ع.ه اسنة ه۱۹۵ المدل بالقرارات رقم ۲۲۳ لسنة ۱۹۵۵ و ۲۰۱ و ۱۹۵ اسنة ۱۹۵۰ و ۳۱۱ و ۳۳۳ لسنة ۱۹۵۷ و ۹۸۰ لسنة ۱۹۵۸ و ۳۲ و ۳۲ و ۲۰۰ (۱۸۵ اسنة ۱۹۶۹) .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٠٢ السنة ه١٩٤ بشأن استمرار العمل بيعض. التدابير المتعلقة بالشئون الاجناعية .

وبعد موافقة لجنة النموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمىالرأى والتشريع بمجلس الدولة.

--رر:

مادة ٧ ـ يكلف عضو عجلس الإدارة المنتدب الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ومديريها وجميع موظفها وعمالها كل فيما يخصه بتنفيذما يأتى :

أولاً _ إنتاج السكر الحام وإرساله لمصنع التكرير بالحوامدية .

ثانيا ــ شعن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وتبلغه إليها وزارة التموين وعليم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتعليمات الحق في أي مياد والتعليمات الحق في أي مياد لايتجاوز الخامس والشهرين من الشهر السابق الشهر المخصصة له تلك المقررات ولايجوز أن تقل السكية المضعونة أسبوعيا عن وبع مجموع المفررات الشهرية .

⁽١) الوقائع المصريةُ في ٢٩ سبتمبرُ سنة ١٩٤٩

مادة 7 ـ مع عدم الإخلال باحكام المادة ١٦ من القراو المشار إليه بحظر على المذكورين في المسادة الأولى بفير ترخيص خاص من وزارة النموين التصرف في أصناف المسكر الخيام والمسكرر التي تنتجها الشركة سواء منها الأسناف المسعرة جبريا أو غير الحاضمة للنسعير الجبري .

مادة ٣ ـ يجب على أمناء تخازن التمركة ووكلائها المشولين عن عملية البيسع بها أن يقوموا بصرف السكر الموجرد بهذه المخازن إلى المتعهدين وتجار التجزئة وأصحاب المصانع والحال العامة وغيرهم تنفيذا للاذن الصادر على تلك المحازن من سلطات التموين .

مادة ع _ يجب على عشو مجلس الادارة المنتدب الشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير ومديريها أو من يقوم مقامهم إرسال بيان إلى وزارة التموين « مراقبة الأعذية » بـكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالمركز الاحصائي السكر ويتضمن هذا البيان ما يأتى :

١ ــ رصيد السكر الخام وكذلك رصيد السكر المسكرر بمعاصر الشركة
 و بمخاذنها و بمصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة فى أول يناير سنة ١٩٤٩.

بـ ما أنتجته الشركة من السكر الخام والوارد منه على ذمة الاستهلاك كل
 على حدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حق نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٣- ما أنتجته الدركة من السفر المكرر من أول يناير سنة ١٩٤٩ حق
 تهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

 عـ السكميات المنصرفة للاستهلاك الحلى بناء على أوامر وذير التعوين من السكر الخام أو من السكر المكرركل على حدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حق تهاية أغسطس سنة ١٩٤٩.

السكيات المصدرة من السكر المسكرر بناء على تراخيص وزارة المسالية
 من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى ماية أغسطس سنة ١٩٤٩.

٢ - وصيد السكر الخام الموجود بمعاصر الشركة وبمتحاذنها وبمصنع التكرير
 بالحوامدية كل على حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ح. وسيد السكر السكرر بمصنع التسكرير بالحوامدية وبمخاذن الثنركة كل.
 طي حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨.

 ٨ -- السكميات التي خرجت من معاصر التمركة أو من مخازنها أو من مصح التسكر ير بالحوامدية سواء من السكر الحام أو من السكر المسكر ركل على على علم تدة والق لم تدخل في حساب الأوصدة المبينة في الهندن الساهين .

مادة ۵ — (۱) يجب على عضو تجلس الإدارة المنتدب الشركة العامة لمصانع السكر ومعمل النسكرير وعلى مديريها أو من يقوم مقامهم موافاة وزارة التموين (مراقبة الأغذية) حتى الوم الحامس عشير من كل شهر ببيان موصى عليه يتضمن ماماتى :

 ١ ــ رصيد السكر الموجود في اليوم الأول من الشهر السابق عصنع التسكر بر بالحوامدية و عنخازن الشمركة كل على حدة.

٢ ــ ما أنتجه مصنع التسكرير من السكر المسكر رخلال الشهر السابق .
 ٣ ــ ما صرف من السكر المسكرر خلال الشهر السابق بنساء على أوامر وزارة التم بن .

ع ـ رصيد السكر المسكرر في أول يوم من الشهر الذي يقدم فيه البيان .

 م. رسید السكر الحام الوجود فی الیوم الأول من كل شهر بكل مصنع من مصانع الشركة و مخازنها ومصنع التسكر بر بالحوامد بة كل على حدة .

" بـ السكميات الق خرجت من معاصر الشركة أو من عازتها أو من مصنع الشكرير بالحوامدية سواء من السكر الحام أو من السكر يالحوامدية سواء من السكر الحام أو من السكر المسكر كل على حدة التي لم تدخل فى حساب الأرصدة البينة بالمواد ١ و ع و ه من هذه المواد . و يجب أن تسكون البيانات مطابقة لما هو مدون بدفاتر الشركة ومطابقة المحقيقة من جميم الوجوه .

مادة ٣ ــــ^(٢) يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشعركة العامة لمصانع السكر والتسكرير المصرية ، وعلى مديريها ، أو من يقوم مقامهم إعطاء بيان يومى لمندوب

^(ُ) المُـادة السادسة معــدلة بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ الوقائم لملصرية في. ١٩٤/ ١٩٤٨ الموقائم لملصرية في. ١٩٤٨ / ١٩٤٨ المدد ١٩٠٠ .

وزارة التموين بما تم شحنه من السكر لجميع مناطق الاستهلاك ، وباسماء المنعهدين الذس دفعوا أعان مقطوعياتهم .

كما يجب عليهم موافاة وزارة التموين (مراقبة الأغنية) في اليوم العاشر من كل شهر بأسماء المتعهدين المتآخرين عن أداء أنمان كل مقطوعياتهم المفررة عن الشهر التالى ومقدار البالمع المتآخرة على كل منهم ،

مادة \ _ كل مخالفة لأحكام هذا القرآر يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بفانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ . مادة ٨ _ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرممية .

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ٥ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ للعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

قــرر:

مادة \ _ يقوم مقام الدفتر الحاص الواجب على أصحاب المسانع والمحال العامة إمساكه بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ اسنة ١٩٤٥ ماقد يكون لديهم من دفاتر تجارية فانونية أوسمجلات أخرى منتظمة إذا كانت تلك الدفاترو السجلات يمكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ٧ ــ (٢) يوقف بالنسبة لأصحاب المصانع والحال العامة حكم المادة الحامسة من القرار الوزارى رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥.

مادة ٣ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائم المصرية ف ٢٠/٢/٠٠ . (٢) ألفيت المادة الحامسة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

قرأر رقم ۲۸۶ لسنة ۱۹۵۰

بشأن الاستيلاء على الأقطان الأشموني والزاجوراء وجيزة ٣٠

المماوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جود فير/جودفير(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المخاص بشئون التمون .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

و بعـــد الاطلاع على ما ارتأن الجمية العمومية لفسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قسرر:

مادة (ــ ^(۲)ملغاة ،

مادة ۲ سـ يحظر على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى تضريب الافطان المستولى عليها مع اقطان أعلى رئية سواء كانت من نفس النوع أو من نوع به .

آخر من درجة فولى جودفير / جود .

مأدة ٣ — تقوم -لجنة القطن المصرية بتسليم كميات القطن المستولى عليها وتوزيعها علىالمصانع المجالية طبقا للامس والقواعد التي تضعها وزارتا التموين والتبجارة وبالأسعار التي يعينها وزير التموين .

مادة ${\bf 3}$ — ملغاه ${}^{(7)}$.

مادة ٥ — على الأفراد والهيئات المذكورين فى المــادة الأولى الخاذ سجل خاص يثبتون فيه مقادير الاقطان التي قدم البيان عنها.

(۱) الوقائم المصرية في ۱۷/۸ و ۱۹ سالمند ۱۹ مكرر، وانفار القرار ٤ لسنة ١٥٠١. ((٧) الوقائم المصرية في ۱۷/۸ و ۱۹ مكر الشيئا بالفيار ورقم ۱۷ سنة ١٥٠١ ثم الشيئا بالفيار ورقم ۱۷ سنة ۱۵ مه ١ ثم الشيئا بالفيار ورقم ۱۷ سنة ۱۸ مه ۱۸ ثم الشيئ بالاتحان الاخمون والزجوراه وجيزة ۳ ما المحلوجة (المصر) من رتبة جودفير الى رتبة قول جودفير الوردة . والتى نوجه في حيازة النجار الفسركات والبنوك و أصحاب المحالج السكابس سواء كانت بالمخازة . أو بالشون أو بأى مكان آخرى . وكانت المخازة الرابعة توجب « على الافراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى أن برسلوا . لما ورقع المادة الأولى أن برسلوا . المادة ا

مادة ٦ -- (() يجب على أصحاب مصانع الغزل والنسيج أن يرسلوا إلى وزارة. الخوين خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا الفرار بكتاب موصى عليه مصحوب بسلم. وصول بيانات عما يأتى :

۱ - اسم الحائز .

٢ ــ العنوان .

٣ _ رقم القيد بالسجل التجارى .

ع ــ مقدار الأفطان الى فى حياتهم من رتبة الأخوف والزاجوراء وجيزة ٣٠٠ الحلوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير/جود والخنازن والشون والحال الموجودة مها .

كما يجب عليم أن يرسلوا كل أسبوع إلى وزارة التموين بكتاب موصى عليه. مصحوب بعلم وصول بيانا بالأقطان الواردة إليهم خلال الأسبوع من الأنواع ألى المذكورة ويحظر عليهم أن يتصرفوا بأى تصرف فى الأفطان الله فى حيازتهم من. هذه الأنواع أو أن ينقلوها من مكان إلى آخر دون إذن من وزارة التموين وذلك فها عدا السكيات اللازمة للانتاج العادى .

الله و المن المرسوم بقانون رقم هـ القرار بالعقوبات المنصوص عليها في. المادة وه من المرسوم بقانون رقم هـ السنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ -- يعمل جذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) المادة السادسة معدلة بالقرار رقم ه لمنة ١٩٥١ المنشور فيها بعده.

قرار رقم ۳۰۱ لسنة ۱۹۵۰

محظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات من الواحات

الداخلة والحارحة إلى وادى النهل(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة الأولى بند r والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥. لسنة ٤٥ م الحاص بشئون التموين .

وعلى الفرار رقم ٧٣٥ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى القرار رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تشكيل لجنة ابعث شئون التموين. بمحافظات الحدود .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعـــد الاطلاع على ما ارتأنه الجعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع يمجلس الدولة .

نـــرر:

مادة \ - يحظر بدون ترخيص من محافظ الصحراء الغربية أو من ينيه عنه نقل الحبوب والحيوانات والمنتجات المبينة فى الجدول المرافق لحسف القرار من الواحات الداخلة والحارجة إلى وادى النيل ويستثنى من ذلك ماياتى :

(١) ما يحمله المسافرون لمؤونتهم الشخصية .

(ب) مايرسل على ذمة إحدى مصالح الحكومة .

مادة 7 — كل مخالفة لأحكام هذا القرار بعاقب عليها بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبفرامة لانقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة. وخمسين جديها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وَفَى جَمِيعُ الأحوال تضبطُ الأشياء مُوسَوعِ الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ -- يلغى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ الشار إليه -مادة ٤ -- يعمل جذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٠٠/١٢/٢١ _ المدد ١٢٠ .

جدول مرافق للقرار رقم 1 ° ۳ اسنة ° ۹۵ م بمظر نقل بهش أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات من الواحات الداخة والحارجة إلى وادى النيل

تقاوى البرسيم

الحبوب وتشمل: القمح والشعير والأذرة بنوعها ومنتجاتها .

البقول وتشمل : الفول والعدس والحلبة والفاسوليا الناشفة واللوبيا الناشفة .

الطيور ومنتجانها .

المواشى من الأبقار والأغنام والمـاعز ومنتجاتها .

الحيول ــ الحير .

قرار رقم ۵ لسنة ۱۹۵۱

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستبلاء طي. الأقطاق الأشوقي والزجواراء وجزة ٣٠ الحلوجة (الشعر) من رتبـة جود فير إلى رتبة فولى جود فير / جود^(١)

وزير التموين

يسد الاطلاع طى المسادتين ١ ، ٦ ه الرسوم بقانون رقم ٥ ولسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموس .

وطئ القرار رقم ٧٨٤ لسنة ٥٠٠ بشأن الاستيلاء على الأفطــــان الأثنونى. والزاجوره وجيزة ٣٠ المحاوجة (الشعر) من رتبة جودنير إلى رتبة نول جودنير / حود للمدل بالقرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٠ .

وطي ما ارتأنه الجمعية العمومية لفسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قـــرر:

مادة \ _ يقصر الاستيلاء بالنسبة للاقطان النصوص عليمــا فى المادة الأولى من القرار المشار إليه فى الأقطان الق وردت عنها البيانات النصوص عنها فى المادة. الرابعة من القرار المذكور .

مادة ٧ — تعدل المادة ٣ من القرار المشار إليه على الوجه الآتى : (٢) مادة ٣ — تلغى المادتان ١ و ٤ من القرار المشار إليه .

مادة } _ يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١/١/٢ • ١٠٩ ... العدد ١ مكرر (ب).

⁽٢) أنظر المادة ٦ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٤ اسنة ٥٠ ١٩ .

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١

في شأن الأقطان المستولى عليها بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ ^(٣) وزير التموين

بعــد الاطلاع طى المواد ١ و ٣٣ إلى ٤٩ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ المدل بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الحاص بالمغزل والمنسوحات .

وعلى الفرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيسلاء على الأفطـان الأشمونى والزاجوراه وجيدة ٣٠ الحاوجة (الشعر) من وتبة جودفير إلى رتبة جودفير/جود المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١ أ

وبعد موانقة لجنة التموين العليا .

وبعــد الاطـــلاع طى ما ارتأته الجمعيــة العموميــة لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قـرر:

مادة \ - يجب على الأفراد والهيئات الحائزين لكيات القطن التي تم الاستيلاء عليها بالقراد رقم ع/2 لسنة ١٩٥٠ المشار إليه أن يقوموا بتسليمها إلى لجنة القطن الحسر بدقى المواعد التي تدنيا .

وعليهم اتخاذ سجل خاص يثبتون فيه مقادير ما يسلمونه من هذه الأقطان والبلق منها مع بيان وزن القطن ونوعه ورتبته وعدد بالاته وأرقام لوطاته .

كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) بالبريد الموسى عليه مع علم الوصول خلال الأسبوع الأول من كل شهر إخطارا يتضمن البيانات المنصوص عليها بالفقرة السابقة وذلك عن الشهر السابق .

مادة ٢ - يجب على أصحاب مصانع غزل الفطن أو المسئولين عن إدارتها أن يرسلوا بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول إلى وزارة التموين (مراقبة

⁽٣) الوقائع المصرية في ١٩١/٢/١٩ ــ العدد ٨٦ .

- الله والمنسوجات) خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بيانا بما يأنى:
- (۱) مقدار الأقطان المعلوكة المصنع وكذلك المنعاقد على شرائها وقت العمل سِهذا القرار سواء كانت معدة للتشغيل أو الاستنجار أو للانجار أولأى غرض آخر .
 - (٢) المحازن والمحال الموجودة بها .
 - (٣) وزن هذه الأفطان وأنراعها ورتبها وأرقام لوطاتها.

مادة ٣ — يجب هي الذكورين في المادة السابقة إمساك سجل خاص بكيات الأنطان التي تسلمها الحكومسة إليهم يثبتون فيسه على النحو البين بالنموذج الرافق السانات الآنية :

- (١) كميات الأقطان الق يتسلمونها من لجنسة القطن المصرية وأنواعها ورتبها وأوزانها .
 - (٢) تاريخ أسلم هذ الأنطان وأرقام لوطاتها .
- (٣) كميات الأفطسان المنفولة إلى عنسابر الحلط أو التفتيح التشفيل وللصباغة
 والسكمات المعادة
 - (٤) الخازن والمحال الموجودة بها الأقطان ووزن ما بكل منها .

مادة ؟ — يجب هي أصحاب مصانع غزل القطن أوالمسئولين عن إدارتها الذين السموا أوطنا من إدارتها الذين السموا أوطنا من المنه كل شهر عضور مندوب من وزارة التموين ويجب عليهم أن يرسلوا إخطاراً خلال الأسبوع الأول من كل شهر إلى وزارة التموين (مراقبة النزلوالمنسوجات) بمكتاب موصى عليم مصحوب يعلم وصول بكيات الأقطان التي تسلموها وذا استعمل أو استهلك خلال الشهر السابق ومابتي في آخره ووزن كل ونوعه ورقمه .

مادة ٥ __ محظر على المذكورين في المادة السابقة ما يأتى :

أولا : حفظ الأفطان المسلمة إليهم من لجنـــة القطن المصرية في غير المخازن والحمال التي أخطر عنها طبقا للمادة الثانية .

ثانيا : نقل أية كمية من هذه الأقطان لنرض اللشفيل إلا بترخيص من مندوب وزارة التموين بالمسنع أو فتح بالاتها إلا مجضوره .

ثالثا: النصرف في الأفطان المذكورة بأى تصرف بنسسير ترخيص من وزارة النموين فيا عدا انتاج خيوط الغزل القطنية . و يحب عليهم في حالة بيعهم أقطانا لم يحصلوا عليها من لجنة القطن المصرية أن يرسلوا لوزارة التموين (مراقبة المنزل والمنسوجات) بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال أسيوع من تاويخ البيع بيانا بما يأتى :

- (۱) اسم الشترى .
- (ب) اسم السمسار وعنوانه .
- (-) كمية الأقطان المبيعة وأنواعها ورتبتها وأوزانها وأرقام لوطاتها .

رايعا : استخدام خامات غير الفطن فى إنتاج الغزل بغير ترخيص من وزارة التموين ويوضع بطلب الترخيص البيانات الآتية :

- (١) نوع الحامة .
- (٢) الكيات المطاوب تشغيلها .
- (٣) عددماكيات الغزل النهائي وعدد المرادن التي تخصص لهذا الغرض .
 - (٤) تاربيخ البدء في التشغيل والمدة التي يستغرقها .

مادة ٣ -- عب تقديم السجلات المنصوص عليها في هذا الفراد إلى وزارة التحوين (مراقبة النوار والمسوجات) لحتمها وتنمير مفحاتها قبل استعالها هي أن تدون فيها البيا نات أو لا بأولمع قفل حساباتها في انت كل شهر وإثبات الأرصدة الشهرية. مادة ٧ -- يعاقب هي عمالة أحكام هيذا القراد بالعقوبات المنصوص عليها في المسادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ ــــ يقوم موظفو مراقبة الغزل والمنسوجات المندوبون بالمساخع بإثبات الجرائم الق تقع بالخالفة لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ سـ يعمل بهذا القرارمن الربخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲۹ اسنة ۱۹۵۱

بإحصاء اللحوم(١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع طى المادة ١ و ٥٠من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمرين .

وبند موافقة وزير التجارة والصناعة .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ماارتأته الجمية العمومية لقسمي الرأى والتشريع بمجلس الدولة.

نــرر:

مادة \ _ بجب على تجار الجملة الماشية واللعوم والتصابين وزن لحوم الحيوانات التي يذبحونها بمجازر القاهر والاسكندرية أوالتي يشترونها مهاعلي موازين وزارة النجارة والصناعة داخل تلك المجازر والحصول على شهادة بوزنها موضعاً به الميانات الآنة:

١ - أسم البائع .

٧ ــ اسم المشترى .

٣ - نوع المحم .

٤ - عدد الدبائع .

ه ـ الوزن .

مادة 7 — يحظر على المذكورين فى المادة السابقة إخراج طوم الحيوانات من الحبازر الى ذيمت نبها إلا بعد تسليم شهادات الوزن المشاز إليها إلى مندوب تعينه لحذا الغرض مراقبة النموين الختصة .

ويجب على هذا المندوب أن يتحقق من مطابقة البيا بات المدونة بشهادات الوزن العجمية ا

⁽١) الوقائع لملصرية في ١٩٥١/٣/١٥ _ العدد ٢٤ .

مادة ٣ ـــ يجب على رؤساء مكاتب الوزن بمجازر القاهرة والاسكندرية أن يرسلوا إلى مديرى هذه الجباذر ووزارة النمون (إدارة اللحوم) يوم الائتين من كل أسبوع كثفا من واقع شهادات الوزن موضعا به البيانات الآتية :

١ ــ أسماء عجار الجملة والفصابين الذين ذبحوا حيوانات خلال الأسبوع السابق ونوع ما ذبحه كل منهم على حدة .

٢ ــ أسماء القسابين الدين اشتروا الدبائع السابقة ونوع ما اشتراه كل منهم على
 حدة وعدده ووزنه .

مادة كي سـ عِب هـل أصحاب أومديرى عمال الجزارة في المسكة المصرية إخطار وزارة التموين (إدارة اللسوم) خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآنة :

اسأسه صاحب الحل وعنوانه والبحمة والقسم اوالمركز والمديرية أو الحافظة التابع لحا.
 ح ـ وقع وتاوينغ وخصة الحل أو تاويخ تقديم الطلب الخاص بها.

مادة ۵ _ يماقب على مخالفة أحكام المادتين ١ و٧ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز تسعة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويتأقب على مخالفة المادة ع بالفرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة . مادة إين سي يعمل بهذا القرار من تاريخ نشيره في الجريدة الرحمية .

قرار رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۵۲

عق هأن إلناء التدابير التمويلية الحاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائل⁽¹⁾ وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحجاص بشئون التموين اللمعدل بالفانونين رتمى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٤٠٥ لسنة ه٤١٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى انثرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الحاس يتوير بعض التيود على صناعة الحيلوى المبروفة باسم المفندان والدرويس المعدل بالقرادين رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٦ ـ ورقم ١٥٥ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالسكر المستورد من الخارج.

وعلى القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥١ بالحصول على ترخيص بفتح مصانع جديدة تنستخدم السكر .

وعلى القرار رقم . ١٠ لسنة ١٩٥١ بالزام المصانع التي تستخدم السكر بانتخاذ سمجلات والإخطار عن بيانات المعدل بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٧ لسنة ١٥ و١ بشان صرف مفردات السكر للمصانع والحال العامة . وبعد مواقفة لجنة التعوين العاما .

وبعد الاطلاع على ما ارتاه مجلس الدولة .

ــرز:

ادة \ - محصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع الشكر
 سوالتسكر و المصرى للاغراض الآتية :

(١) للاستهلاك المأللي ويقصر عليه سريان أحكام القراد رقم ١٠٥ لسة ١٩٤٥.

(ب) للكمات التي ترخص الوزارة في طرحها في السوق الحرة .

مادة ۲ ــ تلنى القرارات وقم ۴۹۸ سنة ١٩٤٥ و ١٩٥٠ لسنة ١٩٤٩ و٢٧

حو ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٧٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليَّه . مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشيره في البعريدة الرحمية ..

 ⁽١) الوقائم المصرية في ــ العدد .
 ر(٢) المادةالأولى معدلة بالقرار رقم ٧ السنة ٥ ٥ ١ الوقائم المصرية في ٧ / ٤ / ٥ ٥ ٩ ١ ــ العدد ٢٨ .

قرار رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۵۲

بشأن حظر إستخراج السميد(١)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادتين 1970 من المرسوم بقانون رقمه 9 استةه 192 التفاصي. بشئون التموين المعدل بالقانونين رقمي 170، 179 لسنة 1901 .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

ويعد الاطلاع على ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة (⁽⁷⁷⁾ ــ يخطر بغير ترخيص من وزارة التموين. على أصحاب المطاحن.. وعمال بيع التقيق والحنائزالعربيةوالأفر عميةوالمحال الدامةومصانع المسكرونة والحاوى أو المسئولين عن إدارتها أن يستخرجوا أو يستخدموا فى صناعتهم أو يحوزوا بأية سفة كانت أو يبيعوا أو يعرضوا للبيع المادة المعروفة باسم (المسميد) .

ماده ٧ (٣) ... ماماة . وهي خاصة باستخدام أو حياز مالسميدالستور دمن الحارج مادة ٣ ــ مجمثلر بيح السميد بالجملة في الحال الرخص لها بيسه بالتجرنة أو بيمه بالتجرئة في محال الجملة ويعتمر بيما بالجملة كل كمية مقدارها وي أقة فأ ذئر .

(؛) مادة ٤ ـــ يجب على الجمعية النعاونية الاستهلاكية الركزية وأسماب عمال بيع السميد بالجملة أن يمسكو سعبلا خاصا لإثبات مقادير السميد التي تحكون في

 ⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٥٢/١١/١٥ ــ العدد ١٤٩ .

⁽۲)المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ٥٥٣ ـ الوقائم المصرية في ٦٠ ٩٠٣ /٣ ،٩٠٠ المد ٢٣ . المدد ٢٣ .

⁽٣) المادة الثانية ملفاة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ١٩ المشار إليه .

حيازتهم وقت العمل جذا الفرار، وما يرد إليهم بعد ذلك . وما يبيعونه يوما جيوم.

مادة ٥ ـــ يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تريد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين المقوبتين وسافب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون حه لسنة ١٩٤٥ الشار الـه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار رقم ۱۱ لسنة ۱۹۵۳

فى هأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين (الله ونر و المقرون .

بعدالاطلاع على المادتين 1 و 00 من المرسوم بقانون رقم ه. السنة ٩٩٥٠ الحاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ وبالمرسوم بقانون. رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

> وبعد موافقة لج.ة التموين العلميا . و نناء على ما ارتآه محلس الدولة .

قــرر :

مادة \ - عب على الحيثات والأشخاص المسكافين عسك دفاتر أو سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ه 9 لسنة ١٩٤٥ المشار إليه والقرارات المنفذة له أن محتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

مادة 7 — يجب على الشخص المباشر فعلا لعملة نقل مواد التعوين الخاصة. لأحكام المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر أن يحتفظ بالمستندات الخاصة. بهذه المواد كالغواتير والأذون وغيرها وأن يقدمها عند الطلب لرجال الضبط القضائي والموهمين المقتصين بحراقية تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٣^(٢) مكررا ـ على الهيئاتوالأشخاص الذكورين في المادتين السابقتين. أن يحتفظوا بالدفاتر والسعلات المشار إليها في المادة 1 مدة خمس سنوإت من. تاريخ آخر قيديها.

⁽١) الوقائد المصرية في ٢٩ / ١ / ٣٩٠ ... العدد ٩ .

 ⁽۲) المادة الثانية مكرراً مضافة بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ ــ الوقائع المصوية فيه.
 ١٩٥٧/٣/٧

كا يجب عليهم أن محتفظوا بالمستندات النصوص عليها في المادة ٢ مدة سنتين. من تاريخ آخر مراجعة لها .

مادة ٣ (١) ـــ يعاقب كل من يخالف حكم المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر و بفرامة لا تنجاو ز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ و ٧ مكرواً بغرامة من مائة جنيه إلى. مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ ... يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

⁽١) الفقرة الثانية من المادء الثالثة معدلة بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ المشار لمليه -

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣

بتنظيم الوقابة **على م**صانع الملابس الداخلية شغل السنارة (الثريكو) والجوارب^(١)

وزبر التموين

بعد الاطلاح طى المادتين ٣٩ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ الحتاس بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٣٥٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ .

> وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الحاص بالغزل والمنسوجات . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قـــرر :

مادة \ _ في المسئولين عن إدارة المصانع الق تنتج الملابس الداخليـة شفل السنارة (التريكو) والجوارب أن يبلغوا بكتاب موسى عليه خلال أمبوع من تاريخ الممل مهذا الفرار مماقبة الغزل والملسوجات بوزارة التموين البيانات الآنية :

- (١) اسم ولقب صاحب المصنع ومديره المسئول ومن ينوب عنه عند غيابه وحال إقامتهم:
 - (٢) عنوان المسنع ومكتب الإدارة.
 - (٣) عدد الماكينات التي بالصنع ونوع كل منها ومواصفاتها .
 - (٤) عدد ساعات العملوأيام العطلة .
- (ه) أصناف الملابس الحبهزة من أقمشة شغل السنارة (التريكو) والجوارب الق اعتاد المصنع إنتاجها ومواصفاتها ومعدل الإنتاج الشهرى من كل منهـا بالعدد والوزن مع بيان الاسم التجارى لمسكل صنف وعلامة المصنع التجارية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٣٠/٣/٥ ١٩ العدد ٢٧

(٦) سُعر بيع « الدستة » من كل صنف .

وعليم كذلك الإبلاغ عن أى تعديل في البيانات السابقة خملال أسبوع من تاريخ حدوثه ولايمفى من تقديم هذه البيانات سبق تقدعها وفقاً لأحكام القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٧ — على المسئولين عن إدارة المسانع المنصوص عليها في المادة السابقة مسك السيجلات الآتية :

- (۱) سجل تقيد به فور وصول كميات الغزل الق ترد قلتشغيل من كل نوع و عره على حدة ، وبيان المصنع الذي أنتج الغزل وتاريخ وروده وسعره والكميات التي سعيت منه قاتشفيل ، ومقدار الباقى منه فى نهاية كل شهر .
- (۲) سجل لإثبات مقدار الناج يومياً من كلصنف من أصناف الملابس المشار إليها والجوارب ووزنه ، والباق منه في نهاية كل شهر .
- (٣) سجل لبيان مقدار البيع يومياً من كل صنف وسعر البيع واسم المشترى
 وعنوانه ورقم الفاتورة وتاريخ الشراء .

ويقوم مقام هذه المسجلات ما قد يكون لدى المسنع من دفاتر وسعبلات أخرى منظمة تتضمن هذه البيانات ، وفى جميع الأحوال مجب تقديم هسده السعبلات أو أو الدفاتر إلى مراقبة النزل والمسوجات بوزارة التموين لحتم وترقيم صفعاتها واعتادها قبل إثبات البيانات بها .

ويجب أن تقفل الحسابات في نهاية كل شهر .

مادة ٣ – في المسئولين عن إدارة المصانع المشار إليها إبلاغ مراقبة النزل والملسوجات يوزارة التموين في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بكذب حوص عليه يشتمل في البيانات الآتية عن الشهر السابق .

 ٩ -- كيسات النزل التي وردت التشغيســل من كل نوع و بمره مع بيان الحصيم الذي أنتجهـــا وتاريخ ورودها وما استخدم منهًــا خــلال الشهر والباق.
 يض آخره حوزن وعدد و الدست » الق تم إنتاجها ومجموع ما تم توزيعه منها خلال.
 الفهر والباق في آخره.

بيان بمقدار كل صنف من الأصناف المدرجة فى جداول الأسمار فى أول.
 الشهر والنائج والمبيع خلاله والباقى فى آخره .

وينجب أن يبين قرين السكنيات المبيعة رقم الفاتورة وتاريخهــا وسعر البيع م واسم المشترى وعنوانه ومقــــدار الخصم التشجيعي الذي منح له ونسبته إلى مِّ أحمار البيع .

مادة ﴾ ـــ يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرحمية .

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنع من الاتجار

في بعض السلم واستخدامها في الصناعة (١)

وزير التموين

يعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1920 الحاص، بعثون التموين. والقوانين المعلة 4.

وطي المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبوى. وتحديد الأزباح .

وطي القرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وطى القرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا عن حركة الحبوب والدقية.

> وبعد موافقة لجنة التموين العليا وعلى ما ارتآه عجلس الدولة

قور:

مادة \ - كل من ارتسكب جريمة خاصة بإحدى السلع الواردة في الجدول رقم \ المرافق لهذا القرار ومعاقباً عليها يمقتضى نس من النصوص الواردة في الجدول. رقم y عنم لمدة سنة من الإمجار في هذه السلمة أو استخدامها في صناعته

فإذا كانت الجريمة خاصة بالسكر أو بالزيت تناول المنع السلمتين معا .

مادة ٣ ... كلّ من يخالف الحفظر الوارد في المادة السابقة ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ السنة ١٩٤٥ المشال إليه مادة ٣ -.. يلنى القرار وقم ٢٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، كما تاغى المادة ٣ من القرار وقم ٢٩٣ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه .

مادة ع ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١١/٥/١٠ _ العدد ٣٧ .

```
جدول السلع الخاضعة للقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤
                   ركم (١) المعدل بالقراد ٦٤ سنة ١٩٩٦(١)
            (١٤) الأخشاب بأنواعها .
                                                               · (١) السكر .
    (١٥) الكرتون الممتورد بأنواعه .
                                                                . ﴿٢) الأرز
(١٦) ورق الطباعة والكنابة المستورد.
                                                               (m) الشاي ·
    (۱۷) ورق السكرافت والمستورد.
                                                                  . (٤) البن
              (١٨) الصنيح المستور .
                                                                . (٥) القمع
              (١٩) الورق المستورد .
                                                          (٦) بذرة الفطن .
         (۲۰) انصاج الستورد والحلي
                                                     . (٧) زيت بذرة القطن .
                (٢١) اللحوم المجمدة .
                                              (٨) جميع أنواع الدقيق والحوز .
(٢٢)البطاريات الجافة الحلية المستوردة .
                                                        (٩) المواد البترولية .
    (٣٣) قطع غيار الآلات الزراعية .
                                                             (١٠) القصدير .
           (٢٤) قطع غيار السيارات
                                                            (١١) الأسمنت .
              (٢٥) السل الصناعي .
                                              ، (١٢) الكسب وماف الحيوان .
            (٢٦) الخضر والفاكية .
                                                           (١٣) المسكرونة .
                    (YY) Illaces(Y)
                             جدول رقم (٢)
                    مرافق للفرار رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٤
                     ( معدل بالقرار ٩٩ لسنة ١٩٥٤ (٣) )
                  ١ - المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ .
        ٧ _ البند ١ من المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
٣ ـ المادة ٥ من القراد رقم ٨٦ لسنة ٤٥٥ في عأن الرصيد الاحتياط بي المدقيق .
                 وقدحدف هذا البندبالقرار رقمهه استقههم الشار إليه .
٤ ـ المادة ٥ من القرار • وسنة ١٩٥٣ بيان مواعيدو تسليم مواد التموين والاعلان
                                                        عن تاريخو صولما<sup>(ئ)</sup>
                 ه ــ المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥<sup>(٥)</sup>
```

⁽١) معدل بالقرار رقم ٦٤ اسنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية في ٦/٦/٦ ١٩٦٦ ــ العدد٤٠.

⁽۲) مضاف بالقرار رقم ۹ لسنة ۱۹۲۱ الوقائم المصرية ف ۱۹/۲/۲۲ م. العدد ۱۰ (۳) القرار رقم ۹ سنة ۱۹۶۰ نشر بالوقائم المصرية ف ۲۷/۸/۲ م. العدد ۲۸

^{.(}٤) مضاف نالتمرار رقم ۳ سنة ه ۱۹ ۱ الونائع المصرية في ۱۱/۱۱/ه ه _ العد ه . .(ه) مضاف بالقرار رقم ۹ سنة ۱۹۹۲ المعار إليها .

قرار رقم • ٩ لسنة ٤ ٩ ٩ إ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور^(١)

وزير النموين

بعد الاطلاع على المسادة ٢٠ من الرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص. بشئون التمون والقوانين المدلة له ؟

وطی القراد وقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۵۳ بتعدیل القراد وقم ۹۳،۵ لسنة ه۱۹۶ ؛ وطی ما ارتآء عبلس الدولة ؛

قسرز:

مادة ١ – في تطبيق أحكام المادة ٢٠ من للرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه يعتبر عجل البقر من الله كور قد بلغ من السنتين إذا كان قد بدل شاياه اللبنية (الفاطعتين الأماميتين) ثنايا مستديمة أو بلغ وزنه ٢٩٠ كيلو جراما قائمًا -ولا يؤخذ بالميار الأخير إلا في السلخانات التي توجد بها موازين .

> مادة ٣ - يلنى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ للشار إليه . مادة ٣ - يعمل جذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الوسمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩/٧/١٥ ما سـ العدد ٧ ه ملحق .

قرار رقم ۱۳ لسنة ۱۹۵۳

بقرض قيود على استخدام الذرة البيضاء الحلية فى الأعراض الصناعية (١) وزير التموين (بالنيابة) .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه. لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون اليموين هوالقوانين المدلة له .

> وبعد موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه بجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ — (27) يمظر على أصحـــاب المعانع والمسئولين عن إدارتهــــا الذين يستخدمون فى صناعاتهم الذرة بجميع أنواعها شامية أو رفيعة بيضاء أو صغراء عملية أو مستوردة أن يحوزا هـــذه الحمرة أو يستخدمونها فى تلك الصناعة بغير ترخيص حن وزارة التموين .

مادة ٢ - يجب على المذكورين فى المسادة السابقة أن يمسكوا سجلا مطابقاً المنموذج المرافق لهذا القرار يتبتون فيه أولا بأول البيانات الآية :

- (١) مقادير المدرة التي تسكون في حيازتهم في تاريخ العمل بهسذا الترار وما يرد إليهم منها بعد ذلك .
- (ب) مقادير الدرة الق استخدمت فى الصناعة والباقى منها فى نهاية كل شهر. مادة ٣ — ويجب عليم أيضاً إخطار الوزارة بكتاب موصىعليه خلال أسيوع من تاريخ العمل بهذا الفرار ببيان عن كميات الدرة التى تسكون فى حيازتهم وقت العمل به . كا يجب عليهمائ برسلوا إلى الوزارة فى الأسبوع الأول من كل مهركنابا

⁽١) الوقائم المصرية في ٣/٨/٣ ١٩٥ ... العدد ١٣ .

⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٠ ــ الوقائع الصرية في

طِالِرِيدِ المُوصَى عليه يَتَهُمن البيانات المذكورة في المادة الثانية عن الشهر السابق. مادة ٤ ـــ يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة أخرى لأحسكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لانزيد على ثلاثة أشهر وبفرامة لا تجاوز خمسين جنبها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - يعمل بهذا الفرار بعد ثلاثين يؤما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

بموذج ملحق بالقرار رقم (١٣) لسنة ١٩٥٦ سجل حركة الدرة البيضاء الهلية المستخدمة في الأغراض الصناعية

كمية الذرة بالاردب			البيسان	التاريخ (١)
الرمنيد	المستخدم	الوارد	ന	(1)
of a				
	;			i İ
- 1				

⁽١) التاريخ الخاس بجميع العمليات المتعلقة بالفرة البيضاء المحلية . (٢) يذكر فيخانةاله ان مقادر الفرةالتي تكون فيحياز المؤسسة في تاريخ العمل بهذا القرار.

قرار رقم **٣٥** لسنة ٩٥٦ أ بتنظيم تداول السمك البسكلاه^(١)

وزير التموين

بعد الإطلاع طى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. والفوانين المعدلة له ؟

> و بعد موافقة لجنة التموين العليا ؛ و بناء على ما ارتآه محلس الدولة ؟

قــرر :

(۲) مادة \ ــ ملفاة

مادة ٧ -- على المستوردين ألا يبيعوا التجار الجلة أفل من مائة صندوق في كل.. صفقة .

مادة ۳ سـ على الأشخاص المذكورين فى المادتين مسك سبيل خاس يئبتون. فيه أولا بأول ما لنهم من أنواع السمك وأصنافه وجهة وتاريخ ورودها ومكان وجودها ومقدار ما بيبعونه منها وتاريخ البيع وأسمامالشترين ومقدار البيع لخل منهم.

(٦) مادة ٤ — على تاجر النجوزاة إلا يتجر في أكثر من نوع من أنواع.
 السمك البكاره على ألا يكون احدها من نوع « الزغاليل »

مادة ۵ — كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاتب مرتسكبوها بالعقوبات. المنصوص عنها فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه . مادة ٣ — يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره فى الجريدة الوحمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١/٥/١ م ١٩٠١ ــ العدد ٥٥ مكرر (١)

⁽۲) المادّدالأولى ملناة بالقراور قرم ۸ استة ۷ ه ۱ الوئائم المصرية ف ۲۹ / ۱ / ۷ ه ۸ العدده ۳ سکرو. (۳) المادّالرابية معناة بالقراو رقم ۲ ۷ اسعة الوئائم المصرية في ۲۹ / ۲ / ۷ م ۷ ۱ العلاده ۳ سکرو

قرار رقم ؟ ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم ه المستة ١٩٤٥ الحناص بشئون التمويق والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن نحزين بعض المواد والقسرارات المعلة له .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا.

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قــرر:

مادة ((٧) — على المستوردن وعجار الجلة وأصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة اساسية في صناعتهم. كل أو بعض الأصناف المبينة بالجدول المرافق لحمدًا الفرار وطي مديرى الفروع الثابعة. لهم والمعدة المسيع بالنجزئة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين التابعين. لها في موعد لا مجاوز الوم الخامس عشر من كل شهر بيانا موضعا به ما يأتى :

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى -
- (۲) مقادر الأرسدة التي بملسكومها من كل صنف في أول الشهر ولوكانت مودعة عند آخرين وإماكن وجودها.

⁽١) الوقائم المصرية في ٦/٦/١٦ ه ١٩ _ العدد ٤٧ مكرو .

 ⁽٧) المادة ألاولى عدلت بالفرار ١٩٠٧ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٥٠٧ العدد ٢٤ مكررا ثم عدلت بالفرار ١٩٥٧/٣/١٧ الوقائع المصرية في١٩٥/٣/١٧ لـ العدد ٢٣ مكرر غير اعتيادى .

سـ الـكنيات الواردة من كل صنف والمبيعة والمستخدمة في خلال الشهر والـكنيات المادة.

ع ـ السكيات الى تم التعاف على استيرادها خلال الشهروجهة الاستيراد وبالنسبة للبلاد النوبة ومناطق السحراء الجنوبية والسحراء الغربية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمة وسينا. يكون إرسال البيان السائف الله كر فى موعد لا يجاوز اليوم المشرين من كل شهر .

ويجب أن تمين أذواع كل صنف فى الببان كل على حدة متى كان الصنف مختلف الأنواع وحسب الوحدة المبينة فى الجدول الرافق .

وإذا كان الحل الرئيسي وفروعه في بلد واحد اكتفي ببيان واحد عنها _ أما الفروع الموجودة في بلاد أخرى فيقدم كل منها بيان مستقل ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله .

مادة 7 ـــ على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة مسك سبجل خاص يثبتون فيه على وجه صعيح مقادير ما لديهم من الأصناف والأنواع المبينة في الجدول المرافق وما يرد أو ينتج منها وتاريخ الورود ومكان وجودهاومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه منها وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء المشترين من غير المستهلسكين ومقدار البيع لسكل منهم.

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منظمة تتضمون البيانات السابقة .

مادة ١٤٣٣) ــــ كل مخالفة لأحكام هدا الفرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مناثة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيه .

مادة كح ـــ يلنى القرار إرقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه والقرار اتالمعدلة له. مادة ٥ ـــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الوسمية .

 ⁽۱) عدات بالترار رقم ۱۷ اسنة ۲۰ ۱۵ اسالوقائد المصربة و ۲۸/۸/۲ مسالمند ۲ مرراً
 وكانت نفضي بأن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوس عليها في المادة ۲ ممن المرسوم بقانون رقم ۱۹ المناد الماد ۱۹ ممدات بالقرار رقم ۷۸ اسنة ۱۹۵۷ مخالف المعربة في ۲۹/۵/۲۹ مسالمند ۲۶ إلى النص المالى وهو النس الأصلى .

الجدول الرافق للقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦

الفول _ المدس _ الشعير _ السمسم بالأردب _ البطاطس بالقنطار _ الأرز الأبيض بأنواعه المختلفة بالطن المترى _ الفسم المستوود بأنواعه بالطن المترى _ الفسم المستوود بأنواعه بالطن _ الأسمنت السريع الشك المستعمل في أعمال المبافى والفرسانات مجميع أنواعها بالطن _ الحديد المبروم بالطن المترى _ الحشب البياض والفلرى والسويدى المستخدم في أعمال المبافى بالمتر المستخدم في أعمال المبافى بالمتر المستخدم في أعمال المبافى بالمتر المستحدم في أعمال المبافى بالمردب _ القصورة . كسب بذرة البرسيم بالأردب _ القصدير (النقى) بالطن _ أجولة الحيش _ بالأرد و حمال المورد _ ١٠ أورد _ كسبر الأرز ورجيح الكون .

- الشأى والبن بالطن سبالفراد رقه ۱۹۵۸سنة ۱۹۵۳ الوقائع المعرية في ۱۹۵۳/۷/۱ ۱۹۵۳/۷ الوقائع المعرود ال
- ... السودا السكاوية وغاز الأمونياك بالطن المترى وورق الجرائد والمجلات بالطن المترى(۲) وورق السكتابة والطباعة ويشمل ورق الطباعة بمرة yوورق السجلات (ريجستر) ، وورق السكرو، و، وورق السكوريشيه ، وورق الاعلانات الملون، وورق مانيلا ، وورق بريستول بالطن المترى با تمرار وقم ۸۹ اسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٩٥٨/ م ١٩٥٧ ـ العدد ٧٠ .
- . القطن الطبي بالسكياو(٣) و الأسمنت الكريف المستورد بالطن بالقراد ونه ٧٣٧ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٢/١ - العدد ٩٦ مكرو (د) . — ورق الصحف والمجلات بالنسبة المستوردين وتجاد الجلمة قفط - بالقراد رقم ٣٣ لسنة ٨٥٦ - الوقائع الصرية في ١٩٥٨/٣/١٧ - العدد ٣٣ مكرو .

 ⁽۲) انظر القرار رقم ۳۲ لسنة ۵ ۹۸ الماس بورق السحف والمحلات المشار إليه عاليه .
 (۳) حذف القطن الطهريالقرار رقم ۷ و اسنة ۷ و ۱۹ والوقائم المصرية ق ۳ ۱۹ ۵ ۷ و ۱۹ میراد.

العدد ۲۶ ،کرر (ب) .

- ـــ الزجاج المسطح المسعر يكافة أنواعه ومقاسانه ــ بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ ــ الوقائم المصرية في ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ ــ العدد ١٠٢ .
 - ـ إطارات السيارات الجديدة الداخلية والحارجية ومواسير الحديد المجلنة والـ وداء. و لوازمها ـ بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ في ٢٣/٥/٥/١ ـ العدد ٤١ .
 - ــ المواسير بكافة أنواعها ومقاساتها(۱) بالقرار رقم بهاسنة ١٩٦٠ الوقائع الصرية في ١٩٦٠/٠٣٠ ـ العدد ٤٧ .
- -- اليصلو التوميا لقر اورقع ١٩٧٦ لـ: قـ ١٩٦٠ الوقائع المسرية في ٢٧/١٠ /١٩٦٠ -- ا العدد يجهر.
- ـــ البانيوهات بكافة أنواعهاومقاساتها بالقرار رقم٣٧لسنة ١٩٦٠ـالوقائع المصرية. في ١٩٣٠/١٢/١٤ ــ العدد ٩٧ مكرر .
- _ الفول السودان بجميع أنواعه بالقرار رقم ٢٥٢ اسنة ١٩٦٠ الوقائع الصرية في. ١٩٦١/١/٥ العدد ٢ .
- ــــ إطأرات الجرارات بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٢ ــ الوقائع المصرية فى ٢ مايو. سنة ١٩٣٣ـ العدد ٣٤ ملحق .

⁽١) حدفت المواسع بالقرار رقم ٩٩ اسنة ٧٦ ٩ ١ سالو قائع المعرية ف ١٠ ينايرسنة ١ ٩٦ ١ سالعدد ٤:

قرار رقم ۱۹۵۲سنة ۱۹۵۳

بتنظيم إنتاج وتوزيع السكر البودرة وسكر النبات(١)

وزير التمو**ين**

ومد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة و١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لبنة ١٩٤٩ بفر**ش أ**حسكام خاصة بالسكر والفرارات المعدلة له .

وعلى الفرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن سكر البودرة والسكر النبات .

وعلى القرار وقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إلغاء التدابير الخوينية الحاصة بالسكر فيا عدا الاستهلاك العائل العدل بالفرار وقم ٨٨ لسنة ١٩٥٥ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا.

وبعد الإطلاع علىما ارتآه مجلس الدولة.

قـرر:

مادة ٢ – يحظر على شركة التقطير المصربة إنتاج آية كمية من السكر البودرة أو البودرة الجلاس بغير ترخيص مكتوب من وزير التموين ـ كما يحظر إنتاج كميات من سكر النبات تزيد على عشرة أطنان شهريا

مادة ٣ – تتولى الشركة المذكورة نوزيع السكار البودرة والبودرة الجلاس على المستملسكين والتجار

مادة ٣ ـ على الشركة المذكورة وعمارتها ويختلف الجهات مسك سجل خاص بـكميات السكر للشار إليه في المادة السابقة تلمون فيه البيانات الآتية :

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٠/٩/٢٥٥ -- العدد ٧٩ .

- (١) السكميات الموجودة من هذين الصنفين فى المحازن وقت العمل جذاً ا الفرار ما ينتج منها مستقبلا
 - (ب) تكاليف إنتاج كل صنف.
- (ح) مقدار ما يباع من هذين الصنفين ســواء من الشركة أو من أحــد مخازنها واسم المشترى والـكمية المبيعة وتاريخ بيعها والــكميات المتبقية .

مادة كل سيماف على كل محالفة لأحكام السندة الأولى بالمقوبات الواردة في . المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إله . وكل محالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعافب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة . وخمسين جنها .

> مادة ۵ ـ يانمى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه. مادة ٦ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى العجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۵٦

بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين -

وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء القيود المفروضة على تداول البسترول. الأبيض (السكيروسين) وإطلاق حريته .

وعلى القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت. المعدنية ومسك سجل خاص بها .

وبعد موافقة لجنة التموين العِلميا .

وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة .

نىرر:

مادة \ _ يقصد بالمواد البترولة في تطبيق أحسسكام هذا القرار – البنزين والسكبروسين والسولار والديزل والمازوت والبوتاجاز .

مادة ٧ ـ (٢) على المسئولين عن إدارة الشركات الق تنولى إنساج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها ـ أن برسلوا بيانا بكتاب موصى عليه فى سيماد لا يجاوز اليوم الأخير من كل شهر إلى كل من (إدارة المواد البترولية بوزارة التموين) و (مسلحة الوقود بوزارة الصناعة) مشتملا طى :

(أ) مقادير المواد البترولية والزيوت المدنية الموجودة في حيازةالشركة في اليوم الأول من الشمر السابق .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٩/٠٠/٢٥ و١ ـــ العدد ٨٧ مكرر .

 ⁽٢) المادة الثانية معدلة بالقرار رقم ١٣٩ استة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٦/١٩ ٩

(ب) المقادير المنتجة عمليا والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق . (ج) القادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق إلى الفروع والوكلاء

رب السدير على م علوم المحاصل المسهور الما إلى مسلحة الوقود والمتهدين والمستهلكين على أن يبين في الكتاب المرسل إلى مسلحة الوقود ما صرف لكل منهم على حدة.

إقوعلهم كذلك أن يرسلوا بيانا بمقادير المواد البترولية الق ترد لحسابهم إلى للموانى المصرية وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تفريخها مع ذكر آ الميناء الذي فرغت فيه .

مادة ۳(۱)_ على مديرى مستودعات الشركات النصوص عليها في المادة السابقة أن يمسكوا سجلا مطابقا النموذج رقم ٢٥ بترول المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يومآ يوم حركة مبيعات الكبروسين وحركة السكوبونات على النحو الموضح بالنموذج للذكور ، ويجب أن تكون البيانات الثابتة في هذا السجل مطابقة المحقيقة .

وطى وكلاء الشركات المذكورة ومديرى فروعها ومتعهدى التوزيمان بحسكوا مسجلين مطابقة للنوذجين رقعى ٢٧ برول المرافقين لهذا القرار ٣٧ يتبتون فيهما يومآ بيوم مقادير المواد البترولية والزيوت المدنية التي ترد إليهم أو إلى متعهدى المعجد التابعين لهم من الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها والمفادير المبتية وذلك على المتحد الموسخ بالمنوذجين المذكورين. أما وكلاء الشركات المذكورة ومديره غروعها ومتعهد النوزيع الذين يتسلمون بناء على تعلمات صادرة من الشركات المشاحنة كميات من الموادالبترولية لتسليمها إلى توكيلات أوفروع أو متعهدى توزيع آخرين تابعين الشركة الشاحنة علاوة على السكيات المخاصة بهم فعليهم أن بمسكوا مسجلين مطابقين المنوفية التي ٢٦ بترول المرافقين يشترين فيهما من مسجلين مطابق للماد البترولية التي ترد إليهم أو إلى متعهدى العهد الناسيين لهم من من

⁽١) عداتالمادة الثالثة القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائم الصرية في ١٩٦٠/١٩٦١ . _ المعدد ٢٤ تم عدات بالقرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٢/١/١٠ الوقائم المصرية في ١٩٦٢/١/١/١ . _ المعدد ٨٠ ثم عدلت الفقرة الثانية بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ ـ الوقائم المصرية في ١٩٦٣//٢٢ ـ المعدد ٤٠ .

 ⁽۲) عمل النموذجان رقمی ۲۱ ، ۲۱ مکور بترول بانقرار رقم ۱۸سنة ۱۹۶۵ الوقائم
 «المصرية في ۱۹/۵/۹ العدد ۲۰ .

الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها والفادير المصروف والمقادير المشحونة انسايها إلى توكيلات أو فروع أو متمهدى توزيح آخرين والمفادير الحقيقية دفات على النحو الموضح بالمحوفجين المذكورين وعجبان تكون البيانات الثابتة في السجلات مطابقة للمقادير الموجودة فعلا بالخازن .

وعلى المذكورين في الفترتين الأولى والثانية تندم هذه السجلات إلى مراقبة المجوين المختصة في خلال أسبرعين من تاريخ المعلى بهذا القرار لترقيم صفحاتها بأرقام مسلسلة وختمها بخام الحمودية ويحظر نزع ورقة من أوراق السجلات المشار كورة أو إضافة أوراق أخرى إليها وفي حالة فقد أيمسجل من السجلات المشار إليها يجب إثبات ذلك في أفرب جهة ادارة في نفى اليوم وتقديم سجل جديد إلى مراقبة التموين المختصة لترقيم صفحانه وختمه بخام الجمهورية وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ ققد السجل.

وعلى المذكورين في الفترة النائية أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين المحتسة في ميعاد لا مجاوز اليوم العاشر من كل شهر بيانا مجملة السكيات. المؤاردة إليم أو إلى متمهدى العهد التابعين لهم والقادير المصروفة والمقادر للتبقية في نهاية كل شهر.

ويكون إرسال البيان المذكور في ميماد لا مجاوز اليوم العشرين من كل شهر بالنسبة إلى الوكلاء ومديرى الفروع ومتمهدى التوزيع الموجودين في بلاد النوبة ومناطق الصحراء النربية والصحراء الجنوبية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمه وسنتاء.

ويجب الاحتفاظ بالسعبلات للذكورة والسنندات المؤبدة كلبيانات المدونة بها يُصفة مستمرة بمقر الستودعات وغشازن الشركات والوكلاء ومديرى الفروع ومتنهدى التوزيع.

مادة ۳ مكرر^(۱) ـ عب على الشركات المنصوص عليها فى المادة ۲ تسليم جميع فروعها ووكملائها ومتعهدىالنوزيع أشرطة قياس أومقاسات متنظمة ومعتمدة منها لقياس عنويات صهاريج المواد البترولية المختلفة ويكون اسكل شريط أو مقاس

⁽١) المادة ٣ مكررا مضافة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

جدول تفسيرى معتمد ومختوم بخاتم الشركة يبين مقداو السائل الذى يعادل وحدة القياس اسكل شريط أو مقاس وذلك باللتر أو بالطن حسب الأحوال .

و يجب على وكلامالشركات المذكورة ومديرى الفروع ومتعهدى النوزيع الاحتفاظ بالأشرطة والمقاسات والجداول التفسيرية المشار إليها بمقر مستودعاتهم وعنازنهم بصفة مستمرة وجمله صالحة للاستعال .

مادة ع _ يحظر على وكلاءالشركات المنصوص عليهافى المادة الثانية ومديرى فروعها ومتعهدى العهد بها تحويل أو نقل رسائل المواد البترو لية المشحونة إليهم. من شركات البترول بالسيارات إلى جهات غير الجهات الموضحة فى مستندات المصد .

كما يحظر عليهم أن يودعوا محازتهم أو مستوعاتهم الرسائل المشعونة إلى وكلاء. آخرين أو فروع أخرى .

ويبجب عليهم أن يثبتوا بخط ظاهر على مستندات الشعن (إذن التسليم أو الفاتورة أو إخطار الشحن) تاريخ تسليم الشحنة وما يفيد هذا التسليم .

وفى حالة عدم وجود فراغ فى مخالزم أو مستودعانهم يسمح بتسليم أية شحنة. ترد إليم يجبعليهم اثبات ذلك بخط وتوقيع واضحين على ظهرمستندات الشحن.مع ذكر تاريخ وصول السيارة .

مادة ٥ ـ على القائمين بنقل المواد البترولية وسائتى السيارات تفرينها في الجهات الق عينها شركات البترول في مستندات الشحن . ويجوز لهم في حالة حدوث خلل بمياراتهم يتعذر معه الوصول بالشعنة إلى مخسازن أو مستودعات الجهسة المبينة في مستدات الشحدن أو في حالة تعذر تفريغ الشحنة في هذه الخازن أو المستودعات لعدم وجود فراغ بها أو لأى عذر قهرى خادج عن الارادة ، تفريغ الشحنة في الحياة المطل أو الميانة المطل أو تعذر تفريغ الشحنة أو لعدر تقري في أقرب جة إدارية لمكان حدوثه .

(۱) وعلى وكدار الشركات ومديرى الفروع ومتعهدى العهدالتابه بن لهم في هذه الحالات قبول تلك الشحنات في مخاذ نهم أو مستودعاتهم بعد الحصول على موافقة.

⁽١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ١٠٠ اسنة ١٩٦٣ المشار اليه

الشركات الشاحنة على أن يرسلوا إخطسار إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول وادارة: المواد البترولية بمرافبة المواد البترولية والوقود بوزارة التموين بكتاب موصى هليه خلال خمسة إيام من تاريخ التفريغ مبينا به تاريخ تفريخ كل شعنة ورقم إخطار الشعق .

ويجب على الشركات الشاحنة تأييد كل موافقة شفوية عن كل حالة من حالات التحويل كتابة خلال خمسة أيام من التاريخ الفى صدرت فيه للوافقة إلى وكيل الشركة. أو مدير الفرع أو متعهد العهدة الذن حولت إليه الشحنة.

مادة ٣(١) — على القائمين بنقل المواد البترولية وسائق السيارات قبل تفريغ...
أية شعنة بترولية من البترين أو السكيروسين أو المازوت أو السرلارأوالديزل تفديم
مستندات الشحن (إذن التقريغ أو الغانورة أو إخطار الشحن) إلى أقرب نقطة
مرور بالجهة التي يتم فيها المتفريغ وذلك لحنمها بالحاتم الموجود بتلك النقطة إثباتا
لمرور السيارة بماوءة قبل النفريغ وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لحمتمها عند.
العمودة بعد التقريغ .

ومحظر على شركات البترول صرف أجرة النقل عن أية شعنة من الشعنات البترولية المذكورة ما لم تكن مستندات شعنها مختومة مخاتم نقطة الرور قبل التفريغ وبعده

وإذا تعذر على الذكورين ختم مستندات الشحن بأختام نقط المرورقبالانفريخ.
ويعده بسبب عدم وجود أختام بقط المرور الواجب ختم المستندات بها أو لرفض
رجال المرور ختم المستندات المذكورة ، فعليهم إثبات ذلك قبل تقريغ الشحنة في أقرب
جهة إدارية أخرى المسكان الذي يتم فيه التقريغ . ولشركات البترول في هذه الحالة
الحق في صرف أجور الذقل للستحقة على الشحنات موضوع هذه المستندات بعدا لحصول

مادة γ — على شركات البترول الشاحنة قبل صرف أجور سيازات لقالمالواد-البترولية . وراجعة أختام المرور الموجودة على مستندات الشحن والاسترشاد بها في

⁽۱) عدات الققرة الأولى من المادة 7 بالقرار رقم ۲۶۲ لسنة ۱۹۰۸ ـــ الوثائع .المحربة: في ۲/۲/۲۲ ۱۹ م. العدد ۱۰ - والاستدراك في ۱۹۰۷/۱۸ ــ العدد ۵مكرر(ج).

. صرف الأجور عن الدمافات الفعلية التي قطعتها كل سيارة بالتطهيق الفواعد المصوص علمها في المادة الساخة .

مادة ٨ ـــعلى شركات البرول الشاحنة ختم فتحات الملء والنفريغ بساهريج وخزانات السيارات الحاصة بنقل المواد البترولية جيدا بالاختام المدنية بعد إعاممائما وعليهم كتابة البيانات المحاصة بمستندات الشحن باللغة العربية وكل مستند شحن لا محرو بالغة العربية وكل مستند شحن لا محرو بالغة العربية لا يستحق أجر نقل عن الشحنة الخاصة به وذلك علاوة على المحووب علم المقووف النسه من علما في المادة العائمة و

مادة ٩ ـــــ على المذكورين في المادة الثانية ، أن يقدموا إلى وزارتى النموين والصناعة البيانات والإحصاءات من تطلب منهم خاصة بإنتاج الموادالبترولية والزيوت المعدنية وتوزيعها وشعنها واستوادها وأسعار تسكلفتها .

مادة • \ ـــ يعاقب على كل مخالفة لأحكامهذا القرار بغرامة لانفل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخسين جنيها . وفي حالة العود تضاغف العقوبة .

مادة 🖊 📜 يلغى القرار رقم ٦٤ إسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) المادة ٩ مكبرراً معدلة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

قرار رقم ۲۸۱ اسنة ۱۹۵۳

يحظر نقل الذوة الرفية خارج حدود المديمية أو المحافظة بغير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا النقل بين مديريات أسروط وسوهاج وتنا وأسوان(١)

وزير التموين

بعـــد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئول النعوين والقوانين المعلة 4 ؟

وعلى الفرار رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٤٧ ؟

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٤٨ ؛إيامة نقل الذرة الرفيعة بدون ترخيص. في مديريات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ؟

وبعد موافقة لجبة التموين العليا ؟

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قسرر:

مادة \ _ يحفار بغير ترخيص من وزارة النموين نقل الدوة الرفية خارج. حدود المديرية أو المحافظة وذلك فيما عدا مديريات أسيوط وسوهاج وقدا وأسوان فيباح النقل فيما بينها بدون ترخيص من الوزارة .

مادة ٧ ــــــ يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالحبس من سنة أشهر إلى المسيحة أشهر أو بغرامة من مائة جنيه إلى مائة وخمسين جنيها .

وفي جميع الأحوال تضبط الذرة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ ـــ يلغى القراران وقم ٨٤٥ لسنة ١٩٤٧ ووقع ٣٠١ لسنة ١٩٤٨: المشار إليهما .

مادة ٤ ـــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٥٠

(١) الوقائم المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ٥، ١٩ ــ العدد ٩ مكرر (د) ،

قرار رقم ۳۰۰لسنة ۱۹۵۳

يتكليف شركة النيل بالمنيا بعدم التصرف فى كميات السكسب النشور الموجودة حاليا ومستقيلا بها(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ه١٩٤ الحاص بشئون التموين ..والفوانين المعدلة 4 .

وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول أنزيوت النياتية والقرارات المعملة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قـرر :

مادة \ سـ تـكليفشركةالنيل بالمنياجدمالتصرف، كميات الـكسب المنشور الموجودة حاليا ومستقبلا بالشركة الا يترخيص من وزارة التموين.

مادة 7 ـــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات!! صوصعفها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ ــيعمل بهذا القرارمن تأنيح إخطار الشركة بهدينشر في الجريدة الرحمية.

⁽١) الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٥ ١٩_. العدد ٩٢ مكرر (ب) .

قرار رقم **٤٩** لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الرقابة على صناعة وإنتاج وغزل ونسيج الصوف والحرير الصناعي والألياف القصيرة والفيران (١)

وزبر التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة١٩٤٥ الحــاص بشئون التموين. وعلى القرار وقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الح س بالنزل وللنسوجات .

وعلى موافقة لجنة التموين العلميا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قــرر :

مادة \(\tau^{(1)} _ على أسحــاب مصانع وشركات الغزل والنسيج التي تستخدم الصوف المستورد أو المحلى أو العوادم النائجة منها في صناعتها أو المسؤولين عن إدارة هذه المصانع والشركات أن يرسلوا بسكتاب موجى عليه إلى كل من مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة الغزل والمنسوجات والملاس بوزارة المخرين خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار باللسبة إلى المسانع والشركات الجالية أو من تاريخ إنشاء المصنع أو الشركة باللسبة إلى ما ياشأ منها مستقبلا بيانا يشتمل على الآني :

- (لم) اسم ولفب صاحب المصنع أو مدير الشركة وعنوانه واسم واقب وعنوان من ينوب ياتيم افي حالة غيام ما .
 - (ب) الاسم التجارى للمصنع أو الشركة وعنوانها .
- (ج) عدد ما كينات الغزل النهائي ومرادفها وعدد ما كينات الزوى ومرادفها .

⁽١) الوقائع المصرية في١١/٣/١١ ــ العدد ٢٩مكرر .

⁽٢) مُعدَّلَة بالقرار رقم ٩٩ أسنة ٧٥٩ الوَقائع المصرية في ١٩٥٧/٨ و١٩...العدد ٩٠ مكرر.

- (د) عدد ماكينات النسيج والنريكو وغيرها بالنسبة إلى الصابع النابعة لمصانع وشركات النزل وصدد الأنوال المكانيكية بالنسبة إلى مصداع وشركات. نسج الأقمشة .
 - (﴿) مقدار الغزل الذي ينتجه يومياً ونوعه ونمرته .
 - (و) عدد ساءات العمل في المصنع أو الشركة وأيام العطلة الأسبوعية .
 - (ز)كميات الأفمشة الق ينتجها المصنع يوميا وأنواعها .

مادة ٢ ـ تسرى آحكام المادة السابقة أيضا على مصانع وشركات غزل الحوير. الصناعى التي تنتج خيوط الحرير الصنساعى أو الألياف القصيرة أو الفسيران وعلى مصانع اللسيج التابعة لها .

مادة ٣ ـ (١) على المذكورين في المادتين السابقتين أن يخطرواكل من مصاحة الوقاية الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة الفرق والمنسوجات والملابس بوزارة المجن عن كل نفير أو تعديل يطرأ على البيانات سالفة الذكر خلال أسبوع من تاريخ التنبير أو التعديل وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة كي ــ (٢٦) على من ذكروا في الادتين الأولى والثانية أن يمسكوا سعبلات مطابقة النماذج المرافقة لهذا الفرار يثبتون فيها أولا بأول البيانات الموضحة بهذه. المحاذج .

وعليهم أن يتقدموا بهذه السجلات إلى إدارة الغزل والملسوجات والملاس بوزارة التموين لحم صفحاتها وتوقيعها قبل إثبات البيانات فيها ولا بجوز السكشط أو المحر فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعاده من الإدارة الذكورة

وعلهم أيضا أن كِخظروا الإدارة المشار إليها فى اليوم العشرين مَهْمَّ كُلُّ شهر بكتاب موصى عليه ببيان إجمالى من واقع السجلات سالفة الذكر عن كميات

⁽١) الماد. ٣ معدلة بالقرار رقم ٩٩ اسنة ٥٥٠٠ المشار إليه .

 ⁽٢) المادة عمدلة بالفرار رقم ٩ ه لسنة ٩٥ ه المثار إليه كما عدلت بذات القرار ١ أنماذج.
 المنصوس علمها في الفقرة الأولى من المادة ٤ .

الموادا لحام المستخدمة وأنواعها والناتج منها وحركة تداول هذه المواد على النماذج الم الفة وذلك عن الشهر السابق .

و عجب أن يكون هذا البيان معتمد! من صاحب المصنع أوالدير المسئول للشركة أو من ينوب عنهما .

وبقوم مقام هذه السجلات ماقد يكون لديم من دفاتر تجاوية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر أو السجلات تتضمن البيانات المطلوبة بشرط اعتادها مقدماً من الإدارة سالفة الذكر والتأشير عليما بما يقيد ذلك .

مادة ٥ _ يقفل حساب السجلات المشار إليها في المادة الرابعة في نهاية كل شهر وعلى الصنع أو الشركة أن مجرد :

(١) المواد الحام الموجودة بالصنع (الصوف ، لب الحشب ، الغبران) .

(ب) الفرل النانج من هذه الموادسواء كان على شكـل رزم أو كون أو مواسير أو كيمك .

(ا) مادة ٣ _ كل خالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاتفل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو شرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خسانة جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة V ـ V تسرى أحكام القرار وقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ المنسار إليه على الحاصمين لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) المادة ٦ معدلة بالقرار رقم٢٣ لسنة ٩٠٩ ١ ـــ الوقائم|لمصرية يَق ٣٠ / ٢ ، ١٩٥٩ . العدد ١٦ ملحق المادة ٦ .

قرا زوم ۱۸۸ لسنة ۱۹۵۷ بوقف العمل بأشكام بهض مواد المرسوم بقانون وقم ۹۵ اسنة ۱۹۶۵ الحاص بشئون التدوين(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنةِ ١٩٤٥ الحناس بشئون النموين والقوانين المدلة له .

> وعلى قوار رئيس الجهورية رقم ٤٥٨ اسنة ١٩٥٧ . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

> > قرر

مادة ﴿ — يوقف العدل بالمواد ٣ مكرد و ٢ و ٧ و ٧ و ١٩ و ١١ و ١١ و ١٢ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٢ — يعمل هذا القرار من تاريخ نشر. في الجريدة الرسمية.

⁽١) الوقائع المصرية في ١/٧/٧ و١٩ ــ العدد ٢ ه مكررا (ب) .

قرار رقم ۸۹ لسنة ۱۹۵۷ بتنظیم الرقابة علی المطاحن(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقا ون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وطى القرار وقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الرقابة على المطاحن المخصصة للتموين المعدل بالفرار رقم 6٤ لسنة ١٩٥٦.

وهلى الفرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا عن حركة الحبوب والدقيق المعدل بالقرار رقم ده اسنه ١٩٥٥ .

وعلى الفرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في هأن الرصيد الاحتياطي للدقيق والقرارات المدلة له .

وعلى موانقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

رر :

مادة ((٧) — على أسماب المطاحن والمسئولين عن إدارتها أن يمسكرا سجلا مطابقا المنموذج رقم (١» المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود السهم من حهوب القمع والوارد منها والمشروف والباقى وكذاك الرصيد الموجود الديم من الدقيق والمنتج والمصروف والباقى وكذلك الرصيد الموجود لديم عن كل من الردة الناعمة وخليط الزواعد (الردتين الناعمة والحشنة والسن الأحمر) المنتج والمصروف والباقى .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٥٧/٧١ ــ العدد ٥٢ مرر (ب) .

⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٦٠ _ الوقائم المصرية في ٢٠/٦/٢٠ _ الدد ٧٤.

كما يجب عليهم أن يمسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم «ب» المرافق لهذا القرار يقيدون به يوميا أسماء متسلمى كميات الدقيق المصروفة من المطحن وتاريح التسلم والسكية المصروفة اسكل منهم وتوقيعه .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السبحالات مختومة مجتم مراقبة التعوين المختصة قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز السكشط أو الحمو فيها . وفي حالة الضرورة يكورے التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع احب الشأن _ وتبقى هذه السبحلات في المطحن ولا تنقل منه على الرغم من تغيير واضع اليد .

(١) ومحظر على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها التصرف في كديات القمح
 المسلمة فحم من شون البنوك والصواءع إلا بعد طحنها في مطاحنهم .

مادة ٧ -- على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إخطار مراقبة النموين المغتصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة إليهم وماطمهن منها ومقدار الناتج من الدقيق والزوائد يوميا

ويجب أن يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم فى اليوم التالى على الاكثر إلى الراقة المختصة .

مادة ٣ ـــ على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسئولين عن إدارتها إخطار وراقبة التموين المختمة تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة إليهم يوويا ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى المراقبة المختصة.

(٢٥ وبالنسبة للمستودعات الن تقع بدائرة محافظة البحرالأحمريتم إبلاغ الإخطار الناية وكذا تسليم البيان المسكتوب إلى إدارة النموين المختصة .

مادة ع (٣) __ على أصحاب المطاحن التي تستخرج الدقيق استخراج ٣ر٣٥ /

 ⁽١) النقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالفرار رقم ١٢٥ اسنة ١٩٦٤ الوقائم الصبرية ف ١٩٦٤/٦/٢٩ المدد٣٥.

 ⁽۲) الفقرة الأخيرة من المادة الثانية. أف القرار رقم (۱۷ اسنة ۱۹۲۲ الوقائم المصرية
 ف (۲/۷/۹ المدد ۵)

⁽٣) رفعت نسبة استخراج الدقبق من ٨٢ / إلى ٩٠ بالقرار رقم ٢٨٢ اسنة ١٩٦٠ تم لمل ٩٣.٣٠/ بالقرار رقم١١٦ لسنة ١٩٦٧ وعا منشوران بالكتاب

وأصحاب مستودعاتُ بيع هذا الدقيق بالجُملة والمسئولين· عن إدارتها أن يقومُوا بتدبير رصيد احتياطى من هذا العقيق يحتفظون به دائماً مع مراعاة استبداله صفة دورية .

ويكون هذا الرسيد معادلا لسكمية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومى إتوزيم وفقا لأحكام المادتين ٥ و ٦ من هذا القرار.

مادة (200 سد يعسب المترسط المذكور فى المادة السابقة على أساس كمية العقيق التي صرفت وكذا التي أرسلت لمستودعات البيع فى الثلاثة أشهر السابقة على يوم التنقيش أو اليوم الذي حدد لمراجعة العكمية فى المطاحن والمستودعات . أما باللسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفي محساب المتوسط فى الفترة من تاريخ بدء العمل في هذه المدة أيام العطلات الرحمية والراحة الأسبوعية ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

مادة ٦^(٢) ــ يجب أن تـكون كمية الرسيد الاحتياطى من الدقيق على الوجه الآتى :

(أولا) ، رة وحدة من المتوسط المشار إليه فى المادة السابقة بالنسبة إلى المطاحين فى شجيع أنصاء الاقليم المصرى (الجنوبي) .

(ثانیا) خمس عشرة مرة من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات الق تقع بدائرة محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط وكمر الشيخ وتنا وأسوان والصحراء الغربية والوادى المجديد والبحر الأحمر .

(ثالثاً) مرتان من هذا المتوسط. باللسبه إلى المستودعات الأخرى .

وُلاچسْب عند جردُ هذا الرصيد سوى كميات الدقيق التي تعت تعبلُهُما في جوالات مقفلة مثبتة عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٧ __ على الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة إخطار مراقبة النموين

⁽۱) المادة الخامسة معللة بالقرار رقم۱۲۳ السنة ۱۹۰۷ الوقائمالمصريقق ۱/۱۰/۱۰ ۱۹۰۹ العدد ۲۷ مكر ر

⁽۲) المادة آلسادسة عدل البندثالثا منها بالقرار رقم ۲۹ اسنة ۱۹۰۰ الوقائع المصرية في ۱۹۲۵/۱۹۲۰ العدد ۹۳ مكررا ثم عدلت جميها بالقرار رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۲۰ الوقائع المصرية في ۲۷/۱۰/۱۹ العدد ۸۶ مكرر ثم عدل البند رابعا منها بالقرار رقم ۱۷۰ لسنة ۱۹۲۷ المشار إليه .

ثم عدل البند (ثانيا) و(ثالثا)و (رابعا) و (خامسا) بالبندين (ثانيا) و(ثالثا) فقط ، بالقرار رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٣ ـــ الوقائم المصرية في ١٩٧/ /١٩٦٣ ــ العدد ٨٩ ،

المعتصة تليقونيا بتوقف الدمل بمطاحنهم فور حسوله وأسباب ذاك. و جبأن يؤيد هذا الإخطار بمكتاب موصى عليه يرسل في نفس اليوم ، ولا بجوز لهم الصرف من من المستدالا بحتال من المستدالا بمنالم المتحد المستدال المتحدد المشار إليه عندا المتحدد المتحدد المشار إليه و عجوز لمراقب المناطق النمويلية عند الافتضاء إعماؤهم من الرصيد المشار إليه لفترة ممينة على أن يعاد تدبير هذا الرسيد بعدروال الأسباب وإنها المدقسالمة الذكر مادة ممرك عالمة لأحكام هذا المرار بعاقب مرتكبها بالحبس مدة لاتفل عن مناة جنيه ولا تزيد على مائة وخسين وبنرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخسين جنيها أو بإحدى هانين المقوبتين .

و تصادّر(۲) تحميات القصم المشرّوطه بالمخالفة لحسيح الفقرة الأخيره من المادة ٢. مادة ٩ سـ تلنى النوازات رقم ٣٦١ لسنة ١٩٤٦ و ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها والقرازات المعدلة لها .

مادة • ﴿ ــ مِعْمَلُ بِهِذَا الْقُرَارِ مِنْ تَارِيخَ نَصْرَهُ فِي الْجِرِيدَةُ الرَّحِيةُ .

 ⁽١) الفقرة الأخيرة من المادة ٨مضافة بالقرار رقم ١٢٥ اسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في
 ١٩٦٤/٦/٢٩ ـ العدد ٣٠ .

قرأر رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصلاعة الحيز (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ اسنة ١٩٤٥ الحساص بشئون النموين وعلى الفوانين المدلة 4 .

وعلى المقرار رقم ه١٥ لسنة ه١٩٤ والفرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ، ﴿

وطى القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصنساعة الحبز .

وطى القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأحكام الحاصة بتنظم إنتاج وتداول دقيق القمح الفاحر

و على القرار وقم ٤ لسنة ١٩٥٣ بخطر فتح محال جديدة لبيع الدقيق إلا بترخيص خاص من وزارة التموين .

وطى القراد وقم ٩٦ اسنة ١٩٥٤ بشأن سنامة الحسير البلدى المعدل بالقراد وقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

وطى القرار وقع ٣٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم صناعة الحصـــبر البتاو بمديرية أسواك المعدل بالقرار وقع ٥٠ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى الفرار وقم ٤٤ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم تداول إنتاج ذتيق القمنع الفساخر نمرةً (١) استخراج ٧٧/ المستوود .

وعلى الفراد رقم ٤٩ كسنة ١٩٥٩ بتنظيم صناءت الحير الشامى .

وطى موافقة لجنة التموين المليا .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

⁽١) الوقائع المصرية في ١/٧/٧ - العدد ٢ ، مكرر (ب)

قسرر : الفصل الأول

دقيقالفمج الصافى استخراج ٣ر٣٩٪ باللسبة لجميع أنواع القمع^(١)

مادة ١٩ـ ^{٢٥} على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها المرخس لهم في إنتاج دقيق القمع السانى استخراج ٣٣٥٣ / أن ينتجوا هذا الدقيق طبقاً الممواصفات الآنية :

(د) إلا تزيد نسبة الرماد محسوبًا على المادة الجافة على النسبة المحددة فيما بلى ؛

الدقيق المناتج	نسبة الرماد في القمح	
مطاحن الحيمارة	مطاحن السلندرات	الطمون
/. \>2.	/. \\.\\.\\.\\.\\.\\.\\\.\\\\\\\\\\\\\\	/. \1Y0 /. \1A0
1.1.90	1. 1,00	1. 1,90

وفى حالة اغتلاف نسبة الرماد فى النمح عن النسب المحددة يتم محديد نسبة الرماد فى الدقيق الناتج منه تباسبياً

^{* (}٣) غنوان القمل الأول عدل بالفرار رقم ٩٨٠ أسنة ١٩٦٥ - الوقائع المسترية في ١٦ / ٩/ه ١٩٦١ العدد ٩٠ مكرراً ثم عدل بالقرار رقم ١٧٦٠ السنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٤/ /١٩ ١٩٦٧ العبد ١٩٠

⁽۲) المادة الأولىءدات القرار رقم ٣ لسنة ١٠ ٨ سالوقائع المصرية ف٢٥ / ١/١٠ – العدد ٣٣ ملحق. ثم عدلت القرار رقم ٥٨٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية ف١/١/١/ ١ – العدد ٣ ملحق. ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٧ سنة ١٩٦٥ المشار الجليه . ثم عدلت اخبراً بالقرار رقم ١١٦ سنة ١٩٦٧ الممار إليه .

ويراعى الايتخلف شيء على المخل ٢٥ .

 (١) كما محظر عليهم أيضاً أن يقوموا بالطحن لحساب الأهالي إلا بترخيص من وزارة النمو نن وطبقاً الشروط التي تضعها في هذا الشأن ووفقاً لدوام بد الني عددها .

مادة ٧- على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طعنها تنقية تامة من الواد الغربية المضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل ، أما المواد الغربية غيرالضارة بالصحة كالقسلة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب الا تزيد نسبتها في حبوب القمع المفرر طحنها على ٢ / (اتنين في المائة) ويحفر إضافة الزوائد (الودة بنوعها) إلى حبوب القمع الجارى طحنها بالقواديس.

مادة (٢٦) ٣ ـ يجب أن تكون الرده المعدة لرغف العمين نظيفة وخالية من المواد الغربية ومطابقة المواصفات الآنية :

- (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ / .
- (ب) الا تزيد نسبة الألياف على ١١٥٥ / .
 - (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠٥ / ٠
- (د) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على المادة التجافة على النسب المحددة فيما يلي:

نسبة الرمساد في الردة	نصبة الرمادني القمح المطحون
·/. ·\.·	1. 1.40
1. 7.1	1/. 1240
·/. ٦,٢	1,90

وفى حالة اختلاف نسبة الرماد في القمح عن النسب المحددة يتم تحديد نسبة الرماد في الردة تناسداً .

⁽١) صدر الفرار رقم ١٣٦ سنة ١٩٦٢ باسثناء المطاحن التابعة للقطاع العام من الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى .

 ⁽۲) الفقرة الثانية من المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٦١ سالوقائم المصرية في
 ٣٢ مارسسنة ١٩٦٧ المعدد٤٣ تم عدات المادة الثالثة جيمها بالقرار رقم١١ ١ سنة ١٩٦٧ المفار اليه.

ويرامي ألا يتخلف شيء على المنخل ٣٠ .

كما بحب في محال بيع الدتيق تسلم المسهلسكين الردة اللازمة للرغف إذا طلبوا ذلك ، وبجوز تعليق تسليم الردة على شراء الدقيق .

مادة ٣ (١) مسكرر _ يجب أن تسكون مواصفات الردة الحشنة الناتجة من الفحح بعد استخراج الدقيق ٠٠ / كالآنى :

- (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) ".
 - (ب) ألا تزيد بسبة الرماد على ٣ / (ستة في الماثة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١٠٥ / (أحد عشير ونصف في المائة) .
 - (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠ ﴿ ﴿ خَسَةَ مَنْ عَشَرَةً فِي الدُّمَّةُ ﴾ .

مادة £ ــ (٣) بحظر بغير ترخيص من وزارة النموين هي أصحاب المخاز العربية ومحال بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناءتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صلة كانت دقيقا غير النمج الصسافي استخراج ٩٣٦٣م/ بالمواصفات الموضحة بالمسادة الأولى من هذا الفرار

مادة ۵ – على أصحاب المخافر العربية والمسئولين عن إدارتها رغف الهمين (تقريصه) على الردة الدينة مواصفاتها في المادة الثالثة .

⁽۱) المادة ۳ مكررأمضافة بالقرار رقم ۹۷سنة ۷ ف ۱ الوقائم المصرية فی ۳۱/۷/۷ ه ۱۹ العدد ۸ ه مكرر ثم عدلت بالقرار رقم ۲۸۲ سنة ۱۹۲۰ المعار إليه .

⁽۲) المادة الرابعةعدات بالقرار رقم ۲۹ سنه ۱۴۶ الوقائم المصر بقق ۲۹/۱۰/۱۹۲۸ ند العدد ۸۲ ملحق ثم عدات بالقرار رقم ۲۸۲ سنة ۱۹۲۰ المقار إليه .

مادة إ^{ها} – على أصحــــاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تعبئة الدقيق الصافى استحراج ٩٣/٣ / والردة المعدة للرغف فى أجولة

(1) وتسكون أجولة الدقيق الصافى استخراج ٣ر٣٩ / زنة مائة كيلو جرام كاثم (٨٠ أفة كاثم) .

ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين .

مادة ٧- (٢) يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق

المبينة فما بعد وإلما :

(أ) مديريات قنا وأسوان وكنر الشيئة ودمياط .

 (ب) محافظات القنسال والسويس والبحر الأحمر والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية وسيناء .

مادة / سـ لا يجوز بيح الدقيق أوالردة المدة لرغف العبين أو عرضهما للبج أو حيازتهما بقصد البيح ما لم بيين طى العبوة وزنها القائم بالأقة أو بالسكيلو جرام وتاريخ التعبئة واسم المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق سانى استخراج ٣٣/٩/) أو (ردة للرغف) حسب الأحوال .

وتسكتب هسده البيانات باللغة المربية محروف وأرقام ظاهرة لايفل ارتفاعها عن سنتيمتر واحد فى وسط العبوة أو علم بطاقة تعلق أو تلصق علمها باحكام نام. مادة ٩ ـ على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها أن يمرفا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية فى مكان ظاهر ومجروف لايفل ارتفاعها عن خمة سنتيمترات على أن مجدد كلما قدم لونها ومجفل عليم استخدام أجولة بمزقة أو مستهاسكة أو بها رقم من أى نوم كانت .

(^(۲۲) ويتجاوز عن الجوال الذي به رقعة واحدة بشرط ألا يزيد وزن الجوال مع الرقعة على ١٢٥٠ جرام .

() الفقرة الثانية من المأدة الـادسة معلمة بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ ـ المحار إليه
 (٣) المادة السابعة معملة بالقرار رقم ٢٤ السنة ١٩٥٧ ـ الوقائم المصرية ف١٠/١٠/١٠ الفقائم المصرية ف١٠/١٠/١٠ الفدد ٢٠ بكرر.

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة التاسمة مضافة بالقرار وقع ١٠ لسنة ١٩٦٣ـ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١/١٧ ـ العدد ٥ ملعق . مادة • ١ (⁽¹⁾ على المذكورين في المادة السابقة قبول الجوالات الفارغة المصروفة من مطاحنهم والتي ردها أصحاب الخابز وتجسار الدقيق بشرط أن تسكون سليمة خالية من الرقع أو بها رقعة واحدة بالثمروط الموضحة في المسادة السابقة وذلك بالفسبة للعوالات المسكيرة فقط على أن يدفعوا تمنها ٥٠ مليا عن العوال السكير ودر ٢٢ مليا عن العوال السفير .

وعلى أصحاب المحانز وعجار الدقيق رد هذه الجوالات الفارغة بالشهروط السابقة عند طلبها يمعرفة أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها .

مادة ((﴿ حَلَى أَصِحَابِ مُسْتَرَدُعَاتَ بَيْعِ النَّفِيقِ بِالْجَلَّةِ وَالْمُسْئُولِينِ عَنْ إِدَارَتِهَا أَنْ يَكُونُ لنَّهُم سَجَلَانُ مُطَابِقَانَ للنَّمُوذُجِينَ ا ؛ بِ الرَّفَتَيْنَ لَهُذَا القرار شِنْتُونَ نَهما يُومِياً البِياناتِ المُوضَعَةِ عِما .

وعليهم تقديم هذه السجلات إلى مراقبة النموين الواقع في دائرتها المحل لحتم صفيحاتها وترقيمها قبل إثبات البيانات فيها . ولايجوز الكشط أو الحمو فيها ، وعند الفهرورة يكون التعديل بالمداد الأحمرمع إثبات تاريخ التعديل وترقيع صاحب الشأن واعتماد التعديل من مراقبة النمويز المذكورة .

الفصل الثاني

دقيق القَمع الفاخر تمرة (١) استخراج ٧٢ /

مادة ۱۲ – بمخطر على آصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إنتاج دقيقى الفحج الفاخر عرة (۱) استخراج ۷۲ ٪ لأى غرض من الأغراض إلا بترخيس من وزارة التموين .

مادة ٩٣ – ^{٣٥} على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها الرخص لهم فى استخراج دقيق الفمح المذكور فى المادة السابقــة أن ينتجوا هــذا العاقيق مطابقاً المواصفات الآدية :

(١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ / (أربعة عشر في المائه) .

(ب) ألا تزيد نسبة الوماد محسوبا على المبادة الجافة على ٧٠٠٪ (سبعة من عشرة فى المائة).

⁽١) المادة العاشرة معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

⁽٢) المادة ١٣ معدلة بالقرار رقم ١٣٣ أسنة ١٩٥٧ ــ الوقائع المصرية فى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٨ ـ المسمد ٨٠ مكرر .

(ج) الاتريد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجانة على سر. / (ثلاثة من عشرة في المائة).

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١ر٠/ (واحد من عشرة في المائة) . كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٧) المتخلف عن الدقيق الفاخر بمرة(١) بئسية لا تتجاوز ٨ / على أن يكون مطابقا المواصفات الآتية :

(١) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردتين الباعمة والحشنة.
 (ب) ألا تربد نسبة الرطوبة على ١٤/ (أربعة عشر في المائة) .

(ج) الا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على ١٩١٨ (واحد وتسعة

من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٧ر/ (اثنين من عشرة في المالة).

مادة کم ۱ ـ ^(۱) يعظر بغير ترخيص م**ن وز**ارة النموبن على أصحاب المخسابز صناعة الحيز الأفزيجي بمختلف أنواعه ومواصفاته.

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة انتموين على أصحاب الهناز المرخس لها فى صناعة الحبر الأفريمي وكذلك على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يسحوزوا بأية صنة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر تمرة ٩ استخراج ٧٧٪ المنتج عليا أو المستورد حسب الأحوال

مادة ٥ ٨ - يحظر بغير ترخيص من وزارة النموين على أسحاب مصانع المسكرونة والمفاتر والحبوق والسكنافة والخانز التي تقوم بصناءة الحنز الأفر بحي العادى والحبر الأفر نسكى المسكرونة وكذاك المسئولين عن إدارتها ومحال بيع الدقيق الرخم لهم في بيع الدقيق الفاخر وكذاك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يعوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القميم الفاخر عمرة (١) استورد المهددة ، واصفاته بالمادة ١٧ من هذا القرار والمبا في جوالات يمزيها قات المصف عليها عمرة المجدلة المتجددة ما المناتف ويقسد بالفطائر والحلوى حجيم المتجان التي تستخدم في صناعتها العجين وحدد ويقسد بالفطائر والحلوى حجيم المتجان التي تستخدم في صناعتها العجين وحدد

ويقصد بالفطائر والحلوى حجيع المنتجات الق تستخدم في صناعتها العجم أو مع مواد أخرى كالسكر أو السمسم أو الزيدة أو الزيت أو غيرها .

⁽١) المادة ١٤ معدلة بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ۵ \ مكرراً ــ(١) يحظر على أصحاب الخابر التي تقوم بصناعة الغير الأفرنـكى العادى والحجر الأفرنـكى الممكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا مع العبين اللازم اصناعة هذا الغير مواد أخرى كالسمسمأو الزبدة أو غيرهما من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الأسمار المحيدة جيرياً ليبعه .

(مادة ۱ م سيخطر بنسير ترخيص من وزارة الخموين صناعة المكرونة والبسكويت والنطائر والسكنانة والحلوى التي يدخل العجين في صناءتها والخيز الأفرنكي العادى والخيز الأفرنكي المسكرونة والسكمك الشامى والساقط والفرافيش والبقسمات من دقيق غير دقيق القمع الفاخر عمرة (١) المستورد استخراج ٧٧ / للشار إليه في المادة السابقة .

مادة // _ تسكون مواصمات دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧٪ المستورد كالآبي :

- (١) ألا تزبد نسبة الرطوبة على ١٤ / (أربعة عشرة في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الألف محسوبة على المادة الجافة على ٩٣٠ . / (ثلاثة من عشرة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة العجافة على ١٩٠٠/ (سنة من عشرة في المائة) .
 - (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠٠ / (واحد من عشرة في المائة) .

مادة 🐧 – ^(۲) تقوم شون البنوك فها بين الساعة الثامنة صباحا والخامسة مساء بتسليم دقيق الفمح الفاخر نمرة (۱) استخراج ۷۷ / المستورد .

مادة 19 - (٣) ملغاة

-

⁽٢) الماحة ٨ ١ معدلة بالقراور قم ٢ ٩ السنة ٠ ٦ ٩ ١ _ الوقائد المصرية ف ٢ / ٦ / ٠ . ٦ ٩ 1 _ الدولا ٤ .

⁽٣) المادة ١٩ ألفيت بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهوكان نصها كالآني :

⁽الشكل لجنة بكل من مراقبات تموين القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس على الوجه الآلى: ا

مفتش مطاحن

موظف المراقبة ممن لهم دراية بقواعد المحاسبة

مندرب من قسم صيانة الحبوب.

مادة • ٧ - على أصحاب المحابز ومصانع المسكرونة ومصانع الحلوى وعمال بيع الدقيق المرخص لها فى استخدام دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧٪ والمسئولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق النموذج (ج) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يومياً البيانات الموضعة بهذا النموذج (١).

> الفصل الثالث صناعة الخبر 1 ــ صناعة الحبر البلدى

مادة ٢٧٢ سـ على أصحاب المخار والمشولين عن إدارتها الدين يستخدون دقيق القمح الصافى استخراج ٣٣٣ / في سناعتهم أن ينخلوا الردة المدنالر غضة ل الرغف عليها بالمنخل ٢٠ وأن يعتفظوا به فى المخبر ، وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والحبر بمما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بهامن أتربة ومواد غريبة .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة النموين على أصحاب المخابز البلدية التي تعمل النموين والمسئولين عن إدارتها أن يقوءوا بالحبز لحساب الأفراد .

صويفترك مماللعة تمندوب عن البنك عندماشرتها العمل اللهوة ، وتختص هذه اللجنة بالاشراف على لصق البطاقات على جوالات الدقيق الفاخر تمرة (١) استخراج ٧٧٪ المستورد الموجودة بشون البنوك ويجب أن تسكون هذه البطاقات مختومة بخدم وزارة الشوين المعد لهذا الغرض مبيناً بها تاريخ لصق واسم الشونة ومكتوب عليها عبارة « دقيق فاخر تمرة (١) مستورد ». وتقوم اللجنة بتحرير عضر بأعمالها من خس صور ويجب أن يبين فيه عند الجوالات التي

تم تمييزها . (١) عدل تموذج (ج) المنصوس عليه في المادة ٢٠ بالقرار رفم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦١/٧/١ ــ العدد ٣٠ تم عدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٣/١٩ ــ العدد ٣٢ ملحق .

⁽۲) المادة ۲۱ معدلة بالقرار وقم ۷۹سنة ۱۹۲۱ الوقائم المصرية ف۱۹۲۴ بريل سنة ۱۹۲۱ العدد ۲۷ . `

(١٧٢٧) عند على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة عند قيامهم بصناعة الحبر البلدى أن مجملوا الرغيف مستوى الحداع مكتمل الاختمار بغير نقس أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعى دون التصافي هطريه أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧٧ سم فيما عدا محافظات الإسكندرية وبورسميد والبحيرة والمصدراء الفربية والوادى الجديد والقنطرة شرق من محافظة سيناء وبندر المصورة وراس البر ومصيف جمعة فلا يجوز أن يقل قطر الرغيف عن ١٨٨مم.

مادة ٣٣ ــــ يجب أن يمكوي الحيز طبيعي المذاق والرائحة ومصنوعامن الدقيق المطابق للمو اصفات المحددة في المادة الأولى .

ولا يجوز (٢٠ أن تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠ (أربعون في المائة) ساخنا و ٣٩ (تسمة وثلاثون في المائة)باردا في عدا محافظات الاسكندرية و بور سعيدوالإسماعيلية والبحيرة والصحرا المافرية الغربية والوادى الجديد والقنطرة شرق من محافظة سيناء، ويندر المتصورة ورأس الهر ومصيف جمعة فلا يحوزان تزيد نسبة الرطوبة في هذه الجهات طي ٣٩/ (تسمة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٨/ (ثمانية وثلاثون في المائة) باردا.

والحجز اليارد هو الحجز المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الحجز .

مادة ع ٣^(٢) ــ محدد وزن الرغيف من الحبر البلدى فى الجهات المبينة بعد وفقا لما هو موضع أمام كل منها .

(أولاً) عافظتي القاهرة والجيزة ١٤٧ جراما (مائة وسيمة وآزبون جراماً). (ثانياً) مح فظات الاسسكندرية وبوو سعيد "والاسماعيلية والبحيرة والقنطرة شرق من محافظة سينا ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراماً).

⁽١) المادة ٢٢معدلة بالقرار رقم٢٨٢اسنة ١٩٦٥المشار إليه وكان قطر الرغيف قبل التعديل

⁽٧) الفقرة الثانية من المادة ٣٣ عدلت بالقرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهتم عدلت والقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

⁽٣) البند «ثانيا» و «وثامنا» وتاسعا «وعاشراً » من المادة ٤ ٪ عمل بالفرار رقم ٠٤ لسنة ٩ • ١٩ الموثاق الصرية في ١١ / • ٩ • ١٥ العدد ٣٧ . ثم عمل البند ثانيا من هذه المادة بالقرار رقم ١٦ اسنة ١٩٦٠ الوقائم الصرية في ١٠ / ٢ / ١ ٩ ١ العدد ١١ ماييتن

ثم عدات المادة ٢٤ جميعها بالقرآر رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦٣ – ١ - ١/٣/٣ م العدف ٢٤ ثم عدل الند و ثانيا، فقط من المادة ٢٤ بإلفراررةم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦٢/٧/٣ – للعدد ٥٢ .

(ثالثاً) ــ محافظات السويس والبحر الأحمر وسيناء (عدا الفنطرة شرق) ــ إ ١٤٧ جراما (مائة واثنان وأربعون جراما) .

(رابعا) محافظة الصحراء النربية ١٣٤ جراما (مائة وأربعة وثلاثون جراما) .

(خامسا) محافظة الوادى الجديد ١٤٨جراما (مائة ونمان وأربعون جراما). (سادسا) بندر المنصورة ١٤٤ جراما (مائة وأربعة وأربعون جراما) .

(سابعا) وأس البر ١٤٣ جراما (مائة وثلاثة وأربعون جراما) .

(ثامنا) يلطيم ١٤٥ جراما (مائة وخمسة وأربعون جراءا) .

(تاسعاً) جمَّسةً ١٤٠جراماً (مائة وأربعون جراماً) . (عاشراً^(۱)) باقى المحافظات والجهات١٣٥جراما (مائة وثلاثة وخمسونجراماً)

مادة (۲۵ ۲۲ ــ يجوز لمنعهدى المدارس والمستشفيات والملاجى، والقوات المرابطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاص مقادير الحبرالتي يحتاجونها الوفاء بالرامانهم بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة .

ويعطى الترخيص من مدير التموين بناء في طلب يقدم من المدرسة أو المستشقى أو الملجأ أو مركز القوة المرابطة ، أو صاحب الشأن فى الأحوال الأحرى في أن يرفق بالطلب صورة من التعهد وأن يشتمل في البيانات الآتية :

(١) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن .

(ب) تاريخ ومدة التماقد أو الالترام .

(-) مقدار الحبز اللازم يوميا .

(ُد) وزن الحبرُ ومواصفاته كما هي واردة في شروط التعهد أو الالتزام .

مادة ٣٧ ــ في جميع الأحوال يكون التسامح في الوزن بسبب الجنافالطبيعي للخز هو على الأكثر ٥/ العنز البارد ولإ يتسامح في أية نسبة في الحبز الساخن -

⁽١) معدلة بالاستدراك المنشور بالوقائم المصربة في ١٩٦/١/١٧ _ العدد. ه

⁽۲) المادةه ۲ معدلة بالقرار رقم ۲۰ آسنة ۹۳ الساقائم المصرية في ۲۱/۱۰/۱۰/۱۰ العدد ۸۲ . العدد ۸۲ .

(1)والمفصود بالخبر البارد هو المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأفل بعد عملية الخبر .

مادة ٢٧ — عند التنتيش في الخابز لمراقبة تنفيذ الأوزان سالفة الذكر يراجع وزن عند من الأرغفة الموجودة لدى الخيز لايقل عن مائة و خسون رغيفا ويكون وزن الحجز عنافنا لتلك الأوزان إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأرغفة التي روحع وزنها يزيد على نسبة الحجسة في الماية المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي من الحجز البلدى طبقا المادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

مادة 7۸ — يجب على البائع أن يسلم الحيّز بالوزن (ذا طلب المسترى ذلك باعتبار السعر القرر الرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصا وذلك مع عدم الإخلال بالحتاكمة الجنائية .

مادة ٢٩ ــ يجب أن يوضع ميزان في كل عنبز وفي كل محل معد لبيع الخبز.

(ب) الخبز الشامي

مادة • ٣ – يحظر بغيرترخيص من وزارة التموين على أصحاب الختابز والمسئولين حن إدارتها صناعة الحيز الشامى .

مادة (٢) ٣ إ ٣ ــ يحفر هل أصحاب الهنان والمسئراين عن إدارتها المرخص لهم فى صناعة الحجز الشامى أن ينتجوا هذا الحجز إلا من دقيق الفمح الفاخر استخراج ٧٠/ كما يحظر عليهم إنتاجه أوبيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات إلا بالمواصفات والأودان والأسمار الوضمة بالجدول الآتى:

⁽١) الفترة الثانية من المادة ٢٦ معدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

⁽۱) المادة ٣١عدات بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ٣٦٠، ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ٦٠١ . فلشار اليه .

العدداللازم مراعاته عندالتفتيش	السعر والمليم	المواصفات	ا لو زن بالجرام	النوع
لايقل عن وه ارغينا	۰	لايةل الفطر ع ن ١٤ سم	٩٧	الرغيف الشامى الكبير (الرغيف الشامى المتوسط الرغيفالشامىالسندوتش الصغير

و بجب الانزن نسبة الرطوبة فى جميع الأحوال على ٣٠٪ ولايتسامح فى الوزن بسبب الجفاف .

وبجب أن يكون الرغيف مستدبرا غير ملتصق الشطرين مستو الحدم مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعى غير محترق وبجب أن يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر استخراج ١٧٧٪.

(١) مادة ٣٩ مكرراً -- يكون لمراقبي المناطق التموينية سلطة النرخيص في إنتاج خبر شامى مخالف للأوزان والمواصفات المنصوص عليها في المسادة السابقة وذلك الموفاء بتعهداتهم قبل المدارس والمستشفيات والملاجىء والقوة المرابطة وغيرها معن الحيات » .

﴿ جٍ﴾ – الخبز البتاو بمديرية أسوان

مادة (٢٦) ٣٣ – يجوز لأسحاب الخار والمسئولين عن إدارتها بمحافظة أسوان أن يصنموا خبر البتاو من دفيق القمح الصافي استخراج ٣/ ٩٣ مع مراعاة الآني :

(١) أن يكون الرغيب مكتمل الاختمار بغير نقس أو زيادة محتفظا عنسد خضجه بمنظره الطبيعي دون احتراق ومستدبرا بحيث لايقل قطره عن ١٢ سم .

(ب) أن يكون وزن الرغيف ١٦٦٢ جراما (٥) درهما) وتمنه خسة ملمات .

⁽١) المادة ٣١ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٢٢٠لسنة ١٩٦٣ المشار إلية .

[﴿]٧) المادة ٣٢ معدلة بالقرار رقم ٧٤ اسنة ١٩٦١ المشار إأيه .

(ج) ألا تريد نسبة الرطوبة فيه على ٤٠ / ساخنا و٣٧ / باردا .

(د) ألا يجاوز التسامح فى الوزن بسبب الجفاف ه / المخبز البارد، ولايتسامح. في أية نسبة فى الحجز الجاف .

والمقصود بالحبر البارد هو المهوى تهوية نامة لمدة ثلاثة ساعات على الأفل بعد. عملية الحبر .

مادة (۱) هم سمد عند التغنيش على الحناز لمراقبة تنفيذ أحكام المادة السابقة براعي. وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى المخبز الإيقل عن مائة و خسين رغيفا ويكون الوزن محالفا إذا ثبت أن متوسط السجز في مجموع الأرغفة الق روسم وزنها يزيد على نسبة الحمسة في المائة للسموح بها اسبب الجفف الطبيعي طبقا المعادة السابقة. وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن القرر.

(د) الخبز الشمسي

مادة ٣٤ -- يكون الحبزالتمسىحرالصناعةوالنداول فى جميع أنحاء الجمهورية. (ه)^{(٢٢} الخمز الأفرنكي

ماده^(۱۲) ع ۳ مکررآ(۱) سیمند وزن الزعیف الأفریکی بأنواعه و رواسفاته وسعره والعدد اللازم مراعاته عند التفتیش علی الوزن فی جمیع الجهات علی. النحو الآتی :

⁽١) المادة ٣٣ معدلة بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

⁽۲) أضيف البند (ه) والمادتان ٣٤ مكرراً (١) و٢٤ مكرراً (ب) بالقرار رقم ٢٤٪ لسنة ٣٦١ الوفائهالمصرية في ٢ / /١٩٦١ – العدد ٣٣ .

 ⁽٣) المادة ٢٦ كررا (١) أسفت بالترار رقم ١٤٨ اسنة ١٩٦١ العار إليه عُم عدلت.
 بالقرار رقم ٤٨ سنة ١٩٦٢ الرقاع المصرية في ١٩٦٧ /٣ ١٩٦٧ العدد ٢٧ ملحق واستدراك.
 بالوقائم المصرية في ١١ /١٩٦٢ / العدد ٢٤٧ ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٨ سنة ١٩٦٠ العار إليه العار الماد ١٩٦٧ / العار العار العار ١٤٨ / العدد ١٩٦٧ من عدلت بالقرار رقم ٢٨٨ سنة ١٩٦٥ /

العدد اللازم مراعاته عند التفتيش	السعر الميم	المواصفات	ا لوزن بالجرام	
لايقل عن ٢٥ رغينا		الطول من ۲۷ إلى ۳۵ سم والرطوبة لآزيد على ۳۱٪	۲۰۰	الرغيف الأفرنكي العادى الكبير
لايقل عن ٥٠ رغيڤا		الطول من ١٥ إلى ٢٠ ســ رالرطوبة لآثريد على ٣١./		الرغيف الأورنكي العادى الصغير
لايقل عن عشرة أرغنة	40	الطول لايقل عن ٢٠سم والعرض لايقل عن ٦ سه والارتفاع لايقل عن ٨س٠	•••	الرغيف الأفرنكي اللفورمة
لايقل عن ٢٥ رغيفا	٠ [٨	والوطوبة لأنزيدعلى ٣٩/ الطول لايقل عن ٤٠ س والوطوبة لانزيد على ٣٣/	19.	الرغبف الأفرنكى المسكرونة

ولا يتسامح في وزن الحَبْرَ الأَفْرِنَـكِي بِأَنْوَاعَهُ الْمُتَلَفَّةُ بِسَبِ الْجَفَافَ .

مادة كم مكررآ⁽¹⁾ (ب) — محظر بغير ترخيص من وزارة النمون إنتاج أو بع أو عرض الحيز الأفرنجي بغير الأمززان والمواصات والأممار الواردة في المادة السابقة و بحب ألا يقل معدل إنتاج الجزء الأفرنجي عن ٧٥/ (خسة وسيمين في المائة) من كمية الدتيق الفاخر استخراج ٧٧/ (النين وسيمين في المائة) التي يستخدمها الخيز يوميا في صناعته على أن تستخدم السكمية الباقية ومقدارها ٢٥/ («خسة وعشرين في المائة) في صناعة الحلوى أو في صناعة الحلوى والحيز الشامي

مادة ع ٣مكرراً (٢٧) ج) — لاتلتزم بانباع أحكام الفقرة الثانية من الماده السابقة المفاز الأفر نجية التي ترخص لها الوزارة في ذلك .

^{. (}١) المادة ٢ تمكرراً(ب) أشيفت بالقرار رقم ٤ داسنة ١٩٦١ المشار إليه ءثم عدات بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ اسالوقائم المصرية في ١٨ / ١ / ١٩٦٣ اسالعدد ٨ .

⁽٢) المادة ٤ ممكروا (ج) أَضَيْفَت بالقرار رقم ٤ ٧ أُسنة ٧ ٩ الوقائم المصرية في ١ / ٤ / ١ ٩ ٦ – ا العدد ٧ .

(۱)ولايجوز منع الترخيص المذكور إلا للمخابز الواقعة بدائره محافظتي القاهرة. والاسكندرية وضواحيها وبشمرط أن يكون العمل قد جرى بهذه المخابز على خلاف ماقضى به أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٤ مكرراً (ب) المثار إليها لمدة لانقل. عن خمس سنوات .

(۲) مادة ۲ مهمکرر آ (د)_ بجوز بترخیص من وزارة النموین صناعة خبز بلدی خاص من دقیق القمح الفاخر استخراج ۷۷/.

وعلى المرخص لهم بصناعة هذا الحبر أن يصنعوه طبقا المواصفات الآتية :

(۱) أن يكون الرغيف مستديرا مستو الحدع مكتدلالاختهار بغيرنقص أو زيادة: محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعى دون التصاق شطربه أواحتراقهما محتفظا بخواصه الطبيعية من حيث المذاق والرائحة

(ب) رغف العجين على الردة المبينة مواصفاتها بالمادة الثالثة وعلمهم نخل الردة قبل الرغف عليها بالمنخل ، وأن محتفظوا به في الحبر وأن ينظفوا أدوات الهجن والرغف والحبز نما قد يشخلف عليها من عجين سابق أو مايتعلق بهما من اتربة-ومواد غرية .

(ج) الاتزيد نسبة الرطوبة على ٣٩ / (تسعة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٨ / (عمانية وثلاثون في المائة) باردا .

(د) یکمون المسامح فی الوزن بسبب الجفاف الطبیعی المخبر ه / علی الا کشر المخبز البارد ولایتسامح فی ای نسبة فی الحجبز الساخن ، ویقصد بالحبرز البارد الحجبز المهوی تهویة تهویة نامهٔ لمدة ثلاث ساعات علی الأقل بعد عملیة الحبرز .

(٣) (ه) يمددوزن الرغيف من الحبز البلدى الحاص وقطره في الجهات.
 المرخص لها بإنتاجه طبقا لما يلي :

⁽١) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكور(ج)أاغت القرار رقبه ٧٨ لسنة ١٩٦٣ الوقائع . المصرية ف ١٩٦٢/٤/١١ العدد ٢٩ ملجق .

⁽٢) المادة ٣٤ مكررا (د) مضافة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

⁽٣) معدلة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ١٩٦٦/١/١٧ ــــ انعدد ٥ .

العدد اللازم مراعاته عند التفتيش	السعر بالمليم	المواصفات	ا لوزز مالجرام	النوع	الجهة
لايقل عن ه∨ رغيفا	۱۰	لاية ل عن ٢٠ سم	447	الرغيف البلدى الحاص السكبير الرغيف البلدى	محافظتی القاهرة والج _ن زة
لايقل عن ١٥٠ رغيفا	٥	لايقل عن ١٤ سم	۱۱٤	الحاص الصغير	

(و) الحبز السندوتش والحبز السميط^(۱)

مادة ٣٤ ــ مكرر (م)يحظر على أصحاب الخابز الأفرنسكية والمستولين عن إدارتها أن ينتجوا الحبرز السندوتش والحبذ السميط إلا من دقيق الفحح الفاخر استخراج ٧٧٪ كما يحظر عليم إنتاجه أو يمه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتى :

العدد أألازم مراعاته عند التفتيش	السعر بالمليم	المواصفات	الوذ ن نا-لرا			
لايقل عن ٥٠٠رغيبا	٥٧٧	الرطوبة لاتزيد عن ٣٦٪	٤٠	(١) الرغيف السندو تش		
				(ب) الرخيف السميط مجميع و برا		
				: 41629		
لايقل عن ٥٥ رغيفا	١٠	اارطوبة لاتزيد عن ٢٦٪ الرطوبة لاتزيد عن ٢٦٪	١٤٠	١ — الرغيف السميط}		
لايقلعنارغيف	۰	الرطوبة لاتزيد عن ٢٦٪	٧٠ ا	بالسمسم		
لايقل عن ٥٠ رغيدا	۱٠	الرطوبة لاتزيدعن ٢٦٪	100	٧ ـــ ألرغيف السميط [
لايقلءنارغيف	٥	الرطوبة لاتزيدعن ٢٦٪	٧٥	بدون ميسم		

و يجب أن يضاف الزيت والسكر اللازمين اصناعة هذين الصنفين عمدل ستة كيلو جرامات من الزيت وأربعة كيلو جرامات من السكر لسكل مائة كيلو جرام من الدقيق عيث لاتقل النسبة المئوية في الخبر السندويتش أو الخبرالسميط الناج عن درع / للزبت و – ۳ / السكر عسوبة على الوزن الجاف.

⁽١) مضافة بالقراررقم ه ٢١ اسنة ١٦ ١١ ــالونائم المصرية في ١٢/٢١ / ٣٦ ١ ــ العدد ٦ ٩ ملحق-

ويدخل إنتاج السندوتش والسميط بأصنافه المختلفة فى نسبة الــ ٢٥٪ من فلدقيق الفاخر المشار إليه في المأدة ٢٦ مكرر .

الفصل الأخير

أحكام عامة

(۱) مادة ٣٥ – ترسل عهنات الدقيق والردة والخبز وغيرها الق تؤخذ من المطاحن والمتخابز وبحال بيع الدقيق والخبز والمحال المامة إلى (إدارة منتجات الحبوب) بوزارةالتموين لتعطير قما سريائم ترسل إلى قدم السكمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المامل بوزارة الصحة للعصها والتحقق من مطابقتها للمواصلات المفررة لسكل صنف على أن ترسل العينات المخاصة بنصبة رطوبة النخبز بمدينة الاسكندرية بن المنطقة التمريئية أو المراقبة مه شرة .

و رسل مينات الحبوب العدة لهطمن في القواديس والسلندرات إلى إدارة النجارب والآيحاث الفنية بوزارة النجارة للتحقق من مطابقتها الشروط النصوص علمها في المادة y من هذا القرار

وتعتبر العينة غير مطابقة المراصفات المطلوبة إذا كانت محالفة لنسبة واحدة من المنسب المقررة لتلك المواصفات، وفى جميع الأحوال يجب أن يتم تصليل العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التصليل خلال ٢٠ يوما من تاريخ أخذ العينة .

مادة ٣٣ ـــ يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من النين من الموظفين بمن لهم صفة مأمورى الضبط الفضائى .

مادة ۳۷ — يقصد بالنرخيص الصادر من وزارة التموين في أحكام هــذا القرار النرخيص الذي يصدر من تلك الوزارة أو ءر اقباتها المحنصة .

مادة ٣٣/٢٠ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٣ بغرانة لاتقل عن مانة جنيه ولا تجاوز خميانة جنيه .

⁽۱) المادة ۳۰ عدات بالقرار رقم ۲ ۱ السنة ۹۰ ۱ سالوقائم المصرية فی ۱۹۸ / ۱۸ ۹۰ ۱ ما الهدد ۲۰ م ثم عدات با تمرار رقم ۲ ۹ لسنة ۹۰ ۱ سالوقائم المصرية فی ۷ / ۱۹ ۹ ۹ ۱ سالهدد ۷۳ (۲) المادة ۲۵ معدلة بالقرار رقم ۹ ۱ السنة ۹۰ ۱ سالوقائم المصرية فی ۲ / ۱ / ۱ / ۱۹ ۹ ۱ الهدم ۸۸

ويساقب على مخالفة أحكام المواد ١٥٥٥مرو١٥١٥ و٢٧٥٧٥٩ و٢٩ بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة آخرى لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالعقوبات الواودة فحالمادة ٣٥ من للرسوم بقانون رقم ٩٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ۱۹۳۹ – تلفی القرارات رقم ۱۹۰۵ اسنة ۱۹۶۵ و ۱۹۰۸ اسنة ۱۹۵۶ و ۱۹۵۹ اسنة ۱۹۵۷ و ۱۲ اسنة ۱۹۵۰ و ۱۶ اسنة ۱۹۵۳ و ۹۰ اسنة ۱۹۵۵ و ۲۳ اسنة ۱۹۵۰ و ۲۶ اسنة ۱۹۵۲ و ۲۹ اسنة ۱۹۵۳ للشار إليا والقرارات المعدلة لحسا .

مادة • ٤ -- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشيره في الجريدة الرسمية .

عوذج «ج» (۱) سيدل مركة المديق

	التاديخ		(١) التموذج النصوص عا
	الدقيق بالكيلو		اليون المادة. ٣٠٠ القرار
	عدد الأجولة		
الوارد	عدد معدل الوارد الأجولة الوزن بالكيو		۷۵۴۱ومطر
	الوارد بالسكيو		ا ل والقرار رة
	النصرف بالكيلو النبق بالكيلو		٣٠٠ ١٠ ١٩٠١ الرقان
	المنبق بالكيلو	Company and the second company of the second	(۱) التحوق المنصوص علياق الماادة - ۲ من القرار وقم * 1 السنة ٧٥ ه ١٨ ومعمل والقرار وقم ٣ - ٣ لسنة ١٧ ه ١٨ إلو كائر المصرية في ٢ / ١١ / ١٧ ه ١٨ المعدد ١٩ ٢ ه.
	子と謂うご		1- lesc+17.

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧

بتنظم تداول علف الحيوان المصنوع(١)

وزير التمو**ين**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويق. والقوانين المدلة له .

وعلى القانون(وقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته. وعلى القرار زقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان الصنوع .

وي الدراو رمم ۱۲ سند. ۱۹۵۷ بست. (۲) و دلي مو افقة أحينة التمو من العلما .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ·

قــرر:

مادة \— يحظر على أصحاب الصانع والمسئولين عن إدارتها الرخص لها في. صناعة علف الحيوان أن ينتجرا غير العلف الناعم أو المضغوط وطبقا العواصفات. التي تعيين بقرار من وزير الزراعة .

(۲) مادة ۲ — مع عدم الإخلال بأحكام الفانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۵۷ المشار إليه محظر على أصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها صرف أية كية من كسب بقرة الفطن المقشورة وغير المنشورة إلا بترخيص من وزارة التموين ، ويسرى هذا الترخيص لمدة شهر من تاريخ صدوره .

كما محظر على أصحاب المطاحن ومضارب الأرز والمسئولين عن إدارتها صرف. أية كمية من الزوائد أو رجيع السكون إلا بترخيص من وزارة النمون .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٥٤/١١/١٤ ــ العدد ٩٩ مكررا

 ⁽٢) وانقت لحنة النموين العليا في ١٩٥٨/١/١٤ على أحالة الكسب والعلم المصنوع وتداولها لمل وزارة الزراعة.

 ⁽٣) صدر القرار رقم ٧ سنة ١٩٥٨ بوقف العمل بالمادتين ٢و٣ بالنسبة الحميات بدرة-القطن غير المقصور الناتج خلال موسم ٢٥٥/ ١٩٥٧.

مادة ۳^(۱) حــ مع عدم الإخلال أحكام القانون رقم ۲۱ اسنة ۱۹۵۷ المشار إليه محظر بغير ترخيص من وزارة النموين الأنجار في كسب بذرة انقطن المقشورة وغير المقشورة.

مادة كل سـ بمنظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسئولين عن إدارتها صرف أية كمية من علف الحيوان الصنوع إلا بالكيفية والأوضاع التي تقررها الوزارة .

مادة (٢٢) هـ - طي أسحاب المعاصر والمستولين عن إدارتها أن برساوا أولا بأول يكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين الواقعة فى دائرتها مصانع علف الحيوان يسانا بكيات السكسب المسلمة إلى هدفه المسانع فى ميعاد لايجاوز سبعة أيام من عماريخ التسليم.

كما يجب في أصحاب مصانع علف الحيوان والمسئولين عن إدارتها أن يخطروا بكتاب موصى عليه مراقبة التموين الواقعة في دائرتها مصانعهم عن كميات السكسب التي تم تسلمها من المعاصر وذلك في ميعاد لايجاؤز سبعة أيام من تاريخ وصولها إلى محازنهم.

وعلى النجار والجميات التعاونية الذين يتسلمون عشرة اطنان فأكثر أث يخطروا مراقبات التموين التابعة لها عن وصول كميات علف الحيوان المصروفة إليم وذك فى ميعاد لابجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها .

⁽١) المادة ٣ معدلة بالقرار رقم : ١٥ السنة ١٥٥٧ـــ الوقائع المصرية فى ١٩/١٢/١٧ ، ١٩ ـــــ العدد ٩٨ مكررنا .

⁽٢)و(٣) المادنان ٥ ، ٦ معدلتان بالقرار رقم ١٥٢ لدنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٧ – على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسئولين عن إدارتها مسكة سيجلات طبقا النموذج رقم ١ المرافق يثبتون أبها أولا بأول كميات كسب بذرة. القطن المفشورة وغير المقشورة والمواد الحام الأخرى المستخدمة في صناعة علف. الحيوان والسكيات النائجة منها والسكيات المبيعة وأصاء المشتم ين وعناو يبهمو تاريخ التسليم وتوقيع المستلم والرصيد المترقي تحركل شهر .

كما يجب على النجار والجميات التماونية ودون بنك النسايف الزراعى والتماون. مسك سجلات طبقا النموذج رقم ۲ المرافق يثبتون فيهاكيات العلف التى ترد إليهم . ومصدرها والسكيات المبيعة وأسماء وعناوين المشترين وتاريخ النسليم وتوقع المستلم . والرصيد المنبق في آخر كل شهر .

و تعتمد جميع السجلات المذكورة من مراقبات التموين المختصة وعلىالأشخاص. والهيئات الملزمين بمسك هذه السجلات أن مجتفظوا بهما في مقر العمل الذي التنفي مسكوا .

ويقوم مقام السجلات سالفة الذكرماقد يكون لدى أصحاب مصانع علصالحيوان والتجار والجميات النماونية وهون بنك النسليف الزراعي والنماوني من دفاتر مجارية منتظمة وقانونية أوسجلات أخرى منتظمة من كانت هذه الدفاتروالسجلات. مشتملة على البيانات للنصوص علمها في هذه المادة.

مادة ۱۸/۲ بـ على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسئولين عن إدارتها أن. يرسلوا إلى إدارة العلف بوزارة النموين في مياد لايجاوز اليوم السابع من كلشهر بيانا طبقاً النموذج رقم هم المرافق بكيات المواد الحتمام الداخلة في صناعة العلف والمسكيات الناتجة والمصروف منها والرصيد المتبقى في نهاية الشهر.

مادة ٩ ^{(٢٧} ــ يقف صرف المواد الخام التي تصرف بأذون من الوزارة: والمستخدمة في صناعة عاف الحيوان لأصحاب المصانع الذين لايقومون في الموسم التالي لإنتاج الكسب بإعداد مصانعهم لإنتاج عاف الحيوان المفغوط.

كما يقف صرف المواد المذكورة المصنع الذي يثبت تلاعبه سواء بالتصرف في. بيع السكسب دون تصنيع أو بإنتاج علف ضار بالحيوان .

⁽١) الفقرة الثانية من المادة ٨-مذف بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشارلليه ءاستدراك. يالوقائم المصرية في ٢٧/١ /١٠/٩ ـ العدد ١٠٢

⁽٢) الفقرة الأولى من المادة ٩ معدلة بالقرار رقم ٤ ١٥ اسنة ٧ ٩ ١ المشار إليه .

مادة • ٩ - تشكل لجنة بالوزارة لوضع قواعد صرف المواد الخام المستخدمة يَقَ صناعة العلف على الوجه الآتى:

ر بيسا به إنجاث المواد الفذائية أو من ينوب عنه .

- مدير إدارة العلف أو من ينوب عنه .

- أدبعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة الزيوت .

- أدبعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة النيوت .

- الدبعة مندوب رخصه بنك التسلف الزراعي والتعاون .

ويصدر بتعيين الاعضاء المشار إليهم فى البنود ٣ وع وه قرار من وزيرالتموين. ولانسكون الفراراتاالى تتخذها هذه اللجنة نافذة إلابعد اعتادهامن الوذارة .

مادة ﴿ ﴿ ﴿ ـــ كُلُّ عَالَمَة لَأَحَكُمْ لَمُوادَ ؟ وِهِ وَ ﴿ وَ ﴿ مِنْ هَـــَذَا الْقَرَارُ يتعاقب عليها بفرامة لانفل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها . كما يتحكي بالمسادرة عند مخالفة المادة ؟ .

وكل عمالة آخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ١٩ من المرسوم بقانون وقم ٩٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه ٠ مادة ١٢ سـ يلغى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ٠ مادة ١٣ سـ يعمل بهذا الفرار فى تاريخ نصره فى الجريدة الرصمية ٠

قرار رقم ۲۹ لسنة ۱۹۵۸

بشأن السكسب والعلف المصنوع(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المُرسوم بقانون رقم هه اسنة ه١٩٤٥ الحُماس بشئون التموين والفوانين المدلة .

وطى موافقة لجنة التموين العليا الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بإحالة السكسب والعلف المسنوع وتداولهما إلى وزارة الزراعة .

قـرر:

مادة \ - على أصحاب الماصر والمسئولين عن إدارتها صرف كسب بذرة القطن المفشورة وغيرالمفشورة بموجب التراخيص التي تصدر إليها من وزارة الزراعة.

وعليم إخطار مراقبة الإنتاج الحيوانى بالوزارة المذكورة أولا بأول بكميات السكست النائحة والسكبات الق تم صرفيا والسكميات الباقية .

مادة Y — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لانقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ إخطار المعاصر به ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٣ مارسسنة ١٩٥٨ ... العدد ٢٢ مكور

قرار ۱۱۹ رقم لسنة ۱۹۵۸

بتنظيم تداول الصفيح والصاج(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين. والقوانين المعدلة له .

وعلى الفرار رقم ٢٧ اسنة ١٩٥٤ بإنزام المستوردين بمسك سيحل خاص. بالصفيح وتقدم بيانات عنه

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

-رر

١ - نلى الستوردين وجار الجلة وانتجزئة وأصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها الدين يتجرؤن في الصفيح أو الساح أو يستخدمونه في صناعتهم بصفة أسلمية أو بصفة تبعية . أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد السكياوية والمعادن بوزارة النموين في موعد الإنجاوز اليوم المشرين من كل شهر بيانا موضحا به مانانى :

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .
- (٧) مقادر الأرصدة التي علمكونها من الصفيح والصاح ولوكانت مودعة لدى النبر وأماكن وحددها وأنه اعها ومقاساتها وذلك في أول الشهر السابق .
- "(٣) السّكميات الواردة إليهم من الصفيح أو الصاج خلال الشهر السّابق سواء كانت مستوردة من الحارج أو مشتراء محلياوجهة الإستيراد أو الشهراء ورقم ترخيص الإستيراد أو صورة فاتورة الشهراء .
 - (٤) المكميات المبيعة أو الستخدمة خلال الشهر السابق .

٩٦

⁽١) الوقائم المصرية في ٩ أكتوبر سنة ٨ ه ١٩ ــ العدد ٧٩ مكرر .

⁽٢) المَّادة الأولى معدلةبالقراررقم ه ٧ السنة ١٩٦٠ ـ الوقائم المصرية في العدد ـ ٢٦ | ٥ |

⁻ ١٩٦ ــ العدد ١١٠

- . (٥) الأرصدة الباقية من كل صنف في نهاية الشهر السابق.
- (٢) السكيات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر السابق وجها الاستيراد

والتاريخ للننظر شحن البضاعة فيه مع تعيين أنواع كل صنف على حدة ومقاساته . " مادة ٣ - على الأشخاص للذكورين فى للادة السابقة أن يمسكوا سجلا خاصاً ." يثيتون فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من كل من الصديح أو الصاج وما يرد منها وتاريخ الورود ومكان وجودها ومقدار ما يدعونه أو يستخدمونه من كل منهما وتاريخ الميم أو الاستخدام .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى. منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاتب عليها بفرامة لا تقل عن مائة. جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها .

مادة } -- يلغى القرار رقم ٢٧ أسنة ١٩٥٤ الشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرارُ في الجريدةالرسمية ، ويعمل به في الإقليم للعرى. من تاريخ نشره .

قرار رقم ۸۳ لسنة ۱۹۵۹

هشأن إنشاء لجان للتحكيم في للنازءات بين أسحـــاب المطاحن أو للستهاــكين وبين البنوك المتمدة لعمليات التموين أو فعا بين البنوك وبعضها حول درجة نظافة الحيوب أو نسبة إصابتها بالسوس (١)

وزير التموين بالافليم المصرى •

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . وعلى القرار رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء لجسان للتحكيم في المنسازعات طابق تقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المتمدة وغيرها .

وعلى عقــد النئة الموحــدة المبرم فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ بين الوزارة والبلوك فى عمليات النموين .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر :

مادة \ — تشكل لجان للتحكيم على الوجه المبين بالملحق المرافق لهذا القرار طلعسل في المنازعات بين المستهلكين أو أصحاب المطاحن أو مديريها المسئولين وبين المبنوك المعتمدة للسليم الحبوب التحويلية أو بين البنوك وبعضها في شأن تقدير دوجة نظافة الحبوب المذكورة أو نسبة إصابتها بالسوس .

(27مادة ٣ — تعقد اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب التحكيم إلى مديرية التموين التي يقع في دائرتها النزاع يتضمن موافقته على تحكيم اللجنة في موضوع النزاع طبقا الأحكام هذا القرار . ويجب أن يكون الطلب مصحوبا بأمانة قدرها ٢٥مليا عن كل أردب من كميسة الحبوب موضوع النزاع وتسكون هذه الأمانة إلى طالب النحكيم إذا كانت درجة النظافة

⁽١) الوقائم المصرية في ٣١/٨/ ٩٠٩ _ العدد ١٨٠ .

 ⁽۲) الغترة الأولى من المادة الثانية عدلت بالترار رقم ۲۲ لسنة ۱۹۶۱ ــ الوقائم
 المصرية في ۱۹۲۱/۳۲ ــ العدد ۱۸ ملجق ثم عدلت المادة الثانية بالقرار رقم ۷ لسنة ۱۹۶۶ غالوقائع المصرية في ٥/٥/۱۹۲ ــ العدد ۳۰.

التي تظهرها نتيجة التحكم تمل عن الدرجة المقررة بموقة البنك بما يزيد على ربط في المراحة المقررة بموقة البنك بما يزيد على ربط قبراط ولاترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال . وبالنسبة الاصابة التي تظهرها نتيجة التحكم تزيد عن النسبة المقررة بموقة البنك بأكثر من به/ ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال ، ولا يقبل الطلب إلا بعد مداد عن الحبوب المذكورة طبقا لتقدير البنك المستلم لها .

ويستثنى من هذا الشرط المطاحن التا عدلة طاع العام.

وطى مديرية النموس أن تثبت على الطلب تاريخ وساعة تقديمه وتقيده في سجل خاص برقم مسلسل ثم تعطى مقسدم الطلب إيصالا بساعة وتاريخ القيد دورقمه ، وعليها أن تدعو المنجنة فى نفس اليوم إلى الانعقاد بشونة البنك للمنظر فى الطلب ثم تخطر مقدم الطلب بساعة وتاريخ انعقاد اللجنة ومكانه فى الوقت للناسب غلى أن يوقع مقدم الطلب بالعلم بذلك فى السجل الخاص .

وعلى اللجنة أن تنقد في اليوم التالى في الأكثر لتاريخ تقديم طلب التحكيم . (اكمادة ٣ – لا يكون المقاد العبنة سعيحا إلا إذا سفر الاجتماع جميع الاعضاء ووتصدر قراراتها مسيبة على وجه الاستعجال بالأعلية المطلقة .

وإذا لم يحضر طالب النعكم أو من ينوب عنه اعتبر طلبه كا^نن لم يكن ويفقد التأمين المدفوع .

وتسكون قرارات اللجنة نهائية ولا يجوز الطعن فيهسا بأى وجه من الوجوء .

مادة ٤ — تقوم اللجنة بأخذ عينات من الحبوب موضوع النزاع تقدر نظافتها بطريق الوزن وتقدر نسبة الاصابة فيها بالسوس بطريق العد على أن يتم ذلك كله بحضور أصحاب الشأن .

وعلى المعبنة أن تحرر بحضراً بالإجراءات الق تقوم بها تنبت فيه أسماء الأعضاء وصفة كل منهم وساعة وتازيخ تقديم الطلب وقيمة الأمانة المدفوعة من مقدم الطلب «ثمن الحبوب موضوع المزاع وساعسة وتازيخ بدء اللبجنة مباشرة مهمتها وأقوال ذوى الشان والقرار السادر في المزاع ويذيل الحضر بتوقيع جميع الحاضرين .

وعرز الحيضر منأصل وصور ثلاثة تسلم إحداها للبنك المسلم العبوب وتمقظ الثانية بمراقبة التموين وترسل الثالثة إلى الوزارة .

⁽١) الْفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ٦٢ اسنة ١٩٦١ المشار إليه.

مادة ٥ — يتسلم طالب النحكيم كميسات الحبوب موضوع النزاع فورا بعد الله. تلتميي المعينة من أخذ العينات .

وعنسد ظهور نتيجـة الفحص يسوى الثمن طبقــا لتقدير اللجنسة مهما كان. الفرق ضايلا .

مادة ٣ ـ يلغى القرار رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هــذه الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به فيإقلم مصر من. تاريخ نشره .

> جدول ملحق بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ تشكل لجنة التحكيم بالمحافظات والمديريات على الوجه الآتى : ١ — عضو تختاره وزارة النمون . ٧ — عضو مختاره البنك المسلم للعموب . ٣ — عضو بختاره طالب التحكيم.

قرار رقم ۸۶ اسنة ۱۹۵۹

بتنظيم مسك دفائر وحيازة نسبة معينة من الدقيق فى مخابز محافظتى وضواحى الفاهرة والإسكندرية(⁽⁾⁾

هزير التموين بإقلم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بفانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المعدلة 4 .

وطي القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز .

وطی^(۲۲) القراز رقم ۵۹ لسنة ۱۹۵۹ بإنتاج الحزز البلدی فی محافظتی القاهرة والإسكندرية وضواحهما .

وطي موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

ــرر:

مادة \ _ على كل صاحب عبر بلدى أو مسئول عن إدارته في محافظق و صواحى الماهم و الرافق لهذا الفرار يبت في محافظق و صواحى فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج . و يجب أن تقدم هذه السجلات إلى مراقبة التموين الواقع في دائرتها الحبر لختم صفحاتها و ترقيمها قبل إثبات البيانات فها . ولا يجوز المكشط أو الحو في هذه الدفاتر و يكون تعديل أى بيان فها باعتاد من مراقبة التموين المختصة .

مادة ٢ ــ على الأشخاص للذكورين في المادة السابقة أن يحوزوا في الحبر كمية

^{: ﴿ (}١) الوقائع المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ _ العدد ٧١ .

⁽٢) أَلَغَى القرار رقم ٦ ه لسنة ٩ ه ١٩ والقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ .

من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٧ / المستورد لا تفل بأى حال من الأحوال. عن ٢٥ / من جملة صافى حيازتهم من العاتبق وعليهم أيضاً الاحتفاظ بفوا تيرشرا. دقيق القمع المستخرج عمليا ودقيق القمع الفاخر استخراج ٧٧ / المستورد لمدة. ثلاثة عهور على الأفل من تاريخ إصدارها.

مادة ٣ ــــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغراءة لا تقل عن مائة. جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة } — ينشر هذا الآرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر بعد عشرة أيام من تاريخ نشره .

قرار رقم ۸٦السنة ۱۹۵۹

في هأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر إستخراج ٧٧ [/ المستورد للمستهلسكين بقرى مراكز مديريات القليوبية والمنوفية والشرقية والبحيرة ودمياط بإظيم مصر من الجمهورية العربية المتحدة (⁽¹⁾

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويف. والقوانين المدلة له .

وعلى الفرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧بشأن.استخراجالدتيق وصناعةا لحبر والقرارت. المدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ ــ على عمال بع العقيق والبقالين والجميات التعاونية وهون بنك التسليف الزراعي والتعاوني بيع دقبق القسيف الزراعي والتعاوني بيع دقبق القسم النسليف الزراعي والتعاوني بيع دقبق القسم

⁽١) الوقائع المصرية ف١٧/٩/٩٥ ــ العدد ٨٣ ــ

للمستهلسكين بقرى مراكز مديريات الفليوية المنوفية والثبرقية والبحيرة ودمياطوفاك بمقتضى البطاقات التحويلية وفى حدود أربعة ألحات شهريا لسكل فرد مقيد بالبطاقة .

مادة ٧ - على البائع بمن ذكر فى المادة السابقة مسك سبعل خاس يثبت فيه كميات الدقيق الفاخر التي يتسلمونها من شون بنك التسليف الزراعى والتعاوف، والمسكميات التي يبيعها أولا يأول وأسماء المستهاسكين وأرقام بطاقاتهم وعناويتهم. مع ينان صفتهم وتوقيعاتهم ومقدار المبيع وتاريخ البيع .

وعليم أيضا أن يؤشروا على البطاقات النمويلية بما يقيد صرف الدقيق وتاريخ الصرف فإذا كاذا البائع من البقالين الذين يصرفون المواد التدويلية وكانت بطافة المضمرى مفقودة يكتف يتوقيع المضمرى فى السعيل عند الصرف .

مادة ٣ ــ كل عماللة لأحكام المادة الأولى من هذا الفرار يعاقب عليهة بالمقوبات الواردة فى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة١٩٥٥ الشازإليه.

وكل عالمة أخرى لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها .

مادة كل سينشر هذا القرار في الوقائع الصرية. ويعمل به في إقليم مصر. من تاريخ نشره .

قرار رقم ۵ لسنة ۱۹۲۰

عظر فتع عالمجديدة لنتحميص أوطحن البن أوزيادة القــدرة الانتاجية المحال القاعة أو إضافة إحدى ها تين الصناعتين إلى المحال المرخس لها فيصناعة أخرى⁽¹⁾

وزير التموين بإفليم مصر

بعـــدَإِلاطلاع على المرسوم بقانون وقم ه» لسنة ١٩٤٥ الحجاص بشئون التموين والفوانين المعدلة **له** .

و في القرار رقم 66 لسنة ١٩٥٧ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له . وعلى القرار رقمه ٢ لسنة ٥٧ ١٩ بشأن تنظم تزاول الشاى والين والقرارات المعدلة له .

وعي القانون رقم 600 لسنة 1902 بشأن المحال الصناعية والتجارية . .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

و على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة 🕻 ــ. يحظر بغير ترخيص من وزير التموين :

. (١) فتح محال جديدة لتحميص أو طحن البن من أى نوع كانت .

(ب) إضافة إحدى هاتين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى .

(ج) اجراء أى تعديل فردخص المحال المرخص لها في أية صناعة وقت صدور هذا الفرار يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية لتحصيص أوطحن البن بالمعال المذكورة. ولا يسرى هــذا الحظر على المعال التي قدم أسحاجا قبل العمل بهــذا القرار

طلبات للعصول على تراخيص بما تقدم وقاموا بسداد رسم الماينة عن هذه الطلبات للعصول على تراخيص بالقدم وقاموا بسداد رسم الماينة عن هذه الطلبات للجهسة المتحددية وذلك وفقياً لأحكام الفازون رقم 20% لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ولا يجوز إجراء أى تعديل في هدده الطلبات بعد العمل جذا القرار يكووه من شأنه زيادة القدرة الانتاجية للمحال طالبة المزحدس .

مادة ٧ ــ يعاقب على مخالفة أحسكام هذا القرار بالعقوبات النصوص عليهــا فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٠/١/٧ _ العدد ٤ ملحق .

قرار رقم۱۲ لسنة ۱۹۳۰

فى هأن توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات من الأسمدة والمواد السكهاوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من سماد سوبر فوسفات الجير (١) وزير المتمون بإقليم مصر

يعد الاطلاع على المرسوم يقانون رقم "40 لسنة 1990 الحاس بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة النموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

(۲) مادة \ _ يكون توزيع إنتاج شركة أبوزعبل وكذر الزيات الأممدة والواد المكاوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من سماد سوبر فوسفات الجير على الوحة الآنى:

٨٠ / تسلم لبنك التسليف الزراعي والتماوني

٠٠ / نسلم الهيئة الزراعية المصرية .

أى بنسبة ٤: ١.

مادة ٣ سـ كل مخالفة لأحـكام هذا القرار يعاقب عليهــا بالعقوبات الواردة والمادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٥٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٢٠/١/١٩١ ــ العدد ٨.

 ⁽۲) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ۱۰۷ السنة ۱۹۹۱ الوقائم المصرية في ۱۹۸۰/۱۹۹۱ ...

قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول الأسمنت الأبيض^(١)

وزير التموين باقليم مصر

يعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. والقوانين المدلة 4 .

وطى القرار رقم 66 لـنة ١٩٥٦ فى هأن تخزين بعض المواد والقرارات. المدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدواة .

نــر :

مادة ﴿ — محظر بغير ترخيص من وزارة التموين على مستوردى الأممنت. الأبيض التعرف فى السكيات التى ترد إلهم منه .

مادة ٧ — مع مدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يجب على مستوردى الأمنت الأيش أن يرسلوا إلى الإدارة الحندسية بوزارة. التموين فى الأسيوع الأول من كل شهر بكتاب موصى عليه بيانا عن كميات الأسمنت التى وردت إليهم فى الشهر السابق وسكان وجودها والقادير المبيعة منها والرسيد المباقى فى نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ ــ كُل مخالفة لأحكام المـادة ١ يعافب عليها بالعةوبات الواردة في. الهادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة y يعاقب علمها بغرامة لا هل عن مائة جنيه. ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها ، وفي حالة العرد نشاءف العقوبة .

مادة ﴾ ـــ ياشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره..

(١) الوقائم المصرية في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ ــ العدد ١٨ ملحق .

قرار رقم ۲٫ لسنة ۱۹۳۰

بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء(١)و(٢٪

وزبر التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون النمويق. والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى. محافظة سيناء .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وهلي ما ارتبآه مجلس الدولة.

قسرر:

مادة \— يمطر نقل المادن الثمينة واللالي، والأسيمار السكريمة بغير. الاستخدام الشخص (⁽⁷⁾ إلى جميع الجهات الداخلة في حدود محافظة سيناء بغير. ترخيص من وزارة التموين .

(٤) مادة ٣ - يمظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل جميع أنواع السلع .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٧ مارس ١٩٦٠ ــ العدد ٢٧ ملحق .

 ⁽۲) استبدات عبارة « مراقب التموين » الواردة في هذا القرار بسارة « مدير النموين » وعبارة « مراقبة التموين » بسارة « مديرية التموين» بموجب القرار رقم ۱۹۲۷ سنة ۱۹۶۳
 المنشور فيها بعد .

 ⁽٣) أشيفت عبارة لنبر الاستخدام الشخصى إلى المادة الأولى بالقرار رقم ١٠٠ لسبغة
 ١٩٦٧ - الوقائم المصربة في ١٩٦٧/٦٣ العدد ٩٠.

⁽٤) المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٠ ـ الوقائع المصرية في ٧ / ٦ / ﴿

والضائع إلى خارج بلدة العربش شرقى خط وهمى يبدأ من نقطة ساحل البعو الأيض النوس المتوسط بجاء نقطة الريسة ثم يمر على الحد الشير قلطريق العربيق مفارق حتى الكيلو ١٩٦١ ثم الحد الجنوبي الطريق الأوسط حتى مدخل طريق الحسادات بين الحيطان ثم الحد الشرقى لمدق السيارات بين بر الحسنة ثم الحد الشرقى لمدق السيارات بين بر الحسنة وعمل ثم الحد الجنوبي المدق نخل سالتمر برأس اللقب وتعتبر الطرق بالموسطة بين أبو عجيلة والتمد ورأس النقب وتعتبر الطرق الموسطة بين أبو عجيلة والتمد ورأس النقل إليها ويكون المطريق (العريش الكيلو ١٩٦١ الحسنة نحل) خارج المنطقة المخطور النقل إليها ويكون المطريق (العريش الكيلو ١٩٦١ الحسنة نحل) خارج المنطقة المخطور النقل إليها .

و پستثنی من ذلك :

- (١) مايمملهالمسافر لمؤونته الشخصية ومؤونة الدابة التى يركبها بحيث لايجاوز خلك مائة كيلو جرام .
 - (ب) مايرسل إلى إحدى المصالح الحسكومية .
- (ج) الطرود التي رسل بالبريد للاستهلاك العابل بشرط ألا مجاوز وزنها عشرة كياو جرامات في الأسبوع .
 - (د) أغنام العربان الذين يجوبون الصحراء سعيا وراء المرعى .
- (ه) ماتنقه شركات التعدين المرخص لها في البحث والاستغلال في المناطق الداخلية في حدود المنطقة المحددة بالمادة السابقة من المواد والسلع السلازمة لأعمالها أو محالها .

مادة ٣ — على شركات التعدين المشار إليها فى البند (ه) من المادة السابقة أن ترسل إلى مديرية نموين سيناء وسلاح الحدود خلال الأسبوع الأول من كل شهر :

- (١) بيانا بالسكمياتالق صرفت إليها منءواد التموين وما استهلك منها والباقى الجميعا فى مهاية الشهر السابق .
 - (ب) مايرد إليها من السلع والمهمات خلال الشهر السابق .
 - (ج) كل تغيير يطرأ على عدد العال خلال الشهر السابق .
 - (د) تاريخ وقف أعمال الشركة بالجهات النابعة للمراقبة .

(١)مادة ﴾ ـــ تنشأ بمحافظة سيناء لجنة تشكل على الوجه الآتى :

(١) المحافظ أو من ينوب عنه و أيسا

(٢) اللدير العام للمناطق التموينية بوزارة التموين أو من ينوب كم

عنه بمن لا تقل درجته عن الدرجة الثانية

(٤) مأمور قسم الحدود المختص أو من ينوب عنه . . .

(ه) مأمور الجرك الختص أو من ينوب عنه

(٣) مندوب من الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة. . .

 (A) تاجر مجتاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة لا تزيد على سنة مجيث تلتهي في آخر ديسمبر
 ...

(٩) رُمْيس لجنة إدارة الغرفة التبجارية بالعريش

وتجتمع هذه اللجنة فى اليوم الثالث من كل شهر وتحتص بالبت فى الطلبات. المقدمة من الأفراد والتتجار خلال الشهر السابق لنقل للواد والسلع المشار إليها. فى المادتين ٢ ، ٢ » .

(٢) مادة ۵ ـــ تصدر مديرية تموين سيناء تراخيص النقل الخاصة بالمواد الآمية ;

(١) مواد التموين الق توزع بالبطاقات .

(ب) الدقيق والسكر الحر وزيت بذرة القطن الحر فى حدود السكيات الق...
 تعنبها الوزارة .

(ج) المواد الخاصة بالطلبات التي تقدم من الأفراد لنقل مواد لا تتعلق بالتجارة - والتي وافقت علمها اللجنة المحلية المشار إليها في المادة ع من هذا القرار .

ويعنى من الحصول على الترخيص بالنقل شركات التعدين الشار إليها في. البند (ه) من المادة ٢ وذلك بالنسبة للمواد والسلع الواجب الإخطار عنها طبقاً لنص للادة ٣ من هذا الفرار .

أعضاء

⁽١) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ٦ ٩ السنة ٦ ٦ ١ ١ - الوقائم المصرية ١٣ / ٦ / ٦ ٢ ١ ١ المعدد ٤٤ .

 ⁽٢) المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ٢١ لسنة ٩٦٣ أـ الوقائع المصرية ف١٩٦٣/١/٢٨.

وفها عدا ذلك تصدر تراخيس النقل من إدارة (١٠) المشترن التموينية بوزارة الخوين. وتحرر التراخيص في جميع الأحوال من (٢٠ ست صور ترسل الأولى بخطاب موصى عليه إلى الطالب والثانية إلى المعافظة والثالثة إلى المراقبة الجركية والرابعة إلى وزارة التموين أو مديرية التموين للحلية حسب الأحوال والحامسة ترفق بالطلب.

مادة ٣ — كل عنالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط المواد مُوضوع الجريمة ويحكم بمصاهرتها .

« المجالف الأحكام هذا الفرار من الفرخيص له في نقل السلمة موضوع
 « الجريمة لدة سنة .

مادة ٧ -- يلغى الفرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة 🛦 — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية و يعمل به من تاريخ نشره 🗸

⁽١) و(٢) معدلة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ المنشور فيما بعد .

^{ُ (}٣) الفقرة الأخيرة من الممادة السادسة معدلة بالقرار رقم (٦٦ لسنة ١٩٦٢ ـــ الوقائم لمصربة في ٢٨/٦/٢٨ ـــ العدد • • .

قرار رقم ۲۲ لسنة ۱۹۹۰

بتنظم ببع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٧ / المذتج محليا أو المستورد(١)

وزير النموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه. لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين ... القوانين للمدلة له .

وعلى القسرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر والقرارات المعدلة له .

وحلى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم بيع الدتيق العادى والدقيق الداخر ثمرة (١) استخراج ٧٧ / في محل البقالة المنتج محليا أو المستورد المصدل بالقرار يرقم ٤٨ لسنة ١٩٥٩.

وعلى القانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والتعبارية . وعلى موافقة لجنة التعوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة (- _ يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الدقيق للمادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧ / المنتج عمليا أو المستورد مالم يكن مرخص لها فى ذلك يمفتفهي الرخصة الصادرة لهما بالتطبيق الأحكام القانون مرقع ٢٥٥ لسنة ١٩٥٤ المشار .

ويكون بيعه بالجلة مقصمورا على هون بنك التسليف الزراعي والتعماوني

⁽١)الوقائع المصرية ف٧١ / ٤ / ١٩٦٠ ــ العدد ٣٢ .

ومستودعات ببع الدقيق بالجلة المخصصة لذلك والطاحن .

ويكون بيعه بنصف الجملة مقصوراعلى الحيثات والمحال المخصصة للاتجار فيه بالتجزئة.

ويكون بيعه بالنجزئةمقصورا على المحال المخصصة للآيجار فيه بالنجزئة والمخابز البلدية والإفرنجية ومحال البقالة المشار إلىها في النقرة الأولى .

مادة ٣ -- بمظر على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها حيازة دقيق فاخر نمرة (١) استخراج ٧٧ / المسئورد بغير ترخيص من وزارة التموين .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص. عليها بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة و١٩٤٥ المشار إليه.

مادة } ـ يلغى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن الإخطار عن حركة تداول حرير المناخل الستورد الحاص بالمطاح^(١)

وزير النموين باقليم مصر

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التعويمة والقوانين المعدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة ٧ ــ كل مخالفة لأحكامهذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تعباوز مائة وخسين جنبها .

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تازيخ نُشُره -

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٠/٧/١١ _ العدد ٥٣ .

⁽٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٧٨ إسنة ١٩٦١ ــ الوقائم المصرية في ١٣ أبريل سنة

١٩٦١ _ العدد ٢٧ .

قرار رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۳۰

يتكليف جميع المطاحن بإقلم مصر بتسهيل مأمورية اللجنة المحابدة المفكلة بموجب الفرار رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٩ لإجراء مجارب الطحن وإنتاج الحبر⁽¹⁾.

وزير النموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة 1 بنده والمواد من ٤٣ إلى ٤٨ والمادة ٥٦ من المرسوم يتمانون وتم ٩٥ اسنة ١٩٤٥ والقوانين المعدلة له .

وعلى الفرار رقم ٢٧٧ اسنة ١٩٥٩ بتمكيل لجنة لإجراء تجارب عن نسب فستخراج الدقيق وتحديد مواصفاته ومعدلاته :

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قىرر:

مادة ٧ - تكايف أصحاب المطاحن بجميع أنحاء إقلم مصروالمديرون المسئولون عن إدارتها يتسهيل مأمورية أعضاء اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ لمشار إليه ومعاونهم الموضعة اسمائهم في الكشف المرافق وذلك على الوجه الآني.

(ا) دخول المطاحن والاطلاع على سير العمل بها .

(ب) الاطلاع و غس المستندات والسجلات والدفار المنظمة اعملية الطعن وحركته.

(ج) الحصول على أية ببانات ومعاومات دون أى تلاعب أو عرقة .

مادة ٧ — كل متخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليما بالعقوبات الواردة في المادة ٧٥ من المرسوم بقانون رتم ٥٥ لمسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر من عاريخ نشره .

الوقائم المصرية في ٢٨/٧/١٩٦٠ _ العدد ٨٠ .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن تنظيم تداور بذرة القطن والزيوت النبائية والاستبارين(CD

وزير النموين بإقليم مسر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥- الحاس بشئون النموين حوالقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ه لسنة ١٩٣٦ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رتم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ المخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المدلة له

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن صناعة الزيوت حوالدهون الممدة للطعام وتجارتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزيوت النباتية ـ والقرارات لمدلة له

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ بالنعكيم في الخلافات الخاصة يتحديد قيمة بذرة القطن الق يستولى عليها .

وعلى المقرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ٥٥٠ والفرارات المعدلة له .

وطى القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ بحظر إجراء العمرة السنوية فى يعماص الزيوت.

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١ بالاستيلاء على مادة الاستبارين .

وعلى الفرار الوزارى وقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ بفرض أحكام خاصةبالاستبارين .

وعلى انقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

ه(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٨/٣١ _ العدد ١٧ مكرر غير اعتيادي .

وعلى القرار رقم ۱۸۳ لسنة ۱۹۵۳ بمنظر فتيج معاصر جديدة تستخدم بذرت. القطين في صناعتها والقرارات المدلة له .

وعلى القراز رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بتكليف الماصر بتكليف بتكرير ما يسلم. إليها من الزيت وقم ٣ .

وعلى اتقرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على إنتاج الزبوت المباتية-والقرارات المدلة له .

وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ٩٩٥٣ بمنظر نقل الزيت من مديرية إلى أشرى. بالوجه القبل .

وعلى القراد وقم 77 لسنة ١٩٥٤ بتسليم مقادير من البذوة الأثنوثى المرفوضة-كتفاوى إلى وزارة الزراعة.

وعلى الغراد رقم ١٤ اسنة ١٩٥٦ بحظر فتح مسانع جديدة لتجميد الزيوت. والمسلمي والزيدة النبانية .

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بحظر فتح مصانع جديدة الصابون .

وطئ القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بإلزام التبيار والجدميات التعاونية بعواصهم. الحافظات والمديريات النين تعينهم مواقبات التعوين تسلم كعية الزيت للمبأ الحصد على الإذن الصادر لسكل منهم .

وعلى القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ بتكليف شركة النفليف الاقتصادى بمسلك سجل خاص بحركة تفلفة أو تعبئة الزيت المسلم إليها من العاسر لحساب النجار ...

و دلى أثقر از رقم ٣٨ أسنة ١٩٥٨ بالزام عماليها أفعان فى الاقليم المصرى بالإخطأو. عن حركة تداول بذرة القطيز .

وعلى القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيسود على تداول ريت. يدوة القطن .

وعلى الفراد رقم 70 أسنة 1974 في شأن المجزاءات التي توقع على المناصمي. التي تنتج زينا عمالمنا للمواصفات المقررة .

وعلى القراد رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتكليف أصحاب المعاصر والمسئولين عف. إدارتها بصرف كميات الزيت الحاصة بالاستبهالا العناعر. . رعلى موافقة لجنة التموين العليا . .وعلى ماارتآه مجلس الدولة .

قرر : الفصل الأول — بذرة القطن.

مادة \ — يستمر الاستيلاء على جميع مايوجد فى إقليم مصر من بذور الفطن ﴿ كذاك على جميع ماينتج أو يستورد منها مستقبلاً .

ويكون تقسيم وتوزيع بذرة القطن المقصصة للدسير بمعرقة قسم مراقبة القطن ... ومنع الخلط بوزارة الإفتساد وطبقا القواعد الق تضمها وزارة الصناعة .

ویکون تقسیم وتوزیع البدرة المعدة النقاوی بمعرفة وزارة الزراحة أو المسئات *المق مصددها طبقاً الشروط والأوصاعائق پسندرها قرار من وزارة الوراعة ويمنظر على خير تلك المسئات الانبجار في بذرة تقاوى الفطن .

وتعسب نسب العبر في الوزن بالنسبة الدفرة المخصصة للعسير طبقا لما تقرره الميمنة من وزارات الصناعة والزراعة والنموين ولهسذه اللمبعنة عمس الشكاوى. المتعلقة بالبذرة المدة العصير

ويحدد إمجار الزكائب الق تنقل فيها البذرة بقرار يسدر من وزارة التموين بالاتفاق مع وزارة الصناعة .

مادة ؟ - على المستولى له يهم على بذرة القطن النيجارية أن يسلموا وزايرة الخزراعة السكيات الق تعددها من بذرة القطن الأعمونى الق سبق رفعها في البعص تعليقا للقانون رقم • اسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة ۳ - ط أصاب الحالج والمسئوليين عن ادرارتها مسك سبلات خاصة عركة تداول بذرة التعلن فى عمالجم، يثبتون فيها أولا بأول مقادر البذرة الناعة من عمالجهم وكمية البذرة الشبارى وكمية البذرة المدرة المقادى التى ثم توزيعها والسكميات طالبتمية بعد التوزيع .

الفصل الثاني _ الزيوت النباتية

مادة كر ـ يستمر الاستبلاء علىما يوجد بمماصر الريوت من الريوت النباتية الناتجة. من بدرة القطن المسترلي عليها .

ويكون توزيع الزيوت النباتية المستولى عليها بمعرفة وزارة الخوين ووفقا القواعد الى تقردها .

مادة ۵ ـ ينشأ بوزارة التموين مكتب يطلق عليـه ـ مكتب توزيع الويوت. النباتية ـ يلحق بإدارة الزيت واليدرة بمراقبة أيحان المواد الغذائية .

و يختص هذا المسكنب بتوذيع كميات الزيت لاخراض الاستهلاك المباشر كمغذاء ووفقًا القواعد والتعليمات الترتقر مها الوزارة في هذا الشأن. وللأغراض المسناعية طبقًا للحصص الق تحددها مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ووفقًا لبرناميج عهرى يضمه بعد أخذ رأى لجنة تشكل من مراقب عام الصناعات الفذائية ومراقب الزيوت النبائية بمصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ورئيس ونائب رئيس غرقة صناعة الزيوت بإيحاد الصناعات .

ويجب في حميع الأحوال اعتاد وزارة التموين للبرنامج المذكور •

مادة ٣ ــ على أصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها أن يتيموا في إنتاج زيت يقرة القطن برتبه المختلفة النظام والقواعد التي تصــــدر في هأنها قرارات من وزارة الصناعة .

ويكون تسليم الزيت للأشخاص والهيئات بوجب الأذون الق تصدرها وزارته التموين وبيين بهذه الأذون اسم صاحب الإذن والمصرة المسحوب عليها ونوج. الزيت ومقداره وعلى الماصر والمسئواين عن إدارتها مراهاة صرف كميات الزيت. حسب الرتب المبيئة بالأذون في مواعيد الصرف المبيئة بها . مادة \ _ على أجماب المعاصر والمسئولين عن إدارتها مراعاة الأحكام الآية : (1) عدم صرف أى إذن لم ترسل صورته إلى المعصرة عن طريق مراقبة التمويق الواقع فى دائرتها المعصرة . وفى هذه الحالة يجب منبط الإذن وإخطار مكتب توفيح الزيوت ومراقبة التعوين عنه فورا .

(ب) (1) إخطار مراقبة النموين التياقع في دائرتها أصحاب الأدون خلال عشرة أيام من تاويخ استسلام صسور الأذون بيان عن أرقام الأدون المسعوبة على المصرة. وكعياتها وأسماء أصحابها والميساد الحدد لسكل مشهد لدفع ثمن الزبوت واستلامه وكذلك إخطارها بكيات أذون الزبوت المعروفة خلال الشهر السابق وأرقامها وأسماء أسحابها وتاويخ العرف في موعد أقصاه اليوم الحابس عصر من الشهر التالمي للشهر المذي صرفت فيه الإذن.

(ج) استلام الأذون من أصحابها أو مندويهم مويَّّة منهم بما يقيد استلام الزيت بعد التحقق من شخصياتهم وإثبات السكدة المصروفة وتوقيعالمستلم وتاوييخ الهمرف فى دفتر بعد لهذا الفرض بالمصرة ووفقا للائموذج اللدى يصدر به قرار من وذارت الصناعة وفى حالة شحن الزيوت بمعرفة المعمرة يكتنى بإثبات ذلك بالدفتر المذكر .

مادة ٨ _ بحظر على اصحاب المسانع والحمال العامة والمستوايين عن إدارتها وتجار الجملة والتجرئة حيازة كميات من زيت بذرة الفطن السائب أو المدية المخصصة للاستهاك العائلي غير الكميات المرخص لهم في استخدامها في صناعتهم. أو الانتجار فيها .

مادة ٩ (٢) _ (ملغاة) .

⁽١)الفقرة ب من المادة ٧ عدات بالقرار رقم ٥٨ السنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ٦ يوليوسنة ١٩٦١م عدات بالقرار رقم٢٢ اسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في٢٣ يوليو ١٩٩٦ سالمدده ه والتمديل خاص بالمواعيد .

مادة و ٩ ـ على تعبار الجملة والنجز أم^(١) والجميات النماونية المركزية والفرعية في عواصم الحافظات الدين تعينهم مراقبات النموين تسلم كميات الزيت المبأ الحمددة على الإذن الصادر لسكل منهم تبعاً المتضيات الحاجة

مادة ۱۱ – يمفل نقل الزيت بذرة القطن من عافظة إلى آخرى بالوجه القبل إلا بترخيص من مراقبة النموين النى توجد بدائرتها السكميات الطاوب نقاباً. مادة ۲۲ – تقوم وزارة الصناعة بمراجعة السجلات والرقابة الدفترية والمملمية على الإنتاج وتوزيع الزيت .

وتقوم وزارة التموين بإخطار وزارةالصناعة بما قد يكون لديها من ملاحظات. على الإخطارات التي ترسل إليها من الماصر وكفلك على الأذون لمكمي تقوم الوزارة الأخيرة بتحقيقها من واقع السجلات للوجودة بالماصر وأتخاذ الإجراءات القي صدر في شأتما قرار من وزير الصناعة .

الفصل الثالث .. الإستيارين

مادة ١٣ – يستمر الإستيلاء على مادة الاستيارين الناتجة من البذور الزيتية المستولى عليها والموجودة بمعاصر الزيوت وما ينتج منها مستقبلا .

مادة ﴿ ﴾ _ على أصاب الماصر والمسئوليين عن إدارتهما صرف كميات الاشيارين بموجب الفراخيص والأذون التي تصدر إليهم من مصلحة الرقابة الصنافية برزارة الصناعة .

الفصل الرابع ـ أحكَّام عامة

مادة و ٧ - على شركة التغليف الافتصادى وفروعها إمساك سبعلات تنبت نيها أولا بأولكيات الزبت المسلمة إليها لتغلفتها في عبوات لحساب الماسر و تبجار الجلة وتاريخ إستلامها مع بيان أسماء النجار وعناوينهم والسكميات المطاوب تغلفتها وأرقام الأدون المسادرة الميمرة المسحوبة عليها الأدون وتاريخ المسكميات الني تسلم إلى النجار بعد تفلفتها أو تعبئتها ولوكانت على دفعات على أن يتحص لكل معصرة أو تاجر جملة جزء حاص بها من هذه السجلات وعليها أن يتملك كيات اذريت بعد تفلفتها أو تعبئها التجار في مدة أقصاها أربعة أيام من تاريخ لمسها هذه السكميات من المواصر

⁽١) معداة بالاستدراك المنشور بالوقائم المصربة في ١ / ١ / ١٩٦١ _ العدد ٧ مكرر (١) _

وعلى تجار الجملة والجميات التعاونية المركزية إستلام كديات الزبت المفررة لهم التى قامت شركة النفليف الافتصادى بتعبثنها أو تفلفتها فى مدة الأربعة الأيام المحدة الشركة المتسليم خلالها .

مادة ٣/ – على شركة التغليف الإفتصادى وفروعها أن تتقدم بهذه السيحلات إلى مراقبة النموين النابعة لها لحتم صفيحاتها وتوقيعها وترقيعها قبل إثبات البيانات لحنصوص علىها فى المادة السابقة فها .

ولا يجرز السكشط أوالهو فيها ويجوز عندالضرورة التعديل بالمداد الأحمرمع إثبات تاريخ التعديل وتوقيم صاحب الشأن واعتماده من المراقية المذكورة .

مادة 17 – على الفركة المعربة النفليف الإقتصادي مد المعاصر التي تقوم يتعبئة الزيت في مقرها بالعبوات النارغة خلال المدة الحددة المعاصر لعرف المعروات الشهرية النجار والجمعيسات التعاونية على أن يتم نسليم آخر دفعة من العبوات قبل إنتهاء المرعد المحدد المعاصر بأربعة الإم

الفصل الخامس _ العقوبات

مادة ١٨ - كل عنالفة لأحكام المسادة ٣ يعاقب عليها بالحبس مدة لانزيد على تسعة أشهر وبفرامة لانقسل عن ٥٠ جنبها ولا تزيد على ١٥٠ جنبها أو باحدى المقوبة يزير وكل عنالفة لأحكام المادة ١١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سقة المعهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبفرامة لا تقل عن مائة جنبه ولا تزيد على ١٠٠ جنبها أو باحدى ها تينالمة وبتين وبضبط الزيت موضوع الجويمة ويعكم بمسادرته . وكل محالفة أخرى لاحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في

المادة به من المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه٤٥ المشار إليه .

مادة [4] — تلفى المواد ٣٣ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٢٥ من القرار وقم ي.ه غلبنة ١٩٥٥ والمادة ٢٧ من القرار رقم ١٨٠ اسنة ١٩٥٠ والقرارات رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٧ و ٤٣٤ لسنة ١٩٥٨ و ٢٣٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٠ و ٣٣٠ و ٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ١٩٨٣ و ١٨١ لسنة ١٩٥٢ و ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣ و المسادة ١ من القرار رقم ٢٨ المسنة ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٥٠ باهافة مادتين جديدتين إلى القرار رقم ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٥ و ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٠ باهافة مادتين جديدتين إلى القرار رقم ١٩٥٤

مادة • 7 - ينشر هذا الفرار في الوقائع المضرية ، ويعمل به في إقليم مصر. اعتبارا من أول سيتمبر سنة ١٩٦٠ :

قرار رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۳۰

في شأن الجزاءات التي توقع طي العاصر التي لا تقوم باستلام حستها المتررة

من بدرة القطن في ميعادها (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعــد الاطلاع على المرسوم بكانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئوق التموين. والفوانين المدلة 4 .

وعَلَى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ فيشأن تنظم تداول بذرة القطن والزيوت. النبائية والاستبارين .

> وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٠ ^(٢٢) وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قىرر:

مادة \ - كل معصرة لاتموم باستلام حصتها المتروة من بذرة القطن طبقها للظام الدور الذي تضمه مراقبة القطن ومنع الحلط بوزارة الاقتصاد وبسبب هدم قيامها بتقديم الأجولة الغارغة اللازمة لتعبئة البذرة أو بسبب عسدم سداد الإتاوة المحكومة في ميماد دورها يسقط حقها في كمية الدور على أن يتم دفع نمن البذرة على المؤرها واستلامها عجرد التعبئة في الأجولة .

مادة ٢ -- ينشر هــذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر_ من تاريخ نشره.

الوقائم المصرية في ١٩٦٠/١٠/١٣ ــ العدد ٨٠.

قرار رقم ۲۳۹ لسنة ۱۹۳۰

في شأن تنظيم تداول البانيوهات(١)

وَّزير التَّوين بإقِليم مصر .

بعسد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويق. والقوائين المدلة 4 .

وعلى الفرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تعترين بعض المواد والقرارات كلمدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة للتموين العليا.

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة.

قرر:

مادة \ ... محفار على مستوردى البانيوهات والتبحسار والمقساولين التعرف فيما لديم من البانيوهات ومايردالهم منها مستقبلا بنير ترخيس مكتوب من الإدارية المختصة بوزارة الإسكان والمرافق (\)يوضع فيه اسم الشخص المعرب في العرف إليه. كما يحظر على كل من صرف إليه أى عدد من البائيوهات بمقتضى الترخيص. المشار إليه التعرف فيه إلا في الغرض المعروف فه من أحله .

مادة ٧ — مع عسدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه: على المذكورين فى المسادة السابقة أن يرسلوا إلى الإدارة الهنمة بوزارة الإسكان والمرافق (٣) بكناب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ العمل بهسذا القرار بياناك

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٢/٢٢ /١٩٦٠ _ العدد ١٠٠ .

⁽۷) و (۳) استمدات (عبارة الإدارة الهندسية بوزارة التموين) بيبارة ((الإدارة المختصة-بوزارة الإسكان والمرافق)، بموجب التمرار رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۱۶ ــ الوقائم المعربة في ۱۳۰۰ يوليو صنة ۱۹۲۶ ــ العدد ۲۰

المسكيات الموجودة لديهم من البانيوهات في ذلك الناريخ وأنواعها ومقاساتها وعليه في الأسبوع وعليه في الأسبوع وعليه أي الأوارة المذكورة بسكتاب موصى عليه في الأسبوع الأول من كل شهر بيانا بالسكيات التى وردت لهم فى الشهر المسابق وأنواعها ومقاساتها والسكيات المصروفة والرصيد الباقى في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ ــ مع عدم الإخلال بأحكام الفرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على المذكورين في المادة السابقة أن يتمسكوا سجلاً يتبقون فيه البيانات الآتية :

(١) عدد البادرهات الموجردة لديم في تاريخ العمل بهذا الفرار وأنواعها.
 ومقاساتها كل طي حدة وما يرد إليهم منها مستقبلا .

(٧) عدد البانيوهات المبيعة من كل نوع وأرقام وتواريخ النراخيص الصادوة بالتصرف فيها وأسماء أصحاب هذه الزاخيص والرصيد البلق.

مادة كي كل مخالفة لأحكام المادة , من هذا الفرار يساقب عليها بالعقوبات المواردة في المادة بدى من المرسوم بقانون رقم ه ، لسنة ه يم المشار إليه . وكل عمالة لأحكام المادتين ٧ و٣ يسافب عليها بفرامة الانقل عن مائة جديه ولا تجاوز معانة وخمسين جنبها

مادة ٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٠٧ / ١٢ / ١٩٦٠ _ العدد ١٠٠ .

 ⁽۲) و (۳) استبدلت عبارة «الإدارة الهندسية بوزارة النموين » بعبارة «الإدارة المختصة بوزارة الاسكان والمرافق، بموجب القرار رقم ١٥١٩ اسنة ١٩٦٤ ـ الوقائم المصرية في ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ ـ العدد ١٠

قرار رقم ۲٤۸ لسنة ۱۹۳۰

بتنظيم تداول الفصدير النتى وكلوريد الألومنيوم (ملح النشادر)^(۲) وزير التمزين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه. اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئوناالدويه.. والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٥ اسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليه

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم 30 لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على المستوردين و تجار الجلة و أصف الجلة والتجزئة وأصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها الذين يتجرون في مادتي القصدير النق واللشادر أو يستخدمونها في صناعتهم أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد الكياوية والمادن بوزارة التدوين في موعد لايجاوز اليوم المشرين من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتي :

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري .
- (ب) مقادير الأرصدة الق يملسكونها من كل من المادتين سالفق الذكر فى أول-الشهر ولوكانت مودعة لدى النير وأماكن وجودها .
- (ج) السكيات الواردة من كل من المادتين سالفق الله كر مع بيان ما إذا كانت مستوردة من الحارج أو شتراء علياوجهة الاستيراد أو الشراء ورقم ترخيص. الاستيراء وكميته والجمة الواردة منها المادة وفاتورة الشراء

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٠ ــ العدد ١٠٠٠ مكرر .

- (د) الـكميات المبيعة أو المستخدمة من كل مادة خلال الشهر .
 - (م) الأرصدة الباقية من كل مادة في نهاية الشهر.
- (و) السكمميات التي تم التعاقد طى استيرادها خلال الشهر وجمهـــة الاستيراد وثالثاريخ المنظر المحن|البضاعة فيه

مادة ٣ ــ طى الأفستُحاس الذكورين فى المادة السابقة أن بمسكرا سجلا خاصا يثبتون فيه طى وجه تحميح مقادير مالديهم من القصدير والنشادر كل على حدة ومايرد منهما وتاريخ الورود ومكان وجودها ومقسدار ما بيبيونه منها أو يستخدمونه فى الصناعة وتاريخ البيع أو الإستخدام ويقوم مقام هذا السجل ما تكرن لدى المذكورين من دفاتر وسجلات آخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ _ كل غالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوز مائة وخمسين جنيها.

مادة } ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به في إقليم مصر من تناريخ نشره

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١

بالاستبلاء على السلع والمواد الوارد" إلى الجارك يمقتضي تراخيص استبراد سارية المنعول والق تقرر وزارة الافتصاد حظر استيرادها بعه صدور التراخيص فى استيرادها⁽¹⁷⁾

وزير الغوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للــادتين ١و٦٥ من المرسوم بقانون وقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحـُحاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ع ه اسنة ١٩٥٨ بالاستيلاء على السلع التي أدرجت ضمن المحظورات وترد إلى الجارك بالإفليم المصرى بعد تجديد تراخيصها والقرارات الهملة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قرد

مأده (⁽⁷⁾ م يستولى على جميع السلع والمواد النه وردت إلى الجارك أو ترهاليها مستقبلا بمقنضى تراخيص استيراد تجددت صلاحيتها أو تتجدد صلاحيتها بحرفة موزارة الانتساد ومن سلع نفرر حفل استيرادها أو يتقرر مستقبلا حفراستيرادها بعد صدور تراخيص استيرادها

(٢٦) مادة ٧ – على أصحاب السلح والمواد المستولى عليها يمتض المادة السابقة أن يتقدموا إلى إدارة الاستبلاء والتخزين بوزارة التموين في موعد لإمجاوز ههرآ من تاريخ مرخ السلم المذكورة في الدائرة الجركية بيان على النحو الموضح بالدوفح.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٦١ ــ العدد ٧ مكرر .

 ⁽۲) و (۳) المادتان ۱ و ۲ معدلتان بالقرار رقم ۲۷۱ لسنة ۱۹۹۱ ـ الوقائم المصرية
 على ۱۶ سبتمبر سنة ۱۹۳۱ ـ العدد ۱۹۹۲.

المرافق مشفوعا بمستندات استيرادها، وبالنسبةالسلع والواد التى وردت قبل العمل بالفراز رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ فعلى أحسابها أن يتقدموا إلى الإدارة المذكورة في موعد لايجاوز شهرا فى تاريخ العمل بهذا القراز ببيان طى النعو الموضى النس الأول.

مادة ٣ ــ تسلم السلع والمواد المستولى عليها إلى المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية (١) للتصرف فيها طبقاً للتعليات التي تصدرها وزارة التعهن في هذا الشأن .

وتسلم السلع والمواد المطاوبة الهيئات الحكومية انتلك الهيئات مباشرة دون. وساطة المؤسسة الاقتصادية كما أمكور.

(۲) مادة ٤ ــكل مخالفة لأحكام هذا المقرار يعاقب عليها شرامة لاتقل عن. مائة جنبه ولا مجاوز خمسائة حنبه .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ أشره ..

نموذج مرافق للقرار رقم ١٦ سنة ١٩٦١

١ ــاسم المستورد.

٧ - رقم ترخيص الاستبراد و تاريخه وقسمته .

٣ ــ نوع البضاعة والبند الوارد عليه .

ع ـ كمية البضاعة .

٥ - مصدر الاستراد.

٦ - تاريخ وصول البضاعة.

٧ - الجرك الذي وصلت إلىه .

٨ - الباخرة الواردة إلىها البضاعة.

٩ - رقم بوليصة الشجن.

١٠ ـ مكان تخزين الشاءة

⁽١) استدراك بالوقائم المصرية في ٢٣ / ٣ / ١٩٦١ _ العدد ٢٤ .

 ⁽۲) معدلة بالقرار رقم ۲۹ سنة ۲۹ ۱ الوقائم المسرية في ۳ ديسمبر سنة ۲۹ ۲۷ اسد العدد ۹۰ وكان نصها «كل بخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقومات الواردة.
 في المادة ۲۰ من المرسوم بقانون رقم ۹۰ اسنة ۱۹۶۵ المنار إليه ۶

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١

عظر استعال كسب بذرة القطن البشور في غير تغذية الحيوان والدواجن(١)

وزير الزراعة وإصلاح الأراض.

بعد الاطلاع طي قرار دئيس الجهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظم تجارة علف الحيوان وصناعته والةوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ محظر استعال كسب بذرة القطن المقشور في غير صناعة الأعلاف .

مادة ١ _ يحظر استمال كسب بذرة القطن للقشور في غير تغذية الحيوان والدواجن. مادة ۲ ــ يلغى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن تجديد سن عجول البقر من الذكور (Y)

وزير التموين بإقليم مصر :

بعد الاطلاع طي المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم . ٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور.

مادة \ _ استثناء من أحكام المادة \ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، يكون وزن عجل البقر من الذكور بمحافظة أسوان ٢٣٠ كيلوجراما (مالتين وثلاثان كيلو جراما).

مادة ٢ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

⁽١) الوقائع المصرية ٧ / ٩ / ١٩٦١ ــ العدد / ٧١ . (٢) الوقائع المصرية في ٢ مارس سنة ١٩٦١ ــ العدد ١٨ ملحق

قرار رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۲۱

في هأن عجارة الفول وتداوله (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع طى للرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحساص بشئون التموين والقوانين للدلة له .

وعلى موانقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدرلة .

قىرر :

(٢) مادة ١ - ملغاة .

مادة ٧ -- على بنك التسليف الزراعى والتعاوى وينك مصر وبنك الاسكندرية وبنك الجمهورية وبنك القاهرة شمراء جميع ما يعرض ملى كل منها من اللول لحساب وزارة المقون بالأمعار المدرجة بجداول التسعيرة الجبرية .

(٣) مادة ٣ - ملغاة .

مادة } — على أصحاب المسكامير وتجار الجلة ونصف الجملة للمهول الصحيح والحجر وشأن يخطروا بكتاب موصى عليه إدارة الاستيلاء والنخزين بوزارة التموين خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بكيات المهول الصحيح والحجروش بالأردب أو بالسكياوجرا الموجودة لدى كل منهم وعن مكان وجودها أو مكان تخزينها وعظر عليم النصرف في هذه السكيات إلا بإذن من وزار التعوين .

مادة 0 ــ يتم الترزيع لأسحماب المطاعم وبأعة الفول المسدمس التجول منهم ومن بملك فرنا المتدميس بناء على تراخيص سادرة من وزارةالتدوين ورتم التوفرج لتجار التجزئة في حدود أردب واحد (١٥٥ مائة وخمة وخمسون كياو جرام)

⁽١) الوقائع المصرية في ١٠ مايو سنة ١٩٦١ ــ العدد ٣٧ مكرر .

⁽٧) وَ(٣) المادتان الأولى والتالثة مانتان بالقرار رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦١ ـــ الوقائم المصرية في ١٩٦١/١/١٨ ــ العدد ٨٠ .

من نوهى الفول الصعيح أو المجروش بعدد الحصول هلى ترخيص بذلك من وزارة التموين ولا يمنح هذا الترخيص إلا لمن يكون مقيداً بالسجل التجارى كتاجر تجرئة في السنف المذكور .

مادة ٣ ـــ كل عالمة لأحــكام المادتين ٢ و ٤ فقرة أولى يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنها .

وكل مخالفة لأحكام هــذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ه ٥ لسنة ه١٩٤ المشار إليه .

مادة ٧ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۳۱

بإلغاء القرار وقم ٣٣٣ اسنة ١٩٥٣ في هأن تخزين الأدوية الجاهزة ويتعديل الجدول المرافق القرار رقع 30 اسنة ١٩٥٦^(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنه ١٩٤٥ الحناص بشئون النموين والقوانين المدلة 4 .

وعلى القرار رقم ٤ ملسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعلة له . وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين الأدوية الجاهزة وبتعديل الجدول المرافق فقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ المعلل بالقرار رقم ١٠ ١ لسنة١٩٥٧.

زر:

مادة 🕽 ـ يلغى القرار رقم ٣٣٦ اسنة ٥٩٥١ المشار إليه .

مادة ٧ - تحذف عبارة والأدوية الجاهزة مجميع أنواعها ، من الجدول المرافق القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع للصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ ــ العدد ٤٦ .

قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١

بإنشاء لجان بعواصم الححافظسات والراكز لتنظيم استقبال وتوزيع المواد البترولية ⁽¹⁾

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع فلي المرسوم بقانون وقم ه٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وطي القرار رقم ٤٠٥ اسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتقسديم بيانات عن المواد البتروليسة والزيوت المدنية ومسك سبيل خاص بها والقرارت المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان بعواصم المحافظات والمديريات والمراكز الاشمراف على استقبسال وتوزيع المواد البتروليسة الواردة لوكلاء شركات آلبترول ورسم السياسة العامة لنعوين هذه المناطق بالمواد البترولية .

وعلى القرارار رقم ١١٧ لسنة ١٩٣٠ باستثناء محافظة البحر الأحمر من أحكام القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٠ .

وعلى مرافقة لجنة النموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قــرر:

مادة \ ـــ تلشأ فى عاصمة كل عمافظة لجنــة تسمى لجنــة المحا نظة وتشكل على الوجه الآتى :

⁽١) الوقائع المصرية في ٣ يوليه لسنة ١٩٦١ ـــ العدد ٢٠ .

وفيا يختص بمحافظــة البحر الأحمر والصحراء الجنوبية يكون تشكيل اللجنــة على الوجه الآني .

> الحافظ أو ينوب عنه مراقب التموين مندوب عن الميثة العامة لتعمير الصحارى } عضوين

- مادة ٢ تختص لجنة الحافظة بما يأتى :
- (١) الإشراف على أعمال اللعبان المركزية ،
- (۲) رسم العباسة المعطبة العامةلاستقبال المواد البترولية بكافة أنواعهاو يخزيها وتوزيعها وتحديد استهلاكها فى حدود القواعـ 4 والتعلمات التى تصدر فى شأنها من الحيمات المختصة.
- (٣) الانصال بالجمسات المحتصة في كانة ما يتعلق باحتياجات المحافظة من تلك المواد تبعا للظروف السائدة في كل منها .
 - (٤) النظر في الشكاوي الق تقدم لها أو تحال إليها في هذا الشان .
- (ه) عجدید المقررات النهائیة للاستهلاك الصناعی والزراعی واستهلاك السیارات من السولار بدائرة المعافظة .

(٦) النظر في الشكاوى الحاصة بتقدير الماجان المركزية .

والمجنة أن تضم إليم اعمد الإن من المسالح الحكومية الأخرى الق لها اتسال باختصاصاتها .

مادة ٣ ــ تنشأ فى كل مركز وفى كل بندر أو قسم كجنة تسمى اللبجنة المركزية وتشكل طى الوجه الآتى :

> مأمور المركز أو البندر أو النسم رئيس مكتب الثموين مهندس ذراعى عن تنتيش الزراعة مهندس من وزارة الشيمان البلدية والقروية عضوين من الانجاد القوى

وفيا يخنص بمحافظتي البحر الأحمر والصحراء الجنوبية فيكون تشكيل اللجنة

على الوجه الآتى : مأمور القسم رئيس مكتب النموين } عضو من الإنحاد القومى

مادةً } _ تُحْتِص اللَّجِنةُ المركزية بما يأتى :

- (۱) الإشراف ملى استقبال وتوزيع المواداليترولية فدائرة المركزا والبندر أوانقهم (۲) احكام الرقابة على استقبال وتوزيع السكميات الواردة من المواد إاليترولية صنعا لسكل تلاعب من شأنه الإضرار بمصالح المستملسكين والتحقق من تنفيذالسياسة العامة التي تضمها الجهات المختصة المتوزيع على وجه الدقة .
 - (٣) دنم تلماريرها وملاحظاتها إلى لجان المحافظات .

مادة 6 ــ يلغى القرار رقم ٣٣ لسنة ٣٠١٠ والقرار وقم ١١٧ لسنة ١٣٠٠ المشار إليهما.

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره،

قرار رقم ۲۱۰ لسنة۱۹۲۱

في شأن سكر الماكينة المعبأ في باكوات(١)

وزبر التموين

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم ه. اسنة ه١٩٤ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وطي الفرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم 122 لسنة 1929 بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر للمدل بالقرار رقم 179 لسنة 1929 .

ومل القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إلغاء التدابير الحاصة بالسكر فيا · عدا الاستملاك العائل

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن سكر الماكينة للمبأ فى باكوات ، وعلى موافقة لجنة النموين العلبا .

قرر

مادة (٢) ١ _ يرخص لدركة السكر والنقطير المصرية بإنتاج كميات من سكر الماكينة الحر العادى أو المنبأ في باكرات والمغلف كل قطمتين داخل خلاف من الورق المعتم والسكر الناعم المباور الداخر والسكر البودرة جلاس والمجاسئول والسكاسوناد والسكر الباوكات المغلقة بالشروط التي تحسدها وزارة الندوين

مادة ٧ ــ على الشركة العامة لمصانع السكر والتقطير المصرية مسك سجل

خاص بأ نواع السكر المشار إليها في المادة السابقة يثبت فيه البيانات الآتية : (١) السكمات الوجودة من هذه الأصناف في محازن الشمركة في تاريخ العمل

() المستثمين الموجودة عن المصاف في ساول السير له في دريع العمل
 () القرار وما ينتج منها مستقبلا في الحدودالواردة في المادة الأولى من هذا القرار.
 () تكاليف إنتاج كل كمية من هذه الأصناف.

(ج) السكميات التي تباع من كل صنف من هذه الأصناف.

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ _ العدد ٦٨

⁽٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١ ٨ لسنة ٢٩ ١ الوقائم المصرية في ١ ١ / ١ / ١ سالعدد ٢٩ .

مادة ش _ كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا التراز يعاقب عليها بالمدّوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم يقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل عنالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بفــــرامة لانقل عن مائة جنيه ولا تحاوز مائة وخمسين جنبها .

مادة ع ـ يلغى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ الشار إليه .

مادة ۵ ــ ينشر هذا التراز فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر من تاويخ تشيره .

قرار رقم ۲۲۹ لسنة ۱۹۲۱

ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولما^(١)

وزير النموين

بعد الاطلاع طى للرسوم بقانون رقم ه.٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين وَالْقُوانَيْنِ الْعَدَلَةُ لَهُ يَ

وعلى القسراد رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحسكام خاصة بالسكر. وعلى القراد رقم ٠٥ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والاعلان عن تاريخ وصولحا والقرارات المعدلة .

وعلى موافقة لجنة النموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ _ على المتمهدين وتجار الجلة والجميات التماوية والشركات والبنوك التي تتبحر فى المواد التمويلية والجحلة الوفاء بكامل قيمة السكميات المقررة لهم من السكر ههريا فى ميعاد لايجاوز اليوم العاشر من الشهر السابق على الشهر الذى تستحق فيه عدد المقررات ويمند هذا الميعاد إلى الديم العشرين من الشهر السابق المسابق التائية .

^{. ﴿ (}١) الوقائم الصرية في ٣٣ / ١١ / ١٩٦١ ــ العدد ٩٣ ملحق ،

مادة ٣ ـ على المذكورين فى المادة السابقة أن يتسلموا السكر المفرد لهم شهريا فى المواعد والجهات الق تحددها لهم شركة السكر والتقطير المصرية وعليم أيضاً أن يتسلموا الزيت المقرر لهم شهريا فى المواعد والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الأحوال وأن يرسلوا إلى مكتب الندون المختص بيانا عن مقدار ماتسلموه من المواد التمويلية المقررة لهم وتاريخ ورود كل دفعة منها وذلك حلال يومين من تاريخ وصولها إلى مخاذتهم أو عالهم .

وَقَىٰ (٢) حَالَةً نَقُلُ الزّيْتُ بُوسَيَلَةً غيرِ السَّكَكَ الحَدَيْدَيَةِ يَكُونُ الإِخْطَارُ المشارُ إليه في الفقرة الأولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزّيث في المصرة :

مادة (٢) م – على وكلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية إداء قيمة ما با ءوه من السكر إلى تلك الشركة في سيعاد لا يجاوز اليوم الحجاءس عشر من الشهر الذي تم فه السع .

مادة (﴿ ﴾ عم عدم الاخلال بالمادة السادسة من العرار رقم 152 لمسنة 1928 المشقل إلمادة السادسية أن ترسل بيانا إلى مديريات التموين المقتلة بأسماء الأشخاص والبيئات المشار إليهم في المادة ١ الدين لم يقوموا بأداء قيمة السكر المقررة لهم كاملة وكذلك وكاد مخازن الشركة الدين لم يؤدوا قيمة المبيع في المواعد المحددة بهذا الفرار وذلك في ميماد لامجاوز الحسة أيام النالية لاتهاء المواعدة في المادة س وعلى النوكة المذكورة إرسال صورة من البيان المرسل إلى إدارة السكر بالوزارة في نفس المواعد سالفة الذكر.

مادة ٥ - على تجار التجوئة والجميات التماونية الني تبيع بالتجوئة تسلم مقرراتهم من المواد التدوينية من متعهدى توزيعها بالجملة في موعد لايجاوز اليوم الماشر من الشهر الذي تصرف فيه هذه المواد المستهلسكين واليوم المشرين باللسبة إلى ماطق المسحراء الجنوبية والمسحراء الفرية وبلاد النوبة والبحر الأحمر والشط والطور وأبو زنيمة وسيناء.

مادة ٧ ـ في حالة تأخر وصول المواد النمويلية إلى المتعهدين المذكورين

 ⁽١) الفقرة الأخيرة من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ١٩٦٢/٢٣٣ ــ الوقائم المصربة
 ٤٤ / ٩ / ١٩٦٢ ــ العدد ٧٥ ملحق .

⁽٢) المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٦/٢٥... الدروج

⁽٣) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم١٦٢ السنة١٩٦٣ سالوتائع المصرية في ١٩٦٣/٧/١٧ المعدد ٥ د ملحق

فى المادة ١ عن اليوم الأخير من الشهر السابق فعلى نجار النجزئة والجمعيات التعاونية الن تبيع بالنجزئة دفع ثمن مقرراتهم واستلامها فى موعد لايجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد إليهم .

مادة γ - يكون استلام السكر الحاس بمدينق القاهرة والاسكندرية من شخازن شركة السكر والنقطير المصرية فى المواعيد التى تمددها هذه المخازن بعيث لايجاوز الميوم الأخير من الشهر « السابق على الصرف » (1).

مادة ٨ ـ على المذكورين في المادة ١ إخطار مكتب التموين الهنتس في موعد لا يجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعد الحسدد للصرف بأسماء تبجسار النجزئة المتخلفين عن الاستلام وعليهم أيضًا وطى المذكورين في المادة ه أن يعلنوا في مكان ظاهر من عالهم أو عازنهم عن تاريخ وصول مقسرراتهم من السكر والريت والشهر الذي يستعق المدف فيه على أن يكون الاعلان في اليوم ذاته الدى تصل فيه هذه المواد وأن يظل لهل نهاية المدة المقررة لسرفها .

مادة ٩ ـ يسقط حق صاحب البطاقة فى مقرراته من المواد التموينية الق تصرف بموجها إذا لم يتسلمها خلال الشهر المحدد اصرفها .

مادة . ﴿ ــكُل مخالمة لأحكام هذا الفرار يعاقب مرتسكيها فمرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنمها .

مادة ١٧ ـ يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ الشار إليه .

هادة ۲۲ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من:'ربيخ نشره ،

⁽١) استدراك بالوقائم المصرية في ٨ / ١ / ١٩٦٢ _ العدد ٣ .

قُرار رقم ٤ / كسنةً ١٩٦٢ أ في حأن تنظم تداول الأوز الشعير والأوز الأبيض (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشنون النموين. وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن تخزين بعض للواد .

وطى الفرار رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۰۹ فى شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأمض .

وعلىموافقة لجنة التموين العليا مجلستها المنعقدة في ٢٦من ديسمبر سنة ١٩٦١ . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قسرر :

(٢) مادة ١ ــ ملغاة .

(٣) مادة ٢ ــ ملفاة .

(١) مادة ٣ _ ملغاة ،

⁽١) الوقائم المصرية في ٨ ينايَر سنة ٢ ٩ أ ١ _ العاند ۴ مُكْرر ،

⁽۴) ، رًا) ، ﴿٤) المواد ١ و٧ و٣ ملقاة بالقرار وقم ١٨٧لَسنة ٢٩ ١٠ الوقائم/المصرية في ١٩١٢/١/٣ ــ العدد ٩٠ .

وكان نصها كالآتى:

مَادة 1 سع على بنك النسليف الزراعي والنماوي وبنك مصر وبنك الأسكندرية شراءً جميع مايعرض عليهم من الأرز الشعير لحساب وزارة النمون بالنثات وبالشعروط التي قررمها الوزارة في شأن تنظيم عمليات تسليم الارز الشعير والتي سبق أن أخطر بها البنوك . مادة ٢ سـ لايجيز المصارب والفراكات أن تتصرف في أية كمية من كميات الأرز التي

تقوم بإنتاجها إلا بترخيص من وزارة التمرين بيبيعها للتجارالذين تعينهم مراقبات التموين وبالكميات التحديد المستحدد المستحدد المرين بيبيعها للتجارالذين تعينهم مراقبات التموين وبالكميات

التي تقررها الوزارة وفي حدود المخصص لكل منهم . مادة ٣ — على المضارب والفراكات مسك سجلات خاصة يثبت فيها مقادير الأرز الشعير الوارد اليها ونوع الارز وتاريخ الورود والكيات المستخدمة في التنفيل ومقام الناتج منها ومقدار ما تبيعة وتاريخ البيع وأسماء التجار المشترين ونماخيس البيع لهم وقفا المدادة السابقة .

مادة في — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ع ه اسنة ١٩٥٧ للشار إليه يجب مل للشارب والفراكات أن ترسل بكتاب موصى عليه إلى إدارة الحبوب والبقول وسيانها بوزارة التموين بيانا كل خمسة عشر يوما يما يكون متيقيا لليها في اليوم السابق مل إرسال البيان عن كميات الأرز الشعير والأرز الأبيش وكسره ورجيع السكون والسكيات الستخدمة في المنشنيل والسكيات الليتخدمة في المنشنيل والسكيات الناتجة من الأرز الأيش والسكيات البيمة من كل صنف من الأصناف المذكورة وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء النيان دوريا في موعد لايتجاوز اليوم النامان عن الشهر التالي .

(اكمادة ۵ – مع مراعاة إحكام الأدة ۸٫ من المرسوم بقانون رقم ه ۹ اسنة ۱۹۶۵ المشار إليه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنها .

مادة ٢ -- يلغى الفرار رقم ١١٨ لسنة ١٥٥٩ المثمار إليه .

مادة ٧ — يتشر هذا القرار فيالوڤائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نصره .

قرار ۱۹۹ رقم اسنة ۱۹۹۲

بإلفاء القرار وقم ۴۳۴ لسنة ۱۹۹۰ الصادر فى هأن تنظم تداول ورق الطباعة والسكتابة (۲٪

وزبر التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه4 لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون التمرين والقوانين المدلة له .

و في الفراد رقم ٣٣٣ لسنة ٩٩٦٠ في هأن تنظيم تداول ورق الطباعة والسكتابة. .

مادة ﴿ _ يلغى القرار القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

مادة ٢ - بنشرهذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽۱) ألفيت الفقرة الثانية من المـادة المخامسة بالقرار رقم (۸۱ لسنة ۱۹۹۲ المشار إليه وكان نصها • ويعاقب على غالفة حكم المادة ۲ من هذا القرار بالمقوبات الواردة في المادة ٦ م من المرسوم بالقانون رقم ٩ لسنة • ١٩٤٨ المشار إليه » . (۲) الوقائم المصرية في ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٧ ــ العدد ٨٥ .

قرار رقم ۲٤٥ لسنة ۱۹۳۲

بالاستيلاء على كميات الغول السوداني الحام لدى المنتجين والتجار وحظ, نقله (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه. اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتـآه مجلس الدولة .

قسرر:

مادة \ — يستولى فوراً على جميع كمياتالفول السودانى الحام المقشور والنبر مقشور الموجود لدى المنتجين وتجار الحلة .

مادة ٧ -- على المنتجين وحجسار الجلة أن يسلموا ما لديهم من كميات الذول السودانى المستولى عليها إلى شون بنك التسليف الزراعى والتعاونى أو بنك مصر أو المبنك الأهلى أو بنك الاسكندرية وذلك خلال خسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الورار .

ويكون التسليم لأقرب شونة وعلى الشون استلام السكميات الق تقدم إليها .

مادة ٣ ــــ يحظر على المنتجين وتجار الجلة بغر ترخيص كتابى من الحافظ أومن ينوب عنه تقل شيء من كميات الفول السودانى المشار إليها في المادة الأولى من محافظة إلى آخرى .

مادة ٤ — كل محالمة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحيس مدة لا تجاوز ستة أشهر و مرامة من مائة إلى خسائة جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين.

مادة ٥ — ينشرَ هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره؟.

⁽١) الوقائع المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ _ العدد ٧١ مكرر .

قرار رقم ۲۵۲ لسنة ۱۹۹۲ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشامي والبن ⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم • ٩ لسنة ١٩٤٥ الحتاص بشئون النموين والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعمديد الأرباح والقوانين المعدلة 4 .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش .

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في هأن تنظيم تعبئة وتجارةالشاى والبين . وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن نخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له وعلى الفرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداوله الشاكم والبن والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٥٧ بحظر إنشاء مصانع تعبئة شاى جديدة . وطى القرار رقم ١٤٧ لسنه ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاى طى مناطق الإقايم الصهرى . وعلى القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ بمخطر خلط الشامى أو البن بنوعيه (أخضر ومطعون) بأية مادة أخرى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة \ — على الشركات الق يعهد إليها باستيراد الشاى والبن أن ترسل إلى الإدارة العامة لاستيراد المواد التمويلية وإدارة الشامى والبن بالوزارة ومراقبات

⁽١) الوقائع المصرية فب٢٤ سيتمبر سنة ١٩٦٢ _ العدد ٧٥ مليحق .

اليموين في الموافي بسكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ التعاقد بيانا بسكيات الشماى والبين التي يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن ومواعيد عجنها ووسولها إلى الموافى مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاى أو المبن وسعر الشراء .

مادة 7 - على المؤسسة المصرية التعاوية الاستهلاكية تسلم كميات الشاى والمبز التي تحددها الوزارة في المواعيد التي تعينها لذلك .

مادة ٣ - على المؤسسة المعرية النعاونية الاستهلاكية وفروعها وتجار الجلة البين أن يمسكوا سبحلا خاصا يثبتون فيه مقادير المشاى أو البن التي تره إليهم أو يشترونها وتاريخ أو البائدين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشترى وعنوان محله وكذا أوزان العبوات بالنسبة المشاى ويقوم مقام هذا السجل ماقد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات آخرى منتظمة تنضمن البيانات السابقة .

مادة كل على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيع كميات الشأى مع الشاى بعد تعيثنها في انحاء الجمهورية طبقا لتعليات الوزارة في هذا الشأن مع إخطار المراقبات المحلميات التي تم شعنها إلى دائرة كل مراقبة أولا بأول . وعليها إخطار إدارة الشاى والبن بالوزارة ببيان نصف عهرى يتضمن كميات الشاى التي بتم همجنها إلى المحافظات من كل نوع على حدة .

مادة ۵ — لا بجرز بيع المشاى الأسودأو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في عبوات و يجب أن بيين على كل عبوة باللغة العربية و يشكل واضح اسم المستورد والمعي، ونوع المشاى والجهة المستورد منها وسعر البيع للعدمهاك والوزن المسانى.

مادة ٣ - عظر بقصد الانجار خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بأية مادة أحرى أو الشروع في ذلك .

ويحظر بنسد الانجار خلط البن أخضراكان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

كماً يحظر فصد الانجار حيازة الشاى أو البن مخلوطا على النحو سالف الدكر أو بعه أو عرضه البيع .

(١) مادة ٦ مكرراً ــ لايباع البن الأخضر إلا معبأ في عبوات من البلوتيلين

 ⁽١) المادة 7 مكرراً مضافة بالقرار رقم ٥ ه لسنة ١٩٦٤ — الوقائم المصرية في
 ٦ / ١٩٦٤ — العدد ٢٨ .

زنة كيلو ، ونصف كيلو ، وربع كيلو ، وعجب أن يوضع على كل عبوة نوع البن والوزن الصانى واسم المبيء وسعر البيع للمستهلك ويستنى من ذلك السكميات المتصمة لمطاحن البن فتسلم إليها سائبة .

كما يجب أن يبلع البن المطحون داخل عبوات موضع عليها نوع البن ونسبة الحلط فيه والوزن الصافى واسم المعي. وسعر البيع لمستهلك.

ولا يجرز بيع البن للطحون علوطا إلا طبقالما تجدده وزارة التموين من شروط ومواصفات ونسب وأسعار .

- ادة ٧ -- على المؤسسة المصرية التعاونية الاستملاكية أن تقوم بتعبئة الشاى الأسود على الوجه الآنى :
- (١) باكوات صفيرة زنة ٥و٨ جرام فئة عشرة مليات ، ١٧ جرام فئة عشرة ملما بنسبة ٥٠٠ / من السكميات المراد تعبئتها .
- (ب) باكوات لا تزبد على ٣٤ جراما بنسبة ٥٠ / من السكمية الباقية . (ج) باكوات أكثر من ٣٤ جراما لباقى الكمية .

ولا يسرى القيد الخاص مجمم الباكوات على الشاى الوارد من الخارج في أغلفة أو عدال خاصة .

مادة ٨ ـــ عند التنتيش على أوزان هبوات الشاى الحتلفة بوزن عدد ممين من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقا لاقواعد التالية :

- (1) عبوة زنة ٢٥ر٥ جراما التي تباع للمستهلك بعشرة ملمات يكون الوزن بالمسبة إليها على عدد من العبوات لايقل عن خمسين عبوة فإذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .
- (ب) العبوة التي يزيد وزنها على ١٥٠٥ جراما ولا مجاوز ٣٣ جراما يكون الوزن باللسبة إليها على عدد من العبوات لايقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .
- (ج) العبرة التي يزيد وزنها على ٣٧ جراما يكون الوزن باللسبة إليها على العبوة الواحدة .

⁽١) المادة ٧ معدلة بالقرار رقم ٣ سنة ١٩٦٥ مالوقائع المصرية في ١٩١٥/٥ ١٩٦ مالعدد ٤.

مادة 9 — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل ستة أشهر · لا نجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولانجاوز مائة وخمين جنيها أبه بإحدى هانين العقوبتين وفى جميع الأحوال تشبط الأهياء موضوع الجريمه ويحسكم يمسادرتها .

مادة • ﴿ ـــ تَلْفَى الْدَرَارَاتُ أَرْقَامُ إِنَّ لَسَنَةً ١٩٥٧ و ١٠٥ لَسَنَةُ ١٩٥٧ و ١٤ لَسَنَةُ ١٩٥٩ و - ١٤ لَسَنَةُ ١٩٥٠ المُشَارُ إِلَيْهِا .

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية، ويعمل به من تاريخ تفيره ٣٠

قرار رقم ۲۸۰ لسنة ۱۹۹۲

بسرياه أسكم الفرار رقم £1 لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١٠٢٧ لـ شد ١٩٥٧ في شأن إلغاء التدابير التمويلية الحاصة بالسكر فيه هذا الاستهلاك العائلي على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر اصناعة السكر بالوحة القبل (١)

وزير التموين (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويخ... وعلى الةراو وقد ٤٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات العدلة 4.

وعلى الله از رقر ١٤٤ لسنة ١٤٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .

وعلى الفراد وقم ١٩٣٣ استة ١٩٥<mark>٧ في شأن إل</mark>ناء التدايير التموينية الحاصة بالسكر. قيا عدا الامت الاك العائل .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر:

مادة \ _ تسرى أحكام الةرازين رقى122 لسنة 1929 و ١٩٣٣ السنة 199 المشار إليهما على إنتاج مصنع السكر بادنو النابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبل

مادة ۲ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نفوه؟

⁽١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ــ العدد • ٩ .

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣

عِمْطُر الانجار في تقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصينية من كل عام⁽¹⁾

وزير التمو**ين**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وطئ القرار رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۲۰ بمنظر الاتبجار فى تقاوى البطاطس المعدل +الفرار رقم ۲۲۱ لسنة ۱۹۲۰ .

وطى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه عاس الدولة.

قىرر:

مادة \ _ يحظر بنير ترخيص من وزارة النموين بيع أية كمية من هماوى المجلماطس أو عرضها للبيع كما يحظر أن يباع أو يعرض البيع الإذن الصادر من الجميلة التماونية الزراعة لمنتجى البطاطس باستلام كميات تماوى البطاطس .

مادة ٧ ــ توزع تفاوى البطاطس المسسوردة للدروة الصيفية بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية لنتجى البطاطس طبقا للنموذج الرافق .

مادة ٣ مــ لايجوز النصرف فى التقاوى فى غير الفرض الذى صرفت من أجه . كما لا يجوز زراعتها فى غير الحيازة الحددة بالنموذج المشار إليه فى المادة السابقة إلا يترخيص من لجنة توزيع تقاوى البطاطس .

مادة كي - تشكل لجنة توزيع تقاوى البطاطس من مثلين من الجمية التماونية الوراعية شتجى البطاطس ووزار في الزراعة والنموين وبعدد بتشكيلها قرار من وزير التموين. مادة ٥ - مع عدم الإخلال بما يقرره فانون العقوبات من عقوبة أهدد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالمقوبات الواردة في المسادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ه له لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

· مادة ٣ ـ يلغى الفرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٧ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ويعمل به من تاريخ تشره.

⁽١) الوقائع المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ ــ العدد ٦ ملحق .

قرار رقم ۳۳ لسنة ۱۹۳۳ بتشكيل لجان تقدر التعريضات في بعض المحافظات (۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون المتموين والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان التمويضات بالحافظات والمديرات .

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ يتشكيل لجان تقدير النمويشات بالمحافظات والمديريات .

قىرر:

مادة \ _ تشكل لجان تقدير التعويضات في عوافظات سيناء والصحر اء الغربية والجنوبية والبحر الأحمر على الوجه الآني :

المافظ أو مدير الأمن في حالة غيابه

مأمور التمسم الوجود بعاصمة المحافظة باشكاتب المحافظة

اثنان من النجار يختارها الحافظ

مادة 7 ــ تشكل لجان تقدير النعويضات في باقى الحمافظات على الوجة الآنى : المحافظ أو من ينييه رئيس

مندوب عن وزارة النموين (مراقبة الحيراء والتسمير)

- ﴿ وزارة الحزانة
- ووزارة الحرسة
- « « وزارة السناعة
- و أتحاد السناعات
- و الغرفة التجارية أو اثنان من التجار في حالة عدم
 وجود غرفة تجارية

: أعضاء

راسيا

⁽١) الوقائم المصرية في١٨ فبراير سنة١٩٦٣ ــ العدد ١٤ ملحق .

ماهة ٣ - يعتبر اجتماع اللجان المشار إليها فى المواد السابقة تأنونيا إذا حضره قسف الأعضاء والرئيس .

مادة ع ـ يلنى القراران رقى ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ ، ١١٨ لسنة ٢٢٥٦ المشار إليهما .

مادة ٥ ـ ينشرهذا القرآر في الوقاعم المعرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ۸۲ اسنة ۱۹۹۳

بالإفراج هن محسول الفول السرداني المسترلي عليه من موارعي بلاد النوبة (١)

وزير التموين

يعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقع هه اسنة ١٩٤٥ الحَّاص بِشتُون التَّويِيّ... والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٢٧ بالاستيلاء على كميات الفول|السوداني الحام.. فحمى المنتجين والتجار وحظر نقله .

وعلى موافقة لجنة التموس العلما .

قرر :

مادة / _ يفرج عن محصول الفول السوداني المسترلي عليه من موارعيين. بلاد النوبة.

مادة ٢ ـ ينشر هذا القراد في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ تصرمه

(١) الوقائم المصرية في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ ــ العدد ٢٩ ملحق.

قرار رقم ۸۲ لسنة ۱۹۲۳

فى هأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجلة بالقسم الشرقى من حمافظة الصحراء الغربية إلى بنك التسليف الزراعي والتعاولي⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التعويق والقوانين المدلة 4 -

وطي موافقة لجنة التموين العليا .

<u>لـرر:</u>

مادة \ _ يعنى متعهدو التموين بالجلة بالقسم الشرق من محافظة الصعراء الخربية عن توزيع المواد التمويلية .

مادة ٧ – تسند عملية توزيع المواد التموينية بالجلة المشار إليها بالمادة السابقة إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوى .

مادة ٣ ــ كل محالنة لأحكام هـــذا الفرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ع ـ ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ ــ العدد ٣٣ ملحق .

قرار رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۹۳

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نقل. المواد القذائية وغيرها إلى محافظة سيناء⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم هه اسنة ه١٩٤٠ الحاص بشتون التمويق. والقوانين المدقة له .

وطئ القرار وقم 27 اسنة 1970 يتنظم نقل المواد الغذائية وغسيرها إلى. عمامظة سيناء .

قرر :

مادة \ _ يدرج رئيس لجنة إدارة الغرفة التجارية بالعريش ضمن أعضاء اللجنة المسكلة بموجب المادة ٤ من الفرار رقم ٤٦ اسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

مادة ٣ ــ تستبدل عبارة مراقب التموين الواردة في القرار رقم ٤٦ لسنة الماد إليه بعبارة مدير التموين كما تستبدل عبارة مراقبة التموين جبارة مديرة التموين .

مادة ٣ سـ تصدر التراخيص المنصوص عليها فى المادة ه من القرار رقم ٢٣ اسنة ١٩٦٠ المشار إليه من ست صور بدلا من خمس وتصدرها إدارة الشئون. التموينية بدلا من إدارة توزيع المواد التموينية .

مادة ٤ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ..

⁽١) الوقائع المصرية في ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ ــ العدد ١٤٠٠

قرار رقم ۱٦۱ لسنة ۱۹۹۳

بمظرحيازة المواد والسلم الاستمهلاكة الق توزعها الحسكومة أو الهمينات أو الجمعيات الحيرية بالمجسان لعير الاستمسلاك الشخصى ومحظر الانجار أو التعامل فيها بأية وسيسسلة من الوسائل أو الشروم في ذلك⁽¹⁾

وزير التموين

بمد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم هـ السنة ١٩٤٥ الحاص بشئون النمويق والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن حظر الاعجار فى المواد والسلح الاستهلاكية الى توزع بالحجان بمعرفة الحسكومة أو الحيئات أو الجمعيات الحيرية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجاس الدولة .

فرر:

مادة (7) _ تجفل لنير الاستملاك الشخص حيازة المواد والسلع الاستملاكية التي توزعها الحسكومة أو الهيئات أو الجميات الحيرية بالمجان أو مقابل ثمن اسى -كما يجفل الانجار أو التعامل فيها بأية وسيلة من الوسائل إو الشروع فى ذلك .

مادة ٧ _ يماقب على كل بحالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لاتريد على .
ثلاثة أشهر وبنر امة لاتجاوز مائة جنيه أو بإحدى المقوبتين _ وفي جميع الأحواله تضبط الأشياء موضوع الجرعة و يحكم بمصادرتها وتسلم لوزارة التموين لإعادتها إلى مخازن اللبحنة العامة للمساعدات الحبرية الأجنية بالقاهرة أو بالأسكندرية أو لملم الحبية القاهرة أو بالأسكندرية أو لملم

مادة ٣ ـ يلغى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

مادة ع ــ ياشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣ ـ المدد ٥٥ ملحق .

⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٨١لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٧/١ __ العدد ١٤٠.

قرار رقم ۲۱۶ لسنة ۱۹۳۳

بإلفاء القرار رقم ۲۷۳ لسنة ۱۹۹۱ بالإصاء من يعض العقوبات المنصوص عليها فى القرار رقم ٥٠٤ كنة ١٩٤٥ (١)

هزير التمو**ين**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هp لمسنة ١٩٩٥ ؛ لياس بشنوز التموين والقوانين المدلة 4 .

وعلى القراد رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المدلة له .

وعلى القرار وقم ٢٧٣ لمسنة ١٩٦١ ، بالإعقاء من يعض التكويات اللهوم جليها فى القرار وقم ٥-٥ لسنة ١٩٤٥ .

قىرر:

۱۹۹۲ مادة ۱ _ يلفى القرار رقم ۲۷۳ لسنة ۱۹۹۱ المشار إليه .

مادة Y ـ ينشر هذا القرار**ق الوقائع المعرية ، وي**عمل بلامن مليين أيمره •

⁽١) الوقائم المصربة في ٢٣ سبتمر سنة ١٩٦٣ _ العدد ٧٤ ملحق .

⁽٧) أشر الفرار ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالوقائع المصرية ف ١٩٦١/١٢٦ ــ العدد ٩٧ وكان ينس على أنة د استثناء من أحكام المادتين ٤و٤ ه من القرار رقم ٤٠٠ اسنة ١٤٥٥ المشار المديني من المقوبات الواردة في المادة ٤٠ من القرار المذكرر كل تاجر تجزئه أو جمية تعاونية ثبت من المراجعة الفعلية التي يقوم بها مكتب التحرين المختص أنه قد ربط عليه عدد من البطاقات الوهمية ٤ كا يعني من هذه العقوبة أيضا كل تاجر تجزئه أو جمية تعاونية جلك حذف البطاقات الوهمية التي تكون لهيه ويكنني بتعديل الربط في الحالين.

قرار رقم ۲۱۹ لسنة ۱۹۳۳

محظر نقل السكيروسين السائل من مديرية عوين سوهاج خارج حدود محافظة سوهاج بدون ترخيص (١)

وزير النموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه. السنة ١٩٤٥ الحجاس بشئون التموين والقونين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٠٥ اسنة ١٩٤٥ ·

وعلى القرار رقم ٢٧٧لسنة ١٩٥٩ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه عِلس الدولة .

قرر :

مادة ٩ ــ بمظر بغير ترخيص من مديرية تموين سوهاج نقل السكيروسين. «السائل خارج حدود محافظة سوهاج .

مادة ٧ _ كل مخــاللة لأحــكام هــذا القرار يعاقب عليها. بغرامة من ماثة جنيه إلى خسيانة جنيه .

مادة ٣ _ ينفر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟ ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ _ العدد ٨٢ .

قرار رقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۳۳

عِظر نقل النول السوداني الحام المتشور أو غير المقشور والسمسم من عمافظة إلى أخرى بغير ترخيص مكتوب من الحمافظ أو من ينوب عنه⁽¹⁾

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه السنة ١٩٤٥ الحاص بعثون التموين
 والقوانين المدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

فسرر:

مادة \ _ يحظر بنير ترخيص مكتوب من الهافظ المختص أو من من ينوب عنه غل أية كمية من اللول السوداني الحام المقشور أو الندير مقشور والسمسم من. عافظة إلى أخرى .

مادة ٧ ــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاعجاوز. ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ومجكم بمصادرة السكيات موضوع الحالفة .

مادة ٣ .. ينشر هذا القرار في الوقائم المعرية ، ويعمل به من تاريخ لشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ العدد ٨٢ مكرر ـ

قرار رقم 19 لسنة 197*4* في شأن حظر الاتجار في الدرة المدراء المستوردة⁽⁷⁾

نائب رئيس الوزراء للتدوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وه لسنة و١٩٤٥ الحاص بشئون التمويف. والقوانين المعدلة له .

> وطي موافقة لجنة التموين العليا. وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

.

ورر:

مادة (⁽⁷⁷) _ يحظر على أى شخص أن يبيع أو يعرض البيع أو يحوز بقصه المبيع أية كمية من الدرة الصفراء المستوردة .

ويستنى من ذلك بنك التسليف الزراعى والتعاوى والجميات التعاونية الزراعية-والجهات التي ترخص لها الوزارة أو المحافظون بذلك .

مادة ٧ ــ يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات النصوص عليها فى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره * ·

⁽١) الوقائم المصرية في أول يونيه سنة ١٩٦٤ _ العدد ٤٣ ملحق .

 ⁽٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ ـ الوقائم المصرية
 في ٢٩ نوفير سنة ١٩٦٥ ـ العدد ٩٣ .

قرار رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۳۶ في عثان حظر الاتجار في الدرة الرقيمة بمركز نصر وكز، نعبو التنامين لمحافظة أسوان(⁽⁾

يخائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم يقانون رقم ه» لسنة ه١٥/ الحاصر بعثور: القريخ. ..والقرانين المدلة له .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآ ، مجلس الدولة .

قسرر:

مادة ﴿ ـــ يحظر على أى هنخص بمركزى نصر وكوم أميو التابه بن النظة الموان أن يبيع أو يعرض للبيع أية كمية من الدرة الرفيعة ،

مادة ٢ -- يحظر بغير ترخيص من إدارات التموين المختصة هذا أياً كمية من الدرة الرفيعة إلى خارج حدود الركزين المشار إليهما في المادة السابقة .

مادة ٣ -- يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة رقم ٥٦ من الرسوم يبقانون رقم ٥٥ لسنة ١٤٥٥ المشار إليه كل من عمالف أحكام هذا الذرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٣١ يوليه لسنة ١٩٦٤ ــ العدد ٢٩ .

قرار ۳۳۷ رقم اسنة ۹۹۸۶

في شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم^(٦)

ناهب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع هي المرسوم بقانون رقم ه4 لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويق. والقرانين المدلة 4 .

وط موافقة لجنة التموين العليا.

والي ما الرتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ -- على أصحاب محال الجلة والتجزئة أن يعلنوا في مكان ظاهر بمحالم.. بيانا بمخازتهم وعناويتها والسلع للودعة بها وكذا بيان بالسلع للودعة لحسابههم. بمخازن آخرين .

مادة ٣ -- يماة كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحيس مدة لا تزيد طي. الانة أنهر وبنراء لانقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو بلوحدى-هاتين المقو تعن . \

حادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره --

⁽٢) الوقائم المصرية في ٢٦ نوفير سنة ١٩٦٤ _ العدد ١٩٤ .

قراررقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۹۶

في شأن إعفاءً منهدى التموين بالجلة في محافظة البحر الأحمر

من توزيع المواد التموينية بالجلة⁽¹⁾

خائب رئيس الوزراء للتموين والنجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين والقوانين المدلة 4 .

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء للؤسسة المصرية العامة للالتهان الزرامي والتعاوف .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة (⁽⁷⁷) ــ يعنى متعهدو النموين بالجلة فى محافظة البحر الأحمر من توذيع الملواد النموينية بالجلة .

مادة ٣ — مع مراعاة حكم المادة السابقة ، نسند حملية توزيع المواد التحوينية بالجلة فى عمافظة البحر الأحر إلى المؤسسة المصرية العامة للائبان الزراعى والتعاوفى ﴿ بنك التسليف الزراعى والتعاوفى ﴾ .

مادة ٣ ــ كل عنالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعوبات الواردة في المادة ٥ من الرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه.

مادة ع ـ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١ سيتمبر سنة ١٩٦٤ _ العدد ١٠١ .

⁽۲) الفقرة الثانية من الممادة الاولى حفف بالقرار رقم ٦٩ اسنة ١٩٦٧ **الوقائج** المسرية في ٤٤ لم يريل سنة ١٩٦٧ ـ العدد ٧٧ . وكانت تنس على أن و يستنى من فل**ات** شركات البتول والفوسفات التي تقوم من تاريخ سدور منما القرار بتوزيع تلك المواد في **بعض** مقاطعة المحافظة المذكورة فتستمر في التراماتها الحالية المفتلفة بتوزيم المواد التموية بما لجماة » .

قرار رقم ۳۷۳ لسنة ۱۹۹۶

فى شأن حظر ذبح الحيوانات للمدة لحومها للاً كل أو بيعها فى أيام معينة⁽¹⁾

غائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع في المرسوم بقانون وقم هه كسنة ه١٩٤٥ الحساس بشئون التموين والقوانين العدلة 4 .

وطي موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر:

مادة (^(۲) - لايجوز ابتداء من صباح يوم الأحد إلى صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع ذبح الحيوانات البلدية أو المستوردة المعدة لحومها للأكل .

(٣) وبجوز لسكل محافظ في دائرة اختصاصه أن يرخص في الديم مساء بوم الأحد من كل أسبوع على أن يبدأ الديم في هذه الحالة احتيارا من يوم الحيس .

مادة ٧ — لا مجوز فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحوم الذيوحة أو الثلجة أوعرضها للبيع .

مادة ٣ -- كل مخالفة لأحكام هذا الفرار ُيعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبفرامة من مائة جنيه إلى خمسهائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمسادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائع المصرية ف ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ــ العدد ٩٨ مكرر .

⁽٢) معدلة بالقرار رقم ٩ ١٩ ١٩ ١ - الوقائم المصرية في ١٩ ١٩ ١٩ العدده ٢ مكرو .

 ⁽٣) النقرة الثالثة من المادة الاولى مصافة بالقرار ١٤٢٧ لسنة ١٩٦٥ اليوّائم المصرية في
 ١٠ يونيه سنة ١٩٦٥ ــ العدد ٤٤ مكرر.

قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٤

بحظر تقديم اللحم فى أيام معينة من الأسبوع فى الحلات العامة⁽¹⁾

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية .

بعدَ الاطلاع في المرسوم يَقانون وقم ٥٥ لمسنة ١٩٤٥ الحيَّاص بشيئون التمويخة» والقرارات المعلقة 4 ،

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر:

مادة 1 — عظر مل الفنادق والمحلات العامة تقديم وجيات من اللحم فى ألمام. الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع .

مادة ٧ ـــ يستثن من أحكام المادة السابقة الفنادق السياحية التي يصدر قرار. يتحديدها من السيد نائب رئيس الوزراء النقافة والارشاد القومي .

مادة ٣ ــــ كل مخالفة لأحكام المادة الأولى يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لاتقل. هن سنة شهور ولاتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنب؛ ولا تزيد عن خسالة. جنبه أو بإحدى هانين العقوبين .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ــ العدد ٩٨ مكرر .

قرار رقم که لسنة ۱۹٦۵ ف شأن تنظيم تداول المواسير(۱)

ناءب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى الرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له ،

وطى قرار وزير التموين رقم ١٩٧ سنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تداول مواسير الحديد الجلفنة والسوداء ولوازمها ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة ،

قرر:

مادة \ - يحظر على منتجى ومستوردى مواسير الحديد الحبلفنة ومواسير البخار والفلاية النصرف فيا ينتج أو يرد إليهم منها قبل الحصول على ترخيص من المسكنب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق .

مادة ٧ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا إلى المكتب الدائم لترفير مواد المناء بوزارة الإسكان والمرافق بكتاب موصى عليه في الأسبوع الأول من كل شهر بيانا عن كميات مواسير الحديد المجلفة ومواسيرالبخار والثلابة المنتجة أو التي وردت إليهم في الشهر السابق ومقاسات أقطارها ومكان وجودها والمعامدة منها والرصد الباقي في نهاية الشهر المذكور.

مادة ٣ -- كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥- من الرسوم بالقانون رقم ٥٠ لسنه ١٩٤٥ المشار إلىه .

وكل مخالفة لأحكام المادة ٢ يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة } ــ يلغى القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائع المصرية في أول مارس سنة ه ١٩٦ ـــ العدد ١٦ .

قراز رقم ۱۳۸ لسنة ۱۹۹۵

فى هأن حظر إدخال الحيش الصنع إلى الدوائر الجحركة إلا بترخيص من مديرية النمون الهنتصة(١)

هزير التموين والنجارة الداخلية

جعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ه ٩ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين -وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

ومل ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قىرر :

مادة \ _ بمخلر بغير ترخيص من مديرية التموين الهنصة إدخال الحيش المصنع عغير المسنع إلى الدوائر الجركية .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تريدهلي علائة أشهر وبغرامة لا تشجواوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين ، وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمعادرتها .

مادة ٣ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٥

فى شأن وضع بعض القيود على صناعة السكر اريس^(٢)

تائب رئيس الوزراء للنموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه ه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئوق التموين يوالقوانين المدلة له .

> وعلى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد ؛ وعلى موافقة لجنة التموين العلما .

> > وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) الوقائع المصرية في ٧ يونية سنة ١٩٦٥ _ العدد ٤٣ .

⁽٢) الوقائم المصرية في ٢٣ سبتمير سنة ١٩٦٥ ــ العدد ٧١ مكرر .

مادة ٢ — على أصحاب المصاخ والمطابع والمسئولين عن إدارتها والتجار المتضاين بسناحة السكراريس الذين يتسلمون كعيات من الورق المنتج عليا أو المستورد. المخصص الصناحة السكراريس تصليم السكراريس المنتجة إلى شركة استاندرداستشترى أو إلى أى جهة أخرى تحددها وزارة التموين .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرار رقم ع ٥ اسنة ١٩٥٨ المشار إليه عجب على المشتغلين بصناعة السكراريس المشار إليهم الملادةالسابقة أن يقوءوا بإخطار مديرية النموين المنتصة والادارة العامة للمتابعة بوزارة النموين ومصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة يوم السبتمن كل أسوع بالبيانات الآمية:

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري أو الصناعي .
- (۲) أرصدة الورق المخصصة اصناعة المكراريس التي كانت موجودة في أول
 الأسبوع السابق وما وردلم منها .
 - (٣) السكيات المتبقية بعد التصنيع في آخر اليوم السابق لإرسال البيان .
 - (٤) كميات الكراريس الق تم صنعها .
 - (٥) كميات الكراريس التي تم تسليمها والجهة الق سلمت إليها .

مع ملاحظة أن يتم إخطار مديرية التعوين باليد بموجب إيصال موضع عليسه ...وقم وتاريخ الورود وموقع عليه من الوظف المختص .

مادة ٣ ـــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لانقل عن مالة حينه ولا تبجارز مائة وخمسين حنيها .

مادة ك ... ينشر هذا القراد في الوقائم الممرية ، ويعمل به من تأذيخ شره.

قرار رقم ۲۳٦ لسنة ۱۹۹۵

بشأن حظر نقل الماهية والأغنام إلى محافظة مطروح^(٢) وزير التموين والتجارة ال*د*اخلية

يعد الإطلاع على للرسوم بقانون رقم 40 لسنه 1980 الحاص بشئون التمويق. والقوانين للمدلة 4 .

وطى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن حظر نقل الماشية والأغنام إلى يعضر. الجهات والقرارات العدلة 4 .

وطى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نرر:

مادة ﴿ ـــ مِحظر بغير ترخيص من عمافظة مطروح نقلالماهية والأغنام البلدى. إنتاج وادي النيل ، من وادى النيل ، إلى داخل حدود المحافظة المذكورة .

ولايمنع الترخيص بذلك إلافى الحالات الاستثنائية بقصدتوفيراللحوم للمستهلسكين . ويحظر داخل حدود المحافظة الذكورة حيازة الماشية والأغنام البلدى إنتاجوادى . النيل إلا لمن رخصت له المحافظة بادخالها .

مادة 7 سـ على حائرى المساعية والأفنام البلدى إنتاج وادى النيل بدائرة عمانظة مطروح إخطار مديرية التموين فى الأسبوع الأول. من كل شهر مخطاب مسجل ببيان السكيات الق يحوزونها منها فى أول الشهر السابق وعن كل ما يطرأ مين زيادة أو نفس حق نهاية الشهر وأسباب ذلك .

ماد: ٣ حــ يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد عنى. سنة و مرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين المقويتين .

> وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . مادة كح — يلغى الفرار رقم ٨٦ اسنة ١٣٦٧ للشار إليه(١) .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نصره -

⁽١) الوقائع المصرية في ١٨ نوفبرسنة ١٩٦٠سالعدد ٩٠ (ملحق) .

قمرار رقم ۲۳۷ لسنة ۱۹۳۵

بشان تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح(١)

حزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين حوالفوانعن المدلة له .

وعلى الفراد وقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم نقل المواد الفذائية وغيرها من محافظة حمطروح والفرارات الممدلة له .

> وطى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ _ يحظر بغير تخيص من مديرية التموين بمحافظة مطروح نقلالسلع والمراد المبينة بالجدول المرافق إلى المنطقة الواقعة غربى مدينة مرسى مطروح المبتدئة بالحط الوهمى الواقع على البوابة الفربية عند مفترق طريق السلوم وسيود أو من جهة إلى أخرى داخلها المنطقة المذكورة ويستثنى من ذلك :

- (١) ما يرسل إلى المصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة .
- (ب) الطرود الق ترسل بالبربد الاستهلاك العائلي بشيرط الا يجاوز وزنها
 عشيرة كيلوجرا بات في الأسبوع .
 - (-) السلع والمواد التي تنقل إلى الواحات البحرية عدا السكر والدقيق.

مادة ٣ - على قائدى سيارات النقل مطابقة حمولة السيارة على تراخيس نقل الهواد والسلع التي يحملونها في السيارة وعليهم الاحتفاظ بنقك التراخيص طوال

^{ُ (}١) الوقائم المصرية في١٨ نوفبر سنة١٩٦٥ ــ العدد ٩٠ (ملحق) .

الرحلة مع ضرورة ختمها بحتام المرور المد لذلك بالبواية التربية كيلو ١٥ غري.. مرسى مطووح ، وعليم التوجه بالسيارة ومحمولتها إلى القسم أو نقطة الشرطة... المتقول إليها حولة السيارة وتقدم ترخيص النقل إليها للمراجعة .

مادة ٣ — يسعب الترخيص من قائد السيارة بمرفة قسم أو نقطة الشرطة ... في جهة الوصول أو آخر نقطة شرطة قبل جهة الوصول بالنسبة للبهات غير الموجود بها قسم أو نقطة شرطة وتتم مراجعة سمولة السيارة على النراخيص وتلفى. التراخيص بعد المراجعة بالحاتم الحاص بذلك وترسل إلى المحافظة بالبريد الموصى عليه .

مادة } — تنشأ بمعافظة مطروح لجنة نقدم إليها طلبات التراخيص بالنقل.. المشار إليها بالمادة (١) تسمى لجنة التموين المحلية وتشكل من :

وتجتمع هذه اللجنة فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر وتحتم بالبت. فى طلبات الترخيص بالنقل وتحديد كميات المواد والسلع موضوع الترخيص وتحديد. للمدة التى يسرد فيها الترخيص وتصدر الترخيص من مديرية النموين بمحافظة مطروح.

و في جميع الأحوال عمر الترخيص من أصل وستة صور يرسل الأصل للمطالب. بالبريد الموصى عليه أو يسلم له هنصسياً وترسل صورة إلى الجرك وصورة إلى الحافظة. وصورة إلى مديرية التموين وصورة إلى قسم الشرطة المنقول إلى دائرته المواد المصرح. ينقلها وصورة لمديرية الأمن (المباحث) وترفق سورة بالطلب .

⁽١) مضاف بالقرار ١١١ السنة ١٩٦٦ الوقائم المصرية في ٢٥ /٧/ ١٩٦٦ ـ العدد ٦٠ --

مادة ٥ — كل من يخالف أحكام المواد (١) ، (٢) من القرار يعاقب بالحبس. مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وضرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وحمسين جنها أو بإحدى هاتين المقويتين .

وفى حجيع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . مادة ٣ حــ يلنبي قرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه(١) .

مادة ٧ — ينشر هذا القرارفي الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٥

سكر زيت الطماع في اختلاف أنواعه _ الدقيق الكيروسين _ الأوز الأيض. مسحوق الأوز _ الحبوب _ القامح والأذرة بنوعيهما _ الحضر _ الفاكمة _ الفولة بنوعيهما _ الحضر _ الفاكمة _ الفولة بنوعيه الحمدى والحجروش _ الفاصوليا واللوبيا الجافة _ الفول السودان _ الحمد سلامت _ المحدودة _ صوف المعدودة _ البحدية بأنواعها _ قطع غيار السيارات _ الحيوان المستح حالجلود المداخلية والحارجية بأنواعها الحيلة _ السامة _ المواد المداخلية والحارجية بأنواعها الحيلة _ السامة _ المواد وأجهزة البمادة والحدادة والأعمال المسكانيسكية منتجات القريكر والسنارة _ الحيار _ ورق البفرة _ المضافة _ الشعر⁽⁷⁾ _ الحجرة البماد _ ورق البفرة _ المسافة _ الشعر⁽⁷⁾ _ الحجر والحسر (السار) . (9).

 ⁽١) نشرالقرار رقم ١٧٩ السنة ١٩٦٥ بالوقائم المصرية في ١٩٦٥/١٩٦٧ المدده
 وقد نست المادة السابعة منه على إلغاء القرار ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم نقل الواد وغيرها في
 عافظة مطروح

⁽۲) مضاف بالقرار رقم لالسنة ١٩٦٦ -الوقائم المصرية في ١٩٦١/١/١٢-١١ العدد ١٥٠ (٣) مضاف بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ -العدد ٦٤ .

قرار رقم ۲٦٨ لسنة ١٩٦٥

يمغلر نقل السلع والمواد والحيوانات يجميع أنواعها إلى داخل بعض المناطق بمحافظة مطروح⁽¹⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنه ١٩٤٥ الحناس بشئون الخموين والقوانين للمدلة له ،

> وعلى موافقة لجنة التموين العلميا ، وعلى ما ارتآء مجلس الدولة ،

قىرر:

مادة / _ بحظر نقل جميع السلع والمواد والماشية والحيوانات جميع أنواعها في خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يدا من نقطة المثلثات ٢٧٧ (N) التوقع ما حل خارج المعاوم من الناحية الغربية بجواد مرسى رملة بحرى مدينة السلوم بحوالى ٥٧٥ كيلو مترا وتبعد عن الحدود السياسية الملسكة الليبية بمسافة ٥٥٠ مترا ثم يتجه جنوبا حيانها المليبية الملتكة الليبية بمسافة ٥٠٠ مترا ثم يتجه جنوبا حيانها المثلثات رقم ١٩٧٣ (N) التي تبعد عن بجواد نقطة المثلثات رقم ١٩٧٣ (N) المرادة المدود السياسية بمسافة ٥٠٠ متر ثم يتجه جنوبا بحواد تقر المرق المرادة فدرها ١٥٠ ألى المقالت رقم ١٨٠ (X) الواقعة جنوبا يقر ترزة التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٥٠١٠ كيلو متر ثم يتجه جنوبا بألى النمر ق بزاوية قدرها ١٩٠ من الحياسية بمسافة ٥٠١٠ كيلو مترا ثم يتجه جنوبا المراد المرق التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٣٠ كيلو مترا ثم يتجه جنوبا المراد الرق التي تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٣٠ كيلو مترا ثم يتجه جنوبا المراد الرقال التيرق بزاوية قدرها ١٩٣٠ إلى نقطة المثلثات رقم ١٩٠ (W) بيحر حبوبا إلى النمرق بزاوية قدرها ١٩٣٠ إلى نقطة المثلثات رقم ١٩٠ (W) بيحر من الحدود السياسية عمافة ١٩٠ كيلو مترا وعلى بعد ١٠٠ كيلو مترا وعلى بعد ١٠٠ كيلو مترا وعلى بعد ١٠٠ كيلو مترا طودود السياسية .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين وبفرامة من مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تضاعف المعقوبة وفي جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويمحكم بمصادرتها، مادة ٣ — ينشر هذا القرار من الوقاع المصرية، وبعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٨ نوفبر سنة ١٩٦٥ ــ العدد ٩٠ (ملحق) .

قرار رقم ۱۷ لسنة ۱۹۳۳

في شأن حظر نقل البصل خارج حدود بعض الحافظات(١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه١٩٤٥ الحاس بشئون التموين حالقوانين العدله له

وعلى موافق لجنة التموين العليا .

: ,,,,

مادة \ — يحظر _ خلال المدة من ٢٠ فبراير حق آخر مارس سنة ١٩٩٣ (^{CD)} . نقل اليسل خارج حدود الحافظات الآتى بيانها إلا بترخيص من مديرية الزراعة . (بن سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، المديرم) .

مادة ٧ . كل مخالفة لأحكام هذا الذرار يعاقب عليها بالحبس مده لاتفل عن سنة أههر ولا تزيد على تسعة أشهر وبشرامه لاتفل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنها أو بإحدى هاتين المقويتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٧/٢/٢٦٦ ــ العدد ١٣ مكرر .

 ⁽٣) مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر ابريل سنة ١٩٦٦ بالفرار رقم ٥٣٠ سنة
 ١٩٦٦ الونائم المصرية ق ٩٦٦٠/٣/٣٠ ــ العدد ٢٤ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر مايو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ ـ الوفائم المصرية في ٢/٥/٢ ـ العدد ٣٢ مكرر ـ

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر يونيو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٨٣ سنة ١٩٦٦- الوئائم المصرية ق٩٣٠- ١٩٦٦- العدد ٤٠ .

قرار رقم ۵۷ لسنة ۱۹۲۳

فى هأن حظر نقل الثوم خارج محافظق المنيا وبنى سويف أو فيما بينهما إلا⁻ بترخيص من وزارة الزراعة⁽¹⁾ .

وزير التموين والتجارة الداخلية

يعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين.. والقوانين المعتدلة 4 ،

وطى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن حظر نقل الثوم خارج محافظة المنياء وبنى سويف أو فعا بينهما إلا بترخيص من وزارة الوراعة ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وطى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قبر ر

مادة \ — محظر خلال شهرى أبريل ومايومن كل عام نقلالثوم خارج حدود. محافظق المنيا وبني سويف أو فها بينهما إلا يترخيص من وزارة الزراعة .

مادة ٧ ــــ كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحيس مدة لا تزييد. على سنة أشهر وبفرامة لاتجاوز ما ثين جنيه أو بإحدى ها تيرب المقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة و يحكم بمصادرتها .

مادة ٣ _ يلغى القرار إرقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقاع المعبرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ...

⁽١) الوقائم المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٦٦ _ العدد ٣٤ .

قرار رقم **٥٦** لسنة **١٩٦٦**

في شأن حظر نفل قش السكنان وبذرته خارج الأجران و ، راكز التجميع بالمحافظات^(۱۱) وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه ٩ اسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين . والقوانين للعدلة له .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآء مجاس الدولة .

رر:

مادة \ _ عظر خلال المدة من أول إبريل حق آخر أغسطس هل قش. السكتان وبذرته خارج الأجران ومراكز النجميع بالحافظات إلا بترخيص من مدير عام الزراعة بالحافظة.

مادة ٧ ـــ كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب علمها بالحبس مدة لاتفل عن. ٣ شهور ولاتزيد طي تسعة أشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوز مائةو خمسين. جنيها أو بإحدى ها تعن العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويميم بمصادرتها . مادة ٣ — ينشر هذا القراد فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ فشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٣٠ /٢ / ١٩٦٦ _ العدد ٣٠ مكرر .

صدر القرار رقم 17 استة ١٩٦٧ الوقائع الصرية و ١٩٦٧ / ١٩٦٧ ـــ المدد ٤٧ . و نصت المادة الأولى من على أن يحفلر خلال المدة من ١٥ لمريل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل قش الكتان خارج الاجران ومراكز التجمع بغير ترخيض من مدير عام الزراعة بالمحافظة. و نصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار معاقب عليها بالجس مدة لا تريد-على سنة 'شهر وبغرامة لا تجاوز مائق جنيه أو بإحدى هانين المقوبتين وفي جميع الأحواله. تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بصادرتها .

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن حظر نقل الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بمعرفة مؤسسة الائتان الزراعي والمتعاوني(١)

وزير النموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طئ المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئوف المتموين ...واهوانين العدلة له ؟

وعلى موافقة لجنة التموين المليا .

وطي ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ يمظر نقل الأسمده الآزوتية والفوسناتية من محافظة إلى أخرى إلا يعرفة المؤسسة المصرية العامة للاثنان الزراعي والتعاوني .

مادة ٧ ـــ كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تنزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ما تق جنبه أو بإحدى هانين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأهياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمَّل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٦ مأيو سنة ١٩٦٦ ـــ العدد ٣٦ .

قرار رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۲۳

بشأن بطالات التموين(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم يقانون رقم ٥٥ أسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين.٠٠

وعلى القانون رقم ٢٢٤ اسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ه١٩٥ بشأن الحبجز الإدارى .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المـالية الـاتجة عن بيهج. المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية .

وعلى القانون وقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الحاصة .

وعلى قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الحاص ببطاقات التمويق _

وبناء على موافقة وزارة الداخلية .

وعلى موافقة لجنة التمويين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قسرر : ا

الباب الأول

بطاقات التموين للمواطنين

مادة \ — تستخرج بطاقات تمويلية جديدة المواطنين وفقا للانموذج المعهـ أمالك طبقا للاجرادات الآتية :

^{. (}١) الوقائم المصرية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ــ المدد ٧٤ ملحق

- أولا بالنسبة لحاملي البطاءات العائلية :
- (١) طى رب الأسرة أن يتقدم بأ نموذج طلب استخراج بطاقة التموين مصحوبا بالبطافة المائلية إلى إدارة التموين الق يقيم بدائرتها وفقا البيانات الثابتة بها .
- (٣) يتولى الوظف المختص بإدارة النموين تحرير بيانات الصحيفة الأولى من بطاقة النموين ثم تسجيلها في سجل عام البطاقات برقم مسلسل وإثبات هذا الرقم على البطاقة العائلية في المسكان للمد لذلك ويبيدها إلى رب الأسرة بعسد تسليمه إيسالا مجدد فيه تاريخ الحضور لاستلام البطاقة النمويدة.
- (٣) ترسل إدارة التموين يوماييوم اليتجمع لديها من بطافات إلى مكتب السجل فلدنى المختص وذلك بحوجب حافظة تحرر من أصل وصورة وفقا للأعوذج الممد قداك المدى يتم بمقتضاه التسليم .
- (٤) يقوم مكتب السجل المدنى بإنبات أسماء أسرة هذا المواطن ومحل إقامته في المسكان المد لذلك والناهير بالاسارة الهفرظة لديه برقم وتاريخ وجهة إصدار «البطاقة النموينية ويعتمد أمين السجل المدنى هذه البيانات بتوقيعه وعاتم المسكتب.
- (a) يعيد مكتب السجل المدنى يوما بيوم إلى إدارة التموين ماسبق أن تسلمه منها من بطاقات بموجب الحافظة المشار إليها
- (٣) يتولى الموظف الهنتس بإدارة النموين إثبات المفررات النموينية واستيفاء بهاقي البيانات بالبطاقة ويعتمد رئيس الإدارة هذه البيانات بتوقيمه وخاتم المكتب
 ويسلم البطاقة لصاحبها بعد الترقيع منه بالسجل المخصص لذلك .
 - ثانيا(١) . بالنسبة لحاملي البطاقات الشخصية :
- (١) على المواطن حامل البطاقة الشخصية غير المفيد في بطاقة عائلية أن يتقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدائرتها ومعه الطلب الحاس وفقا النموذج المعد لذلك مصحوبا بالمستندات التي تؤيده وطي إدارة التموين النسل في صلاحية هذه المستندات.
- (٢) إذا رغب المواطن في فصل مقرواته التمدينية عن بطاقة التموين المفيد بها
 فعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدأر بهاحسها هو ثابت بطاقته الشخصية
- (۱) المبند (۱) مرالفقرة (ثانيا) معدل بالقرار رقم ه ۱۶ لسنة ۱۹۲۷ ـــ الوقائم المصرية عنى ۱۹۲۷/۷/۲۰ ــ العدد ۱۲۹

ياً عوذج البطاقة مصحوباً بالبطاقة الشخصية والتمرينية المقيد بها لإثبات ذلك فها وفي السجلات المخصصة لندك وإخطار جهة العرف وكتب السجل الدني الناج اله صاحب البطاقة النمويفية المخصوم منها مقرراته بما طرأ على البطاقة من تعديلات حواخطار إدارة تموين جهة صرف البطاقة الأصلية إذا لم تسكن هي الجهة التي يتبها سحل الإفامة انتولي خصم المقررات التموينية منها .

 (٣) إذا كانت بيانات بطاقته الشخصة قاطعة في عسدم نسبته إلى والدين أو أسرة فيجب أن يتقدم بالأكوذج والبطاقة الشخصية إلى إدارة النموين المختصة ...وقفا البيانات المابئة بها.

ويتبع في شأن استصدار البطاقات واعادها وتسليمها الإجراءات المنصوص عليها في البنود من ثانيا إلى سادسا من هذه المادة .

(١) مادة ٧ ــ على رب الأسرة أن يتقدم إلى دارة النموين المحنصة خلال ثلاثين يوما من حدوث أى تغيير بطرا على عدد أفراد أسرته لحصم القررات النمويلية وإخطار البقال بما يفيد إجراء الحصم .

على أنه بالنسبة لمواليد فعليه أن يتقدم إدارة التنمون المختصة خلال شهر يناير التالى لناريخ الميلاد ويكون صرف مقرراته طبقاً للتعليات التي تصدرها الوزارة .

وطى إدارة النموين إخطار مكنب السجل المدنى فور اجراء ماطرأ على بيانات البطاقة التموينية والعائلية .

(المادة ٣ _ إذا توفى رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن يتناقة بيطاقة المتنافزين المناسبة بيطاقة المتنافزين المناسبة بيطاقة عن أدارة التموين المناسبة بيطاقة عن ربالاسرة النوفى لحصم مقرراته وتعديلها إلى اسه بصفة مؤقة حتى إذا ماحصل على بطاقة عائلية استخرجته بطاقة عوبنية جديدة وفقا اللاجراءات الحاسبالحسول على المطاقات المتم بنية .

مادة كي _ إذا رغبت المطلقة في استخراج بطاقة تموينية لما ولأولادها الدين

 ⁽١) و(٢) المادتان ٢ و ٣ معداتان بالقرار رقم ٢٠٤اسنة ١٩٦٧ _ الوقائم المصرية
 فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ _ العدد ٢١٩٠ .

فى حضانها فعليها أن تتقدم إلى إدارة التموين الى تقيم بدائرتها بالبطاقة الشخصية:
وأعوذج البطاقة التمويلية مرافقالها ما يتبتاط الخاف وعلى إدارة التموين استخراج
البطاقة وفقا لإجراءات استخراج البطاقات النمويلية وإجراء التعديلات بالحصم
من بطاقة مطلقها وإذا لم تكن محمل بطاقة شخصية فعلها أن تتقدم بالمستندات
السابقة وبطافة عوين رب أسرتها الذى ترغب في إضافة مقرراتها إليسه وعلى
إدارة التموين المختصة إجراء التعديلات بالإضافة والحصم وفقا لذلك مع إخطار.
جهة الصرف.

مادة ٥ ــ (١)إذا رغب المواطن فى تغيير جهة صرف مقرراته التموينية من إدارة عربن إلى إدارة التموينية من إدارة عربن إلى إدارة التموين المنقول إليها لإثبات ذلك بطاقته النموينية في الحانات المخصصة لقدلك وفي سجلات الإدارة مع التخاط وحراءات إلى المنافة من إدارة التموين المنقول منها لتتولى الإدارة الجديدة إثبات بيانات البطاقة بسجلاتها وتعيين جهة الصرف وإخطارها بذلك مع إخطار مكتب السجل المدنى التابع فه بالتعديل .

مادة ٣ ـ إذا فقدت البطاقة النموينية فيجب على صاحبها إخطار جهسـة-الدرطة التابع لها بذلك وعليه أن يتقدم إلى إدارة النموين الهنصة بالأعوذج المعد لذلك معتمدا من جهة الشرطة بما يفيد واقعة الإبلاغ عن الفقد.

وعلى إدارة التموين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستخراج بدل فاقد البطاقة. مع إثبات رقم البطاقة السابقة واسم صاحبها ومدة سريانها وجهة صرف مقرراتها وماينيد إنها بدل فافد .

وعلى إدارة التعوين إرسال الطلب مع البطاقة التموينية إلى مكتب السبل. المدنى المختص لإثبات البيانات الخاصة به وأفراد أسرته ببطاقة التموين والتأهير ببطاقته العائلية أو الشخصية واستهاراته الحفوظة بالمكتب بما يقيد صرف بدل فاقد البطاقة التعويلية وتاريخ صرفها تميعيدهاإلى الإدارة الوارد منها لتسليمها الساحها إخطار جهة الصرف بتاريخ استخراج بدل الفاقد وبده صرفها مع سحب البطاقة الأصلية للدعى بفقدها أن تقدم بها أحد .

وتسرى الإجراءات سالفة الذكر فيا عــــدا إبلاغ الشرطة في حالة تلف. المطاقة التمويلية .

 ⁽۱) المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ٢ نوفجر
 سنة ١٩٦٧ ـ العدد ٢١٩ .

الباب الثاني - بطاقات الأجانب التموينية

مادة / - عِمِوز أن تستخرج بطاقات توينالاً جانب أحماب الإقامة لمدة لا المدا عن سنة طبقا للاً توذج المد لذلك ويتبع المحصول على البطاقات التمويلية الشار إليها الإجراءات الآلية :

(۱) هلى الأجنبي ساحب الإفامة الذي يرغب في استخراج بطاقة بموينية أن يتقدم إلى إدارة النموين التي يقيم بدائرتها ومعه أعوذج البطاقة النموينية وبطاقة الإقامة التي يجب أن تسكون سارية المقمول لمسددة لا نقل عن سنة شهور تالمسة لتساريخ تقدمه بالطلب .

(٧) يقوم الموظف المختص بإدارة التموين بتحرير بيانات البطاقة وإثباتها في سجل بطاقات الأجانب برقم مسلسل يثبت على البطاقة في المسكان للمد قباك تم يقيدها في سجل جهة الصرف التي يرد صاحب البطاقة أن يقيد عليها مع مراعاة أنى تسكون مدة سريان البطاقة التحويلية المحق مدته صنة ويثبت رقم البطاقة وجهة و تاريخ صرفها على بطاقة الإقامة مع اعتباد البطاقة التحريفية والبيان المثبت على بطاقة الإقامة بتوقيع وثيس إدارة التوين وخاتم المكتب وتسلم لصاحبها بعد التوقيع منه بالاستلام في السجل المخصص الذاك .

مادة ٨ ـــ مجوز لرب الأسرة الأجنى إشافة أولاده الحاصلين هي بطاقة إقامة منفسلة إلى بطاقته التمويلة بشرط أن يقدم بطاقات التموين و بطاقات الإقامة الحاصة يهم لإثبات بياناتها والتأشير علمها بيبانات بطاقة التموين مع إلفاء بطاقاتهم المحويلية إن كانوا قد حصاوا على بطاقات تمويلية مستقة .

مادة 9 — على الأجنى الذى يرضب في تجديد بطاقته التمويلية أن يتقدم إلى إدارة التموين الهنتسة ومعه بطافة الإفامة قبل انتهاء تاريخ سريان بطاقة التموين بمسدة لا تقل عن خمسة عشر يوما وذلك لإجراء النجديد طبقا للقواعد المنسوس عليها في المادة السابعة مع مراعاة الحائلة العائلية الى طرات على صاحب البطاقة خلال المعترة السابقة وذلك دون إخلال بمواعيد صرف القررات المشار إليها في المادتين ٨٨ و10 من هذا القرار.

مادة • ١ – على رب الأسرة الأجني صاحب البطانة التمويلية أو من يصبح وبا لها بعد وقاته أن يتقدم إلى إدارة التموين السكائن بدارتها جهة صرف مقرراته العمرينية خلالتلاثين يوما من حدوث أى تغيير يطرأ على عدد أفراد أسرته أياكانت أصبابه وممه بطاقتي التموين والإقامة لنعديل مقرراته التموينية بالبطاقة الأولى على أنه جانسبة للمواليد فعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة خلال للدة المحددة بالمساهة الثانية من هذا القرار .

مادة \ \ _ ف حالة فقد بطاقة النموين عبد على الأجنبي تبليغ جهة الشرطة بغناك والتقدم إلى إدارة النموين المختصة بالأعونج المعد لذلك — واعتاده من جهة الشرطة بما يفيد وافعة الإخطار عن فقد البطاقة ويتبع في هأن استخراج بدل فاقد أو تالف الإطاقة الأصلية ذات الإجراءات المنسوس عليها بالمادة السابعة مع الفأشير على بطاقة الإقامة بما يفيد استخراج بطاقة تحوين كبدل فاقد أو تالف على أن تحمل خات رقم البطاقة الأصلية ومدة سرياتها مع إخطار جهة المصرف بتاريخ استخراج بدل المناقد أو النالف وبدأ الصرف وتسحب البطاقة الأسلية المدعى بفقدها إذا

مادة ٧٢ — يلتزم الأجنبي الذي تنتهى مدة إقامته بتسليم بطاقته النموينية إلى إدارة التموين .

الباب الثالث - بطاقات الميئات

مادة ٢٣ / - تصرف بطاقات بموينية جماعية للجمعيات ذات النفع العسام طلنصوص عليها في الفانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤ والتي تؤدى خدمات داخلية للأفراد كالإيواء والعلاج ويقسد بهـذه الحيدمات تلك التي تنطلب الإيواء المستمر ويكون استغراج البطاقة وصرف المفررات وفقا المتعابات التي تصدرها الوزارة .

الباب الرابع – الأحكام العامة

مادة \$ \ — تحدد وزادةالنموين جهات صرف الموادالتموينية بليع المستبلسكين ولاجوز لحذه الجهات أن تتصرف في موادالتعوين لفيرجم وبالمقادر المقررة لسكل منهم . ويجب حليهسا وعلى المسئولين عن إدارتها أمنص يعسكوا سبعلا طبقا الانحوذج ظرافق يقيدون فيه أزقام البطافات النعويئية وأحماء أصبابها وأزقام بطاقاتهم المسائلية لأو المصخصية أو الإفامة حسب الأحوال وعسال إقامتهم ومقسادير الأصناف المنصصة شسكل مستهك واسم المستلم وصقته وتوقيعه وتاريخ البيع فور صرفه وكذلك حقادير الأصناف الق ترد إليهم وتاريخ وجهة ورودها وأماكن تخزينها ومقدار المبيع منها والرصيد المتبق ، بها وبجب أن يكون الرصيد المتبق من المواد التموينية مطابقا للرصيد الله في من المواد التموينية بحاتم إدارة النموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ولا بجوز المكشط أو الحو فيها وفي عالمة الفرورة يكون النمديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات التمديل وتارخمه وتوقيع صاحب الشأن ومحظر تزع ورقة من أوراق هدا السجل أو إنادة أذرى جهة شرطة وتقديم سجل جديد إلى إدارة النموين الهنصة لزقيم صفعاته وخدمه مخانم المكتب وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل.

ويتمين أن يكون السجل مطابقا لسجل الربط المحفوظ اسى إدارة النموين وعلى الجهات المشار إليها عند صرف المقررات النموينية أن يؤشروا على بطاقات التموين بما يميد الصرف وتاريخه .

مادة (0 — على جهات الصرف المشار إليها فى المادة السابقة والمستولين عن يؤدارتها أن ترسل إلى إدارة التموين المختسة فى الأسبوع الأول من شهور يناير وأبريل ويولية وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بإخطار سمن أصل وصورة يسلم الأسل بالبد لإدارة التموين المختصة ويحتنظ بالسورة لديهم مشبئا بها تاريخ ورقم الورود وموقعاً علبها من الموظف المختص ومعتمداً من رئيس الإدارة بيانا متضمنا ما يأتى :

- . (١) الاسم ورقم السجل التجارى .
- (بُ) المسكميات الواردة إليه من كل صنف خلال كل شهر .
- (ج) الكيات المبيعة في خلال الشهور السابقة والكيات المتبقة منها حتى نهاية «الشهر السابق على الإخطار وكذلك أسماء أسحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وأرقام بطاقاتهم والكيات القررة لسكل منهم وتاريخ نخلفهم عن الاستلام حيمب أن تكون البيانات المدونة بالإخطار مطابقة عاما البيانات للدونة السجلات والرصيد الفعلى من الواد الخويلية وعند لليعاد إلى اليوم الحامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر بالنسبة إلى الجمات الآلية :

عانظة الوادى الجديد ــ محافظة مرسى مطروح ــ محافظة سيناء ــ محافظة المسيناء ــ محافظة المسيناء ــ محافظة

مادة ١٦ - على جهات الصرف للشار إليها والمسئولين أعن إدارتها أن تلتري الصلمات الصادرة إليها من مديريات التموين وإداراتها تنفيذاً لأحكام هذا القرار .

مادة ٧٧ — بطاقات التموين شخصية ولاجوز التنازل عنها أوتحويلها أو إدخاك أى تعديل بالبيانات للدونة بها إلا بمعرفة الجهات المحتصة ووفقاً للقواعد النصوص. علمها في هذا الفرار .

مادة ٨٨ - يحظر على كارساحب بطاقة تموينية بهم الواد التموينية التي تصرفه اله الاتجار فيها أو التنازل عنها النتجار أو المبادلة عليها كما يحظر على أى منهم أف يحسل على أكثر من بطاقة تموينية العرف بموجها كما يحظر على أى فرد أن يكون مدرجا بأكثر من بطاقة تموينية أو يصرف مقررات بطاقته التموينية من أكثر من بهة .

مادة ٩ ٩ — يسقط حقصاحب البطاقة التمويلية فيصرف مقرراته إذا لم يتقدله. لاستلامها خلال الشهر الحدد لصرفها .

فإذا لم يتقدم لاستلام مقرراته التمويلية مدة ثلاثة أشهر متتالية يوقف استعمال. البطاقة وتلنى مقرراتها من سبلات حهة الصرف بعد خصمها من الربط الحمدد لها .

ولصاحب البطاقة الموقوف استعمالها أن يتقدم إلى إدارة التموين الحتصة ومعه. البطاقة التمويلية والبطاقة الدنية أو الإقامة بحسب الأحوال لإعادة الصرف بمنتضاها .

مادة • ٧ -- فلى إدارة التموين المختصسة سحب البطاقات التالفسة وتلك التي. تنتمي مدة سريانها والتيتم استخراج بطاقات تموينية جديدة بدلا منها على أن يؤشر عليمسا بالإلناء ويجرى إعدامها فى نهاية كل عام بمعرفة فجان يصدر بتشكيلها قرار. من وزير التموين .

مادة ٢٦ — يجوز للواطن أو الأجنب أن يوكل عنسه أحد المواطنين عن. يحملون بطاقة مدنسة المعصول في بطاقة تعويلية وذاك بموجب طلب يقسدم إلى.. إدارة المتدوين الهنتسة طبقا للاتموذج المعد الداك يثبت فيسمه اسم من أنابه ورقم وتاريخ جهة صدور بطاقته المدنية أو بطاقة الإقامة وكذلك جهةالصرف التي يرخب في الحصول في مقرراته النمويئية منها ويرفق بهذا الطلب بطاقته المائلية أو الشخصية أو بطاقة الإقامة ولا يجوز الوكيل أن يتقدم بأكثر من طلب واحد نياية عن غيره .. مادة ٢.٢ - تنشأ بإدارات التموين السجلات الآتية :

. (١) سجل عام البطاقات .

. (٢) سجل بطاقات الوافدين .

(٣) سجل بطاقات الأجانب.

ر (٤) سجل البطاقات القيدة على جهات الصرف .

. (٥) سبحل التعديلات بالإضافة والحصم .

(٦) سبعل البطاقات الملُّغاة والحولة والموقوقة .

· (٧) سجل البطاقات الحولة من بدال إلى آخر بدائرة الإدارة .

وترتم كل ورقة من أوراقها برقم مسلسل وبيين في أول الصفعة وآخرها عدد ﴿الأوراق وتنختم كل ورقة جماتم المدولة وعظر الإضافة أو الكشط أو الحو فها حلى أنه إذا افتضى الأمر تصحيحا بالبيانات المدونة بها فيكون ذلك بالمداد الأحمر سمع التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وإمضاء من أجراء مسم أعاده من الرئيس المباشر على أن يعتبر رئيس المكتب مسئولا عما يدون فيها من بيانات .

الباب الخامس - الإجراءات الإنتقالية

ا مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين موعد العمل بالبطاقات الجديدة .

مادة كركم سـ مدة سريان البطاقات التموينية المواطنين الصادرة طبقا لأحكام سُدنا القرار خس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتدين على أصحاب البطاقات المتقدم إلى إدارات التموين الحتملة الانتخاذ الإجراءات التبعيديدها وذاك قبل التهاء سعدة سريانها بثلاثة أعهر وفقسا الإجراءات استخراج البطاقات التمويلية المتصوص سعلها بالمال الأول من هذا القرار .

مادة ٣٥ - ينتهى العمل ببطاقة التموين الحالة اعتبارا من تاريخ بدأسريان المصل بالبطاقات التمويلية العبديدة .

الباب السادس - العقوبات

مادة ٣٣ ـــ يماقب على كل مخالفة لأحكام المواد ٢ فقرة أولى و ٣ و ١٠ و ١٢ . و ١٩ و ١٧ و ١٨ صن هذا القرار بغرامة لانتجاوز خمسين جنبها .

وكل عنالنة لأحكام المادتين ١٤ ، ١٥ من هذا الفرار يساقب عليها بالعقوبات -الخواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

* مادة ۲۷ — تلنى الموادع، ٥، ٢، ٧، ٨، ٩، ١٠/١٠ ، ١١ من القراد «وقم ٤٠٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه وكل حكم آخر يتخالف أحكام هذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالبطاقات التموينية العجديدة (١) .

مادة ٧٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع الصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

(١) المواد الملغاة بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هي :

مادة ٤ ـ عُصص وزارة التدوين لكن تاجر أنجزئة ولكن جمية تعاونية عددا من المستملكين ولايجوز لتجار التجزئة والحجبات التعاونية أن يتصرفوا في مواد التدوين لغير المستملكين المخصصين لكن منهم و مقائد المستملك ويجب علي تجار التجزئة والحميات التعاونية المثار المجار المتعاونية المثار المجارة المتعاونية المت

مادة ه على تجار النجز أقوا لجميا ضائله و نية الفرعية أن يخطروا مكتبرالتمو تن المختصر في الأسبوع الأول من كل شهور يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة عن الوقورات المتبقية لديهم مى مواد التموين بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو باخطار يسلم المسكتب بموجب إيصاله بين به تاريخ ورقم وروده وموقع عليه من الموظف المختص ومعتمد من رئيس المكتب .

وبالنسبة لتجار التجزئة (والحميات التعاونية الفرعية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الفريةوالبحرالأحروالتطوأبو زنيمة وسيناء بجب أن يم الإخطار المذكور في معاد لايجاوز اليوم الحامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر.

وعلى تجار التجزئة والجمياتالتعاونيةالتي تنجر بالتجزئة أن يلترموا الأوامر الصادرة. إليهم من مراقبات التموين ومكاتبها الفرعية تنفيذا لتعلمات الوزارة .

مادة 7 _ تحرر الدفاتر والاخطارات الممار إليها و هذا القرال بالفة العربية وبدون كشط ويوقع صاحبالشأن على كل إضافة أوشطب بهامش الدفتر أوالاخطار مع ذكر تاريخ التعديل مادة ٧ ـ تدون في بطاقات التموين التي تصرف لـكل عائلة المقادير المقررة لها من الأصناف واسم تاجر التجزئة أو الجمعية التعاونية المخصصة لها .

ماه. ٨ ـ بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل فى البيانات المدولة بها إلا عمرفة مكتب التموين المختس وفى مالة الوقاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التى صرفت البطاقة تصبح المطاقة لاغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التى صرفتها .

مادة ٩ _ إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا عنها من المكتب أو اللجنة التي أصدرتها بعد اداء رسم قدره خمسة قروش . ويجوز لمراقب التموين بالمحافظة أو المديرية أن يعني الطالب من دفع الرسم المذكور .

مادة ١٠ على صاحبالبطاقة أن يخطر الكتبأو اللجنة المختصه عن كل نقس في عددالافراد. المتمين معه بسبب الإنفصال أوالوفاة أو لأي سبب آخر .

مادة ١١ _ يعظر على كل مستهلك أن يبيع أو يبادل علىالاصناف المقررة له أو يتنازل. عنها للتجار أو لأصحاب المصانع والمحال العامة الذين يستخدمون هذه الاصناف في صناعتهم. و تجارتهم .

قرار رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۲۳

محظر نقل القمح خارج محافظة لانيا(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. والقوانين المدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة ،

قسرر:

مادة ﴿ _ يحظر نقل القمح إلى داخل محافظة المنيا أو خارجها إلا بترخيص من الجهة الإدارية التي تحددها المحافظة .

مادة ٧ - كل عالمة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحيس مدة لاتربد على ستة أشهر وبشرامة لاتجاوز مائق جنيه أو بإحدى هاتير العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط السكيات موضوع الجريمة ومحسك بمصادرتها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشرهــ

الوقائم المصرية ف ٧/٧/١٩٦١ ــ العدد ٥١ .

ثم صدر انقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧_ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٤/١٣ _ العدد ٤٥ ـ وتنس المادة الأولى منه على أن يحفل خلال افقةة من أول مايو حتى آخر أغسطس سنة ١٩٦٧ نقل القدح خارج حدود المحافظات بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

[.] كما تسالدة الثانيه منه على أن كل عمالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس معة لا تتجاوز سنه أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خسانة جنيه أو بإحدى ماتين العقوبين . وفي جميم الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجرعة ويحكم عمادتها .

قرار رقم ۱۵۲ لسنة ۱۹۳۳

بإلزام النجار بعرض السلع المخزونة لديهم أولدى آخرين (١)

وزيرا التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون وتم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ إ الحاص بشئون التعوين والقوانيخ العدلة 4 ؟

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؟

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ؟

قرر :

مادة 1 .. على أصحاب محال الجلة والتجزئة أن إسرضو البيع بمحالهم كميات صناسبة من السلع بإختلاف أنواهها وأصنافها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين .

مادة ٢ ــ كل محالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب هايها بالحبس من ستة أهمهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خسائة .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القراد في الوقائع المصرية ، ويعمل بها من تاريخ نشره ٢٠

⁽١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ــ العدد ٨٠ ملحق.

قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦

بالنصريح الجمعية التعاونية الإسهادكية المركزية بالإسكندرية بالديع يوم الثلاثاء من كل أسبوع ()

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ه. السنة ١٩٤٥ الحاس بالشئون التمويلية والقوانين المدنة له .

وعلى القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن حظر ذبع الحيوانات المسسدة لحومها الا كل أو بيعها فى أيام معينة والقرارات المدلة له .

. قرر:

مادة \ _ استناء من أحكام المادة (١) من القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه يصرح العجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالاسكندرية بذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكمل بوم الثلاثاء من كل أسبوع.

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٥ | ٩ / ١٩٦٦ _ العدد ٧١ .

قرار رقم ۲۱۸ لسنة ۱۹۳۹ بشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلم⁽¹⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين.. والقوانين المدلة 4 .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس ال**دولة** .

قرر:

مادة \ _ على أصحاب المسانع والهيئات والفعركات والمسئولين عن إدارتها المنتجين الزيوت النباتية والمسلى المسناعي والصابون أن يخطروا مندوب وذارة المحون أو من يعين من قبل الوزارة أو المؤسسة التعاونية الإستهلاكية بالبيانات الآتية يومياً:

- (١) السكميات المنتجة وأماكن وجودها .
- (٢) السكميات المنصرفة منها واسم المستلم وعنوانه ورقم قيده بالسمجل التجارى .
 - (٣) الرصيد الموجود بكل عزن من كل صنف .

وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرارات الأخرى .

مادة ٢ ــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة-جنيه ولا نزيد عن مائة وخمسيق جنيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩ | ١٢ | ١٩٦٦ _ العدد ٩٨ .

قرار رقم ۲۲۵ لسنة ۱۹۲۹ محظر نقل قصب السكرخارج مركز نجع حمادى ⁽¹⁾

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين -وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه عجلس الدولة.

قرر :

۲۲مادة ۱ ب عمل نقل تصب السكر خارج مراكز أبو طفت وعبع حمادى.
ودغمنا إلا بترخيص من اللجنة المشكلة بهذا النوش بكل مركز منها ونفساً
#تشكيل الآني:

- (١) مفتش الزراعة بالمركز.
- (٢) مندوب عن شركة السكر والتقطير المصرية .
- (٣) مندوب عن المسكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بالمركز.

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٥ / ١ / ١٩ ٦٧ _ العدد ٢ .

 ⁽۲) المادة الأولىمعدلة بالقرار رقم ۲۳ لسنة ۱۹۱۷ سالونائم المصرية ف ۱۹۳۷/۲/۲۰ سند ۱۶.
 المدد ۱۶.

وكان قد صدر القرار رقم ٦٨ اسنة ١٩٦٦ ـــالوقائم المصرية في ٢/٩/٦٠ العدد ٣٢ مكررـــ ويحظر في خلال الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٦٦ حتى ١٥ مايو سنة ٢٩٥٦ قتل.

القصب خارج حدود محافظة المنيا إلا بترخيس من مديرية الزراعة .

ثم صدر القزار رقم ١٦٦٨ لسنة ١٩٦٦ ونصت المادة الأولى منه بأن يحفل خلال الفترة من أول نوفير سنة ١٩٦٦ حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٧ عمل القعب خارج حدود محافظة المنا إلا مترخيس من مديرية الزراعة .

ويستثنى عن ذلك إنتاج المحافظات الأخرى المشحون منها عبر تلك المحافظة .

كما نصت المادة الثانية منه بأن كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس.مدة لانتريد. على سنة أشهر وبفرامة لا تجاهز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جمع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمُصَادرتها .

مادة ۲ — كل محالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد سطى ستة أشهر وبنرامة لا تتبعاوز مائق جنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الأحوال تضبط الأشباء موضوع الحريمة وغميم بمسادرتها .

مادة ٣ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية...ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۲۱ لسنة ۱۹۹۷ ^(۱) بشأن استخراج بطاقات التموين^(۱)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ه 9 لسنة ١٩٥٦ الحاس بشئون التموين . وعلى قرار وزير النموين رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن بطاقات التموين . والترارات المعدلة 4 .

> وطي موافقة لجنة التموين العلميا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نـزر:

مادة (— استثناء من أحكام المادة الأولى (أولا) والمادة ٢٦ من القرار وقم ١٩٢ السنة ١٩٣ من القرار وقم ١٩٢ السنة ١٩٣٦ بجوز لحاملى البطاقات العائلية بالقرى أن ينيبوا عنهم أحد المتضاء الإنحاد الاعتراكي من غير النجار وبموافقة مديرية التحرين المختصة في استخراج . بطاقاتهم التحريفية واستلامها من وحدات استخراج البطاقات وققاً للبرنامج الرمني والتعلمات التي يصدرها الجهاز المركزي للبطاقات التحويلية بالوزارة .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار بالوقائع للصرية وبعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ۳۵ لسنة۱۹۳۷

بإثرام الثمر نات المستوردة الساحات بإخطار الوزارة بيعفي البيانات ^{(٢).} وزير التموين والتبجارة الداخلية

بعد الإطلاع طى المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحَاص بشئون البموين. وطى القانون رقم هه لسنة ٩٩٦٩ فى شأن تنظيم الإستيراد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

قرر :

مادة \ -- على الشركات والحيثات المستوردة المصاد إليها في المادة الأولى من... المصانون رقم هه لسنة ١٩٦٣ التي تتولى استيرادالمساعات والمنجات وساعات الحائط إخطار وزارة التموين والنجارة المداخلية بقوائم موضحا بهما البيانات التالية خلال.. تمالاتين يوما من تاريخ انتهاء الإجراءات الجحركية فيها :

- (١) بيان السلعة ومواصفاتها والرقم الحدد لها من المصنع .
- (ب) تكلفة استيراد كل صنف منها وسعر البيع المستهلك والحمم الممنوح.
 لمناجر التجزئة وفقا لتعلمات الوزارة.

ولا مجوز التصرف في تلك السلع قبل اعبَّاد الوزارة للقوائم المقدمة .

مادة ٧ ـــ كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تزيه على . خمدهائة جنيه ولا تقل عن خمسين جنيها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره --

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٣/٤ ــ العدد ٩٨ .

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

معظر تصدير الفسول الصحيح والجروش(١)

وزبر التموين والتنجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم ه ٥ لسنة ١٩٤٥ الحناس بشئون التعوين حالتوانين العدلة له ؟

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ -- يحظر تصدير الفول الصحيح والحجروش اعتبارا من إ ٢٧ مارس. حنة ١٩٦٧ -

مادة ٢ ـــ ينشر هذا القرار في الوفائع الممرية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/٩ ... العدد ٢٣ .

ثم صدر القرار رقم ۳۳ لسنة ۱۹۲۷ الونائع الصرية في ۱۹۲۷/۳/۱۸ ــ المدند ۳۰ وانست المادة الأولى منه يحظر خلال الفترة من ۲۰ مارس سنة ۱۹۲۷ حتى آخر يوليو نسنة ۱۹۲۷ نقل الفول المبلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات بفير ترخيس من مديرية النموين المختصة .

كما نصت المادة الثانية منه على أن كل غالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالجبس مدية لا نريد ستة أشهر ويغرامة من مائة جنيه إلى خسيائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧

محظر نقل العدس الصحيح والحبروش خارج محافظتي أسيرط وتنا وبنير ترخيص من مديرية النمون(١٠).

وزبر التمومن والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى الرسوم بقانون وقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين ُ. وطي موافقة لجنة التموين العليا .

وطل ما ارتآه عِلس الدولة ؛

قسرر:

مادة \ _ محظر خلال الفترة من • أبريل حتى نهاية يولية سنة ١٩٦٧ نفل المدس الصحيح والمجروش خارج محافظتي أسيوط وقنا بغير ترخيص من مديرية التمون الهنتسة .

مادة ٣ ــكل عالمة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس مدة لازيد على ستة أههر وبغرامة من مائة جنبه إلى خمسائة جنبه أو بإحدى هانين العقوبتين . وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ــ ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ه /٤/٧/ _ العدد ٤٠ تابع

قرار رقم ۷۰ لسنة ۱۹۳۷

في شأن تنظيم استخدام الواد والسلع التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات. القطاع العام⁽¹⁾.

وزير التموين والمتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم ه ٩ لسنة ه١٩٤ الحَاص بشئون التمويخ. والخوانين العدلة 4 .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة \ _ يحفر هلى الجعيات التماونية والشركات والهيئات وأصماب المسانع والمسئولين عن إدارتها الذين يقومون باستلام مقادير من المواد والسلع من المؤسسات المامة أو شركات القطاع العام الانجار فيها أو انتضيعها التصرف في هذه المواد والسلع أو استخدامها بغير السكيفية أو لغير الغرض الذي سلمت إليهم من أجله .

مادة ٣ ــكل عالمة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحيس مدة لاتريد على. ثلاكة أشهر وبفرامة لاتريد على مائة جنية أو بإحدى هاتهن العقوبتين وفي حالة. العود تضاعف هذه العقوبة .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ سـ بلشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٢ / ٤ / ١٩٦٧ ... العدد ٧ ٤ -

قرار رقم ۱۵۳ لسنة ۱۹۳۳

بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والواد(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحّاص بشئون التموين . والقوانين المغلة 4 ؟

> وعلى موافقة لجنة النموين العليا ؛ وعلى ما ارتآء مجلس الدولة ؛

فسرر

مادة \ _ يحظر على النجار والجميات النماونية والهيئات الذين يتسلمون حصما من السلع والمواد المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار (٢٢ من جهات التوزيع المقروة التنازل عن الحصم المشار إليها أو النصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات الالمستهلك في داخل حدود المحافظة المخصصة لها الحصة كما لا يجوز نقلها خارج دائرة تلك المحافظة إلا بإذن من الحافظ المختص .

مادة ٢ ــ طى المذكورين فى المادة السابقة أن يرسلوا كتناب موسى عليه إلى مديرية النموين المحتصة خلال أسبوع من وصول السلع والمواد المسلمة إليهم إلى دائرة نشاطهم التجارى بيانا موضعا ما أتى .

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السبل التجارى .

(٢) مقادير السكيات الواردة اليهم من كل صنف .

وُعليهم الالتزام بالتعلمات التي تصدرها مديرة التموين في شأن توزيع المواد والسلم المشار إليها .

مادة ٣ _ كل عنالنة لأحكام المادة الأولى من هذا القراد يعاقب عليها بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أعهر ولازيد على سنة أشهر وبغرامة لاتفل عن مائة جنية ولانتجاوز مائق جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل عنالنة لأحكام المادة الثانية يعاقب علمها بغرامة لاتقل عن خسين جنها ولانجاوز مائة جنيه .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ومحكم بمصدرتها .

مادة كح ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ تشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/١٠/١ _ العدد ٨٠ ملحق .

⁽٢) الجدول المرافق للقرآر ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٦ = ١ الأرز ٢ للشأى ٣ ساابن ٤ ساليت ٥ -المسل الصناعى المحلق والمستورد ٦ - البطاريات الجافة والمحلية والمستوردة - ٧ - الصابون . ١٩٣١

⁽ ۱۳ ــ موسوعة تموين)

قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦

عظر الانجار في السمسم(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة ؟

بعد الاطلاع على المرسوم بثانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين؟ وعلى مواققة لحنة اليموين العليا ؛

مادة ١ ـ يحظر بغير ترخيص من وزارة النموين بيع اية كمية من السمسم المقشور والنبر مقشور أو عرضها للبيغ .

مادة ٢ - يعاقب كل من خالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد على تسعة أشهر وبغرامة لاتفل عن مائة جنيه ولاتجاوز مائق جنيه أو بإحدى هانين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ومحكم عصادرتها . مادة سم ... ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۲۳

بشأن بطاقات التموس (٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية .

وعلى القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الفروق المالية الناتجة عن ببع المواد السنولي عليها .

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية .

⁽۱) الوقائم المصرية في ۱۹۶۲/۱۰۱۷ ــ العدد ۸۰ (۱) الوقائم المصرية في ۱۹۶۲/۱۱/۱۰ ــ العدد ۸۷

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجميات والمؤسسات الحاصة . وعلى قرار وزير التموين رتم ١٠٠٦ بشأن إنشاء الجهاز المركزى للمطاقات . وعلى قرار وزير النموين رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٩٦ الحاص ببطافات التموين . وعلى موافقة وزارة الداخلية .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ استناء من أحكام المادة الأولى (أولا) والمادة ٢١ من القرار ١١٢ لمسنة ١٩٦٦ بجوز للعاصلين على البطاقات العائلية من العاملين فى الحسكومة والهيئات والمؤسسات العامة وفروعها والشركات التابة لها وأثراد القوات السلمة استخاج بطاقات التموين الخاصة بهم وفقا البرنارج الرمني والتعلمات التي يعدرها العجاز المركزي لبطاقات التموين بالوزارة

مادة ۲ ــ ينشر هذا القرارف الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۲۰ لسنة ۱۹۶۷

بتعديل بعض أحكام الفرار وقم ١٥٢ لسنة ٢٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع الحزنة لديهم أو لدى آخر بن (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الإطلاع على المرسوم يقانون دتم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. وعلى القرار رتم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، شأن إلزام النجار بعرض السلع الخزنة لديم أو لدى آخرين .

: ,,

مادة \ _ يستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم ٥٧ لسنة ٢٦ المقار إليه النص الآتى: «كل مخالفة لأحكام هذا المقرار يعاقب عليها بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسائة جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين » . مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ _ العدد ١٤ .

قرار رقم ٨٤ أسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم . 4 لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحسيز^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ٥٥ اسنة ه١٩٥ الحاس بشتون التعوين. وطئ القرار وقم ٥٠ اسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحسسبر والقرارات المعذلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة 1 سـ استثناء من أحكام المواد ٢٧ ، ٢٤ ، من القرار وقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشاد إليه محدد وزن ومواصفات الرخيف من الحيز البلدى المصنوع من دقيق القاهرة والحيزة ومنطقة عبرا الحيمة من عمافظة القليوبية وفقا لما يأتمي :

الوزن بالجرام ١٤٠ رالمواسفات : الرطوبة لايزيد على ٣٩٪ (تسمة وثلاثيني في المائة) ساخنا و ٣٨٪ (ثمانية وثلاثين في المائة) باردا ولا يأل قطر الرغيف هن ٢٠ سم.

مادة ٧- ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ؟ ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٩/٤/٢٩ ـ العدد ٦١ .

قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۷۷

بشأف حظر نقل تقاوى البصل (الحبة السوداء) والاستيلاء على كميات منها ادى الزراع والتجار يعض المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم رقم هه لسنة ه١٩٤٥ الحَاص بشئون التموين . وعلى موافقة لجنة التموس العلما .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرز:

مادة \ : يحظر يفير ترخيص من مدير الزراعة بالحمافظة نقل تقادى البسل (الحبة السوداء) خارج حدود محافظات بن سويف ــ النيوم ــ النيا ــ أسيوط ــ سوهاج ــ قبا .

مادة ۲ ســ يستولى على كميات التقاوى المفكورة الموجودة لدى الوراع والنجار والهافظات سالمة الذكر خلال الفترة من تاريخ نشر هذا القرار حق آخر يونيو سنة ۱۹۳۷ لصالح وزارة الزراعة وعليم تسليم السكميات الموجودة لديهم منها إلى هون المؤسسة العامه للاتمان الزراعي والتعاوني .

مادة ٣ ـــ كل عمالمة لأحكام هذا القرار يعانب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه .

مادة ع - ينشرهذا القرار في الوقائع الممرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٦/٢٦ _ العدد ١٢١ .

وصدر القرآن رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٣/١ ــ العدد ١٠ و وتنس المادة الأولى منه على أنه يعظر خلال العرة من ١٥ فبراير حتى آخر مايو سنة ١٩٦٧ نقل البصل إلى خارج عافظات التسويق التعاوني إلا يترخيص من مديرية الزراعة بالمحافظة ونست المادة الثانية منه على أن كل عالفة لاحكام هذا القرار بعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر ويترامة لا تعباوز مائى جنبه وباحدى هاتين القوبين .

وق جيع الأحوال تضبط الأصياء موضوع الجريمة ويتعكم بمصادرتها . وقد مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٧ بالقرار ١١٣ سنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٣٧/٦/١ حـ العدد ٨٠ تابع .

قرار رقم ۱۲۶ لسنة۱۹۳۷

بالاستيلاء على كيات ساس الكتان الموجودة حاليا بمصانع تعطين وتصنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب الصناعية (١٠) . وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقمه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحَمَّاص بشئون التعوين. وطئ موافقة لجنة التعوين العليا .

قرر:

مادة \ _ يستولى على جميع كميات ساس الكتان الساطة المتضيل في صناعة المخشب الحبيبي المرجوده حالياً بمصانع تعطين وتصنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا . . . مادة ٣ _ . . يقوم المستولى عليها بموجب المادة السابقة في حراستهم وعمت مستوليتهم إلى حين تسليمها إلى مندوب الشركة المستربة الأخشاب الصناعة .

مادة ٣ سب يمدد سعر بيع الطن من السكنيات المشار إليها فى المادة الأولى الق لا تزيد نسبة الشوائب (القطاع والجذور والأثربة) فيها عن ٢٥ / بنائية جنبهات تسليم مسانع الإنتاج .

مادة } -- كل تخالفة لأحكام هذا الفرار يعافب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم (4 لسنة ١٩٤٥ المشار إليه

مادة ٥ س ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية ، ويعمل به من الريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٦/٢/٢٧ _ العدد ١٠٨ .

وسبق أنْ سعر القرار رقم ٨٨ السنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٦٧ - ١٩٦٧ المالدد ٧٤ و نعت المادة الأولى منه على تصغير خلال الفترة من ١٥ الربيل حتى آخر يوليو سنة ١٩٩٧ نقل قش الكتان وبنرته خارج الإجران ومراكز التجميع المحافظات بغير الترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس معذ لانزيد على سنة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين المقويتين وفي جميع الأحوال تضبط الأهياء موضوع الجهيئة ويعكم بمصادرتها .

قرار رقم۱٤۲ لسنة ۱۹۶۷

بالإلوام بتقديم بيانات عن الفحم ومسك سبطر خاص به^(۱) وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ﴿ لَهُ اللَّهُ ﴿ ١٩٤ الْحَاصُ بِشَنُونَ الْقَمَوْتُ ۗ . وعلى موافقة لجنة المامون الحمايا .

وعلى ما ارتآء عبلس الدولة .

نرر:

مادة \ _ على مراكز النسويق والجميات النماونية الصناعية التي يسند إليها توزيع حسس الحافظات من النمم المستورد أو المنتج عليا وعلى تجار التجزئة الدين يخسس لهم كميات من تلك الحسص مسك سجل مطابق النموذج رقم (١) المرافق لهذا القرارينيتون به يوما ييوم البيانات الموضحة به وعليهم إخطار مدريات المعموين المختصة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوسول في موعد لا يتجاوز اليوم السابع من كل شهر بيبان موضعا به الرصيد في أول يوم من الشهر السابق ومقدار الوارد لهم خلال الشهر السابق ومقدار مبيماتهم خلال ذلك الشهر والسابق والسكمات المتنقة في تهانه

مادة ٣ - وعلى المذكورين في المادة السابقة إعداد السجل الشار إليه وتقديمه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية إلى مديرية التموين المختصة لترقيم سنمحاته بأرقام سلسلة وحتمها مخام همار الدولة، وعليهم الاحتفاظ به وبالمستندات المؤدية البيانات المثبتة به يمقر نشاطهم وفي حالة فقد السجل بتم إثبات ذلك في أفرب جهة إدارية وتقدم سجل جديد في اليوم التالى لتاريخ إثبات المقد إلى مديرية التدوين المنتصة .

مادة ٣ — كل عمالمة لأحكام هذا القرار يعاقب عليما بفرامة لا تقل عن مالة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها وفى حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٤ — يتشر هذا القرار في الوقائع المضرية ، ويعمل به مَنْ بَارِيخ تَشَرَهُ ،

قُرَار رقم ١٤٩ لَسنة ١٩٩٧

بالرام أسماب المطاحن والحاز الاحتفاظ في مطاحتهم وعنايزهم يرصيد من المواد البترولية ومواد الوقود الأخرى(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه» استة ١٩٤٥ الحاص، بشئون التموين. والقرانين المدلة له ؟

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ على أصحاب المطاحن والمخابز والمسئولين عن إدارتها أن يحتفظوا بمطاحتهم وعنابزهم خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار وسيدا من المواد البترولية ومواد الوقود الآخرى بمائل سعتها التخزينية أومايكني لاستهلاك مدةعصرة أيام أيهما أكثر وبجب الاحتفاظ بهذا الرصيد على وجه الدوام .

مادة ٢ سكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها فالمقوبات الواردة بالمادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٤٥ المشار إليه .

ما دة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۹۷

بشأن حظر نقل تفاوى البصاء المستوردة خاوج محافظات الفيوم وبغ سويف والمنيا^(٢٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) الوقائم المصرية في ٢٣ يوليه سنة ١٩٦٧ ــ العدد ١٣١ .

⁽٢) الوَقَائَمُ المصرية في ٢٢ أَعْسَطُس سنة ١٩٦٧ ـــ العدد ١٥٧.

مَادة ﴿ ــ مِحْطَـــــــــر نقل تقـاوى البصل المـــتوردة خارج محافظات الفيوم وينه سويف والمنيا .

مادة ٣ ـكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بألحيس مدة لا تريد على ستة أههر وبغرامة لاتجاوز ماثي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۲۷

يحظر فتح مستودعات أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة إلا بقرخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية (')

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه.٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشنون التموين. وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية.

وطي موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

رر :

مادة \ _ يحظر بغير ترخيس من وزارة التموين والتجارة الداخلية فتح مستودعات أو محال جديدة لبيم الدقيق بالتجزئة .

مادة ٧ _ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٩ من المرسوم بقانون رقم ه. اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينفر هذا القرار فالوقائم المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ _ العدد ١٧٣٠ .

ڤرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۹۷ بشأن تنظم توزيع الدقيق الفاخر^(۱)

وزبر التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الارسوم بقانون رتم هه اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبز. وعلى موافقة لجنة التمون العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ .. على أسماب مصانع المسكرونة أو المسئولين عن إدارتها استلام كميات النقيق الخصصة لهذ من الشون والحمازن شخصيا .

وعلى أسحاب المحابز والمسائع وغيرها من الجهات الرخس لها في استخدام الدقيق المرخس الما في استخدام الدقيق المرخس الما خوال بيع الدقيق المرخس لها في بيع الدقيق المشار إليه والمسئولين عن إدارتها استلام كميات الدقيق المحسسة لهم من الشون والمحازن شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة يسرى مفعولها لمدة أشهر من تاريخ توثيقها .

مادة ٧ - على الوكلا, المشار إليهم فى المادة السابقة تسليم كميات العدقيق إلى أصحابها مقابل إيصال موضحا به السكمية المسلمة وتاريخ النسليم على أن يتم قيد تلك السكميات فى سجل مطابق النموذج رقم ١ المرافق .

مادة ٣ حالى الوكلا. في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مديرية الخوين النابعين لها في خلال الأسبوع الأول من كل شهر بيانا ،وضعا به : (١) الاسم والعنوان .

(٣) أسماء موكليهم من أسحاب الأذون .

(٣)السكية المتررة لسكل من موكليهم وتاريخ استلامها والمنصرف منها أصوعيا والمتبق .

مادة ع ــكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون جنيها .

مادة ٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصريه في ١١ سيتمبر سنة ١٩٦٧ _ العدد ١٧٤٠ .

قرار رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۲۷

بتنظيم إنتاج وتوزيع المسكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هـ السنة هـ ١٩٤٤ الحاس بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر . وعلى موافقة لجنة التمونن العلما .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ حيظر بغير ترخيص من وزارة التموين والنجارة المداخلية على المحسب مسانع المسكرونة الواطنية على المحسب مسانع المسكرونة المسلم المنافزة المسلم المسلم المسلم المسلم كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٧ / المستج علماً المالمود المسلم في إليها والمحدد مواصفاته بالمادتين ١٩٠٣ من القرار رقم ١٩سنة ١٩٥٧ المشار إليه .

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة النموس والنجارة الداخلية على الذكورين في الفترة السابقة أن يستخدموا في إنتاج السكرونة مواد من شأنها التأثير على الأسمار المحددة جديا لبيمها كالبيض أو الأعشاب المطربة أو عصير الحضروات أو غير ذلك من المراد

مادة ٧ - يجب أن تكون المسكرونة المدة البيع عنفظة مخواصها الطبيعية لونها أسمر زاهى غير معتمة (نصف شفافة) خالية من البقع ، طبيعية الرائجة نظيفة خالية من العنن أوالأحياء الدقيقة أوالقوارض أوالحشرات أواجزا تماأو أيشوا أب أخرى وأن تكون سهلة السكسر تعطى مقطعا زجاجيا منتظما عند كسرها ، وفيحالة المسكرونة الطويلة تكون قابلة لذي قليلا قبل أن تنكسر .

الوقائم المصرية في ٥/١٠/١٠ العدد ١٩٠٠ العدد

وعند على المسكرونة فى المأء لمدّ عشر دفأاق عب أن يزيد سبعمها إلى مألايقل عن منعف الحبعة الأصلى مع تماسك تو امهاوعه وتعبغها واستفاظها بشكلما الأصلى الأنبوق مادة ٣ _ يجب أن تكون المسكرونة المعدة للبيع تامة الجفاف لاتزبد نسبة الرطوبة بها عن ١٧ // (ائن عشر فى المائة) .

مادة ٤ ـ على المذكورين في المادة الأولى ومديرى الدروع النابعة لهم مسك سبحل خاص لحركة الدقيق الفاخر وإنتاج وبيع المسكرونة طبقاً للنموذج رقم (١) مرقم وعنومة صفحاته مخاتم مديرية التموين التابعين لهم بنيتون فيه يوما بيوم البيانات الموضحة به ولايجوز المسلط أو الحمو فيها ، وفي حالة الضرورة يكون التمديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التمديل وتوقيع صاحبالشأن. وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به مادة ٥ ـ على أصحاب مصانع المسكرونة والمسئولين عن إدارتها ومديرى الفروع التابعة لهم أن يقدموا إلى المسترين فاتورة معتمدة مبينا بها الآتى :

- (١) اسم المشترى وعنوانه .
 - (٢) تاريخ البيع .
- (٣) نوع السلعة المبيعة وعلامتها المميزة إن وجدت .
 - (٤) الحمية المبيعة بالحياو .
 - (a) ثمن البيع والقيمة المدنوعة من المشترى .

ويجب أن تكون الفراتير بأرقام مسلسلة ومطابقة لبيانات السجلات و يحتفظ المسنم أو الفرع بصورة ويسلم الأصل إلى المشترى .

مادة ٣- يعب على المذكورين فى المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص مطابق النموذج رقم ٧ المرافق ومتعمد بخاتم المديرية لبيان المبيعات اليومية يثبتون فيه بياناته ولا يجوز الكشطأوالمحو فيها وفيحالة الفرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ المتعديل وتوقيع صاحب الشأن .

وعايهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به . مادة V _ يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثالثة بالمقوبات الواردة بالمادة 9 من المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 850 المشار إليه .

ويماقب على كل عنالقة أخرى لأ-كام هذا القرار بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولانتجاوز مائة وخمسون جنيما .

ملدة ٨ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشرة .

قرار رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۳۷

بشأن تعديل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٧، بتعديل بع**ض أ**حكام استخراج الدقيق^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون النمون . وعلى انقرار رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق . وعلى موافقة لحينة الخون العلبا .

فرر:

مادة \ _ يضاف بند جديد إلى للــادة الأولى من القرار رقم ١٩٦^{٣)} لسنة ١٩٧٧ الشار إليه نصه الآنى:

(م) ألا تقل نسبة الجلوتين الجاف ٨ /

مادة ٧ ــ ينشرهذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشرة.

قرار رقم ۱۸۹ لسنة ۱۹۳۷

يشأن بدء العمل بيطاقات النموين الجسديدة بمحافظات القاهرة والإسكندرية والوادى الجديد وجهات مدن إميانة والجيزة وقسم الدقى من عمافظة الجيزة ⁽⁷⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (4 لسنة 1920 الحاص بشئون الخوين . وعلى القرار رقم £ . 6 لسنة 1920 الحاص ببطاقات الخوين .

وعلى القرار رقم ١٩٢٦ لسنة ١٩٣٦ بشأن بطاقات التموين الجديدة .

⁽١) الوقائم المصرية في ٣٠ سبتمبر لسنة ١٩٦٧ ــ العدد ١٩٠ • تابع » .

 ⁽٢) وَنَعْ خَطّاً فَصِياعَة المادة والقصود إضافة بند (ه) إلى المادة الأولى من القرار رقم ٩٠٠
 ١- ٢ ٧ ه ٥٠

⁽٣) الوقائم المصرية في ٣٠/٩/٣٠ ــ العدد ١٩٠ تابر .

مادة \ _ يلنى العمل ببطاقات النموين العمول بها حالياً فى محافظات القاهرة والاسكندرية والوادى الجسديد وجهسات مدن إمبابة وبندر ومركز الجيزة وقسم المدقى من محافظة الجيزة اعتباراً من ١٩٦٧/٩/٣٠ .

مادةً ٣ ـ يبدأ العمل بيطأفات التموين الجديدة في الجهات الشار إليها في للادة الأولى اعتباراً من أول أكتور سنة ١٩٦٧ .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية يعمل به من تاربخ نشره .

قرار رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۳۷

يشأن استخدام الصنيع في بعض للصانع والشركات في تصنيع عروات المسلى الصناعي (١) وزير التموين والنبعارة الصاخلية

بعد الاطلاع ط المنزسوم بقانون رقم هه اسنة ه١٩ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العلما .

: ,,__

مادة ٢ - بكاف أصحاب الشركات والمصانع الواردة بالجدول المرمق والمستولون عن إدارتها استخدام كميات التصنيع المبينة بالجدول قرين كل منها وكذاف السكميات المفررة لهم من حقهم في تصنيع عبوات المسلى الصناعي لحساب مؤسسة الصناعات الغذائية. مادة ٧ - كل محالفة لأحكام هذا القرار يسافب عليها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ــ ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١/١٠/١٠/١ ــ العدد ١٩١ تابع .

جدول مرافق للقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧

المكية	العنواث	اسم الشركة أو المصنع
ع طن	۲۰ شارع راتب باشا بشبرا	الشركة المصرية الأغلفة
	اللقاهرة	المدنية
> 4.	ع جنيئة مفتاح بين الحار ات القاهرة	مركة مصانع الفن الحديث
) £	١٤ شارع سوق الزاط بياب	مصنع صفيح الأهرام
	الشعراية القاهرة	
> "t	۲ حارة عنابي بالفجالة	مصنع صفييح القاهرة
»۱·	 ١ شارع الطواش بباب الشعرية 	صالح محمود صالح
	القاهرة	
» Y	٣٠٠ شارع الشركات بغمرة	للوم لصناعة الأغلفة المدنية
	القاهرة	
) 0	١٤ هارع مصنع الحرير القاهرة	على رمضان شرش
» ۲	ه شارع نجم المدين بميدان الجيش	حسن حسين إبراهم
	القاهرة	·
» Y'	۲ هارع بورسعید ــ اسکندریة	مصنع زمسيس الصفيح
» v	٣٨٦ شارع الأمان منيا البصل	مصنع أبو العلا
	الاسكندرية	
» £	٤ شارع سليمان الفر نساوىالاسكندرية 	درویش مصطفی
) v	١٥ شارع حمام الورشة الاسكندرية	شركة النغليف والمواعين
}	,	الحديثة

قرار رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن استخراج بطاقات النموين البعديدة بمعافظات القاهرة والاسكندرية والوادى الجديد والبعرة ^(١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم يقانون وقم هـ ٩ لسنة هـ١٩٤٤ الحجاس بشئون التموين . والقرادات المعدلة له ·

وعلى القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين الجديدة .

قىرر :

مادة 1 _ يجوز المواطنين أصحاب البطاقات الشخصية والعائلية بالقاهرة والإسكندرية والوادى الجديد وجهات مدن إمبابة وبندر ومركز العبيرة وقسم الدق من حافظة العبيرة الذين تخلفوا عن استخراج بطاقات تمويلية طبقا القرار رقم ١١٣ السنة ١٩٦٧ المنقدم إلى مكاتب التموين المختصة في المسدة من ١٩٦٧/١٠/١ إلى المراد ١٩٦٧/١٠/١ إلى

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٧/١٠/١٠ ... العدد ٢٠١ .

أمند العمل بالقرار المذكور إلى ١٩٦٧/١١/٣٠ بالقرار رقم٣٢٧لسنة١٩٦٧ ــ الوقائم المسربة في٥٠/١١/١ العدد ٣٣٨ .

قرار رقم ۲۱۶ لسنة ۱۹٦۷

باعادة العمل بيعض أحكام القرار رقم عده لسنة ه١٩٤٥ (١)

وزير الغوين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون النموين والقوانين المعدلة له .

وطى القرار رقم ع.ه لسنة ١٩٤٥ للمدل بالقرار رتم ١٠٥ اسنة ١٩٩٣. وطى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بتمديل بعض أحكام القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٤.

قرر ؛

مادة ﴿ .. يعاد العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القراد رقم ٥٠٤ اسنة ١٩٤٥ .

. مادة ۲ ــ يلغى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

المواد ٤٢ ــ • من القرار رقم ٤ • ٥ لسنة ١٩٤٥ الفصل الخامس

أحكام خاصة بتداول المبترول الأبيض (السكيروسين)

مادة ٢ ٤ ــ تخصص وزارة التموين للافراد المقدين بالبطاقات العائلية فى كل محافظة أو مركز أو بندر عددا من كوبونات الـكيروسين فى كل همر ولايجوز النعامل فى الـكيروسين بالسعر الجمفض إلابهذه الـكرونات وفى الجمات الخصصة لها .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٢٧ / ١١/١٧ ـ العدم ٢٢٨ . .

ويحظر هرض السكوبونات للبيع أو بيعها أو المفايضة عليها كما يحظر حيازة كوبونات مزورة .

مادة ٣٧ حلى تجار النجزئة والجميات التعاونية الفرعية تسلم كوبونات السكيروسين المحصصة للبطاقات المربوطة عليهم في موعد لايجاوز اليوم الثاني من الشهر بالنسبة إلى عواصم المحافظات واليوم الحامس بالنسبة إلى الفرى والمراكز والينادر واليوم العاشر بالنسبة إلى مناطق سيوه وسيدى يرانى والساوم والواحات البحرية من محافظة مطروح ومحافظة الوادى الجديد (الواحات الحارجة والداخلة) وعماقطة البحرالأ حمر وعماقظة سيناء فها عدا بندرى العريش والقنطرة شرق وبلاد التوبةمن محافظة أسوان ولليهم تسليم أحماب البطاقات كوبونات المكيروسين الخصصة لـكل منهم عند طلبها ولا يجوز لهم أن يتصرفوا في الـكوبونات المسلمة إليهم لغير أصحاب البطاقات المخصصة لهم هذه السكوبونات وبما يوازى للقادير المقروة لسكل مستهلك وعليهم إعادة الكوبونات التي لم يستلمها أصحابها والكوبونات التيقية بعد التوزيع إلى إدارة التموين الخنصة في ميعاد لايجاوز اليوم السابع من الشهر التالي للشهر الذي وزعت فيه ويمتد الميعاد إلى اليوم الحامس عشر بالنسبة إلى محافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من حافظة أسوان وعليهم أيضا إعداد كشف من سورتين بأسماء الأفراد الذين لم يتسلموا هذه السكوبونات وأرقام بطاقاتهم والسكميات المقررة لسكل منهم وتسليم الأصل إلى إدارة التموين والاحتفاظ بالصورة لديهم بعــد التوقيع عليها من رأيس الإدارة بمــا يتضمن تسلم الأصل .

ويجوز لهم في حالة وجود عجز في عدد الكربونات المتبقية لديم بعد التوذيح والواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين سداد قيمة هذا الدجز في ، وعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالى النوزيع إلى إية خزانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر السكيروسين الحر وسعره بالسكوبونات بواقع ثمانية ملهات عن كل كوبون فئة لتر وتسابع إيصال السداد إلى إدارة النموين المختصة لإرساله المديرية النموين التابع لها انتموم بدورها لإرساله إلى مراقبة الحاسبة وللراجعة بوزارة النموين ويمتد هذا الميعاد إلى اليوم الحامس عشر باللسبة إلى محافظات مطروح والوادي الجديد والبعر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من محافظة أسوان .

مادة كم كا ــ تشكل بسكل مديرية من مديريات تموين القاهرة والاسكندرية والبعيرة وكفر الشيخ والفريبةوالشرقيةوالدتهليةودمباط وبور سعيد والاحماطيلة والسرياس والمنزوبةوالمفيزة والفيوم وبن سويف والمنيا وأسيوطوسوهاج وتناوأسوان لجنةأو أكثراراجعة كوبونات السكيروسيين الستعمة على الوجه الآتى:

وتقوم اللجان المشار إلها كل فدائرة احتصاصها بمراجعة السجلات والمستندات وكوبونات السكيروسين على النحو الموضح في المادة ٤٦ .

وتقوم مراقبة المواد البترولية والوتود بوازارة النموين بالنعتيش على أعمسال العبان المذكورة

مادة و 2 – على مديرى المستودعات الرئيسية المعركات البترول والجمية المعركات البترول والجمية التعاونية المبترول ووكلانها ومديرى الفروع ومتمهدى التوزيع أن يقدموا في اليوم المنافعين كل شهر المحكوربونات المنجمة المديمة داخل حرز و غنم على الجع تجاتم مدير المستودع أبر الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع إلى إدارة المجوين الكائن بدائرتها مقر المستودعات الرئيسية المشركة أو المجمية النماونية المبترول أو الموكيل أو الفرع أو المفرعة إلى الموام الناسبة إلى نحافظي الإناسة والإسكندرية وإلى اليوم السابع بالنسبة إلى محافظة البحر الأحرر.

و عِجْبِأَن تَكُونَ السَّكُوبُونَاتُ القَدَمَةُ دَاخُلُ الأَحْرَازُ فَوْرَمُ ، كُلُ فَتُهُ هَلِحَدَّ ، وَأَنْ تَحْتَوَى الرَّرَةَ الواحدة على مائة كوبُونَ مِنْ نَفْسَ الثَّنَةَ مَا لَمْ تَكُنَّ السَّكُوبُونَاتُ الحَبَيَّةِ أَنِّلُ مِنْ هَذَا العَدَ .

وعلى المذكررين فى الفقرة الأولى أن يقدموا فى موعد تقديم السكوبونات إقرادا مكتوبا من أربع نسخ مشتملا على البيانات الموضمة فى النموذج رقام ۱۹ بترول للمرافق بالنسبة إلى للمتودعات الرئيسية الشركات والجعية التعاونية البترولوفى النموذج رقم ۲۰ بقرول المرافق بالنسبة الوكلاء ومدرى الفروع ومتعهدى التوزيع ويجب أن يكون عدد الرزم من كل فئة المدون بالإقرار المسكتوب مطابقا لعددها الموجود داخل الحرز وفى حالة امتداد نشاط التوزيع إلى أكثر من محافظة واحدة أو مركز واحد فعليهم أن يقدموا مع الإقرار المسكتوب كشفا مبينا به البلاد التى يمتد إليها نشاط الغوزيع .

وعليهم أيضا أن يقدموا السجلات المنصوص عليها فى المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ إلى لجان المراجمة النصوص عليها فى المادة رقم ٤٤ من هذا القرار ومعها المستندات المؤيدة فى الموعد الذى تحدده تلك اللجان لمراجعتها المتأكد من مطابقة بينانتها المبينات المدونة بالإقرار المسكنوبة المفدمة منهم ويجب أن تكون البينانات المدونة بالإقرار المسكنوبة تماما البينانات المدونة بالسجلات كما يجب أن يكون الرصيد فى نماية الشهر المقدم عنه الإفرار مطابقا الرصيد المعملى بمستودعات الوكلاء والفروع ومتعهدى التوزيع .

وعلى رؤساء إدارات النموين تسلم أحراز السكوبونات والإقرارات المكتوبة المقدمة لم من مديرى المستودعات الرئيسية كثيركات البترول والجمعية النماونية للبترول والجمعية النماونية للبترول المحدودي المقروع أو من ينوب عنهم بسكتاب مصدق عليه من الشركة أو الجمسة وعنوم بحنائها ومن الوكلاء ومتعهدى التوزيع أو من ينوب عنهم بتوكيل مصدق فل التوقيع فيه رحميا عوجب إيساله من نسختين وقفا المنموذج رقم ١٢ بترول المرافق وجب أن تحتفظ الإدارة باسخة وتسلم الثانية المقدم الحرز أو إقرار وذلك بعد التأكد من سلامة الأحراز وسلامة الأختام المرضوعة عليها ومطابقة تلك الأحتام لنموذج الحامة المستوع الأحراز على مستودعات الشركات والجمعة التماونية المديرى مستودعات الشركات والجمعة التماونية التماونية

للبترول والوكلاء ومدوى الفروع ومتهدى التوزيع أو من ينوب عنهم مع وشخ عوفج تلك الأختام على نسخ الإقرارات المسكنوبة وكذا على إيصال النسليم فى الحئانة الخصصة لذك .

وعلى رؤساء إدارات الخوبن تسليم الأحراز والإفرارات المسكنوبة المتجمعة لديهم إلى مديرية الخوين المحنصة في موعد لا مجاوز اليوم الثالث من كل شهر وذلك عرجب عضر تسليم من نسختين وفقا النموذج رقم ٣٧ بترول المرافق عيث محتفظ الإدارة بنسخة وتسلم الثانية للديرية المحتصة وعند الميعاد إلى اليوم الرابع بالنسبة إلى إلى إدارات الخوين عمحافظة البحر الأحمر »

مادة ٣٩ سامة عن المسكن الراجعة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مجمعر جميع الأختام والافراد المسكن المسكن المسكن المسكنة المسكنة المسكنة المسكنة المسكنة المسكنة المسكنة عليها ومطابقة تلك الأختام المسكنة به واليهات الجراءات الحصر فى عضر من أصل وصورة طبقا المنموذج ٢٤ بترول المرافق وتحتفظ المدرية بالصورة ورسل الأصل إلى مراقبة الواد البترولية والوقود بالوزارة عجرد إنتهاء الحصر.

كما تقوم أيضا فى مواجّمة مدير مستودع الشركة أو الجمية التعاونية البترول أو . وكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم بالآتى :

أولا ـــ مراجعة السجلات المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ن القرار رقم ٢٣٢ لسنة ٣٥٠ المنحقق بما يلي :

- ١ ــ بالنسبة إلى السجلات المطابقة للنماذج ٢١ ، ٢١ مكرر ، ٢٢ بترول :
- (١) مطابقة رصيد السكيروسين فى أول الشهر الذى تتم مراجعته كلرصيد فى نها ة الشهر السابق .
- (ب) مطابقة كميات السكيروسين الواردة خسلال الثهر السكيات المدونة فى الغوانير والمستندات الصادرة من شركات البترول والجمية التعاونية البترول .
 - (ج) قيد حركة الوارد والمصروف يوما بيوم .
- (د) مطابقة البيانات المدونة في السجلات البيانات المدونة بالإقرار المكتوب،

السبة إلى السجل المطابق للنموذج رقم ٧٠ بترول :

مطابقة البيانات المدونة بالنموذج رقم ١٩ بترولالبيانات المدونة بالسبيمل المطابق للنموذج رقم ٢٥ يترول .

ثانياً ـــ على اللجنة التوقيع على السجلات والفواتير بما يفيد المراجعة مع إثبات التاريخ الذي تمت فيه .

ثالثا ـــ مراجعة محتويات الأحراز من الحكوبونات ويتبع في ذلك مايأتي :

(۱) تفض أ مراز الـكوبونات حرزا حرزاً بعد التحقق من سلامة كل حرز وسلامة أختامه ومطابقتها للأختام الموضوعة على نسخ الإفرارات المسكتوبة .

(ب) تستخرج محتويات الحرز من رزم المكوبونات وتعد رزم كل فئة من المثالث الثلاث: عشرة لتر وخمة أنر والد على حدة النحقق من مطابقة عدد الرزم من كل فئة لماهو مدون بالإفرار المسكنوب وفي حالة اكتشاف عجز في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فيستبعد ما يعادل هذا العجز باللتر من المسكيات المدعى يعما بالسكو ونات وشاف إلى المسكيات المبيعة بدون كوبونات، وفي حالة اكتشاف أى زيادة في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فقستبعد هذه الويادة ولا تحتسب ضمن المسكيات المبيعة بالسكوبونات.

(ج) بعد استبعاد الزيادة تعد محتويات كل رزمة من المكوبونات ذات الفئات الشات كل على حدة وطى اللجنة أن تتحقق من احتواء كل رزمة على مائة كوبون من نفس البئة وتعتبر رزم المكوبونات الحاسة بمكل فئة من الفئات الثلاث وحدة قائمة بذاتها ولا مجوز اعتباد الزيادة الموجودة فى محتويات رزم أية فئة مكلة المعجز فى محتويات رزم أية فئة مكلة المعجز فى محتويات رزم فئة أخرى .

وإذا ما أسفرت تنبجة العد عن وجود عجز في محتويات رزم أية فئة يخصم مايعادله هذا الدجز باللذ من السكميات المدعى بيعها بالسكوبونات ويضاف إلى السكميات المبيعة بمون كوبونات .

أما إذا أسفرت نتيجة العد عن وجود زيادة فى محتويات رزم أية فئة فلستبعد هذه الريادة ولاتحسب ضعن المبيع بالسكوبونات .

(د) تفحص اللجنة جميع السكوبونات كوبونا كوبونا للتحقق مما يأتى :

- (۱) أنها صحيحة وغير مزورة وفي حالة اكتشاف كوبونات مزورة بخصم مايعادل قيمتها باللتر من السكميات المدعى بيعها بالبكوبونات وتشاف إلى السكميات المديمة بدون كوبونات ، وعرد محضر صد صاحبها بالتطبيق للمادة ٤٧ من هسذا القرار وترسل السكوبونات الزورة بعد عمر بزها وختمها على الجمع بخاتم رئيس المجبنة وخاتم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو مستمد التوزيع أو من ينوب عنهم رسميا مع الحضر إلى النبابة المفتصة وبطلب إلى النبابة الذكورة إرسال الحرز إلى مصلحة الطب الشعرية بالنتيجة ، الحرز إلى مصلحة المعب الشعرع المحامية والمراجعة بالوزارة وتسوى المبيعات من السكميات المبيعة بالكوبونات والمبيعة بدون كوبونات على أماس تلك النبية .
- (۲) أنها جعيما من السكويونات المقرر تغاولها خلال الشهرالذى تتم مراجه: وتحمل اسم ذلك الشهرً وفى حالة اكتشاف كويونات تحيل اسم شهر آخر يستبعد مايعادل قيمتها باللزمن السكنيات المدعى يعمها بالسكويونات وتشاف إلى السكميات المبيعة بدون كويونات .

رابعاً حثبت اللجنة نتيجة مراجعة السجلات وكذا نتيجة عد الرزم من الفئات الثلاث وعد و فحص محتويات رزم كل فئة من السكو بونات تنصيلا في أربع نسخ من النموذج رقم ١٧ بترول المرافق وبوقع رئيس وأعضاء اللجنة بمحط ظاهر بالمداد على نسخ النموذج الأربع كا يوقع عليها الشخص الذى عند المراجعة في مواجهته مقرا بصحتها أو بملاحظاته إن وجدت ، وعلى اللجنة بسد ذلك إجراء ما ياتى:

- (١) تصحيح بيانات السجلاتوجميع نسخ الإقوارات المسكنوبة بالمداد الأحمر بالأرقام والحروف بما يطابق نديعة الراجعة النهائية ويوقع رئيس وأعضاء اللجنة بنفس المداد باعتهد التصحيح مع إثبات التاريخ .
- (٧) ختم نسخ الإفرارات المسكتوبة ونسخ النموذج رقم ١٧ بترول الرفقة بها مخاتم الجمهورية .
- (٣) تسليم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم نسخة من كل من الإقرار المسكتوب المقدم منا ومن النموذجرة م ١٧ بتدول.

- (٤) إرسال نسخة من كل من الإقراد المسكتوب والنموذج رقم ١٧ بترول إلى
 مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة .
- (ه) إرسال نسخة من كل من الإقرار المسكتوب والنموذج وقم ١٧ بترول بالبريد الموصى عليه إلى شركة البترول صاحبة الشأن أو الجمية التعاونية البترول بالقاهرة على حسب الأحوال.
- (٦) الاحتفاظ بنسخة من كل من الإقرار المسكتوب والنموذج رقم ١٧ بترول عقر المديرية
- (٧) إعادة ترتيب كوبونات كل حرز تنم مراجعته في رزم كل فئة هي حدة عميت محتوى كل رزمة هي مائة كوبون وتوضع الرزم في حرز و مخم طي الجم عائم دويس البحنة المحتار بمرفة المحافظ ثم تسلم الأحراز يوما للبديرية للاحتفاظ بها ويتم إعدامها حرفا بمورقة المحتفظ في الوم النالي للبوم اللب المحتوى تحدده مراقبة للواد البترولية والوقود موعدا لانتهاء عمل اللبجنة بالمديرية وتحرر اللبجنة عضرا من نسختين إثباتا لإنجام عملية الإعدام وتوقع اللبخ على هاتين المسختين ورسل نسخة من المحتفر إلى دراقبة المواد البترولية والوقود

مادة ٧٧ .. تقوم مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة شهريا بالتنتيش طي بعض لجان الراجعة المحالها وعد وقص أحراز الكوبونات اللق التبت اللجان للذكورة من مراجعها بحما لايقل عن ٥ / من عددها وتم الراجعة عدا وفحاً في مواجهة تلك اللجان لتأكد من مطابقة محتويات هذه الأحراز من الكوبونات لما هو ثابت بالمحوفج وقم ٧٧ بترول ، وتثبت تذبيعة مراجعة كل حرز في محضر من ثلاث تسخ طبقا للنموذج رقم ٧٧ لا يترول وتسلم ند مخة من هذا الحضر لديرية المحوبين لللليمها للمنافذ المنتديش من مراقبة لملواد البرولية والوقود المسلمة المراقبة المؤلفة المراقبة المنتدب مراقبة للواد البرولية والوقود وعضور اللجنة ومحرد محضر من نسختين الأحرية المواد البرولية والوقود وعضور اللجنة ومحرد محضر من نسختين المتحديد الم يرقب عليه من نسختين المتحديد الم يرقب عليه من نسختين الأحرات الم يوقع عليه من المجتبة منه إلى الديرية ومجتبة المنافذين ومجتبة المنافذين ومجتبة عنه إلى الديرية ومجتبة المنافذين ومنافزية المنافذين ومجتبة المنافذين ومجتبة المنافذين ومجتبة المنافذين ومجتبة المنافذين ومنافذين ومجتبة المنافذين ومنافذين ومجتبة المنافذين ومنافذين ومجتبة المنافذين ومتبينا الإعلام عملية المنافذين ومختبة المنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية المنافذين ومتبية المنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية المنافذين ومتبية المنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين المنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبينا المنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومنافذين ومنافذين ومتبية ومنافذين ومتبية ومنافذين ومنافذين ومتبية ومتبية ومنافذين
الفتش المنتدب من المراقبةالمذكورة باللسخة الأخرى لتسليمة المراقبة ــ أما الأحراز الق يتضع عدم مطابقتها فيعاد تحريزها و يختم على الجمع بخانم مقلق مراقبة لماراد البترولية والوتود وخاتم رئيس اللجنة وتسلم لمدير التموين أو مساعد في حالة غيابه للاحتفاظ بها تحت تصرف الوزارة .

وتكون لجان المراجعة المنسوس عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار مسئولة عن كل مايظهر من المخالفات الإدارية والمالية التي تكتشفها الوزارة

مادة ﴿ ﴾ كَ صَمَّى اللَّهُ وَلَوْ الْحَمَّيَةُ التَّمَاوِيَةُ للبَّرُولُ إِنْ تُرسُلُ بِكَتَالِ موصى عليه في موعد لا مجاوز اليوم الحامس عشر من الشهر النالي الشهر الذي تحت فيه المراجعة إلى كل من مراقبة المحاسبة والمراجعة ومراقبة المواد البِّمُولِية والوقود بالوزارة البيانات الآتية :

البيان الأول :

- (١) رصيد الـكيروسين الموجود في أول الشهر الذي بمت مراجعته .
 - (٢) السَّمَيات المشحونة خلال هذا الشهر .
- (٣) الـكميات المبيعة خلاله بالسكوبونات أو بدون كوبونات كل على حدة .
 - (٤) الرصيد في نهاية الشهر المذكور .

وبراعى أن يكون بيان الميمات سواه بالسكوبونات أو بدون كوبونات من وقع الإقرادات المسكنوبة والتماذج رقم ١٧ بشرول الوادة للشركات أو الجمية التماونية البترول من لجان المراجمة النصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار وأن تمكون البيانات لخاصة بالسكميات المشحونة مأخوذة من واقع حسابات الوكلاء والفروع ومتمهدى التوزيع بدهاتر الشركات أو الجمية التماونية البترول وذلك عن كل توكيل أو فرع أو متمهد توزيع على حدة وفي كل محافظة على حدة وبرفق بهذا البيان كشف يوضح إحمالي المبيمات بالسكوبونات وبدون كوبونات في كل محافظة على حدة .

البيان الثاني :

- (١) الرصيد في أول الشهر الذي تمت سراجعته .
 - (۲) الوارد والتسلم خلال الشهور المذكور .
 - (٣) المصروف والمسلم خلال الشهر المذكور .
 - (٤) الرجبيد في نهاية الشهر المذكور .

وذاك على النحو الموضح بالفوذج رقم ١٨ بدول المرافق .

مادة ٩ ٤ ـ نتيجة المراجعة الحسابية الق تقوم بها مراقبة الحاسية والمراجعة بالوزارة نهائية ،

مَادةٌ • ٥ ـ يلترم بتنتيذ هذا القرار :

- (١) مديرو شركات توزيع المواد البرولية والجمية التعاونية للبترول والقائمون بإدارة المستودمات الرئيسية والفروع الى تدار لحسابها ويمعرفة موظفها .
- (٣) وكلاء ومتعهدو التوزيع المتعاقدون مع الشركات أو الجمية التعاونية المذكورة بعقود تكسيم، هذه الصفة ، ويبطل هذا الإثرام بالنسبة للذكورين بمجرد انتشاء مدة التعاقد أو فسخه .

وطي شركات التوذيع والجمعية التفاونية للبترول أن ترسل إلى كل من مراقبة الحاسبة والمراجعة ومراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة ومديريات التموين في كافه الحافظات في خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا القرار - كشفا ببيان أساء وكلائها وشتمهذي التوزيع المتعاقدين معها والجهة القيزاول فيها كل متهم نشاطه وكذا أسماء مديرى فروعها ومستودعاتها الرئيسية والجهة السكائن بها الفرع أو المستودع الرئيسي وعلمها أيضاً أن خطر الجهات المذكورة عن كل تغيير أو تعديل في البيانات المشاد إليها في خلال أسبوع على الأكثر من حدوثها .

قرار رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹۹۷

بإلغاء القرار وقم ۲۸۱ لسنة ۱۹۵۳ (۱)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بمنظر نقل الندة الوفيعة خارج سدود المديرية أو الحافظة بنير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا النقل بين مديريات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان .

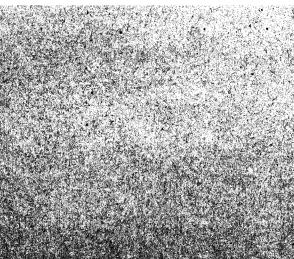
وعلى موافقة لجنة التموين العليا

قىرر:

مادة ﴿ _ يلغى القرار رقم ٧٨١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنه ١٩٦٧ _ العدد ١٤٤٠ .



and the second

الكتأب الثالث

قرارات التسعير الجبرى

قرار رقم ۲٦۸ لسنة ۱۹٤۷ بشأن ختم اللحوم ^(۱)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ٣ و ٤ (بند ٣) و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ٤٥ و الحاص بشئون التسمير الجبرى . (^(*)

قرر :

مادة \ _ مع عدم الاخلال بأحكام لائحة السلخانات ومحال الجزارة الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخطر ختم اللحوم بنير أختام السلخانات التي تذبح فيما . كما يحظر على تجار اللحوم بالجلة أو التجزئه أن يترضوا للبيع أو يحوزوا بأية صنه كانت لحوماً عليها أختام أو بيانات بخلاف تلك الأختام .

مادة ٢ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٤٧/٦/١ .

⁽٧) الغَّى الرسوم" بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بالرسوم بقانون رقم١٦٣ السنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الحيري .

قرار رقم ٣٣٩ لسنة ٩٤٩ بتحديد الأسمار في بعض المحال العمومية (١)

وزير النجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون المتسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

وعلى القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٧ الحاص بتحديد الأسعار فى بعض المعال العمومية المعدل بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٤٧ .

فرر:

مادة ﴿ _ يَكُونَ تَقْدِيمُ الْمَاكُولَاتُ فِي الْحَالُ الْعَمُومَيَةُ وَفَقًا لِمَا يَأْتَى :

(٢) أولا _ يجب على المطاعم والمقاهى والحانات والبوقيهات وغيرها من الحال المصومية المعدد الميم المحال أن تقدم المصومية المعدد الميم المحال أن تقدم المأكولات بالوجبات لمن يطلبها من المملاء في أى وقت ما بين الساعة الثانية عشر والنصف والساعة الثانية بعد الظهر لوجبة المقداء وما بين الساعة الثامنة والساعة المائرة والنصف لوجبة المشاء .

ويجوز لحذه المحال أن تتبع فى تقديم الما كولات قوائم الطعام المتعددة الاصناف مق طلب العميل ذلك أو كان تقديمها فى غير المواعيد المتقدمة.

ثانيا ــ بالنسبة للمتنادق واليئسيونات والبيوت المفروشة وما عائلهادن الأماكن المدة لإيواء الجمهور ·

⁽١) الوقائم المصرية في ٥/١٢/ ١٩٤٩ ــ العدد ه .

⁽۲) البند أولا من المادة الأولى عدل بالغرار رقم ۱۷ لسنة ۱۹۰۰ ـــ الوقائم المصرية في ۱۹۰۷/۲۰۲۱ ـــ العدد ۱۷ ثم عدل بالقرار رقم ۷ لسنة ۱۹۲۷ الوقائم المصرية فى ۱۹۲۷/۱/۷ ـــ العدد . ملحق .

يكون تخديم المأكولات بالوجبات الزلاء الذين يتميمون بها إلحاء كاسلة أسا غير هؤلاء من النزلاء والعملاء فقدحل أن يقدم لهم المأكولات بالوجبات أو أن يتيم فى ذلك قوائم العلمام المتعددة الاصناف .

(۱) مادة ۲ سيتيع في تحدد أسعاد الوجبات والشطائر (السندوتشات) بأنواعها وأصناف الحلوى والمناطبات بأنواعها والفواكه الطاذجة والمسفوطة بأنواعها والمسكرونة والأرز سأدة أو بالاسم وجميع أنواع السلطات الاحكام المبينة في المواد من ٦ إلى ١٢ من هذا الفراد وجب إلا تقل أنواع المأكولات اللي تقدم في وجبة الفذاء عن ثلاثة أصناف وفي وجبة المشاء عن أربعة أصناف.

أما الأصناف الآخرى فللممعل أن يحدد أسعارها مع إخطار مصلحة السياحة بأسعار هذه الأصناف .

(٢) مادة ٣ _ يجب على مديرى المطاعم والفنادق والبنسيرنات والنزل والمفاهي والحافات والبراد والمفاهي والحافات والبراد والمؤدن والحافات والمؤرد والمفاهي والمشروبات بقسد تعاطيها في نفس الحل أن يعلنوا عن رسم المسؤول وعن الأسمار وعن النسبة المثوية التي تضاف إليها مقابل الحدمة والتي لا يجوز أن تزيد على ١٠ / من يستما وعند عدم ذكر هذه اللسبة يعلن أن تحديدها متروك لنقد بر المعلام . . . وبالنسبة المفادق والمحال العامة السياحية التي يعدر قرار من وزير السياحة بتعديدها يجوز أن تضاف إلى أسعارها نسبة مثوية مقابل الحدمة بها لا تجاوز عدت عدد الما المعادمات السياحة التي يعدر قرار من وزير السياحة المحادمات المعادمات ال

كذلك يجب على مديرى الفنادق والبنسيرةات والبيوت المفروهة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمير أن يعلنوا عن عدد الغرف المعدة للايجار وأجرة كل غرفة بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم واحد وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة المعرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر كا يجب أن يتضمن الإعلان بيانا معدة الشخوية وإغالة التي يطاب حجزها .

⁽۱) المادنالتانيةعبلت بالقرار رقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۰ سالوقائم المسرية في ۱۹۰ / ۱۰ ۱۹۰ ۱۰ سالوقائم المسرية في ۱۹۰ مروز غير اعتبادى ثم عدلت بالقرار ۱۹۰ لسنة ۱۹۵۷ ــ الوقائم المسرية في ۱۹۰ / ۱۰ ۱۹۰ ــ العدر ۱۹۰ مکرو (ب)

⁽۲) الفقرة الأولى من المادة . تتالُّتُه معنَّلُة بالفرار رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۲۷ الوقائم المصرية في ۱۹۷/۷/7 _ العدد ۱۸ .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٤١ يجب أن يكون لدى الأهجاس الذكرون في الفقرة السابقة دفتر خاص يشتون فيه المطلبات من أى نوع كانت القررد من العملاء الحاصة بحجز الأماكن والنرف مع ذكر تاريخ الطلب ونوعه واسم العميل ولقبه وعنوانه والتاريخ الدى تشغل فيه المرفة ويحسك الدفة . ويحسك الدفة المشار إليه بالفة العربية وتكون صفحاته مرقومة مرقم مسلسل يجب أن يقدم المسلحة التجارة «مكتب مراقبة أسعار الفنادق » أو لمسكن السجل يتجارى حسب التفصيل المبين في المادة ، من هذا القرار لحتم صفحاته بخام وزورة التبجارة والصناعة .

مادة ٤ ـ يكون إعلان الأسعار والرسوم والاجور وغيرها من البيانات المشار إليها في المادة المسابقة على الوجه الآتي :

١ - تكتب البيانات المذكورة في جداول باللغة العربية باحدى اللغي الإنجليزية
 أو الفرنسية بحروف لايقل إرتفاعها عن مالميترين .

 ب فيا يتعلق بالفنادق والبيوت المفروشة كالبنسيونات وماعاتلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور يحب أن تعلن الجداول على العوام في مكان ظاهر في مدخل المحل وعلى باب كل غرفة من الداخل مبينا فيها أرقام الغرق وسعر كل منها .

ويوسع البيان الحاس بعدد الدرف للشغولة والحالية والتي طلب حجزها على لوحة تعلق في مهو المحل وفي مدخله مكيفية تستلفت النظر .

وفيا يتعلق بالبارات تعلق الجداول على الحائط الموجود خلف الساقى وكذلك تعلق الجداول فى بهو المحل وفى مدخله بكيفية تدتلفت النظر .

وفيما يتعلق بالمطاعم وغيرها من المحال العمومية ليسيم الوجبات والمأكولات بقصد تعاطيها فى نئس المحل تعلق الجداول فى مدخل المحل وبداخله فى مكان أو أكثر بكيفية تستلفت النظر .

مادة a — ⁽¹⁾ مختم الجداول المتضمنة للاسمار والأجور وغيرها من البيانات الق يحب على مديرى المحال العامة الإملان عنها بختم وزارة الانتصاد الوطنى قبل تعلقها فى هذه للحال .

⁽١) الموادمن ٥ إلى ١٤ عدا العاشرةمعدلة بالقرار وقم٢٦١لسنة ١٩٥١ الوقائم المصرية في ١٨/٨/٢ ه ١٩ . العدد ٢٦ ملجق

وترسل الجداول المعدة لهذا الفرض _ لسلحة السياحة _ إذاكان المعارموجودا فى دائرة سحافظة الفاهرة وبالدسبة لباق المعافظات والمديريات ترسلل الجداول لمكتب السجل التجارى بالمعافظة أو المديرية التي يقع فى دائرتها المحل .

مادة ٣ سد عجب على مديرى المحال المفار إليها في المادة ٣ من هذا القرار ان برساوا المسلحة السياحة كتابا موصى عليه متضمنا الأسعار ورسم الدخول بما في ذلك الضرية والأجور الواجب عليهم الإعلان عنها سد ويكون ذلك في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالمسية للمحال الموجودة وقت صدوره ومن تاريخ افتتاح المحل في الأحوال الأخرى . ويعنى من حكم هذه المادة أصحاب المعال الترن سبق أن قاموا بتنفيذ ما تصمنته هذه المادة من النزام .

مادة / — تصدر مصلحة السياحة قراراً بقبول الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور المبلغة إليها أو رفضها وفى الحاله الثانية نقوم المصلحة بتعبين الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجوز التي توافق عليها .

مادة ٨ – تعلن مصلحة السياحة قرارها إلى المحل المختص بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

ويجب أن يشتمل الاخطار في حالة صدور قرار برفض الأسعار أو برمم الدخول أو الأجور المبلغة في بيان حق صاحب المحل فى النظام إلى اللعبنة المنوء عليها فى المادة التالية مع ذكر المراهيد والاجراءات المتعلقة برفع النظام .

مادة ٩ ـــ يجوز لذوى الشأن ان يتظاموا من قرار الوزارة الحاص بتهيين الحد الأقمى للاسعار أو رسم الدخول أو الأجور المرخس بها .

ويجب تقديم التظلم في ميداد ثلاثة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالاسمار أو رسم الدخول والأجور وأن يشتهل النظام في ثلاثة أسهاء بمتارهم صاحب الشأن من الجدول المرافق القرار ٣٩٨ لسنة ١٩٤٩ ليمثاره في اللجنة للذكررة وفي حالة عدم الاختيار يقوم رئيس اللجنة بانتخابهم من قس الجدول بطريق القرعة .

ويعرض التظلم على لجنة تشكل على الوجه الآني :

سكرتير عام وزارة الاقتصاد الوطني رئيسا

وكيل عام مصلحة السياحة مراقب الشئون القانونية⁽¹⁾ بوزارة التمو**ين أو من** ينوب عنه

مدير إدارة الفنادق والحال العامة بمسلحة السياحة .

تلاثة من أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات يختارهم صاحب الشأن . من العدول المرافق للقرار ٣٧٩ لسنة ١٩٤٨ .

وتسكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة لأى طمن كما يكون أجنّاعها محميحا إذا حضره أربعة من الأعضاء بما فهم الرئيس .

وإذا لم يقدم صاحب الشأن تظلم فى الميعاد المترر اعتبر قابلا للامعار أو رسم المدخول أو الأجور التى حددتها مصلحة السياحة ووجب عليه العمل بها بمجرد انهاء ميعاد النظلم.

مادة م ﴿ سَ يَشَلَّرُ التَّظَّلُمُ فَيَخَلَالُ حَسَّهُ عَشَرُ يُوماً مِنْ تَارِيخُ وَرُودُهُ وَيُكَلَّفُ المَّظَّلُمُ بِالْحَسُورُ أَمَّامُ اللَّجِئَةُ لَسَاعً أَتُوالُهُ وَذَلَكَ مُخْطَابٍ مُوصَى عَلَيْهِ يَشْتَمَلُ عَلَى التَّارِيخُ الْحُدِدُ للنَّظِرُ فِي التَّظْلُمُ .

مادة \ \ س تعلن مصلحة السياحة قرار اللجنة إلى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه في معاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويكون صاحب الشأن مازما يتعدل الإعلان عن الأمعار أو رسم الدخول أو الأجور تحيث يكون مطابقة لقرار المجينة.

مادة ٧٧ - يجب على مديرى الحال المشار إليها في المادة الثالثة من القرار المائة ١٩٤٨ أن يخطر المسلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسماللحول أو الأجور قبل العمل بها بشهر على الأقل فإذا رأت مضلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسمار المبلغة إليها مرتقمة أخطرت بذلك الحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للاسمار أو رسم السخول أو الأجور التي توافق عليها طبقالما هو وارد في المادة من من هذا القرار ولا يجوز العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من الق

ويجوز لذى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتعيين الحد الأقمى

⁽١) معدلة بالقرار رثم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ الموقائم المصرية في ه / ١٢ / ١٩٥٧ ـــ العَمَدُ ه ٩ .

الاسعار أو رسم الدخول أو الأجور وذلك وفقا للشروط والأوصاع المبية في المواد ٩ و ١٠ و ١١ مهر هذا الفرار .

مادة ١٣ — يمين لإنبات المحالفات لأحكام هذا الفرار موظفو مصلحة السياحة ورؤساء مكاتب السجل التجارى الذين يشغلون وطائف من الدرجة السادسة على الأقل

مادة ع ﴿ — كل عنائة لأحكام هذا القرار يساقب عليها بجسب الأحوال با تقويات الوازدة فى المواد دور ١ و ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ . (٢) مادة ٥ ﴿ — ملناة

مادة **۱۳** -- يلغى القراران رقم o و ۲۳ اسنة ۱۹٤٧ ·

مادة 17 ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بيان

بأسماء بعض أحماب المتنادق والمطاعم والبارات الذين يمكن لأصحاب الشأن أن يحتاروا من بيتهم ثلاثة أعضاء فى العجنة المنصوص عليها فى المادة 4 من القرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٤٨ .

أولا^(٢) : فما يتعلق بأصحاب الفنادق والبنسيونات

١ ــ بيبر جاكيار مدير عام فندق النيل هلتون بالقاهرة (٢٠٠٠) .

٧ - أنيس مصطنى سلامة مدير فندق بوريفاج بالاسكندرية .

٣ ــ ك . فارونسيس مدير فندق وندسور بالاسكندرية .

ع ـ مارسيل هرمان مدير عام شركة هبرد والفنادق المصرية .

ه _ حبيب تادرس مدير عام شركة فندق الكونتتنال وسان استفانو .

٣ ــ أميلنو أباتا نجلو مدير فندق الـكوننتال وسان استفانو .

بغدیك كرابیپ بغداساریان صاحب ومدیر فندق ناسیونال وجلانز .
 ۸ ـ جورج زازل مدیر فندق لوتس .

3. 3. 6.3.

⁽۱) المادة ۱ ملغاة بالقرار رقم ۲٦١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه . (۲) معدلة بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٢٨/ ١٩٦٠ ـــ العدد

٣٣ ملحق.

⁽٣) معدلة بالقرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ١٩٦٠/١٠/١٠ --

. ثأنيا ـ فيا يتعلق بأحمال للطاعم والمقاهق والبارات والحانات والسُّكباريهات والبوقهات وغيرها من الحال :

- ١ إدوار قسير ، صاحب مطعم صوفر بالقاهره .
- ۲ سیزار جروی ، صاحب علات جروی بالقاهرة .
- ٣ اندر با دريكوس ، صاحب عل جراند تريانون بالاسكندرية .
 - ٤ جورج داميرس ، صاحب فندق مينرفا بالقاهرة .
 - ٥ كوستى اندروبولوس صاحب مطعم المكورسال بالقاهرة .
 - ٣ جورج عبور فودس ، صاحب مطعم سان جيمس بالقاهرة .
 - ٧ تيودور سبوكس ، صاحب بار سيسل بالقاهرة ،
 - ٨ ميشيل الورداس ، صاحب بوفيه روى بالقاهرة .
 - ٩ عد الكاشف ، ساحب مطعم الكاشف بالقاهوة .
 - ١٠ جوزيف شارتيني ، صاحب مطعم الارمتياج بالقاهرة .
 - ١١ أنطون عيس ، صاحب كاذينو الجبلاية بالقاهرة .
 - ١٢ عد عبد النبي ، صاحب كازينو عابدين بالقاهرة .

قرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۰^(۱)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع طي المرسوم بثانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التسعير الجيرى للعدل بالقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

وعلی الترازات وقم ۱۵۶ و ۱۵۰ سنة ۱۹۶۷ و ۱۱۷ و ۱۹۳۳ و ۱۳۸۳ و ۱۸۰۰ و ۱۸۰۰ و ۱۸۰۰ و ۱۸۰۰ و ۲۰۷۰ و ۱۸۰۰ و ۱۸۰۰ و ۱۸۰ د ۲۵۰ و ۱۲۰ و ۲۰۱۱ و ۲۰۱۱ و ۱۸۰۱ سنة ۱۹۶۷ و ۱۸۷ و ۱۸۱۱ و ۱۸۸ و ۱۸۰۰
فرر:

الباب الأول – أحكام عامة

مادهٔ ^{۲۷} / _ محدد أقصى الربح الذى يرخص به اصاحب المصنع وللستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر النجزئة فيا محتص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٠ وققاً لما يأتى .

- (١) لصاحب المصنع بنسبة مثوية من تكاليف الإنتاج الاجمالية .
 - (ب) المستورد بنسبة مثوية من تكاليف الاستيراد .
- (ج) اتاجر الجلة ونصف الجلةوتاجر التجزئة بنسبة دئوية من تكاليف الإنتاج الإجمالية أو الاستراد أو سعر الشراء أمها أفل .
- مادة ٧ يقصد بتسكاليف الإنتاج الإجمالية كلماله علاقة مباشرة بإنتاج السلع وتشمل بالأخص العناصر الآنة :
 - (١) ثمن المواد الحام .
 - (٢) أجور العمال .
 - (٣) عن الوقود .
 - (٤) مصاريف الإدارة
 - (٥) المساريف العمومية
 - (٦) الاستولاك .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٧/٤/٠٥٠ _ العدد ٤٣ ملعق .

 ⁽٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١ السنة ١ ٥ ١ الوقائم المصرية في ٦/٢/١٣ و ١ ٩ - المدد ١٣ .

مادةً ﴾ ـ يقصد بتكاليف الاستيراد مجموع النفقات الآتية :

- (١) مصاريف البريد والتلغراف وفتح الاعتاد .
- (٢) التسكاليف التي محملها المستورد للحصول على السلعة في مكان استيرادها.
 - (٣) قيمة التأمين .
 - (٤) أجرة الشعن .
- (a) الرسوم^(۲۲) الجركية وعوائد الرصيف وغيرها من الرسوم والنفقات الق يتحملها المستورد لحين تسلم السلمة من الهائرة الجركية.
- (٣) أجرة نقل السلعة من ميناء أو محطة الوصول إلى المسكان الذي تباع فيه. على أنه في حالة الحصول على السلعة عن طريق استخدام حسابات الاستعقاقات للاستيراد لايجوز أن تزيد العلاوة التي يضيفها المستورد إلى التكاليف الوارد قفى البند ٧ في سبيل الحصول على الاسترائي أو العولار على الفرق بين السعر الرسمى لهذه العملة وسعرها في السوق الحرة أو العمولة التي تدفع في حالة الاستيراد بطريق غير مباشر أجما أقل.

ماده(٣ ٣) مكروا _ يجوز الناجر الذى يبيع أية مادة أو سلمة محددة الربيع فى مجارتها أن يضيف إلى السعر المحدد البيع به تكاليف نقلها من المدكان الذى اشتراها منه إذا كان خارج المديرة أو المحافظة الق يديع فيها بشمرط أن تكون هذه التسكاليف مؤددة بالمستندات الصحيحة .

مَادَةُ (٤) ع - إذا كان البائع عجمع بين أكثر من صفة تجارية فقه الحق في الجمع بين نسبة الربع لكل منهما .

 ⁽١) المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٩/١/١٤٠١ العدد ٣ .

 ⁽٢) البند • معدل بالقرار رقم ٤٧ لسنة ٤٥٩١ الوقائع المصوية في ١٩ / ٣ / ٤٩٠٤ المدد ٢١٠ .

⁽٣) مكررا مضافة بالقرار رقم ه ٤ لسنة ١٩٥٣ الوقائم الصريه في ١٩٥٣/٣/١٧ _ المدد ٢٧.

ثم عدات بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ الوثائم المصريه في ٧٧-٥٧٥ ١٩٥٧ ـ العدد ٧٦ . (٤) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ الوثائم المصرية في ١٩٥٦/٢/١٣ـ العدد ٣. العدد ٣ .

ويجوز التاجرالمشترى الحصول على نسبة الربح التى يتنازل عنها المنتج أوالمستورد أو تاجر الجلة أو نصف الجلة على التوالى من أرباحه عند البيع بالإضافة إلى نسبة الربح المقررة السنته التجارية .'

(الممادة م ـ لايجرز بيع السلم الهددة نسبة الربح في تجارتها إذا كانت متخدمة يسعر يجاوز ١٠/٠ من سعر شراتها وهي جديدة أو من سعر مثيلتها وهي جديدة عند البيم وذلك إذا تعذر معرفة سعرها الأصلي .

مادة ٣ ـ لا مجوز يع السلم للسعرة بالمزاد بسعر أو بربع يتجاوز السعر أوال بع المرخص به طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٧ - فيا يتعلق بالسلع التي محدد الربع في مجارتها بموجب المادة ٤ (بند) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة و١٩٤٤ ، مجوز الناجر الذي يشترى إحدى هذه السلع بصفته تاجر جملة أو نسف جملة أو تاجر تعبونة أن بيدمها بالسفة التي اشتراها بها لتاجر من نفس الفئة على أن يقتسما فيا بينهما الربع المرخص به .

ويجب على البائم في هذه الحالة أن يثبت في الفاتورة.

١ ... الصفة الق يبيع بها السلعة طبقا لحسكم المادة ٢٦ من هذا القرار .

٧ ــ الحد الأقصى فاسعر الذى تباع به السلعة للمستهلكمين .

مادة ٨ ــــ بجوز المستورد وتاجر الجلمة ونصف الجلمة وتاجر النجوئة إذا وجدت فى حيازته مقادير من صنف واحد اشتراها بأسمار مختلفة ـــ أن بيسع هذه السلع بمتوسط أسمارها بعد إضافة النسبة المثوية لمربح المرخص به فى تجارتها .

وفى هذه الحالة بجب على صاحب الشأن أن مجرر قبل البيع بتوسط السعر محضرا بجرد هذه السام يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة فى شرائها والرقم المعروفة به فدى المنجر .

الباب الثانى _ تحديد أقصى الرمح فى تجارة بعض السلع مادة ٩ _ يكون الحد الأقصى للاوباس الله يرخص بها فى مجارة السلع المذكورة بعد وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

⁽١) المادة ٥ معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ٢٥٥١ المشار إليه .

(۱) ۱ ... ملغاه . "

٧ ـ الأدوات الصحية بكافة أنواعها :

٢٥ / من تسكالف الاستيراد توزع على الوجه الآتي:

١٠٪ للمستورد .

١٥/ لتاجر التجزئة .

ويضاف ٥ / إلى الأرباح المفررة للمستورد بالنسبة للادوات الصحية المستوعة من العميق الحالص نظير النلف اللعلي .

(۲) ٣ _ الآلات الزراعية :

(۱) آلات الحداس والجرازات ۲۲٪، من تسكاليف الاستيراد (أقمى سعر للبيع به المستهلك) .

(ب) الآلات الزراعية غير الحركات وذات الحركات ٣٠٠/ من تسكاللف الاستيراد (أقمى سعر البيع به المسهلا) .

ويقصد بتسكاليف الاستيراد :

 (١) سعر السلعة تسليم ميناء الوصول وإذا كانت الشركات المستورة في مصر فروعا للشركات المنتجة في الحارج كشركة فورد فلها أن تضيف ه/ على السعر الذكور .

(۲) مساديف التخليص والتركيب على الا تتجاوز ٤ / من السمر تسليم ميناه الوصولو بجب أن تسكرن مساديف التخليص والتركيب المرخص المستوردين في محارة الآلات الرراعية بإضافها إلى تسكاليف الاستيراد المشار إليها مؤيدة بالمستندات وبما يثبت أن التركيب تم بمعرفة البائع .

(٣) الرسوم الجمركية .

ويخفض هــــذا السعر بمقدار ١٠ / إذا كان البيع لإحدى للصالح أو الهـيّات الحــكومـة.

 ⁽١) البند ١ من المادة التاسعة ألغى بالمادة ١ من القرار وقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ للوقائع
 المصرية في ٢/٠١/١٠ العدد ١٩٥٨ مكرر غير اعتبادى .

 ⁽٢) البند ٣ من المادة التاسعة معدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ٩٥٣ الوقائع المصرية قى ١٩٥٣/٣/٣

(1) ع - العاج والراسير الصنوعة من الحديد والعلب والعاج: ,
 (1) من تسكليف الاستيراد (أأمن سعر البيع به للستهات)
 توزع طح الوجه الثاني :

١٠ / من تسكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجلمة مماً .

ه / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(٢) ه ــ الصنيح:

١٣ / من تسكا أيف الاستبراد توزع كالآنى:

• / للستورد .

٣ / لتاجر الجلة .

ه ٪ لتاجر التجزئة .

ط أن يكون في حكم البيع بالتجزئة الكميات ال**ن** لا تجاوز العان .

الباب الثالث .. تنظيم تداول بعض السلم الفسل الأول .. الحيوب والفلال

مادة • ٧ - يجب على التجار الموجودين فيدائرة السواحل الحسكومية المقررة أن يكون لديم دفتر خاص تفيد به مقادير الحيوب والقلال الحتزنة لديم ومقسدار مايرد عليهم منها . ومقدار ما بيميونه من هذه الأسناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والفلال الآتية :

۱ ـ المقمح حندى وبلدى .

۲ ــ الفول : صحيح ومجروش .

٣ ــ العدس : صحيح ومجروش :

ع _ الشعير .

ه ــ الدرة : الشامية أو الرفيعة ألعوجة بنوعيها الصفراء والبيضاء .

٣ ـ الأرز الشعير .

٧ ــ الأرز المبيض بأصنافه بمسوح عادة بمسوح محصوص ـــ جلاسيه .

⁽١) البند ٤ من المادة التاسعة معدل بالقراورقم ٩ لسنة ١٩٦٠ الوظائمالمصرية في ٢٠/ ١-١٩٦٠ العدد ٤٧.

⁽٢) البند ٥ من المادة التاسعة مضاف بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ الوقائم المصرية في ٣/٩/٩ - ١١ الوقائم المصرية في ٣/٣/٩ - ١٩٥

مُ عدل بالقرار رقم 10 السنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٢/٨/١٩٦٠ _ العدد ١٠١ .

مادة ١٨ — يجب على التجبار المذكورين في المادة السابقسة أن يقدموا في المباد كل يوم لمفتش السوق المجتمع كشفا ببيان المقادير الموجودة لديهم من الحبوب والنمال سواء أكانت بالمفونة أم في المراكب مع ذكر رقم كل مركب و هجب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر أو وكيله .

الفصل الثاني - تنظيم تداول زيت بذرة القطن

(۱)مادة ۲۲ - ملغاة .

مادة ١٩٣ — زيت بذرة القطن ثمرة ١ و ٧ و ٣ المبأ فى الصفائح أو العاب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه إو عرضه أو طرحه البيع أو حيازتة بقصد البيع إلا إذا كان عمل البيانات الآتية :

١ .. نوع الزيت والتسمية التجارية الميزة له.

٧ ـ الوزن السافى للعبوة .

٣ - اسم المصنع .

مادة ك ١ - تسكتب البيانات المشاو إليها في المادنالسابقة بالافة العربية وبحروف لايقل اوتفاعها عن ثلاثة ملليمترات .

الفصل الثالث - تنظيم تداول الأرز

(۲)مادة ١٥ - ملفاة.

مادة ١٦ — ملغاة .

مادة ٧٧ - ملغاة .

الفصل الرابع -- تنظيم تداول البن

(۱) مادة ۱۸ — ملغاة .

⁽۱) ألمادة ۱۲ ملغاة بالقرار رقم۱۷۳ لسنة ۱۹۲۰ الوتائم المصرية فی ۳۱،۸/۳۱ – ۱۹۳۰ – العدد ۲۷ مكرر .

⁽۲) الموادّ من ۱۰ إلى ۱۷ ملفاة بالقرار رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۲۳ الوقائم المصرية في ۱۹/۲۰/۱۰ – العدد ۸. وانظر القرار في مذا الكتاب .

⁽٣) ألمادة ١٨ ملغاة بالقرار رقم ٢٩١ لَسنة ٥٠٠ الوقائع المصرية في ٣/٧ · ١٩٥٠ –

. الباب الرابع – إعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

(١) مادة ٩ إ ـــ كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل.
 صنف بالأوضاع الآنية :

(١) يكون الإعلان بكتابة سعر السلمة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشدكل واضح غير قابل للشك وباللمنة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجمة له بأحدى اللفات الأجنبية .

(٣) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلمة ذاتها أو طى أغلقتها أو طى
 يطاقة توضع على المواد أو البضائع .

(٣) مجرز أن يكتنى ببطاقة واحدة السلع الماثلة في سنفها ونوعها ووزنها حق.
 ولو تمددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل الحل .

(٤) المواد والبضائع التى تباع عادة بالوزن أو السكيل أو المقاس يكون الإهلان عنها ببيان وحدة الوزن أو السكيل أو المقاس .

مادة ٧٠ - إذا ثبت للوظفين الشار إليم في للادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأسناف الرجودة داخل المحل لا محمل ينانا بسعره وفقا لحسكم للادة ١٩ . وادعى صاحب الحل أن البيان المطاوب كان موجودا وزال لأى سبب من الأسباب فلا ينتبر التاجر محالفاً لأحكام للادة السابقة إذا كان _ علاوة على تفيد حكم المادة ١٩ _ قد اتبع الإعلان عن الدمر مجدول يضم بيانا مهذا السند وسعره .

مادة ٢٩ — يعلق الجدول المشار إليه فى المادة السابقة فى مدخل الحل ومداخله بكيفية تستلنت النظر ، ويحرر الجدول بالأوضاع النصوص عليها فى الهادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، ويجب أن يكتب بحروف لا يقل ارتفاعها عن عصرة ماليمترات .

^{. (}١) الماد. ١٩ معدلة بالقرار وقم ١٣٨ لسنة ١٥٩ الوقائع الصرية في ١٩٥٧/١٠/٢ _ العدد ١٣٨ تابع .

مادة ٢٧ ـــ مع عدم الاخلال أحكام المواد ١٩و٢٥ و ٢١ يكون إعلان سعر البن المطحون وغير المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء أكان معبأ أو غير معبأ .

مادة ٣٣ — يجب مل الباعة المنجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلمة أو مادة يبيعونها أو يعرضونها للبسط بطريقة واضحة ويكون الإعلان بكنابة الأسعار باللغة المعربية على بطاقات توضع على البضائع الحاصة بها ، أما البضائع التي تباع عادة بالوزن أو السكيل أو المقاس ، فيسكون الإعلان عنها في البطاقات ببيان وحدة لماوزن أو السكيل أو المقاس .

ويجوز أن يستعاض عما تقدم بجدول يضم ببانا بالصنف وسعره .

مادة ٢٤ — مع عدم الإخلال بأحكام الواد من ١٩ إلى ٢١. يجب على كل تاجر ببيع كل أو بعض السلع أو المواد المدرجسة بالجسدول رقم ١ الملحق بالمرسوم يقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق في مكان ظاهر بمدخل الحمل الجدول الحاص بأسعار هذه السلع والمواد والذي توزعه الغرفة التجارية المختصة.

الباب الخامس - أحكام ختامية

. مادة 70 سند تسرى أسكام المواد من ٢٩ إلى ٣٠عل السلع اللسعرة والحددة الرئيج في عجارتها بالاستناذ إلى للادتين ٧ و ع ﴿ بند ١ ﴾ من المرسوم بقانون وتم ٩٩ المسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢٦ -- (١)على صاحب للصنبع أو المستودد أو تاجر الجسلة أو نصف الحلجة أن نصف المجلة أن نصف المجلة أن نصف المجلة أن يقدم إلى المسترى فاتورة معتمدة منه مبينا بها الآتى :

- ر (ا) تاريخ البيع .
- (ب) نوع السلمة المبيمة وعلامتها المميزة إن وجدت .
- (-) وحسدة البيع و بمن بيع الوحسدة وعدد الوحدات المبيعـة والمجن المدفوع
 من المشترى .

⁽١) المادة ٢٦ معدلة بالقرار وقم ١٠ السنة ٥٦ المالوقائم المصرية في ٦/٢/٢ ٥٠ ا– المعدد ١٣ .

- (د) تسكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المفررة وأقمى سعر الوحدة البيع يه المستهك (السلم الحددة نسبة الربح في تجارتها) .
- (ه) سنة التجارية الى باع بها وما يخصه من نسبة الربع المقررة وما يخصم
 من هـ نه النسبة إذا كانت نسبة الربع المقررة للإنجار فى السلمة موزعة فها بينهم
 وعلى تاجر النجزئة أن يسلم المشترى مثل تلك الفاتورة إذا طابت منه.
- مادة ٧٧ مجب على كل من يتجر بالجلة أو نسف الجلة في السلع المسنوعة سحليا أو المستوردة من الحارج . كما مجب على أصحاب المسانع التي تنتج همذه السلع أو المستولين عن إدارتها أن يكون لديم سعبل خاس يثبت فيه البيانات الآتية :
- (۱) مقادیر السلع الن تسکون فی حیازتهم فی تاریخ نشر هذا القرار وما برد پالیم منهــا مستقبلا والجهات الواردة منهــا وأماكن تخزینها وما بیمونه أو پیستخدمونه منها فی مجارتهم أو صناعتهم .
- (۲) تسكاليف إنساج هـذه السلع أو تسكاليف استيرادها والبالغ المدفوعة في
 شهرائها والمتحصلة من يعما وسعر شراء وبيع الوحدة منها .
- (٣) أسماء المشترين ووقم الفيد في السبطل التبخسارى إن كان المشترى تاجراً
 أسمات المبيعة اسكل منهم .

مادة ٧٨ -- يقوم مقام السبعل الحاس المشاد إليه في المسادة ٧٧ من هسة! «القراد ما يكون لدى صاحب المستع أو المستودة أو تاجر الجلة أو نصف الجلة من أحفاز عارية منظمة وفانونية أو سبعلات أخرى إذا كانت تلك الدفائر والسبعلات عكن أن يؤدى إلى إعطاء البيانات المطلوبة .

مادة 74 ــ يجب أن تحرر السجلات والدفائر باللغة العربية بخط واستح وبدون كشط ويوقع ما حب الشأن على كل إضافة أو شطب جا فى السجل أوالدفائر معم ذكر تاريخ التعديل

· مادة • ٣٠٠ من صاحب المشتع والمستورد وتاجر الجلة ونصف الجلة وتاجز

أ. (1.) المادة بـ ٣ موسلة بالقرار وقر - قاسئة ٢٠٥٦ الوقائم المسرية في ١٩٧٨ / ٢٠٥٣ ـ .
 العمد ١٣٠ . ثم عدلت الفقرة الأولى بالقرار يرقم ٣٣ لشية ٢٩١٧ الوقائع المسرية في ٢/٤/
 ١٩٣٣ ـ العدد ٢٣ .

النجوثة (بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الرسع في تجارتها)،الاحتفاظ بالفواتير. والسجلات والدفائر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة حمس سنوات من تاريخ. آخر قيد فعها .

على أن محتفظ بصور من فواتير شراء السلع الحددة الربيح فى فزوعهم المختلفة · بالنسبة للسلع الموجودة فى هذه الفروع ولنفس المدة سالمة الذكر .

وطى صاحب المصنع والمستورد عند فقد المستندات المثبنة لسعر التسكلفة السلع. المحددة نسبة الربح في مجاوتها الخاذ الإجراءات الآتية .

(۱) إخطار الوزارة (مراقبة الأحمار) فور اكتشاف ققد المستندات بكتاب موصى عليه مصحوب ملم وصول مبينا به توع السلمة وأسباب فقد المستندات.

(ب) تحرير محضر جرد من صورتين السلع التي تسكون في حيازتهم بيين فيه. نوع السلمة ومقدارها ونسبة الربح المقررة وسعر النسكلفة التقسديري وتخطر الوزارة (مراقبة الأسمار) بصورة من هسفا المحضر بكتاب موسى عليه في مدة. لاتجاوز خسة عنمر يوما من تاريخ فقد هذه المستندات.

مادة ٣٩ — فى تطبيق المسادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ المسدل بالقانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر ممتنعا عن بيع إحسدى السلع. الموجودة لعنه إذا فرض على المشترى شراء سلمة آخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون عمالماً الذواعد المائونة . شرط آخر يكون عمالماً الذواعد المائونة .

مادة ۱۳۳۳ — فيا يتبلق بالبسلغ المسعرة عن طريق تحديد الأوباح فى تجاوتها لا يكون اتناجر المصترى مسئولا بموجب الفقرة ۳ من المادة ۷ من المؤسوم بقانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۵ المعدل بالقانون و ۱۹۳۵ لسنة ۱۹۶۸ واذا توافرت الشروط الآتية «

(١) إذا أثبت البائع في فاتورة البيع أنه يبيع هذه السلع بالأرباح المقررة .

(٢) إذا تحقق التاجر المشترى من أن فاتورة البيع لاتحمل بيانا باسم تجارى .

(٣) إذا لم يتم الدليل على أن التاجر المسترى يعلم بالأرباخ غير المسروعة الق. حسل علمها البائع ويقصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقهه: ٣ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على السلع الله يشتريها التاجر. يقسد الانجار فيها أو استخدامها في تجارته. مادة ٣٣٣ بـ يسقط الحق فى المطالبة بالسكافأة المالية المنسوس عليها فى المادة ع) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ اسنة ١٩٤٥ إذا لم يقدم أصحاب الشأن فيهاطلباً فى خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة .

مادة 4% ـــ يعين لإنبات المخالفات لأحسكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة هـ18 الموظفون المبينة وطائفهم فعا بعد :

- (١) مدير إدارة مراقبة الأسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .
- (٧) رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمديريات والمعافظات ومن يقوم بأعمالهم.
 - (٣) مفتشو مكافحة الغش النجارى .
- (٤) مدير إدارة السواحل والأسواق ووكيلها سـ ومنتشو السوا- ل والأسواق ومعاونو السواحل ومفتشو أسواق الحبوب ومن يقوم مقامهم .
 - (٥) منتشو الغرف التجارية .
 - (٦) مدير إدارة التسعيرة وموظفوها الفنيون .

مادة ۵ ۳ — تلنی اقرارات رقم ۱۵۶ و ۵۰ اسنة ۱۹۶۷ و ۱۲۱ و ۱۹۳۳ و ۱۸۳ ه ۲۰۱ و ۲۲۵ و ۲۲۵ و ۲۷۱ و ۲۰۱ و ۲۰۱ اسنة ۱۹۶۸ و ۷۷ و ۱۸۱ ه ۱۸۶۷ و ۲۰۷ و ۲۲۰ اسنة ۱۹۶۹ و ۱۹ و ۲۶ و ۲۱۱ و ۱۳۱ اسنة ۱۹۵۰ .

مادة ١٣٣٨ – يعمل بها القراد من تارييخ نشره بالجريدة الرحمية .

قرار رقم ۲۵۶ لسنة ۱۹۵۱^(۱)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع فى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعيد. الجيرى وتحديد الأوباح .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ (مادة ٩ بند ٧) .

قور ؛

مادة ٩ ... فيا يختص بتطبيق البند الثانى من المادة ٩ من القرار الوزارى. وتم ١٨٠ لسنة ٥٠٠ وذلك من جميع الأنواع والعلامات والمقاسات والأحجام. الهنافة بقصد بلأدوات الصحية ماياً ي .

- (١) المواسير الزُّهر ولوازمها .
 - (٢) الأحواض واللفومانات .
- (٣) سلاطين المراحيض والحمامات ((البانيو)) والمباول والسديل (غطاء المرحاض الأفرنكي) مجميع لوازمها .
 - (٤) البديهات والسليسات وصناديق الطرد (السيفون) .
- (ه) المواسير الرصاص والحنفيات والحبابس والرشاشات (الأدشاش) والحلاطات. يجميع لواذمها .
- (٦) للواسير الفخار المطلى بالطلاء الملحى (المزجيج) ولوازمها ومنها الجفترابات.
 - (٧) البلاط القيشاني بلوازمه (زاوية ركن كورنيش وزرات) .
- (٨) سكاو بأشكال ومنقوشات مختلفة وكومبينشين مكون من صندوق طرهـ
 صينى وسلطانية سينى وكوع نيكل أو صابح مطلى بالصينى .
 - مادة ٢ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية -

 ⁽١) الوقام المصرية في ٢/٨/١٠١ _ العدد ٦٦ -

قرار رقم ۳۷۶ لسنة ۱۹۵۱^(۱)

وزير النجارة والصناعة .

بعد الاطلاع طی المواد ه ﴿ رَاحًا ﴾ و ٢ فقرة ٣ و ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون اللسعير الجبرى وعمديد الأوباح .

وعلى القرار ٣٥٣ لسنة ١٩٥١ بإضافة للوالح إلى الجدول اللحق لمارسوم بقانون ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠ .

نر:

مادة \ _ بجب على حجار الوالح بالتجزئة والباعة الجائلين فرز تمار الموالح وتصنيفها قبل البيم إلى الوتبتين الآتيتين .

الرتبة الأولى _ وتشمل الحجم الكبير والمتوسط من العار .

الرتبة الثانية _ وتشمل الحبم الصغير دون النقضة .

ولايجوز أن زيد عدد البمار فى الآفة لسكل رتبة من جميع الأصناف عن المدد الذى تحدده التسميرة .

وعلى هؤلا. التجار والباعة إعلان الأسعار المقررة بوضع بطاقة مبيناً فيها الصنف والنوع والرتبة والسعر .

وتسرى كذلك بالنسبة انتجاز الموالح بالجلة الأحكام الحاصة بالمرز والنصايف المبينة فى هذه المادة ، على أنه يجوز البيع بالجلة أو العرض البيع بغير التصنيف إلى الرئينين . وفى هذه الحالة لايجوز أن يزيد السعر فى جميع الأحوال حما هو محدد المرتبة الثانية .

مادة ٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٥١/١١/١٥ العدد ١٤١.

قرار رقم ۱۳۹ لسنة ۱۹۵۲

يتحديد الأرباح في السلع وتقرير الوسائع لمنع التلاعب بأسمارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسمار(١)

وزكر التموين

بعد الاطلاع على المواد ٤ بنداوه(رابعا) ٦٥ بند ٣ و٧ و٥ بند(1) و ١١ بند (ب) و١٣ بندى (١ و ٢) من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون المتسعير الحبرى وعمديد الأرباح

وعلى قرار وزير التجارةوالصناعةرةم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم السادر في ٢١ ديسمبرسنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة النموين. ويناء على ما ارتآء مجلس الدولة .

نرر :

مادة \ (⁽⁷⁾ _ يكون الحد الأقصى للرّبح عند بيع السلع المبيمة بعد المستملك وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

و أولال (١) الأقشة الصوفية بكافة أنواعها ومن بينها هفل السنارة
 والتريكووخلافه وكذلك الأقشة التي يدخل الصوف في صناءتها بأية نسبة كانت
 المستوردة السيدات والرجال وكذلك فزل الصوف المستورد لشفل السنارة والتربكو:

٧٠ / من تسكاليف الاستيراد توزع كالآتى :

⁽١) الوقائع المصرية في ٢/١٠/٢ ه ١٩ .. العدد ١٣٧ مكرر .

 ⁽٢) معدلة بالقرار رقم ٢٠ أسنة ٤٠١٤ الوقائع لمصرية في ١١/٤/٤، ١٩ _ العدد ٢٩ .

⁽٣) البند (1) عدل بالفرار رقم ١٧ السنة ١٩٥٨ الوقائم المصرية في ١٩٥٨ / ١٩٥٨ _ العدد ١٢ مكرر ج. ثم عدل بالفرار رقم ١٩ السنة ١٩٦٦ الوقائم المصرية في ١٩٦١/ / ١ العدد ١٠ ملحة .

١٠ / المستورد وتاجر الحلا معا .
 ١٠ / التاجر التجزئة .

. (ب) أقملة الجوخ والاباد المستوردة والمنتجة عمليا للسيدات والرجال :

١ - المستوردة ٢٥ / من تسكاليف الاستيراد وتوزع كالآنى :
 ١٠ / المستورد وتاجر الجملة معا .

۱۰ / سسورد **و ۱۰ جر اج**

ه ١ / لتاجر التجزئة .

٧ _ المنتجة محليا ٢٥ / من سور بيع الصنع وتوزع كالآني :

هر۷ / لناجر الجلة .

٥ر١٧ / لناجر النجزئة .

(ح) البطاطين المستوردة أو المنتجة محليا الصنوعة من الصوف أو عوادمه التي يدخل الصوف أو عوادمه في صناعتها بأية نسبة كانت :

١ - البطاطين المستوردة ٢٥ / من تسكاليف الاستيراد وتوزع كالآتى :

. ١ / المستورد وتاجر الجلة معا .

١٥ / لتاجر التجزئة .

۱۵ / تاجر التجزئة .

٢ ــ البطاطين المنتجة محليا ٢٥ / من سعر بع المسنع وتوزع كالآنى :
 ٥ ـ ٧ / لتاجر الجملة .

هر١٧ ﴿ لتاجر التجزئة .

ثانيا(١) _ الأحذية الجاهزة:

(١) الأحذية المصنوعة محليا :

١ - ٧٠ / من تسكاليف الإنتاج النسبة لأحذية الرجال والأولاد والبنات والأطفال.

٢ ـ ٣٥ / من تحاليف الإنتاج باللسبة لأحذية السيدات.
 (ب) الأحذية المستوردة:

٥٠ / من تسكاليف الاستيراد.

ولاتسرى أحكام هذا البند على :

(١) الأحذية المصنوعة من جلد التمساح أو الزواحف .

 (ب) الأحذية المستوعة من جلد مذهب أو منتشش أو لميم أو من أماش الحرر أو القسب .

⁽١) معدلة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ الوقائم المصرية في ١٩/٧/٤٠١ ــ العدد ٧٠ -

(-) الأحذية المنسمة للالعاب الرياضية بشرط ألا تسكون مصنوعة من
 المطاط .

مُالثاً ــ الأغذية الستوردة ·

- (١) الالبان^(١) ومنتجاتها بكافة أنواعها ومسمياتها المحتلفة وكذلك الحضروات الحفوظة والمستوردة وعصرها .
- (ب) اللسوم (٢٢ والأسماك الحفوظة بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك المربى المحفوظة والفواكه الحفوظة المستوردة وجصيرها.

الرنجة (٣) :

* رابعا _ مواقد الغاز وأجزاؤها الق تستخدم بالضفط :

١ _ الم اقد :

ه 🏏 من تـكاليف الاستيراد المستورد .

٩ / من سعر الشراء لتاجر التجزئة .

⁽۱)و(۲) ملغتان بالتمرار رقم۲۹۷ لسنة ۱۹۲۶ المالوقائم المصرية فى ۲۹/۱۰/۱۶۲۱ – العدد ۸۱ ملحق .

مادةً ١ _ استثناء من أحكام النقرة (ب) من البند (ثالثاً) من اللادة ١ من القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحدد الحد الأقسى للربح عند بيم الرنجة المستمثلك وفقاً . لما يأتى :

٢٠ أ. من تسكاليف الاستيراد توزع كالآتى :

١٣ / من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢ // من تسكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

على أنه بالنسبة الى الرسائل التى اشتراها تاجر الجلة من المستورد قبل العمل بأحكام هذا القرار تنصب لتاجر الجلة نسبة ربح قدرها ۱۲ / من سعر الشراء الثابت بالفاتورةالموجودة. لديه ، وفي هذه الحالة تكون النسبة المقررة لتاجر التجزئة هي ۱۲ / من سعر الشعراء من تاجر الجلة على أن يسرى ذلك بلدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القرار، ويكون البيم في جمع الأحوال على أساس الوزن.

[.] مادة ٢ ــ كل مخالفة لأحكام مذا الغرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩ من الرسوم. يقانون رقم ٢٣ ه لسنة ٩٠٠٠ المشار إليه .

- ٧ أجزاء المواقد:
- ه 🔀 من تسكاليف الاستيراد المستورد .
 - ه ٪ من سعر الشراء لتأجر التجزئة .
- خامساً (١) ــ القصدير النتي وكلوريد الأمونيوم (ملح نشادر) .
 - (١) القصدير النقى :
- ١٢ ٪ من تسكاليف الاستيراد (أقص وبع للبيع للستهلك) وتوزع كالآتى : ﴿
 - ه 🟏 من تسكاليف الاستيراد للمستورد.
 - ٧ ٪ من أحكاليف الاستيراد التاجر الجلة ونصف الجلة معا .
 - ه ٪ لتاجر التجزئة .
- (۲) وتضاف خمسة جنبهات مصرية لسكل من القصدير القوالب المستورد نظير. تحويله إلى تصدير عيدان كما تضاف نسبة ١ / من تسكدليف الاستيراد نظير العجز في عملية السهر .
 - (ب) كاوريد الامونيوم (ملح النشادر) :
- ١٢ ٪ من تسكاليف الاستيراد (أفعى وبع للبيع به المستملك) وتوزع كالآتى ::
 - ه / من تمكاليف الاستيراد المستورد .
 - ٧ / من تسكاليف الاستيراد لتاجر الجلة ونصف الجلة معا .
 - ه / لناجر التجزئة .
 - سادسا (٢) _ أوراق الطباعة والسكتابة المستورد:
 - ١٥ / من تسكاليف الاستيراد ترزع كالآني :
 - ٩ / من تسكاليف الاستيراد المستورد وتاجر الجلة معا .
 - ﴾ / من يسكاليف الاستيراد المستورد وناجر الجمّه ما ٢ / من تسكاليف الاستيراد لناجر النجزئة .

 ⁽١) القصدير النتى مصاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٠٨ الوقائع المصرية ف. ١٩٥٨/ المعدد ٤٤ مكرر ثم عدل البنداضافة الكلوريد الامونيوم بالقرار رقم ٢٢٣٨

لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١١/٩/١١ ــ العدد ٧٢ . (٢) مضافة بالقرار رقم ١٦ اسنة ١٩٦٣ الوقائم المصرية في١٩٦٣/١/٣٨ ــ العدد ٨٠

⁽٣) مضاف بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصيرية في ١٩٦٠ / ١ / ١٩٦٠ -

ونسرى هذه اللسب على ورق السكتابة والطباعة المستورد من النوع الأبيض السكيماوى الحالى من الحشب الغاف فى رزم أو بوبينات والنبى لا يقل مقاس الفرخ منه عن ٤٤ × ٥٩ سم ولا يقل وزن المتر المربع منه عن ٥٠ مم ولا يزيد عن ١٠٠ م.

سابعا(١) _ السكر تون المستورد يكافة أنواعه :

١٥ / من تـكالبف الاستيراد توزع كالآلى :

» / من تسكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجلة معا .

٣ ﴿ من تسكاليف الاستيراد لناجر التجزئة .

ثامناً ^(۲) ـ ورق الـكرفت المستورد :

١٥ / من تـكاليف الاستيراد توزع كالآتى .

٩ / من تسكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٣ ﴿ من سَكَاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

السما^(٣) ــ البهارات والتوابل المستوردة . سواء تداوات أصنافها في شكل ...ملع مستقلة أو خليط بيمضها أو بيعت مجالتها المستوردة أو في شكل مسحوق .

٠٠ / من تـكماليف الاستيراد توزع كالآتى .

٨ ﴾ من تسكاليف الاستيراد المستورد وتأجر الجُملة معا .

١٢ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويزاد أربعة قروشللـكياو جرام المطحون نظير الغربلة والطحن والتعبئة .

= ثم عدل بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٧ / ٧ / ١٩٦٠ - ا المدد٢٠.

وصدر القرار رقم ۲۰ السنة ۱۹۲۰ الوقائع المصرية ق ۹ يوليو سنة ۱۹۲۰ ـــ العدد ۲۰ مكرر ويقفى بأديوقف العمل بأحكام القرار رقم ۸۸ حتى يوم ۷/۲/ ۱۹۹۰ تاريخ . العمل بالقرار رقم ۱۸ السنه ۱۹۲۰ سالف الذكر . *

٢٠٠ مفاف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٨ / ٩ / ١٩٦٠ السدد ٧٠ -

(٣) مضاف بالقوار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٨ / ٩ / ١٩٦٠ ــ العدد ٧٠ . العدد ٧٠.

ونصت المادة الثانية منالفرار المذكورعلى أن يعمل بالنبد تاسعا اعتباراً من ١٩٦٣. ١٦٠. ٥ ثم عدل بالقرار رقم ١١ السنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/١/٨ _ المدد ٣ ملحق . عاشرا^(۱) ــ السميد المستورد بكافة أنواعه : م / / من تــكاليف الاستبراد توزع كالآتي :

٣ / من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجلة مها .

. . ٩ / من تـكماليف الاستيراد لناجر التجزئه .

أحد عشر (٢) _ شناير النظارات ونظارات الشمس:

٧٠ / من سعر بيع الجهة المستوردة وبالنسبة للسكميات الموجودة لدى التمال

فى تاريخ صدور هذا القرار فيكون أنصى ربيع البيع للستهلك هو ٢٥ / من.. سعر الشراء .

(٣) ثانى عشر .. قطم غيار السامات المستوردة :

١٠ / من تكاليف الاستيراد الشركات المستوردة .

٢٠ / من تكاليف الاستيراد التجار .

وعب في جميع الأحوال تقديم فانورة إلى المشرى مبينا فيها صقة البائع وإذا كان البائع صانعاً وجب عليه بيان سعر يعقطهة الفيار وأجرة التركيب كل على حدة.

(*) ثالث عشر ـ الساعات والمنهات الستوردة الموجودة حالياً وما رد مستقبلا : · ·

(°) رابع عشر ـ الفحم الحجرى للستورد مجميع أنواعه .

٢٥ / من تكاليف الاستيرد (أقمى سعر البيع به المستهلك) توزع كالآني .

• / للمستورد.

٧ / انتاجر الجلة .

١٣ / لناجر التجزئة .

⁽١) مضاف بالقرار رقم ه ٢٤ السنه. ١٩٦ الوقائع المصرية في ٢٧/٢١ / ١٠١٩ العدد ١٠٠٠

 ⁽۲) مضاف بالقرار رقم ۲۰۷۰ لسنة ۲۱ ۱۹ الوقائم المصرية في ۱۹ ۲۱/۱۱ ۱۹ ۱۰ المدد ۲۰۰۰ ثم عدل بالقرار رقم ۱۹ ۲۱/۱۳ المدد ۲۰۰۳ شم عدل بالقرار رقم ۱۹ ۲۱/۳/۱ المدد ۲۰۰۳ د.

⁽٣) مضاف باالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٨/٢ ــ العدد ٢٠ . ثم عدل بالقرار رقم ٣٠٣ لسنه ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١١/٢٠ ــ العدد ٢٢ .

 ⁽٤) مَشَاف بالقرار رقم ٨ السنة ١٩٦٣ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/١/١٧ _ العدد ٥ - ملحق ثم الذي بالقرار رقم ٣٠٠ استه ١٩٦٧/٣٠ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٣٠ _ العدد ١٨٠ - (٥) مشاف بالقرار رقم ٣٠٠٠ لسنة ١٩٦٣ الوقائم المصرية في ١٩٣/١/٣٠ ١ المحدد ١٩٠٨.

خامس عشر(۱) _ خيوط الحرير الطبيعي والشاب المستورد:

سادس عشر (٢) _ الصنفرة المستوردة بجميع أنواعها .

٣٥ / من تكاليف الاستيراد (اقمى ربح البيع به المستهلك) وتوزع كالآتى:

. ١ / المستورد .

ه٧ / اتاجر التجزئة .

سابع عشر^(٣) ــ التمبساك المستورد مجميع أنواعه ودرجانه الموجودة حالياً يوما رد مستقبلا:

١٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح النبع به المستملك) وتوزع هذه
 اللسبة كالآبى :

المستورد

١٠ / لتاجر التجزئة .

وع / من تكاليف الاستيراد توزع كالآنى :

١٠ / المِستورد .

٣٠ / لتاجر النجزئة .

يستثنى من ذلك قطع غيار الآلات الزراعية الآني بيانها :

فاصل دبریاج – عامود دبریاج – 1 کس آمامی کلمجل – مسامیر وجلاج – عمولاسیه – تنك السولار والبنزین – أمبرات حرارة وزیت – 1 کس کلمبیل – عامود بلیون – صرة عجل – درکسیونات کاملة – کرسی قیادت ردیاتیزات کاملة – هکانات – السکرنك – السلاسل – وتحدد أوباحها بنسبة ۵۰ / من تسكالیف الاستیراد وتوزع کالآنی:

⁽د) مضاف بالترار رقم ۷۷ استه ۹۳ ۱۳ الوئائم المصرية في ۱۳/۱۲/۳۰ اسالمد ۷۰ ۰ ثم ألنى بالقرار رقم ۷۱۹ استة ۱۹۲۱ الوئائم المصرية في ۱۹۹۲/۲/۲۰ اسالمدد ۸۰ ۰

⁽٧) مضاف بالقرار رقم؛ لسنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية في ١٩٦١ / ١ / ١٩٦٤ ــالعدد ٥٠. (٣) مضاف بالقرار رقم ٣٦ سنة ٢٩١٤ الوقائم المصرية في ١٩٦٤ / ١٩٦٤ ــالعدد ٢٠٠

⁽عُ) مضاب بالقرار رقم ٤ م سنة ١٩٦٤ الوقائع المسرية في ٢ /٤ / ١٩٦٤ – العدد ٨٠ ملحق .

۱۰ / المستورد . ۵۶ / لتاجر النجزئة .

تاسع عشر (١) _ مادة الليتو بون :

۲۰ أ من تكالف الاستيراد (أقصى ربع قبيع به المستملك) وتوزع كالآن :

١٠ / للمستورد

١٥ / لتاجر النجزئة

عشرون (٢) _ ورق الاستنسل المستورد :

٧٥ / من تكاليف الاستيراد (أقص ربح البيع المستهلك) وتوزع كالآني :

۱۰ ٪ للمستورد.

١٥ / اتاجر التجزئة.

(T) واحد وعشرون ـ غاز الغريون المستورد بأنواعه :

٣٥ / من تكالف الاستيراد (أقمى ربح البيع المسملك) وتوزع كالآنى :
 ١٥ / المستورد

٢٠ / لتاجر النجزئة

(*) ثانى وعشرون _ قطع غيسار الموتوسيكلات المستوردة الموجودة حالياً

٣٠ / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠ ﴿ لَاسْتُورُدُ.

٧٠ لتاجر التجزئة .

(٥) ثالث وعشرون ــ أدوات وخامات ومستلزمات الننون النطبيقية التشكيلية
 والزخرقية المستوردة الآنى بيانها :

⁽١) (٢) مضاف بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية ق ١٩٦٤/٧/١٣ ـــ

 ⁽۳) مضاف بالقرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۹۰ الوقائم المصربة ف ۱۹۶۰/۱/۲۰ _

المعدد ٢٦. (٤) مضاف بالقراد وقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٤ ـ الوقائم المصرية ق٢٩٦٤/١/٣١. _

^{. (•)} مضاف بالقرار رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۹۶ ـ الوقائع المصرية في ۲۶ / ۹ / ۱۹۹۶ ـ ... المصدد ۷۲.

أوراق الرسم والشفاف بالفرخ أو باللف بأنواعها المختلفة .

الألوان المائية والزيتية وألوان الفرسك بأنواءها وعبواتها المختلفة .

فرش الرسم بأنواعها المختلفة .

فرش مسع ، والحبر الصبق . الرين مسع ، والحبر الصبق .

ألوان ومواد الميناء وألوان الحزف والصينى وألوان وخامات ومعدات الزجاج المؤلف بالرصاص .

حبر الكتابة والرسم والطباعة بأنواعه وعبواته المختلفة .

أفلام الرسم والحفر والسنون . المساطر الحاسة والمرازين وأشرطة القياس والفرنش كرف بأنواعها الحتلفة .

المساطر الحاسب والمرازين وانتبرطه العياس والفرنش ليرف بانواعها المحتلفه . الأفران السكهر بائية للحزف والميناء بأحجامها وأنواعها المختلفة .

قواعد ودفر وأدوات النحت المختلفة.

أدوات وعدد فن التصوير التشكيلي بأ نواعها المحتلفة .

١٥ / مَن تَكَالَيْفَ الاستيراد (أقصى ربح للبيع به المستهلك) توزع كالآتى :

٣ / للمستورد .

٩ / لتاجر التجزئة .

رايع وعشرون^(۱) ــ الورق المستورد الآتى بيانه : ورق سولفيت .

ورق جر نال رزم ولغات .

ورق علاسين (برجمين) ألوان .

ورق میکانیکال پتشرب وماون .

ورق زيدة :

ا من تكاليف الاستيراد (أقسى ربع البيع به المستبلك) وتوزع كالآنى :
 ٩ / من تكاليف الاستيراد للمستورد .

من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة . ٢ / من تكاليف

⁽١) مضاف بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٠ ـ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/٧ --المدد ٣٤ :

(۱) خامس وعشرون : المراوح السكهر بائية المستوردة .

٣٥ / من تكالیف الاستیراد (أقصی ربع للبیع به المستبلك) و توزع كالآنی
 ١٠ / من تكالیف الاستیراد المستورد .

«٢ / من تكاليف الاستيراد لناجر التجزئة .

(۲) سادس وعشرون : أسلاك لحام المعادن المستوردة مجميع أنواعها ومقاساتها .

٢٠ / من تكاليف الاستيراد (أفهل ربع البيع للمستهلك) توزع كالآنى :

١٠ / للمستورد وعندوجودموزع تقسم هذه النسبة لبينهو بين للستوردرمناصقه

١٥ ﴿ لَنَاجِرِ النَّجِزُءُةِ .

(٣) سابع وعشرون : معدن الصلب المستورد و يجميع أنواعه :

من تسكالف الاستيراد (أقصى ربح البيع المستملك) توزع كالآنى:
 ٨ / المستورد وعندو جودموزع تقسيمهذه اللمسية بينهو بين المستوردومناصفه

١٥ / الناجر التجزئة .

مادة ٧ ــ استثناء من أحسكام المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه بجب طى أصحاب مصانع الأحذية أو المسئولين عن إدارتها والمستوردين أن يشتوا بالفنة العربية بدّ نام ظاهرة طى الأحذية سعر البيع للمستهلك.

مادة ٣ - يحظر طى جميع تجار التجزئة بيع الأحدية الجاهزة المسنوعة محليا أو المستوردة أو عرضها البيع مالم يكن مبينا عليها سعر البيع المستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة السابقة .

مادة ع ــ لايجوز بيع الأفذية الحمدوظة أو عرضها للبيع فى محال التجزئة مالم يكن موضماً عليها باللغة المربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد والصنف والمقدار بالوزن الصلق أو العدد وسعر البيع المستهلك .

مادة ٥ ــ(⁴⁾ على مستوردى الأغذية المنصوص عليها فى المادة ١ بند ثالثا أن

(١) مضاف بالفرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ الوتائع المصرية في ٧ / ٦ / ١٩٦٥ ــ مد ٣٠٠.

(۲) و (۳) مضافان بالقرار رقم ۲۱۱ استة ۱۹۹۰ الوقائع المصرية في ۱۹۳۰/۹/۱۷ ــ العدد ۲۶ مکرر

 يقوموا بالتخليص من الدوائر الجركية على الرسالات الق ترد إليهم من هذه المواد ونقلها إلى عمارتهم خلال شهر من تاريخ وصولها إلى الموانى المصرية .

وعليهم إخطار مراقبة الأسعار بكتاب موسى عليه هن هذه الرسالات خلال أسبوع من تاريخ التخليس عليها مع إرسال بيان بتسكاليف استيرادها مصحوبا بالمستندات المؤيدة له .

مادة إ" - على مستوردى الدواكه إثبات نوع الفاكهة وسنفها وسعر البيع للمستهك على الصناديق كما بجب عليهم عدم نحزين الفاكهة لمدة تجاوز خمسة عشر يوما بالنسبة للتفاح و٢٠ يوما بالنسبة للمكثرى ابتداء من تاريخ صدور أمر الإنراج عنها من الحجر الزراعي .

مادة ٧ ــ استثناء من أحسكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في نجارة الأخذية الحفوظة الموجودة حاليا لدى النجار ٣ / من ثمن المشراء من المستورد بالنسبة إلى تاجر الحلة و٧ / من ثمن الشراء من تاجر الحملة بالنسبة إلى تاجر التجرئه وذلك لدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القراد (٢٠).

كما يكون الحد الأنصى للأرباح التى يرخص بها فى تجارة الأحذية الموجودة حاليا لدى تجار التجزئة ١٠ / من سعر الشراء باللسبة إلى الأحذية الرجالى وأحذية الأولاد والبتات والأطنال و١٥ / من سعر الشراء بالنسبة إلى أحذية السيدات .

مادة 1 سيلفى البند 1 من المسادة به من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إله.

مادة ٩ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) مدت هذه المهملة في ١٩ / ١٢ / ٢٥ ٩١ بالقرار رقم ٢٤٠ نسنة ٢٠٩١ .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۵۲

بتحديد نسية الربح فى الملابس الحلية والمستوردة المجهزة من قماش القريكو⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع على الموادع (بند أ) و ه (رابعا) و ۹ من المرسوم بقانون وقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح . و على ما ارتآء عجلس الدولة .

∞ قرز ئی۔

۲۵ مادة ۴ ـ يكون الحد الأقمى للأرباح في صناعة وتجارة الملابس المستوردة المجهزة من الأقمة شغل السنارة (التربكو) المسنوع من غزل القبلن وفقاً لما يلى :
٢٠٠٠ / من تسكاليف الاستوراد (اتفى ربح البح الدستمك) وتوزع هده

النسبة كالآدد :

٨ ﴿ ﴾ المستورد و تاجر الجملة معا .

١٢ / لتاجر النجزئة .

ويفترط لتطبيق هذا الحسيم علىالملابس للشار إليها أن تكون مجرزة من قماش مصنوع كله من غزل القطن أو عاوط بنسبة لاتقل عن .ه /' من وزنه الساقى فإذا تنذر تعديد هذه النسبة اعتبرت أنها أكثر من .ه / .

مادة ٧ ــــ يخضع لتمديد الأرباح الواردة فى المادة السابقة مايوجد فى تاريخ العمل بهذا القرار إدى التجار والمستوردين من الملابس خفل السنارة (القريمو) التي تقل نسبة القطن المستخدم فى صناعتها عن ء ه / • ن وزنها الصافى .

وفي هذه الحالة ينسب الربح المرخص به إلى أسعار الشراء .

⁽١) المِوَاتُم المُصرية في ٣ / ١١ / ٧ ه ١٩ ــ العدد ١٤٧ م غير اعتيادي .

مادة ٣ .. عب على المستوردين وأصحاب المسانع الذين يستوردون أو ينتجون ملابس مجهزة من شغل السنارة (التربكو) تقل نسبة القطن المستخدم في صناعتها عن ملابس وفاتورة المبيع نسبة القطن فيها.

مادة ممكرو (١)(١)-يكون الحد الأقص المرحق تجارة الملابس الحملية والمستوردة الحجرة من الأقصصة الصوفية بكافة أنواعها أو من الأقصة التي يدخل الصوف أو عوادمه في صناعتها بأية نسبة كانت أو من أفحشة ومنتجات التريكو أو هفل السنارة الميدوية منها والآلية المستوردة أو المنتبعة محليا وفقا لما يلي :

- (١) المستوردة ٢٥ / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :
 - ١٠ / للمستورد وتاجر الحلة مما .
 - ١٥ / لتاجر التجزئة .
 (ب) المنتجة محليا _ ٢٥ / من سعر بيع المصنع كالآتى :

ور٧./ لتاجر الجملة .

٥ر١٧ / التاجر التجزئة .

مادة ۳ مكرر (ب)^{۲۲) سيخشع لأحكام المادة السابقة ما يوجد فدى النجار والمستوردين فى تاريخ العمل بهذا القرار من هذه الملابس ومنتجات التريكووغشل السنارة اليدوية والآلية .}

مادة ع ٢٦ - يعمل بهذا القرار من أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

⁽۱) و (۲) المادتان ۳ مكرر (۱) و۳ مكرر (ب) مضافتان بالقرار ۲۳ استة ۱۹۵۸ الوئام انصرية ف ۲۰/۲/۸۰ ۱۹ اسدد ۲ مكرر(ا)ويسل به اعتبارا من ۱۹۵۸/۲۸ (۳) (۳) المادة الرابعة معملة بالقرار رقم۸۸ السنة ۲۵ ه ۷.

ملعوظة: تستنى الملابس المحصصة اللالعاب الرياضية من أحكام هذا القرار بموجب (القرار الوزارى رقم ۱۷ السنة ۱۹ ۵ ۱۹ مده الوثائم ۱۹ في ۱۹۰۳/۳/۲).

قرار رقم ۵۱ لسنة ۱۹۵۳ بتحدید الأرباح فی مجارة الأقشة القطنية المستوردة (۲۰)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ٤ (بند ١) و a من المرسوم بقانون رقم ١٩٣ المسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الأرباح في الأقفة القطنية المنتجة محليا والمستوردة وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في أسعارها المدل بالقرار رقم ١٤ سنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ادتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة (⁽⁷⁾ ... يكون الحد الأفعى الارباح التي يسمع بها في مجارة الأفشة القطائة المستوردة وفقا لما يأتي :

 ۲۰ / من تسكالف الاستيراد (أقصى درج البيع المستهالت) وتوزع هذه استة كالآده :

٧ / المستورد و تاجر الحلة معا .

١٣ ٪ لتاجر التجزئة .

ويقسد بالأقمئة القطنية للنسوجات المصنوعة من القطن الصرف اللي لها تركيب نسجى من مدى ولحمة .

مادة ۲ -- يلغى القراز رقم ١٧٥ اسنة ١٩٥٢ المثنار إليه .

مادة ٣ - يعمل جذا القرار مِن تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

(١) الوقائم المفعرية في ١٩/٤/٣/١٩ = العدد ٢٠ ،

(٣) المادة الأولى عدات بالقرار رقم ١٤٧ السنة ١٥ ١٥ الوقائم المصرية في ١/١/٩ ١٥٠ سنة ١٩٥٠ الوقائم المصرية في ١/١/٩٤ ١٠٠ العد ٧٧ سـثم عدات بالقرار رقم ١٠٠ المسنة ١٩٥٤ الوقائم المصرية في ١/١/٩٤ ١٠٠ العدم ١٠٠

قرار رقم ۵۵ لسنة ۱۹۹۳

بإضافة المنتبع محليا من اللابس الداخلية هِمْلِ السنارة (القريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ . اسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنبع التبلاعب بأسعارها (٢٧

وزير التوين

بعد الاطلاع على المواد ٣ ، ٥ (رابعاً) وَ ٩ و ١٤ من المرْمَوم بقانون رُمْ ١٩٣ لسنة ١٥٠٥ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح .

وعلى الجدول الملحق به .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

. قرر :

مادة \ _ يضاف المنتج محليا من الملابس ألداخلية عمل السنارة (التريكو) والجنزارب إلى المجدّرل الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ المُجَارُ إليه .

مادة 7 ... على المسانع والشركات القر تنتيج الملابس والجوارب المنسوس عليها فى المادة السابقة أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها تجروف وأرقام ظاهرة البيانات الآنية:

- ﴿ (١) أَسَمُ الصنع أو علامته التجارية .
 - (٢) اسم الصنف ومقاس القطعة .
 - (m) سعر البيغ المستهلك أن ا

مادة ﴿ نَسَدُ يَعْمَلُ بَهِذَا الْقَرَارُ مَنْ تَارِيعَ نَصْرَهُ فَي الْجَرِيدَةِ الرَّحِيةُ •

⁽۱) الوقائم المصرية في ۲۳/۳/ ۵۰ ه. د. المدد ۲۰ ،

قرّار رقم ۱۳۹ لسنة ۱۹۵۳ آ

يتقرير بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار الجين (١)

نائب وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٥ (رابعاً) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة • ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ بإضافة الجين إلى الجدول الملعق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الشار إليه.

وعلى الفانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها .

وعلى المواد ٢ (بند ه) و ١١ و١٢ من القرار الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .

وعلى ما ارتآه علس الدولة.

(٢) مادة \ _ مع عدم الاخلال الأحكام الواردة في قرار وزير الصحة العمومية الصادر في ٧ يوليه سنة ١٩٥٧ المشار إليه _ عب أن تدون على عيوات الجبن المصنوع محليا والتي يزيد وزنها على أفتين بيانات باللفة العربية باسم المسنع وصاحبه وجهة الصنع وتاريخه والوزن الصافى ونوع الجين ونسبة الدسم فيه . ﴿ ﴿

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲۸ لستة ۱۹۵۳ ف عأن اللسعير الجيرى^(٣).

وزبر التمومن

بعد الاطلاع على المادة بر (بندى بر و له) من المرسوم بقانون رقم ١٩٩٣ أسنة ١٩٥٠ والقوانين المدلة له ؟

(٣) الوقائع المصرية في ١٧ أبريل سنة ٢٠٥١ ــ العدد ٢٩ مكرر (١)

⁽١) الوقائم المصنوية في ٣١/٨/٣١ م ١٩٥٩ شالعدد ، ٧ ،

⁽٢) معدلة بالقراررقمه ٥٠ السنة ٥٠ ١ الوقائع المصرية في ٨/٠ ١ /٣٠ ١ - المعدد١٨٠

وعلى للرسوم الصادر في ٢٠ ديد يتر سنة (١٥٠ في عَلَّن استيساس، وزادهٔ التحرين. وطل ماداتک عبلس الدولا .

> . زر

مادة (ــ عوز للمعافظ أو المدير إعلان جداول الأسعار التي تعينها اللجنة في حالة الفرورة مساء اليوم السابق لهرياتها على أن يعمل مهذه الجداول في الفترة المتر تحدد لسريانها .

مادة ٧ – يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . .

قرار رقم۷۳ لسنة ۱۹۵۲

بالمواد التمويلية التى ينطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ الحاص باستنتاء بعضالمواد التمويلية من أحكام النسعير الجبرى^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواد التم منية من أحكام النسمير الجيرى .

وطى المرسوم يقانون وقم ١٩٣ لسنة ، ١٩٥ الحاص يشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة

قر :

مادة ﴿ - تنفيذًا لأحكام المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٩٩٧سنة ١٩٩٠ المشار إليه . يجوز تصدير السلع الآنى بيانها بأسعار تزيد عن السعر الجبرى ويضاف الفرق لمسالح الحزانة العامة .

. . السكسب - الردة - الحيش المعتم وغير المستع (٢).

مادة ٢ ما يعمل بهذا القراد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٠ (١٠) الوقائم المصرية في ٢٧/٨/٢٥ ١٩ ... العدد ٦٩ ملحق .

⁽٧) مضاف بالقراروقم ١٢٧ اسنة ١٠٩٥ - الوقائم المصرية في ١٩/٧ / ١٩١٠ - العدد٤٠٠ .

قرار رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۵۷

يتكليف أحماب العامل الحلية ويحازن الأدوية والصيدابات والمسئولين عن إدارتها بتبئة ذيت السمك المستورد من الحادج فى عبوات زنة ٥٠٠ جرام و٢٥٠ حراماً⁽⁽⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه» اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له

وطى المرسوم بقائون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشتون اللسعير الجبرى و عديد الأرباح والقوانين المدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة \ _ يكلف أصحاب المعامل الهلية وعازن الأدوية والسيدليات والمدولين عن إدارتها بتبئة زيت السمك المستورد من الخارج في عبوات زنة ٥٠٠ جرام تباع بسعر ٢٥٠ مليما الدوة وعبوات زنة ٢٥٠ جراما تباع بسعر ١٤٠ مليما للعبوة _ وتكون هذه الأسعار كحد أقصى عند البيع للمستملك ولا يسرى هدف التسكليف على كميات زيت السمك الواردة في عبوات تقل عن ٣ كياو جرام .

مادة ٧ ــكل محالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة حنيه ولا مجاوز مائة وخمسين جنيها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ إبلاغه إلى الأشخاص الصادر إليم هذا التكليف، وينشر في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائع المصرية آفي ٢٨/٢/٧٠ بـ العدد ١٠١ مكرر .

قرار رقم ۲۳ لسنة ۱۹۵۸

بتحديد نسبة الربح فى مجارة الطماطم الحفوظة (الصلصة)⁽¹⁾ وزير التموين .

یعد الاطلاع علی المرسوم بقانون وقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۰ الحاص بشئون التسعیر الجبری وتحدید الأوباح والقوانین المدلة 4 .

وعلى القراد رقم ٢٩ أسنة ١٩٥٦ بتعديد نسبة الربع فى عجارة الطماطم الحفوظة (الصلصة) .

قرر

مادة \ _ يكون الحد الأقصى المزيح عندييع الطماطم المحاوظة الحلية (الصلصة) ١٥ / من سعر بيع المصنع (أقصى سعر البيع به المستهك) .

مادة ٣ ـ يلغى القرار رقم ٢٩ اسنة ١٩٥٧ للشار إليه .

مادة ٣ ـ يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائع الخضوية في ١١/٣/٨٠١ _ الفذذ ٢١ مُكْرِر ،

قرار رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۵۸ بتحدید مواصفات ٔ إنتاج ۲ لحلای الطحینیة (۱)

وزير التموين .

بعد الاطلاح على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأوياح والقوانين للعدلة 4 ·

وطى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطعينية . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ل على أصحاب مصانع الحلوى والسئولين عن إدارتها قصر إنتاج الحاوى الطعينية على النوعين الناليين :

۱ ــ النوع الأول : وتسكون المادة السكرية فيه ۲۵٪ سكر و ۷۵٪ جاوكوز . ۲ ــ النوع الثانى : وتسكون المادة السكرية فيه ۱۸۰۰ سكر .

ويكون إنتاج هذا النوع الأخير من الحلوى بنسبة ۴۰٪ من السكيات الق تنتجها المسانع لمن برخب في إنتاجها مع مراهاة تنفية المواصفات التي وضعها الوزاوة في عان إنتاج وتعينة الحلوى الطعينية والمعانة في جداول المتدمر الجبرى

مادة ۲ — يمنظر بفع ترخيص من وزارة التموين مل أصحاب مصانع الحلوى المطعينية صناعة أنواح أخرى من الحلوى الطعينية . وجوز لحم أن ينتجوا بترخيص خاص مقادير الحلوى الطحينية الله يحتاجون إليها قوظء بالتزاماتهم أو التصدير إلى الحارج من غير النسب المفردة .

مادة ٣ ـــ على أصحاب مصانع الحلوى والمسئولين عن إدارتها أن يمسكوا صعلا خاصاً يتبنون فيه أولا بأول مقادير الحلوى الطحينية التي ينتجونها من كلا

 ⁽١) الوغائم المصرية في ١٩٠٨/٧/٩ _ العدد ٥٢ مكرر ـ واغلر القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٧ .

النوعين المنوه عنهماً - فى المادة الأولى من هذا القرار ومقدار مايبيهونه من كل منهما والسكيات المتبقية لديهم من كل نوع . ويقوم مقام هذا السجل ماقد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات قانونية منتظمة تتضمن البيانات المطلوبة .

مادة كم حسكل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٩٠٠ جنها ، وكل مخالفة آخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقربات المنصوص عليها فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠. مادة ٥ حــ يلنى القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه.

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ تشره في الوقائع المعرية •

قرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩

بتحديد أقصى نسبة الربح فى تجارة السمسم المستورد (١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ٦٣ لسنة • ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الحيرى وعمديد الأزباح والقوانين المعدلة لم • `

وطئ القراد رقم ١٨٠ اسنة ٥٥٠ والقرارات المدلة 4 .

وطى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن إمثافة هئوف التسعير الحبرى وتحديد الأدباح لوزارة التحوين.

رعلى ما ارتآه مجآس الدولة .

ق*و*ر t

. مادة \ — يكون الحد الأقسى لنسبة الربيع في تجارة السمسم المستورد ه / من تسكاليف الاستواد .

مادة Y - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وبعمل به فى إتليم مصر من تاويخ نشره

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٠٩/٧/١٣ تـ العاند ٤ مكررو ،

قرار رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۹

بتعيين الحد الأقسى للربع فى بيع حرير المناخل والبطاريات الجافة المستوردة من الحازج المستهلك⁽¹⁾

وزير التموين بإقليم مصر .

مد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحناص بشئول التسمير الجبرى وخصيد الأرباح والقوانين المعلة 4 .

وطي المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن إمناقة شئون الأسعار التموين -

وعلى القرار وقم ١٨٠ اسنة ١٩٥٠ والقرارات المدلة له.

وطي القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتحديد أقصى سعر لبيع حرير المناخل والمطاريات الجافة للمستملك والقرارت المعدلة له .

وعلى ما ارتآء بجلس الدولة .

قرر

مادة \ - يكون الحد الأقسى للربح عند البيع للمستهلك بالنسبة إلى السلع المبينة فها يلى وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

أولا ـــ حرير المناخل: ٣٠٪ من تسكاليف الاستيراد.

ثانيا(٢) _ البطاريات الجافة المستوردة من الحارج (ماني) .

مادة ٧ — يلنى القرار وقم ٤٢ أسنة ١٩٥٧ المشاد إليه . مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ويعمل به في إقليم مصر من

⁽١) الوقائع المصرية في ٥ / ١ / ٩ ه ٩ ١ ــ العدد ٧٨.

 ⁽۲) البند كا يا من المادة الأولى عدل بالقرار رقع ١٣٤ اسنة ١٩٦٠ | الوقائع المصرية في البدرية وي البدرية وي المدد ٧٥ مررد ثم عدل بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ | الوقائع المصرية في ١٩٦٠ | المدد ٨٦ لسنة ١٩٦٠ | الوقائع المصرية في ١٩٦٠ / المدد ١٩٦٩ | الوقائع المصرية في ١٩٥٠ / المدد ١٩٦٩ | الوقائع المصرية في ١٩٥٠ / المدد ١٩٦٩ |

قرار رقم ۱۱۸ لسن**ة ۱۹۵**۹

في هأن اعتبار البطاريات السابلة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتمديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون وقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم الصرى .

وعلى المرسوم يقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

نرر:

مادة ﴿ -- تعتبر صناعة البطاريات السايلة من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٢ من الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ - على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج البطاريات السابلة وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور القرار. مادة ٣ - تلتزم السركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقالم من البطاريات السابلة خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٩

مادة ع ــ محدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والتوسسات سالفة الدكر وفقا المجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السامة وفقا إنداك الحدول (٢)

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

^{&#}x27; (١) الوقائع المصرية في ٢٣٠ مايو سنة ١٩٥٩ _ العدد ٤٠ مكرر .

 ⁽۲) سدر الفراد رقم ۱۷۷ لسنة الوقائم المصرية في ۱۹۰۹/۲/۱۶ ــ العدد ۶ مكرر يتحديد سعر البيم بالنسبة لمنتجات شركة البلاستيك الأهلية ونقا للجدول المرافق للفراد وتلزم
 البائم بإيضاح سعراليم على السلمة وفقا لذلك الجدول . . .

تم مدرالقرار رقم؟ ٤٢ لسنة ٩٠ ٩٠ يتسعرالبطاريات السايقالوقائم المسريقق ١/ / ١٩٠١. ثم صدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ٢٩٦٧ بإضافة مبلغ جنيه واحد لكن بطارية قيمة رسم الإنتاج القرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٢ ــ الوقائم المصرية في ٢١/٢/٩/٢٤ ـ العدد ٧٠ ملحق .

قرار رقِم ۱۱۹ لسنة ۱۹۵۹

في شأن اعتبار صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية وتسعيرها

و تعديد مواصفانها(١)

وزير الصناءن المركرى

بعد الاطلاع على القانون و قر ١٣١ لسنة ١٩٥٨ فى شأق تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى .

وطئ للرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لمسنة ١٩٥٠ المشئون التسعير الجبرى وعمديد الأوباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٥ . وحل، ما ارتك عجلس الدولة .

ة.

مادة \ _ تعتبر سناعة الأدوية من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة (٢) من القا ون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

. مادة ٣ ـ طل المؤسسات والمعامل الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأدويةوفقا للمواصفات التي تسعر علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ _ تلفرم المؤسسات والمعامل الشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من انتاجها

من الأدوية خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨ . مادة كم يهدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات والمعامل سالفة الذكر وفقا للجدول

مادة ع يح محد سنر بينج مسجول الموسط والمعامل عامله العام وقد المجلول
مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار في آلوقائع المصرية ويعمل به بعد أسبوعين من تاريخ نفره .

ضدر القرار رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٦٧ _ الوقائم المسرية ق ١٩٦٢ / ١٩٦٢ _ العدد ٧٠ .
 يؤمافة جدول جديد إلى القرار رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٩ واوجب على شركة البلاستك الأهلية
 أن تقوم بإنتاج بطاريات اوتولايت طبقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا الفراركا
 أوجب أن تلذم الشركة الشار اليها بالابقلل من إنتاجها من بطاريات أو تولايت عن المدل
 أنت تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا يترخيس من وزارة الصناعة .

(١)الوقائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ _العدد ٠٠ مكرر .

 (۲) صدر القرار رقم ۱۷ اسنة ۹ د ۱۹ في شأن تحديد مواسفات بعض الأدوية وتسعيرها الوقائم المصرية في ١٩/٦/١٠ و ١٩ - العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادى .

کجسدوت القرارات وتم ۲۷۷ استه ۱۰ ۱۵ الوقائم المصرية في ا (۱۹۸۸ ما استد ۱ ۲۵ مکرر . و وقم ۲۱۱ استه ۱۹۰۹ الوقائم المعربة في ۱۸/۱۰/۱۸ الم ۱۸۰۱ مکرد . و وقم ۲۱ است ۱۹۲۱ الوقائم المصرية في ۱۹۲۱/۱۸ اسالمند ۷۷ مکرد . جعديل الجدول الرافق للقرار رقم ۱۱۹ استة ۱۹۹۱ بيئان کاسيار الأدوية .

قرار رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۵۹

بتحديد سعر الأوكسجين بالاستيلين(١)

وزير الصناعة الركزى

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح العدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٥ .

قرر:

مادة \ ـ تَلَزَم شركَة الناز الصناعية ببيع انتاجها من الأوكسيبين والاستليين وفقا للجدول للرافق بالأسمار للوضحة به .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع للصرية ويعمل به من تاريخ نشره ؟ شركة الغازات الصناعية

(الأسمار الآثية تسليم مصانع الشركة بمصر والاسكندرية وبور سعيد)

سعر بيع المتر	السنف .
ملح	أسعاد البيع إلى المصالح الحسكومية :
۸۰	أكسجين في اسطوانات الشركة
٧٠	اكسجين في اسطوانات الحـكومة
44.	استيلين في اسطوانات الشركة
440	استيلين في اسطوانات الحسكومة
! ;	أسعار البيع إلى الأفراد داخل اسطوانات الشركة:
140	
	۱۰ کسمبین ۱۰ کسمبین
220	استيلين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وانظر القرار ٧٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تجديد سعر ببع الأوكسجين .

الوقائم المصرية في ٢٣ مايو سنة ٩٥٩ ـــ العدد ٤٠ مكرر .

قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۵۹

بتحديد سعر أجهزة البوتاجاز وغازه(١)

وزبر الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجيرى. وعديد الأرباح العدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ _ تلمزم الجمعية التعاونية البترول ببيع أجهزة البوتاجاز وفقا المجدول المرفق بالأسمار للوضحة به مع إيضاح سعر البيع طي السائل.

مادة ٢ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

الجمعية التعاونية للبترول

4	سعر إلى المس	الصنب
4	مليم ا	جهاز اشتمال (بوتاجاز) ذو شملتين ونصف يدون غطاه وبدون حاله ذات أرجل إنتاج الصانم الحرية

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٣/٥/٢٣ ما العدد ٤٠ مكرر .

⁽٢) معدل بالقرار رقم ٨٨ "لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٩٦١/١١٩١ العدد٩٩٠.

قرار رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۵۹

بتحديد سعر زيت الحروع الصناعي(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الحبيرى وتحديد الأوباح للعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ . وحلى ما ارتآه عجلس الدولة .

يقرر:

مادة \ _ المعاصر والشركات الموضحة بالكشف المرفق تبيع إشاجها من النوبت الحروع الصناعي بالأسعار الموضعة بذلك الكشف.

مادة ٢ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

زيت الخروع الصناعى

سعر البيع من المصنع	اسم المصنع
مليم	
770	معصرة أرنست براند
440	معصرة قليزب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
770	الشركة المنحدة لعصر الزيوت

⁽١) الوقائم المصريه في ٢١ مايو سنة ٩٠١ _ العدد ٤٠ مكرر .

قوار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسعوها

وزير السناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم٢٦لسنة١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيمها في الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بعثون التسعير الجبرى موتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ ؟

وعلى^(٢٢) القراد رقم ٣٢١ أسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة المنسوجات المصوفية من الصناعات الأساسية.

وعلى ما ارتآه علس الدولة .

فرر:

مادة ٩ ــ على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن - تقوم إنتاج الأقدمة الصوفية الموضعة به وفقا المواصفات التى تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تليم الشركات والمؤسسات المشار إليها فلمادة السابقة بالا تقلل من مجموع انتاجها من المنسوجات السوفية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما وتشجته خلال موسم ١٩٥٨.

مادة ٣ _ مجدد حدر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها ولقنا للجدول المرافق ويازم البائع بإيضاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة

⁽١) الوقائم المصرية أول يونية ٩ ه ١٩ _ العدد ٣٠ مكرز .

أمتار طي الأقل وذلك بالنسبة لما ينتيج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما يالنسبة للكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلزم البائع بوضع. سعر البيع ونسبة الصوف على بطاقة من القاش تثبت فى نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ-بهذه البطاقة على الثوب حتى ينم تصريفه .

مادة £ -- ينشر هذا القرار فى الوقائع للصرية ويعمل به فى إقليم مصر من... تاوينخ نشره .

قرار رقم ۱۶۶ لسنة ۱۹۵۹ في هان تحديد مواصنات بعض الأقشة الحربرية وتسعيرها

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة-وتشجيعها فى الإقليم للصرى .

وصدر القرار رقم ۷۷٪ لسنة ۱۹۰۹ في مثأن تحديد مواصفات بعنى الأقمة السوفية.
 وتسعيرها الموتائح المصرية في ۱/۱۰/۹۰ ۱۸ الهدد۷۹ مكرر وقصت المادة الأولى منه على أنه.
 (على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقمشة السوفية.
 المورجة به وققا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار ».

ونست المادة التانية منه على أنه يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والؤسسات المشار اليها وفقا للجدول المرافق . ويلزم البائم بإيضاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة أمتار على الأكثر . وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائم بوضم سعر السيم وفسبة الصوف على بطاقة من الفاش تثبت في نهاية الثوب ويلزم الاحتفاظ بهذه البطاقة على... الثوب حتى يتم تصريفه » .

⁽١) الوقائم المصرية في أول يونية سنة ١٩٥٩ ـــ العدد ٣٤ مكرر .

وصدر القرار رقم ۱۷۰ (سنة ۱۹۰۸ بندان تحديد مواصفات بعنى الأقدشة الحريرية -وتسميعها الوائلم الصرية في ١٤/٩//٥ - العدد ٤٠ مكرو ويتضمن أحكام مماثلة للقرار. رقم ١٤٤ لسنة ١٩٠٨ - منا المادة الثالثة منه التي أوجبت على المنتج روليس البائم ﴾ بايضاح. سعراليم كل خسة أمنار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار . وانظر القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن تسمير الأقفة الحريرية .

وعلى المُرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحَاص بشئون التسعير الجبرى ... تحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

(ا)وعلى القرار وقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة الأقمشة من المسناءات الأساسة .

وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

قرر

ماده ﴿ ــ على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن - يمتوم بانتاج الأقشة الحويرية الموضحة ونقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور - هذا الله ال

مادة ٧ — تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تفالى من إنتاجها من الأقشة الحريرية المشار إليها خلال موسم إسنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨.

مادة ٣ _ عدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها وفقا للجدول المرافق . ويازم البيائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل وذلك بالمسية لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالمسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلام البائع بوضع سعر المبيع على بطاقة من القاش تثبت في نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة على القوب حق يتر تصريفه

مادة كي ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره.

⁽١) القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالوقائع المصرية في ١٩٠٨/٨/٦ ـــ العدد مرة مكر .

قرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩

فى شأن اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الحارجية القطنية من السناعات. الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها⁽¹⁾

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتضعيبها. فى الإقليم للصرى

وطئ المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسمير الجبرع. ويحديد الأزباح المعدل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ .

وطي ما ارآآه مجلس الدولة .

قور

مادة \ _ تعتبر صناعة شفل السنارة ولللابس الخارجية القطنية من الصناعات. الأساسية فى مفهوم المادة ٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ ـ على الشركات والمؤسسات والمسانع الوارد ذكرها في الجدول. أن تقوم بإنتاج هفرالسنارة والملابس الحارجيةالفطنية الموضمة به وفقا للمواصفات. التي تسير علها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلمزم الشركات والمؤسسات والمسانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من خفل السنارة والملابس الحارجية القطنية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨.

مادة كل _ يحدد معر البيع بالمسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات والمساخج المشار إليها وفقا للجدول المرافق وبازم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل قطمة .

مادة a _ ينشر هذا القرار في الوقائع المعربة وبعمل به في إقليم مصر من. تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ ــ العدد ٤٣ مكرر ..

قرار رقم ٢٤٦ لستة ١٩٥٩

في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية وتسعيرها⁽¹⁾

وزير الصناعة الركزى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعا فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرع. وعديد الأرباح المدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم ٢٨١ اسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الأقمشة منه الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها^(١٢).

⁽١) الوقائم المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ ــ العدد ٤٣ مكرر .

 ⁽۲) اقرار ۲۸۱ اسنه ۱۹۰۸منشور الوتائع المصرية في٦/٥٨/٨٠٩ المامدد ١٩٥٨/٨٠٠
 وصدر القرار رقم ٤٢٩ اسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواسفات بعن الأقمشة القطنية

وتسعيرها الوقائم المصرية في ١٩/١/٩ - ١٩ صالعد ٧٩ مكرر . ونست المادة الأولى من أنه على و الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تعترم. إنتاج الأقشئة القطنية الموضعة به وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

إنتاج الاقدة القطائية الموضعة به وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار . ونصت المادة الثانية على أن • مجدد سعر البيم بالنسبة لمنتجات الشركات المشار إليها وفقاً للعدول المرافق وبلام المائم بإيضاح سعر البيم للمستملك على كل خمسة أشار لما ينتج بعسد تنفيذ هذا القرار .

أما ماتم إنتاجه قبل صدور هذا القرار فيلكرم البائم بوضم بطاقه على الثوب يوضح علمها سعر المتر واسم الشركة .

ونست المأدة الثالث على أن و تلفى الأحكام المحالمة لأحكام هذا الفرار ». ثم صدرالقرار رقم ٣٤٣لسنة ١٩٦٢ الوفائع الصرية فى ١٩٦١/١/١ بالمدد٤٤مكرو. ويقفى بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٥ وتضاف إليه الجداول الأخرى. المرافقة لهذا القرار .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر:

مادة ٩ ـ على الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الإنشاء الفطائة الموضحة به وفقا المواصفات التي تسير علمها وقت صدورهذا القرار .

مادة ٧ _ الرّم الدّر لا تالمشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاج الأقمشة فالمشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٣ ــ محدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات المشار إليها وفقا للجدول المرافق بها وبلزم البائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار

أما بالنسبة السدّيات المنتجة قبل تنفيدُ أحكام هذا القرار فيلزم البائم أن يحدد سعر البيع على بطاقة من الفماش تثبت في نهاية اللوب وبلزم بالاحتفا إليهذه البطاقة على النوب حق يتم تصريفه

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من عاريخ نشره .

قرار رقم ۱٤٧ لسنة ۱۹۵۹

بتحديد أسعار الملسوجات المصنوعة عحليا والتي يتم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها في الحارج(⁽⁾

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون فلتسعير الحيرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

. فرر:

مادة \ _ محدد سعر البيع الدسماك بالنسبة المنسوجات المصدرة إلى إقليم مصر والتي تم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها في الخارج على النعو الآتي : ثمن القماش خاما ومصاريف النصنيع في الحارج والنولون ومصاريف النقل

ثمن القماش خاما ومصاريف التصنيع في الحارج والنولون ومصاريف النق والرسوم والمصاريف الجركية مضافا إليها (خمسيق في المائة) من مجموعها .

مادة 7 _ يلترم البائع بتنييت بطاقة من القماش على الثوب مبينا بها يخط واضع أن الصناعة عليه تجهيز الحارج ، كما يبين سعر البيع للمستهلك ويحظر البيع أو التعامل مالم يحمل البيانات المشار إلها .

مادة ٣ – ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر بعد ثلاثة أيام من نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ ــ العدد ٤٣ مكرر

قرار رقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن إعتبار صناعة الأحدّية من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع علىالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها! فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ اسنة ١٩٥٠ اشتون التسعير الجبرى وعديد. الأزباح المعل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادةً \ _ تعتبر صناعة الأحدية من الصناءات الأساسية في مفهوم المادة (٦). من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ — على الشركات والمؤسسات والمسانع الوارد ذكرها في الجدول المرافقان تقوم بإنتاج الأحدية وفقاللمواسقات الق تسير عليها وقت سدورهذا القرار

مادة ٣ – تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من الأحذية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨.

مادة ؟ — ⁽⁷⁷⁾ محدد سعر البيع لمنتجات الشركات والمؤسسات والصانع سالفة. الدكر وفقا للجدول المرافق ويلزم "بياتم بإيشاح سعر البيع على كل سلمة بالشفط. وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

⁽١)الوقائم المصرية في ١٤٪ يونية ١٩٥٨ _ العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادي .

⁽۲) صدر القرار رقم ۲۳۰ آسنة ۱۹۰۹ الوقائع المصرية في ۱۹۰۹/۷۸ العدد ۵۰ ـــ ثم صدر القرار رقم ۲۷۲ لسنة ۲۰۰۹ ـــالوقائع المصرية في ۱۹/۲ د۱۹۰ العدد ۲۱ مکرور. بإدخال تعدیلات وتصویبات علی الجدول المرافق للقرار رقم ۱۹۷۲ لسنة ۱۹۰۹

أما بالنسبة السكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضح. معر البيم على بطاقة تلحق بالسلمة أو بالطبع على السلمة.

مادة ٥ - ينشر هذا القراد في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره-

= وصدر القرار رقم ۲۷۷ لسنة ۹۰۹ الوقائم المسرية في ۱۸۰۹/۹۰۱ العدد ۶۱، کمرر. وإدخال تعديلات وتصويبات على الجدول المرافق القرار رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۰۹.

ثم صدر الدرار رقم ه ۹ لسنة ۱۹۲۲فيشأن تسعير منتجات بعض الشعركات ــ والمؤسسات. والمسانم من الأحذية الوقائم المصرية في ۱۹۲۲/۱۱/۱ ــ العدد ٥ مكرر .

ثم صدر القرار رقم ٤٣٦لسنة ١٩٦٣ بشأن تسعير منتجات بعض شمركات ومصانم الأحذية-الوقائم المصرية في ٢٨/٤/١١ ــ العدد ٢٨ مكرر .

الوقاتم الصرية في ١٠/٢/١٣ ـــ العصد ١٨ تعمر. ثم صدر القرار رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٦٣ بعديل سعر البيع فى الديركة المساهمة المصرية. للاحذية بانا إلى التجار الوقائم المصرية فى ١٩٦٣/١٠/١٧ ــ العدد ٨١ .

كما صدر قرار وزير الدولة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ بتفكيل لجنة التفتيش على المدابع ومصام. الأحذية الرئام الصرية في ٢٥ / ٧ / ١٩٦٧ ــ العدد ١٨٦ ونصت المدة الثانية منه عليمأن تكون مهمة اللعنة النفتيش على المدابع ومصائع الأحذية ومصائع الحقائب وكافة المتجات الجلدية المسمرة التابعة لقطاع العام والحاس وذاك اليتأكد من تطبيقها الفرارات التالية وأنبات أية محالفات في هذا الصدد

ر (١) القرارات الوزارية المحددة للمواصفات القياسية

(٢) القرارات الوزارية المحددة للاسعار الجبرية -

ونست المادة الثالثة على أنه على اللجنة عرض المحالفات إلى يسفر عبها الثنتيس على السيد وكمل وزارة الصناعة الشنون الرقابة الصناعية لتقدير ما يتخذ بشائها على أن يرجم إليه ف. شأن عالفات الحيات الثالية لقطاع العام قبل التصرف فيها .

> وأنظر القرأر رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للاحدية . وأنظر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشأنالنسعيرة الموحدة للاحدية الحربي .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة۱۹۵۹

فى شأن إعتبار صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحبيد مواصفاتها(⁽⁾

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١ اسنة ١٩٥٨ فى عَلَّنْ تنظيم الصناعة وتشجيعها .فى الأقليم المصرى .

وطی المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ اسنة ۱۹۵۰ الحاص بشئون التسمیر الجبری و تعدید الأرباح المدل بالقانون رقم ۱۵۲ لسنة ۱۹۵۹ . و علر ما ارتکام عجلس الدولة .

قرر:

مادة ١ — تعتبر صناعةمنتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية فى مفهوم الحادة (٣) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مأدة ٧ ــ على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج منتجات البلاستيك وفقا للمواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ – تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من منتجات البلاسنيك خلال سنة ١٩٥٨ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة } — محدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة لذكر وفقا المجدول المرافق وبلزم البائع بإيضاح سعر البيع في بطاقة تلسق بالسلمة .

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يونية سنة ١٩٥١ ـ العدد ٤٦ مكرر .
 وانظر الفرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦١ في شأن مواصفات بيم الأدوات المنزلية المصرية .
 من البلاستيك الوقائع المصرية في ١٩٦٧/ ١٩٦١/ العدد ١٩٦٨ مكرر والتصحيح ١٩٦١/١٠/ ١٩٦١

قرار رقم ۱۷٦ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن إعتبار صناعة الأدوات الكتابية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الأقليم المضرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الحبرى. وتحديد الأزباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر:

مادة \ — تعتبر صناعة الأدوات السكنابية من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة (٢) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ — على الشركات الوارد ذكرها فى الجدول الرافق أن تقوم بإنتاج. الأدوات الكنابية وفقا للمواصقات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــــ تلتزم الشركات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من الأدوات الكتابية خلال سنة ١٩٥٨ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كر _ بحد سعر البيع المنتجات الشركات سالفة الذكر وفقا العبدول-المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطافة السق بالسلمة أو خلافها ·

مادة ۵ ... ينشرهذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره -

⁽١) الوقائم المصرية ١٤ يونيه سنة ١٩٥٩ ـ العدد ٤٦ مكرر

		1	عر ع						7	-		- :	- :
		-	شريط آلة كاتبه عرض ١١مم	0	0	•	0	9				-	_
			عرض	_				_	ج ورق ا	~	کریون ا	~ V2	« « alco,
				· ·	÷ .		· ·		فرح ورق کربون آسود أو أزرق أصلى	000	« كربون اكستر١٥١٥ ·· ··	« « مکنوج ال ۲۰۰ ت · · ·	10
	المنف		:	:	:	:	:	:	ودأواذ	@	:	;	
	•		:	:		:	:	:	رق أحلا	« لوکس	:	:	:
			:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
٠.			:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
		<u>l.</u>	· —	_	:	<u>:</u>	-	•	<u>:</u>	-	:	:	:
•	.5 =3	الم		140	1,	171	1	1	÷	7.	:	` `	, × ,
į	من الممنع إلى التاجر	:	1	1	1	1	١	I	1	1.	ı	-	1
سعر اليم	·2 _2	4.	*	1,40	° ,	* <u>*</u>	*	;	3	٥.	01.	;	:
	من التاجر إلى المستهاك	خ.ئ خ	1	1	1	ï	1	1	1	1	1	r	_

قرار رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتجديد مواصفاته(⁽⁾

وزير الصناعى المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ في عَأَن تنظيم الصناعة وتشجيعُها غي الاقليم المصرى .

وعلى للرسوم بقانون وقع ١٩٣٠سنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعيرالجبرى وتحديد الإزباح للعدل بالقانون وقع ١٤٢ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة .

قرر:

مادة \ ـــ تعتبر صناعة للسلى من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ٨٥ للشار إليه .

مادة 7 لا يجول الشركات أو المؤسسات أو المسانع الوارد ذكرها بالجدول الخرافق أن تثير من للواصفات التي كانت عليها وقت صدور هذا الثراز إلابترخيس من وزارة الصناعة .

مادة ٣ ـــ تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها طادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من السلى الصناعي خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ إلا يترخيس من وزارة الصناعة .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩/٦/١هـ ١٩ ــ العدد ٥٠ مكرر غير إعتيادي .

مادة ع ـــ محدد سعر البيع لم تنجات الشركات والصانع الفةالذكر وفقاللجدول. المرافق(١) وبانرم البائع بايضاح سعر البيع للمستهلك فى كل عبوة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية ويعمل به من تأريخ نشره.

قرار رقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۵۹ بتخفیض سعر السکر^(۲)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لمسنة ١٩٥٠ الحناص بشئوق التسعير. الجيرى وتحديد الأوباح المعبل بالقانون رقم ١٤٢ لمسنة ١٩٥٩ *

قرر:

مادة \ - مخفف سعر أقة السكر من السكية المفررة بالبطاقات التموينية بواقع. قرهين في كل أفة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار إعتبارا من ٥ يوليه سنة ١٩٥٩ .

 ⁽١) أنظر القرار رقم ٢٨٠ استة ١٩٥٩ يتمديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢٢٨ لسنة.
 ٩٥٨١ الوقائم المصرية في ١٩٥٨/٦ و العدد ٢١ مكرر.

ا ۱۹۰۰ الوقاع الصرية في ۱۱ م۱ م۱ ۱۹۰۹ في شأن تسعير المسلى الصناعي وتحديد مواصفاته. وأفغار القرار رقم ۲۱۶ لسنة ۱۹۰۹ في شأن تسعير المسلى الصناعي وتحديد مواصفاته.

الونائم المصرية في م/١/٩ه _ العدد ٧٩ مكرو وأنظر القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الجدول المزانق للقرار رقم٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوفائم المصرية في ١/٣//١ إ. ١٩٦٠ لعدد ٢٠ مكور

وأنظر الغرار رقم؟ ٤١ اسنة ١٩٦٠ باضافة الجدول المرافق/لقرار إلى الجدول المرافق/لقرار ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائم المصرية في ١٩٦٠/٣/١ ــ العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي . وأنظر القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ ·

⁽٢) الوقائع المصرية في ٤ يولية سنة ١٩٥٩ ــ العدد ١٥ مكرر .

قرار رقم ۲۶۵ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن اعتبار صناعة المصابيح السكهر بائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتجديد مواصفاتها⁽¹⁾

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةوتشجيعها فى الافليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

نرر:

مادة \ — تعتبر صناعة المصابيح السكهربائية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٣) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مأدةً ٢ — على الشركة ٢٦ الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج } المصابيع السكمر بائية وفقا للواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

(٢) مادة كل ســ محدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا المجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح قوة اللمبة وسعر بيعها بالطبع عليها وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما باللسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح قوة. اللمبة وتوقيعها على بطاقة تلصق بها .

مادة ٥ ينشر هذا القرار في الوقائم الصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٩/٧/٢٦ • ١٩ ـ العدد ٧ ه مكرر .
 (٢) شركة فيلبس أورينت

⁽٣) صدر القرار رقم ٢٩ السنه ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/١٢/١ ــ السدد ٩٣- . مكرر بتمديل الجدول المرافق للقر ر رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٩ -

ثم صدر الفراد رقم ٤٤ كسنة ٣٦٦/١ الوقائع الصريه ف٢٢/٢/٢٤ _ العدد • مكرر: يعديل الجدول المرافق للقرار ٢٩٢ لسنة ١٩٦٠.

قرار رقم ۲٤٧ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن اعتبار صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةو تشعيعها فى الإقليم المصرى .

م على ما ارتآه مجلس الدولة

قرر:

مادة \ ... تعتبر صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ۲ ـــ على المصنع^(۲) الوارد فركره _إفى الجدول المرافق أن يقوم بإنتاج «ليطاريات الجافة وفقا للواصفات التي يسير عملها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـــ يلتزم المسنع الشار إليه بالمادة السابقة بالا يقلل من إنتاجه من المطاريات الجانة خلال سنة ١٩٥٨ عما أشجه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كم ⁰⁷ ـــ عمدد سعرالبيع بالنسبة لمنتجات المصنع سالف الذكروفقا للجدول الميرافق ويلزم البائع بايضاح سعر البيع على السلمة وفقا لناك الجدول .

مادة ٥ ــ يَنشر هذًا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشرُه.

⁽١) الوقائم المصرية في ٣٦/٧/٩٥٩ ــ العدد ٥٧ مكرر .

⁽٢) مصنم ماجد للبطاريات الجافة .

 ⁽٣) سدر القرار رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٦٠ يتحديد سعر البطاريات الجافة الوقائم المصرية في ١٩٠٠/ ١٩٦٠ ـ العدد ٨٦ مكرر .

ثم صدر بالتمرار رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديد وتعديل أسعار البطاريات الجافة الله المصرية في ١٩٦١/٣/٩ _ العدد ٢٠ ملحق

قرار رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۵۹

يتعديل الجدول المرفق بالقرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ (١)

.وزير الصناعة المركزي

بعد الإطلاع على القرار الوزارى رقم ۲۲۷ لسنة 1909 الصادر بتاريخ له:٣ يونيو سنة 1909 في شأتى الجين الرومى والروسي ^(٢)

وطئ الرسوم. بقانون وقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥. * الحاص بشأف التسعير الجبرى وتمديد الأرباح .

. فرر:

ماده 1 ــ تدخل التعديلاتالموضمة بالجدول ألرافق على الجدول المرافق للفرار ٢٧٧٠ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

(/ مادة ٧ ـ ينشر هذا الفرار في الوقائع للضرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجين الجياف معر البيع

	سعر البيع			1
من التجزئة المستهلك	من تاجر الجملةللنجزئة	من الصنع إلى تاجر الجلة	الوزن	المنف
ملم ۲۰ ۲۰ ۲۰	ملیم ده د	ملیم ٤٠٠ 	أنــة ﴿ أنَّة ٢ أرقية ١ أوقية	جبن جاف (سمر موحد)

⁽١) الوقائم المصرية في ٣١ أغسطس سنة ٩٥٩ _ العدد ١٨ مكرر.

⁽۲) القرار رقم ۲۲۷ اسنة ۹۰۹ باعتبار صناعة الجبن الجلف (الرومى والروسى) من الصناعات الأساسية و تجديد مواسفاتها وتسبيرها نشر بالوفائع المصرية في ۴/۷/۹ م

قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩

فى شان اعتبار صناعة الشبك الحدد من الصناعات الأساسية وتسعيرها: وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في هأن تنظيم الصناعةو تشجيعُها!" في الاقليم للصرى .

وعلى للرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ كمشئون التسعير الجيرى ويحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ _ تعتبر صناعةالشبك الحدد من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ﴿ ﴿ ﴾ من القانون وقع ٢٧ اسنة ١٩٥٨ للشار إليه .

مادة ۲ ـ على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الشبك الحدد وفقا للواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا التراز .

مادة ٣ ــ تلزم الشركة للشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من . الشبك الهدد خلال سنة ١٩٥٨ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة } ــ محدد سعر البيع لمنتجات الثمركة سالفة الذكر وفقا للعدول المرافق. ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تثبت مها .

مادة ٥ – ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم المصرى. من تاريخ نشيره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٨/١٠/٩٠٩ _ العدد ٧٩ مكرر ~

قرار رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩

فى شان اعتبار صناعة الورق والسكر اسات من الصناعات الأساسية وتسعيرها و تجديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ أسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها عِنْي الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون النسعير الجبوى وتحديد الأزباح للعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩.

..وعلى ما ارتآه عبلس الدولة .

قرر

مادة ٧ ـ تعتبر صناعة الورق والسكراسات من الصناعات الأساسية في مفهوم الخادة (٦) من المقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر.

مادة ٧ ــ على المصانع المنتجة الورق والكراسات أن تقوم بإنتاجها وفقا الدواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم المسانع المشار إليها في المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من كل نوع من الورق والــكراسات عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كي _ محمد سعر البيع بالنسبة لنتجات المسانع المشار إليها وفقاً المجدول المرافق . (⁽⁷⁾

مادة ٥ ــ تلتزم المصانع المشار إليها في الموادالسابقة بطبع إسم المنتج والمواصفات

 ⁽١٠) الوقائم المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ ـ العدد ٧٩ مكرر .

 ⁽٧) سدر القرار رقبه ١٠ السنة ١٩٠١ بالوقائم العمرية في ١٩٦٠/٣/١٠ _ العدد ٢٠ .
 مكر وجعديا الحدول المرافق لقر ر المثال إليه .

وسعر البيع للمستهلك وفقًا للجدول المرافق على جلدة السكراسة من الداخل ... وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

وأما بالنسبة الكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفراد فيلزم الباهم بوضح اسم المنتج وسعر البيع المستهلك على بطاقة تلصق على جلمة الكراسة من الداخل.

مادة ٣- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصرى. من تاريخ نشره.

قرار رقم ۱۷ کاسنة ۱۹۵۹ فی شأن اعتبار صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية! وتحديد مواصفاتها واسعارها⁽¹⁾.

وزير السناعة للركزى

بعد الاطلاع علىالقا نون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيمها ؛ في الإقليم المعرى .

وطى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الجناص بشئون التسعير بالجيزى. ويحديد الأوباح للعدل بالمتانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآء مجلسالدولة .

⁼ ثم صدر الفرار رقم ۲۷ السنة ۲۹ ۱۱ الوئاتم المضرية في ۲۷/۱ / ۱۹۶۲ _ العدد ۱۵ م مكرر في شأن تعديل تسعير اسكراسات ورزمة ورق الكتابة وتنس المادة الأولى منه على أن. تستبدل الجداول المرافقة القرارين الوزاريين رقمني ۲۵ و السنة ۲۹۰۹ و ۲۰۰۹ لبنة ۲۰۲۰ بالجدول المرافق لهذا الفرار .

ونس المادة الثانية منه على أنه لا يجوزالمصانع أن تنتج السوقي المحل من الكراسات والبكتا كيل... والدوسيهات ووزمة ورق السكتابة الاالأصناف المدرجة بالجدول المرافق الاياذن من وزارة الصناعه... وتنس المادة الثالثة على أن تلزم للصانم بطبع اسم الصنم المنتج والمواصفات وعمد الأوراف... ووزن الورقوصعر البيع المستهلك وذلك باللغة العربيه على غلاف السكر سه أو السكتكول أو... الدوسيه من المخارج ... وبالنسبه لأوراق السكتابه فندون هذه البيانات على غلاف الرزمة..

⁽١) الوقائع المصرية في ٨ أكتوبر سنة ٩ ه ١٩ ــ العدد ٩ مكزر.

قرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة الأفلام من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ — على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقلام وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القراد (١) .

مادة ٣ - يحدسعر البيع لتتجات الشركة سالفة الدكرونقا البجدول الرافق. ٣٠

مادة ٤ - يازم المصنع بإيضاح سعر البيع المستهلك على كل قام بالضغط وذائح بالمسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القراد .

أما بالنسبة للسكميات النتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيازم البائع بتوضيح سعر البيع في مكان ظاهر بالحل .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار ٤٧٤ لسنة ١٩٦٠

		سعر البي	1		
س تاجر التجزئة			صنع	من لل	اسم الصنف
المستهلك	لتجزئة	لتاجر ا	الجملة	التاجر	
مليم	حنيه	مليم	جنيه	مليم	111-11 7 . 11611 3 -1 5 - 15
	۸.		· v	۲.	قلم رصاس(العالب ٢ ــ الطالب ٣ ــ المقائد)
٧٠	11	٧	۱٥	۲	قلم المهندس
					قلم کوبیا رمسیس آسود (متوسط طری ناشف / ۱ _
	17.	44.	۱۰	۲	ناشف (۲)
	 				الم كوبيا رمسيس الوان (أحر _ أخضر _ أزرق بنفسجي _
٧٠	17.	.44	١.	۲	قرمزی)
.1 4.	١٠٠	<u> </u>	١٨,	11	قلم ألوان ممتاز (مبری عیرمبری)

⁽۱)و(۲) صدرالفراررقر۲۷۶ لسنة ۱۹۱۰ ــ الوئاتهالمصرية ف ۱۹۱۰/۰/۱۱ ــالمدهـ ۳۵ مكرر جمديل سعر بيم الأقلام انتاج شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات لجرافيته «نصر» وقنا للجدول للرافة للقرار .

قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الشنط من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع علىالقانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم المشاعة وتشبيعها هى الإقليم المسرى .

وعلى المرسوم بقيسانون زقم ١٦٣ ليسنة ١٩٥٠ استحاص بشئون اللسعير الجيرى وغمديدالأدباح المعدل بالقانون زقم ١٤٧ اسنة ١٩٥٩ .

وِعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة الشنط من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة (٦) عن القانون ٢١ إلسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على المسانع المنتجة للشنط أن تقوم بانتاجها وفقا المواسفات الق تسعر عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلترم المصانع المشار إليها فى المــادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من كل نوع من أنواع الشنط عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨.

مادة } ــ بحـــدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إلهـــا وفقا للجدول المرافق.

مادة ٥ – تلمزم المسانع المشار إليها فى المواد السابقة بلسق بطاقة على كل هنطة من الداخل تبين اسم المستع والمواصفات الموضمة فى الجدول المرافق وسعر البسيع المستهلك وأما باللسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيازم الباتع بلسق بطاقة كالمشار إليها آتفا عمرة مختم الحل.

عادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ فثيره .

 ⁽۱) الوقائم المصرية في ٨ أكتوبر سنة ٩٩٥٩ ــ العدد ٧٩ مكرر .

٩
Ë
**
٠.
حي
مرفق للغرا
حدول مرفق اله

۱۹ سرمقاس ۴ ه بجیب واحد وسوسته	. >	444		***
و و العصيات مقاس ٤٠ مسم	T :	:	:50	.33
7 2 3	>	44.	,	7.
شنطه محفظة بنفس المواصفات السابقة مقاس ومهسم أو ٢ ٢ سم	, >	* * * * *	ه	44.
بفتاح وارد الخارج بعيب واحد مقاس ٢٣ سم	>	31.4	٠	1
مقسيمتر على الاقبل مبطنة بالبلاسةيك وملصة بالسلامام				
ه نطة عفظة من البلاستيك المابوع ألوان سمك عرب	7	Park.	J.	7
	بالسنتيمتر	والشيطة	والسنتيمر	بالشنطة
اسم الصنف	مر اليم من	سمر اليم من الممنع العاجر	سعر البيم من الفاجرالمستها	العاجرالمستهلك

قرار رقم ۱۷ لسنة ۱۹**۳**۰ :

بتعديد الحد الأقص الربع في عجارة الأحنت الأبيض

وزبر التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بفئون التسعير. الجيرى وتحديد الأوباح .

وطي قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

وطى المرسوم الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار

التموين .

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة.

. قرز :

مادة إ_ يكون الحد الأنص للربح فى مجارة الأسمنت الأبيض المستورد عند. البيع للمستهك ٢٠ / من كالمف الاستيراد .

مادة ٢ ــ كل عُمَّالُمة لأحكم المادة ١ يعاتب عليها بالعقوبات الواردة في المادة به من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٥٠ المشاراليه .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاديخ نشره --

⁽١) الوقائم المصرية في ٨ / ٢ / ١٩٦٠ _ العدد ١١ ملحق .

قرار رقم ۵۳ لسنة ۱۹۳۰ -

بتحديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لبدء مدة الالترام عداول تسعير الأدوية والعقاقر المستوردة (1)

وزير التموين (بإقايم مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٥ من الرسوم بَقَانُونَ *١٦٣ لَسَنَةَ *١٩٥٠ الْحَاصِ. يشتون اللسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المدلة 4 .

وعلى التراز رقم 1⁄2 لسنة 1905، عمل يوم الأربعاء من كل أسبوع موعداليد -مبذ الالترام يتسمير الأدوية والعافير المستوردة .

وعلى ما ارتآه عباس الدولة .

نرر:

مادة ٧ ــــ تسرى جداول تسعير الأدوية والعقاقير المستورَّدة بدائرة كلُّ عافظة: أو مديرية اعتبارا من يوم الثلاثاء من كل أسبوع .

وعوز فى حالة المضرورة تعديل الموعد المذكور بالنسبة إلى بعض الرسائل. . مادة ۲ ـــ يلغي القرار رقم ۱۷ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

⁽۱) الوقائع المصرية في ۱۱/٤/۱۱ ــ العدد ۳۰ . وأغفر القرارين رقمي ۱۱۹ لسنة ۱۹۰۹ و ۱۷۶ لسنة ۱۹۹۹ ــ

قرار رقم ۸۷ لسنة ۱۹۳۰

ف شأن تمديد نسبة الربح في تجارة الرنجة المستوردة (1)

وزير النموين (بإقليم مصر)

بعد الاطلاع على المرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير المجرى وعديد الأرباح والقوانين المعلة 4

وطى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقدير الجاوزنانيم التلاعب بأسمارها وكيفيةالاعلان عن هذه الأسمار والقرارات المعلة له.

وعلى ما ارتآه مجلسالدولة .

فرر:

مادة ٩ _ إستثناء من أسكام الفقرة (ب) من البند (ثالثا) من المادة ١ من القواد روتم ١٣٩ لسنة ١٩٩٧ المضار إليه يحدد الحد الأقضى الربع عند نيخ الرنجة المستهاك . وقفا لمسا مآتى : _

٧٥ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآني :-

۱۳ / و و المستورد وتاجر الجلة معا

١٢ / ﴿ ﴿ لِنَاجِرُ النَّجِزُكَةُ

على أنه بالنسبة إلى الرسائل الق اشتراها تاجر الجلة من المستورد قبل العمل بأحكام هذا القراد تحسب لناجر المجلة نسبة وبح قدرها ١٢ / من سعر الشراء المثانات به الفاتورة ألوجودة لديه وفي هذه الحالة تكون النسبة القررة لناجر التعيولة هي ١٧ / من سعر الشراء من تاجر المجلة على أن يسرى ذلك لمدة شهر واحدمن تاريخ العمل بهذا القرار . ويكون البيع في جميع الأحوال على أساس الوزن .

مادة ۲ ــ كل غالثة لأحكام هذا القرار يَّماقب علها العقوبات الواردة فى لمادة ٩ من المرسوم بقانون رتم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽⁺⁾ الوقائم المصرية في ١٩٪/٦/١٦ _ العدد ٤٥ .

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠

فى شأن اعتبار صناعة النسالات السكهربائية من الصناعة الأساسية وتسعيره؟ ومحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى خأن تنظيم الصناعة وتشجيعها * فى الاقليم المصرى .

وطئ الرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجيرى وتحديد -الأرياح المعلة بقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٧٥٩ .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة

قرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة النسالات السكهربائية من الصناعات الأساسية في مفهوم. أحكام المادة (x) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ ــ على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أنى تقوم بإنتاج: النسالات السكهربائية وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار وألا تغير منها إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركة المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من النسالات· الحكور بائية عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } ــ بحدد سعر بيع النسالات الـكهربائيه من إنتاج الشركة المذكورة . وفقا للجدول المرافق ^(C) ويلزم البائع بايضاح سعر البيع على بطاقة نثبت جا .

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع الممرية ويعمل به في الاقليم المعرى-من تاريخ نشره .

الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٣/١٠ ـ الندد ٢٠ مكرر .

⁽۲)معدليآلترار رقم ٦٩ لسنة ٦٠ ١٩ الوقائم المصريةق ٢٠ / ٢٧ ١ ما ١٩ سالعد ٢٠ مكرر. وتنمن المادةالأولىمنه على أن يحمد سعر بيم النسالات الكهربائية وفقا للجدول المرافق وتهنب المؤادة في الأسمار في حساب خامر .

الجدول المرافق القرار رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٩٥

	سعر البيم المستهلك تقداً	الصنف
4 L	جنيه	شركة النصر للاجهزة المنزلية
	74	غسالة طراز ٢٠
	14.	غسالة طراز ٩٠

قرار رقم ۹۳ لسنة ۱۹۹۰ في شأن تحديد أسعار الراديو(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيمالصناعة وتشجيعها في الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥ الحاص بشئون التسعير الجبرى . وتحديد الأزباح المدل بالقانون وقم ١٤٧ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر: ٰ

مادة \ _ تعتبر صناعة الراديو من الصناعات الأساسة في مفهوم أحكام المادة به من الفانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إلية .

مادة ٧ ــ تلتزم الشركات المشار إليها فى الجدول المرافق بألا نقل من إنتاجها من الراديو عما أنتجه خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ .. تحدد أسعار بيع الراديو وفقا للجدول الرافق وبلزم الباتغ بإيضاح سعر بيع الراديو ببطاقة توضع عليه .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠/٣/١٠ _ العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادي

. مادة كل سينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

وصدر القرار رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن تجديد أسعار الراديو باالوقائع المصرية في ١/١/-١/٥ ــ العدد ٨٦ مكرر .

ويحدد سعر بيع منتجات شركة مصر للهندسة الكهريائية (ميكو) من الراديو وفقا ويحدد سعر بيع منتجات شركة مصر لبه الراديو بيطانة توضع عليه . لهجدول المرافق وبلزم البائم بإيضاح سعر ببع الراديو بيطانة توضع عليه .

سعر البيع	الصنف
من المصنع الله السعالك مليم جنية مليم جنية ۲۹ ۲۹	رادیو ترانز -تور طراز (زیتا) مودیل ۲۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰

(١) الوقائم المصرية في ٥/١١/١٩ ــ العدد ٨٦ مكرر

كذلك صدر القرار رقم ٥٦ أسنة ١٩٦٤ بتجديد سعر بيع راديو ترانزستور ــ الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٥/١٨ ــ العدد ٤ . أ

وتنس المادة الأولى منه على أن يحدد سعربيم راديو ترانرستورإنناج شركةالنصر الاجترة الكهربائية والالكترونية (فلبس أورينت سابقا) وفقا للجدول المرفق ويارم البائم بإيضاح سعر برم الراديو بطاقة توضم عليه

و تتمن المادة الثانية منه على أنه لا يجوز للمصنم الوارد ذكره في الجدول المرفق أن ينبر من المواصفات التي كان يسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيس من وزارة الصناعة .

وقد صدر القرار رقم . ٥ السنة ٢ ه ٩ الوقائمالمصرية ق٢ ٢ /٦/٦ ٢ ٩ ٦ سالمدد ٤ مكرر وبعدل الجدول المرافق قامرار ٢ ه اسنة ٤ ٩٦ على النجو التالى :

سعر البيم من الشركة سليم من التاجر نخازن الشركة للمستملك	الإسم	-
	واديو ترانزستور نصر طراز ۱۲۵ ت	-

ملحوظة : الأمعار الموضحة عاليه لا تشمل مُمن البطاريات .

قرار رقم ۹۷ لسشة ۱۹۳۰ فی عان تسمیر ورق سجایر بافرهٔ (۱)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على الفانون رقم١٧اسنة،١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعهاا فى الإقلم المصرى .

وعلى الرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئونِ التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ ـ تعتبر صناعة الورق البافرة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام. المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ للشار إليه .

مادة 7 ــ لا عجوز المصنــع الوارد ذكره فى الجــدول الرافق أن يغير مق. المواصفات التى كان يسير عليســا وقت صدور هذا القراد إلا يترخيص من وزارة الصناعة المركزية ·

مادة ٣ _ يلزم المسنع المشار إليسه في المادة السابقة بألا تقال من إنتاجه من. علب ورق السجاير (بافرة) القررة للبيسع حاليا خلال سنة ١٩٦٥ عما أنتجته خلال عام ١٩٥٩ .

مادة } _ بحدد سعر البيملنتجات فابريقةورؤسجاير بافرة (بفراوعلىوشركاه) وفقا العبدول المرافق ويلزم المنتج بإيضاح سعر البيح العستملك على كل دفقر .

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من. تاريخ نشره

⁽١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٠ _ العدد ٢٠مكرر غير اعتيادي .

ترار رقم ۹۸ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن اعتبار صناعة الصوف المعدنى من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

مد الاطلاع على القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شان تنظم الصناعة وتشجيعها فى الإفليم الصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ·

قرر:

مادة \ — تعتبر صناعة الصوف المعدنى سلك المونيوم من لوف وأسفنج من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه. مادة ٣ — على الشركات والمؤسسات المنتجة للصوف المعدنى أن تقوم بإنتاجه وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها فى المادة السابقة بألاتقلل من إنتاجها من الصوف العدنى خلال سنة ١٩٦٠ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة كم - يحديد سعر البيع الصوف المعدني وفقا المجدول الرافق ويمازم المنتج بايضاح سعر البيع على كل عبوة .

وأما بالنسبة السكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع على بطاقة تلصق بالسلمة .

مادةً ٥ سنت ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاويخ نشره..

⁽١) الوقاقم المصرية في ١٩٢٠/٣/١٠ ـ العدد ٢٠ مكرر فير اعتيادي .

قرار رقم ۹۹ لسنة ۱۹۳۰

فى شأق اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديدمواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيها فى الاقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وتم ١٦٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح باهانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ . وعزم ما ارتآء علس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ ـــ تعتبر صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحسكام طلادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ٩٥٨ سالف المذكر .

مادة ٢ — على المُصانع المنتجة للمنظفات أن تقوم بإنتاجها طبقًا للمواصفات الق تمسير عليها وقت صدور هذا الفرار .

مادة ٣ — ناتزم المصانع المشار إليها فى المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من كل نوع من المنظفات عما أنتجته بنها خلال سنة ٥٩٥٩ .

مادة } ـــ يحدد سعرالبيع بالنسبة لمنتجات المسانع المشار إليها وفقا للجدول المرافق?

مادة ٥ — تاتم المسانع الشار إليها فى المواد السابقة بطبع اسم المنتبجو المواصقات والوزن الصافى للمادة وسعر البيع المستهلك وتقا للجدول المرافق على العبوة أوعلى بطاقة تلصق عليها وذلك بالنسبة لما ينتبج بعد تنفيذ هذا القرار

وأما بالنسبة المسكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم الباتع بإيضاح سعر البينع المستهلك على كل عبوة.

مادة ؟ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المسرية ويعمل به فى الإقلم المسرى من تاريخ نشره.

(١) الوقائم المصرية في ١٠ / ٣ / ١٩٦٠ _ العدد ٢٠ مكرر غيرا عتيادي .

(۷) صدر الترار رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۰ الوقائم المصرية في ۱۸ / م ۱۹ ۹ ۱ المعدد ۳۰ مكرر بإضافة سلم إلى الجدول المرافق القرار رقم ۹۹ سنة ۱۹۳ مكرر بإضافة سلم إلى الجدول المرافق القرار رقم ۹۹ ۱ سبنة ۱۹۳ ملفارا الوقق للقرار ۱۷ سبنة ۱۹۳۳ فلونائم المصرية في ۱۸ / ۱۹۳ مكرر الجدول المرفق للقرار ۱۷ سبنة ۱۹۳۳ فلونائم المصرية في ۱۸ / ۱۲ / ۱۹۳۳ المدد ۵۵ مكرر.

قرار رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹**۹۰** فى شأن اعتبار صناعة الورق من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها^(۱)

وزير ااصناعى المركزى

بعد الإطلاع علىالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشبيعها فى الاقلىم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الحبرى وتحديد الأدباح المدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتك مجلس الدولة .

قبرر:

مادة 1 — تعتبر صناعة الورق من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٣ ممن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

حلى المصانع المنتجه الوزق أن تقوم بإنتاجها وفقا الدواصفات التي تسير عليها
 وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣٠٠٠ ــ تلمزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة بالا تقلل من إنتاجها من كل نوع سنالورق مما أنتجته منها خلال سنة ١٥٥ الابترخيص موزارة السناعة. مادة ع ـــ محدد سعر البيع بالنسبة المتجات المسانع المشار إليها وفقا المجدول الم المقر ٢٠٠٠ .

مادة ٥ – تامزم المسانع المشار إليها في المواد السابقة بطع اسم المنتج والمواصنات ووزن المتر الربع وسعر البيع وفقا للجدول المرافق على بطاقة تلسق على كل فله أو بوينه .

مادة ٦ ـــ ينشر هذا القرار في الوقّائع المصرية ويعمل به في الإقلم المصرى من تاريخ نشره .

(١) الوقائم المصرية في ١٩٦٠/٣/١٠ _ العدد ٧٠ مكرو . "

(۲) للادة الثالثة بمعلة بالتراورقم ع (٤. سنة ، ١٩٦٦ الوقائم المسرية فوه ١٨/ م. ١٩٦٠ المطلقة عكرو ١٩٦٠ المرد ٦٣ مكرو

(٣) عدل الجدول بالقرار رقم ١٤ ٤ السنة ١٩٦٠ المشار إليه.

قرار رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۳۰

بتحديد نسبة ربح في مجارة الادوات والاوابي المنزلية المستوردة (⁽¹⁾ وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحَاس بشئون. التسعير الجيرى وتحديد الاوباح والقوانين المعل**ة 4** .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن اصافة شئون الاسمار التموين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٥٥٠ والقرارات المدلة له .

وعلى التراز رقم ۵۰ لسنة ،۱۹۵۸ بتعدید الارباح بالنسبة كجیع الادوات. المزلة المستوردة المسنوعةمن الصيف، كافة أنواعه العدل بالقرار رقم ۷۷ لسنة ۱۹۵۹. وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر

مادة 1 _ يكون الحد الأقصىالربيع عند البيع المستهلك لجميع الأدوات والاواق. المتركة المستوردة وفقالما هو صين أمام كل منها .

أولاً _ الادوات المنزلية للسنوردة المسنوعة من الصين:

٤٥ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآنى :

١٥ / من تكاليف الاستيرادالمستورد

٨ أ. من تكاليف الاستيراد لتاجر الجلة .

٢٢ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويقصد بالادوات المزلية المستوعة من الصينى الادوات المستخدمة كاغراض المائدة. كالسحون والشلاطين وفناجيل القهوة وفناجيلاالشاىسواء بيعت بالاطقم أو الدسئة. أو القطعة وسواءكانت مصنوعة من الفخار أو انقيانس أوالبورسلاف مجميع أنواعها. وأحكالها ودرجاتها .

🗥 ثانيا ــ (١) الادوات والاوانى المتزلية المستوردة غير المصنوعة من الصين:

الوقائم المصرية في ٧/١٧ / ١٩٦٠ العدد ٤ مكرر.

وأنظر الغراروقم ٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مواسفات الادوات المنزلية الصنوعة. من اللاستيك .

ُ (٧) البند ثانيا مُعَلَى بالقرار وقرم ١٧٩٩ اسنة ١٩٦٠ الوثائم المصرية في ١٩/١٩ أو ١٩٠٠ المدر. العدد ٧٣ مكرر. ۲۵۰ / من تکالیف الاستیراد توزع کالای : ۱۰ / من تکالیف الاستیراد المستورد .

٣ / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجلمة

١٢ ﴿ مِن تَكَالَيفَ الاستيراد لناجر التجزئة .

و تمسد بالادوات والاوانى المنزلة المستوردة غير المصنوعة من الصينى الادوات والاوانى المستخدمة لاغراض المائدة والمطبخ كالملاعق والشوك والسكاكين وفرامه الملحوم والمستماة وأوانى المطهى وغير ذلك من المواد الواردة فى بنود القسم الخامس عشر مهز التعرفة الحركة .

(ب) تضاف بكاليف تفضيض وطلاء الشوك والسكاكين والملاعق إلى تكاليف الاستيراد المنصوص عليها في المادة ٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه عاوز ١٨٠ مليما (محانون ميلما) عن كل جرام من اللضه استعمل في عملية النفضيض أو ١٥ مليما (خسة عشر مليما) لطلاء القطعة الواحدة وبشرط أن يؤيد ذلك بالمستندات الصحيحة وأن تدمنح كل قطعة مفضفة بيبان مقدار ما بها من فضة وأن تشفع علم وزن صادر من تبانى معتمد.

كما تضاف تكاليف الإضافات الحلمية وتركيب الادوات المنزلية التى ترد مفكمة إلى تسكاليف الاستيراد المشار اليها بما لابجاوز ١٥ / من تكاليف الاستيراد وبشيرط أن تؤيده بالمستندات التى تثبث إن عملية الاضافة أو الفركيب تمت بمعرفة البائع

(ج) محظر تفضيض مانريد على ١٠ / من اجمالي مشمول ترخيص الاستيراد أو ما يشتربه النتجار من الستوردين من الشوك والسكاكين والملاعق بمتوسط وزن نزيد على ١٩٠٠ جرام فضة في يقطمة الواحدة .

ويستنى من أحكام هذا البند أطقم الشوك والسكاكين والملاعق المستوردة الى تفضض وذلك إذا زاد متوسط وزن الفضة التى استخدمت فى التفضيض على • هر • جرام القطعة الواحدة .

(۱) ثالثاً .. الأدوات والاوانى المنزلية المستوردة الصنوعة من الرجاح أو البلمورمجميع أنواعه ومسمياته :

٥٤ / من تكاليف الاستيراد توزع كالانى :

١٥/ / من تكاليف الاستيراد للمستورد .

⁽١) البند ثالثا مصاف بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه

٨ / من تكاليف الاستيراد لناجر الجلة .

٢٢ / من تكاليف الإستيراد لتاجر التجزئة .

مادة ٣ ـــ يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا الفرار بالوقائع المصريةويعدل به إقليم مصر من تاريخ. نشره با نسبة للبند (أولا) واعتبارا من ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ بالنسبة للبند(ثانيا).

قرار رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۹۰ بتحدید أسمار الأدویة المستوردة^(۱)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقا نون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحَمَّاص بشنون التسمير. الجيرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

> وعلى موافقة لجنة تسعير الأدوية بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ . وعلى ما ارتزاً عجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ... نخفض أسمار البع للمستملك بالنسبة للأكوية المستوردة والبان الأطفال بكافة أنواعها بمقدار ٢٥ / من أخر تعمير لها منشور بحداول التسمير الجبرى.

مادة ۲ ــــ عدد ربحالصدلية عقدار ۱۲٪ من سعر شراءالأدوية المستوردة. تسليم موانى الاقليم الصرى ـ

مادة ٣ — كل عُمَّالَة لأحكام هذا القرار يعافب عليها بالعقوبات الواردة في. المادة 9 من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ٩٥٠ المشار إليه.

مادة كح ـــ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به في إقليمصر إعتبارا. من أول سبتمبر سنة . ١٩٦٦ .

⁽١) الموقائع المصرية في ٢ ٢ / ٨ / ١٠ ١ مـ المعدد ٢٦ مكررا .

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠

فى شأن اعتبار صناعة السهاد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصتاءة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى والقوانين المعلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ كسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ كسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نـــرر :

مادة \ ـــ تعتبر صناعة الساد من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة. y من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ـــ على المصانع المنتجة للسياد المرضحة بالجدول المرافق أن تقوم بإنتاجه وففا للممواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ _ يحدوسمراليح بالنسبة انتجات المسانع الشار إليها وقعا للجدول المرافق . مادة ٤ _ تلمزم المسانع المشار إليها فى المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات. وسعر البيع المستهلك وفقا للجدول المرافق مع البائع وذلك بالنسبة الما ينتج بعد. تنقد هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذأحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع اسم. الصنف المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع في مكان ظاهر بالمحل .

مادة ۵- ينشر هذا القرارفى الوقائع المصرية ويعمل به الاقليم فى المصرى إعتبارة من ه مايو سنة ١٩٩٠ .

⁽١) الوقائم الصرية في ٥ / ٥ / ١٩٦٠ ــ العدد ٣٠ ملحق .

وصدر القرآر رقم ۲۶۲ لسنة ۱۹۲۰ الوقائم المصرية في ۱۹۲۰/۱۱/۱۳ _ العدد ۸۸. مكرراً باضافة جدون إلى الجدول المرافق للقرار رقم ۲۶۰ سنة ۱۹۲۰ .

كما صدر القرار رقم ٥٠ ٨ سنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٨ _ العدد ٦١ ملحة , تحديد اسعار الساد .

قرار رقم ١٩٦٠ لسنه ١٩٦٠

فى عان اعتبار صناعة ماكينات الحياطة من الصناطات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزبر السناعة المركزى

يعد الاطلاع طئ القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في هان تنظم الصناعة وتشبيها بالاقليم المضرى والقوانين المدلة 4 .

وعلى الموسوم بقانون وتم ١٦٣ كسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون وتم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة ماكينات الحياطة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون وقم ٢٦ السنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مامة ٢ ــ على المؤسسات المنتجة لهذه السلمة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات الطي تسير عليها وقت صدور هذا القوار .

مادة ٣ _ يحدد سعر بهيم ماكينة الخياطة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار . مادة كح _ يتشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم حصر من ماويخ نشره .

للصائع الحربية

سعر البيام من المصنم التجار والمؤسسات المكرمية سليممرض البيمالقاهرة سليممرض البيمالقاهرة				البيــان
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
44	- '	٣٠.		ماكينة خياطة نفرتيتي بالرجل
٧.		44		« « باليد
44	_	٣.	• • •	« « بالرجل والموتور
۳١_		4.4	•	« « ياليد والموتور

⁽١) الوقائع المصرية في ١ /٣/٣ - ١٩٦٠ ــ العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .

قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠

في شأق اعتبار صناعة الدراجات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(⁽⁾

وزير الصناعة المركزى

يعد الأطلاع على القانون وقم ٢١ سنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها جالاقليم المصرى والقوانين المدلة له

وعل للرسوم بقانون وقم ١٩٣٣سنة ١٩٥٠ الحاص بشتُونالتسعيرالجبرى وتحديد الأزباح للمدل بالقانون وقر ١٩٤٧ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قور:

مادة \ _ تعتبر صناعة الدراجات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحسكام الهادة 7 من القانون رقم 71 لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على الوحسات لانتاجية للدراجات أن تقوم بإنتاجها وفقاً المواسفات التي تسير علها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـ تلتزم الأوسات للشار إلها بألا تفلل من إنتاجها من الدراجات عن المدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة. مادة ٤ ـ عدد معر بهم الدراجات وقفا للجدول المرافق لهذا القرار (٧٠).

مادة ۵ ــ يَاشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره

شركة النصر لصناعة الدراجات

سعر البيم من المصنع التجار من التاجر المستهلك تسليم محل التاجر السليم محل التاجر	المنت
السليم على التاجر السليم على التاجر المليم على التاجر المليم الجنبة المليم الجنبة المليم المليم على التاجر المليم التاجر المليم التاجر المليم على التاجر التاجر المليم على التاجر التا	دراجة مقاس ۱۸ (نصر ۲۰۱) دراجة اسبور (نصر ۲۰۱)

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٠/٨/١٥ ــ العدد ٤٣ مكرر ..

⁽۲) عَدَلَ الجِمُولَ بِالقرار رقع؟ ١٥ السنة ١٩٦٣ الونائع المُصرية في ١٩٦٣/٢/١ العدد ١١ مك. ر

قرار وزاری رقم ۲۵ کم لسنة ۱۹۴۰ فی شأن اهتبار سناعة 1جهزة رش النبانات من الصناعات الأساسية وتسعیرها وتحدید مواصفاتها(۲)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى الفانون رقم ٧١ استة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة، وتشجيعها: فى الإقليم الصرى والفوانين للعدلة له

وُعَلَىٰ المَرْسُومِ بِقَانُونَ رَمَّم ١٩٣ كَسَنَة ١٩٥٠ بَشَيُّونَ التَّسَعِيرِ الجَبِرَى وَتُحَدِيدُ الْأَرِياحِ المَدْلُ بِالقَانُونَ رَمِّم ١٤٣ كَسَنَةَ ١٩٥٩ ·

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر :

مادة \ _ تعتبر صناعة أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحسكام المادة بـ من القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على المؤسسات المنتجة اللاُ جهزة المذكورة وأجزائها أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هدا القرار .

مادة ٣ ــ يحد دسمر بيع الأجهزة المذكورة وفقا للجدول الرافق ^(٢).

مادة ع ــ تلزم المؤسسات المشار إليها في الواد السابقة بإيضاح اسم المنتج والسعر المحدد لنستهاك في الجهاز وفقا للعجدول المرافق وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا الفرار . أما بالنسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ أحسكام هذا القرار فيلام البائع بوضع اسم العنف والمنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع في مكان ظاهر بالحل وعلى العبنة المهروضة .

مادة ٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره

المصانع الحربية

		سعر البيع	من المصنع إلى بنك التسل	
اك تسليم الم	السنف			
مليم البيع مليم جنيه		ر تسليم المصنع جنيه	جهاز رش النياتات	
٧٠	£0.	١٨	7:.	

⁽١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٠ - العدد ٣٥ مكرر .

⁽٢) معدل بالقرار رقم ٦ استة ١٩٦٤ الوقائم المصرية في ٢٣/١/١٩٦٤ ــ العدد ٨ مـ

قرار رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۳۰

في شأن اعتبار صناعة السيارات من الصناعات الأساسية وتسعرها وتحديد مواسقاتها(ال

وزبر الصناعة للركزى

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢١ استة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشبيعها. فى الإفليم للصرى والقوانين المدلة 4 .

وطی المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۰ الحاص بشئون التسعير الجيرى وعمديد الأوباح العدل بالقانون رقم ۱۶۲ لمسنة ۱۹۵۹ ·

وعلى ما ارُ آه مجلس الدولة

قرر

مادة 1 _ تعتبر صناعة السيارات من الصناعات الأساسيه في مفهوم أحسكام. المادة (٦) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الدكر .

مادة 7 ـ على المؤسسات المنتجة للسيارات أن تقوم بإنتاجها وفقا الممواصفات التي تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلزم المؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من السيارات عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة كم يحدد سعر بيع السيارات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ۵ سينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من . تاريخ لفيره .

 ⁽١) الوقائع المصربة ف ٥١/٨/١٥ _ العدد ٦٣ مكرر.
 وانظر الفرار ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار السيارات.

قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠

فى شأن اعتبار صناعة الدابيس من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسمارها (\)

وزير الصناعة المركزى .

يعد الاطلاع على القاتون رقم ٢ السنة ١٩٥٨ في عَأَن تنظيم الصناعة وتشجيعها غي الإقليم للصرى .

وطى المرسوم بقائون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ كشئون التسعير الجبرى ويحديد الأوباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٠ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدُولة .

نور:

مادة 1 -- تعتبر صناعة النابيس من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ - على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الهباييس وفقا للمواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـــ بحدد سعر بيع منتجات الشركة سالغة الذكر وفقا العجدول المرافق . مادة ٤ ـــ يلزم المصنع بإيضاح سعر البيع المستهلك على كل عبوة بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة السكميات المنتجة قبل تنفيذ أحسكام هذا الفرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تلصق على السلمة أو غلافها .

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار في الوفائع المصرية ويعمل به في الأقليم المصرى من تاريخ نشره .

الشركة المصرية للصناعات الحفيفة

<i>(</i> =	سعر ال	الصف	
من التاجر للمس تهل ك	من المصنع للتاجر	الصنف	
مليم	ملم		
٣٠	٥ر٢٢	دبوس ابره ۱۰ جرام	
• •	٠	دبوس ابرة ۱۰۰حرام ورق ماثة ديوس	
1	٧٧٠	وری ۱۵ دبوس القاروسة ۱۶۶ ورقة	

⁽١) الوقائم المسرية. في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ ــ العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي -

قرار رقم ۱۹۳۰ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن إعتبار صناعة غاز السكلور من الصناعات الأساسية وتسميرها وعديد. مواصفاتها (١)

وزير العناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢١اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقلم المصرى والقوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بقانون وقع ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسمير الجيرى. وعمديد الأزباح المعدل بالقانون وقع ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرز:

مادة \ — تعتبر صناعة خاز الـكلور من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام. المادة 7 من القانون رقم 71 لسنة ١٩٥٨ سالفة الدكر .

مادة ٧ — على الشركة المنتجة لهاز الكلور أن تقوم بإنتاجه وققاللمواصفات التي تسبر علمها . وقت صدور هذا القرار .

مادة س _ تلتزم الشركةالمشار إليها بألا تفلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٠ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ ــ يحدد سعر بيع الغاز السكاور وفقا للجدول المرافق.

مادة ٥ — تلزم الشركة المشار إليها فى المواد السابقة بإثبات اسم المنتج وصافى وزن العبوة . عليها .

مادة 7 - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصرى. من تاريخ نشره.

شركة اقطان كنر الزبات

	يع العلن	سعر ال		الصنف	
ستهلك	مسلم للمستهلك		مسلم, ا		
جنيه	مليم	مليم جنيه		مليم جنيه م	كلور سائل بالطن

⁽١) الوقائم المصرية في ١٥/٨/١٠ _ العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادى .

قرار رقم ۱۹ کم لیسنهٔ ۱۹۳۰ فی شأق اعتبار صناعة الحرطوش من الصناهات الأساسية وتسميرها وتحديد دواصفاتها^(۱)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةو تشعيمها فى الإنليم المصرى والقوانين المعلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسميرالجبرى وعمديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ -

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ٧ ــ تعتر صناعة الخرطوش الفارغ من الصناعات الاساسية في أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ؟ _ على الشركات . والمؤسسات المنتجة المخرطوش بنوعيه أن تقوم بإنتاجه وققا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا الفرار .

مادة ع – تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى عما انتجه خلال ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } _ محدد سعر بيم الحرطوش الفارغ والمعبأ وفقًا للجدول المرافق .

مادة 0 _ تاتزم الشركات والمؤسسات المشاراليما في المواد السابقة بإتبات علامة المنتج والسعر المحدد المستملك على العبوه وفقا للجدول المرافق وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة للسكنيات المنتجه قبل تنفيذ أحكام هذا المرارفية والمستملك على بطاقة تأسق على العبوه مادة ٢ _ بنشر هذا القرار في الوقائم المصرية وبعمل به في إقليم مصر

من تاريخ شره من الريخ شره .

الحرطوش العبأ ١٢ ، ١٦/ ١٦ إنتاج وتعبئة المصانع المحلية

	البيم	سعر	i	
من المصنع التاجر من التاجر المستهلك			المنف	
جنیه ۲۷	ملیم 	جنیه ۷۰	ملم 	خرطوش معبأ ١٦٠١٧م٦ } الألف.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٨٠/١٩٠ _ العدد ١٣ مكرر .

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار المواد البترولية^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الإطلاع على القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى عَلَّقَ تنظيم الصناعة، وتصبيعها عنى الإقليم المصرى.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ _ تحدد أسعار المواد البترولية وفقا لما هوبين بالجدول المرافق.

مادة ٣ ــ يتشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره

الواد البرولية

لليم	مستهلك بال	ر البيع لل		
۲۰ اتر	١٠ لتر	ماتر	ُ لتر	الصف
۸٤٠	٤٣٠	41.	2.4	بنزین عادی ۰۰ ۰۰ ۰۰
97.	٤٨٠	72.	٤٨	بىز ىن ئىتاز
۲.,	1		1.	^(۲) كيروس ين بالسكوبونات
٣4.	۱۸۰	9.	14	کیرنر سین حر
41.	14.	১০	18	^(۳) سولار

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١/٨/٢١ ــ العدد ٢٤ مكرر .

⁽۲) مسرالقرار رقم ۴ سنت ۱۹ ۱۹ الوئاتم المصرية في ۱/۳/۱ – العدد ٦،۵۲۸ و وقفى بأن يعدل سعر المارد. ويقفى بأن يعدل سعربيم الكيروسين المستهلك ليكون ۲۰ مليا قاتر الراحد من ۱/۳/۱ م. (۳) صدر القرار رقم ۷ ه ۵ نسته ۱۹۹۲ الوئاتم المصرية في ۱۸/۲/۲/۱ م. العدد ۲۵ مكرو ويقفى بأن يجدد سعر يبغ السولار العستهلك ليكون ۵ دليايا لقرر.

قرار رقم ۵۹۳ لسنة ۱۹۳۰

في هأن تحديد أسمار منتجات شغل السنارة والملابس الخارجية (الصوفية)(١٠

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة. وتشجيعها فى الإقليم الصرى .

وعلى المرسوم بقانون زقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرباح المعدل بالقانون زقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٢٠ وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٥٨ السادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة شفل السنارة والملابس الحارجية الصوفيه من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

و على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ عدد سعر بيع منتجات هغل السنارة والملابس الحارجية العبوفية وفقا للجدول المرافق وبلزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهك على كل قطعة مع مراحاة الملاحظات الواردة بذلك الجدول.

مادة Y -- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به في اقليم مصر من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٥/١١/ ١٩٦٠ ــ العدد ٨٦ مكرر .

 ⁽٢) القرار رقم ٣٦٤ نشر بالوقائع المصرية في ١٩/١٠/٩ ١٩ ـ العدد ١٩٠٠.

قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٦٠

في هأن اعتبار صناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ٨٥ ه. في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها: بالإقليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣٠ اسنة ١٩٥٠ استحاص بعثمون التسعير الجيرى وتحديد الآدياح العدل بالقانون وقع ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعل، اوتاك عجلس النولة .

قور:

مادة 1 -- تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية في مفهوم. أحكام المادة 1 من القانون وقم 71 لسنة 130/ سالف الذكر .

مادة 7 ــ على شركة الحديد والصلب المصرية إنتاج كتل الصلب وفقسا للمواصفات التي تسر علمها وقت صفور القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من كتل الصلب عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

خدد سعر بیع کنل السلب وفقا العجدول المرافق بهذا القرار .
 مادة ۵ – ینشیر هذا القرار فی الوقائیرالمصریة ، و یعمل به فی الأقلیم المصری

من تاریخ نشره.

ن بحلوان	بانع بالتبو	تسليم المص	مر البيع		
		شركة الدلتا الشركة الأ			
مليم اجنيه	جنيه	مليم	جنيه	مليم	کتل حدید نصف مشکلة مقاس ۱٤۰ ×۱٤۰ ملیمتر تقریبا
44 0	٤٠	<u> </u>	٤٠		۱٤٠ 🗙 ۱٤٠ مليمټر تقريباً

١٠٠٠) الوقائم المصرية في ه: نوفير سَنَةً ١٩٠١ كـ العدد ١٨٦٠

قرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۳۱

بتشكيل لجان التسميرة بالمحافظات بالإقلم للصرى(١)

وزير التموين باقلم مصر

يعد الاطلاع على المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعيرة الجبرى وتحديد الأرباح

وهل المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر ســــنة ١٩٥١ فى شأن اختصاص وزير التموين .

وطى القراد رقم ٣٠ اسنة ١٩٥٤ بتشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات .

وحل الفانون رقم ۱۲۶ لسنة ۱۹۹۰ بإسدار قانون نظام الادارة الحلية. ولائحته التنفيذية

وطى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة الحلمة .

قرر :

المراح من مسرية مسيارية مسرية بالمسرة يرسمها رئيس

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٦/٤/١٩١ _ العدد ٢٨ ملحق .

 ⁽۲) المادة الأولى معدلة بالقرار (٤ لسنة ٢ ٦ ١ ١ الوقائم المصرية في ٤ /٣ /٧ ١ - ١ العدد ٨ ١ ...

•
عضو في المؤسسة المصرية للسلع الغذائية ترشعه المؤسسة)
عضو من الاتحاد الاشتراكي يرشعه السيد الأمين العام
اللاتحاد الاشتراكي بمعافظة القاهرة .
عضو من الاتحاد الاشتراكي برشعه السيد الأمين العام
الاعماد الاشتراكي بمحافظة الحيرة . ﴿ أعضاء
عضو من الجمعيسة التعاونية لتسويق الخضر والفواكة
يمحافظة القاهرة يرشحه وثيسها .
عضو من الجميسة النماونية لتسويق الخضر والفواكة
يمهافظة الجيزة يرشعه رئيسها .
(١) مادة ٧ ـــ تؤلف لجنة النسمير في محافظة الاسكندرية ملى الوجه الآني :
المحفظ أو مدير الأمن عند غيابه وثيسا
مراقب عام منطقة الاسكندرية الثموينية أو من ينوب عنه .
عضوان من مجلس المعافظة ترشعهما المجلس
ثلاثة أعضاء من الغرفة التجاوية المصرية يرشعهم وئيس الغرفة
أحد الأساتذة الهنيين بكلية الزراءة بجامعة الاسكندرية .
يرشحه العميد أ أعضاء
عضو من الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية يرشعه
عاس إدارتها
مدير فرع الجمعية التعاونية المركزية الاستهلاكية بالاسكندرية
ثلاثة من السماسكين يرغمهم رئيس اللجنة
الرب من السهستين وحسهم رئيس المند
(۲) مادة ۳ ـــ تؤلف لجان التسعيرة في باقى المحافظات فيا عدا محافظات
الحدود على الوجه الآتي : ﴿
المُمافظُ أو مُديرِ الأَمنِ عند غيابه وثيسا
مدير تموين المعافظة
مضو من الجمية التعاونية المركزية إن وجدت برشحه . } أعضاء
مجلس إدارتها ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
(١)المادة الثانية معدلة بالقرار وقم ٧٩ أسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في١١/٤/١ جمرة ٩٩ ــ
المدد ٢٩ ملحق . (٢) المادة الثالثة معدلة بالقرار رقبه ٧ لسنة٣٠٣٪ الوقائم المصرية في ١٩٦٣/٤ / ١٩٦٣/ ـ –
(٢) الماحة الثالثة معيدة بالقراق وقم ٦٠٠٢ بسنة ١٠٠٢-١٠٠١ بولالع المصريع في ١١٠١ م ١٠٠١ -

```
عضو ميز مجلس المحافظة يرشحه المجلس .. ..
         عضوان من الغرفة التجارية المصرية بعاصمة الحافظة برشحهما
ثلاثة من المستهلكين بالمحافظة يرشحهم رئيس اللجنة
مادة ٤ ــ تؤاف ( لجنة التسميرة ) في محافظات الحدود على الوجه الآتي بر
                          (١)(١) محافظة الصحراء الغربية :
               محافظ الصحراء الغربية أو لمدير الأمن عند غيابه
                      مأمور قسم مرسى مطرح .. .. ..
         عمدة مرسى مطروح ،، ،، ،، ،،
                أحد تجار المعافظة يرشعه رئيس للاجنة .. ..
                                (٢) (ب) محافظة سيناء:
                       عافظ سيناء أومدى الأمن عند غبابه
                          مأمور قسم سيناء .. .. ..
          مأمور حمرك العريش .. ..
                                      عمدة العريش:
               تاجران من تجار المحافظة يرعمهما رئيس اللجنة .
```

 ⁽١) معدلة بالقرار رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٦٣/٧/٢٩ ــ العدد
 ٨٥ ملحق .
 (٢) معدلة بالقرار ٣٣٠-لسنة ٢٩٩٣ الؤقائع المصرية في ١٩٦٠/٥٢٠ ــ العدد ٣٣ ــ

	(١) (ج) محافظة الصحراء الجنوبية:
رايسا	محافظ الصحراء الجنوبية أو مدبر الأمن عند غبابه
	مأمور مركز الحارجة
	مآمور مرکز الحارجة
اعضاء	عمدة الحارجة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ عمدة
	ثلاثة من مجار المحافظة برشحهم رئيس اللعبنة
	·(٢) (د) محافظة البحر الأحمر :
وئبسا	محافظً البحر الأجمر أو مدير الأمن عنه غيابه
	مامور مركز الغردقة
	منش سحة المحافظة منش
	كبير كتاب المحافظة
أعضاء	مراقب تموين المعافظة
,,,,,,	معاون حمرك الفردقة
	عمدة القردقة
	عضو من الجمعية التعاونية اشركه شل يرشحه مجلس إدارتها .
	تاجر من المحافظة يرشحه رئيس اللجنة
رة في المسائل) مادة ۵ ــــ قلجان التسعير أن تأخذ رأى من ترى من ذوى الح
	التي تعرض عليها على أن يكون رأيهم استشاريا .
	, =

مادة 🏲 🗕 يلغى القرار ٣٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

 ⁽١) و(٧) معلة ضمنا بالتراو رقم ١٩ المستة١٩٦٦ الوظائم المصرية في ١٩٩٦/١٥٠ المعدو٣٥ وينم القرار المذكور على أن تـكون رئاسة لجان القسمية بالمحنفظات على الوجمالاق.
 المحدو٣٥ وينم القرار المذكور على أن تـكون رئاسة لجان القسمية بالمحنفظات على الوجمالاق.

قرار رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۳۱

فى هأن تعيين حد أقس للنوائد الإتفاقية عن بيع السلع المسعرة أو المحددة الربع فى تجارتها بالأجل (١)

وزبر التموين بإقليم مصر

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى يتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ج١٨ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٧ يتعديد الأرباح فى يعنى السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكمفية الإعلان عن هذه الأسعار والقرارات. المدلة له .

وبناء على مارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _على النجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو الحمددة الرسع في هجارتها: مراعاة الحد الأقصى للفوائد الإنفاقية المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ من القانون المدنى عند يعهم هذه المسلم بالأجل .

مادة ٢ ــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣ السنة ١٩٥٠ المشار إليه

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٥ مايو لسنة ١٩٦١... العدد٣٩ملحق ـ

قرار رقم ۱۳۰ لسثة ۱۹۳۱

فى عأن اعتبار صناعة أوعية وأنابيب البطاريات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع علىالفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في هأن تنظيم الصناعة وتضعيعها في الإقليم المصرى والقوانين المدلة له

وعلى المرسوم بقسانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحجاص بشئون التستير الجبرى وتحديد الأزباح المعذل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ٧ _ تعتر صناعة أوعية وآنابيب البطاريات من الصناعات الأساسية فىمفهوم أحكام المادة (٦)من المقانون ٢١ اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر

مادة ٣ - على المؤسسات والمسانع المنتجة لهذه السلع أن تقوم بانتاجها وفقا المواصفات التي تسير علها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلترم النوسسات والصانع المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى من أوعية وأنابيب المطاريات عما أنتجته منه خلال عام ١٩٦٠. إلا بقرخيص من وزارة السناعة

مادة ع _ محددسعر بيع أوعية البطاريات الجافة وفقا المجدل المرافق لهذا القرار (٢٦) مادة ٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصرون تاريخ نشره.

سعر بيسع المليون وحده تسليم المصنع المنتح	المقاس
۴۰۰۰ جنیه	۲ د ۱۳ × ۲۷ سم
۲۷۰۰	۲ د ۱۹ × ۲۶ سم
₽£	٦ د ١٩ × ٤٥ م
7₩	٦ د ٢٣ × ٤٥ مه
1.4	۰ ۱۳ر × ۷۰ س ۱۰ ۱۳ × ۷۲ س

⁽١) الوقَّائم المصرية رقم ٥٠ /١٩٦١ _عدد ٢٠ ملحق .

 ⁽۲) معدل بالقرار رقم ۲ ۲ لسنة ۲ ۹ ۹ الوقائع المصرية ف ۱ / ۲ / ۲ ۲ ۹ ۹ - العدد ۱۲ مكرر-

قرار رقم ۱۵۵ لسنة ۱۹۳۱

فى شأق حظر تعبئة المواد الغذائية الخاصّة المتسعير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى الحدد لبيعها (')

وزير النموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشتون التسعير الحيرى وعمديد الأرباح والقوانين المعدلة 4 .

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ ديسمبرسنة ١٥٥ في غاً ن إضافة شيئ ن الأسعار للتسوير. وعلى القرار وقع ١٠ المسنة ١٥٥ في شأن حظر تعبئة المواد التذائية المخاصة المتسمير الحجرى في عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرحمى إلا بترخيص من وزارة التحرين. وعلى القرار رتم ٢١ لسنة ١٥٥٨ في شأن تعبئة الأرز الأبيض النتي أوأى مادة غذائية أخرى مسعوة في عبوات خاصة .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ـــ محظر بغير ترخيص من وزارة النموين تعبئة المواد الغذائية الحاضة كالتسعير الحبرى في عبوات خاسة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى الحدد لبيعها .

مادة ٧ ـــ يشترط فيمن يطلب الترخيص فى تعبئة الأرز فى عبوات خاصه الشروط الآتية :

(ا) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الأرز أو شريكا في مضرب منها أو يعمل لحساب إحداها .

(٢) ويستثنى من هذا الشرط المضارب التي يرى وزير التموين استثناءها للصالح العام.

⁽١) الوقائع المصرية في ٦/٧/٦ ... العدد ٣٥

 ⁽٧) الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ١٩٦٧ استة ١٩٦٧ الوقائم
 لما مرية ف ١٩٦٢/٤/٢ م العدد٢٠ ملحق

(ب) أن يكون الطالب مقيدا في السجل التجارى منذ عشر سنوات على الأقل حق صدور هذا القرار لتجارة الأرز ولا يدبرى هذا الشرط على الاشخاص المرخص لهم بتعبثة الأرز قبل العمل جذا القرار .

ويستثنى من هذا الشرط الشركات والهيئات الق يرى وزير النموين استثنائها العسالح العام .

(ج) أن يكون لدى الطالب. مستعا مجهزا تجهزا فنيا مستونيا للنهروط الصعية
 مرخصا له بتنقية وتعيئة الأرز الأبيض المنتى أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة
 رغب في تعيينهما تعيئة خاصة

مادة ٣ – على المبيئين الأرز الأبيض النتى أو أى مادة أخرى مسعرة برغبون في تعبئها أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والأسعار التي تحددها الوزارة في هذا الشأن .

مادة كل مسيخطر على من برخص له في التبئة أن يكون له أكثر من مصنع واحدكا يحظر عليهم بغير ترخيص من الوزارة التنازل عن المسنع الغير أو تأجيره أو تجديد مدة سريان الإيجارة على أن يكون الزيخيص لمدة سنة بجدد بموافقة الوزارة.

مادة ٥ -- كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعانب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنها .

وكل مخاللة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى الخلافة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٦ ... يلنى القراد الارقى ١٠ ١ السنة ١٩٥٦ ، ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المصار إليهما.

مادة ٧ ـــ ينشر هذ االقرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قراروقم ۲٦٨ لسنة ١٩٦١

بتحدید مواصفات سکر البودرة المحلوط المعبأ المحصص (۱) لصناعة الحلوى

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير. الجبرى وتحديد الأزباح والقوانين المعلة 4 ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قــرر:

مادة \ - لا بجوز بيع السكر البودرة المخاوط المبأ الخسص لصناعة الحاوى. أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان مطابقا للمواصفات الآتية :

(ا) عبوة زَنَّة كيلو جرام صافى : ``

أسكر بنسية ٥ ٨٨ /

وفانيليا بنسبة ١ / . (٢)

نشا بنسبة ١ ﴿ . ُ

(ب) عبوة زنة ٥٥٠ جرام صافى :

أسكر بنسبة ٧٧]

نشا بلسية ٣ / .

مادة ٣ — على الأشخاص المرخص لهم فى تعبئة سكر البودرة المخلوط المشار. إليه فى المادة السابقة أن يثبتوا على العبوات السانات الآنة :

- (أ) اسم المعيء وعنوانه ورقم وتاريخ ترخيص التعبثة السادرة له من الوزارة م
 - (ب) الوزن الصافى للعبوة .
 - (ج) نسب الحلط الموضحة في المادة السابقة وتاريخ التعبئة .
 - (د) السعر المحدد لبيع العبوة للمستهلك .

مادة ٣ – كل مخالفة لأحكام المادة (٣) من هذا القرار يعاف عليها بغرامة. لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخسين جنيها . وكل مخالفة أخرى لأحكام. هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة به من الرسوم بقانون ٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه

مادة ٤ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بهمن تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦١/١١/٢٣ ـ العدد ٣ ملحق .

⁽٢) مصححة بالاستدراك المنشور بالوقائم المصرية في ١٩٦٢/١/١٩ _ العدد . .

قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١

في شأن تحديد أسعار شفل السنارة من اللابس الداخلية ⁽¹⁾

وزبر الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةوتشجيعه. فى الإقليم المصرى -

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحَاص بصنون التسعير الجبرى وعديد الأدباح المعلل بالقانون وقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٥٩

وطى القرآر الوزارى وقم م^م لسنة ١٩٥٨ العسادر في ١٧ أخسطس١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة خفل السنارة من الملابس الداخلية من الصناعات الأساسية . وطى القرار الوزارى وقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ العسادر فى أول مايو سنة١٩٩٠

في هأن مواصفات إنتاج شغل السنارة من اللابس الداخلية . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر

مادة \ _ يحدد سعر بيع شغل السنازة من الملابس المساخليـة المنتبة وفقــاً لقرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وفقاً للجدول الرافق لمغا القرار وبلزم البائع بإيضاح سعر البيع من كل قطعة .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقلم مصر من. تاويخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦١/٦/١٥ ــ العدد ٤٧ مكرر .

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٣١ في هأن تحديد أسعار الحولات السكهربائية ^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في عَأَن تنظيم الصناعةو تشجيعها في الاقلم الصرى

وعلىلارموم يقانون رقم ١٦٣ السنة ١٩٥٠ الحاصة يشئون التسمير الجبرى وتحديد -الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ السنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ٧ ـ تعتبر صناعة الهولات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٧ من الفانون وقع ٢ السكروبائية لسنة ١٥ هـ اسالف الذكر .

مادة 7 ـ على الشركة المنتبة لمذه السلمة الن تقومبإنتاجها وثقا للواصفات الى تسيدعلها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - محدد سعر بيع الحولات المكهربائية وفقا للمبداول الرافقة لحسدًا القرار ٢٦).

مادة ؟ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

شركة المنصر لصناعة المحولات والمنتجات السكمربائية

سعر البيع ــ تسليم المستم	الصنف		
جنيه			
• 1 •	محول کهربائی ۵۰ ك ف أ		
77.	« « ۱۰۰ ك ف أ		
٧•٠	« « ۱۲۰ ك ف أ		
4.0	« « ۲۰۰ ك ف أ		
144.	« « ۳۰۰ ك ف أ		
۱۹٤٠ أ	« « • • • ك أ		
1.4.	« « ۰۰۷ ك ف أ		
	« « ۱۰۰۰ګفأ		

⁽١) الوقائم المصرية في ٥ ١/٦/٦/١ _ العدد ٤٧ مكرر .

⁽٢) معدل بالقرار رقم ٢٧ لسنة ٦٦ ١٩ الوقائم المصرية في ١٩٦٦/٣/١ ما العدد ٢٠ مكرر

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١

فى شأن اعتبار صناعة معيون الأسنان وصابون الحلاقة من المسناعات الأساسية وتسعيرها وعديد مواسمتاجا(٢)

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى .

وطى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحلص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأوباح بالقانون المدل وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة 1 — تعتبر صناعة معجون الأسنان وصابون الحلاقة بأنواعه الحنثلة من. الصناعات الأسلسية فى منهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لدنة ١٩٥٨ المشارإليه. مادة ٢ — على المؤسسات الوارد ذكرها فى الجديل المرافق أن تقوم بإنتاج.

معجون الأسنان وسابون الحلاقة بأنواعه المختلفة وفقا للمواصفات التي تسير علمها وقت صدور القرار .

مادة ٣ ـــ تلتزم المؤسسات المشار إليها فى المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها المبنوى من معجون الأسنان توصابون الحلاقة عما أنتجته سنة ١٩٩٠ .

مادة كم ــــ يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات سالفة الذكر وفقا للجدول. المرافق ويلتزم الباثيم بإيضاح سعر البيم على السلمة وفقا لذلك الجدول .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويُعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

^{.. ﴿ (}١) الوقائع المصرية في ١٩٦١/١/١٠ ما المِعَد ٧٤ بكرد .

قرار رقم ۳۵۳ لسنة ۱۹۳۱

في شأن اعتبار صناعة اجهز تكييف الهواء من السناعات الأساسية وتسعيرها و محدد مو اصفاها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون/وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشبيعها في الاقليم المصرى والقوانين المعا**لة 4** .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة

مادة ١ _ _ تعتبر صناعة أجهزة تكييف الهواء من الصناعات الأساسية في مفهوم احكام المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ _ على الشركات المنتجة لأجوزة تسكيف الهواء أن تقوم بإنتاجها وفقا للواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

ماهة ٣ ـــ تلتزم الشركات المشار إليها بألا تقلل من انتاجها من أجهزة تبكييف المواءعن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة السناعة .

مادة ٤ ـــ بحدد سعر بيع أجهزة تسكييف الهواء وفتا العبدول الرافق غذا القرار ^(٢).

مادة ٥ ... ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به في اقليم مصر من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المسرية في ١٩٦١/٦/٧٦ _ العند ٤٨ . (٧) معدل بالغرار رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٥ الوئائمالمصرية في ١٩٧/١١/١٩٦ المنعد٣ ٩مكوره

أحهزة تكييف الهواء

سعر البيع المستهلك تقدأ	الصنف
	شركة الدلتا التجارية
. 414	جهاز تكييف الهواء إيديال قدرة ٢٠٠٠ حصان أو ١ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين جهاز تكييف هواء إيديال قدرة ٢ حصان أو
44.	ه٣ر١ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين شمركة النصر للهندسة والتبريدكولدير
71.0	جهاز تكنيف هواء كولدير قــدرة ۲ حصان ،زوده بدورة عكسية للتسخين

ملحوظة : تسلم أجهزة ليديال في عل المستهلك في جيع البلاد التي بها تيار كهريائى مناسب وتسلم أجهزة كولدير في المصنع في القاهرة أو أفرعته في الأسكندرية .

قرار رقم ۳۵۶ لسنة ۱۹۳۱

فى شأن اعتبار صناعة السخانات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعديد مواصفائها (١)

وزبر الصناعة المركزي

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها: بالانليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بتانون رقم ١٩٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتآء عبلس الدولة .

. ق. د

مادة \ _ تعتبر صناعة السخانات من الصناعات الأساسية فيمفهوم أحكام المادة ٣-من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ _ على المؤسسات المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات

التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار . مادة ٣٣ ــ تلمزم المؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من السخارنات

عن المعدل الذي تسبرعليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزير السناعة. مادة ٤ سيمدد سعر بيع السخانات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار (٣).

مادة a _ ينشر هذا القرّار في الوقائع المصرية وبعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

سخانات الموتاجاز

سعر البيع للمستهلك. تقدأ تسليم المحل	المنف	
جنيه ٤ ٢	,	ماتر
٦٠		۱۰ لتر
٧٠		۱۳ لتر

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١ يونيةسنة ١٩٦١ ــ العدد ٤٨ مكرر .

 ⁽٧) معدل بالقرار رقم٩ ٦ داسة ١٩٥١ الوقائمالمسرية في أول ديسمره ١٩٦٦ المدد٩ مكرر
 ونست المدة الأولى منه على أن يحدد سعر بيح السفانات وفقا الجدول المرافق وتجنب الزيادة
 في الأسعار في حماب خاص .

قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٣١

بإنرام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعاد بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على مواقفة الوزارة(١).

وزير الصناعة المركزى

بعد الإطلاع طى القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ فى شأَّل تنظيم الصناعةوتشبيعها فى إقليم مصر والقوانين المعدلة كه .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

قرر:

مادة \ _ تأرّم جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات المساعية المعلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ١٩٦١/٧/٢٨ إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصناعة م

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر من تاويخ نشره ؟

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٢٩/٧/١٩ ـ العدد ٥٠ مكرر (١) .

وانظر القرآر رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بثأن تثبيت أسعار متعجات السناعة الحملية . وقد صدرالقرار رقم٢٠٠ السنة٢٢ ٩ افيشأناستثناء شركة الزبيت الستخلصة ومنتجاتهة

من القرار رقم ١٩٩٠ النتة ١٩٠٨ ألوفاكم المصرية في ١١/٢١/١١ ١٩١٩ المدد ١٩ ٧

ويتس على أن يرخس لصركة الزيوت المستطعة ومتنجاتها بزيادة سعر يبع الليل متن زيت برجيع الأرز إلى ٩٠ جنها بدون فوارغ على أن يستمر التعامل على أساس هذا السعر حتى تصل كمية الرجيع المحام في الانتاج ١٨٠٠٠٠ مليخ مستويا و

قراررقم ٢ + ٤ لسنة ١٩٦١

فى شأن إلزام الشركات والمؤسسات والمعامل بألا تقلل من إنناجها السنوى عما أشجته خلال سنة ١٩٦٠ إلا جد موافقة وزارة الصناعة (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة وتشجيعها والقوانين المدلة له .

وعلى الفراد رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى الفراز رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأنى مواصفات بعض الأقشة الصوفية وتسعيرها .

وطى القرار رقم ١٤٤ السنة ١٩٥٩ فى شأنى تحديد مواصفات بعض الأقشة الحريرية وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٤٥ اسنة ١٩٥٩ في خأن اعتبار سناعة شغل السنارة والملابس الحارجية القطنية من الطناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها. وعلى القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأقشة القطنة وتسعرها .

وعلى القرار رقم ١٧٧ اسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأحدَّية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتجديد مواصفاتها .

وعلى الفرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك من السناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ع/١ لسنة ١٩٥٩ في هأن تحديد مواصفات بعض الأدوية وتسعيرها .

⁽١) الوقائم المصرية في أولي أغسطسي سنة ١٩٦١ ــ العدد ٦٠ مكرر (١) .

وعلى الغراد رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مؤاصفات بعض الأقشة الحر برية وتسميرها .

وعلى الغراز رقم ١٧٦ لمسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوات السكتابية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تعديد مواصفات البطاويات اللمائلة وتسعيرها.

و الم القراد وقم ۲۲۷ لسنة ۱۹۵۹ باعتبار صناعة الحبن الحياف (الووى والروسي) من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وتسعرها .

وطى القرار رقم ٢٢٨ لمسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من اللمسناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن تحديد أسعار منتجات شغل السنارة والملاس الحارجية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأنى تسمير منتجات بعض الشركات والمؤسسات والمصانع من الأحذية .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسمير السلى المسناعي وعمديد مواصفاته .

وعلى القراد رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة إطارات السكاوتشواء من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٧٤٧ أدنة ١٩٥٩ فى شأق تسمير البطاريات السائلة. وتعديد مواصفاتها .

وعلى القرار وقم ٧٤٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير الأحذية وتعديد مواصفاتها.

وعلى القرار وقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٩ في هأن تسعير منتجات البلاستيك وتعديده، اصفات

وعلى القواو وقم 150 اسنة 1909 في شأن اعتبار صناعة المصابيح السكهويائية سمن الصناعات الأماسية وتسعيرها وتسحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار البطاريات الجافة من المساعات الأساسية وتسعيرها وتعديد في إسفائها . وعلى القرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن إعتبار صناعة الشبك المصدد من. الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القراد رقم 10 كالسنة 1909 فى شأن اعتباد صناعة الورق والسكر إسات. من الصناعات الأساسية وتعديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسمير المسلى الصناعي وتعديد. مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار سناحةالشنط من الصناعات. الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصقاتها .

وعلىالفرادالوزادى وقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تسعيرورق سجاير وبافرة ». وعلى الفراد الوزادى وقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن احتبار سناعة الصوف المعدني. من الصناعات الأسمية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها .

. فر :

مادة \ ــ تلترم الشركات والمؤسسات والمامل المشار إليها فى القرارات. الوزارية سالفسة الذكر بألا تقلل من إنتاجها المسنوى عما انتجته خلال سنة. ١٩٩٠ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة .

مادة ۲ – ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الإقليم المصرى. من تاريخ نشره.

قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦١ ف عأن اعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات

فى خانى اعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (۱)

بعد الإطلاع على القائون وقم ٢١ نسنة ٢٩٥٨ في هأن تنظيم الصناعة. وتشجيعها في الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحناس بشئون التسعير الجبرئ. وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى مااتآه على الدولة .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

مادة \ _ تعتبر صناعة البيدات الحشرية من الصناعات الأساسية في منهوم المادة ٢ من الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٣ .. على المؤسسات المنتجة المبيدات الحشرية أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركة الشار إلها بألا تقلل من إنتاجها من المبتدات الحشرية عن المعدل الدى تسير عليه وقت صدور هذا القرار . (١)

مادة } _ عدد سعر بيع المبيدات الحشرية وفقا للجدول الموافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلع وفقا لهذا الجدول .

مادة ۵ ـ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من الإقليم المصرى اعتباراً من اليوم .

سعر البيم						
الى المستلم العبوة		تسليم مخازمها بالقاهرة للطن		من المصنع إلى المصالح والهئيات للطن		الصنف
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	مستحلب ۲۵ / د . د ج معبا فیرامیل صاج مبطنة من الداخل
۲٠	٧٣٠	۲.۷	٣٠٠	144	٠٠٠	عبوة ١٠٠ ك
٤	444	7 · 7	•••	144	<u> </u>	عبوة ٢٠٠ ك
۴	44.	٦.	۰۲۰	٥٦		مسعوق تصغیر ۱۰ ٪ د . د . ت معبأ فی جولات خیش عبوة ۰ ه ك
					ľ	مسحوق أجر وسايد لنعفير القطن
						(كرتونَ وست) معبأ في أكباس نايلون
٤	٣٧٠	148	٧٧٠	١٠٩	14.	ماخل براميل خشب أبلكاش عبوة •٣٤ م

⁽١) معدلبالقرار رقم ه ٢٢ لسنة ٢٦ ١٩ الوقائم المصرية في ٤٢/٩/٢ ٢٩ــالعدده ٧ملحق.

قرار رقم ۲٤٥ لسنة ١٩٦٢

فى شأن اعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات. الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (1)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على الفانون ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم السناعات وتشجيعها، في الاقليم المعرى

وعلى المرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون االلسعير الحبرى. وتحديد الأزباح المعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

قر ر

مادة ﴿ ـــ تُعتبر صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النبانات من الصناعات. الأساسية في مفهوم المادة ٢ من القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المصار إليه .

مادة ٧ حـ على المسانع المنتجة لهذه الأصناف أن تقوم بإنتاج أجزاء وقطيم غيار أجهزة رش النباتات وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار . مادة ٣ ــ يحد سعر البيع لنتجات المؤسسات سالفة الذكر طبقا للجدول للرافق .

مادة } -- ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ ــ العدد ٢٥ مكرو .

قرار رقم ۳۱۰ لسنة ۱۹۹۲

فى شأن اعتباد صناعة الأسفات المنفوخ من الصناعات الأساسية وتسعده وتحديد مواصفاته (1)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع طي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقلم المصرى والقوانين المدلة له .

وطئ الرسوم بقانون ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئون التسعير الجبرى وعمديد الأرباح للمدل بانقانون وم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ — تعتبر صناعة الأسفلت المنفوخ من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر

مادة 7 ــــ على شركة النصر لآبار الزبوت أن تقوم بإنتاجه وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار

مادة ٣ - تلزم الشركة المشار إنها . ألا تقلل من انتاجها من الأسفلت المنفوخ عن المدل القرتسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخص من وزارة السناعة .

مادة 3 — يحدد سعر ببع الأسفلت المنفوخ وفقا للجدول المرافق بهذا القرار مادة ۵ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

شركة النصر لآبار الزيوت

سعر بيم الطن تسليم معمل التكرير بالسويس	بيان
لملى الموزع لملى المستهلك	
عليم جنيه مليم جنبه	الأسفلت المنفوخ كنل من ورق
10 040 12 140	کرافټ کرافټ

(١)الوقائع المصرية في ٦/٥/٦ _ العدد ٣٠ مكرر .

قرار رقم ۳۱۱ لسنة ۱۹۳۲

في شأن اعتبار صناعة السابوف من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته ويسعره (١)

وزبر الصناعة

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شان تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الانليم المصرى.

وطئ المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشيون التسعير الجيرى وتعديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

قرر:

مادة \ - تعتبر صناعة الصابون من الصناعات الأساسية في حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المثنار إليه .

مادة ٧ ـــ على الشركاتُ وَالمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول المرقق أن تقوم بإنتاج الصابون وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلزم الثيركات والمؤسسات المشار إليها فى المسادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها السنوى من الصابون عما أنتجته خلال سنة ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } _ عدد سعر بيع المنتجات الشركات والمؤسسات سالفة الذكر وفقا المبدول المرفق ويلزم المنتج بإيضاح سعر البيع المستهلك ووزن القطعة عليها أو على غلافها وذلك بالنسبة إلى ما ينتج سد تنفيذ هذا القرار أما باللسبة إلى المسكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة توضع على السلمة في مكان طاهر.

مادة ۵ ـــ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽۱) الوظائم المصرية في ١٩٦٧/٦/ بــ العدد ٣٠ مكرر . وأنظر الفرار ركم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ في هأن تحديد أسعار الصابون والفرار زقم ١١٠ لمسنة ١٩٦٧ .

قرار رقم ۵۵۶ نسنة ۱۹۹۲

فى هأن اعتبار صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعجديد مواصفامـــا (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المسناعة وتشبيعها والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وطى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

قرر :.

ماده ﴿ — تعتبر صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية في منهوم أحكام المادة 7 من القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ـــ على الشركات المنتبة لنزل القطن أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي سير علها وقت صدور هذا القرار ولا يجسوز لها تعديل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ ـــ تلمّرم الشركات المشار إلبها بألا تقلل من انتاجها السنوى من غزل القطن هما أنتجته من خلال عام ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع القطن بالممانع وفقا الجدول المرافق.

مادة ٥ — ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٢٥ / ٨ / ١٩٦٢ _ العدد ٦٦ مكرر

الأرقام المقترحة للحدود العليا لأسعار الخيوط القطنية بما فيها رسم الانتاج

المشط				المسرح اكستراوممتاما	النمرة
فليم	مليم	مليم	مليم	مليم	
-	- !	- 1	-	٤٨٠	1/4
-	-		-	٤٩٠	1/1.
l - I	_ '	- 1	- 1		1/14
-	- 1	- 1	- 1	۰۱۰	1/12,0
-	- 1	- 1	-	۰۲۰	1/17
710	71.	7	0 A 0	ه غ ه	1/4.
740	74.	71.	٥٩٥	000	1/44
700	70.	12.	740	٥٨٥	1/12
٧١٠	v · ·	79.	770	74.	1/4.
44.	v v ·	٧	740	72.	1/44
410	V	V £ 0	٧٣٠	V £ +	1/47
۸۳۰	440	۸١٠	1440	٦٨٠	1/2.
ı	I	١	1.	1	1

الأسعار الموضعة عاليه للـكياو جرام الواحد على مخاريط أو شلل .

(۱) صدر القرار رقم ۷۰۰ لسنة ۱۹۲۵ ــ الوقائع المصرية في ۱/۲/ ۹۹۳۰ ــ ــ العدد ۹۳ ملحق

وتنمن المادة الأولى منه على أن يستبدل بالجدول المرافق للتراار رقم ٤ هـ ٥ السنة ٩٩٦٧ الجدول المرافق لهذا القرار وتجنب قيمة الزيادة في الأسعار في حساب خاص

وتنس المادة الثانية على أن ترنم أسمار المنتجات القطنية من الأقشه والتريكو في حدود الآتي حتى ٢ * قرش المنز (سعر المصنع) ترفع ١ قرش من ٢١ قرش المنز إلى ٣٠ قرش (سعر المسنع) ترفيح ٥ قروش (سعر المسنع) ترفيح ٣ قرش أكثر من ٣٠ قرش المغتر (سعر المصنع) ترفيح ٥ قروش منتجات التريكو في حدود الزياده في تكلفة خيوط الفزل العاخل فيها وتشكل لجنة بموسسة الغزله والنسيج بقرار منوزيم الصناعة وتختف بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في المدود الموضعة .

ترار رقم ۵۵۵ لسنة ۱۹۹۲

في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

وزر السناعة

يعد الاطلاع على القسانون وتم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم العشناعة وتضييعها في الإقليم المصرى والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرياح المعدل بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ اسنة ١٩٦٣ بفرض وتعديل وسوم. الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

وطئ القراز الوزارى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٨ الصادرق ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بشأة اعتباد سناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وتسعيرها ويحديدمو اصناتها. وطئ القراز رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤٤ لسنة ١٩٩١ بشأن تحديد أسعار ومواصفات غزل الصوف .

وطى القرار الوزارى وقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة المنسوجات. الصوفية من المسناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى الفرارات الوزارية أرقام ٢٩٢ لسنة ١٩٥٨ ، ١٥٤ لسنة ١٩٥٨ .

و۱۹۳۳ لسنة ۱۹۹۸ و ۹۹۱ لسنة ۱۹۹۰ و ۱۹۳۰ لسنة ۱۹۹۱ بشأل تحديد أسعار ومواسفات بعض الصوفية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨١ اسنة ١٩٥٨ الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة الأقشة من الصناعات الأساسة وتحديد مواصفاتها .

وطى القرارات الوزارية أرقام ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٧٨ لسنة ١٩٩٩ ، ١٩٤٩ لسنة ١٩٩٩ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٩١ بشأن تحديد أسعار ومواصفات بعض الأقشة القطنية .

قرر:

مادة \ - يحدد سعر بيع غزل العدف والأشفة القطنية والسوفية التي تنتجها السركات التابعة المؤسسة المصرية العامة فنزل والنسيج طبقا للجدول. المرافق لمذا القرار. مادة ٧ — يلتزم المصنع فيضاح سر بيع غزل السوف و عرة الحيط ونوع السخدم على كل صندوق لمواسير الغزل أو على كل كون أو على كل رزمة أو على كل رزمة أو على كل كون أو على كل رزمة أو على كل شديع بالمستهاف كا يلتزم المنتج بإيضاح سعر بيع الأقشة القطنية المستهاف في بطاقة توضع في نهاية كل ثوب ، ويلتزم بإيضاح سعر بيع الأقشة الصوفية للمستهاف على كل تلاثة أثار من القماش ، وذاك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار ويلنزم الباتع بإيضاح سعر النبيع المستهاف على بطاقة توضع على السلمة في مكان ظاهر باللسبة لما انتج قبل تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ – عدد أسعار بيع المستهلك من الأقمنة القطنية والحيوط والأقمشة الصوفية المنتجة علية بإيضاح نسبة ربع الوسطاء من التجار على الأساس الآنى :

(ا) بالنسبة للاقمشة القطنية آلق نباع بالمصنع بسعر ١٥٠ مليا المتر أو أقل تحدد نسبة الربع للوسطاء من التجارة بما يتجاوز ١٣/ من سعر بيع المصنع .

(ب) بالنسبة للاقشة القطنية التي تباع بالصنع بسعر بزيد عن ١٥٠ مليا للمتر ويصل إلى ٢٠٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة الوبح للوسطاء من التجار بما لامجاوز ٢٠ /٢

من سعر بيع المصنع .

(ج) بالنسبة الاقشة القطنية الى تباع بالممنع بمعرلا يزيد عن ٣٠٠مايا للمتر ويصل إلى ٤٠٠ ملها للمتر تحدد نسبة رسح للوسطاء من النجار بما لا يتجاوز ٣٠٪ هن سعر بيع الممنع .

(د) بالنسبة للاقمئة القطنية من يزيد سعر بيعها بالمصنع عن ٥٠٠ ملما الممتر محدد نسبة ربح الوسطاء من التجار ؟ لا يتجاوز ٤٠ / من سعر بيع المصنع .

(ه) بالنبة للاقشة الصوفية تحدد نسبة ربع الوسطاء من التجار مقدار.
 ٢٠ / من سعر البيع للصنع وبالنسبة المخبوط الصوفية من التركو وخلافه تحدد.

نسبة ربح الوسطاء من النجار بما لا يتجاوز ٢٠ / من سعر بيع الصنع .

(و) تقسم نسبة ربيح الوسطاء فى جميع الحالات السابقة بمقدار ربيح هذه النسبة لتاجر الجلة والباقئ لتاجر التجزئة بما لا يتجاوز ٧ / لتاجر الجلة على أنه يجوز الجم بين النسبتين ــ للصركات أو التاجر التي تقوم بهاتين الوظيمة بين .

مادة ٦ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع للصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٥ أغسطس لسنة ١٩٦٢ ــ العدد٦٦ مكرر .

صدر القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٣ بإضافة النهركة الأهلية البطاطين والأقسقة الملونة والشركة المصرية للأصواف والبطاطين إلى الجدول المرفق بالقرار رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٢ طبقا لقرائم المرفقة مهذا الغر ر

قرار رقم ۵۸۸ لسنة ۱۹۳۲

فى شأن تعديل أسعار السنارة من الملابس الداخلية والتريكو الشركات الثابعة للمؤحسة المصرية العامة العزل والنسيج(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون وتم ٢١لسنة ١٩٥٨ فيشأن تنظيم المسناعةوتشبيعها. وعلى المرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التنسعير الجبرى. وتحديد الأزباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٩ لسنة ١٩٦٢ بغرض وتعديل رسوم الانتاج. والاستهلاد على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٩٥٨/٨/١٢ في. شأن اعتبار صناعة شفل السنارة من الملابس الداخلية من المسناحات الأساسية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٠ السادر في أول مايو سنة ١٩٩٠ في شأن مواصفات إنتاج هفل السنارة من الملابس الداخلة .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩١ في هأن تحديد أسعار شغل السنارة من الملايس الداخلية .

وعلى القرار الوزارى رقم 10 مسنة 100 السادر في ٢٩ مايو سنة 100 م في اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الحارجية القطنية من الصناعات: الأساسية وتسعوها .

وعلىالقرار الوزارى رقم ٣٣ ساستهره ١٩ الصادر في ١٧٩ كتوبر سنة ١٩٥٨ في هأن احتيار سناعة شفل السنارة والملابس الحارجية السوقية من الصناعات الأساسية . وعلى القرار الرزارى رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٣ نوفير سنة ١٩٧٠ في شأن تعديد أسعار منتجات شغل السنارة والملابس الحارجية المسوقية .

: ,;

مادة \ - محدد سعر بيع منتجات هذل السنارة من الملابس القطنية الداخلية

⁽١) الوقائع المصرية في ٥٠ / ١٩٦٧ _ العدد ٦٦ مكرو .

والخارجية وكذلك منتجات التريكو من الملابس الحارجية الفطنية والصوفية وفقا للمبدول الرافق لهذا القرار .

مادة 7 — تلزم النشآت المنتمة للأصناف شغل السنارة والنريكو المسعرة الواردة بالجدول المرافق بأن توضع سعر البيع للمسملك على كل قطعة من هذا الإنتاج إما بالنسبة إلى السكمات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلمزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهك على بطاقة توضع على السلمة في مكان ظاهر.

مادة ٣ ــ تحدد أسعار البيع المستهلك من منتجات التريكو وشفل السنارة -بإضافة نسبة ربح للوسطاء من التجار على الأساس الآفي :

(١) بالنسبة للملابس الداخليه القطنية :

 ا محدد نسبة الربح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ١٥ / من سعر بيع المسنم للأصناف المنتجة من خيوط قطنية حق بمرة ٤٥ فى الحيوط الأصلية .

ب _ تحدد نسبة الربح الوسطاء من التجارة بما لا يتعباوز ٢٠ // من سعر يبع الممنع للا سناف المنتجة من خيوط قطنية أعلى من تمرة ٤٠ في الحيوط الأسلية (٧) بالنسبة للملابس الحارجية القطنية:

تحديد نسبة الربح الوسطاء من التجار بما لايتجاوز ٣٠// من سعر بيع المسنع . (٣) بالنسبة للملابس الداخلية الصوفية :

 أ - تحدد نسبة الربح الوسطاء من التجار بإضافة ما لايتجاوز ٢٠ / من سعر يــع المسنع

(٤) بالنسبة للملابس الحارجية الصوفية :

تحدد نسبة الربع الوسطاء من النجار بإضافة ما لايتجاوز ٢٠ / من سعر بيع المصنع

مادة } — في جميع الحالات السابقة تقسم نسبة الربع القروة الوسطاء من التجار حسب البند السابق بعدل الربع لتجار الجلة والباق لتجار التجزئة على أنه عجوز الجميع بين النسبتين الشركات أو التجار التي تجمع بين صلق تاجر الجلة والتجزئة . مادة ٥ — باشر هذا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به من تاريخ نصره .

قرار رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۹۲ بشأن عديد سعر يبماللكمول الأبيض(١)

وزبر السناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةو تشبيعها فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعيرالجيرى وعمديد الأزباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الجهورى رقم١٩٦٩ لمسنة ١٩٦٢ بقرض وتعديل رسوم الانتاج والاستهلاء على بعض الأصناف .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة \ _ محمدد سعر بيح الكحول الأبيض وفقا للجدول للرافق لهذا القرار ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع في مكان ظاهر وفقا لهذا الجدول .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

سعر البيع المستهلك	وحدة البيم	
		كحول أبيض معبا ومخصص للاغراض
i	1	درجة ٩٥ يباع في الصيدليات: أ
750	۰ ۹ ۹ سم۳	الزجاجة سعة
222	» ···))
14.	» Y.) . »
٧٦	» ···	». »
٤٣	» ··	» »
ەرە • •	! لتر أ	كعول أبيض : سرتوأ بيض البرميل (١٠ لترفاكثر)
٤٠٧	لتر	« « بالقطاعي

 ⁽١) الوقائع اصرية في ٤٠/٩/٢٤ _ العدد ٧٠ ملحق.
 واستدراك ق ١٩٦٧/١١/١١ _ العدد ٨٠.

قرار رقم ۲۶۱ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن اعتبار صناعة إطارات السكاوتشوك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها⁽¹⁾

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة وتشجيعها: في الافلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون المتسعير الجبري. وعجديد الأزباح المعذل بالقانون وقم ١٤٢ اسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة إطارات السكاوتشوك من الصناعات الأساسية في مفهوم. المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه.

مادة ٧ _ على الشركة الوارد ذكرها في الجسدول الرافق أن تقوم بإنساج. إطارات السكاو تشوك وفقا المواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـ تلتزم الشركة للشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من إطارات الكاوتشوك خلال سنه ١٩٥٩ ما أنتجنه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة } ـ محدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للعدول المرافق. وينزم البائع بإيضاح سعر البيع على كل سلمة بالضبط وذهك باللسبة لما ينتج بعسد. تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة الحكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع على بطاقة تلصق بالسلعة .

مادة ٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به من الريخ نشره.

(١) الوقائم المصرية في ٢ ٢/٧/ ٩ • ١ - العدد ٧ ه مكرر.

وقد سعر القرار رقم ٢٦٤ سنة ٢٩ الوقائع المصرية في ٢٢/٩/٢أه ١ العدد ملمتين في شأن تعديل أسعار إطارات السيارات ويقضي بأن يضاف إلى أسعار الإطارات المنارجية المحاصة بالسيارات « نسر تتاز » والواردة بالجدول المرافق القرار الوزارى رقم ٢٤١ لسنة. ١٩٥٩ إليه مبلغ جنيه واحد لسكل إطار قينة رسم الإنتاج المقرر بقرار رئيس الجمهورية. رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٧.

قرار رقم ۱۰۰۳ لسنة ۱۹۹۲ في شأن تحديد سعر بيم غاز اكسيد النيتروز (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيفها! في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

ماذة \ _ محدد سعر بيع غاز أكسيد النيتروز المعاً في اسطوانات وفقا المجدول الرافق لهذا القرار .

مادة ٣ ــ يتشر هذا الفراز في الوقائع المعرية ويعمل به من تاويخ تَشْرُهُ . * *

⁽¹⁾ الوقائع المصرية في ٢٠/ ٢١/٢١/١٠ أ العدد ٢٠ مكرو .

قرار رقم ۱۰۰۶ لسنة ۱۹۹۲

في شأن تسعير الحلاوة الطحينيه ١٠٠ / و٢٥ / سكر

وزير السناعة

بعد الاطلاع على القانون وقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى والقوانين العدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ أسنة ١٩٥٠ الحَمَّس بشئون التسعير الجبرى . وعمديد الأوباح المدل القانون وقم ١٤٧ أسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن تعديل مواصفات إنتاج الحلاوة الطحينية . (٢)

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة الحلاوة. الطحينية من الصناعات الأسامية في مفهوم أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ — على الشركات المنتجة للعلاوة الطعينية أن تقوم بإنتاجها وفقا المفراصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار مع تعديل صنف الحلاوة الجياركوز بجعل المادة السكرية ١٠ / ٢٠ / سكر و ٧٥ / جاوكوز

مادة ٣ -- تلتزم الفركات المشار إليها وألا تقلل من إنتاجها من الحلاوة الطحينية هن المدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرارات إلا بترخيص من وزارة الضناعة .

مادة } — محدد سعر بيع الحلاوة الطحينية وفقا للجدول المرافق (⁷⁷⁾ وبالزم الدائع بإيضاح المواسفات وسعر البيع والوزن على العلبه الصفيح باللسبة للحلاؤة السكرية أما الحلاوة السائبة فعلى البائع أن يوضح سعر البيع لفستهاك على بطاقة توضع في مكان طاهر.

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ تشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢ /١١/ ١٩٦٢ _ العدد ٩٢ .

⁽٢) نشر بالوقائع المصرية في ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ _ العدد ٣٩ .

 ⁽٣) عدل الجدول المنار اليه بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في
 ١٠/ / ١٩٦٣ - العبد ٨١ ثم عدل الجدول يظفرار رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ -

قرار رقم ۱۰۰۵ لسنة ۱۹۹۲

في هأن اعتبار صناعة الطحينة من الصناءات الأساسية وتسعرها وتجديد مواصفاتها (١)

يوزير الصناعة

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة وتشبيعها في الإقليم المصرى والقوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالغانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٣١ . في شأن عِدم رفع أسعار بيع «المنتجات الجلة أو تغيير مواصفاتها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

مادة \ ... تعتبر صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحسكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ـــ على السائم المنتجة الطحينية أن نقوم بإنتاجها وفقا المواصَّفات. الق تسر علما وقت صدور هذا القرار.

مادة ٣ ـــ محدد سعر بيع الطمينة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار ٩٠ . . مادة ع _ ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من آاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية ق ٢٢ /١١/ ١٩٦٢ ـ العدد ٢٤ مكرر .

⁽٧) انظر القرار ٥٤٠ لسنة ١٩٣٠ في شأن تعديل أسعان بهم الطحينة السائلة وألعلبة ..

قرار رقم ٩٩ لسنه ١٩٦٣

بتحديد مواصفات العدس المعبأ (١).

وزير التموين

بعد الاطلاع المرسوم ، بمانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعديد الأوباح والقوانين العدلة 4 ؟

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ _ محظريع أو حيازة العدس الحجروش الممثأ إلا إذا كان مطلبها. المواصفات الآنية :

نسبة السكسر لاتزيد على ٢ / ٠

نسبة الشوائب والمواد الغريبة إو النالقة الأثريد على ١ / ٠

نسبة الحبوب السحيحة لا تزيد على الر . / .

نسبة الرطوبة لا تزيد على ١١ ٪ .

ويجب أن تتم التميئة فى أكياس من البادئولين المنلقة بطريقة العمام . مادة ٧ ــــ على الأشخاص المرخص لهم بتعيئة العدس المجروش أن يشتوا. على العبوات البيانات الآتيه :

اسم المعبأ .

نوع العدس ومواصفاته.

سعر النيع المستملك .

مادة ٣ – كل محالفة الأحسكام المادة (١) يعاقب عليها بالعقوبات الواردت. في الماذة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٦٣ السنة ٩٥٠ المشار إليه .

وكل بخالفة الأحبكاء المبادة (٧) يعاقب عليها بفرامة لا تقل هن مائة جنيه. ولا تجاوز مائة وخمسن جنيها.

مادة ٤ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به بعد شهر موني.

ع المرابع الم

تاريخ شره.

قرار رقم ۱۵۵ لسنة ۱۹۹۳

فى شأن تحديد أسعار مستعصرات التجميل والروائع وزير الصناعة

بعد الاطلاع على الفانون وتم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها عتى الإفليم للصرى

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأرباح للمدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة \ - بعدد سعر يعمستحضرات التجميلوالو والمحطيقاً للجدول المرافق. مادة Y - ينشر هذا الفراد في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

 ⁽١) الوقائم المصرّية في ٧/٢ / ١٩٦٣ المدد ١١ مكرر.
 وأشل القرار رتم ٢٦٢ اسنة ١٩٦٣ وتعديد أسعار مستضمات التجميل والروائح المؤاثم المصرية في ٢١٦٣ / ١٩٦٣ المدد ٧٠ مكررواستدراك/ ١٩٦٣/٤ المدد ٧٧ مكررواستدراك/ ١٩٦٣/٤ المدد ٧٧

قرار رقم ۱۵۳ لسنة ۱۹۲۳

فى شأن اعتبار صناعة السكابلات السكهربائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها⁽¹⁾

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم الصناعة وتشجيعها؛ فى الاقليم للصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقع ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسمير الجبرى. وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٧ أسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ — تعتبر صناعة السكايلات السكهربائية من الصناعات الأساسية في. مفهوم أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة Y — على المصانع المنتجة للسكايلات السكهربائية أن تقوم بإنتاجها (١٠٠٠). وفقا لدواصفات التي تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ -- تلتزم المسانع المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من السكابلات. السكم بائية عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا الفراد إلا بترخيص من. وزارة الصناعة.

مادة } ـــ محدد سعر يسع السكابلات السكهربائية وفقا للجدول المرافق. لهذا القرار (٣) .

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٧/٧/٦٣؟! العدد ١١ مكرر.

(٧) صدر القرار رقم٩ ٤ لسنة ١٩٦٥ الوئائع المصرية ف١٩٦٥/١٩٥٦ ـــ العدد ٩ ٤ ونصت. المادة الأولى منه علىأن يصرح لشركة السكابلات الكهربائية المصرية بإنتاج السكابلات الآتية. من مادة الألنيوم بدلا من النجاس .

ا ــ الــكَايلات الأرضية المسلحة ذات الضغط العالى مجميع مقاساتها

إلى المنافق الأرضية المسلحة ذات الصفط المنجفش من مقاسات ٢٠ مم فأكثر
 (ما يقابل ٢٦ مم فأكثر موصلات تحاس)

َ جِـَــَ الأَسلاكُ والـــكابلاتُ العادية مقاسَ ١٦ سم فأكثر (ما يقابل ١٠ مم فأكثرَ : موصلات نحاس)

(٣) صدر القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن تعديل تسعيرة الكايلات الكهربائية. الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٨ ــ العدد ٣ مكرر.

ويقضي بان يستبدل الجدول المرافق القرار ٢٥٠ أسنة ١٩٦٣ بالجدول المرافق القرار المذكور

قرار رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۹۳ في هأن تصنيع الأرز والآنجار فيه (¹⁾

وزبر التموين

بعد الاطلاع على المرسوم ، يَقانون رقم ٥٥ اسنَة ١٩٤٥ الحَاص،بِشيُون التَوِينَ . و على المرسوم ، يَقانون رقم ١٦٣ السنة ١٩٥٠ الحَاس، بِشيُون التَسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المدلة 4 .

> وعلى الفرار رقم ١٨٥ لسنة ١٥٥٠ والقرارات المعدلة له . وبناء على مارتاء مجلس الدولة .

قور:

مادة \ ــ لا يجوز بيع الأرز الأيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع محلياً إلا إذا كان من أحد الأنواع الآنية :

(١) أرز ممسوح عادة:

وهو الأوز الأبيض الذي تم ضربه وتبيشه صناعيا والذي لا تزيد نسبة المواد الغربية فيسه على ٢ / ^{(٢٧} ونسبة المسكس على ٢٠ / ونسبة الحبة الصفراء على ٥١٥ /

(ب) أرز مسوح عضوص:

وهو الأوذ الأبيض الذى تم ضرب وتبيشه صناعيا والذى لا تزيد نسبة الواد النمرية فيه على 1 / ⁽⁷⁾ ونسبة السكسر على 4 / ونسبة الحبة الصغراء على 1 /

⁽١) الوقائم المصرية في ١٧ أكتوبر سننة ١٩٦٣ _ العدد ١٨ .

⁽٣) الرقم مصحح بالاستدراك المنشوربالوقائم المصرية في ديسمبر سنة ١٩٦٣ العدد ٥٠

(١) (ج) ملغى

(د) أرز ناتورال:

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا تبييضا تاما والذى لا تزيد تسبة الموادالغريبةنيه على ١ / / ونسبة السكسير على ٢ / ونسبة الوطوبة على ١٣ /

مادة ٢ - لا يجوز الممضارب والفراكات استعال الملح أو الجبس فى تبييض الأرز يجميع أنواعة المنصوص عليها فى المسادة السابّة .

مادة ٣ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة الأرز فى عبوات يقل وزن كل منها عن ٢٥ كبار جرام .

(٦) مادة ٤ – لا مجوز بيع أنواع الأرز الواردة في المسادة ١ والمعبأة في عبوات أياً كان وزن العبوة كا لا مجوز عرضها أو طرحها البيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذاكان عررا على هذه العبوات البيانات الآنية :

- (۱) أوع الأرز .
- ُ (ب) اسم المنتج .
- (ج) الوزن الصافي .

مادة ۵ — مخطر بغير ترخيص من وزارة النموين استعمال المواد الملونة في صناعة أو تجارة الأرز .

مادة ٦ – لا مجوز بيع الأرز السكسر للاستهلاك الحلى . والأرز السكسر هو ما كان حجم الحبة فيه لا زيد على نسف حجم حبةالأرز البيضاء كاملة و مخصص

⁽١) الذي النبد (ج) من المادة (٢) بالقرار رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ١٥/ ١١/ / ١٩٦٥ – العدد ٨٩ ملحق وهو خاس بالأرز بلاسيه

⁽۲) البند (د) معدل بالقرار رقم ۲۹۲ سنة ۱۹۹۵ المشار إليه.

⁽٣) المادة الرابعة عبلت بالقرار رقم ١٩ لسنة ٦١٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦٦/٩/٩. المدد ٤٣ ثم عدلت بالقرار رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/١٠/٢٠. المدد ٨٣.

الأرز الكسر الصناعة على أن يكون من أحد الرتب الآثية :

(۱) أور كسر زبرو _ وهو الأور السكسر الذي لا يقل حجم الحية فيه عن ربع حجم حية الحية فيه عن ربع حجم حية الأور البيضاء كاملة على ألا تزيد على ه / نسبة الحبوب أإالق تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الفربية على ١٥٥ / ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ١ / وتعتبر مادة غربية وتحسب صفين النسبة المؤية الحددة لها النواعم كالدتيق أو جرمة الأورز.

(ب) أرزكس نمرة ١ – وهو الأرز السكسر الذي لا يقل صبح الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على الا تريد على ١٥٥ / نسبة الحبوب الذي تقل عن ١٥٥ / ولاتويد الذي تقل عن ١٥٥ / ولاتويد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٧ / وتعتبر مادة غربية وتحسب ضمن اللسبة الحبوب الصفراء فيه على ٧ / وتعتبر مادة غربية وتحسب ضمن اللسبة الحبوب المادة على الا ورمة الأرز .

(ج) أرزكس نمرة ٧ - وهو الأرز الكسر الذى لا تقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كلماة على ألا نزيد على ٧٠ / نسبة الحبوب للق تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الفريبة فيه على ٥ / ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٣ / وتعتبر مادة غزية وتحسب ضمن اللسبة الحبوب الصفراء فيه على ٣ / وتعتبر مادة غزية وتحسب ضمن اللسبة الحبوب المفراء فيه على ٣ / وتعتبر مادة غزية وتحسب ضمن اللسبة الحبوب المفراء فيه على ٣ / وتعتبر مادة غزية وتحسب ضمن اللسبة

مادة V — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة النموين حيازة الأرز السكسر ولا يسرى هذا الحظر علىمشارب الأرز .

مادة ٨ — لا يجوز أن يحتوى الأرز على أكثر من ٢٠ جزء في المليون من حامض السيناميد ، كما لا يجوز أن محتوى على أي مادة سامة .

ويعتبر الأرز تالفا إذا كان ذا رائحة كريمة أومتعفنا أوإذا احتوى على حشرات كما يعتبر مفشوها إذا خلط بمواد فريبة أو إذا أحتوت المادة الجافة على أكثر من ١// من المواد المعدنية أو إذا عولج بالجلوكوز فى غير حالة الأوز الجلاسية.

مادة 9 — تنشا بوزارة الخوين لجنة تحكيم تشكل على الوجه الآتي : مندوب عن وزارة النموين ومندوب عن المؤسسة العامة المطاعن والمشارب والحمايز وهندوب عن غرفة صناعة الحبوب باتساد الصناعات . وتختص هذه اللجنة بإعادة فحص عينات الأرز الماخوذة بمعرفة رجال الضبط الفضائى والمحفوظة بمديريات التموين المحلية أو بالجهات الماخوذة أمنها إذا جامت. نتيجة فعص العينة الأولى مخالفة المواصفات المنصوص عليها في هذا القرار .

ويقدم ذو الشان طلب إعادة الفحص خسلال سبعة أيام من تاريخ إخطارهم. نتيجة فعص العينة الأولى ويكون قرار اللعبنة نهائيا .

مادة • ﴿ __ تلفى المواد من ١٥ إلى ١٧ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥١. المشار إله .

مادة ٧ ٧ – كل عمالمة لأحكام المادة 2 من هذا الفرار يعاقب عليها بغرامه. لا تفل عن مائه جنه ولا تجاوز مائه وخمسن جنيها .

وكل مخالفه أخرى لهذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواودة فى المادة ٥٦ منز المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنه ٩٤٥ أو فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦٣ لسنه ١٩٥٥ المثار إلىهما محسب الأحوال .

مادة ١٢ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ويعمل به من تاريخ نشرم.

قرار رقم ۲۹۳ لسنة ۱۹۹۳ شأن تسعير الأقشة الحريرية (۱)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع طى القائون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم المستاعة وتصبحيمها فى الإقليم المصرى

وعلى المرسوم يقانون وقم ١٩٦٣ لمسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وعديد الأدباح المدل بالقانون وقع ١٤٦٢ لمسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرآد وقع ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتباد صناعة الأقشة من الصناعات. الأساسية وعمديد مواصفاتها .

وطى القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديد مواصفات بعضر. الأقمة الحريرية وتسعيرها .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

⁽¹⁾ الوقائم المصرية في ١٩٦٣/٣/١٦ _ العدد ٢٠ مكرر

مادة \ — تحدد أسعار منتجات شركة مصر / حساوان للنزل والنسيج وفقا للجداول المرافقة بهذا للقرار .

مادة 7 سـ يلتن المنتج بإيضاح سعرالييع للمستهك على كل خسة أمنار على الأقل وذلك بالمنسبة أنا ينتج بعد تنفيذ هذا القرار ، ويلتن البائع بإيضاح سعرالييع للمستهك على بطاقة توضع على السلعة في مكان ظاهر بالنسبة لما أنتج قبل تنفيذ هذا القرار. مادة ٣- تحدد أسعار البيع للمستهلك من الأقشة الحريرية الطبيعية الصناعية المنتجة عجليا والتي لا يقل نسبة الحرير فها عن ٢٥ / إضافة نسبه ربح الوسطام من النجار على الوجه الآتي :

أولاً : فالنسبه للاقمه الحريرية التي تباع بالمصنع بسعر لا يتجاوز ٢٥٠ ملية. المترتكون أقصى نسبة ربح الوسطاء ٢٠ / من سعر ببع المصنع .

تانيا: وبالنسبه الاقشه الق تباع من المصنع بسعر بزيد عن ٢٥٠ مليا المتر. ويصل إلى ٤٠٠ مليم المتر تعدد نسبه الربح الوسطاء عا لايجاوز ٢٥٠ / من سعر بع المصنع .

ثالثاً : بالنسبة للاقمشة التي يزيد سعر بيمها من المسنع عن ٥٠٠ مليم للمتر تحدد. نسبة الربح الوسطاء بما لا يتجاوز ٣٠٠ / من سعر أبيع المسنع .

رابعاً : تقسم نسبة ربح الوسطاء فى جميع الحالات السابقة بمقدار ربع هذه المسبة لتاجر الجلة والباق لتاجر التجزئة على أنه يجوز الجمع بين المسهنين الشركات. أو الناجر التي تقوم بهاتين الوظيفتين .

مادة } -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشرم

قرار رقم ۳۸۳ لسنة ۱۹۳۴

فى شأن اعتبار صناعة الحديد البروم من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وأسعار بيعه (١)

وزير الصناعة

سد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. والاقلم للصرى والقوانين للمدلة له .

وطى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ــ تعتبر صناعة الحديد المبروم من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة y من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ - على الشركات المنتجة للحديد المبروم أن تقوم بإنتاجه ونقداً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور العرار .

إلا فيها يتعلق بأسياخ الصلب لتسليح الحرسانة فيكون إنتاجها طبقاً للمواصفات القياسية رقم ٢٩٦٧ لسنة ١٩٩٧

مادة 🐈 _ تلزّم الشركات المشار إليها بألا تقلل إنتاجها السنوى من الحديد للبروم عما أنتجته فعلا سنة ١٩٩٧ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } — محدد سعر يبع الحديد المبروم وفقاً للجدول المرافق لهذا العرار . مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٤/١١ ــ العدد ٢٨ مكرر .

الحديد المسبروم

سعريع الطن للمستهلك تسلم المصنع

حدید مبروم قطر من ۱۷ ــ ۲۵ مللیمتر ۸۵ جنیه

صاف لهذا السعر مايأتي :

الصنف

١ _ علاوة المقاسات للأقطار الرفعة كالآني:

, مقاس ۱۲ مللیمتر ۱ جنیه

٧ - علاوة أطوال:

في حالة طلب أطوال أكثر من ١٢ متراً إلى ١٥ متراً يضاف ١ جنيه وَلِأَكْثُرُ مِنْ ١٥ مَثَرًا

٣ ـ يضاف للأسعار النهائية ٢/١ / رسم دعم . قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣.

في شأن اعتبار صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات الأساسية (١)

وزبر الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة وتشجيعها

في الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ . وعلى ما ارنآه مجلس الدولة .

مادة 🕴 🗕 تعتبر صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف ألذكر .

مادة ٢ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

. (١) الوقائم المصرية في ٢ / ١٩٦٣ م . العدد ٣٤ ملعق

واظر القرار رقم ٤٨٧ لسنة ٣١٩٦ الوقائم المصريّة في ٢/ ١٩٦٣ إلى العد ٤٤٣٠

قرار رقم 711 لسنة 197۳

باعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعةوتشجيمها فى الاقلم المسرى .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالفانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة 1 - تعتبر صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سألف الذكر .

مادة ٣ — على الصانع المنتجة لهذا النوع أن تقوم بإنتاجه وفقاً المواسفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـــ تلزم الصانع المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى بالنسبة لما أنتجته خلال المدة المنقضية من عام ١٩٩٣ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } ـــ يحدد سعر بيع المنظم وفقاً للجدول المرافق .

مادة a — تامزم المصانع المشار إليها فى المواد السابقة إنبات علامة المنتج على كل منظم .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره. منظم الموتاحاز

سعر بيع النظم الواحد للمستهلك		سعر ببع الألف منظم من المصنع		المنف
جنيه	مليم	جنيه 0.£.۲	مليم	منظم التبوتاجاز ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

⁽١) الوكاثير الصرية في ٦/٦/٦/ ١ ــ العدد ٤٣ ملحق .

قرار رقم ٧٣السنة ١٩٦٤ فى شأن تحديد سعر بع الأكسجين السائل(١٦)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيم فى الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح العدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قور

مادة 1 — تعتبر صناعة الأكسوجين السائل من الصناعات الأساسة فى منهوم المادة ٦ من القانون رتم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

ماده ٧ — تلترم المصانع المنتجة للأكسوجين السائل بألا تقلل من إنتاجها السنوى عن العدل السنوى للانتاج إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ _ يحدد سعر بيع الأكسوجين السائل حسب الجدول الرافق .

مادة } — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ شهره. الأكسوجين السائل

سعر بيع اللتر من اسطوانات المشترى تسليم المصنع ٣٠٠٠ مِليم .

سعر بيع اللتر من اسطوانات الشركة البائعة تسليم المصنع .٣٧.

.

⁽۱) الوقائم المصرية في ۱۹۲۲/٦/۲۰ ــ العدد ٤٨ ملحق. واغلر الغرار ۱۲۰ لسنة ۱۹۰۹ بجدید سعر الا کسجین بالاستراین .

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الصودا الكاوية (١)

نائب رئيس الوزارة للصناعة

بعد الاطلاع على ألقانون رقم ٧١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى .

وعن الرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانونُ رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتبآه مجلس الدولة .

مادة ﴿ _ تعتبر صَاعِةُ الصَّودَا الـكاوية من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مَاذَة ٧ — على الشركاتُ المنتجة للصودا السكاوية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلترم الشركات المشار إليها في المادة السابقة إلا تقلل من إنتاجها السنوى عُمَّا أَنْتَجَنَّهُ مَنهَا خَلَالُ سَنَة ١٩٦٤/١٩٦٣ إلا بِتَرْخِيصَ مِن وزارة الصناعة .. مادة } — يحدد سعر بيع الصودا الكاوية وفقاً للجدول المرافق .

مادة ۵ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره . الصودا السكاوية

سعر بيع الطن من المصنع أو مخازن المستورد بالاسكندرية سعر بيع الطن من المصنع أو محازن المستورد تسليم العملاء بالقاهرة __

(١) الوقائم المصرية في ١٩/١/١٩ _ العدد ه مكرر .

قرار رقم ۲۳۶ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن اعتبار صناعة الفرش من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١) نائب رئيس الوزارة للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في. الإقليم المصرى .

عرا وطى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئونالتسعيرالجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ -

وبناء على ما إرتآه مجلس الدولة .

قــرر:

مادة ﴿ __ تعتبر صناعة الفرش من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٣ منَ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــــ على المصانع المنتجة الفرش أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات اللق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـــ تلتزم للصانع المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى من الفرش عماً إنتجته منة ١٩٦٤ .

مادة ٤ __ تلتزم المصانع المشار إليها بطبع اسم المصنع وسعر البيع للمستهلك على. كل قطمة وذلك بالنسبة لما بنتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بلصق بطاقة تحتوى سعر البيع للمستهلك على كل قطعة .

مادة ٥ __ محدد سعر بيع الفرش وفقا للجدول الرافق .

مادة ٧ __ بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره -

⁽١) الوقائم المصرية في ٦/٦/ ١٩٦٠ _ العدد ٤٢ مكرر .

قرار رقم ۳۰۹ لسنة ۱۹۹۵

غ شأن إعتبار صناعة التلفز يون من الصناعات الأساسية و تسعير هاو تحديد مو اصفائها (١)
 نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المدنية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظم الصناعة وتصجيعها . وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الحاس بشئون التسعيرا لجبرى وتحديد الأدباح المدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نور :

مادة \ _ تعتبر صناعة التليفزيون من الصناعات الاساسية فى مفهوم المادة ٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ — يحدد سعر يعالتلفزيون،مقاس ٢٣ بوصة إنتاج شركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية فيلبس أورينت سابقا وفقاً للجدول المرفق(٢)ويلزم البائم بإيضاح سعر الديع للمسماك يطاقة توضع عليه .

لا يجوز الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تغير من المواصفات
 التى كانت تسير عليها وقت سدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } ... ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٥ / ٧ / ١٩٦٥ _ العدد ١٥ مكرر .

⁽٧) أَشَارًا لِجُدُولَ المعدل بالقرارُوقَم ه ٦٦ السنة ه ١٩٦٠ الوقائم الصَّرِية في ١٩٢١ / • ١٩٦ ـ السنة ه ١٩٦٠ الموقائم الصَّرِية

قراررقم ٥٥٥لسنة ١٩٦٥

بشأن تحديد أسعار الاجوله المصنوعة من الجوت أو النيل المعدني⁽¹⁾ نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعها فى (الإقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئونالتسعير الجبرىوتمديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قسرر

مادة \ _ تعتبر صناعة الاجولةمن الجوت والنيل المعدى من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ — تلترم المصانع المنتجة الاجولة والزكائب المدنية من الجوت والتيل المدنى أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا تقل من إنتاجها عن المدل السنوى للانتاج إلابترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ ـــــ محدد سعر بيع الاجولة والزكائب الصنوعة من الجوت والنيل المعدن ونقآ للجدول المرافق .

مادة ﴾ ـــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الأجولة الصنوعة من الحوت والتيل المعدنى

سعر البيع المستهلك بالجوال	سعر البيم (٢) من المصنع إلى بنك النسليف تسليم المصنع للالف جوال	بيان		
ملیم ۲٤٠ ٤٤.	مليم اجنيه	حوال ۲ ^۱ لبرا		

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢/٧/٥٦ ـ العند ٦ مكرر .

⁽۲) الوقائم المصرية في ۱۹۲۱ و ۱۹۱۷ المصدود ما الجدول بَالقرار رقم ۷۹ سنة ۱۹۹۳ الوقائم المصرية في ۱۹۳۸/۱۹ سالعدد ۲۸ مكرور.

قرار رقم ۱۹۳۹ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن اعتبار صناعة ألواح الالتراباس من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها^(١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنيه والكهربائية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعها: فى الإقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠الخاص بشؤن التسعيرالجيرىوتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ ·

وعلى ما إرتآه مجاسُ الدولة .

قىرر:

مادة \ ... تعتبر صناعة ألواح الالتراباس (ألفورمايكا) من الصناعات الأساسية. في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٨ .

مادة ٧ ــــ على المصانع المنتجة لألواح الالتراباس أن تنتجها وفقاً للمواسفات. التي تسير عليها وقت صدور هذا الفرار .

مادة ٣ ــــ محدد سعر بيع ألواح الالتراباس طبقاً للعبدول المرفق وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص .

مادة } ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره . ألواح الالتراباس (الدومايكا)

البيع من المهنة الدتر الربع	~	المسنف	1.0
خيه	. ,	س (الفورمايكا)	ألواح الالتدابا

(١) الوقائع المصريه في ١/٢/١/ • ١٩٦٦ العدد ٩٣ مكرو ٠٠

قرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٥

فى شأن اعتبار صناعة المياة العازية من الصناعات الأساسية وتحديد أسعارها(١)

نائب رئيس الوزواء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية .

مد الاطلاع على الفانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيمالصناءة وتشجيعها على الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

زر :

مادة \ ـــ تعتبر صناعة المياه الغازية من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ، • من الفرانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ - على المصانع المنتجة للمياء الغازية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار والا تغير فيها إلا بترخيص من وزارة الصناعة.

(٢٧ مادة ٣ - يحدد سعر بيع المياه الفازية وفقاً للجدول المرفق وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص وبالنسبة لمنتجات المكولا تمكون الزيادة المجنبة في الأسعار في حساب خاص مليم للصندوق .

مادة كح ـــ بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ ــ العدد ٩٣ مكرر .

⁽۲) عدلتالمادةالثاك بالقرار رقم ۱۱ السنة ۱۹۲۷ الوئاتم المعرية في ۱۹۲۷/۱۱/۸ الموئاتم المصرية في ۱۹۱۷/۱۱/۸ المنتهاك المعدس من المياهافازية بما في ذلك رسم الانتاج والاستهاك سلبة المعدول المرافق القرار رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۲۰ بالنسبة للمياه العادية أما بالنسبة لمنجات المحكولا فتحدد أسعارها طبقاً المجدول المرافق .

أسعار منتجات السكولا بما في ذلك وسم الانتاج والاستملاك⁽¹⁾

/4	سعر ال	
الزحاجة مثلجة المستملك	الصندوق ٢٤زجاجةمن الشركة تسليم محلالمشترى	الصنف
ملِم	مليم	مفروب المكوكاكولا انتاج شركة النصر التعبئة الزجاجات والبيسي كولا انتاج الصركة المصرية لتدئة الزجاجات ومصركولا انتاج شركه القاهرة لتصنة الزجاجات
٧٠	ازية	الماه الذ

	-
سعر البيع	البيان والسعر
الصندوق ٢٤ زجاجة إمن التاجر للمستهلك	(١) الزجاجةالصغيرةسعة الزجاحةأقلمن٣
من المصنّع للتاجر تسليم للزجاجة المثلجة	سممثلالسينااكمو وسيكوا وأورانجو وليمنجو
محل الآخير	وسترو وغيرها على اختلاف مسمياتها
مديم (مديم	(ب) الزجاجة السكبيرة سعةالزجاجة أكبر من
¥. }	۳۰۰ سم مثل اسبانسواريستون وماكد ونال
Yo o	وسيدر وغيرها على اختلاف مسمياتها

⁽١) معدل بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه -

قرار رقم ۲۹۱ لسنة ۱۹۳۵

في شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان والسجاير من الهمناعات الأساسية وتسعيرها وتجديد مواصفاتها⁽¹⁷⁾ . م. الدين الدياقية التربية الكرادة الكرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة الكرادة المرادة ا

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأنَ تنظيم الصناعة وتشجيعية فى الإقليم الصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأزباح المعدل بالقانون المعدل رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلسالدولة .

قو ر

مادة \ — تعتبر صناعة منتجات التبغ والدخان والسيحار من الصناعات. الأماسية في مفهوم المادة x من القانون رقم x 1 اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ — على الصانع المنتجة لمنتجات النبغ والدخان والسجار أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة } — يتم توزيع المنتجات المشار إليها على الوسطاء طبقاً للأُسس التي. تتبعها الشركات والمؤسسات المنتجة وقت صدور هذا القرار .

مادة a — يحدد سعر بيع منتجات النيغ والسجاير طبقاً للجدول المرافق (^{۲۲)} وتجنب الزيادة في الأسمار في حساب خاص

مادة ٧- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ..

(١) الوقائم المصرية في ١٩٢/١/١ - العدد ٩٣ مكرر.

(۲) عَدَلَتَ الجِناولِبِالقرار رقم ١٨٠٠سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في١٢/٢/١٥-١٩٦٠ العدد ٩٩ مكرر .

· ثم بالقرار رقم ٨٧ اسنة ١٩٦٦ الوقائم المصرية في ١٩٢٦/١٢/٦ ـــ العدد ٩٤ .

وأخيراً بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧٢٦ ــالمدد ١٣٤ ــ وضت المـادة الثانية من القـــوار الأخير على أن تعلبق أسعار منتجات الدخان الواردة بالجدول التالى على مصانم القطاعين العام والحاس .

كما نصت الممادة الثالثة على أن يقتصر إنتاج الدخان الوارد بالجدول التالى على الأوزان والعبوات المحددة مهذا القرار .

قرار رقم **٦٩**٤ لسن**ة ١٩٦**٥ فى شأن تحديد أسعار الثلاجات

ناثمب رئيس الوزراء للصناعه والثروة المعدنية والسكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لــنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم السناعة وتشجيعها .

وعلى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعبر الجبرى وتحديد الأرباح وللمدل بالقانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى الفرارات الوزارية رقم ٢٩٩ سنة ١٩٥٩ الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ ورقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٠ ورقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٠ الصادر فى ٢٠ يناير سنه ١٩٦٠ ورقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٠ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ المادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٨١ ورقم ١٩٩٠ الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٨١ ورقم ٢٤٧ سنة ١٩٩١ فى ١٩ مارس سنة ١٩٨١ ورقم ٢٤٧ سنة ١٩٩١ فى شأن تحديد أسمار الثلاجات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة . .

قرر:

مادة \ — يستبدل بالجداول الرافقة للقرارات الوزارية رقم ١٩٦ سنة ١٩٥٩ ورقم ١ سنة ١٩٦٠ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٤٠٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٤٧ سنة ١٩٦١ ورقم ٣٣٠ سنة ١٩٦٥ المشار إليها بالمجداول المرافقة لهذا القرار وتجنب الزيادة في الإسعار في حساب خاص .

مادة 🏲 ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١/٢/١/ه ١٩٦ ـ العدد ٩٣ مكرو .

الجدول المرافق للقرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٥

سعر البيم المستهلك نقداً تسليم المحل	المنه .
جنيه	شركة إيديال :
١	أ ثلاجة إمديال سعة ١٦٠ لتراً
١	» ** · » »
140	» YA- » »
	شركة النصر للأجهزة المنزلية .
٩٠	ثلاجة نصر سعة ١٢٥ لتراً (بوتاجاز) .
•	« « « ۱۲۵ • (کیروسین)
٥٦/	ه د د ۱۷۰ د (کهریاء)
41.	* * \
	مصانع الطائرات (إنتاج مدنی)
71.	ثلاجة ۲۸۰ لتر كهرباء (كلفينيتور)

قرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار أجهزة التليفزيون(١)

ناثب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشعيعها: وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعذل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن إعتبار صناعة التليفزيون. من الصناءات الإساسية وتسعيرها وعديد مواصفانها .

وعلى ما ارتآة مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ... يضاف الجدول الرافق لهذا القراد إلى الجدول المرافق القرار الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ الذكر ونجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ شره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢/١/١/١ ــ العدد ٩٣ مكرر

شركة النصر للنليفزيون

سعر البيع المستهلك	الإسم
جنيه	
1	جهاز تلیفزیون مقاس ۱۶ بوصة مارکه نصر
17.	جهاز تلیفزیون مقاس ۱۹ بوصة مارکه نصر جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ بوصة مارکة نصر

الشركة المربية لصناعة الراديو والترانزستور والأجهزة الآلكترونية

سعر البيم المستهلك	اسم المنــن
جنیه ۱۲۰	جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ بوصة مارکة تلیمصر

شركة بنها للصناعات الحربية والمدنية

سعر البيع المستهلك	اسم المنسف
جنیه	
۱۵۰	جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ پوسة مارکـة لوتس

شركة النصر الأجهزة السكهر بائبة والألسكترونية (فيلبس)

سعر البيع المستهلك	اسم الصنــف
جنبه (۱) ۱۲۰	جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ بوصة مارکة فیلیس

ملاحطة _ جمع الأسعار السابقة تشمل الضمان لمدة سنة شهور .

ر (١) السعر الوارد بالجدول المرافق بالترار ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ هو ١٢٥ جنيها

قرار رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن محديد أسعار أفران البوتاجاز^(١)

تائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والبكهرباء

بعد الاطلاع طي القانون رقم ٢٦لسنة ١٩٥٨ في خأن تنظيها الصناعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون النسمير الجبرى وتحديد الأرباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرآرين الوزاريين وتم ١٥٣ سنة ١٩٦٠ ^(٢٢) الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٩٠ ووقم ١٠٠١ لسنة ١٩٩٧ فى هأن تحديد أسعار أجهزة البوتاجاز .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ٩ ـ تستبدل بالجداول المراققة القرارين الوزاريين رقم ٢٥ (٢٥ سنة ١٩٦٠ ورقم ٢٠٠١ ^{٢٧} سنة ١٩٦٢ المشار إليهما بالجدول المرافق لهذا القرار وتجنس الزيارة في الأسمار في حساب خاص .

مادة ٧ ــ ينشر هذا الفرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره . أفران البوتاجاز

سعر البيع العستهلك تسليم المحل نقداً	المنـــف
جنيه	المصانح الحربية والطائرات :
٣٧	جهاز ذو شعانین ونصف وفرن
٧٥	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن
٩٧	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن وساعة ووجه زجاجي ·· ·· ··
	شركة النصر للاُّجهزة المنزلية :
14.	فرن نصر بالنرموستات أربعه شعلات وشواية وغرفة تسخين
,	شركة الاحكندرية للمنتجات المدنية ؟
4.5	جهاز ذو شعلتین ونصف وفرن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٢١/ ١٩٦٠ _ العدد ٩٣ مكرر .

⁽۲) القرار ۳۰ السنة ۱۹۲۰ نشر بالوقائم المصرية في ۱۳/۱/ ۱۹۰ المدد ۲۶ مكرر. (۳) القرار ۱۰۰۱ سنة ۱۹۲۲ نشر بالوقائم الشمرية في ۲/۱۷/۲۲ _ المدد ۹۲ _

قرار رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۳۵

في شأن تحديد أسعار السيارات (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكمرياء ،

بعد الاطلاع علىالمقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى عَلَّنَ تِنظِم الصناعة وتصبيعها ـ وعلى القسانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩.

وعلى الفرار الوزارى رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٠ فى شأن اعتبار صناعة السيارت. من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها.

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٠ سنة ١٩٦٣ والفرار الوزارى رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٦٣ في شأن تحديد أسعار السيارات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ _ تعدل أسمارا اسيارات الواددة بالجداول المرافقة للقرارات الوزارية رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٠ ورقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٣ ورقم ١١٦٧ سنة ١٩٩٣ ورقم ٣٣٣. سنة ١٩٦٥ المشار إليها بالأسعار الواردة بالجدول للرافق لحفا القرار ويجنب الزيادة. في الأسمار في حساب شاص .

مادة ٢ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائغ المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ العدد ٩٣ مكرر .

الثرار رقم ٠ ه ٤ لسنة ١٩٦٣ انشر بالوقائم المصرية في ٢١ /٤ /١٩ ٦٣ - العدد٣٣ملحق ..

[«] ۱۲۷ « « « (۱۲۱/۱۲۱/۳۲۹ المدد ۲۲ . « « ۲۳۲ / ۱۸۱۲۹ المدد ۲۲ . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ المدد ۲۰ مکرد . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ المدد ۲۰ مکرد . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ المدد ۲۰ مکرد . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ المدد ۲۰ مکرد . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ المدد ۲۰ مکرد . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ المدد ۲۰ مکرد . ۰ . ۲۳۲ / ۲۰۱۲ / ۲۰۱۲ |

وكذلك صدر الغرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ في شأنُ نُحُسُدِيدُ أسعار السيارات الوَّنائم المصرية في ١٩٦٠/١١/٥ ــ العدد ٨٦ مكرر ويقضي بأن يَصَاف إلى الجلول المرافق لقرار ٢١٦ لسنة ١٩٦٠ الجدول الرافقوهو خاص يشمركة السيارات المصرية سيارة (خمدةعادية). وسعر البيم من المصنم نقداً ٧٥ وجنيه وسعر البيم للستهاك نقداً ٧٠ وجنيه .

كذلك صبر القرار رقم ۴۶۳ سنة ۱۹۲۲ بتسديل الجدول المرافق للقرار رقم ۲۱۳ . سنة ۱۹۲۷ الوقائم المصرية في ۱۹۲۲/٦/۱۱ ــ العدد ۴ يمكرر .

سعرالبيع نقداً المستهلك تسليم المصنع	الي_ان
جنيه	
	سيارات نصر :
14	سیارة نصر ۱۱۰۰
14	*•• » »
44	77 » »
40	سیارة سفری (نص ۲۳۰۰)
	سيارة رمسيس:
1.44.	سيارة ليموزين ٢ باب
110.	سيارة ليموزين أربعة باب
118.	سيارة بيك آب بدون نافذة
114.	سيارة بيك آب بنافذة
114.	سيارة إسبور

قرار رقم ۷۰۱ لسنة ۱۹۳۵ فى شأن تعديل أسعار غزل السوف والمنتجات السوفية والغربكو والبطاطي**ن** (¹⁾

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المدلة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرار وئيس الجهودية رقم ١٩٦٩ لسنه ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القراد الجهوى رقم ۲۸۲۸ أسنة ۱۹۹۲ الصادر بتاريخ ۲۹ سيتمبر سنة ۱۹۹۲ بإعماء صناعة غزل الصوف المنتج من اليموف الحلى من رسم الإنتاج .

وعلى القراد الوزادي رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة المنسوجات الصوفية مير الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادرق،٢٩ستمبر سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وعديد موصناتها .

⁽١) الوقائم المصرية في ١/٢١/ ١٩٦٥ _ العدد ٩٣ مكرر .

وقد صدر القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية فـ٧٨ /٩٦٣/ المعد ٧٤ بالفرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية فـ ٧٦/ ٧٩١٧ – المعد ٣٠ وفس على أنه يستني من تطبيق أحكام الفرار رقم ٧٠٠ كعبات غزل الصوف التريكو المسلمة من ٣٠ ياير سنة ١٩٦٦ لمسانم التريكو في القطاع العام المام الني تقلل ثحت أشراف المؤسسة المصرية العامة فلغزل والنسج والمصركات النابعة واللازمة لتنفيذ برنامج إنتاج الملابس المارجة العموقية

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ في. شأن تحديد مواصفات بعض الأقشة الصوفية وتسعيرها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٥، لسنة ٩٩، الصادر في ٣ نوفمبر سنة ٩٩٠٠ في شأني تحديد أسمار منتجات هلل السنارة والملابس الخارجية .

وعلى القرار الوزاري رقم 323 اسنة 1971 الصادر في 8 يونية سنة 1971. في شأن تعميل أسعار غزل الصوف .

وطى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٦١الصادر بتاريخ بريونيه سنة ١٩٦١ع فى شأن تحديد أسمار بعض الأقشة الصوفية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ فى شان محديد أسمار منتجات الشركات التابعة للؤسسة المصرية الماءة. للغزل والمتسبح .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٣ اسنة ١٩٩٣ الصادر في ٤ فيراير سنة ١٩٦٣ بيان تحديد أسمار غزل الصوف .

وعلی القرار الوزاری رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۹۳ الصار بنارینج ۲۱ مارس سنة. ۱۹۹۳ بتمدیل الجدول المرافق للقرار الوزاری رقم ۵۰۰ لسنة ۱۹۹۲ . علم ، و ما ارتک مجلس الدرلة .

قــرر :

مادة \ _ رفع أسعار المنتجات الصوفية من الأقشة والتريكو والبطاطين الق يدخل في تشغيلها الصوف الحام المستورد (من غير البلادالعربية) على الوجه الآتى تـ و بجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

(أولا) بالنسبة للاقشة الصوفية:

مليم

يزاد مه (المتر إذا كان سعر البيع من المصنع لا يتجاوز جنيمان .

. . . و به و کا المبتر إذا كان سعر البيع من المسنع من جنهين إلى جنهين و نسف و و و الجاللة، إذا كان سعر البيع من المستم أكثر من ٥ و ٧ جنيه .

(ثانيا) باللسبة البطاطين :

مليم يزاد ٢٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع أقل من جنيه واحد .

٢٥٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من جنيه إلى جنيهيد .

 ٣٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من جنبهان إلى أربعة جنبهات .

ه إذا كان سعر البيع للبطانية من الصنع يتراوح من أرجة جنبهات إلى
 ستة جنبهات .

إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من ستة جنبهات إلى
 عشرة جنهات .

إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع من عشرة جنهات فاكثر.
 (ثالثا) باللسبة لخيوط التريكو.

تراد أسعار خيوط صوف النربكو حسب الجدول الرافق .

مادة ٧ — تشكل لجنة بمؤسسة الفزل والنسيج بقرار منا تخصص بمراجعة أشعار الأصناف المنتجة وتعديلها في حدود الزيادة المذكورة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ۷۰۲ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن تعديل أسعار بيع الحيوط الحريرية الصناعية والنايلون والهيلانسكا ومنتجات الحرير الطبيعي(١)

نائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والسكهوباء ه

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعها والقوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بتانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون ألتسعير الجبرى وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ اسنة ١٩٥٩ .

⁽١) الوقائع المصرية. في ١٩٢١/٥٦٥ _ العدد ٩٣ مكرو .

وطى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٨ اسنة ١٩٦٢ بقرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .

وطئ القرادين الوزاريين رتم ١٤٤ اسنة ١٩٥٩ ورتم ١٧٥سنة ٩٥٥٩ الصادر يتالويخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ وتالويخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ فى هأن تحديد واستات يعض الأقمشة الحربرية وتسعرها .

وعلى القرار الوزارى وقم ٧٧٥ اسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ باستيماد بعض الأصناف من جدول التسمير المرافق بالفرار رقم ١٤٧٤٤. وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٧ فى شأن تسمير منتجات التمركات التابعة لمؤسسة الفرل واللسبج ،

وعلى القرار وقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٣ فى شأن تسعير الأفعشة الحريرية .

وعلى ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ يحدد اسمار بهم الصانع المنتجة لحيوط الحرير الصناعي والنايلون والحميلانسكا حسب الجدول المرافق لهذا القرار ، وتجنب الزيادة في الأسمار في حساب خاص .

(١) مادة ٧ - ترفع أسعار الأقشة الحريرية الصناعية والنايلون حسب الجدول الآنى:
ثلاثة قروش إذا كان سعر المتر الحالم أقل من: ثلاثين قرشا .

أربعة قروش إذا كان سعر المتر الحالى يتراوح بين ثلاثين قرشا واربه ين ترشا. خمة قروش إذا كان سعر التر الحالى أكثر من أربعين قرشا .

أما باللسبة المنسوجات من الحرير الطبيعي فيزاد المتر بنسبة ٢٠ / .

وتشكيل لجنة لمؤسسة النزل واللسبج بقرار منا عنص بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في حدود هذه الزيادة .

مادة ٣ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

 ⁽۱) صدر القرار رقم ۲۲ اسنة ۱۹۲۷ الوقائم المصرية فی ۱۹۲۷/۳/۱۸ _ العدد ۳۰ و نس على آن يعنى ورق المصروفات إنتاج شركة مصر للحربر الصناعى من الزيادة التي فرضت عليه بالقرار الوزارى رقم ۲۰۲۷ لسنة ۱۹۲۰ و تدود الأسعار إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا الغرار.

قرار رقم ۷۳۷ لسنة ۱۹۹۵ بشأن تدريل أسعار أجهزة البوتاجاز^(۱)

نائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المدنية والكهرباء .

يعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ، للمدل بالفانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرآر الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ بتعديد أسعار أجهزة البوتاجاز .

وعلى مَا ارتآه مجاسُ الدولة .

فرر∵

مادة \ _ تقسم نسبة ربح الوسطاء في أجهزة وأفران البوتاجاز مناصة بين الموزع وتاجر التجزئة ، على أنه يجوز الجمع بين النسبتين عند قيام الموزع بالبيع مباشرة المسسمة .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، وبعمل به من الريخ نشره .

قرار رقم ۷٤۵ لسنة ۱۹۳۵

في شأن تعديل أسمار بيع الطحينة السائبة والعلبة (٢)

ناثب رئيس الوزراء للسناعة والثروة المعدنية والسكمرياء .

يعد الاطلاع طي القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة و شجيعها.

وعلى للرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعلل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى اتعرار الوزارى رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر في ١٧ نوفميرسنة ١٩٩٧ في خأن اعتبار مشاعة الطعينة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعديدموا مناتها.

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٢/٢/ ١٩٣٥ ـ العدد ٩٠ مكرر (١).

⁽١) الوكائع المصرية في ٩/٢٠/ ١٩٦٠ .. العدد ٩٦ مكرر (١) .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٢٨ مايوسنة ١٩٦٤ في شأن تسعير الطحينة البيضاء العلبة .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

مادة ١ - تستبدل الجداول المرافقة للقرارين الوزاريين رقم ١٠٠٥ أسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما بالجدول المرافق لمذا الفراد .

مادة كم سـ ينشر هذا الفرار في الوقائع الصرية ، ويعمل بهمن تاريخ نشره .

الطحينة السائبة والمعلبة

(:	سعر الب			
إلى المستهاك تسليم محل التاجر		مر الم <i>ص</i> تم تس ا يم ا	الوزن الصافي	الصنف
مليم جنيه	جنيه -	ملیم ا	کیلو جرام	طعينة بيضاء سائبة ٠٠٠٠٠٠
- 1	-	۲	,	طعينة بيضاء معبأة في علبة سفيح أو برطمان زجاج طعينة ييضاء معبأة في صفيعة
w1,.	۰۱ ۳	141.	۱۸ کیلو جرام	۸ اکیلوجرام ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰

ملاحظات:

- (١) لا يجوز المسانع أن تلتج من الطحينة المعبَّأة إلا العَّبوات المنصوص عليها
 - في الجدول عاليه وخلاف ذلك يكون بترخيص من وزارة الصناعة .
- (٢) يسترد المشترى مبلغ ٣٠ مليما من البائع إذا أعاد البرطايان الزجاج وغطاء. في حالة جيدة .
- (٣) يزاد السعر عقدار خمسة مليمات للسكيلو في محافظات إسبوط وسوهاج وقنا ، وبالنسبة لحافظات أسوان والوادى الجديد ومرسى مطروح، وسيناء والبعر الأحمر فتضيف كل محافظة مصاريف النقل إلى الأسعار المحددة بالجداول .

قراد رقم ٧٤٦ أسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسمار الحلاوة الطحينية (١)

نائب رئيس الوزراء الصناعة والزوة المدنية والسكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعهاً الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحَاص بشئون التسعير الجبرى وتجديد الأزباح المدل بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرآد الوزارى وقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ • أكتوبر سنة ١٩٦٣ في شان تعديل أسعار بيع الحلاوة الطحيئية .

وعلى ما ارتآه بجاس الدولة .

قرر:

مادة ﴾ ــ يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إله بالجدول الموافق لحذا الفرار .

مادة ٢ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الحلاوة الطحنة

البيع من التاجر المستهلك تسليم عمل التاجر	سعر من الممنع التاجر تسليم الممنع	الوزن	السنف
ملیم ۱۹۰	,	أ ٢/٢ كباوجرام مائم	حلاوة طعينية المادة السكرية فيها ١٠٠٪ سكر معبأفرم ورق
4.,	4.0	کبلو جرام فائم ۱/۲ کیلوجرام فائم کیلوجرام صاف واجزاؤه	حلاوة طعينية المادة السكرية فيها ١٠٠/ سكرمعباً فيعلب صفيح حلاود طعينية سائبه المادة السكرية فيها ٧٤/ سكر و٧٠/ جلوكوز

⁽١) الوقائع المصرية في ٢/٩١/١٩٥ ــ العدد ٩٦ مكرر .

- (١) يَةَتَمَرُ إِنَتَاجِ الحَلَاوَةِ الطَّحِينَةِ لِلسَّوَقُ الحَلَى ثَلَ الْأَصْنَافُ وَالنِبُواتُ المُدَرَجَةُ في هذا الجِنُولُ .
- (٧) يكون إنتاج الحلارة الطحينية الق تتسكون للسادة السكرية فيها ١٠٠ / سكر فى حدود ٧٥ / من إنتاج مصانع الحاوى الطحينية الق ترغب فى إنتاجها وتوزع هذه النسبة مناصنة بين فرم الورق والعلب الصغيم.
- (٣) يمنع تعبئة الحلاوة الق تتسكون فيها المادة السكرية من ٧٥ / سكر و ٧٥ / جلوكوز في فرم ودق .
 - (٤) تسرى هذه الأسعار على الحلاوة سواء كانت سادة أو محشوة .
- (٥) عند تعبئة الحلاوة ٢٥ / سكر وه٧ / جاركوز في صفائح سعة ١٨كيلو
 جرام صافى (كوامل) يزاد سعر البيع من المصنع عشرون قرشاً المصفيحة وتبساع قلمستهك منفس الأسعار الحددة .
- (٣) يزاد السعر بمقدار خمسة . لميات المسكيلو في محافظات أسيوط وسوجاج وقتا وبالنسبة لحافظات أسوان والوادى البعديد ومرسى مطروح وسيناء والبحر الأحر تتشيف كل محافظة مصاريف النقل إلى الأسمار الحددة بالبعداول .

قرار رقم ۷۷۶ لسنة ۱۹۳۵

في شأن تعديل أسعار ما كينات الديزل ^(١)

نائب وئيس الوزراء للصناعة والثروة المدنية والسكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ السنة ٨٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى والفوا نين المدلة له .

وعلى المرسوم بفانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح للمدل بالقانون رقد ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزادى رقم ٩٥٦، بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ فى شأل اعتبار صناعة ماكينات الديزل من العشاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٢/١٧/٥١ _ القدد ٨٨ مكررد .

قرر:

مادة \ _ يستبدل العبدول المرفق بالقرار الوزارى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه بالجدول المراقق لهذا القرار .

مادة ۲ -- يتشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ما كينات الديزل(١)

لبيع	سعر ا	
المستهلك	اوكلاء تسليم المصنع	العنف
جنيه	4,45	
447	7.4	ماكينة ديزل أفقية قدرة ٦ حصانعلى ١٠٠٠ لفة / دقيقة ماكينة ديزل أفقية قدرة ١١ حصان
~ / ~	7.47	على ١٠٠٠ لَفة / دفيقة
£'••	414	ماكينة ديزل أفقية قدرة ١٦ حصان على ١٣٠٠ لفة / دقيقة ماكينة ديزل أفقية قدرة ٢٦ حصان
771	11.	على ١٠٠٠ لفة / دقيقة

ملاحظة : الأسمار السابقة تشمل الفِهان صد عيوب الصناعة لمدة سنة من تاريخ تسليمها للمشترى .

⁽۱) القرار رقم ۱۹۰۳ لسنة ۱۹۹۲ نشر في الوقائم المصرية في ۱۹۹۴/۱۱/۱۶ العده ۹۹ مكرر

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣

بشأن تنبيت أسمار منتجات الصناعة الحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة بمائلة (١)

نائب وئيس الوزراء للسناعة والثروة المعدنية والسكمهرباء .

بعد الإطلاع على الفانون رقم ٧٦ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة. وتشبيعها فى الإفليم الصرى

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ كسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعمديد الأرياح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩١ الصادر فى ٢٩ يُوليو سنة ١٩٣١ بشأق هدم رفع أسعار بيع المنتجات الحلية أو تغيير مواسقاتها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة . •

قرر : -

مادة \— تلزم جميع المسانع والورش والتهركات الصناعية والوسطاء والتجار بعدم رفع أسمار بيع المنتجات الصناعية المعلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ سواء كانت هذه المنتجات تامة الصنع أو غير تامة الصنع أو مواد وسيطة لمنتجات الصناعة ، إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصناعة .

مادة ٧ -- إذا لم يحدث تعامل بالبيع في بعض السلع الصناعية خلال شهر ديسمبرسنة ١٩٦٥ أو بالنسبة للمصانع والورش والشيركات الصناعية والوسطاء

⁽۱) الوقائم المصرية فى ۱۹۲۸/ ۱۹۲۳ سالمدد ۲۶ مكرر. ′ وقد استثنى الحرطوش بجمديم أنواعه من القرار رقم ۶۱ لسنة ۱۹۹۳ بالفرار رقم ٤ لسنة ۱۹۹۷ الوقائع المصرية فى ۱۹۳۷/۲۳ سالمدد الأول .

والتنبار الذين بدأون نشاطهم بعد عام ١٩٦٥ فإنه لا يجوز لهم زفع سعر ألبيع حما كان عليه خلال عام ١٩٦٥ ويكون سعر المثل ملزماً للجهات الجديدة المشار الساء

مادة ٣ — لإيجوز الامتناع عن إنتاج السلم المثبتة السعر طبقاً المدادة السابقة أو تخفيض فية إنتاجها عماكانت عليه خلال عام ١٩٦٥ ولا يجوز تعديل المواصفات أو إنتاج بديل لهذه السلم أو سلم جديدة . كما لا يجوز إلغاء الحصم أو تعديل شروط البيع والتسلم إلا بموافقة وزارة الصناعة .

مادة ع ـــ تلمزم جميع المسانع والمؤسسات والشركات الصناعية بطبع إسم النتيج والمواصفات الرئيسية وسعر المبيع (المستملك) على السلمة أو الغلاف الحارجي لها .

مادة ٥ ـــ تلتزم جميع المسانع والمؤسسات والشركات المناعية بإخطار المراقبة العامة التسكليف والتسعيرة بوزارة السناعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا الفرار. بكفوف من صورتين تبين أنولع منتجاتها ومواصفتها وثمية الإنتاجيين كل منها خلال عام ١٩٦٥ وسعر البيع خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ وشروط ومكان التسليم على أن تلزم هذه الجهات بموافاة المراقبة المشار إليها خلال شهر يناير من كل سنة تالية بكشوف من صورتين تبين أنواع منتجاتها ومواصفاتها وكمية إنتاج كل منها وسعر البيع وشروط ومكان التسليم.

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۷۸ لسنة ۱۹۶۳

فى شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتهـــا (١)

نائب رئيس الوزراء للسناعة والثروة المعدنية والسكهربائية.

بعد الإطلاع طي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والفوانين المعللة لها .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآهُ مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ــ تعتبر صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ٩٥٨ سالف الذكر .

مادة 7 ـــــ على الشركات المنتجة لمنتجات البازلت أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسبر عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ -- تلزم المصانع المشار إنها بألا تقلل من إنتاجها من منتجات البازات عن المدل اللي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا يترخيص من وزارة المسناعة

مادة كل سـ محدد سعر بيع منتجات البازات وفقا العبدول المرافق بهذا القرار. مادة ن ـــ بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

⁽١) الوقائم المصرية في ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ ... العدد ٤٨ مكرور .

الجدول المرافق للقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦

	*>	أيبر العما	ر البيع لج				1
المورد المورد	تسليم	غازن تر	تسليم ^ع المحج	مكان بالمحجر ا	تسليم الإنتاج	الوحدة	اسم المنف
ر ا ا ا ا ا	ملیم ۲۰۰ ۱۰۰ س		٠ ١ ١ ١ ١ ١	جنيه ۱ ۱	ملیم ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۸۰۰	المترالمكعب » » »	الديش - ا الحرسان - ا سن ۲ - سن ۲ - ا سن ۲ - ا
	<u> </u>	١ ۲٠	<u> </u>	1 14	<u> </u>	بالألف قطعة إ	البربية العادة ٠ • أ
	-	44	-	٧.	-	»	البربية المخصوس
-	-	-	44.	-	71.	بالمتر الطولى	البرودة العادية •
~	-	-	44.	-	44.	»	البرودة البوشاردة
-	_	_	41.		*	·	البرودةالبوشاردةالمشطرفة
-	-	~	-	`\	-	بالمتر المكعب	البودرة
-	-	-	-	- [٧ ٠ ٠	>>	غلفات خلفات

قرأر رقم 🔥 لسنة ١٩٣٦

في شأن تحديد أسعار زيت بذر السكان المغلي رقم ١ (١)

وزبر الصناعة

بعد الإطلاع على القائون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى والقوانين العدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ اسنة ١٩٥٩ ·

(۲) وطیالقرار الوزاری رقم ۱۷۵ لسنة ۱۹۵۹ الصادر فی ۲۳ یو نیة سنة ۱۹۹۹ (۳) وعلیالتراز الوزاری رقم ۱۰۶ السنة ۱۹۹۰ الصادر فی ۱۰ مارس سنة ۱۹۹۰ فی خان محدید آسمار بیج زیت بذر السکنان المغلی رقم ۱ . وعلی ما ارتآ، عجلس الدولة .

: , ,

مادة \ _ يستبدل الجدول المرافق القرارين الوزاريين رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٠ المشار إليمما بالبيدول المرافق لحذا الفراد -

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

زيت بذر السكتان المهلى رقم ١

باك ا	<u> </u>	سعر م للتاجر	 من المصن	البيان
-نبه -نبه	ملم	جنبه	مليم	
	-	712	\	طن بدون برامیلی
		441	_	طن معبأ في براميل
٤	41.	٤	۲٠٠	صفيحة ١٥ كيلو
	74.	-	٠٨٠	علبة ٢ كيلو
	440	- 1	۳	علبة كيلو
!	44.			كيلو سايب

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٨/١٢/١٩ العدد ١٠٠ مكرر.

⁽٢) القرار رقم ٢٩ ١ لسنة ٩ ه ١٩ نشر بالوقائع المصرية ف ٢٩ / ١ / ٩ ه ١٩ ا العدد ٩ عملحق.

⁽٣) القراررقم ١٠٤ لسنة ١٠١٠ نشر بالوقائم المصرية في ١٠/٣/٣١ ١ العدد٢٠ ، المعق

قرار رقم ۱۵۳ لسنة ۱۹۲۳

فى ثأن زيادة سعر السكر الحر الممتاز(١)

نائب رابيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكميرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة و تشجيعها فى الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم يقانون رقم ١٦٣ كسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأدباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ كسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر

مادة \ - محدد سعر بيع السكيلو من السكر الماكينة الممتاز المستملك عبلغ ١٧٥ ملها وسعر السكياو من السكر الماكينة العادى ١٧٠ ملها .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۷۹ لسنة ۱۹۲۳

في هأن تحديد مدى إلزام جداول الأسمار التي تعينها لبحان التسميرة بالخافطات(١)

وزبر التمرين والنجارة الداخلية

بعدالاطلاع طى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبرى دُو ما ــ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قر:

مادة \ _ عمد المدل بالأسعار المدرجة عبداول الأسعار المنصرس عليها فى المادة ٧ من المرسوم بقانون وقم ١٩٣٠ السنة ١٩٥٠ المشار إليه الصادرة فى أسبوع معين إلى الأسابع النالية تلقائباً مالم تتضمن الجداول اللاحقة تعديل لهذه الأسعاو. مادة ٧ _ ينشر هذا القرار بالوقائع الصرية ويعدل به من تاريخ لفهره ..

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٦/٨/١٤ ــ العدد ٥٩ مكرر ..

⁽٢) الوقائع المصرية في ٢٧/ ١٠/١٩ إ... العدد ٨٣مكرر.

قرار رقم ۲۳ لسنة ۱۹۹۷ في شأن تعديل أسعار الصابون(١)

نائب الرئيس ووزبر الصناعة والسكم باء والسد المالي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١لسنة ١٩٥٨ فح.شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون القسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٩٥٦ بلنظم صناعة وتجارة الصابون .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٢ مار سنة ١٩٩٢ فى شأن اعتبار صناعة الصابون من المسنساعات الأساسية وتسميره وتحديد مواصفاته.

وعلىالفراد الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تثبيت الأسعار لمستجات الصناعة الحلية ومدم نفير مواصفاتها واستعداث أنواع جديدة بمائلة .

وعلى القراد الوزارى رقم ٨٢ اسنة ١٩٩٧ فى شأن تحديد أسمار الصابون^(٣). وعلى ما ارتكم مجاسر الدولة .

قـر :

مادة \ - تستبدل الجداول المرفقة بالقرار الوزراى رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه بالجداول المرافقة لهذا القرار

مادة ٢ - لا يجوز إنتاج أنواع الصابون المبينة في الجدول المرافق لهذا القرار

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٦ يولية ١٩٦٧ ــ العدد ١٣٤ تابع.

 ⁽٢) القرآر رقم (٨٢ السنة ١٩٦٧ نصريالوقائع المصرية في ٥٠/٤/١٠ _ المدد ٩٤ مكر (١٩٦٧ / المدد ٩٤ مكر وكان يضمن أحكام ممائلة المواد الحمية الأولى تقريبا عدا الميلة التي نصت عليها المادة المحاسسة فكانت سمة أشهر بالنسبة أصابون التواع .

وأنظر القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٢ نوفبر١٩٦٧ ـــ العدد ٢٧٧. ﴿ تابع ﴾ الإضافة جدول إلى الجدول المرافق للقرار ٢٣ لسنة ١٩٦٧ .

بفرض يبعها للمستهلك فىالسوق الحمل إلاوفة آ الأوزان والعبوات الواردة بالجداول المرفقة كما يلزمالمستجبأن يوضع على قطعة الصابون أوغلافها العلامة التعبارية ووزن القطعة ونوع الصابون وسعر المبيم للمستهلك .

مادة ٣ – يحدد اسم جارى واحد لسكل منشأة مشاعبة تنتيج نحنة الأنواع المتنلفة من صابون النسيل نمرة ١ و ٧ وصابون المطبيخ والصابون البلدى والمطر مغاف أو غير نفلف .

مادة كل حسر لا يجوز لمسانع العباءون النابعة للقطاع الحاص إذاج صابور النراايت العادى أو المباخر أو صابون النسيل المعطر إلابعد الحصول على ترخيص من وذارة الصناعة بالصنف والعلامة .

مادة a — تقضى مهلة أفساهاتلانة أخهر من تاريخ تنفيذ هذا القرار باللسبة لعابون التواليت وشهران باللسبة لباقى الأنواع لمسام العابون والتعبار لانتاج وتداول بإملامات التجدارية والأوزان والعبوات المختلفسة لما ورد بهدا القرار لاستنفاذ الحذورج لدمها .

مادة ٣ - اعتباراً من تاريخ العمل مهذا الفرار تقوم المصانع المنتبعة السابون بتجنيب مبلغ خمسة مدلمات فى حساب خاص عن كل قطانة سابون مباعة من كافة أنواع سابون الفسيل والنواليت على اختلاف علاماته وأسمائه التجارية وفقا للجدول المرافق لحذا القرار ويستنفى من ذلك ما بلى :

- (١) سابون المطبيح بمرة ١ الفطعة ١٥٠ جرام فلا مجنب من أسعارها أى شهره
- (ب) صَابون التسيل تحرة ١ القطمة زنة ٢٥٠ جرام وصابون النسيل نحرة ٢ زنة ٢٧٥ حرام يجنب فى حساب خاص عشرة فى المسائة فقط من سعر البيسع من المستم وفقا لما هو وارد بالجدول المرافق لمذا القرار ،
- (ج) صابون الغسيل المبشور العبا في أكياس سعة المكيس كيلو واحد مجنب في حساب خاص عشرة مامات عن كل كيس زنة كيلو مباع .
- (د) صابون بلدی ترة ۱ با لجوال لاتفل نسبة الأحماض الدهنية ،نه عن ۲۸٪/ وصابون بلدی بالجوال « سوب ستوك » لا تقل نسبة الأحماض اللههنية فيه عن ۲۸٪ / مجنب فی حساب خاص عشرة ملمات عن كل كيلو مباع .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ۲۶ لسنة ۱۹۳۷ في هأن النسميرة الموحدة للمسلى الصناعي^(۱)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكهرباء والسد العالى بعد الاطاوع على الفانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون وقم ٢٩ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى

وتحديد الأرباح المعدل بالفائون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى النراز الوزازى رقم ۲۲۸ اسنة ۱۹۵۹ الصادر بنازيخ ۱۹۰۹/۲/۳۰ في شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته .

وعلى الفرارات الوزارية أرقام ٢٤٠ ـ ٧٨٠ ــ ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ فى هأن تعديد أسعار المسلى الصناعي .

وعلى الفراز الوزارى رقم ٤١ لسنة١٩٩٦ بشأن تثبيت الأسعار لمنتجات العسناعة المخلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استعداث أنواع جديدة تمائلة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ _ تحدد أسعار بيع المسلى الصناعى من الإنتاج الحلى على اختلاف أنواعه وماركاته طبقاً للجدول المرافق .

مادة ٧ — تلتزم جميع المصانع بتعيثة المسلى الصناعي في العبوات المنصوص عليها في الجدول المرافق ولا يجوز التعيثة في غيرها إلا بترخيص من وزارة الصناعة

⁽١) الوقائع المصربة في ٢٦ يولية ١٩٦٧ ـ العدد ١٣٤ .

وكان قد مندر القرار رقم ٢٠٦ في سنة ١٩٠٩ في شأن تحديد تسعير المسلى الصناعي وتحديد مواسفاته الوقائم المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ بـ العدد ٩ مكرر .

ويسمح المصانع والتجار بتداول العبرات الحالية لمدة خسة شهور فقط من تاريخ صدور هذا القرار التخاص من الرصيد الحزون فيها على أن تعدل أسعارها باللسبة لوزنها السافى إلى وزن العبوة المائلة وسعرها المبين بالجدول المرافق ويازم بإبشاح أسعار البيع المعدلة بلسق بطاقة بالسعر العدل على كل عبوة مع جبر الملالم الأقرب. نصف قرش لصالح التاجر

مادة ٣ ـــ محدد اسم تجارى واحد لــكل منشاة صناعية تنتج المسلى السناهي. المحلوط كما محدد اسم تجارى واحدآخر المسلى النباقى ١٠٠ / في حالة قبام الشركة. بإنتاجه وبالنسبة المسلى الصناعى الفاخر بنتج وفقــا الاسماء التجارية والأسعار. والمواصفات التي تصدر بتحديدها موافقة خاسة من الوزارة.

مادة ؟ ـــ تلزم المصانع المنتجسة المسلى الصنأعى بإيضاح اسم المسنع المنتج والوزن الصانى وسعر البيبع المستهك على كل عبوة بدواء بالطبع عليها أو باسق. بط.قة تشمل هذه المبيانات وذلك بالنسبة لما ينتيج بعد صدور هذا القرار .

مادة ۵ — تلتزم الصالح المنتجة المسلى الصناعى بالانقلل من إنتاجها السنوى من المسلى الصاعى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٦ - إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم الشركات المنتجسة بتجنب مبلغ ٤٠ (أربعون ملها) فى حساب خاص عن كل كياو جرام مسلى صناعه مخاوط أو نباق ١٠٠٠/ مباع .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصربة ويعمل به من تاريخ نشره -

جداول قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ أولا ــ المسلى الصناعي

ملك ا	ll-	سعر المصنع	من	الوزن الصاق للعبوة
	ملیم • • • ۹۳۰	جنیه ۱ ۲	ملیم ۲۰ ۸٤۰	۲۰۰ ر ۲ کیلو چرام

ويحدد سعر الكياو سائب بمبلع ٢٢٠ مليما المستهاك .

ثانيا ــ المسلى الصناعي النياتي ١٠٠ ٪.

	1	البيع	سعر		العبوة
	ہاك	للسنة	منتم		
-	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
I	~	44.	~	4.7	۱ کیلو
1		• ١ •	-	19.	۲ کیلو
1	١.	110	١	1	۰۰۰ د ۸ کیلو
1	٣	**	٣.	•4.	۱۷ کیلو ۲۰۰۰۰

ويحدد سعر بيع الكياو سائب بمبلغ ٢١٥ مليا للمستهلك .

ماعتوظة : أسعار بيم المعنىلجيمية الاستهلاكية تسليم غازن الجمية في القاهرة والإسكندوية ومحلات الوسول بالسكة المديد باقى الجهات .

قرار رقم ۲۸ لسنة ۱۹۳۷

في شأن تحديد أسعار مواقد الكيروسين(١)

مَا ثُبِ الرثيس ووزير الصناعة والـكهرباء والسد العالى .

بعد الاطلاح على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشبيعها وطل للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ استماص بشئون التسعير الجبرى موتحديد الأوباح العدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى الفرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الحاس بتثبيت أسعار منتجات الصناعة الحلمة.

وعلى الغرار الوزارى وقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩، بشان المواصفات القياسية لمواقد السكيروسين ذات الشفط واجزاؤها(٢٧).

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

فرر :

مادة ﴿ _ تعتر صناعة مواقد السكيروسين ذات الشغط من الصناعات الأساسية على مقهوم المادة ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ۲ ــ على المصانع التى تقوم بإذاج موافد السكيروسين ذات الشفط طبقا طغواصفات القياسية الصادر بشانها القرار الوزارى رقم ۲۹ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ ــ تلزم للصانع للشار إليها بألا نفلل من انتاجها السنوى من تواقد اللسكيروسين السعرة جبرياعما انتجته خلالعام ١٩٦٦ إلا بترخيف من وزارةالصلاعة

مادة £ ــ تلزم المسانع المنتجة بحصر اسم الصنع المنتج والعلامة التجارية ونمرة طلوقد على خزان الموقد ــكا تلزم أيضاً بطبع هذه البيانات وكذلك سعر البيع للمستهلك على العلبة التي يوضع بها للوقد وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار

كا يازم النجار بالاعلان عن الأسعار المستملك في مكان ظاهر بالحلات .

مادة ٥ ـ يحدد سعر بيع موافدالسكيروسين واجزاؤها طبقا المبدول المرافق . مادة ٦ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في أول أغسطس سنة ١٩٦٧ _ العدد ٣٩ تام .

⁽۳) ألتنى انقرار رقم ۲۹ أسنة ١٩٥٩ بالقرار رقم ۹۳۲ لسنة ١٩٦٠ ألوقائع المصرية هل هـ/١٩٦٠/١١ ــ العدد ٨٦ مكرو

وأنظر القرار رقم ٧١ه لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦١/١٠/١٩ ـــ العدد

جدول قراز رقم ۱۲۸ لسنة ۱۲۷۷ ... في عآن تحديد أسهار مواقد الــكيزوسين

	المنت	میرفد کروست عرق ۱ مفر ((()) ماروست عرق ۱ مفر (()) مفروست عرق مرد (()) مفروست عرق کروست عرق ۲ ما ک عدد بوقد کروست عرق ۲ ما ک ماروست موقد کروست کی است کروست کروست کی است کروست کروست کروست کی است کروست کر	روطان : ر - بشان خسرن دایما عل اساد مواقد الکردرسین ترقواحد وصفر ودانة بلیم عل استاد مواقدالیکروسین کره (۳) إذا کان لما عدة بیاک وفائک سواه باللسبة السور الصنع او المشهلان ال تاریخ و (۱۰ مرید الله ۱۳۵۰ البه م تاریخ فرود بدار :
سعم اليسم	من المنح المنح تسليم المنع	#	سين ترتواحد ومفر ودانة بليخ السور المصنع أو المستهلان م تروية
	المستهلاف سليم	(figer)	على أسعار مواقدال كرومين

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧

فی شأن تحدید اسمار النشا بانواعه والجلوکوز^(۱) ناعب الرئیس ووزیر السناعة والسکهرباء بالسد العالی

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى هان تنظيم الصناعة وتشبيعها وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ السنة ١٩٥٠ الحاس، بعثون التسمير الجبرى موتحديد الأوباح المدل بالقانون وقم ١٤٣ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى الفراد الوزارىرقم ١٤اسنة١٩٦٦ في هان تثبيت أسماو المسجات المحلية وعلى وا ارتآء مجلس الدولة .

قرر :

مادة 1 – تعتبر صناعة النشاوالجلوكوز من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام الحادة 7 من القانون رقم 71 لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٧ ــ على المصانع المنتجة النشادر والجلوكوز أن تقوم بإنتاجها طبقــا المواسفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ۳ سـ تلزم المسانع المنتجة الفشار والجلوكوز بالا نقال من إنناجها السنوى من كل من الإصاف المسرة عما أنتجة خلال عام ١٩٣٦ إلا بترخيس من وزارة السناعة. مادة ٤ سـ تحدد أسعار النشا والجلوكوز وفقا المجدول المرافق.

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية و عمل به من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ ــ العدد ١٠٥٧ (تابع).

كشف ببيان أسمار بيع منتجات النشا والجلوكوز

				·
17.1.1	. بيع بالطن			رقم
	جنیه ۹٤	مليم		
1	9 £	-	نشا طعام حصا عبوة ٢٠ كم	\
	9 £	-	. « • • • • • • • •	۲
1	44.	-	« « بودرة	۳
	۸٠.		جلوکوز درویس	٤
-1	۸٠	- 1	« شربات	ا ہ
	۸.	- 1	« ملبن	٦
	٦٠	- 1	« حلاوة	٧
,	٧٨	-	أميرول (ك)	٨
:	٦٤	-	انگتوریل (ب)	٩
	Υ٤	٠٠٠	(1) »	10
-	٧٧	40.	سامير يتريل	11
4	۵٧	-	حوتکسیل (ب)	14
	.a Y	-	فارينكس	18
	• ٧	-	انکزفیل (ب) ، (ك)	١٤
3	. 98	_	فيرأميل ۲۰۰۰	١.
e de	9 £	• · ·	4 • · · · »	17

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

في شاأن تحديد سعر بيع الأسمنت المستملك(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكمرباء والسد العالى

بعد الاطلاح على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ بضان تنظيم العبناعة وتضييمها وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أسخاص بشئون التسعير الجبرى و يحديد الأوباح العدل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٤٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم 10 لسنة ١٩٦٥ فى خان عديد أسعار الأسمنت الحلى والمستورد .

وعلى القرار الوزاى رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الحاس بتثبيت أسعار منتجات. الصناعة الحلية.

وعلى ما ارتآه مجاس الدولا .

قرر:

مادة / _ يستبدل الجدول الرافق القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ٩٩٦٥ سالف الذكر بالجدول المرافق لهذا القرار

مادة 7 سيفوض السادة الهافظون (فيا عدا القاهرة وبعض البيهات في البيرة . والقليوبية والحددة في الجدول المرفق) بتعديد سعر بيع الأسمنت المستهلك في محافظتهم مادة ٣ سينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٩ أعسطس سنة١٩٦٧ العدد ١٦٣ تابع .

⁽٢) القرآر رقم ١ لسنة ١٩٦٠ نشر بالوقائم المصريه في١١/١/ه٥٦ _ العدد ٣مكرر ..

أسمنت حديدى وكرنك	4-	أسمنت بورتلاندى	4-	أحمت سويع التصلب	1	رُيْن
	- <u>i</u>	·3;	7:2	1/2	1.	
•	:	٢	1	· '>	1	۱ — سعر بیم طن الأسمن المتجابما والمستورد تسلیم مصائع القاهرة وكذا تسلیم ظهر السيارة بموان الاستبراد
,	÷	٢	÷	>	÷	٣ - مدمر بع الطن إنتاج مصنع الاسكندرية تسليم الصنع
					n night (de demonstration of general	۳ — سعر يم الطن من الاحتت تسليم عال التجارة ومولق الأحماليق القاهرة ومنواجها ما عدا (الجيل الأصفر ومنطقة المقال الدول – منطقة جيل القطم)كركيلك المنطقة المحيمة جمالتم الاحتت ويتدلجيزة وبادرامبابه - و تر د و م الد د ال كاب يد بالديم كر د تو الاهداء و ال
·	<u>;</u>	~	÷	>	;	ومي عبد وسامي السرا والسامية و المين عبد ويادرة الطبورية) العرب ويشتيل ومنطقة مينا هاوس ومنطقة شيرا بمحافظة الطبورية) " " " " " " " " " " " " " " " " " " "
,	:	>	ı	<	1	ع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ه ۱ الطن	:	 الطن 	١	۸ الطن	ı	مستوية من التاحد المستملاء في الناطق الذكروجة في مند ٣٠١
1	° 2 2	الشيكارة	٠	'		م المسير النجي من المسير المسي
,	:	> Nado	;	~	;	نهللمه في الماطق الذكورة في بند غ
ا المارة	• 7 2	ا الشيكارة	}	ا الشيكارة	٠ ٢٠	تسليم عمال النجار أو مواقد الأعمال .

ملاحظات:

 ١ - يباع الأسمنت في الفاهرة المسكيري (القاهرة والأماكن السابقة بمحافظة الحيزة وعالفليوبية) تسليم محال التجارأ ومواقع الأعمال ولا يسمح بالبع تسلم الصنع أو الميناء.

 ح. يحتوى طن الأسمنت على ٢٠ (عشر بن) كيس ورقى (غيكارة) من شكات طبات وفى حالة انتمينة فى أكياس تريد عن ثلاث طبات فتضاف المبالغ التألية على الأسمار المساهة .

٠٠ مليم المعلن أو عشرة مليمات في الشيكارة في حالة التعبقة في أكياس عطيات
 ٠٠ مليم العلن أو عشرون مليا في الشيكارة في حالة التعبقة في أكياس، طيات
 ٠٠ مليم المعلن أوتلاتون مليا في الشيكارة في حالة التعبقة في أكياس، طيات
 ٣ ـ يكون التحليم في مواقع الأعمال السكيات التي تبلغ ه طن فاكثر
 أما المسكميات التي تقل عن ذلك فيكون تعليمها بمحلات التجار والموزعين

قرار رقم 23 لسنة ۱۹۳۷ في هأن محديد أسمار بعض إسناف البطاطين⁽¹⁾.

نائب رئيس الوزراء لاسناعة والثروة المعدنية والسكيرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشييسها. وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالفانون رقم ١٤٣ اسنة ١٥٥٩ .

و على قرار نائب رئيس الوزرادالصناعة والثروة المدنية والسكهرباء رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل أسمار غزل السوف والمنتجات السوفية والتربكو والمطاطعين .

وطى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثنيث أسمار ومواصفات منتحات الصناعة الحلمة .

وعلى ما ارتآه عالس الدولة.

⁽۱) الوقائع اصرية في ١٩٦٧/٨/٢٩ _ العدد ١٦٣ ملعتي . صدر القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن مواسفات البطاطين المطلبة الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٨/٣٩ _ العدد ١٦٣ (زاير) .

قرر:

مادة ﴿ _ يحدد سعر بيع البطاطيق النمطية من إنتاج الشركات الهنتلفة وكذلات إنتساج شركة النصر للأسواف والمنسوجات الممتازة وفقا للجددول المرافق. لهذا القرار .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

أولا _ البطاطين الغطية من إنتاج الشركات المختلفة :

رقم	المسنف	المقاس	سعر المص	يى ن	سمعر المسة	البيح هلك
			مليم	جنيه	مليم	جنيه
,	بطانية رمسيس تمطية	۲۰۰ × ۲۰۰ سم	v	1	-	۲
۲ ا	بطانية كرنك بمطية	۲۰۰ × ۲۰۰ سم				
۳	بطانية كرنك بمطية	۲۲۰ × ۲۲۰ سم	14.	۲	• • •	٣
£	بطانية كرنك نمطي	۲۳۰ × ۱۹۰ سم	٤٠٠	٣	-	.£
((1	1 "	1	

ثانياً _ شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة « ستيا » :

سعر البيع المد تهاك		سعر بيم المصنع		المقاس	الصنف	رقم
جنيه	مليم	جنيه	مليم			
٣	• · ·	۲	۹۲.	۳۲۰ × ۱۷۰ سم ۲۳۰ سم	بطانية دندرة	,
٤	_	٣	٤٠٠	۲۳۰ × ۱۹۰ سم	بطانية دندرة	۲
	۸٥٠	۲	44.	۲۰۰ × ۲۰۰ سم	بطانية أبو سمبل	٣

ملحوظة : هذه الأصناف لا عضع لوسم الحزانة حيث لايدخل فى تشغيلها: الصوف الحام من غير البلاد العربية ـ طبقاً للقرار الوزارى وتم ٢٠١ لسنة ١٩٦٥ والمنشور عجريدة الوقائم المصرية عدد٩٣ مكرو الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٥

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن محديد أسمار الرجاج السطح (١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة. وتشجيعها فى الإفايم المصرى والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون النسمير الجبرى وعمديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى الترآر الوزارى رقم ٤١ كسنة ١٩٦٦ الخساس بتثبيت أسسار منتجات. الصناعه الحلة .

وعلى ما ارتآه عباس الدولة .

قـرر

مادة \ _ يحدد سعر بيع الزجاج المسطح ونقآ للجدول المرافق لهذا القرار .
مادة \ _ تلترم مصمانع وورش تقطيع وشطف الزجاج بإمسماك سجلات
منظمة تبين الكيات المستملة من الزجاج المسطح مع توضيع السمك وكذلك.
الكيات المساعة من كل ممك وسعر البيع وإسم المشترى وعنوانه ورقم البطاقة _
والرصيد المباقي يوما بيوم وتحفظ هذه المجلات داخل المسانع والورش وتقدم عند
الطلك المساطات المشتمة .

مادة ٣ _ تعنب الزيادة الموضعة في الجدول المرافق لهذا القرار في حساب خاص . مادة ٤ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ تشره . جدول مرافق القرار ٥٠ اسنة ١٩٦٧

	سعر البم المستملك من الأبعاد	سعر البيم المصنع خام	الزيادة المحنية	السك	الصنف				
	مليم • • غ	مليم ۴٤٠	مليم	مم			شفاف		.1-:
1	7	٤٨٠	14.	*			,	»	رجاي
	٧	74.	16.	£				×	,
1	14	4000	74.	٦			*	,	n

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦ /٧/٢/١ _ العدد ١٣٤ .

[ُ] وكان قد صدر القرار رقم ۲۸۲ لسنة ۱۹۰۸ فيشان اعتبار صناعة الزجاج من الصناعات. الأساسية وتحديد مواصفاتها الوقائم المصرية في ۲ / ۸ / ۱۹۰۸ ــ العدد ۲۰ مكرر

قرار رقم ۵۷ لسنة ۱۹۳۷ بشأن النسميرة لموحدة للاً-دية⁽¹⁾

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة١٩٥٨ في هأن تنظيم السناعة وتشجيعها على الإفليم المعرى.

وعلى المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرآن المرتازي رقم ٧٧٧ السنة ١٥٥٩ بشأن اعتباز صناعة الأحدّيّة من المسناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وطى القرارات الوزارية رقم ٢٣٠ ، ٣٤٣ اسنسة ١٩٥٩ ورقم ٥٥٠ و ٥٥٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٨٨٤ لسنة ١٩٦٣ .

وطى القرار أأوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الحاص بتثبيت الأسمار والمواصفات. الحاصة عنتيجات الصناعة الحلملة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قور:

ماده (- تطبق الأسمار المدرجة بالجداول المرفقة لمسذا القرار على جميع الأحدية الجاهزة الخاصة بالأطفال (البنات والأولاد) والرجال فياعدا منتجات الشركة المساهمة المصربة للأحدية (باتا) التي تذج بمواصفات أو طرق تشغيل عنداف عن الواردة في هذا القرار .

مادة ٧ ـــ لا بجوز لمنتهى الأحذية والمعلات النجارية إنتـــاج أو بسع أحذية قلسوق المحلي إلا الأصناف الواردة في الجدول المرافق .

مادة ٣ .ـــــ لا تخضع للتسعيرة الجبرية ولا أثمر ار تحديد الأرباح الأصـــناف الآنــة :

⁽١) الوقائع المصرية في ٢١/٣/١١ _ العدد ٢٤ .

- (١) أحذية الألعاب الرياضية والباليه .
- (ب) الأحدية ذات الوجه بأكمله من الفيليسه أو الجلد المذهب أو المفضض أو من الجلد الطسيمي فتمساح أو اللازار أو النميان أو الزواحف بصنة عامة .
 - (ج) الأحذية الحاصة بالمرضى .
- (د) الإحدية الحاصة بالفوات المسلحة والشرطة والمطساق. والأحدية التي ننتج بمواصفات خاصة قرزارات والمصالح والهيئات الحسكومية .

مادة £ ـــ لا يجوز لمنتجى الأحقية أو الحملات التجارية أن تنتج أو تعرض أحذية جاهزة البنيع خاصــة بالرجال وكذلك الأولاد من مقساس ٧٧ فأكثر مصنوعة بطريقة اللصق وذلك فيها عدا الأحذية الكاليفورنيا .

مادة a — لا مجوز المحلات التجارية التي تبييع أحسدية جاهزة أن تبييع أحدة بالتفصل .

مادة ٦ ــــ لا يجوز لمنتجى الأحذية أن يقللوا من إنتاجها السنوى عما أنتجوم خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة V — يلنزم منتجسو الأحدية بونسح اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجداول المرفقة وأرفام الإضافات (إن وجدت) وسعر البيح النهسائى المستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على فرش الحذاء بالطبع فى حالة الأحدية ذات الدمل السكاوتشوف وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا المقرار .

مادة ٨ — يلحق منتجو وتجــال الأحذية متضامنين فى المسئوليسة عن أية مخالفات لهذا الفرار .

مادة ٩ ـــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٥٩ نسنة ١٩٦٧

فى شأن اعتبار صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .

وعلى القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم 15 لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسمار المنتجات المحلمة . وعلى ما اركاء محلس الدولة .

قزر:

مادة ٩ ــ تعتبر صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية في مفهوم الملادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ¥ ـــ على المدابغ أن تقوم بإنتاج الجاود المدبوخة الواودة فى هذا القراد طبقا للمواصفات القياسية التى تحددها الحديثة الصرية العامة التوحيد القياسي والمرفقة ربمذا القراد .

مادة ٣ — على كل مدينة أن تخطر مصلحة الرقابة الصناعية خلال المشرة أيام الأولى من كل شهر بكيات الجاود المديوغة من كل صنف ودرجة المنتج منها خلال الشهر السابق مع مقارنتها بالشهر المائل من العام السابق وتحسب الكيات . في أساس الكياوجرام والقدم المربع

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١٤/٣/ ١٩٦٧ - العدد ٢٠ تاميم .

مادة } — يمتم كل جلد مديوغ من الأسناف الواردة في هذا الترار بوضع اسم المد بقة المنتجة والصنف ودرجة المجلد والسعر الهدد من المدينة كما تبين على جلود الوجه المساحة بالقدم المربع .

مادة ٥ – تـكون المدابغ وتجار الجلود المدبوغة متضامنين فى المسئولية عن أية مخالفات لهذا القرار من ناحية الأسعار والدرجات .

مادة ٦ - محدد سعر ببع الجلود المدبوغة وفقا للجدول المرافق(١) .

مادة ٨ — لا تسرى هذه النسعيرة على التوريدات الخامسة بالقوات المسلعة والشرطة وكذلك الجهات الحسكومية الأخرى ذات المواصفات الخاصة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ويعمل به من تاريخ نسره .

قرار رقم ۱۹۳۷ لسنة ۱۹۹۷ بشأن النسمير الموحدة للأحدية الحريمي^(۲)

وزبر الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ / لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم السناعة وتشييمها. وعلى المرسوم يقانون ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص، بشئون التسمير الحبرى وعديد «الإرباح المدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى الغراز الوزازى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسميرها وتعديد مواصناتها.

وعلى الفرادات الوزارية رقم ٢٣٠ و ٢٤٣ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى الفرار الوزارى وقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الحاص بتثبيت الأسعار والمواصفات «الحاصة يمنتجات الصناعة الحملية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) سدر القرار رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسير جاود النظافة الونائم المصرية في ١٩٧٧/١٨ ونضت ١٩٧/٧/١٨ – العدد ٧٧ واضاف الجدول الرافق لعالمالقرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ونضت الطاقة التابية ١٩٦٧ ونضت الطاقة التابية أن تقوم بإنتاجها طبقا الفاسمية وقم ١٩٦٣/٤٤٧ طبقاس بجلود النظافة » .

 ⁽۲) الوقائم المصرية ف ١٩٦٧/٣/٢٥ ــ العدد ملحق٣٣٠.

مادة \ _ تطبق الأسمار المدرجة بالجداول المرفقة بهذا القرار على جميع الأحذية: الحريمي الجاهزة .

مادة ٧ ــ لا يجوز لمنتجى الأحذية والحلات التجارية إنتاج أو بيع أحسدية. الدوق الهلى إلا الأصناف الواردة فى الجدول المرافق.

مادة ٣ ــ لاتخضع القسمير الجبرية ولا لفرار تحديد الأرباح الأمناف الآتية : 1 ــ الأحذية الحاصة بالألعاب الرياضية .

ب ــ الأحدية المصنوعة من الجلود الطبيعية للتمسلح والثنيان واللازار والمذهبة. والمفضفة وكذا المصنوعة من الحراير المطرزة أو المشغولة بالابرة أو السكنفاء .

- _ الأحذية الحاصة بالمريضات.

مادة } — لا مجوز للمحلات النجارية التى تبيع أحذية جاهزة أن تبيع أحذية بالتفصيل .

مادة ٥ ـــ لا مجوز لمنتجى الأحذية أن يقللوا من إنتاجها السنوى عما أنتجوه خلال عام ١٩٦٦ إلا يترخيص من وزاره الصناعة .

مادة ٣ ـــ يلترم منتجوا الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجداول المرفقة والمستوى وأرقام الاضافات (إن وجدت) وسعر البيع النمائي . للمستملك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الشغط أو حلى وش الحذاء بالطبع في . حالة الأحذية ذات العل المكريب وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

مادة ٧ ـــ يكون منتجو وجمار الأحدية متضامنين فى المسئولية عن أية. محالهات لهذا القرار .

مادة \Lambda ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم 1 • • • لسنة ١٩٦٧ في هأن تحديد أسمار الأقشة الخملية المعبية (١٠)

وزبر السناعة

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعةوتشبيمها وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون النسفير الجبرى

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسفير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وطي قرار رئيس الجهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ يفرض وتعديل رسم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٧ في شأن تحديد أسمار منتجات الشركات النابعة للمؤسسة المصرية العا.ة للنزل واللسبج .

وطی القرار الوزاری رقم ۸۰۰ لسنة ۱۹۲۵ الصادر فی ۳۰ نوفمبر سنة ۱۹۹۵ فی شان تبدل آسمار غزل الطاقہ

وطي القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٩٦ المسادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٦ فى هأن تُنست أسعار منتجات الصناعة الحلية .

وعلىالفراز الوزارى رقم١٢ لسنة ١٩٩٣ الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٩٣ في شان الواصفات الخطية والأقشة الشعبية ٢٠

وطي كتاب السيد وزير الدولة رقم ٧٤٥٤ المؤرح ١٠ مايوسنة ١٩٩٧.

فرر:

مادة 1 — تلزم الشركات المنتجة للاقشة القطنية إنتاج الأسناف المعلمة المبيعة في الجدول المرافق والمدد للاستمهاك الحمل طبقا للمه اسفات الفياسية الحددة بالقرار الوزاري رقد ١٧ لسنة ١٩٧٦.

مادة 7 — تلتزم كل شركة من الشركات المذكورة بإنتاج السكميات المقررة عليها من كل صنف من الأسناف المحلمية وطرحها بالسوق الحلى في المواعيد الحمدة لها وذلك طبقا لما هو محدد في الحملة التي تعتمدها المؤسسة المسرية العامة المنزل والنسيج من الجمات المحتصة .

⁽١) الوقائم المصرية في ١/٥/١٧ ــالدد ٧٤

⁽٢) الوقائم المصرية في ٣/١١/٢٩ ــ العدد ٥٥

مادة الله حسر تكون كل شركة من شركات المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج مسئولة عن إنتاجها وإنتاج مصانع القطاع الحاص التي تعمل تحت إشرافها من حيث مطابقته للمواصفات الحددة بالقرار الوزارى رتم ١٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الإهارة إليه .

مادة كي ــ تحدد أسمار بيع الأقشة النمطية الشعبية طبقا الجدول المرانق لهذا القرار .

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ترار رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹٦۷

فى هأن الزام الموزعين لبعض السلع الهندسية بإخطار الثمركات المتبجة يعض البيانات(١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بمّا نون رقمه ٥ لسنة ١٩٤٥ الحيّاس بشئون التموين. وطئ المرسوم بمّا نون رقم ١٦٣٣ لسنة ١٩٥٠ المشئون التسمير الحبرى ومحديد الأرباح وعلى موافقة لجنة التعوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

نرر:

مادة \— على جميع المرزعين الثلاجات نصر ١٨٠ لقر (١٠ قدم) وأجهزة التليمزيون لوتس ٢٣ بوصة أن مخطروا الشركات المنتجة خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بيبان موضع به الكميات الموجودة لليهم منها ، وعلى الشركات المنتجة إجراء النسويات المترتبة على فروق الأسعار التي أسقرت عن المادة للسهير تلك المنتجات .

مادة ٧ - يتشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية ف٢ ما يو سنة ١٩٦٧ ـ العدد ٨٦ تابم (١)

قرار رقم ۲۰ لسنة ۱۹۷۷

فى شأن اعتبار صناعة سليكات الصوديوم من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد ،وإصفاتها (١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكهزباء والسد العالى

يعد الاطلاع على الفانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعةو تشبيعها والقوانين المبدلة 4 ؟

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس، بشئون المتسعير الجبرى وعمديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

و مل القرآر الوزارى وقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى ١٩٣٧/٢/٢٤ في شأن تثبيت أسعار المنتجات الصناعية الحلية وعدم تغييرواصفاتها.

قرد

مادة \ _ تعتبر صناعة سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) من الصناعات الأساسية فى منهوم المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ بد على الشركات المنتجة لسليكات الصوديوم (الحجر أو السائلة) أن تقوم بإنساجهاوفقا للمواصفات الق تسهر عليها وقت سدور هدفا القرار ولايجوز لها تعديل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة العدناءة .

مادة ٣ – تلتزم الشركات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى من سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) عما أنتجتشه خلال سنة ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة كى ــ يحدد سعر بيع سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) وفقا للجدول للرافق. مادة ن ــ ينشر هذا التراز في الوقائع المعربة ، ويعمل به من تاريخ نشره.

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١١/٩/١١ المدد ١٧٤ تابع .

أسمار سليكات الصودا (الحجر والسائلة) أولا : سلكات الصودا الحجر

(١) مجدد شعر بيع سليكات الصودا الحبير المنعادل بمبلغ ٢١ جنبها و ٥٠٠مليا

تسلم المصنع المنتج وذلك الطن الواحد .

(۲) محدد سعر بیع سلیکات الصودا الحبير الفاوی بمبلغ ۲۵ جنيها و ۳۵۰ مليا تسليم المصنع المنتج وذاك للطن الواحد .

عانماً : سلمكات الصودا السائلة

سعر ببع الطن تسليم مراكز التوزيع للشركة المنتجة (الفاهرة أو الأسكندرية أوكفر الزيات حسب زخية المشتمى) بدون براميل .

ملعوظة : يضاف مبلغ ٢٠٠ ملم عن كل برميل فى حالة استخدام براميل العتركة المنتجة فى توصيل السليكات إلى العميل لتقريفها وإعادتها بالتالى .

قرأر رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۳۷ في شأن بيم بعض السلم بالتفسيط⁽¹⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ ، ٣٧ من الفانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية .

وعلى الغرار رقم ١٨ لمسنة ١٩٦٥ فى خأن تعديل شروط البيع بالتقسيط والقرارات العدلة 4 .

وطی الفرار رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۹۹ فی شأن بیع بعض السلع بالنفسیط . وعلی ،وافقة بجلس الوزراء ، وعلی ما ارتآء بجلس الدولة .

قرر:

مادة ٢ -- استثناء من أحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ومن أحكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ المشار إليهما بجوز بيع السلع الواردة بالكشف الرافق لهذا القرار المستهلك بالتقسيط على أقساط لاتجاوز (٢٤ شهراً) وبشرط ألا يقل مقدم الثمن عن ١٠ / من السعر الحماد المبيع نقدا.

ويتم البيع وفقاً لما هو مبين بالسكشف قرين كل منها .

مادة ۲ ــ يلغى القرار رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۳ المشار إليه -

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوفائم انصرية في ٢٩/٥/١٩ ـ العدد ٨٦ تايم (١).

قائمة يأسعار السلع الهندسيةوتحديد الأقساط للمستهلك ملحق القرار الوزاري رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧

-	.11 1 -11	7 51 117 -11	. 11	11 7-11	ı	
1	القسط الشهوى	القيمةالباقية	معدم الني	سغرانتفسيط	سعر النقد	الصنف
-	على سلتين	على سلتان	1.1.	على سدين		
l		مليم إجنيه إ			مليم جنيه	الثلاجات .
-		444 4		4.1		نصر ۱۵۷ لیر (۱۳ قدم)
1		414 8		144 5		نصر ۲۸۰ لتر (۱۰قدم)
1		414 1		144 5		كاليفتور ٢٨٠ لتر (١٠قدم)
1		144		1.01		ايديال ۲۷۰ لتر (۱۰قدم)
		101 4.0		177 7		ایدیال ۲۲۰ لتر (۸قدم)
1	٤٢٠٠	1	۱۰ -	111/11	\·· -	ایدیال ۱۹۰ لنر (۲قدم)
1		! (!		! !	التليفزيون ِ
1	٤٢٠٠	1 1	1	11.	N··! -	انصر ١٤ بوصة
ĺ		1117	11 ~	177 7.0	\	« ۱٦ بوصة
1		147 -		1440		۱۹ بوصة
1		177 -		\	17	« ۲۳ بوصة
	7 700			1111 -	17	د ۱۹ بوصة ترانزستور
Ţ		777		4.8 4	440 -	ه ۲۳ بوصة موبيليا
		177 -		۱۷۸ -	17.	انليمصر ٢٣ بوصة
1		177 -		1144 -	17	فليبس ٢٣ يوصة
	۰۱۷۰۰	147 4	140	10. 400	140 -	الوتس ٢٣ بوصة
	į				1 1	الفسالات .
Į	• • •	141 4	14 -	144 40.	14	نصر (سابرین) ۹۵
ì	۲ ۲ ۲	787	٦٣٠٠	79900	78 -	انصره ٦
1		AE _		94 40.		بور سعید
l	4 60.	۸۲۸۰۰	V 41.	41/11	Y4 1 · ·	موج
ı						البوتاجاز .
1	1 1	9 1 2	4,4	1 . 4 1	\ \ \\ -	٤ شعلة بفرن وجهزجاج ممتازم. ط
1	1/1	TA 2	4 4	٤٢١٠٠	TV _	١/٣ شعلة بالفرن م.ط
-	4/10.	1 vo 12	V	1 44 1	V 0 _	ا ٤ شعلة بالفرن م.ط
ı	0 70+	177 -		184000		٤ شعلة نصر فاخر
	7 1	0. 2	• -			تييجر ٣ شعلة بالفرن
	۲ -	٤٨] -	٤٧٠٠	07/4	٤٧	أطلس ٤ شعلة بالفرن
!	1/20.	WE 1	4 2	44.	W2 -	المنتجات العالمية ٢ / ٢ شعلة بالفرن
1		1 1	l I :	1 1	1 1	انصر ٤ شعلة بالفرن (الشركة
1	٧ ٧٠٠	77 -	۰۰۰ ۲	44/0	70 -	العربية للبوتاجاز)
	1				1 1	الدراجات .
	- ا علی۱۳ شه	14 -	4.1.	10.1.	1 1 =	انصر ۲۰۱ و ۲۰۲ و ۲۰۳
۲	- ۱۱ علی ۱۸ ((11 -	4 44.			نصر ۲۰۹
1	- ۱۱ علی ۲۲ «	14	7 44.	1 1		
1	ا علی۱۱ « نه ۱۱ علی۱۳ «	14 -	7 44.			
1	- اا على ١٧ «	14 -	1/200	14/8.0	140	انصر ۲۰۰
1	- اعلى دا «	10	7 4	144	117 -	نصر مقاس ۲٤
-	" "	1	1 1	1 1	1 1	

قرار رقم ۱۲۷ لسنه ۱۹۳۷ فی شأن تعدیل أسعاد الرادیو ^(۱)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في هأن تنظم السناعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون وقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى الفرآد الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ فى شأن تمديد أسمار الراديو .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

ارر:

مادة \ - يستيدل البجدول المرافق المقرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بالجدول المراقق لهذا القرار .

مادة ٧ -- ينشر هذا الفرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره . شركة النصر للأجهزة السكهربائية والألسكةروتية (فيليس أوريات سابقاً)

	البيع	سعر		
		حارن استرده		الصنف
جنية	مليم	جنيه	مليم	راديو ترانزستور طراز ١٢٥ ت أو
١٢	٠٠٠	11	-	الطرازات اللاحقة التي محل محله

ملاحظة : الأسعار الموضحة عاليه لا تشمل ثمن البطاريات .

الوقائع المصرية في ١١/١٢/١٢ ١ _ العدد ٢٠ .

قرار رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۳۷

في عأن استبعاد زيت بذرة السكتان من التسعير الجبرى⁽¹⁾

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٢١ أسنة ١٩٥٨ في بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والفوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن النسعير الجيرى ويحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ اسنة ١٩٦٦ تاريخ ٢٤/٧/٣/٢ بشان تلبيت أسمار منتجات الصناعة الحلية وعدم تغيير مسواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة نمائلة

وعلى القرار رقم 1⁄4 لسنة ١٩٦٦ السادر بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٧ بشأنى تعديل سعر بع الزيت الناتج من عصير بذرة السكنان .

وعلی الفرار الوزاری رقم ۹۸ لسنة ۱۹۲۲ بتاریخ ۲۸ دیسمبر سنة ۱۹۹۲ فی شأن تجدید اسمار زیت السکتان المغلی

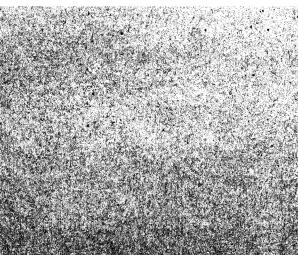
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة:

قرر:

مادة 1 _ يلنى الجدول المرافق لمقرار الوزارى رقم 40 لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ، كما يلنى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الحددة كزيت بذرة السكتان .

مادة ۲ — يستثنى زبت بنر السكتان الى والمغلى والدوبارة المصنوعة من السكتان وزبت البوية من القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه . مادة ۳ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٨/١٢/٢٨ - العدد ٢٦٧ « تابع » .



The second second

الكتاب الرابع

أحكام محكمة النقيض

فى التموين والتسمير الجرى

ر _ المبدأ ألفانون :

تلزم الفقرة ٧ من المادة ٤ من الفانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جيم مجاور التجزئة أن يسلنوا أسمار كافة سلميم المسعر منها وغير المسعر محيث يحق عليهم العقاب القرر فى القانون المذكور لن هم خافتوا ذلك .

المحكمة :

, وحيث أن أوجمه الطعن تتحصل في أن الحبكم المطعون فيه قد أجفاً في تطبيق الفانون إذ دان الطاعنين تطبيقاً للمواد ؛ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١ و ١٦ و ١ من المراه م تفانون وقم ٩ ٩ لسنة ١٩٥٥ ، مع أن هذه المواد لا تنطبق على الواقعة المنسوبة إليهما لآن الساعات والجواهر ليست من السلع أو المواد المسعرة أو المحددة الربح والتي يوجب القانون على تجار التجرئة إعلان أسعارها .

وحيث أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عنى به هو تولير الضروربات الجمهور فإنه لم يقتصر على هذه الناحية بل عنى أيضاً بتنظيم بمض نواحي الاتجاد بالساخ كافة أى المسعر منها وغير المسعر عا يبسر الناس سييل الجسول عليها أيضاً ، فألرم في الفقرة ٧من المسادة ٤ من القانون جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسعر منها وغير المسعر عيث بحق عليم العقاب المقرو في القانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .

(الطمن رقم ٨١٩ لسنة ١٨ ق. في ٢ /١١٠ / ١٩٤٩ مجموعة أحكام النقش الجنائية السنة الأولي قاعدة ١٨ صفحة ٣٣)

٧ _ المبدأ القانوني:

الغا أون وقم ٥٠ استة ٥٠ و ١ / يخول لوزير التموين تسوى أن يصدرُ القراوات اللازمةُ أليان و وزن الرغيت والفرار ٤٧ اسنة ٤٠ و ١ الذي أوجب الايماد في إنبات المحالفة على وترفيّ عدد عدد معين من الأرغبة ليس إلا أمراً لوظني الحرين بتنظيم اليدل حَيْن يتنجو أمن وقوع إلجماللة لا يقيد به الغاض في الإنبات .

المحكمة :

و وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطعون فيه أخطأ خين "15 ه

و بأف عرض بمخبره خبراً يقل وزئه عن الوزن المحدد قانوناً ، فلم تبين المحدكة الأدلة التي استندت إليها في ثبوت سوء القصد ، وأنه تعمد تقديم خبر يقل عن الوزن المقرد . ثم أن المفتش الذي باشر الضبط قرر أنه لمجد خبراً بالمخبر عند دخوله فا تنظر حتى تم الحبر خلاقا لما تقضى به القرارات الوزارية الصادرة في مذا الشأن والتي تنص على أن التمتيش يكون على الخبر الموجود فعلا ، فيكون في هذا الذي وقع من المفتش خلق لجريمة لم تمكن موجودة ، وتسكون بذلك عملية التفتيش بإطلة . ويصنيف الطاعن أن القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٩ أوجب أن يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الارغفة لا يقل عن مائني رغيف ، وهذا ما لم يترفر في الدعوى ، فتسكون الواقعة غير معاقب عليها ، ويكون الحسكم إذا قضي بالإدانة عنطناً نقضه .

وحمث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجرممة التي دان الطاعن من أجلها ءوأورد الأدلة التي استخلص منها نبوتها ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبعلمه ، فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص . وهو جدل يدور حول تقدير الدليل مما يتصل بالموضوع ولارقابة لحسكمة النقض عليه أما ما يثيره بشأن عملية التفتيش فمردود بأنه لو كان صحيحاً أن الحبر الذى صبطه المفتش قد خبر أثناء وجوده لما كان له أن يتضرر من ذلك فضلا عن أنه لا مكن اعتباره خلقا للجريمة ، فالمفتش لم يتدخل في الخبز ، وحضوره لعمليته بما يؤكد صحة إجراءاته، وأما ما يتمسك به عن القرار الوزاري رقم ٧٤ اسنة ٤٩ ١ ، فلا وجه له ، إذ أن القا نون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول لوزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف، ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر منهذا، فلا يعد والقرار الذي يشير إليه الطاعن أمرآ لموظني التموين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة فالقول بأن الجربمة لاتنشأ ولا يكون لِمَا وجود إلا إذًا تناول الوزن عددًا معينًا من الأرغفة قوله لا يتفق والقانون . ثم أن الأصل في المواد الجنائية أر. القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، وهو في ذلك غير مقيد بطريقة معمنة ولا بدليل معين ، فتى اطمأن إلى ثبوت الخالفة وقع عقوبتها . والقول باستلزام وجود

العدد المعين لقيام الجريمة يؤدى إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك ، وهذا لا يمكن قبوله . .

(الطامن رقم ٧٠٧ لسنة ١٩ ق في ١١٨٨/١٩٤٨ مجموعة أحكام النقش الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٧ صفحة ٤٧)

٣ _ المبدأ القانوني:

طلب مادة من المواد المسعرة من تاجر ولمفتكاره وجودها ثم تفتيش حانوته ووجود المادة به يعتبر ممه ممتنما عن ببيع سلمة مسعرة حيث يفرض عليه الفانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بيع السلمة المسمرة إذا توافرت له حيازتها .

المحكمة :

وصيث أن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعوى على ما أثبتها الحسكم المطعون فيه لا يعاقب عليها الفانون وقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الذين دين الطاعن على مقتضى نصوصه ، ذلك لآن المادة السابعة منه تعاقب كل من امتنع عن بيع سلمة مسعرة بهذا السعر ، ولسكن الحسكم اقتصر على القول بثبوت واقعة امتناع الطاعن عن بيع الدقيق ولم يذكر شيئاً عن السعر ، يصاف إلى هذا أن الحسكم المطعون فيه في سييل تفنيد دفاع الطاعن اعتمد على افتراصات لا سند لها في أوراق الدعوى واستند إلى تناقض الطاعن في دفاعة مع أنه لا يصح مؤاخذة المتهم على تناقضه وأخذه به .

وحيث إنه لما كانت الواقعة إلى دين الطاعن ما كما أنبتها الحكم المطعون فيه هي أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء دقيق وهو من المواد المسعرة فأنكر وجوده ولما فتش حانوته اتضح أنه مجرز منه كيات تقوق بكثير ما كان يطلب مؤلاء شرائه فإنه إذن يعتبر ممتماً عن بيع سامة بالسعر المحدد لها جبراً وتكون إدانته بمقتضى القانون المشار إليه متعينة ما دام اللا القانون يقرض عليه بيع السلمة المسعرة إذا توافرت له حيازتها ما دام السعر لا يعرض بداهة إلا بعد استعداده البيع وإلا كانت النقيجة _ إذا أخذ بنظر الطاعن _ أن يفلت التجاد من العقاب كلما أنكروا وجود المواد المسعرة في حوافيتهم أذا طلبها بعض المشترين الذين لا يألفون فيهم أرب يدتروها

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ١٩ ق ق ١٠ / ١١ / ١٩٤٩ مجموعة أحسكام النقش الجنائية السنة الأولى قاعدة ٢٩ صفعة ٨٠).

المبدأ القانونى:

تقريس عجينة الحُرْرِ فِيل ردة غير ناحمة وتعابيق الفرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذى حل علمه الغرار ٤٠ أسنة ٢٤٪ أكا يؤثر في منحة ألحكم حيث لم ينير الفرار الأخير من هذه الجرية. ولا يؤثر في قيام هذه الجرية ما قد يسكون لوزير التعوين من آراء بطأنها .

المحكمة :

وصيف إن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطعون فيه حين دانه بأنه وبصفته صاحب مخبر قام بتقريص عبينة النجز على ردة غير ناحمة ، قد أخطأ بتعليمية المادتين ١٩٤٧ من القراد رُقم ٢٥٩ اسنة ١٩٤٧ مع أنهما ألفيتا وحلت محلهما المواد ١٩٤٧ من القراد رقم ، و اسنة ١٩٤٩ ، ثم إنه وهو صاحب مخبر مادم باستيراد الردة من المعلمين الذي تعينه مراقبة التموين فإذا الذي تسليم منه ، وقد شكا أصحاب المخابز من تحميلهم المسئولية ، فأرسل الذي تسليم منه ، وقد شكا أصحاب المخابز من تحميلهم المسئولية ، فأرسل المرزير كتاباً إلى النائب العام يلتمس فيه العذر الأصحاب المخابز لعدم إمكانهم منظر الرغيف وحرقه فلايقبل الناس على شرائه ، وانتهى إلى طلب التجاوز عمن عالفات في هذا الشان ، وقال إنه من جهته قد أصدر القراد رقم عمل عرقة عمن عالفات في هذا الشان ، وقال إنه من جهته قد أصدر القراد رقم عمل عرائه المباولة على المباولة الهرادة غاير معينة قالق بينا المباولة على المباولة على المباولة الهرادة عاير معينة قالق بينا المباولة على المباورون المنحز، ولما كانت الأسباب التي أشار إليها الوزير ، ولما كانت الأسباب التي أشار إليها الوزير القراد القراد المنان ، ولما كانت الأسباب التي أشار إليها الوزير المباولة على المباورة على المباورة على أميانه على أميانه على أميانه على أميانه المباورة على المباورة على أميانه على أم

ما زالت تأثمة وكانت المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٤٧ صورة من المادة ع. من القرار وقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الذي أشار إليه الوثير في كتابه والتمس فيه العذر لأصحاب المخابر لاستحالة التحقيق من العيب، وكان الوثير هو صاحب السلطة المستعدة من القانون لتمكملة التشريع لل كان الأمر كله كذلك فإن مسئولية صاحب المخبر تصبح منتفية إذ أقر الوزير صاحب الحق في التشريع بالاستحالة، ولا تمكليف بمستحيل . ثم يضيف الطاعن أنه تمسك أمام بحكمة الموضوع بأن الردة إنما تسلم عالمتها من مطحن معين و لمكني الحسكة أغلت دفاعه كما لم تبين الدليل على علمه بعيب الردة وهذا قصور يعيب الحكم بما نست جب نقضه .

وحيث أن الحكم المطمون فيه قد بين واقمة الدعوى بما تتوافر فيه جميع المساسر القانونية للجربة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الآدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض الدفاعه واطرحة الآساب التي تالها . ولماكان الآمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الآدلة أن يؤدى إلى مارتبه عليه فلا محل لما يثيره الطاعن من جدل حول تقدير أدلة الثبوت في الدعوى ما لا يعقب على محكمة الموضوع فيه . وأما مايشير إليه بشأن إلناء القرار الذي طبقته المحكمة لل في المنابق به لم يمسها بما يعدوها أو يخفضها . وأما مايشيره عن آراء ينسبها لوزير التموين فلا جدوى منه لآنه بفرض صحته لايؤثر في قيسمام الجربمة متى توافرت أدكانها .

(الطمن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ ق ق ١٩٤٩/١١/٧٢ بحوعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعـــدد ٣١ سفعة ٨٤) .

ه ــ المبدأ القانوني :

 القرار ٥١٦ المستة ١٩٤٥ الذي أوجب الاعتماد في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرغفة ليس إلا أمراً لموظنى التموين ينظم العمل مني ينتينوا من وقوع المخالفة ولا يتقيد به القاضى في الإدبات . . وحيث أن الوجه الآول من أوجه الطعن يتحصل فى القول أن المحكمة أحطأت فى تطبيق القانون إذ لم تأخذ الطريقة التى رسمها وذير التموين بشأن إثبات العجز النبير المسموح به فىوزن الحبر فى القرار وقمم ١٥ اسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرادين رقعى ٢٥ اسنة ١٩٤٥ م ١٩٤٧ وهى أن يكون ذلك بوذن مالايقل عن ماتن وغيف .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون في هذا الوجه ذلك لأن المادة النامئة من القانون وقم ه السنة ١٩٤٥ إنما خولت وزير النموين أن يصدر القرارات اللازمة بعيان وزن الرغيف في كل مديرية أو عافظة ، وبحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التساخ في وزن الحبر السبب الجفاف دون أن تعطيم الحق في حتى الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجور . فإذا كانت قرارات وزير التي التي أشار إليها الطاعنون قد نصت على ضرورة وذن عدد معين من الارغفة فإن ذلك يكون من قبيل الاوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوطين بالمراقبة وإنبات المخالفات كيا يكون علمهم سليا دقيقاً ، وهذا بما لايترتب على خالفته تقييد القاضى بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود العجور من كافة الادلة التي يرى أنها تودي إلى ذلك . ولما كان الحسكمة في الحكم بثبوتها بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية لتلك الجرية ، فإن مايئيره الطاعنون في هذا الوجه لايكون له أساس .

وحيث أن الوجهين الآخرين يتحصلان فى الفول بأن الحكم كان قاصراً إذا أعل بدفاح الطاعنين من أن الحبر المضبوط ليس علوكا لهم بل هو خبر منزلى لإحدى السيدات والمحكمة اطرحت هذا الدفاع دون أن تحققه

وحيث إنه لا محل لما يقوله الطاعنون لآن الحكم قد تعرض للدفاع المهار إليه وفنده من أدلة سائفة تدحصنه . على أن مايثيره الطاعنون لايعدو أن يكون نقاشا حول و اقعة الدعوى و تقدير الادلة ... فيها بما لايقبل أمام هذه المحكمة .. (طن رقم ٧٠٠ لنة ٧٠ ق ف ١٩٤٩/١٧/٢ مجموعة أحكام النفض الجنائية السنة العرب عامدة ٦٠ صفحة ١٩٤٩ ... وينفس المعنى أأطعن رقم ١ ٩ أسنة ٢٢ ق في ١٩٥٢/٢/٢٥ وجاء فيه :

 أن قرارات وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة وتحديد النسمة التي بجوز التسامح فيها من وزن الرغيف بسبب الجفاف لاتعطى الحق في تعيين الدليل في إثبات العجز ولا تقيد القاضي في حكمه لا ستظهار وجود العجز من الأدلة الآخري.

٦ _ المبدأ القانوني:

البيم بالزاد الماني أو بطريق الجزاف يخضع لأحكام النسعيرة :

الحكة :

« وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطمون فيه دان الطاعن لآنه (باع فاكهة مسعرة ــ موذا وخضاراً ــ بسعر يزيد عن الحد الاقصى المقرر بالقانون) وطبق عليه المواد ٢، ٧ ، ٩ ، ١٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة رقم ٨١٣ لسنة ١٩٤٧ في حين أن البيع في سوق الجُمَلة بالمزاد العلني وبطريق الجزاف الذي لا تراعى فيه وحدات عتويات الاقفاص المبيعة ولاسعر كل وحدة أو نوع البضاعة وإن مثل هذا البيع لايمكن أن ينطبق عليه مواد الاتهام .

وحيث إنه لما كان الحسكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاع الطَّاعن الوارد في وجه الطعن وانتهى إلى أطراحه بناء على انطباق القانون على الواقعة وكانت المواد التي دين الطاعن بها قد جاء نصها عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد عن السعر المقرو بالقانون ، لما كان ذلك وكانت هذه الموادلم تستثن من حكمها حالة البيع بالمزاد العلى أو بطريق الجزاف فإن الحسكم إذا دان الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحا ولم يخالفه في شيء ي .

(الطين رقم ٩ لسنة ٢٠ ق ف ٣٠ / ١ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ٩٣ مفحة ٧٨٨)

٧ _ المدأ القانوني:

مخالعات أحسكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ ألحاس بتنظيم صناعة وتجارة الصابون لا تحضع لقواعد إثبات خاصة بل حي تحضع للقواعد العامة ويكنى اطمئتان القاضي إلى صعة الدليل المستمد من تحليل العينات لا تثريب عليه إذا أخذ بهذا الدليل . وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحدكم الماهون فيه حين دانه بأنه , باع الصابون حالة كو نه يحتوى على أقل من . ب من الأحاض الدهنية والرامتنجية جاء بإطلا لابتنائه على إجراءات باطلة واقصوره وإخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن الإجراءات التي البعت في أخذ العينة وإرسالها التحليل تخالف ما نص عليه القانون رقم ٨٨ المسلة ١٩٣٦ فلم ينفذ الموظف المختص ما يقصى به يحتوب وزن العينة وإثبات ها الوزن عليها مع بيان نوعها على أن مختمها يختم التاجر وعتمه هو أيضاً أما وهو لم يفعل فتسكون الإجراءات باطلة و يبطل الحسكم تبعاً لها أن م إنه دافع بأنه يقيم دليل على أن الصابون الذي أخذت منه العينة هو من الصابون الذي بيع إلى استاورو الذي باعه إلى آخر كما ناقش تقرير التحليل و بين عدم جواز الآخذ بما ورد فيه عن الأحاض ما دام لم يبين تقرير التحليل و بين عدم جواز الآخذ بما ورد فيه عن الأحاض ما دام لم يبين أن باقي العناص الثلاثة الآخرى تخالف القانون و لكن المحسكة دانته دون أن ترد على هذا إلدفاع .

ويعنيف الطاعن أن المحكمة الاستثنافية قررت إعلان محرر المحضر وإحضار الحرز وتأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب إلا أنها قضت قيها بعد ثذ دون أن ينفذ هذا القراركا أن المحامى الذي حضر معه بالجلسة أداد أن يترافع فلم تمكنه المحكمة من ذلك بناء على ما واجهته به من أنها تعرف ما يريد أرب يدلى به . وهذا كله ما يعيب الحسكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الادلةالتي استخلص منها ثبرتها و تعرض لدفاع الطاعن من أن الصابون المصبوط غير المباع منه فأطرحه للاعتبارات التي قاضاً. ولما كان الأمر كذلك وكان من شأنه ما أوردته المحسكة أن يؤدى إلى ما رتبته علمه فلا يقبل ما يثيره في هذا المحسوس لأنه جدل موضوعي خارج عن رقابة محسكة النقص . أما ما يتمسك به من عدم استيفاء إجراءات أخذ العينة وبطلان الدليل المستمد من تقيجة التحليل فردود بأنه لم يكن من غرض الشارع أن تختم مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاصة لقواعد العامة عييت إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل المينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس

يفيض النظر عما قد يكون هناك من نتص في بعض الإجراءات وأما ما يشهر إليه من قرار المحسكة إعلان الشاهد وإحصار الحرز فلا وجه له إذ لم يطلب , الدفاع إلى المحسكة هذا الإجراء ، بل كانت هي من نفسها التي ارتأته فإذا المناجب عنه وقصات في المناجب ان طهور الحقيقة لايتونف حتا على تنفيذه ويخاصة وثم يعد البطعن تمسكا جذا التنفيذ فالقرار لا يعد الحال كذلك قرارا تحضيريا في تحقيق الدعوي لتنولد عنه حقوق للحصوم توجب حتم العمل على تنفيذه صونا لحذه الحقوق . هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من الإخلال محق دفاعه إذ حضر المحاس وأدلى برافعته ولم يرد بالحضر ما يثبت دعواه عنه به .

(الطِمَّن رقم ۱۷ لسِنة ۲۰ ق ق ۲۰/۳/۱۶ مجموعة أحكام النقش الجنائية .السنة الأولى قاعدة ۱۲۷ صفحة ۶۹)

٨ _ المبدأ القانوني :

. مستولية صاحب المحل ومستولية المدير له كل منها نائمة بذاتها وصاحب المحل بعاتب بالدرامة فقط أذا أتيت أنه بديب غيابه أو استحالة للراقبة لم يحكن من منع وقوع المخالفة ولامصلحة له عند الحسك عليه بالدرامة من النمسك بأنه لم يشترك في لموارة المحل

المحكمة : -----

و وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه صاحب المحل وليس المدير الفعل له بما كان مقتضاء أن يطبق في حقه المادة العاشرة من المرسوم بقانون وقم ٩ سنة ١٩٤٥ و يوقع عليه العقوبة في حدودها وإذا طبق مواد أخرى هي بمناى عن واقعة المدعوى كما صار إنباتها في الحسكم فيسكون قد أخطأ في تطبيق القانون. هذا وقد طلب الطاعن من الحسكمة الإستثنافية عالما حتى يفصل ابتدائيا في المعارضة المرفوعة من مدير المحل المحكوم عليه عليا يذلك لأن مسئولية الطاعن مستمدة من مسئولية المدير ومتفرعة عنها واسكن المحسكة وفضت إجابة هذا الطلب مع وجاهته يضاف إلى هســـذا ان المحسكة لم تمحص دفاعه من أنه بفرض كونه صاحب المحل فإنه لم يشترك في إدارته فعلا لان أسماله الإضرى وهي من السكشرة بحيث يتبقدر معها مساهمته في إدارته

وتستحيل معها المراقبة المجدية فى منع وقوع مخالفة القانون ولو أنها فعلت لطبقت فى حقه الفقرة الثامنة من المادة العاشرة السالفة الذكرة .

وحيث أنه لما كانت العقوبة التي حكم على الطاعن بها تدخل في نطاق الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ التي ينعي على الحكم عدم تطبيقها علية فإن مصلحته فيها يثيره في هذا الخصوص تبكون منتقية لماكان الأمر كذلك. وكان القانون المذكور لا يراوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير له بل تجرى نصوصه على أن مسئولية كل منهما قائمة بذاتها. لا تستند إحداهما على الآخرى فان القول بإنعدام •سئو لية صاحب المحلُّ عن الخالفة إذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح فى القانون وما دام الحسكم قد بيزواقعةالدعوى بما يتوافر فيه جميعالعناصر ألقانونيةللجريمة التيدانالطاعن بها روصف كونه صاحب المحل وهي عن إعلانه عن أسعار السلع المعروضة للبيع في محله . وذكر الأدلة التي استخلصت المحسكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعةمنه وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ولهـــا أصلها في التحقيقات التي أجريت مع الدعوى وكان الفانون يحمل صاحب العمل مسئولية كل ما يقعفيه من عنا الهات ويعاقبه بالحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المحالفة ففي هذه الحالة الفريدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس ومع هذا فقد قضي على الطاعن بالغرامة فقط يما ينفي مصلحته في الطعن مع افتراض صحة دفاعه متى كان ذلك كله فإن ما يثيره في طعنه لا مكون له محل ، .

(الطين رقم 28 لسنة 20 في 1900/3/10 بجموعة احكام النقش الجنائية السنة الأولى قاعدة 1910 مفتحة 210) .

هـ المبدأ القانونى:

عدم تمسك ساحب الحميز أمام المحسكمة بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٠٤ . لا يجبر له أن يتمسك بذلك أمام محسكمة النقش .

المحكمة :

«وحيث أن الوجه الأول منأوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون

قيه أخطأ في تطبيق القانون: ذلك (أولا) لآنه لم يبين عناصر الجمريمة التي دان بها الطاعن ، (ونا نيا) لأن الواقمة كما أنتها الحسكم لاعقاب عليها، وفوق ذلك فإن الطاعن وهو صاحب المخبر وكل إدارته لآخر ولم يكن في وسعه أن براقب كل ما يكن في إمكانه أن يمنع ما يظهر في المخبر من عجر في الوزن الآمر الذي كان يقتضي معاملته بالمادة بهم من القانون رقم و هد لسنة ١٩٤٥ . (ثالثا) إن القانون يحتم أن يكون إنبات المجر في وزن الحبر بواسطة وزن ما تق رفيف ، فإذا استبعد ٣٠ رغيفا وهي التي قدمها المتهم الثالث عند التبليغ عن الواقعة كان الباقي يقل عن ما تتي وغيف وهو لا يكفى في إقامة الدليسل القانوني المهجر .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاءن . إذ أثبت أن الخبر وجد ينقص عن الوزن المقرد قانوناً في حالتي وزنه بالرغيف الواحد وبالجلة ، كما تحدث الحكم بعد بيان الواقعة عن الأدلة التي استخلص منها شوت التهمة في حق الطاعن وهي أدلة من شأتها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، ومنها إقرار أحد المتهمين بأن الطاعن ، هو الذي أمر العامل بإنقاص الوذن . أما مايثيره الطاعن بشأن العدد الذي بجبأن يوزن من الأرغفة لإثبات العجز فإن الفراد رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٥ إنما أريد به تنظيم العمل الادارى لمن يتولون تفتيش الخابر ولم يخول الغانون لوزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف ولم بمنحه سلطة قصر الدليل على إجراء بعينه ، فالقول بأن الجريمة لاتنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معينا من الأرغفة قول لايتفقوالقانون، إذ الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوي ، فتي اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع العقوبة. وأما ما تثيره بشأن تطبيق المــادة ٥٨ من القانون المذكور فلا محل له ، إذ لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فليسله أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض. هذا فضلا عن أن الواقعة كما أتْبَتِها الحسكم استناداً إلى الآدلة التي أوردها هي أن الطاعن هو الذي يقم بإدارة الخير . ،

(الطمن رقم ٧٨٧ لسنة ٢٠ ق ف ١٩٤٠/٤/٥ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى غاهدة ٧٧٧ مشعة ٧٨٥) .

١٠ – المبدأ القانونى:

غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لايكرن بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك النياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنعالمخالفة .

المحكمة :

ووحيث أن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطهون فيه أضطاً في تطبيق الفانون ، ذلك لأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا عقاب عليها . وفي بيان دلك يقول أن كمية الندة موضع المخالفة وردت للصنع في غيبته من مزارع اعتاد توويد الندة للصنع من عدة سنوات قبل صدور الفرار الوزارى وقم . ٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٦ قبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد ضبطت اللذرة موضوع المخالفة في يوم ورودها . وكان الطاعن وقتئذ بوزارة التمون يسعى في الحضول على ترخيص استيراد الذرة اللازمة لمصنعه ، وما أن علم بورودها حتى أمر بعدم استعالما وظلت كذلك حتى حصل على ترخيص من الوزارة باستخدامها .

... ويقول الطاعن إنه استدل على صحة دفاعه بمستندات قدمها، ومع ثبوت بحقه هذا الدفاع وهو يؤدى إلى عدم مساء لته عن الجربمة التي دين بها ، فإن المحكمة لم تعن بالرد عليه . ويضيف أنه وقد نبت من بحضر ضبط الواقعة أن الطاعن لم يكن موجودة بالمصنع وقت وقوع المخالفة وضبط اللدة ، فإنه طلب احتياطيا معاملته بالمسادة ٨٥ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٥ التي تنص على أن الفياب ما نع من تطبيق عقوبة الحبس ، إلا أن المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة بالحافظة لنص تلك المادة بالمادة من تلك اللاقوبة بالمحافظة لنص تلك المادة بالمادة من الكادة للهوبة عليه تلك العقوبة المحافة لنص تلك المادة المحافقة لنص تلك المادة المحافة المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة المحافظة لنص تلك المادة المحافة المحافقة المحافة المحافة المحافة المحافة المحافظة المحافة المحافقة المحافة المحاف

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر فيه لجميع العناصر القانونية للجريمة المحافظات بهاكما هي معروفة به في القانون وأوارد أدلة من منطق سليم على ثبوتها في حتمه ، رهى أدلة من شائها أن نؤدى إلى مارتب عليها ، ثم تعرض لدفاعه المشاد إليه فنصت في قوله وتستنتج المحكمة من بجود المصنع ومكتب الإدارة في مدينة القامرة أن المتهم كان على الحلاح دائما على ما يحرى يمسنعه و يمني آخر أنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة تقطع صاته به أو تجمل

إشراقه عليه متعدراً , لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أطبق القانون على الوجه الصحيح ، فلا محل لما يقوله الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، أو قصور في الرد على دفاعه ،ذلك لآنه من المقرر أن مجرد الفياب وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبياً للاعفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه الممادة من من القانون وقم ه السنة 1920 لا إذا أنبت صاحب العمل أن ذلك الغياب كان سبياً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة وهو ما لم يقم عليه الطاعن الدليل في هذه الدعوى . ،

(الطان رقم ٤٠ لسنة ٢٠ ق ١٥ أ/ ٥ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٨٠ صفيعة ١٥٥) .

(1) وبنفس المعنى للطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢١ ق ف ٨ / ٣/ ١٩٥٢ وجاء فيه :

. إن غياب صاحب المخبر عن محله وقت خبرالعيش أووقت الوزن لا أثر له فى مسئوليته عن حيازه خبرا أقل من الوزن المقرر إذا أثبت أنه بسبب الفياب أو استحالة المرافعة لم يتمكن من وقوع المخالفة .

(ب) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٥ ماسنة ٢٦ ق ف ١/٩/٩٥ السنة الثالثة الثالثة التالية التالية التالية التالية التالية من كل من مع المره عن كل ما يقع في المحل مسئول مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكامه ويعاقب بالعقوبات الواردة لما إلا إذا أثبت أنه بسبب العياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة فتصبح المعقوبة الفرامة فقط . .

(ح) وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٢ ق فى ١٩٥/١٠/١٥ ١٩ السنة الرابعة قاعدة ١٨ ص ٤٣ وجاء فيه :

إن بحرد الضفال المتهم بمحاله الآخرى ليس من شأنه تخفيف العقوبة والاقتصار على الغرامة دون الحبس فى مخالفات المرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ .

(5) وبنفس المعنى الطمن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٢ ق في ١١/٢٤ ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٢٦ ص ١٤٩ وجاء فيه :

 و إن عدم ثبوت تعدر استطاعة صاحب المخير منع جريمة صنع جرأقل من الوذن المقرر بسفب الفياب أو لاعدار اخرى وإدانته بالخبس والفرامة صحيح. (ه) وبنفس المعنى الطعن وقم ٢٦٤ لسنة ٢٦ قى ١٩٠/ ١٩٥٣/ السنة لمظامسة قاعدة ١٢ ص ٣٦ وجاء فيه و إن العذر المخفف المنصوص عليه فى الفقرةالنانية من المادة ٨٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٤٥ يشترط لتحققة عدم تممكن صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب النمياب أو استحالة المراقبة أما الغياب ذاته قلا يصلم عذوا .

(و) وانظر الطعن رقم ۲٤۲۱ ق ف ۸ / ۲ / ١٩٥٤ ·

(ز) وانظر أيضاً الطعن وقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق في ٧ / ٣ / ١٩٦٦

١١ ـــ المبدأ القانونى :

نقل شغص سكرا مهدى إليه من آخر من جهة إلى أخرى دون ترخيص يصنع معاقبته على هذه الحذالفة إذا كان التهم لم يتسك بأن المهدى كان قد استصدر بالفعل ترخيما فى نقل هذا السكر .

الحسكة :

وصيت أن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطعون فيه حين دانه بأنه و نقل كمية من السكر من محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص ، جاء باطلا لقصوره ، فقد أشار الدفاع أن السكر قد أهدى إليه من آخر فنقله ، وفات المحسكة أن تتحقق بما إذا كارب هذا الآخر قد استصدر أمراً بنقل مخصصاته التموينية ، حتى إذا كان الامركذلك ، يكون هو قد استمد حق النقل من الامر الصادر للهيدى ، ويكون الحسح عين أغفل ذلك ودانه جاء مخطئا .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لدفاع الطاعن فقال : ﴿ إِنهُ تَسَلُّ بِالجَلْسَةُ بَا نَهُ كَانَ يَصْطَافَ بِرَأْسِ اللَّهِ وَلَمَا انْسَهِى السيفُ عاد إلى القاهرة و معه لاستعاله الشخصى كمية من سكر أخيه الرائدة عن حاجته ثم عاد وقال إن المتهم نقل السكر الحاص بأخيه وإن ذلك أبيه في كانا الحالتين بما والرائدي دقم ٢٦ (لسنة ١٩٤٧ الذي عدل المادين ١٤ و و ٤ بالآني : '

(لا يسرى حظر النقل المنصوص عليه تيهما . . على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يعرف لهم بمقتضى أذونات من الوزادة أو مراقبات التموين) وأنه يبين مما تقدم أنه أبيح للستهاك أن ينقل من مقرراته المدونة بالبطاقة وما يصرف له بمقتضى إذن ما يتبق لديه من الاصناف ... وأن الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المضبوط مع المتهم قد أهداها إليه مصطفى عباس ليستمطها المتهم في عيد ميلاد نجله . وقد شهد بهذا مصطفى عبارة وعبداللهى حسن ... وأنه لذلك فلا يحق للمتهم أن ينتفع بالإباحة المنصوص عليها بالقراد حسن ... وأنه لذلك فلا يحق للمتهم أن ينتفع بالإباحة المنصوص عليها بالقراد المسكر حسن مكرا بما في بطاقته أو تحصل عليها بإذن من آوين لأن السكر المضبوط معه جاء له من آخر ... ، ولما كان الحكم على هذا الرجه صحيحاً ، عن المهدى وحقه فلا وجه له إذا لم يدع أن هذا كان قد استصدر تصريحاً بالفعل طمة السحر على معاد الدي يعاد النمي على الحسك هو أمام المحكمة بطلب من قبيل ما يقوله حتى يصح له النمي على الحسكم لحذا السعب .

وحيث إنه تقدم يكون الطمن على غير أساس ويشعين وفضه موضوعاً . (الطمن رقم ٨٠ لسنة ٢٠ ق ق ٧/ ه / ١٩٥٠ السنة الأول قاعدة ١٨٩ سنجة ٧٧٥) .

١٢ ـــ المبدأ القانوني :

وقوع مغالقة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٠٤ الحاس بشؤن التموين لايمتع من ثبوت المخالفة ما ورد فيالفرار الوزارى رقم ٢٩٠٩ المدل بقرار رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٤٩ من بطلان إجرامات التحايل لعدم إخطار صاحب المغيز بلتيجة التحليل في ظرف خمة وأربين يوما من تاريخ أخذ السنة من خبزه لتجاوز القرار التفويض الصادر للوزير ويبقى ثبوت المخالفة خاصا للقواعد العامة من حيث التبوت والامتناع .

المحسكة :

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المعلمون فيه أنه دانه ولم يأخذ بدفعه ياعتبار إجراءات التحليل كأن لم تسكن لعدم إخطاره فى مدى، ويوما من تاريخ أخذ عينة الردة من مخبره بنتيجة تحليلها ، وبذلك يكون قد خالف نص المـادة (٢ ـ أحكام نفض) ۱۹من آلفرار الوزاری رقم ۲۵۹ لسنة۱۹۶۷ المعدل بالفرار رقم. ۽ لسنة ۱۹۶۹ وهذا منه خطأ في تطبيق الفا نون .

وحيث إن الحسكم المطعون فيه قد تعرض للدفع المشار إليه وقضى برفضه لما قاله من دأن القرادين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠ لسنة ١٩٤٩ صدرا تنفيذاً لما نص عليه في المادة ٥ من المرسوم بقانون ٥٥ سنة ١٩٤٥ . إذ جاء بالفقرة ثانيا منها (. . . محدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي بجب على أصحاب المخابر أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في رغف العجين ـــ تقريصه ـــ) فهو صادر بتفويض من المشرع وبجب أن لا بجاوزه حدود هذا التفويض إلى مافيه تعديل أو تعطيل أو إلغاء طبقاً للقاعدة المنصوص عليها بشأن اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين في المسادة ٣٧ من الدستور وما دام أن المرسوم بقانون ٥٥ لسنة ١٩٤٥ لم يرد فيه أى نص على إجراءات معينة وبطلان إجراءات أخذ العمنة في حالات خاصة ، فإن القرار الوزاري إذ ينص على شي. من ذلك يكون متجاوزاً حدود التفويض الصادر إليه من المشرع بحيث يعطل تنفيذ القانون وهو واجب الاحترام ، وفي حالة التعارض بينه وبين القرار الوزاري بحب إهدار هذا الأخير لعدم دستوريته (براجع حكم محكمة النقض في ١٩٤٥/١/١٥ الجموعة الرسمية ص١٥ الاعداد الأول والثانى والثالث السنة السادسة والأربعين) وحيث أنه متى ثبت هذا فإن الأمركما تقول محسكمة النقض في حكمها سالف المذكر يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والامتناع ، أي أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائم الدعوى . وحيث إن الثابت أب تقرير التحليل مؤرخ في ١٩٤٩/٤/٢٦ أى بعد أخذ العينة بخمسين يوماً لا ترى الحسكمة ثمة ما يدعوها إلى النَّهُ كيك في صحة النتيجة التي أظهرها تقرير التحليل ومن ثم فهي تأخذ بها وترى أن المثهم (الطاعن) مسئول عنها ﴿ وَلَمَا كَانَ ما قاله الحـكم في ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سدید ۽ .

(العلمن رئم ١٠٠٠ لسنة ٢٠ في في ١٥ / ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٠٨ صفحة ٦٣٧) .

١٣ ــ ٱلمبدأ القانوتى:

عدم لمساك صاحب المقهى ومديره الدفتر أنتصوس عليه في الفقرة الثانية من المسادة الثانية منالفرار الوزارى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٠ يثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد لابه وكيفية استخدامه يغرب عليه لمدانة المتهم إذ المفهى يدخل في عداد المجال العامة .

الحكة :

وحيث أن مبنى وجه العامن هو أن الحسكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن مقتضى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية و المادة الخاصة من القرار الوزارى رقم؛ ولسنة و١٩٤ الذى صدر تنفيذا الثانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثانية فى الحسك ذلك لان طبيعة عمل الطاعن بصفة كرنه صاحب مقهى ومديره لا تستازم مسك الدفتر الخاص المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة ، إذ أنه من غير المستساغ أن يطاب من كل زبون من رواد المقهى التوقيع على هذا الدفتر كما تناول شيئاً من المشروبات التي تقدم فيه ، ولأن المادة الخامسة لا تتطلب الاختطار عن الوفورات المنتهينة لدى الطاعن من مواد التموين إلا إذا تحقق وجودها عنده.

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه (أولا): لم يكن لديه دفتر خاص يثبت فيه مقادير الآسناف التي تردله، (ثانياً) لم يخطر مراقبة التوجين المختصف الوفورات المثبتة لديه منمواد التوين(السكر) في الميماد المقرر. وطلبت عقابه يقتضى المواد ٢/٢وووي، من القرار الوزارى وقم ١٩٤٥ والحسكم الإبتدائي دانه بالتهمتين واجه من المرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة و١٩٤٥ والحسكم الإبتدائي لسنة ١٩٤٥ والمعملان والتراور وقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ١ واده من المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥ والمادتين ١ واده من المرسوم بقانون وقم منه في خصوصها .

وحيث أنه لمماكان نص الفقرة الثانية من القرار الوزارى رقم ٤٠٥

لسنة 1960 التى طبقها الحسكم يحرى بأنه , على تجار الجلمة والجعمات الشعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديم دفترخاص يشهرون فيه مقسادير الاصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع وكان الحسك المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفة كونه صاحب مقهى ومديره والمتهى يدخل بداعة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة ملم يمسك هذا الدفتر ليلبت فيه مقادير الاصناف التموينية التى ترد له وكيفية استخدامه لها ، فإن الحسكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . .

(العادن رقم 71 سنة 71 ق في 10 / 0 / ١٩٥٠) السنة الأولى قاعدة ٢١٣) مفتحة 713) . وأنظر العادن رقم A لسنة ٢٢ ق في 10 / 2 / ٢٩٥١ .

١٤ ــ المبدأ القانوني:

صاحب الحمل الذي يعرس للبيم أغذية مخوطة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزيها الصافى وجهة استبرادها . يعاقب يختضى الفرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٨ والفانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هذا الفرار مطلق النمس وشامل لجيع صور الاعجار سواء أكان يالتجزئة أم بالجملة .

المحكمة :

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه ف٢/٥/٢/ بوصفه صاحب متجر عرض المبيع أغذية محفوظة مبينة بالمحضر دون أرب يعتمع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافى وجهة استيرادها ، وحمم غيابيا بتمنع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافى وجهة استيرادها ، وحمم غيابيا معارضته بتأييد الحسم العيابي النيابة هذا الحسم معارضته بتأييد الحسم العيابي العيابية عندا الحسم من الطاعن وقضى هذا الحسم من الطاعن وقضى والنيابة وبحبس الطاعن ستة شهود مع الشغل و تفريمه ١٠٠ جنيه مع وقف التنفيذ . ويبين من ذلك أن الحسم المعلمون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قال إن وقف تنفيذ العقوبة «لا يعتبر تعديلا في الحسم ذلك لأنه من المقرور قانونا أن استثناف النيابة العسم

الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحسكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحسكم من جديد وإن اتصال المحسكة بالاستئناف الأول، وانسحاب استئناف النيابة للمحكم الفعابي على الحسكم الصادر من المعارضة بطريق التبعية واللووم لا يكون إ إذا كان الحسكم الصادر في المعارضة صادراً بالتأبيد أو باعتبار المعارضة كأن لم تمكن ، والحسكم الصادر في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها . ومامن كيابا ، فالقصاء به يعتبر تعديلا لها بالتخفيف ، لما كان ذلك وكانت النيابة لم تستأنف الحسكم الصادر في المعارضة ، وكان استثنافها المرقوع عن الحسكم النيابي يعتار بالاستثناف المرقوع عنه وحده فإن المحكمة تسكون أخطأت في اعتبارها استئناف النيابة قائماً ، وابتنائها تصديد العقوبة على هذا الاساس ومن ثم يتعين نقض الحسكم المطرة المساس ومن ثم يتعين نقض الحسكم المطرة بالحسكم النيابة والنيابة قائماً ، وابتنائها تصديد العقوبة على هذا الاساس ومن ثم يتعين نقض الحسكم المطمون فيه وتعليق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث أن القرار وقم ١٩ السنة ١٩ السادة من وزير التموين تنفيذاً للمرسوم بقانون وقم ٩ السنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التسعير الجسى قد أوجب على مستوردى الآصناف (ومن بينها السلمة موضوع الدعوى) ومنتجيها والمتجرين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للستهلك قبل بيمها أو عرضها البيع . ولما كان النص المشار إليه جاء مطلقا للستهلك قبل بيمها أو الاتجاد سواء أكانت بالتجرئة أم بالجلة وكان الطاعن مقراً بأن بمض عذه البيانات لم يكن معلماً على السلمة موضوع الجرئة، فإن الحسكم الإبتدائي وهو الصادر في المعارضة وقد دانه مع عدم وضع هذه البيانات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ويتمين من أجل ذلك تأييده ، ولا وجه إذن الم قبره الإبتدائي قد قضى بالمرامة فقط في حدود العقوبة المقررة بالقانون ،

⁽ الطين رقم ٤٠١ السنة ٢١ ق ق ٢٣ / ه /١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٧٠ صفيعة ٢٦٩) .

١٥ ــ المبدأ القانوني :

القانون ٩ بسنة ه ٩٩٤ وكال المحافظ والمدير طريقة إذاءة الأسعار التي أوجب محديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع والمسادتان ٢ و ٧٧ من المستور وإن كانت توجبان نصر القوانين والقرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لها إلا أن الأمر ليس كذلك فيا يتعلق بقرارات لجنة التسعير . وإذن فعدم نصر جدول التسعير الجبري بالجريدة الرسمية لايمتم من عقاب من بهيم سلمة مسعرة بأكثر من السعرالقرر .

المحكمة :

دوحیث أن القانون رقم ۹ ۹ اسنة ۱۹۶۵ الذی لم ینازع الطاعن فی نشر ۵ یقضی فى المــادة الأولى منه بأن تنشــا فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تدعى , لجنة التسمير ، كما يقضى في الفقرة الثالثة من المادة الثانيةمنه بأن , يعلنالمحافظ , أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجعة من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار من والمحافظ أو المدس. ومفاد هذين النصين أن القانون المذكور قد وكل طريقة إذاعة الاسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع إلى المحافظ أو المدير، ولما كانت المــادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لاتحتان النشر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وإذا كانت القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لتلك القوانين تعتبر مكملة لها ويجب لذلك نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها ، فإن الآمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على إصدارها في يوم بعينه من أيام كل أسبوع لـكي يترقب صدورها كل ذى شأن فى ذلك اليوم ، فهى ذات صبغة موقوتة فيها كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أوالمديرية ، ولهسذه الإعتبارات فإن القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر قد نص على تخويل المدير أو المحافظ إصــدار مايراه كفيلا بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ساكن مديريته أو محافظته متوخساً في ذلك ظروف كل إقليم . ولمناكان الآمر كذلك وكان الثابت في الأوراق أن محافظ القاهرة قد حقق حكم القانون بالنشر الذي ارتآه، فإن ما ييره الطاعن في هذا الشأن لايكون له أساس من القانون ، أما مايثير ، بصدد عدم إدراج الملح بالجدول المرافق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الثابت في ذلك الجدول عكس ذلك .

إذ أن الملح وارد به ضمن السلع الخاصمة للتسمير الجرى. هذا وقد طبق الحكم المطمون فيه مواد الفانون على الواقعة الثابتة به تطبيقاً محيحاً. وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في بيان الواقعة وأنه باعتباره شريكا كان يجب إرجاء عاكمته حتى يفصل في النهمة بالنسبة إلى الفاعل، فردود بأن الحكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى عا تتوافر فيه جميع العناصر القانو فية الجريمة التي دائه بها باعتباره فاعلا لاشريكا مستنداً في ذلك إلى الادلة التي أوردها والتي من شأنها أن تودى إلى مارتب عليها .

(الطمن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ ق في ٢٠/٦/١٥ ١١ السنة الأولى تاعدة ٣٤٣ صفحة ٢٤٣) وانظر أيضاً الطمن رقم ٤٨٠ ، لسنة ٢٤ ق في ١٧ / ٥ / ١٩٥٥ .

١٦ ــ المدأ القانوني:

تأجير مساحب المستم المستمه ثم بيعمه وإدانته بتنتش المسادة ۱۲ من القرار رقم ع. • استة 1910 بقولة أن هذا البيع اشتمل على بيع كميسات من مواد التموين دون تدليل على ذلك تصور

المحكمة .

وحيث أن الحسكم الملعون فيه بين الواقعة فى قوله (أنها تتحصل فى أن المتهم كان يمثلك مصنع صابون وقد صررح له بناء على ذلك بصرف كميات من الربت بمقتضى أدو بات من وزارة القرين لاستمالها فى صناعة الصابون إلا أنه قام بتأجير المصنع إلى فوزى تادرس فى المدة من أول يو نيو سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ ديسمر سنة ١٩٥٧ وقام المشترى الجديد باتخاذ الإجراءات المخاصة بنقل الرخصة وتم يحصل المتهم على ترخيص سابق من مكتب التموين (ثم تعرضت لدفاعه فأطرحته وقالت: إن ما يدعيه المتهم من أن القانون لايحرمه من هذا التصرف فى ملكية وقالت: إن ما يدعيه المتهم من أن القانون لايحرمه من هذا التصرف فى ملكية إذ أن بيع المصنع المتمل على بيع فيات التموين المختصمة له . ثم قالت عند النظر وفى تقدير العقوبة . أن التصرف فى المصنع لم يكن بدافع التلاعب فيمواد التموين ولما كانت المسانع اثم المراد وقم ع ه مسنه و يما المانة ١٢ من الفراد رقم ع ه مسنة و ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المانع أن يستخدموا الاصناف المقررة لهم فى غير الغرض المدى صرفت من المبارق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن ببيعوا أبة كمية منها أو يتناذلوا

عنها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لما كان الأمركذلك .
وكانت انحكمة قد استندت في إدانة الطاعن إلى ماقالته عن تأجير المصنع بم بيعه
وإلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين
الادلة التي استخلصت منها ذلك . فإن الحكم يكون قاصراً قصسوراً يعيبه
ويستوجب نقصه . »

وحيث أنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من فير حاجة لبحث باقى أرجه الطعن) .

(طعن ١٦٨١ لسنة ٧٠ ق ق ١٠/٤/١٠ السنة الثانية تاعد: ٣٤٧ ص ٩٤٢) ١٧ ـــ الميدأ القانوني :

اتهام صاحي متجربهدم إعلائهما عن أسمار النلال والحبوب الممروضة الدبع في متجربهما وعدم إعلائهما الجدول الحاس بأسفار هذه السام وقبل الحسيح عليهما نهائيا صدر المرسوم بقانون رتم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠ يعتبر معه ما اقترفه هذا التاجر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسمار يعاقب عليها في حدود المرسوم الجديد .

المحكمة:

ووحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ سنة . ١٩٥ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة . ١٩٥ صدر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة . ١٩٥ وصار نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٤ سبتمبر سنة . ١٩٥ وقد ألغى هذا المرسوم أحسكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥ سنة ١٩٤٥ الذي الحناص بشئون التسمير العبرى المعدل بالقانون رقم ١٩٣٧ سنة ١٩٤٨ الذي ما الطاعنان وهي عدم الإعلان من أسعاد السلعق المسادة ١٣ منه لجملها الحبس مدة لاثويد على ثلاثة أشهر وغرامة لاتقل عن خسسة جنيهات ولا تريد على خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين في حين أن العقوبة التي كانت مقروة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ كانت الحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من خمسين جنيها إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبة ين العقوبة التي كانت مقروة بالمرسوم من خمسين جنيها إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبةين .

ولما كان الحسكم المطعون فيه قد صدر بتاويخ ٢١ نوفير ١٩٥٠ أى لاحقاً للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فقد كان يتمين تطبيقه على وافعةالدهوى إذ كانت لا تزال منظورة أمام المحسكة . وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه يجوز لوذير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها تجار التجرئة والباعة الجائماين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيسع . وتنص المسادة ١٣ منه فى الفقرة الأولى منها على عقاب من خالف أحكام القرارات التى تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول بالمقوبة المقررة بتلك المادة .

وحيث أن القرار الوذارى رقم ١٨٠ اسنة ١٥٥٠ الذى صدر تنفيذاً للمرسوم بقانون وقم ٩٩ اسنة ١٩٥٥ والذى لم يلغ بالمرسوم الجديد قد نظم طرق الإعلان في المباب الرابح منه في المواد من ١٩ إلى ٢٤ ـــ لما كان ذلك ـــ وكان الثابت في الحكم المحامون فيه أن الطاعنين قد خالفا ما تقضى به المادنان ١٩ و ٢٤ من القرار سألف الذكر إذ أن السلمة موضوع المخالفة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم مقروا على خالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له وكانت التهمة المنسوبة إلى الطاعنين هي عدم الإعلان عن أسعار السلع بالكيفية التي رحمها قرار و زارة التجارة والصناعة فإن ما اقترفه الطاعنان يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزارى ومن ثم يتعين كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزارى ومن ثم يتعين تقص الحكم المعلمون فيه والحدة عن التهميقين.

وحيث أن الحسكم المطعون فيه إذ تضى بغر امة قدرها خمسون جنيها عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى فإن تلك الغرامة كانت هي الحد الآدنى الذي لم تسكن تستطيع المحسكة أن تنزل عنه وقد أصبحت بمنتخى القانون الجديد الحد الآقصى عما ينمين معه عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقدر هذه المحسكة مبلغ الغرامة.

وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن الأول من عدم مسئوليته عن المنجر موضوع المخالفة ما دام أن المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى في منطق سليم أنه ساهم ارتىكاب الجريمة وأوردت الآداة على ثبوت وقوعها منه إذ أثبت الحكم المطعون فيه أن مفتش الاسعار ضبط الطاعن الآول جالساً في متجر الطاعن الثاني يعرض خلالا ... فولا وحلبة وعدساً وترمساً للبيسع دورب أن يعلن عن أسعارها بالطريق القانونى ودون أن يعلق الجدول الخاص بهذه الأسعار وإن هذه الوقائم قد تأيدت باعتراف الطاعن نفسه فى التجقيقات وفى استجواب انتيابة والجلسة . ومتى كان الأمر كذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحـــكم المطعون فيه . .

(طعن رقم ۱۰۲ لسنة ۲۱ تى فى ۱۰ / ۱۰ / ۱۹۹۱ السنة الثانية قاعدة ۳٤٩ رقم ۹۶۲) .

١٨ ـــ المبدأ القانونى:

لوزير التموين أن يوجب علىأصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة اللتميق بأختام واضعة بالبوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة مختومة بها رقع . وصاحب المطحن الذى يستخدم أجولة بها رقع لتميئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخس الحمكم الذى يصدر عليه .

المحكمة :

وصيف أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص فى المادة الأولى منه على المده الأولى منه على المحيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدوها وزارة التموين لهذا الفرض إلخ، وبذا فإنه المنتجين لها والقاممين فيا رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها لتداول بين المنتجين لها والقاممين على ما المنتجين أعارة المناقم وحروف لا يقرارات يصدرها لتداول بين يميورا أجولة الدقيق بأخنام واضحة بالموية بمكان ظاهر وحروف لا يقرار المناعن أن خمد سنتيمترات على أن تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت ، فإن هذا منه فى حدود الرخصة الحولة له بالقانون ضانا لتنظيم تداول المواد التموينية ويكون الحكم المطمون فيه إذ طبق هذا القرار على الطاعن قد أصاب وجه الحق ولم عضل م تعظيم ، في تطبيق القانون .

وحيث أن مؤدى الوجه الثانى من الطمن هو أن المادة الثامنة من القرار الوزارى رقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ التي طبقها الحسكم وإن لم توضع ما إذاكان الحظر في استخدام الآجولة التي بها رقع مقصوراً على استخدام هذا النوع من الأجولة حين بيح الدقيق أو أنه حظر شامل ينصب أيضاً على جرد التعبئة إلا أن مفهومها هو الحظر في الحالة الأولى دون الثانية خلافاً لما ذهب إليه الحسكم المطعون فيه يود هذا النظر أن المادة التاسعة من ذلك القراد توجب على أصحاب المطاحن قبول الأجولة الفارغة المنصرفة من مطاحنهم والتي يردها إليهم أصحاب المخابر وتجاد الدقيق مقابل معين وذلك دون تمييز بين أنواع الأجولة إن كانت صحيحة أو بها رقع وإذن فإرب الحسكم المطعون فيه يكون قد عاقب الطاعن على فعل مباح.

وحيث أن هذا الوجه مردود بأن نص المادة الثامنة من القرار الوزادى وقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ صريح في إطلاق حظر استخدام أصحاب المطاحن أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها وقع من أى نوع كانت بقض النظر عن الفرض من وضع الدقيق بها عا مفاده أن لا عل لهذا التخصيص الذي يقول به الطاعن .

وحيث أن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن بشهر ملخص الحسكم على واجهة محله قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٥ إذ أحالت في فقرتها الثانية على المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم مه لسنة ١٩٤٥ فإن مفهوم ذلك ألا يعاقب على عالفة أحكام هذا القرار إلا بالعقوبات المبينة في تلك المادة دون المادة الامادة من ذلك المرسوم و ما كانت عده المادة الاخيرة وحدها هي التي توجب شهر الحكم فا كان يسوخ القضاء بشهره.

وحيث أن ما يثيره الطاعن من ذلك غهر سديد فالمرسوم بقانون وقم هه لسنة ه ١٩٤ إذ أفرد الباب الثانى عشر منه للعقوبات ونص فى المواد ٩٩ إلى ٣٠ منه على معاقبة من يخالف أحكام أو أحكام القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لبعض تلك الأحكام بالحيس أو بالفرامة أو بكليهما وإذ أوردت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ نصاً عاماً على أنه , يحوذ لوزير التموين فرض كل أو

بعض العقو بأت المنصوص عليها في هذه المادة على من يخا فف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم , بقانون ، فقد أوجب أن يعنى بتجديد العقوبة التي يرى تو قسمها على من مخالف قراراته في نطاق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٥ المذكورة محيث لابجوز أن تنجاوزها وتطبيقاً لهذا فقدعني الوزير بأن ينص في المادة ١٧ من القرار الوذاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥١ على أنه و كل مخالفة لاحكام المادتين ١٠ و ١١ يعاقب عليها بالحبس لمــدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكلمخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقبعليها بالعقو باتالواردة فىالمادة، ومنالمرسوم بغانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ أي بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنبه إلى خسيانة جنيه وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجربمة ويحكم بمصادرتها ـــ على ما هو ظاهر من الشطر الأول من المسادة ٥٦ المذكورة هذا عن العقوبات الأصلية وعقوبة المصادرة ... أما المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ فقد جرى نصها بأن وتشهر ملخصات حميع الاحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتسكب بالخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحسكوم بهاء بما مفهومه بداهة وجوب القضاء هذا الشهر في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذَلك ما نص عليه منها فيه أو في ألقرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه ولذا فإن الحسكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

وحيث أنه لمـــــا تقدم يكون الطمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . ،

(الساسن رقم ۱۳۰ لسنة ۲۱ تى ق ۲۰ / ٤ / ۱۹۰۱ السنة الثالثة تاعدة ۲۰۳۱ صفيحة ۱۹۰۳),

١٩ ــ المبدأ القانوني:

المادة ١٦ من الغرار ٢٠٩ لسنة ١٩٤٥ تجفل على أسجاب المسائع وأصعاب محال بيم الدقيق أن يستغدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يجوزوا بأية مفة كان دقيقاً غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور وتعليبق هدده المسادة على صاحب مصنع مكرونة لامتفالة فيه للفانون .

المحكمة :

وحيث أنّ مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه بصفته من أصحاب مصانعالمكرونة حاز دقيقاً غير الدقيقالفاخر (١) المحددة مواصفاته قانونا جاء باطلا لقصوره وإخلاله صق الدفاع وخطئه فى تطبيق القانون وذلك أن المحكمة لم تبين الواقعة المستوجبة للمقوبة ولم ترد علىمادافع به منأن الدقيق المضبوط إنما هو من متخلفات (الأشولة) وكان بمكان منفصل من محل صناعة المسكرونة ولم يكن معداً لصنعها بدليل من تعليل عينه المسكرونة ذاتها وماظهر من أن كمية الدقيق المضبوطة لانتجاوز هشر أقات مع أنه يستعمل في صناعته . ماثة شوال ، كل أسبوع ويضيف الطاعن أن حيازته للدقيق الخالف للمواصفات غير معاقب عليها إذ أنه ليس بصاحب مطحن أو تاجر دقيق وإنما هو صاحب مصنع لايسأل إلاَّ عن الدقيق الذي تصنع منه المكرونة أوالذي يعد لصنعها أما ماهداه بمـــا قد يكون مهملا أو مستغني عنه فإن مجرد حيازته لاتنطوي على جريمة . وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الادلة أن استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاحنواطرحه للاعتبارات التي قالها ولماكان الآمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شسأنه أن يؤدى إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إذ هو في حقيقته جدل يدور حول تقدير الآدلة فى الدعوى مما تستقل به محسكمة الموضوع ولامعيب عليها فيهأما ماتدهيه من الخطأ فيتطبيق القانون فردود بأن المادة ١٦ من القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ التي طبقتها المحسكمة في حقه تحظر على أصحاب المصانع . . . وأصحاب محل بيمع الدقيق ... أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيمع أو محوزوا بأية صفةً كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر (١) المحددة مواصفاته بالقرار .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين وفضه موضوعا . . (طمن ۸۷ س ۲۱ ق ف ۱۹۰۲/۱۲ و۱ السنة الثانية فاعدة ۹۵۸ مر ۹۸۶)

. ٢ ــ المبدأ القانوتى:

تمدد مصانع النهم لا يكنى للنول يتعذر مراةيها والقانون لا يوجب قسد جنائى خاس ق جريمة استخدام مواد النموين فى غير النرض الذى صرفت من أجله أو استخدامها فى مصنم آخر

المحكمة :

وحيث أن ما يثيره الطاعن في طعنه مردود (أولًا) بأن الشارع إذ نقضي المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاّحب المحل مسئولًا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات من أحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا أثبهت أر سبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة عل الغرامة المبينة في المـــواد من ٥٠ إلى ٥٠ من هذا المرسوم بقانون فقــــد دل بذلك على أن الأصــل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون لمدير المحل الذى وقعت فيه المخالفة وهي في واقعة هذه الدعوى الحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه كان متعدراً عليه منع وقوع المخالفة فعندئذ وعندئذ فقط محق له التمسك بالعذر المبين في القانون والذي على مقتصاه يعني من عقوبة الحبس دون الفرامة ولمساكان المستفادتمن الأدلة التيأوردها الحسكم أنالمحكمة أطرحت دفاعه المشار إليه في الطمن واعتمدت فما اعتمدت عليه في إدانته على أقو اله في التحقيقات التي يستفاد منها إنه كان المهيمن الفعلي على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفَة وعلى مصانعه الآخرى وكان ما يذكره الطاعن من تعدد مصانعه واتساع أملاكه لا يعتر دليلا على استحالة المراقبة فان المحكمة إذ طبقت الفقرة الاولى من المادة ٨٥ المذكورة وعاقبته على مقتضاها تكون قد استعملت سلطتها التقدرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومن "م فلا خطأ في القانون ولا قصور إذ أن دفاع الطاعن موضوعي لا يلزم له رد صريح خاص . بل الـ د عليه يكون مستفاداً من الحكم بالإدانة على أساس الفقرة الأولى من المادة المذكورة لادلة الثموت التي أوردها الحكم . (ثانياً) بأن القانون لايوجب توفر قصدجنائي

خاص فى جريمة استخدام مواد التموين فى غير الغرص الذى صرفها من أجله أو استخدامها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق الجريمة يمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به وذلك دون حاجة إلى البحث عن البواعث التى دفعت المخالف لارتمكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى صريح نص المحادثين ١٦ ، ١٣ من القراد الوذارى رقم ١٥ ، ٥ لسنة ١٩٤٥ اللتين طبقهما العكم المطون فيه على واقمة الدعوى .

و ثابت بأن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فى الرجه الثابت عن الطعن وفنده عن منطق سديد واذن فلا تكون المحسكمة قد أخلت بدفاع الطاعن فى شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطمن على غير أساس ويتعين رقصه موضوعا . (طمن ٣٤٨ سنة ٢١ ن في ١/٧/١ السنة الثانية قاعدة ٣٨٥ س ١٠٥٠)

٢١ ـــ المبدأ القانونى :

تحرير فاتورة فاقصة البيانات التي يتطلبها الفانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ لاعقاب عليه المحسكة :

وحيث أن نما يتقاضاه الطاعن فى الحكم المطعون فيه أنه وهو تاجر تجزئة ولم يطلب منه أحد تحرير فانورة وإنما حررها هو باختياره ولأغيراض تهمه وحده أدانته المحكمة تطبيقاً طبقاً للبادة ١٦٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وفى هذا خطأ فى تصفية القانون إذ الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث أن ما يثيره الطاعن من ذلك صحيح لأن الحكم المطعون فيه استند فالإدانة على قوله وكما أن ما نصبإليه الحسكم المستأنف مردود بأن مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القرار رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ وهو الواجب التطبيق الآن وعلى أنه يجب على تجاد التجزئة أن يسلموا المشترى مثل تلك الفاقورة إذا طلبت منهم ودلالة هذا النص أنه وإن كان تسليم تاجر التجزئة الفاقورة أنه اختيارياً ولا يكون إجبارياً إلا إذا طالبه المشترى بذلك إلا أنه إذا سلم تاجر

التجوثة الغاتوة للشترى اختيارياً من تلقاء نفسهأو إجبارياً بناء على طلب المفترى فانه بجب أن تفسل الفاتورة جميع البيانات التي نصت عليها المادة ٢٩ من القرار سالف الذكر.

وحيث أن الذى قاله الحكم انطوى على خطأ ظاهر فى تطبيق القانون إذا أن تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة فانورة أصدلا ما دام لم يطلب إليه المشترى تحريرها فلا عقاب عليه بأنه أولى إذا كتبها ناقصة البيانات التى يطلبها القانون فى المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ٥٠٠ كلها أو بعضها لأن تحريرها الفانورة [نما يقصد منه فى هذه الحالة عرض خاص لتاجر التجزئة .

وحيث أن هذه المحكمة لا تستطيع تعليبق الفانون على الوجه الصحيح لأن الواقعة التي أثبتها الحسكم مضطربة . قتارة يقول أن الطاعن تاجر جملة وأخرى يقول أنه تاجر تجزئة تمسأ يوجب نقض وإحالة الموضوع على المحسكمة لتقطع في هذه القضية برأى . »

(طعن ٣٠٩ سنة ٢١ ق في ٢٨/٥/ ١٩٥١ السنة الثانية قاعدة ٢١٤ ص ١١٥٣)

٢٢ ــ المبدأ القانوني:

تمسك النهم بأن الدفاتر التي يمسكها تننى عن السجل الحاس بمصنمه عن حركة السكر ولدانته على أساس أن هذه الدفاتر غبر منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة مع عدم بيــان وجه المخالفة تصور

الحكمة :

وحيث أن مما عابه الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه قدم للمحكمة سجلا يقوم مقامالسجل الحاص الديملم يشبت فيه مقادير السكر الواردة إليه ومايستخدمه منها وقال إنه أثبت في السجل الدى قدمه ما يغني عن البيانات المتروكة في السجل الذي يحاكم من أجله فقالت المحكمة في حكمها إن هذا السجل ينقص السكثير من البيانات القانونية المطلوبة ولم تبين ما هي البيانات الناقصة وذلك بجعل الحسكم معيبا ويستوجب فقصه .

وحيث أفدجاء بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بالقرار رقم بج

لسنة . 140 على أساس أن هذه الدفاتر تعفيه من إمساك الدفتر المذكور وقال الحكم إن ذلك مردود بأن الدفترين الذين قدمهما المقيملا بؤديان إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المسادة المذكورة وإنهما غير منتظمين ما ترى معه المسكمة أنه لا يمكن الاخذبهما طبقاً للقرار الوزارى رقم ع إلى لسنة . 140 ويبين من ذلك أن المحسكمة لم تبين وجه مخالفة ماهو مدون بالسجلين للقانون حتى تتمكن عمكمة النقض. من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة فيكون الحكم بذلك معيها بما يستوجب نقضه . .

(العلمن رقم ۳۳۳ لسنة ۲۱ ق فی ۱۰/۸ / ۱۹۵۱ السنةالثالثة قاعدة ۳ می ۵) وانظر العلمن رقم ۱۳۷۲ لسنة ۲۲ ق فی ۱۷ / ۳ / ۱۹۵۳ .

٢٣ ــ المبدأ القانوني :

جريمة صنع خبر أقل من الوزن المفرد تتعقق بصنع الأرغفة نافسة الوزن ووضمها في المخابز أو احرازها بأية صفة كانت .

المحكمة :

و من حيث أن الطاعن يقول في الوجة الأول من طمنة أن الحكم أخل بحقه في الدفاع إذ لم يحبه إلى ماطلبه من إجراء تجوبة لوزن الحبر فور إخراجه من الترن وفي قررات بتفاوتة للتخفف من مقدار ماينقص من وزنه بسبب لجفاف كما أنه لم يرد على هذا الطلب ويقول في الوجه الثاني أن الحبر الذي وجد في غيره فوعان أحدهما معدالبيع الثاني خبر مرتجع أعد لاستهلاكه الشخص واستهلاك عماله، وقد خلط الموظف الذي قام بضيط الوزن في حين أنه إنما يحاسب على نقص الحبر الذي يعرضه للبيع . ويقول في الوجه الثالمي أن القصد الجنائي في الجريمة التي دافه الحكم بمناطب في نقص الحبر الذي يعرضه معدم لانه كان يعيم الخبر باقل ملها عن السعر المحدد له، فل تمكن له أية معدم الخبر التي المسلحة في إنقاص وزنه ويستند في الوجة الاخير على أن عملية وزن الخبر التي اعتمد عليها الحكم في أدانته وقعت عالفة للقانون ، إذ المقرران يؤخذ متوسط الوزن لمائي رغيف والثالث أن الموظف الذي قام بتحرير المحضر كان بون الخبر على دفعات كل منها سنة عشر رغيفاً ، ولم يون مائي رغيف دفعة واحدة ثم يأخذ وزن الرغيف فيها .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول فلم يتبين من محصر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة إجراء هذه التجربة حتى ينص على الحسكم عدم إجرائها ومن جهة أخرى فإن الحد المسموح به يقابل الجفاف لا يمكن أن يتجاوز الحنسة فى المسائة المنصوص عنها فى الفرار وقم 110 لسنة 1950 الذى عوقب الطاعن بموجبسه أما ما يثيره الطاعن من أن بعض الحبر لم يكن موضوعا فى المخبر بقصد البيع بل كان خصصا لعالمه وأهل بيته فردود مو وما يثيره فى الوجه الثالث بأن الجربمة التى دان الحسكم بها يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقص الوزن ووضعها فى المخابر المحافق الحافية وصعم أو إحرازها بأيه صفة كانت وقد أثبت الحسكم المطعون فيه أن الطاعن قد وصع فى غيره خبراً إنه لى عن الوزن المحدد قانونا وهذا يكفى اسلامة الحسكم .

ومن حيث أنه عن الوجه الآخير وهو أن عملية وزن الخبر وقعت مخالفة للقانون فا المسادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه 6 أ حين نصت على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجود النسامة فيها من وزن الخبر بسبب الجفاف، لم تحول الوزير تعيين الدليل المنت لائم الجريمة إلابه، فإذا هونس على وجوب وزن عدد معين من الارغمة وأخذ المتوسط نذاك منه لايكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقب فلا يترتب على عنائفته تقييدا لحق المقور للقاضي بمقضى القانون من الحكم في الجرام بكامل الحرية من واقع الآدلة المقدمة إليه غير مقيد دليل معين . ،

(العان رقم ٢٦٩ سنة ٢١ ق في ٢٧٠/٠١/ • السنة الثالثة عاصة ٣٦ س ٢٤) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٤٥٩ السنة ٢١ ق في ١٩٥٢/٢/ ١٩٥٢ وجماء فيه : « إن قيام المنهم بصنع الارتحفة ناقصة الوزن في مخبره يكنى اتسكوين هذه الجريمة ولايشترط فيها توفر قصد جنائي خاص به . .

٢٤ ــ المبدأ القانوني :

لايجوز الحكم بوقف تنفيد المقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار تمفيذًا لدرسوم بقانون ١٩٦٠ لسنة ١٩٥٠ والحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بالمجمتجول لم يعلن عن أسعار بضاعة يكون خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

«حيث أن النيابة تقول فى طعنها أن الحسكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ المقوبة المقضى بها على المطعون ضده لأنه لم يعلن عن أسعار بصاعته وهو باقيم متجول قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك المــادة ١٤ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ، ١٩٥٥ تنص على أن الاحكام التى تصدر اعمالا له لا يجوز أن يوقف تنفذها .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأن لم يعلن عن أسعاد بصاعته فقضت محكمة أول درجة بتخريمه . . . وقرش عملا بالمادة ٦ و١١ و١١ و١١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارين الوزاريين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ وا١١ سنة ١٩٥٠ وا١١ السنة ١٩٥٠ فقضت المحكمة الاستثنافية بالتأييد مع إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ابتداء من بوم الحكم على ما تبينها من حالة المتهم وعدم وجود سوابق له ولما كانت المادة ١٤ من المرسوم مقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥١ التي طبقتها المحكمة في حقه نصت فيا نصت عليه على أنه لايجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الاسعار والمادة ١٣ من المرسوم المشار إليه فإن المحكمة إذ قضت بو طبيق المناون على الوجه الصحيح .

وحيث أنه لمما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفمذ العقوبة ،

(الطمن رقم ١١٠٠ لسنة ٢١ ق في ١١٠/١١/٢٧ السنة الثالثة فاعدة ٨٥س ٣٣٢) وانظر الطمن رقم ١٦٤٠ لسنة ٣٦ ق في ١٩٦٧/٣/٠

٢٥ ـــ المبدأ القانونى:

الاخطار فى المواعيد عن الوفورات المتبقبة لدى النجار من مواد النموين واجب على التجار يصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .

المحكمة:

روحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم 70 من أكتوبر سنة . ١٩٥٥ لم يبلخ مراقبة التموين عن الكيات المتوفرة لديه من مواد التموين وطلبت عقابه بالمادتين ٤ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٥٥ والغرافرة عبدأن أثبتت الواقعة

الجنائية عليه طبقت عليها المادة الخامسة من قرار وذير التموين رقم £ . 0 لسنة ١٩٤٥ وقفت بحبسه ستة شهور مع الشغل وبغرامة مائة جنيه .

ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي المنصوص عليها فىالمادة ع.ه من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي جعل عقو بةعدم الإخطار عن المتوفر من مواد التموين هي الغرامة التي لا تقلءنما ته جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ــ لماكان ذلك فإن الحكم المطمون فيه إذ قضي على الطاعن عن هذه الجريمة بالحبس ستة شهور مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين من أجل ذلك نقضه فيها قضى به من عقوبة الحيس أما يثيره الطاعن من أن الواقعة لا تكون الجرعة المسندة إليه العلم مراقبة التموين بوجود الوفر فردود بأن القانون إذ نص في المسادة الحامسة من القرار الوزارى رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ على إنه بجب علم، تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين المختصة في آخر شهور مارسويونية وسبتمبر وديسمر منكل سنة عن الوفرات المتبقية لديهم من مواد التموين فقد أوجبت على النجار هذا الإخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقة لم يقيد ذلك بحهل الجهة التي أو جيت التبليخ أو بعلمها بوجود هذه الوفوراتأو بمقدارها ، وسواء أكان سبيها راجعا إلى ما قاله الطاعن من انقاص المراقبة ذاتها للمقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم ، أم إلى غير ذلك من أسباب . ،

(الطمن رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق في ١٠ / ١ / ١٩٥٧ السنة الثالثة قاعدة ١٠٣ مشعة ٢٦٩).

٢٦ ــ المبدأ القانونى:

نقل قمح بدون ترخيص وإدانة النابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص لا يصح .

المحكمة:

, وحيث أن ما يقوله الطاعن فى طعنه إن الحسكم فيه دانه بأنه نقل قحا من مركز شبين القناطر إلى مركز قليوب بدون تصريح على حين أن القصد الجنا". فى هذه الجريمة لم يكن متوفر لديه . وحَميث أن النيابة رفعتالدعوى على الطاعن ومحمد عثمان أبوباشا بأنهما في ٢٦ مادس سنة. ١٩٥٠ نقلا قمحاً بدون[ذنوطلبتعقابهما بالمادتين؛ ١٥٠ من القرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة . ١٩٥٠ فقضت محكمة أول درجة براءتهما واستأنفت النيابة فقضت محكمة جنح بنها الاستثنافية محكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبإدانتهما بناء على أن البوليس ضبط سيارة نقل تحمل ٣٦ زكيبة قم أثناء سيرها بنقطة مرور قليوب يقودها المتهم الثانى الذى قرر عند سؤاله أنه لا يعلم شيئًا وأن صاحب القمح هو المتهم الأول وأنه بسؤال هذا المتهم قرر بأنه نقل القمح من شبين القناطر وكان متجها بها إلى أشمون لسداد الحيازة وأنه خاص بتوفيق بك بدوى وأنه بمراجعة الأوراق قد انضم أن المتهمين لم يكن معهما تصريح بنقل القمح ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن لم يكن هو صاحب القمح المنقول بل كان مكلفاً بهـذا النقل من مالـكه وأن المتهم الثاني كان قائد السيآدة التي تحمل القمح ولما كان بجرد نقل القمح بدور ترخيص إنما يصلح أساسا لادانة صاحب القمح ولكنه لايصلح أساسا لمعاقبـــة تأبعه الذي كلف من قبله بالنقل إذا هو لايعتبر أنه كان لابد يعلم بعدم وجود هـذا الترخيص فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاحن بأنه نقل قحماً من مكان إلى آخر بدون ترخيص دون أن يثبت علمه بعدم وجود هذا الترخيص يكون قاصرآ ويتعين من أجل ذلك قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن وللمنتهم الثانى معه ولو أنه لم يقدم طعنا وذلك لوحدة الواقعة . ،

(الطمن رقم ١١١٨ لسنة ٢١ ق ف ١٩٥٢/١٨ السنة الثالثة ناعد: ١٥٠ س ٤٠٠) ٧٧ ــــ المبدأ القانو في :

تأخير تقديم مستخرج من واقع السجل الإجال لحركة الغزل مشتملا على حســاب الرسوم المستحقة وتأخير توريد الرسوم عن المواعيد الفانونية يستحق معه العقاب .

المحكمة :

ووحيث إن القرار وقم ٩٦ السنة ١٩٤٩ الصادر منوذير التموين والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو عام ١٩٤٩ قد أشار في ديباجته إلى القرار الوزارى وقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقرارات وقم ٢١٧ ، ٨٠٠ ، ٨١٠ لسنة ١٩٤٨ ويبين من الإطلاح على المواد ١٣ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٩ منالقراد وقم ٣٤٨ لسنة ١٩ ١ وهو الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة أنها تنص على أحكام عائلة للواد ١٩ ، ١٩ ، ١٥ من الفراد وقت وقوع الجريمة أنها تنص المادة ٣٩ من المبواد ١٩ ، ١٣ ، ١٩ تعاقب عليها بغرامة لا أقرار المذكور أن كل مخالفة لا حكام المواد من ١ ـــ ١٦ يعاقب عليها بغرامة لا تويد على خسين جنيها وقد على المتاوية بموجب الفرار وقم ١٤٨ لسنة ١٩ ووردت في بعض الجرام ولكنها بقيت كا هيمن الجرام الجريمة المبدون عدا الطعن أي أن المشرع فقد استبقى النص على عقاب الفعل المسند إلى الطاعنين كما استبيق لفترة العقوبة المفررة له .

وحيث أنه لمناكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المستخرجات الحناصة بشهر أبريل لم ترد الوزارة إلا في p يونيه سنة ppp وكان يجب وفقا المادة op منالفراد رقم ppp لسنة ppp ان ترسل المستخرج في اليوم الحناص من شهر مايو وأن تورد الرسوم خلال خمسة أيام من تاديخ المطالبة الحاصلة بموجب الإخطار المرسل الطاعنين في ppp من مايو سنة ppp لمناكان ذلك ، فإن الحسكم حين دان الطاعنين بالجرعة لا يكون قد خانف الفانون في شيء.

وحيث أنه لمما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا , (طعن ١٦٤٠ سنة ٢١ ق ف ٢٩/١/٢٥ (اسنة الثالثة ناعدة ٢٧٨ س ٤٦٦)

٢٨ ـــ المبدأ القانوني :

تصرف تاجر جملة فى سكر النموين لغير من عينه مراقب التموين تنطبق عليه أحكام المسادة ٢ من انقرار ٤٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى يتناول حكمها كل تصرف بعوض فى السلمة التى يتبجر فيها التاجر بما أم مقايضة أم قرضاً أم عارية .

المحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في أن الحكم المعلمون فيه دانالطاعن تطبيقا المادة ١٩ و صيث أن الطعن يتحصل في أن الحكم المعلمون فيه دانالطاعن تطبيقا المصانع والمحلات العامة والطاعن ليس من بينهم كما دانه بجريمة بميع المقادير المقررة له من السكر الهير من عينه مراقب التموين في حينان الطاعن لم يبع السكر موضوع التهمة وإنما أفرضه لاحد التجار على أن يرد إليه يجرد تسلمه السكر المقرر له . وحيث أن المادة ١٢ من القرار الوزادي وقم ١٠٤٤سنة ١٩٤٥ وإن اقتصر

نصها على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من القرار قد تناول حكمها تجار الجلة وقد تدارك الحسكم المطعون فيه خطأ الحسكم الإبتدائي في هذا الشأن وقال إن المادة م فقرة أولى من القرار الوزاري رقم ع.ه السنة ه ١٩٥هـ الشي يجب تطبيقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه أقرض السكر ولم يعمه فإرب بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء أكان بيعا أم مقايضة أم عادية يؤيد ذلك أن وضع المقدار المشاد إليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد فهو في الممادة م يستعمل لفظ والبيع ، وفي الممادة ع لفظ والتصرف به من يقدلم مواد التموين من أن يسلمها لفير من خصصت له وفي غير الأوجه التي من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لفير من خصصت له وفي غير الأوجه التي من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لفير من خصصت له وفي غير الأوجه التي رسمها القانون و من ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعينا رفضه .

(الطمن رقم ١٦٧٣ سنة ٢١ ق في ١٩٠٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ١٩٥٠ . ١٥) .

وانظر الطعن رتم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق في ١ / ٥ / ١٩٥٢

٢٩ ــ المبدأ القانوني :

إدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المنبقية لديه من مواد التموين مع دفعه بأنه ليس لديه وقورات ودون تحقيق هذا الدفاع خطأ في تطبيق القانون .

المحـكمة :

وحيث أن الطاعن يعيب عن الحسكم المطعون فيه خطأه في تطبيق الفانون وتأويله إذ دانه بجريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه تطبيقاً للماء الحاصة من الفرار الوزارى رقم ع.ه لسنة ١٩٤٥ مع أن الطاعن لم يكن باقيا لديهو فورات حتى يلزم بالإخطار عنها وأن ما ذهب إليه الحسكم من وجوب الإخطار على كل حال لا يتفق مع القانون .

وحيث أنه لما كانت الممادة ، من القرار الوزادى رقم ١٠٤ اسنة تقضى بأنه يجسعلى تجار التجوئة أن يخطروا مراقبة التموين آخر شهور مارس و سبتمبر وريسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لدجم من مواد التموين وكان مؤدى هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا عند وجود الوفورات المتبقية فإذا لم توجدهذه الوفورات فلا يكون تمة ما بجب الإخطار عنه لما كان ذلك وكان الحسكم المطمون فيه إذ قال بغير ذلك وقضى بإدانة الطاعن دون أرب يحتق دفاعه بعدم وجود وفورات لديه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه لمـا تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه . .

(الطمن رقم ١١٥٣ سنة ٢١ ق في ٢٧ / ٢ / ٢٥٥٢ السنة الثالثة ، قاعد: ١٩٧ س ٢٧ ه) .

٣٠ ــ المبدأ القانوني :

أدامة المتهم فى جريمة رغف خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات لا يؤثر فى ذلك صدور كـتاب دورى من وزارة التموين ومشدور من النائب العام بحفظ القضايا أو تأجيلها لأجل غير مسمى ويكنى وقوعها للعقاب بنير استازام قصد جنائى خاص .

المحـكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في قول الطاعن أنه نظراً ارداءة الحبوب المستوردة في الفترة ما بين ٣ من قبراير و ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ وعدم مطابقة الدقيق والردة المتخلفة عنها المواصفات فقد أصدرت وزارة التموين كتابها الدورى رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٠ إلى النائب العام لحفظ القصايا المحررة ضد أصحاب المخابر و تأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لأجل غير مسمى حتى تصدر تعليات أخرى وأصدر النائب العام منشوره الدورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إلى النابات بذلك.

ولما كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن قد أخلت فيها عينة والردة، من خزه بتاريخ ١٤ فبرا بر سنة ١٩٥٠ و حرر عنها المحضر ف١١ مارس سنة ١٩٥٠ وكان الطاعن قد دفع أمام المحسكة بذلك وطلب معاملته بمقتضى الكنتاب والمذور سانى الذكر فقد كان على المحسكة أن تأخذ بدفاعه فتؤجل الدعوى إلى أجل غير مسمى وفقاً للكتاب والمنشوو ولكنها أطرحت دفاعه وقضت بإدانته وبدلك يكون حكمها قد أخطأ في تطبيق القانون هذا إلى إغفالها تحقيق ركن العلمي الجريمة حالة كونها من الجرائم العمدية فلا تتوافر عناصرها القانونية إلا إذا ثبت علم المتهم بوقوعها وإذا كان الثابت من النحقيق مخالف ذلك وينني عن الطاعن أنه كان يعلم بمخالفة الردة للمواصفات وذلك لصا له نسبة المخالفة وعدم إمكان تمييرها بالمين المجردة فان ركن الفصد الجنائى لا يكون متوفراً ويضيف الطاعن أنه قدم إلى الحكة شهادة وسمية مستخرجة من جدول قيد الجنح بمحكمة المحلة تفيد حفظ النيابة لقضية بمائلة وقعت في 70 فبراير سنة 190، بناء على كتاب الشمون المشار إليه.

وحيث أن الحسكم المطمون فيه قد بين واقمة الدعوى بما تتوافر فيهالعناصر الثانو نية للجريمة التي دان الطاعن بها فأنبت عليه أنه أخذت منه عينة من الردة الناعمة المعدة لرغف الحجز من عجزه وأرسلت للتحليل فتين منه أنها لا تطابق ما يتطلبه القانون من مواصفات لاحتوانها على ددة خشئة ونسبة من الرماد تعادل ١٠ / وطبق عليه المادتين الاولى والثانية من القراد الوزارى رقم ٥٠ لسنة ٥٠٠ الذي لا يزال قائماً .

لما كان ذلك ولم يكن ثمة قرار وزارى قد صدر بالغاء ذلك القرار الذي طبقه الحسم المطمون فيه وكان كتاب وزارة التموين ومنشور النائب العام المهار إليهما بوجه الطعن بفرض صدورهما لا يترتب عليهما إلغاء القرار الوزارى المشار إليه فان ما يثيره الطاءن لا يكون له حل. ثم إنه لما كانت المادة الأولى من القرار الوزارى سالف الذكر والتى أثبت الحسكم عنالفتها على الطاءن قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب الخابر العربية والمسئولين عن إدارتها شيء على المنخل م و فإن العقاب يكون واجباً لمجرد المخالفة بغير استلزام قصد على المنخل م و فإن العقاب يكون واجباً لمجرد المخالفة بغير استلزام قصد جنائي خاص.

وحيث أنه لمــــا تقدم يكون الطعن على غير أساس سلم ويتعين رفضه موضوعاً . .

(الطمن رقم ۱۹۸ سنة ۲۱ ق في ۲۱ / ۳ / ۱۹۵۲ السنة الثالثة قاعدة ۲۱۱ صفحة ۲۷۱) .

٣١ ــ المبدأ القانوني:

. بيـم سكر بودرة بسر يزيد على السعر الححدد له يكون مستعقا للمقاب مهما كانت الطريقة إلتي حصل بها على السكر ومهما تـكن صفة الشخس الذي حصل البيم له .

المحكمة :

و حيث أن الحسكم قد اعتمد بصفة أصلية على ما ثبت أن البيت بيت الطاعن بناء على الادلة الى أوودها ثم عرض لدفاع الطاعنبأن البيت لاخيه وأن المتهم الرابع عامل عند أخيه لا عنده فقال إنه لا يجدى إذ يفرض أن المسكن لاخي المتهم الخامس ـ الطاعن ـ وأنالرابع يعمل عند الآخ بمحله فليس ثمة ما يمنع أن يحرى المتهم الخامس معاملته غير المشروعة بعيداً عن مسكنه الحقيق مستعيناً بأخيه ستاراً وعامله معاونا فلم يعتمد الحكم كما يقول الطاعن على أمرين متناقضين و لـكنه سوى بين أن يكون البيت بيته وهو ما ثبت للمحكمة و تأسس الحسكم عليه أو أو أن يكون بيت أخيه وقد استظل به ارتكاب الجربمــــة مستميناً بعامله على افتراض من صحة دفاعه. ١٠١ ما يقوله الطاعن في الوجه الثاني من أن الحسكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصلح له قد فاتها أن القانون السابق يجرز وقف التنفيذ فمردود بأن المفروض في القاضي الإحاطة بأحكام القانون وأنَّ وقف تنفيذ العقوبة عند جواز ذلك قانو نا من اطلاقات القاضي إن شاء أمر به وإن شا. لم يأمر وقد بان في خصوص هذه الدعوى أن القاضي لم يغفل عن حقه في وقف التنفيذ إذ هو قد أوقف التنفيذ فعلا بالنسبة لمنهم آخر في الدعوى وقال بالنسبة للطاعن أنه يرى أخذه بالشدة لخطورة ما اقترف وفحش الربح الذى جناه بما لا يسوغ معه الرعم بعدم إحاطة القاضي بما يخوله القانون من حق وقف التنفيذ وأما مآيقوله في الوجه الثالث من طعنه من أن السكر البودرة لم يكن محظورًا حيازته وأنه لا حرج عليه إذا هو باعه بسعر يزيد عن السعر المحدد للبييع من الشركة لأصحاب المصانع فمردود بأن السكر تجميع أنواعه مادة مستولى علمها طبقا للبادة ٢٦ من القرار الوذاري رقم ١٠٥ اسنة ١٩٤٥ التي تنص على أنه ﴿ يجرى الاستيلاء على المقادير الخزونة من السكر الحام والمسكرو الموجودة في ناريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصانع ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من آلسكر وأن يكون تصريف المقادير المستولى عليها وتوزيعها وفقأ الأحكام الواردة في هذا النر إو وهو نصحام شامل للسكر بجميع أبواعه. وقد حظر النراد الو ذارى دقم 177 لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بنير ترخيص كتابي من وزارة التموين وقصد بذلك إحكام الرقابة علىهذا النوع من السكر الذي لايصرف إلا لأصحاب المسانع و لما كانت المسادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ تنصان بصفة مطلقة على معاقبة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق في استحقاق المقاب بين من يكون مأذونا لهم أصلا بالاتجار في السلعة ومن يكون غير مأذون له ودون تفريق في المشترين بين من كان مرخصا له بالحصول عليها أو ممنوعامنها ولما كان الحمكم المطمون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه باع السكر البودرة بعمر يزيد على السعر المحدد له، فإنه يكون مستحقا للعقاب مهما تمكن الطريقة الذي حصل بها على هذا السكر ومهما تسكن صفة الشخص الذي تصرف إليه فيه . »

(طعن رقم ۱۹۵۱ سنة ۲۱ ق فی ۱۹ / ۳ / ۱۹۹۵ السنة الثالثة قاعدة ۲۲۲ سفعة ۲۰۷)

٣٢ _ المبدأ القانوني :

إدانة المتهم بالامتناع عن سع ردة ناعمة رغم دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعالها فى رغف العجين وعدم تحقيق هذا الدفاع المهم إخلال مجق الدفاع .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطمن هو أن الحسكم المطعون فيه حين دان الطاعن بحريمة الامتناع عن بيع سلمة مسمرة و ودة ناحمة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لم يتتنع فى الواقع عن بيعها وإنما علق ذلك على شرطبيع الدقيق معها وهو شرط لايخالف العرف التجارى إذ أن قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٨ بوجب على أصحاب المطاحن أن يسلمو المخابر العربية الردة الناحمة اللازمة ارغف العجين بمعدل أقة ونصف لركل جوال من الدقيق زنته خمسون أقة ولما كانت هذه الردة تصرف لحال بيع الدقيق العرب عند من مكتب الخوين بذات النسبة التي تصرف بها المخابر العربية وللمنرض نفسه فإن هذا يفيد أن الردة الناحمة قد خصصت بالفعل وبأسر العربية وللمنرض نفسه فإن هذا يفيد أن الردة الناحمة قد خصصت بالفعل وبأسر العربية وللمنرض نفسه فإن هذا يفيد أن الردة الناحمة قد خصصت بالفعل وبأسر

الهادع لرغف العجين وأنه لو باعها استقلالا لآدى ذلك إلى حرمان من يطلبون الهقيق من الردة الناعمة التى تلزمهم لرغف العجين بها وقد دفع أمام محكمة الاستثنافية بذلك. وبأن رذارة التموين تقره على هذا النظر وأجابته المحكمة إلى المستثنافية بذلك. ثم أبدى في الجلسة التالية أن الوزادة لم توافق على إعطائه هذه الشهادة وأبدت استعدادها الإرسالها للمحكمة إذا هى طلبتها غير أن انجمكمة أعرضت عن ذلك رغم تعلقه بدفاع جوهرى له إذ هى طلبتها غير أن انجمكمة أعرضت عن ذلك رغم تعلقه بدفاع جوهرى له إذ هى طلبتها غير أن والإيخالف العرف التجارى.

وحيث أن الحسكم الابتداق الذي أيده التحكم المطعون فيه لاسبابه قد تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله , وبما أن حكمة تحديد نسبة الردة اللدقيق عند الاستلام من المطاحن ماهو معروف من أن معدل الانتاج أردب الفتح مائة أقة دقيق وثلاث أقات ردة ناعمة عسدا الردة الحشنة ومن ثم كان طبيعيا إلزام المطاحن بأن تسلم الردة مع الدقيق بنسبة إنتاجها ونظراً لتلازم الردة الناعمة مع الدقيق في صناعة الحبر كان طبيعيا أن يقوم هذا التلازم في التسليم للتجارة وبما أنه وإن كان شراء الردة الناعمة يكون مباحا في الغالب لصناعة الحبر إلا أنه ليس ثمة ما عمنع المستبلك من شرائها لمقاصد أخرى .

وحيث أنه لما كانت المادة التاسعة من الفانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ التي عوقب الطاعن مقتضاها تنص على عقاب من باع سلعة مسمرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح بزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشترى سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون غالفا للعرف التجارى وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بأن الردة الناعمة تصرف بها للمخابر العربية الدة الناعمة تصرف بها للمخابر العربية ويقصد استعمالها في رغف العجين وكان هذا الدفاع في حقيقته يقوم على أنه حين امتع عن البيع قد استد إلى الغرف التجارى فإن المحكمة إذ دانته دون أن تحقق هذا الدفاع تسكون قد أخلت بدفاعه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

وحيث أنه لمنا يتقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . . (طن رقم 17 سنة ٢٢ ق ق ٨٩/٣/١٨ السنة الثالثة ناعدة ٢٢٧ س ٢٦٢)

٣٣ ـــ المبدأ القانوني:

تتوافر الجريمة بمجرد امتناع التاجر عن بيع سلمة مسعرة أو معينة الربح بالسعر الحدد وتميين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسئولية عما يقع من مثنالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم 177 السنة ١٩٥٠.

المحكمية :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالامتناع عن البيمع قد أخطا في تطبيق القانون و تأويله . ذلك أن الطاعن الأول وإن كان أحمد أصحاب المحل إلا أنه لا يقوم بمباشرة البيمع فيه وليس له رقابة عليه اكتفاء بوجود المدبر المعين لهذا الغرض وأنه لم يكن موجوداً وقت حصول الواقعة حتى كان يستطيع منع وقوعها ثم إن واقعة الامتناع عن البيمع في ذاتها بالبيم لم يمتن عنه امتناعاً عاما مطلقا ولم يكن يرمى من وراء هذا الامتناع إلى كسب حرام أو خالفة ما قصده الشارع بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ بالسعر المحدد لها . وإنما كان امتناعه عن البيم حاصلا مع شخص بعينه بسبب بالسعر المحدد لها . وإنما كان امتناعه عن البيم حاصلا مع شخص بعينه بسبب بالسعر المحدد لها . وإنما كان امتناعه عن البيم حاصلا مع شخص بعينه بسبب يلسد حصولها بينهما . هذا إلى أن القاش الذي امتنم العامل عن بيمه لم يكن معروضا البيمع بالحالة التي كان عليها وقت طلب شرائه بل كان محتفظ بع بعد لا يكون عملا للمقاب .

وحيث أن الحسكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر الفانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد الآدلة التي استخلص منها ثبوتها لما كان ذلك وكان الثابت بالحسكم أن القائش كان معروضا للبيمع بالمحل فعلا وأن العامل الممكف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحسكم إذ دان الطاعنين بهذه البعريمة لم يخطى في شيء ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥٥ إذ نس في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيمع سلعة معينة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح وقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلع متى توافرت لهم حياذتهم

بحيث إذا امتنموا عن ذلك اعتبروا متنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد أن استعدادهم البيع وإلا كانت النتيجة أن يفلتوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشترين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرو وهو مالا يتصوره أن يكون الشارع قد قصد إليه . وأما ما يقوله الطاعن الالالعن عدم جواز مسائلته مع وجود مدير المحل فردود بأن بحرد تعيين مدير المحل لا يعني صاحبه من المستولية عما يقع فيه من متالفات الاحكام المرسوم بقانون المشار إليه فقد فرضت المادة المخاصسة عشرة منه هذه المسئولية عليه وأوجبت عقابه بعقوبتي الحبس والفرامة معا مالم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فني هذه الحالة الاخيرة وحسدها لا يعني من العقاب كلية وإنما تحققت مسئوليته طبقا الفقرة الثانية من المادة المهاز إليها فيقضى عليه بالغرامة دون الحبس . »

(طن ۲۱۸ لسنة ۲۲ ق في ۳/۲/۳ ۱۹۰۱ السنة الثالث قامدة ۲۲۳ م ۲۲۳) و ويتفس المحنى الطعن رقم ۳۸۳ لسنة ۶۱ ق فی ۳۱ / ه / ۱۹۹۲ لسنة ۱۷ قامدة ۱۲۶ و جاء فيه :

ولما كان الشارع إذ نصرف المادة من من المرسوم بقا نون ه اسنة ه ع م إدار آنه بششق التعوين على أن يكون صاحب المحل مستولا مع مديره أو القائم على إدار آنه عن كل ما يقع في ألحل مستولا معمديره أو القائم على إدار آنه عن كل ما يقع في ألحل مستولا المستولة المارة في المحلم المقورة لها فإذا أنبت أنه بسبب الفياب أو استحالة المراقية لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الفرامة المبيئة في المواد من ، و إلى ٢٥ من هذا المرسوم بقا نون . وتسكون الشركات و الجمعيات والهيئات مستولة بالتصامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاديف . قد دل على إنه لا يو أوج بين مستولية المحكوم عليه بقيمة المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كلهها في صاحب المحل وبين مستولية كلهها تقوم المستولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير لان مستولية كلهها تقوم اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل ، وإذا كارت الثابت بالحكم المطعون فيه إرب الطاعن من أصحاب المحل . كان رمى الحكم بالحطا في تطبيق القانون غير سديد .

ع ٣ ــ المبدأ القانوني:

عدم إعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عروسول مواذ النَّموين إليه بمكان ظاهر في محله جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائي خاس .

الحكة :

وحيث أن الحسكم المطمون فيه بين واقعة الدعوى ما تتوافر فيه جميع المناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذكر الآدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن فقال و وحيث أن القرار ٩٩ لسنة ١٩٤٦ المعدل بقراد ١٥٨ لسنة ١٩٤٨ لا يشترط قصدا جنائيا خاصاً وإنما بقع الجريمة إذا المواد إليه مع علمه بأن القانون يفرض عليه هذا الواجب وهو على علم مفترض المواد إليه مع علمه بأن القانون عدرا ومن ثم فإنه لا يشترط إنمام هذه الجريمة أن تقدم شكوى في المتهم من بعض المستهلكين أو أن لديه نيه التحميل وكما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قراد وزارة التجارة والصناعة رقمه ٩ لسنة ١٩٤٦ للعدل به القرار وقم ١٥٨ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه يجب على تجار التجزيق والجعيات التعاونية الفرعية أن يعلنو في مكان ظاهر من مخالهم عن تاريخ وصول توقر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة أن الحاون فيه حين دان الطاعن لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا . .

(الطمن رقم ه سنة ۲۲ ق في ۲ / ۲ / ۱۹۰۳ السنة الثالثة قاعدة ۲۲۰ منتجة ۱۹۰

مع _ المدأ القانوني:

إن الشارع حين عين الأشخاس الذين أواد أن يختمهم القرار رقم ٢٦٨ اسنة ١٩٥٠ قد حصرهم في فئات معينة لا يمكن أن تنصرف للي الزارع الذي مجوز مقادير من حاصلات زراعته الحالمة حياء تصد يبيعا دفية واحدة أو على دفيات .

المحسكمة :

, وحيث أن الحسكم المطعون فيه خين بين واقعة الدعوى قال , أنها تتحصل

فى أن المحقق علم بأن شخصاً يتبحر بالسكر ففتش مؤله قمشر على ستة جولات بها سمير وقرر صاحب المنزل أنها للطاعن وأقر الطاعن بأنها لعوان السمسم المضبوط منتج من زراعته وقد نقله إلى المسكان الذى وجد به بقصدبيعه ثم تعرض الحسكم لدفاع الطاعن فقال وإن المشروع من القرار المشار إليه ينصرف إلى كل من يحوز كيات من السمسم بقصد الاتجار فيها جملة وأن الطاعن وإن لم يكن تاجراً بالمعنى التانوتي الدقيق إلا أنهوقد أقر بأنه انتوى بيسع السمسم المضبوط جملة فإنه يخضع لاسكام هذا القرار .

وحيث أنالمادتينالأولىوالثانية من قرار وزير التموينرةم٢٦٨ لسنة . ١٩٥٠ أوجبتا علىطائفة معينةمن الاشخاص همأصحاب البضائعوا لمقاولون والمستوددون وتجار الجلة الذين يتعاملون فى كل أو بعض الاسناف المبينة فى الجدول الملحق به ــ ومن بينها السمسم ــ أو الذين يحوذونها بأية صفة كانت ــ أن يرسلوا إلى وزارة التموين في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بياناً يشتمل على اسمهم وعنوانهم ورقم القيد بالسجل التجارى والمخازن التابعةلهم ومحالوجودها والمقادير التي لديهم منها من تاريخ العمل بهدا القرار ، وأن يرسلوها كذلك في نهاية كل شهر بيانا بالسكميات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوا وما تبتى لديهم منها وأن يمسكوا سجلا خاصاً يثبتون فيها مقادير الاصناف التي قدموا بيانا عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الورود ومَا استخدموه من هذه الأصناف لأسماء المشترين ومقدار المبيع لسكل منها ويبين من كل هذا أن الشاوع حينءين الاشخاص آلذين أراد أن يخضعهم لاحكامهذا القرار قد حصرهم فى فئات معينة لا ممكن أن تنصرف إلى الزارع الذى محوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات لما كان ذلك فإن الواقعة الثانية بالحكم المطعون فيه تكون غير معاقب عليها ويكون الحكم إذا قضى بإدانة الطاعن مخطئاً ويتعين إذن نقضه والقضاء بداءة الطاعن . .

(العلمن رقم ٦٦ لسنة ٢٢ ق في ٩٩ / ٢ / ٢ ه ٩١ السنة الثالثة قاعدة ٢٦٨ صفحة ٧١٩) .

٣٦ ــــ المبد الْقانولُى:

هدم الإخطار عن القس في عدد الأفراد المنهيين مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوقاة أو لأى سبب آخر معاقب عليه ولو كان ذلك عن فرد واحد .

المحكمة :

وحيث أن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يردعلى مادفع به الطاعن التهمة فيها يتعلق به هقيقته من أنها ولو كانت قد تزوجت إلا أنها ظلت تتردد على معلقه وتستهلك مقرراتها من التموين ولم تقيد على بطاقة زوجها همذا فضلا عن حلول زوجته حروجة الطاعن حال شقيقته بمنوله وعدم قيسدها في بطاقته وكذاك فقد دقع الطاعن أمام المحكة بأن الحالم حسين سيد كان عنده وقت حصر البطاقات وأن ما قاله والدهذا الحادم من أن ولده لم تابت في قضية الصحح وقبل النفيذ هذا القرار قضت بإدانة الطاعن ولم ترد على دفاعه ويضيف الطاعن ولم تنفيذ هذا القرار قضت بإدانة الطاعن ولم ترد على دفاعه ويضيف الطاعن المستقدم أن الواقعة قد صارت بعد إصدار النائب العام لكتابه الدورى رقم هه لسنة ٧٤ م إلى النيابات بطلب حفظ الشكاوى التى من قبيل الدعوى المنظورة قد صارت الواقعة ولاعقاب عليها .

وحيث أن الحكم المطمون فيه بين واقد ــــة الدعوى بما تنوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن فيها واستند في ذلك إلى الآدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . ولما كان ذلك وكان ما أخذ به الحسم واستند إليه في إدانة الطاعن بعدم إخطار مكتب التمون عنا نفصال أخته المقيدة ببطاقته عنه في الميعاد المحدد يتضمن بذاته الرد على مادفع به هذا الشطر من التهمة وكان يبين من أسباب الحكم أنها لم تتحدث بشيء عن الحادم فلم تجعل من شطر التهمة في يتعلق فيه أساسا لا دانة الطاعن وكان يكوني في العقاب يمتضي المادة العاشرة من قرار ع.ه. لسنة ١٩٤٧ ألا يخطر صاحب الطاقة مكتب التموين المختص عن أي تقص في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب

(م ٤ ــ أحكام النقض التموينية)

آخر ولوكان ذلك عن فرد واحد لمساكان ذلك فإن الحسكم المطعون قيه يكون سليا ولا تسكون ثمة مصلحة للطاعن فيا يثيره من دعوى الاخلال يحق الدفاع الصدور الحسكم قبل ضم النصية الحاصة بالحادم هذا ولا يقيد الطاعن الإشارة إلى كتاب النائب العام مادام القرار الذي طبقه الحسكم على الطاعن لم يلغ أو يعمدل بالطريقة القانونية و تعين من أجل ذلك وفض الطمن.

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . ي (الطمن رقم ١٦٣٤ لمدنة ٢١ ف ق ١٩٥٢/٢/٢٧ المسنة الثالثة فاعدة ٢٨٠ س ٤٧٤).

٣٧ ــ المبدأ القانوني :

لمعاونى البوليس وهم أسلا من مأمورى|المبطية الفضائية حق اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٥٠ لسنة ١٩٤٠ ولهم حق دخول المصافع والمحال وقص الدفائر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون لذن من النيابة .

الحكمة

دوحيث أن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفعورد عليه فقال ، إنه مردود بأن الصابطين من معاوني البوليس الدين لهم أصلا صفة الصبطية القضائية بمقتضى المسادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات والدين خولوا بمقتضى المسادة و ، من المرسوم بقانون رقم مه لسنة ه ، و و و و الدين خولوا المقتضى المسانع والمحال وجعل لهم بموجب تلك المسادة في جميع الاحوال حق دخول المسانع والمحال وقص الدفاتر والمستندات على الوجه المبن بتلك المسادة بما يتمين معه اعتبار وعلى على غير أساس صحيح ولا وجه لقبوله ولمساكن ماقاله الحكم عن ذلك عصيحاً في القانون فإن مايشيره الطاعنان في هسادا الوجه يكون بدوره على غير أساس على غير أساس على غير أساس.

وحيث أن الوجه الرابع يتحصل فى القول ببطلان بحضر تحقيق البوليس لمما يبين فى صدره من أن هذا التحقيق قد أجراه ضابطان معاً فى حين أن المستفاد من نص الممادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات هووجوب توحيد المحقق والشادع إنما قصد بذلك إلى تنظيم التحقيق وضمان سلامته وكفاية الصمالح العام مراعاة مصلحة المتهم. وحيث إنه لمسا تقدم يتعين الحسكم برفض هذا الطعن موضوعاً . .

(طمن رقم ١٤٣٩ لسنة ٢١ ق في ٣/٣/٢٥١ السنة الثالثة غاعد: ٧٨٧ س ٤٠٤ }

٣٨ ـــ المبدأ القانونى :

المحكمة :

دوحيث أن التيابة اتهمت المطمون ضده بأنه باع برتقالا بأكثر من السعر الجبرى فحكم براءته ولما أن استأنفت النيابة قضيته المحكمة الاستثنافية بتأييد الحكم المستأنف وأسست قضاءها على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأنه فضلا عن ذلك فإن النيابة لم تقدم مايدل على أن سعر أقة الرتقال الرسمي في يوم وقوع الحادث كان ٢٥ مليا.

وحيث أنه لمداكان التراضى على البيع والنمن كافياً فى الأصل لانعقاد البيع وتمامه بقطع النظر عن أدائه النمن وكمان القانون من جهة أخرى يعاقب كذلك على بحرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو مالا يتعلل عام البيع وكان علم تقدم قائمة الاسعار المسمن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة منها إذكان لها أن تأمر بضمها وأن تطلع عليها مادام لم يدع المطغون صده أنها لم تعان بالطريق المرسوم بالفانون ــ لماكان ذلك فإن الحمكم المعاهون فيه حين قضى بالبراءة الأسباب التي أوردها ودون أن يلاحظ الاعتبادات السيابقة في قضائه يكون مخطئاً ومن ثم يتمين قبول الطعن و تقض الحسكم المطعون فيه . . (طمن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٢ ق في ٤٢/٥/١٠ السنة الثالثة ناعدة ٣١٥ س٣١٥)

٣٩ ـــ المبدأ القانوني:

لمساك دفتر لإنبات مقادير الأسناف الواردة المحل العام وتاريخ ورودها وما يباع منها . . لملخ هذا الواجب مقصور على أصحاب المحال العامة ددانة العلاعن في هذه الجريمة على افتراض أنه مدير المقهى — مع اقتصار النس على أصحاب المحال ودون تحقيق ما عسى أرت يكون له من صلة أخرى بالمحل قصور .

الحكة :

«وحميث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مقهى لم بمسك سجلا مقمدا لحركة السكر المنصرف له بمقهاه وطلبت معاقبته بالمادتين ٧ ، ع. من القراد الوزاري رقم ع. و اسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ وأنه إذ دافع أمام المحكمة الاستثنافية بأنه ليس صاحب مقهى قالت المحسكمة إنه بوصفه المدير فإنه طبقاً للمادة ٥٨ من المرسوم سالف الذكر يكون مسئولاً بغض النظر عن مستولية صاحب المحل لما كانُ ذلك وكان القرار رقم ع. ٥ لسنة ه ع ٩ و هو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة أرب يكون للمهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادىر الأصناف التي ترد لهم وتاريخ البيع وكان الحسكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن . . على افتراض أنه مدىر مقهى وأنه مسئول بغضالنظر عن مسئولية صاحب المحل وذلك معاقتصار النص على أصحاب الحمال و دون أن يحقق ماعسي أن يكون للطاعن من صلَّة أخرى بالمحل بوصفه صاحبا له أصلا أو بوصفه مستغلاله طبقا لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحبا له كذلك لما كان ما تقدم فإن الحسكم المطعون فيه حين دار الطاءن الأسباب المثباد إليها آنفا يكون قاصرا قصورا يعيبه يستوجب نقضه ي .

(العامن رقم ٨ أسئة ٢٧ ق ق م ١ / ٤ / ٢٥٥٢ السنة الثالثة قاعدتم ٣١٨ -مشعة ٨٤٨).

.ع _ المبدأ القانوني:

على تجار الجلمة ونصف الجلمة أن يقدموا المدفرى التاجر فاتورة تدكون مستوفاة لبيانات حددها القانون وعدم تقدم الفاتورة أصلا وعدم استينائها البيانات التي بتعالمها الفانون يستوجب العقاب .

الحسكمة :

ورحيث أنه ما جاء بأوجه الطمن بشأن الفانون فردود بأن القرار الوزارى رقم 1.0 المنة . 190 قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجلة و نصف الجلة أن يقدموا للشترى التاجر فاتورة وأن تسكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حدها القانون فسكلا الأمرين عدم تقديم فاتورة أصلاوعدم استيفاتها البيانات. التي يتطلبها القانون إذا أعطيت مستوجب العقاب هذا ولا جدوى للطاعن في يرم بصدد عدم الإعلان عن الأسمار . إذ الثابت من الحسكم المطمون فيه أنه دان الطاعن في جريتي عرض المواسيد للبيع بسعر يزيد على المقرر وعدم الإعلان عن أسعارها ، وطبق في حقه المادة ٣٢ من قانون المقوبات عن التهمتين ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة . »

(الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ تى ق ١٥ / ٤ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعلت ٣٣ . مقمعة ١٩٨٦).

١٤ ــ المبدأ القانونى :

لا يجوز انتجار النجزيّة أن يتصرفوا في مواد انتموين لنير المسملكين المحصمين لـكل منهم والمقادير المقررة لـكل مستهلك

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول أن محكة أول درجة دائنه على أساس أنه تصرف فى السحر المستشافية و تابعتها المحكة الاستشافية فى ذلك إلا أنها قضت براءة المتهم الثانى على أساس بطلان التفتيش وبالتالى عدم توفير حالة التلبس والمستفاد من ذلك أن الحسم المطعون فيه ساو على نهج ما دفع به الطاعن من أن السكر لم ينتقل إلى ملكية المتهم الثانى بل سلم إليه من الطاعن على سبيل عادية الاستمال لسد ما كان لديه من

عجر أمام مفتش النموين لمناسبة قيامه بحرد المواد النموينية بمحله ومن ثم لايكون هناك تصرف بما يعاقب عليه القانون لأن الطاعن لم يقصد إلى التخلى عن ملكية السكر بصفة نهسائية أو أنه أيدى هذا الدفاع أمام عكمة الموضوع وتمسك به إلا أنها لم ترد عليه وهذا قصور يعيب الحسكم.

وحيث أن الحكم المطامون فيه بين واقعة الدعوى ما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الآدلة التي استخاص منها ثبوتها أما ما يثيره من أن التصرف الذي وقع منه للمتهمالثاني من السكر موضوع الاتهام إنماكان على سيل عارية الاستحال فردود بأن المادة إمن القرار الوزاري رقم ع. ماستة ي عموا وقضت على أنه و تخصص وذارة التجرين عدد المستهلكين المخصص لـكل منهم والمقادر المقررة لـكل مستهلك قد أفادت حظر التصرف في مواد التجرين بأي نوع من أنواع التصرف أن مواد التجرين بأي نوع من أنواع التصرفات لذير من خصصت له هذه المواد ولما كان الامركذلك وكان لا تناقض بين إدانته وتردئة الآخر الذي كأن متهما معه وكان الحمر الابتدائي المؤود للماد ولمناد الشاد الماد المقاد ولمناد الأسباب السائفة التي أوردها فإن الطمن برمته لا يكون له على له على .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . ي (العلن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٧ ق ق ١/ ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٤٥ سفحة ٩٢٣) .

وينفس المعنى الطعن رقم . ٤ . و السنة ٢٧ ق في ١٩٥٢/١٢/٨ وجاء فيه : ومتحكان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلمكين يصرف لسكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي اعتمدته وزارة التموين للاستهلاك العالمي فإن تصرفه في هذا السكر بإقراضه إلى آخر يسكون غير جانز تانوناً . ،

٢٤ ــ المبدأ القانونى:

حيارة صودا واردة من غير طريق الجارك قبل صدور القرار رةم ٢٥ لسنة ١٩٥١ لا عقاب عليها .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطعون فيه حين دانه بأنه واستحصل على كميات من الصودا السكاوية التي تنظمها وزارة النوين ، جاء خالفاً للقانون ، وذلك أن المادة ٢ من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ إنما تدير إلى المواد المستولى عليها من الدوائر الجركية فإذا لم تسكن كذلك وكانت واردة من مصادر أخرى كمخلفات الجيش البريطاني فإنها تخرج عن هذا النطاق وبالتالي لا يعاقب على حياز بها . إذ أن القانون لم محرم الحصول على الصودا السكاوية من غير طريق الجارك .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بثلاث تهم وهي أنه في ١٤ من ينابر سنة ١٩٥١ أولا: لم يمسك سجلا لإنسات الربوت الواردة لمصنعه وما يستخدمه منها . وثانيا . أنه استخدم كمية من الربيت تتجاوز نصيبه منها وثالثاً : استحصل على كنيات من الصودا الكاوية وهي من المواد المستولى عليها بغير الطريق التي تنظلها وزارة التموين فقصت محكة أول درجة بإدانته في الأولى ، وأن الثانية إنما تتحصر في أنه لم يخطر عن المتوقى الديه من الزبيت كذلك الحال بالنسبة إلى التهمة الثالثة وقالت إن الالتوام الوارد بالمادة بم من الثراث وقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ والمعاقب على عدم الإذعان له بموجب الممادة الثالثة منصب على المستولى لديهم وليس على المشترين منهم ولكن الظاهر من أقوال المتهم أنها يخطر عن حيازته كيةمن الصودا الكاوية المضبوطة وما استهلك منها شهراً بشهر بما ينطبق على المادة به ١٩٤٢ عقوبات بالنسبة إلى المعين .)

⁽ الطمن رقم ١٤٤٦ لمنة ٢١ ق في ١٣ | ٥ / ٢٥٠٢ المبنة المثالثة قاعدة ١٤٣ صفحة ١٤٣٣) ,

٣٤ ــ المبدأ القانونى:

هقاب التاجر على عدم قيده بالسجل الحاص تاريخ استلام تجار النجزة لمقرراتهم من السكر ذلك القيده الذى يجب أن يكون باليوم كيما تنحقق رقاية السداطات الفائمة على النوين من تنفيذ الغانون .

المحكمة :

وعدم أن الطاعنين يقولان في الوجه الأول أن الحسكم المطمون فيه أجماً في تطبيق الفانون. إذ دانهما بتهمة عدم الإخطار عن ورود رسالة السكر إليهما وعدم إنبات استلام تجار التجرئة المقدار المخصص اسكل منهم بالدفائر المعدة للذك ممقولة أن الإخطار الذي قام به الطاعن الأول ليس إخطاراً بالمحنى الذي قصده الفانون وحصوله لفير الجهة التي حددها في حين أن القانون أجاز أن يكون الإخطار شفوياً . وأن يكون لمراقبة التموين أو لمسكتب التموين الفرعى . وقد تم الاخطار في اليوم التالي لوصول السكر وفقاً لقانون ومن ثم فلا محل للمقاب تم الاخطار في اليوم التالي لوصول السكر وفقاً لقانون ومن ثم فلا محل للمقاب كذائره الشهر الذي فيه التسليم إلى تجار الجرة لأنهم إنما يستلمون السكية المخصصة للشهر فلا محل إذن لأن يكون الانبات باليوم وحصل الوجه الثاني أن الحسكم جاء قاصراً إذ استند إلى شهادة مراقب التون دون أن يوردها تفصيلا . وأن اعتراف المتهم الأول بأن الرسالة تون مقداراً معيناً ولم يعين الحكم مراده من اعتراف المتهم الأول بأن الرسالة تون مقداراً معيناً ولم يعين الحكم مراده من الثان أنه دفع بأنه كان مريضاً وأنه وكل أمر إدارة المحكمة لم تقم بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانو فية للجريمتين المتين أدين بهما الطاعنان وأورد الاداة التى استخلص منها ثبوتها فأثبت أن الطاعن الأول أقر بورود رسالة السكر وأن الطاعنين لم يرسلا إلى مراقبة التعوين أو مكتب التعوين الفرعى بيانا عن مقدارها وتاريخ ورودها في خلال الأجل الذى حدد القانون . كما أنهما لم يقيدا بالسجل الحاص تاريخ استلام تجار التجرئة لمفرراتهم من السكر وأن إثبات هذا التاريخ بجب أن يكون باليوم كيا تتحقق رقابة السلطات القائمة على التعوين من مراقبة تنفيذ المقانون .

ولمساكان ماذهب إليه الحسكم المطمون فيه سديداً في القانون وكانت المحكمة قد تعرضت لدفاع الطاعنين ففندته وأطرحته للاعتبارات التي ذكرتها فإن الطفن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيساً مما لا تقبل إثارته موضوعيا أمام محكمة النقض . .

(طمن ٥٠٦ لسنة ٢٢ ق ق ٢٠/٥/٢٠ السنة الثالثة ناعدة ٤٦٨ س ١٩٩١) ٤٤ ـــ المبدأ ألقانوني :

القمح الواجب توریده للحکومة مطاوب بذانه وفقاً للقانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۰ والقرار الوزاری رقم ۶۶ لسنة ۱۹۰۰ وتورید قیمة نمن القمح لا مجدی .

الحمكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بوصف أنه لم يسلم السكمية المطلوبة للحكومة من القمح عن سنة ، ١٩٥ قد أخطأ في تطبيق الثانون . ذلك أن الواقعة المسندة إليه أصبحت غير معاقب عليها . بصدور القرار الوذارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ الذي قد أجل توريد القمح المطلوب للحكومة حتى آخر أبريل سنة ١٩٥١ . هذا إلى أن الطاعن ورد الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه . وقدم إلى المحكمة الاستثنافية الوصل الدال على ذلك وتاريخه ١٤٥ من أبريل سنة ١٩٥١ ولكن المحكمة قضت رغم ذلك بإدابته دون أن تعمر بالتحدث عن ذلك والرد عليه .

وحيث أنه لما كان الحسكم المطعون فيه قد أنبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحسكر ما المستحق لها عليه من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده . وكان القمح الواجب توريده مطلوباً بذاته للحكومة وفقا المقانون وقم و لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين وقضه موضوعا ... (الطنن رتم ٤٨٠ لسنة ٢٢ في في ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ السنة الثالثة قاعدة ٣٧٠ سفية ٢٠٠٩).

ه٤ ــ المبدأ القانونى:

استيراد صفقة صفيح وعدم الإخطار عن ورودها يرتب المشولية على كل ملزم بالاخطار ولو تعدد الأشيناس الذين تنطبق عليهم نصوص القانون .

الحمكة :

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية المجرام التى دين بها الطاعنان و أنبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الأول استورد سفقة الصفيح لحسابه الحاص ثم باعها إلى الطاعن الثانى بعد أن قام بمصاديف التأمين والنقل وأن الطاعن الثانى بدوره باعها إلى آخر قبل وصولها إلى ميشاء الاسكندرية واستولى على ديح يزيد عن المسموح به قانونا لما كان ذلك فإن المسكم لمطعون فيه يكون سديدا إذا قضى بمسئولية كل الطاعنين عن عدم الإخطار أن القانون رتب هذه المسئولية على كل من يلزم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الدين تنطبق عليهم نصوصه .

و لما كان قانون التسعير الجبرى الذى يشير إليه الطاعن الثانى في طعنه لم تطبقه المحكمة على واقعة الدعوى وكان فى إيرادها أدلة الثبوت التى أخذت بها ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها ما يستقل به قاضى الموضوع أما ما يثيره الطاعن الثانى بسبب الحطأ فى إثبات التاريخ أو طلبات النيابة العمومية فى الدعوى فلا تأثير لما يقوله من ذلك على سلامة الحكم .

(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٢١ ق في ١٠ / ٢ / ٢٥ ١ السنة الثالثة قاعدة ٤٠٠ صفحة ٢٠٠٨)

٢٦ ــ المبدأ القانوني :

لمدانة الطاعن فى جريمة تعلق بضبط البيانات فى الفوانير المسلمة المشترى والسجلات الواجب إمساكها ومصادرة الأقفة الى لم تستكمل البيانات الحاسة بها غير جائز إذ لايمكن القول بأن هذه الأقفة هى موضوع الجريمة .

المحكمة :

وحميثأن الطعن يتحصل فى أن الحسكم المطمون فيه قد أخطأ فى تطبيقالقا نون إذ قضى بمصادرة أشياء لانعتبر موضوع العجريمة التي دان الطاعن من أجلها . وحيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن أنه أولا . لم يثبت في الفواتير الصادرة منه سعر البيع للمستهلك والصفة التجارية التي باع بمقتضاها ونسبة الربح و ثانياً . لم يمسك سجلا منتظا به كافة البيانات المطلوبة وأهمل القيد إبتداء من شهر سبتمبر سسنة ، ١٩٥٥ وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدرها . ٢٠٠ جنيه وأمر بمصادرة المشرين ثوبا من القاش الصوف المضبوطة بمجله .

وحيث أنه لما كانت المادة و من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٩ الحاص بشئون التسعير الجمرى وتحديد الأرباح إنما تقضى بضبط الآشياء موضوع الجمريمة ومصادرتها وكانت الجمريمة اللى دن الطاعن مها جريمة تنظيمية تنظيمية تنظيمية البيانات والفو انير التي تسلم للمشترين والسجلات التي أرجب القانون إمساكها توصلا لإحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى فإنه لا يمكن القول بأن الاقشة التي لم تستمكمل البيانات الخاصة بها هي موضوع الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة الاقشة التي ضبطت بمعدل الطاعن. وتدخالف القانون ويتمين نقضه في هذا الجزير.

(الطعن رقم ۲۷۳ لسنة ۲۲ ق فی ۱۰ / ۲ / ۲۰۹۰ السنة الثالثة فاعدة ۲۰۹ مشخة ۲۰۹۱) .

٧٤ ــ المبدأ القانوني :

الإخطار الذي يبتد به طبقا المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الإخطار نجطاب مسجل فى الأسبوع الأول من الشهر .

الحسكمة :

وحيث أن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد دانه اعتهادا على أنه لم يخطر مكتب التموين بخطاب موصى عليه كما يقتعىالقرار الوزارى رقم ع . ١ السنة ٤٩ ه ف حين أن الطاعن قد دفع بأنه قام بهذا الإخطار بخطاب أرسله بالعريد العادى فلم تعن الحكمة بالتحقيق من وصول هذا الإخطار إلى مكتب التموين ولوان لم يرسله بطريق العريد الموصى عليه إذ العبرة بوصول الإخطار فعلا بصرف النظر عن الوسلة التي اتخذت لارساله .

وحيث أن الحسكم المعلمون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعن وردعليه بمايفيد عدم وصول الإخطار الذي يرعم أنه أرسله بالعريد العادى وأن الطاعن قد علم يعدم وصول الإخطار الوصى عليه بعد الميعاد ولمساكان الإخطار الذي يعتد به طبقا للمادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ع.ا السنة ١٩٤٩ إنما هو يخطاب مسجل في الاسبوح الاول من الشهر وكان إخطار بهذا الطريق لا يحصل من العادن فإن الطعن إيكون على غير أساس متعينا رفهنه موضوعا . .

(الطمن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ تى في ١٠ / ٦ / ٥٩ ١ السنة التالثة قاعدتـ ٤٠٨ . صفيحة ١٠٩٧)

٨٤ — المبدأ القانونى :

مد أجل تنفيذ الفرار رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۰۱ بإلزام أسحاب المصافع التي تستخدم السكر فى سناعتها بالمجاد سجل خاس الى ۱۰ من نوفمبر سنة ۱۹۰۱ فلا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات لأحكامه .

المحسكمة :

و وحيث أن الثابت من كتاب وزارة التموين إلى النيانة بتاريخ ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ الذي اطلعت عليه المحسكة أن تلك الوزارة إذ أصدرت القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقتنى بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها أن يتخذوا سجلا خاصاً محترما بخاص مراقبة التموين التي تقع مصانعهم في دا ثرتها قد حددت لتنفيذ هذا القرار أسبو عين من يوم ٧ من يونية سنة ١٩٥١ وهو تاريخ نشر القرار أن الوزارة مدت أجل تنفيذ القرار حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ بناء على طلب غرقة صناعة الحلوى ثم أنه نظراً لما تبين الوزارة من أن الكثير من المصانع لم يتيسر لها تنفيذ هذا القرار حتى نهاية المعياد المحدد (١٠ أغسطس سنة ١٩٥١) فقد قررت جعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفر سنة ١٩٥١) فقد قررت جعل آخر موعد لكتديم المشار إليه إبلاغ الجهات المختصة بذلك والتصرف في القصايا المعروضة لكتابها المشار إليه إبلاغ الجهات المختصة بذلك والتصرف في القصايا المعروضة الآس على صور مدا القرار ولما كان ذلك وكان النائب العام قد أرسل

كتابه الدورى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ إلى النيابات ببلغها القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ ثم مد ذلك الأجل ١٠٠ لسنة ١٩٥١ حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ ثم مد ذلك الأجل بأمر تنفيذ القرار الوزارى سالف الذكر إلى ما بعد يوم ١٥ من و فحر سنة ١٩٥١ وكانت الواقعة التي دين بها الطاعن هي عدم تنفيذه أحكام القرار المفار إليه في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها و تعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء براءة الطاعن . »

(الطمن رقم ۷۷ كسنة ۲۳ ق في ۱۶ / ۲ / ۱۹۳۲ السنة الثالثة تاعدة و ۶۱ - صفحة ۱۱۱)

٩٤ ــ المبدأ القانونى:

التصرف فى السكر المد للمصانع والمحال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التموين أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم٤٠٠ لسنة ١٩٤٠ بمتضى المادة الثنانية من القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧.

الحكمة :

وحيث أن الفراد الوزارى وقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمنشور في العدد رقم ١٢٧٧ من الوقائع الرسمية العمادرة في من سبتمر سنة ١٩٥٢ و ١ ألفى بالمادة الثانية منه الفرارات الوزارية ٢٥٨ السنة ١٩٥٥ و ٢٠ سنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان القراد رقم ١٠٥٤ من المنتق ١٩٥٥ و ٢٠ سنة ١٩٥٦ وقصر بالمادة الأولى المركر والتمكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائل وبذا فقد أصبح السكر المد للمسانع والمحال العامة مباحا وغير خاصع لأحكام القرار رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٥١ عليها عليها ، ويتمين لذلك قد أصبحت عوجب القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٣ غير معاقب عليها ، ويتمين لذلك نقر المحكم القرار رقم ١٩٠٤ نقي لذلك عدم المحكر والقضاء بوراءة الطاهن . »

(الطمن رقم ١٨٧ لسنة ٢٢ ق في ١٤/١١/٢٤ السنة الرابعة قاعدة ٥ ٥ صفحة ١٥٥).

و وينفس ألممنى الطمن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٢ ق في ١٩ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٦٥ ص ١٩٦١، وجاء فيه: ,أن إخطار صاحب المحل عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه فى صناعته وما تبق لديه لم يعد معاقباً على عدم القيام به بعد صدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ ،

وبنفس المعنى الطمن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٢ ق ق ٢٢ / ١/ / ١٩٥٢ السنة الرابعة فاعدة١٠٠٧ ص٢٧٦. وجاء فيه: , إن عدم إخطار صاحب المصنع مراقبة التموين عن إصلاحات أجراها بمحله ن شأنه عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه لم يعد معاقباً عليه بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . .

وبنفس المعنى الطين رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٢ ق ق ٢ / / ١٩٥٣ السنة الرابمة قاعدة ١٩٩١ ص٥٥٣ وجاً. فيه أنه ولا محل بعدصدور القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء المواد التموينية الحاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائل لعقاب صاحب المصنع طبقا للقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الحاص بالحلوى المعروفة بالفندان . .

.ه ــ المبدأ القانوني :

تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنمه باستعماله فى مصنع آخر يكفى لعقابه . وهذه الجريحة لا تقتضى قصداً جنائبا خاصا .

المحكمة :

وحيث أن حاصل الوجه الأول هو أن الحسكم المطهون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك لأن الجريمة التي دين بها الطاعن تطبيقاً للمادة ١٣ من القرار وقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ يجب أن يتوفر فيها قصد جنائي خاص فضلا عن القصد الجنائي العام وهذا القصد الحاص هو الباعث الحبيث أو الرغبة في تحقيق غاية صادة من استخدام السكر المقرر لمصنع بعبنه ، وهذه النبة غير تمتوفرة في واقمة المدعوى لأن الطاعن إنما اضطر إلى استخدام كمية من محلول السكر في إنتاج الفاوزة الحاصة بمصنعه في مصنع آخر بسبب إغلاق المصنع الأول تنفيذا لحمكم قضائي وخشية تلف المحلول الذي كان متبقيا لديه وقت إغلاق المصنع إهو بذاته

الذي كان يستخدمه في إنتاج الغازورة بمصنعه لو لم يكن أغلق . واستخدام السائل على الصورة التي وقعت لم يترتب عليه أي إخلال بسلامة العملية التي صرف من أجلها السكر ، هذا فضلا عن أن السكر المنصرف لم يستحمل بذانه في المصنع المرخص باستعاله فيه ، فإذا كانت الضرورة قد ألحاقة إلى استعال المحلول في صنع الغازورة بالمصنع الآخر، فإن ذلك لم يكن إلا خوفاً من تركه عرضة للتلف ودرءا للمسقولية التي تترتب على عجره عن إثبات كيفية التصرف فيه بما يعرضه للعقاب ، الأمر الذي يحمل ما وقع من الطاعن من حالات الضرورة التي يشملها إعفاء القانون في المادة ١٦ من قانون العقوبات . ويتأدى الوجه الثاني في أن الطاعن كان مجمل أحكام القرار الذي حوكم بمقتضاء وهو قرار إداري يلتمس فيه الدفع بعلم المأم بواقعة هي ركن من أركان الجربية التي نصت عليها المادة ١٣ من القرار المذكور، هي ريد على ذلك القول بأن الجبل بقانون العقوبات لا يقوم عذرا يعفي من العقاب ذلك لأن القرار المنتحسية وهي جميعاً تنسع لقيوله .

ويما يؤيد جهل الطاعن بالقرار أنه سارع فور عله بما فرصه من أحكام إلى إخطار السلطات التموينية بما تبقى لديه من مقررات السكر بعد إغلاق المصنع، كما أخر مفتش التموين بأنه نقل السكر إلى مصنع آخر . أما قول الحسكم بأن الطاعن تصرف في السكر في غير الفرض الذي أعد له فردود بأن الثابت من التحقيقات أن المصنع قد أنتج فعلا من الغاذورة ما يتكافأ وكمية السكر المنصرفة له ومن ثم فقد انتفت كل شبهة في أن الطاعن قد تصرف في السكر في غير صناعة الغاذورة التي خصص لها .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيها الأركان القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد الادلة على أن الطاعن تصرف فى جانب من ~ كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعاله فى مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين .

ولما كان الآمر كذلك ، وكان القانون لا يتطلب في هذه الجريمة قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكني أن يقارن المتهم الفعل الممكون للجريمة عن إدراك لمما يفعل ، وكان الشارع قد أراد بالقوانين الغوينية إحكام الرقابة على استمال المواد في الاغراض التي خصصت لها واعتبار كل تصرف مخالف نلك الاغراض جريمة مستوجبة للعقاب . لما كان ذلك ، وكان القرار الذي عوقب الطاعن بمقتصاء هو تشريع فرعي للرسوم بقانون ، وكان القراء الذي خول وزير التموين في المادة الاولى منه إصدار القرادات المنفذة له وفرض العقربات على غالفتها فإن العلمن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا ، ،

(الطمن رقم ٠٠٠ لسنة ٢٢ ق في ١١ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٤٣ صفحة ١٠٢)

وينفس المعنى الطمن وقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١٠ / ٢٩٥١ وجاء فيه : وأن تسلم متعمد توريد الحبز دقيقا لاستعاله في الحبر الذي تعمد بتوريده للمدارس وتصرفه فيه لفرض آخر يعرضه للمقاب بالمبادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ه له ١٩٤٥ سواء أكان الدقيق مستولى عليه أو لا » .

وينفس المعنى الطمن وقم ع٣٤ لسنة ٢٣ ق ف ١١ / ٥ / ١٩٥٣ وجاء فيه . تسليم المتهم إلى آخر جزءا من الدقيق المسلم إليه لصناعته خزرا بمخبره يكني لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقاً . .

١٥ ـــ المبدأ القانونى :

الدفع بالجهل لصدور قمار من وزير التموين فى حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من الفانون رقم ٩٠ اسنة ١٩٠٥ لعدم لمحالاته للمشتغلين بشئون التموين لا يصح

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يبنى طعنه على أنه كان يجهل صدور القرار الذي دين بمقتضاء إذ لم يعلن للشتغاين بشئون الشمرين كما جرى بذلك تقليد متبح من السلطات الشموينية وبخاصة وأنالقرار ليس تشريعاً أصلياً ولا يطرح بطبيعته أمام الهيئة التشريعية حتى تسكون في إجراءات عرضه عليها ما يكفل إذاعته وعلم المكفة به ومعدفع ذلك أمام المحكمة الاستشنافية إلا أنها لم تعن بشمحيصه أو الردعليه. وحيث أن القرار وقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل للقرار وقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨. الذى دين الطاعن بموجبه في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ه٧ لسنة ١٩٤٥ ونشر بالجريدة الرسمية فإنه يكون ثاقد المفعول في حق السكافة ولا إليسوخ الدفع بالجهل به . .

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٣ ق في ١ / ٢١ / ٢٥٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٧١ صفحة ١٧٨)

٢٥ ــ المبدأ القانوني :

لا تناقش بين براءة العامل الذى يتولى تقطيع الحيز وإدانة صاحب المخبز ومديره المسئول لاتناجهما وعرضهما البيع خبزا بنقس عن الوزن المترر فمسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على اقتراض قانونى هو المشرافهما على المحل .

المحسكمة :

, وحيث أن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيسه أنه قضى ببراءة الحزاط الذى يتولى تقطيع الحبر وكان مؤدى ذلك أن يقعى ببراءة الطاعنين أيضا ، لأن مسئوليته . وأن شاهدى الإنبات قد شهدا أمام المحكمة بأن الحبر الذى وزن بعضه طازج وبعضه مرتجع وأن الخبر المرتجع بعضه طرى . . وبعضه بحفف إلا أن الحسكم لم يعول على شهادتهما إذ فهم خطأ أنهما شاهدا إنى للمتهمين ولو أنه تنبه إلى حقيقة الأمر من أنهما شاهدا إثبات لا نني لجاز أن يتغير رأيه في شهادتهما .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بأنهما أنتجا وعرضا السبع خبرا ينقص عن الوزن المقرر قانونا تطبيقا للمادة 0.0 من المرسوم بقانون رقم و 4 لسنة و 9.6 وذلك باعتبار أولهما صاحب المخبر والثانى مديره المسئول وقضى في الوقت نفسه بتبرئة العامل الذي يتولى تقطيع الحنبر بقوله أن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ولذا لا تعارض بينها و بين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث المقانون ذلك لأن مسئوليتهما إنما تقوم على اقتراض قانوني هو إشرافهما على المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي قائمة سواء عوف المتسبب في نقص الوزن أو لم يعرف وسواء

عوقب أو قضى برائته وقد تقررت مسئوليتهما في ذلك بنص صريح في القانون ومن ثم فما يثيره الطاعنان في هذا الحصوص يكون لا وجه له . هذا ولما كان الحسكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الآدلة على ثبوتها في حق الطاعات ين شهود الإنبات وشهود النفي بل ذكر أسماء الشهود جميما وخلاصة شهادتهم ورد على الدفاع الذي يشير إليه الطاعنان . فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الوجه أيضا يكون في غير محله . ويكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متمنا رفضه .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ تى في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٩٤ ص ٢٣٩) - . . .

٣٥ ــ المبدأ القانوني :

یکنی أن بیمیت الحسکم السعر الذی باع به المهم الادة المسعرة وأن يقرر أنه أ كثر من السعر الرسمی دون حاجة لمل بیان هذا السعر الأخیر ما دام الطاعن لا بدعی أن السعر الذی باع به فی حدود السعر الجبری .

الحسكمة :

وصيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن محمة أول درجة قد أجرت في الدعوى تحقيقاً وسمعت شهادة الشاهدين اللذين شهدا بشرائهما السكر من الطاعن بازيد من السعر المجرى وإذا كار الطاعن تد أبدى أمام بحسكة الاستثناف رغبته في سماع شاهد آخر فإن هذا لا يعيب الحسم لأن المحسكة الاستثنافية إنما تقتفني بحسب الأصل من واقع الأوراق ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى هي لوما لسماع شهادته هذه وبحسب الحسم أن يثبت السعر الذي باع به الطاعن لمادته المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمي دون حاجة إلى بيان هذا السعر الاخير ما دام المارجع في هذا البيان إلى جدول الإسعار الرسمي وما دام الطاعن لا يدعي أن السعر الذي باع به في حدود السعر العبرى ومن ثم فما يثيره الطاعن في هذا الحصوص يكون لا يحل له .

(العامل وقم ۱۱۲۶ لسنة ۲۲ ق فی ۳۰ / ۲۱ / ۲۵ ۱ السنة الرابعة كاعد: ۱۰۸ مس ۳۰۳) .

ع - المبدأ القانوني ؛

إدانة المتهم بصفته تاجر سيوب كم يخطر من الأسناف التي تديه ملقاً لقوار ٢٦٨ كسنة ١٩٠٠ المصل بالزار ١١٩ لسنة ١٩٥٠ والجدول الرفق به والمنتسل على سبيل الحصر أسنافا معينة من الحبوب دون بيان الحسكم الحبوب التي يحوزها المتهم ويتجر فيها قصور .

المحكمة :

وحيث أن مما ينعاء الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر بجرد قيد اسمه في السجل التجارى . . تاجر حبوب بالحلة والقطاعي دليلا على اتجاره . . بالجملة . . في الحبوب المبينه بالجدول الملحق بالقراد رقم ٣٦٨ لسنة ٥٠١ المعدل بقرار ١١٩ لسنة ١٩٥٦ مع انه لا يتجر فيها .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه إذ دان الطّاعن بحريمة عدم إخطار مراقبة التموين بالأصناف التي لديه في الميعاد القانوني تطبيقا للمادتين ١ ، ٣ من القراد رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التموين والبحدول المرفق به قد استند في ذلك إلى أن والثابت في السجل التجادي الحاص بالمتهم أنه تاجر أقطان وحبوب وبذرة بالجلة والقطاعي وأن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب ،

ولما كان الجدول الملحق بالقرار المشاد إليه قد بين على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب هي التي تسرى عليها أحكام القرار وكان مؤدى ذلك أن الجريمة المنسوص عليها في تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التي يتمامل فيها ناجر الجلة أو عوزها بأى صفة كانت هي من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . ولما كان الحسكم قد استند في إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمعه بالسجل التجارى . . كتاجر حبوب دون أن يعني باستظهار أصناف الحبوب التي عوزها أو يتجر فيها وما إذا كانت من الأصناف الواردة والله بمقولة أن كامسة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب وهو قول لا يصح تأسيس الحسكم بالإدانة عليه . لما كان ذلك فإن الحمكم يكون قاصراً على بيان توافر أركان الجرية التي دان الطاعن بها ويتعين فمذا السبب قبول الطمن ونقض الحسكم المطمون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

ه م للبدأ القانونى:

إضافة سلمة إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون القسير الجبرى يقرار من وزير التجارة والصناعة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المتهم بالمادة • من قانون العقوبات في محله .

الحكة :

وحيث أن مبنى الطعن هر أن الحكم المعاهون فيه إذ قضى بإدانة المتهم استناداً إلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإخراج العنب من جدول التسعير الجرى قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك الآن القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ قد حدد أسعار العنب لفترة محددة من ٢٥ أغسطس إلى ٣٦ منه فلا يمنع العقاب بإنتهاء هذه الفترة تطبيقاً المفقرة الرابعة من المادة الحاصسة من قانون الهقوبات .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ سنة ١٩٥٠ الحاص بشتون التسعير الجبرى قد صدر خاليا من التوقيت وقد لحق به جدول للواد والسلع التي يجرى عليها حكم التسعير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة محقة تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه ولما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥١ الصادر من الوذير بإضافة العنب إلى هذا الجدول قد صدر هو أيضاً خالياً من تحديد وقت ينتهى تفاذه فيه وكان قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الاسعار أسبوعياً لا يعنى توقيت القانون نفسه الذي صدرت التسعيرة استناداً إلى نصوصه لما كان ذلك وكان قد صدر بعد ذلك القرار الوزارى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ بحديد المعنور وتحديد الارباح رقم ١٩٥٣ الحاس بشمون التسعير الجري وتحديد الارباح وقضى بالمهوم بقانون فيه إذ أجرى في حق المتهم همتضى الالغاء وقضى براءته من التهمة المسندة إليه محلا بالمادة من التهمة المسندة إليه محلا بالمادة م من النيابة العامة على غير أساس في موضوعه متحيناً وفضى موضوعه متحيناً وفضه .

(العلمن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١ / ٥٩ ١ السنة الرابعة قاعدة ١٦٤ صفحة ٤٣٩) .

٥٦ ــ المبدأ القانوني:

لا يجوز طبقا للمادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسمار في بعض ألحال زيادة الأسمار قبل انقضاء شهر على لمنطار مصابعة السياحة يكدناب موصى عليه عن كل زيادة پراد إدخالها عليها دون اعتراض منها "

المحكمة :

و وحيث أن القرار رقم ٢٩٩ سنة ١٩٤٩ بتحديد الأسمار في بعض المحال العمل بالقرار روم ٢٩٩ لمنة ١٩٤٩ بتحديد الأسمار في بعض المحالمة والمعدل بالقرار روم المحال المحار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار أن يخطروا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل ذيادة براد إدخالها على الأسمار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل با عمدة شهر على الأقل فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المجلمة إليها مر تفعة أخطرت بذلك المحل المختص يخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأنصى الأسعار أو رسم المدخول أو الإجور الحلى التي توافق عليها الوزارة ه. وهذا التي وافق عليها الوزارة ه. وهذا النص قاطع في عدم جواز زيادة الاسعار قبل انقتناء شهر من تاريخ الإخطار المصار أليه ولا يؤثر في ذلك أن تكون مصلحة السياحة تراخت في الرد على الطاعنين مادامت المخالفة قد حصلت في خلال الصهر المذكور و لا يخول له القانون تنفيذ الزيادة التي أخطر بها ومن ثم يكون الحكم قد طبق القانون تطبيها سلما.

وحيث أن ما ساقه الطاعنان عن بطلان محصر التحقيق الذي حروه مفتش بمراقبة الاسعار لابجديهما لأن القانون لا يوجب في مواد الجنح والمخالفات أرب يسبق رفع الدعوى تحقيق ابتدائي وما دامت المحسكة قد حققت واقعة الدعوى وسمحت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الاقوال فلا يكون حناك وجه لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن.

وحيث أنه عما ينعاء الطاعنان من أن الحبكم قد خالف ما جاء بالأوراق

قان الثابت من أقوال محمد رشاد مصطنى مفتن الأسعار بالجلسة أنه وقت أن دخل المحل لم يطالبه أحد برسم دخول وأنه طولب بعشر بن قرشاً تمنا للشروب الذي تناوله في حين أن هذا الثمن في قائمة الاسعار المعتمدة هو ثمانية قروش وأن هذا الثمن هو المحدد للطلبات أثناء العرض وكانت المادة الثالثة منالقر الروقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الذي طبقته المحسكة قد أوجب على مديرى إنحال أن يعلنوا عن رسم الدخول على حدة أسوة بالإعلان عن الاسعار لما كان ذلك وكان الحمك قد دان الطاعنان أيضاً بهنما علقا جداول أسعار غير مختومة مختم وزارة التجارة والصناعة وعاقبتهما على هذه التهمة وعلى التهم الاخرى بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٧ عقوبات فإن الطعن بحملته يكون على غير أساس . واحدة تطبيقاً للمادة ٣٧ عقوبات فإن الطعن بحملته يكون على غير أساس . و

(الطمن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٧ ق ق ١٠ / ٢ / ٥٣ ه ١١ السنة الرابعة قاعدة ١٨٩ سفحة ٠٠٠) .

٧٥ - المبدأ القانوني :

الحسكم القاضى بمساءلة صاحب العمل عن فاتورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل انقس في بياناتها لا يكون منطقا .

المحكمة :

وصيت أن مبنى الوجه الأول من الطمن هو أن الحسكم المطعون فيه قد أحفاً في تفسير المادة ٣٤ من القرار وقم ١٨٠ لسنة ١٥٠ الصادر من وذير التجارة والصناعة وفي بيان ذلك قال الطاعن أن المرسوم بقانون وقم ٩٦ لسنة ١٩٥ قد عهد إلى و دارة التجارة والصناعة بإصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون . فلا يجوز لهذه الوزارة أن تتنازل عن حقها إلى وزارة أخرى وعلى ذلك يكون ما تعنيه المادة ٣٤ م موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو أن المخالفة تتعلق بمراقبة التسعيرة والتحرين فيختص بإثباتها موظفو التموين مع أن الجريمة لا شأن لهما بالتسعيرة والتحرين فيختص بإثباتها موظفو التموين مع أن الجريمة لا شأن لهما بالتسعيرة والتحرين فيختص بإثباتها موظفو التموين مع أن الجريمة لا شأن لهما بالتسعيرة والتحرين فيختص بإثباتها يعض الإجراءات

التي نص عليها القراد الوزارى وقم ١٨٠ اسنة ١٩٥٠ ولا يكون مفتش التموين محرو الحضر مختصاً بتحريره .

وحيث أن القانون لا يستوجب تحقيقا إبتدائيا فى مواد الجنح بل يجيز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ــ ولو بغير تحقيق سابق ــ لمــا كان ذلك وكان الحسكم المطمون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من على تجارة الطاعن وتحمل اسمه صبطها عجرر المحضر لدى شخص آخر لم يعترض على ضبطها ولا ينازع الطاعن فى صدورها من عله فإن ما يثيره فى شأن صفة عجرر المحضر لا يكون له محل .

وحيث أن الطاعن بنى هذا الوجه الثانى من طمنه على أن الحسكم المطعون فيه أخطأ فى تفسير المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ حين استنتج إعتباد الطاعن الفاتورة من موافقته على تحريرها ومن كونها حروت فى مكتبه مع أن نص المادة ٢٦ من القرار قد أوجبت أن تسكون هذه االموافقة صريحة ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالقرائن .

وحيث أنه لما كانت المادة ٢٠ من القراد الوزارى المشار إليه قد أو جبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم المشترى فاتورة معتمدة مبينا فيها نوع السلعة وتمنها وغير ذلك من البيانات الواردة بها وكانت المادة . ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٠ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التسعير الجرى قد جعلت صاحب المحل مسئول مع مديره على إدارته عن كل ما يقع في المحل من خالفات الأحكام هذا المرسوم بقانون وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسئولا عن الفاتورة التي صدرت عن عهد إليه بإدارة عمله له كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعن عن تلك الفاتورة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

وحيت أن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطمن أن القانون لا يعاقب على الواقعة المنسوبة إلى الطاعن وفى بيان ذلك يقول وأن الفاتورة موضوح الجريمة مؤوخة o سبتمبر سنة 1900 وأن المرسوم يقانون وقم ٩٦ بسنة 1980 قداً لفى ق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ في وهذا التاريخ الآخير بدأ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٠ وأن محضر إثبات المخالفة محرر في أول مايو سنة ١٩٥١ أى في الوقت الذي كان المرسوم بقانون وقم ٩٩٠ لسنة ١٩٤٥ قد ألمني ولايسوخ بعد إلغائه الاستناد إليه في عقاب الطاعن كما أنه لا يجوز أن يكون للمرسوم بقانون وقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ أثر رجعي ليتناول الجريمة المسندة إلى الطاعن ارتحابها في تاريخ تحرير الفاتورة .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٩٣ اسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجرى قد استبق صدورها ومنها الجرى قد استبق صدورها ومنها العرل و لمنها على المال المنافقة المحاكمة على واقمة الدعوى لما كان ذلك وكانت المحسكة قد دانت الطاعن يمقتضى المادة ٢٦ من القرار المذكور فإنها تمكن قد طبقت القانون تطبيقاً سلها . .

(الطنن رقم ٢٠٥١ السنة ٢٣ ق في ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٠٤ صفحة ٥٩٥).

٨٥ - المبدأ القانونى:

متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت يمحله العموى طبقا للقرار ٤٠٤ لسنة ٥٤٠ ويتقديمه دفتر لا يحتوى للا على بيانات خاصة بالسكر المستهاك طبقاً طبقاً للقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ وهمى بيانات لا تؤدى بذاتها لملى إعطاء البيانات النصوس عنها فى المادة الثامنة من القرار رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٤٥ لا يقوم هذا الدفتر مقام الدفتر الحاص النصوس عليه فى المادة الثانمية من رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥.

المحكمة :

. ومن حيث أنه لما كان القرار رقم ع إسنة . ١٩٥ قد اشترط لـ لـ تقوم الدفاتر الحاص الواجب المتجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفاتر الحاص الواجب إمساكه تنفيذاً المبادة الثانية من القرار رفم ع. ه لسنة ه ١٩٥ أوــ تسكون البيانات المدونة فيها إيحيث يمكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المحادة م من القرار رقم ع.ه لسنة ه١٥٥ ولما كان الدفتر الذي قدمهالطاعن

أمام المحكمة الاستثنافية لا يحتوى على حد وصفه له إلا علىبيانات خاصةبا اسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منها وأصنافها ولم رد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة . ولما كان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيتواجراءات قيدها وانتصرت أحكامه على السكر فأوجست مَادتِه الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمسئو ابن عن إدارتها أن يتحذوا سجلا حاصاً يثبتون فيه كعية السكر المقدرة للبصنع شهرياً ومكان تخزينها والسكمية المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته. والـكمية المبيعة يوميا من كل صنف من الحاوى ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب المصانع من سريان أحكامالفقرة الثانية منالمادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالسجل المبين بالمادة الأولى . و لماكان محضر جلسة المحكمة الاستثنافية خلا بما يقوله الطاعن من أنه طلب السا ندب خمير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكممة السكر المستعملة بها واستخدام كمية الزيت المستعملة فيها . وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئًا من وجه النظر في الدعوى . . ما دامت السانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تختص محركة الزيت ولا تؤدى بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولمساكان الحكم المطعون فيه حين دان . . الطاعن في التهمة المسندة إليه . قد أطرح ضمنا أوجه الدفاع التي تقدم بها فإنه يتعين رفص الطعن .

(الطمن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٢ ق ق ٧٧ / ٣ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٣٨ سفحة ٢١٤) .

٥٥ ـــ المبدأ القانوني :

الامتناع عن بيم سلمة مسمرة بالسعر المقرر معاقب عليه بندائه بصرف النظر عما إذاكان العالوب منه سعراً أزيد من السعر المقرر أم لا وإعلان جدول الأسعار التي تعينها لجنة النسسعير متروك المحافظ أو المدير العمل على عمقيقه مراعياً في ذلك ظروف كل أقلع ولم يستوجب لصر قمرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية .

المحكمة :

, ومن حيث أن الوجه الأول مرود بأن التهمة المسند إلى الطاعن والتي دانه

فيها الحكم هي امتناعه عن بيمع سلعة مسعرة بالسعر المقرر وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان أو لم يكن مقصوداً به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد وأما عن نشر قرار المدير المخاص بكيفية إذاعة الأسعار فإن المبادة الثانية من التانون رقم ١٩٣ لسنة ، ١٩٥٥ إذ نصت في الفقرة الثائة بها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها المجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الإعلان بالسكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية كشأن بافي القوافين والقرارات مراح المدير أو المحافظة ولمنذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوتة فوق كوبها علية ولهذا فإن القانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ قد خول المدير أو المحافظة إصدار مايراء كفيلا بتحقيق إذاعة تلك الجداول على اكن المديرية أو المحافظة عراعياً في ذلك ظروف كل إقليم وجدولها يوماً معيناً من كل أسبوع لكي يترقبها كل ذي شان كما استظهر الحكم من أقوال الطاعات في المتحقيقات علمه يحدول الأسعار سماكان ذلك وكان بلق ما أناره المجاعن في طعنه لايعدو البحدل في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها ما تستقل به محكمة الموضوع ولايقبل إنارته أمام عكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .»

(الطمن رقم ٦٢٣ السنة ٢٣ ق في ١٩/٥/١٩ ١ السنة الرابعة قاعدة ٣١٢ س ٨٦١)

٠٠ ــ المبدأ القانوني:

بيم سلمة مسترة بأزيد من السعر المحدد قانوناً معاقب عليه بالمحادة التاسمة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٠٠ لا بالمحادة الثالثة عصر منه .

الحكمة :

دومن حيث أن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه إذ أخطأ في تطبيق القانون حين طبق على واقعة الدعوى في المحادة ١٣ من القانون وقع ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ وخفف العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة فبعلها مقصورة على غرامة مقدارها خسائة قرش بدلا من العشرين جنيها التي قصت بها محكة أول درجة مع المصادرة وهي الحد الآدن لما تقضى به المحادة التاسعة من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ التي تنطبق على واقعة الدعوى . و من حيث أن واتعة الدوعوى كما استظرها الحكم المطعون فيه هى أن المطعون فيه بها المحتاجة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ولما كانت هذه الواقعة معاقباً عليها بالمحادة التاسعة من القانون رقم ١٩٣ لسنة التي توجب إعلان الأسعاد والأجور ومقابل الدخراأو يقدم بيانات عن تكاليف من يمتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الريم أو يطالب بثمن أعل من من يمتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الريم أو يطالب بثمن أعل من الشمن المعلن عن هذه الساخة . فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المحادة ١٣ من الحد القانون رقم ١٣٣ لسنة . ه ١٩ و وقع على المطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الآدني للعقوبة المقررة بالمحادة ١٣ من عانون الاجراءات نقضه وتصحيح الحفا القانون ويتمين عملا للمادة ٢٣ عن عانون الاجراءات نقضه وتصحيح الحفا وذلك بتأييد الحكم المستأنف الذي تعنى بالحد الأدني للعقوبة . .

(الطعن رقم ٩٤٩ سنة ٣٣ ق في ٢٤/ه/٢٥ السنة الرابعة قاعدة ٣٢١ ص ٨٨٣)

٦١ ـــ المبدأ القانونى :

زراعة الفديع بالنسب الى حددها الغانون وقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ يتين ثبوت الحيــازة الفعلية التي هي أساس ما أوجبه الفانون من ذلك .

المحكمة :

وحيث أن القانون رقم 17 اسنة . 190 قد نص في المسادة الثانية منه على إنه و يجب على كل حائز أوضاً زراعية مهما كانت فه حيازتها أن يزرع من القمح والشعير في سنة . 190 إ 190 الوراعية مهما كانت فله عن (1) ٢٠٪ من من مجوع الآراضي التي في حيازته إلى المنطقة الشهالية من الوجه البحري على ألا تقل نسبة ما يورع قبحاً عن ٢٠٪ من الجموع الله كور (ب) . ٤٪ من يحموع الآراضي التي في حيازته في باق جهات المملكة بشرط أن تزرع قبا واصح من هدا النس أن الحيازة الفملية هي أساس ما أوجبه القانون من دراعة القمح بالنسبة التي حددها لمساكان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد استثنافياً لاسسابه قد دان الطاعن على أساس الدفاتر وغم ما قرده في دفاعه من أنه لا يحوذ أرضا يورعها الطاعن على أساس الدفاتر وغم ما قرده في دفاعه من أنه لا يحوذ أرضا يورعها

بل أنه يؤجرها الآخرين بمقتضى عقود إيجار واكتفت المحكة بقولها أنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقاً المادة لم من القانون رقم ١٦٨ لسنة ٥٩٠ دون أن تعنى بديان أن الطاعن حائز حقيقة الآطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداء من دفاع فيمذا الشأن وكان استناد المحكمة إلى الممادة لم هو استنباط لايبرر قضاءها بإدانة الطاعن لأن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة المزووعة ومثل هذا النزاع لا يكون بطبيعة الحال إبعد ثبوت أن النازع حائز وهو ما ينسكره الطاعن وقضت المحكمة دون أن تمحصه له ما كان ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً فقضه .

(الطمن رقم ٧٨٣ أسنة ٢٣ يق في ١٦/١ / ١٩٥٣ السنة الرابعة عاعدة ٥ ه س ٢٠٩)

٦٢ ـــ المبدأ القانونى:

عدم إخطار صاحب المعابمة الذى يستخدم الورق فى صناءة الطباعة التي يشتنل بها فى مطبعته عما فى حيازته من ورق الطباعة والقشاء بإدانته طبقا المدادة الأولى من الغرار رقم ٣٦٨ لهنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ صحيح .

المحكمة :

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه إذا أسس قضاء بإدانة الطاعن وهو مدير مطبعة بجريمة عدم إخطاره مراقبة التموين عما في حيازته من ورق الطباعة على أنه عن يحوزون الورق في مدلول المادة الأولى من القرار وقع ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ قد خالف القانون .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه دان الطاعن فقد قال فى ذلك , إن المستفاد من عبادة (أو النين يحوزونها بأى صفة كانت) الواردة بالمادة الأولى من ذلك القراد قد حدثث إلى فرض الإخطار على كل حائز لاى صنف من الاصنافى الواردة فى الجدول المرفق وقد ثبت من اعراف المتهم أنه كان يحوز ورق الطاعة المدرج بالجدول المذكور خلال شهر مارس سنة ١٩٥٧ ولم يخطر المراقبة فى الميعاد.

وحيث أنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل

بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على د إدام أصحاب المصانع والمقاولين والمستوردين وتجار الحلة المشار إليهم فيها ، إذ أن الحسكم قد أثبت على الطاعن أنه يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتمل بها في مطبعته ولذا فإنه يكون من أصحاب المصانع المشار اليهم ولما كان ورق الطباعة هذا أحد الاصناف المهينة بالجدول المرافق القرار فإن الحسكم إذ دان الطاعن لعدم قيامه بالإخطار الدى أوجه القرار المضاد لا يكون مخطئا ، ولايؤثر في ذلك ما قاله من تقدرات تقاونية غير صحيحة في شأن اعتبار الطاعن عن يحوزون الورق بأى صفة كانت على أساس التأويل الذي ذهب إليه في هذا الصدد ما دام قضاءه بإدانة الطاعن كان مطابقا لصحيح القانون على أساس الصفة التي أثبتها عليه وهو أنه صاحب مطبعة .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . (الطمن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٣ فى في ٧٠ / ١١ / ١٩٥٣ السنة الحاسة قاءدة ٩٩ مفعة ٣٠) .

٣٣ ـــ المبدأ القانونى :

ما يدعيه صاحب العمل من استحالة المراقبة لايعفيه من العقاب إطلاقاً ولرنما يكون من شأنه أنجكم عليه بالغرامة

المحكمة .

وصيت أن الطاعن بنمى على الحسكم المطعون فيه أنه دانه بحريمة بيسح سلمة مسعرة بأكثر منالسعر المقرر لها رغم دفاعه بأنه كان فييوم الحادث بعيداً عن متجره ، ملاذماً بيته لمرضه فلم يكون ميسوراً له أن براقب حركة البيسع وقد تقدم للحكة بشهادات طبية تثبت حالة المرض فلم تأخذ بها . وحيث أنه لما كانت المادة و١ من المرسوم بقانون وقم ١٩٦٦ لسنة ، ١٩٥ تقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع بالمحل من عالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت التهديب الفياب أو إستحالة المراقة لم يشكن من منع وقوع إلخالفة تقتصر

العقوبة على الفرامة المبينة في المادتين و و ١٣ من القانون لمساكان ذلك وكانت العقوبة التي قطى بها الحسكم المطعون فيه على الطاعن بتغريمه عشرين جنيها فإنه لا جدوى من وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقا إنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لا يتفيه عن عشرين جنيها على نحو ما حكم به فعلا ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه . »

(العامن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۲۳ ق فی ۲ / ۲ / ۱۹۰۶ السنة الحاسمة قاعدة ۲۰۳ سفعة ۷۰۳) .

٣٤ ــ المبدأ القانوني :

وجوب عرض القرارات التي يصدرها وزير النموين بالتدايير اللازمة لضان تموين البلاد على لجنة النموين العليا وموافقتها ويترتب بطلان هذه القرارات على عدم عرضها على اللجة .

الحسكمة :

رحيد أن مبني الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه طبق في حق الطاعن القرادين
هم المستة ٢٩٩١ ، ٢٥٨ لسنة ٢٩٩٨ و دانه بالجريمة المنصوص عليهما فيهما مع
أنهما باطلان لعدم عرضهما على لجنة التموين العليا قبل صدورهما وحيث أن
الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠ من يناير سنة ١٩٥١ بندد
المنيا بوصفه مديرا لمحل رمضان إبراهيم سلامة لم يتسلم مواد التموين (الريت)
للمواد ١ ، ٥، ، ٥، ، ٥، من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ والمدتين
وما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين
وما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشتون
وغيرها من مواد الحاجات الأولية — وخامات الصناعة والبناء تحقيق العدالة
في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعص
التدابير التي تبينتها هذه المحادة وكانت لجنة التموين العليا كل أو بعص
التدابير التي تبينتها هذه المحادة وكانت لجنة التموين العليا كل أو بعص
التدابير التي تبينتها هذه المحادة وكانت لجنة التموين العليا مشكلة بناء على قراد

بجلس الوزراء منذ ٧ سبتمبر لسنة ١٩٤٩ لتتركز فيها سلطة التصرف في شُنُونُ التموين نظراً لتضاعف أهمية تلك الشئون في ذلك الحين بعد إعلان سنة ١٩٤٦ والقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ الذي عدله منذ أصدرهما وذير التجارة بعد أن أضيفت إلى وزارة التجارة اختصاصات وزارة التموين لمناسبة إلغائها بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وذلك بناء على السلطة المخولة له بالمادة الأولى بالمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصتعلى تخويل الوزىر إصدار قرارات بالتدابير التي يثبتها بعد موافقة لجنة التموين العليا قد أطلقت نصم بحيث بحب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم. بقانون أن يكون صدورها بموافقة لجنة التموين للعليا متى كان الفرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء كان مصدرها هو وزير التموين أو أي وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته وكان يبين من ذلك أن القرارين المذكورين اللذين قرضا على التجاد استلام الزيت وغيره من بمض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات فى مواعيد محددة إذ لم يعرضا على اجنة التموين العليا ولم توافقه عليها يكو نان قد صدرا باطلين لعيب في إجراءت إصدارهما وسخنلف شرط صحته _ لما كان ذلك فإن الحـكم المطعون فيه إذ طبق في حق الطاءن الفرادين المذكود ن ودانه بالجريمة المنصوص عليها فيها يكون مخطئا . .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه والقضاء براءة الطاعن ،

(العلمن رقم ۱۲۰۷ السنة ۲۳ ق فی ۱۳ / ٤ / ۱۹۰۴ السنة المخامسة عامدة ۱۷. مشعدة ۱۵ ه) .

٦٥ - المبدأ القانوني:

إدانة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحسكومة من النمج في الميعاد المحدد وصدور قرار من وزير التموين بمد ميعاد التوريد يوجب الحسكم ببراءة المتهم وفقا للمادة ٥ / ٢ عقوبات .

المحسكة .

وحيث أن بما يعيبه الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطميق

الفانون إذ دانه فى جريمة عدم توريده نصيب الحسكومة من القمح النائج من الارض الى كانت فى حيازته حين أنه قد صدرت أوامر من وزارة الشموين بمد أجل تسلم حصة الحسكومة فى القمح إلى آخر ديسمر سنة ١٩٥٣ .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه دان الطاعن بأنه في٣ من مارس سنة١٩٥٣ م باعتباره من حائرى محصول سنة ١٩٥٧ لم يورد نصيب الحسكومة المطاوب منه في القمح ولما كانت وزارة التموين فد أصدرت جملة قرارات بمد أجل تسليم القمح أحدهما القرار رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٣ في ١١ نوفر سنة ١٩٥٣ بمد أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع التأثيم عن عدم التوريد في تاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه ، لما كان ذلك فإنه يتمين عملا بالمادة ١/٥ من قانون العقوبات نقض الحسكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ..

(الطمن رتم ٥٩ ٦ (سنة ٢٤ ق ق ٢٤ / ه / ١٩٥٤ السنة الحاسة تاعدة ٢٣٤ سفحة ٧٠١) .

وينفس المحق الطعن رقم 10 لسنة 17 ق في ١٩٥٧/٥/١٥ السنة الرابعة عاصدة ٢٠١٧ ص ١٨٠ وجاء فيه د لما كان القراو رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٥١ قد أجل توريد حصة الحكومة المقررة بهالى آخر أبريل سنة ١٩٥١ فإن الواقعة المسندة الطاعن عن عدم توريده القمح المطاوب منه عن موسم سنة ١٩٥١ لغاية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقب عليها لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع العمل وقبل الحمكم نهاتها وهو القانون الاصلح المنتهم فهو الذي يتبع درن غيره فإنه يتمين نقض الحسكم المطعون فيهوالقضاء ببراءة المتهم وذلك عملا

وبنفس المعنى العلمن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق في ٢/٧// ١٩٥٠ وقد جاء فيه : ووحيث أنه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نس على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ قد أجل توريد حصة الحسكومة المقررة فيه بموجب القرار ٣٧ لسنة ١٩٤٩، ٤٩٤، عالمسنة ١٩٥٠ لل آخر أبريل سنة ١٩٥١ فإن الواقعة المسندة إلى الطاعن وقد وقعت فى ٥ من قراير سنة ١٩٥١ تصبح غير معاقب عليها ـ ولما كان ذلك وكان وجه الطعن يتسع لهذا العبب وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحسكم به فيها فهو القانون الاصلح للمتهم وهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتعين لذلك نقض الحسكم المعلمون فيه والقضاء للمتهم بالبراءة وذلك عملا بالمادة الخاصة من قانون العقوبات .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٦١ لسنـــة ٢٧ ق في ٢٠/ ٥ / ١٩٥٧ وجاء فيه :

د لما كان القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ قد أعنى من أداء الالتزام الذي قامت الجريمة على عدم الوقاء به كل حائر يقوم بدفع جنيمين لوزارة التموين في خلال شهرين من تاديخ العمل بالقانون أى من يوم ١٣ نوفهر سنة ١٩٥٦ عن كل أردب كان ماز ما بتسليمه للحكومة وكان وودى هذا النص أرب الفعل أصبح معنى من العقاب فيا مضى وحتى انقضاء الشهرين المنصوص عليهما في هذا القانون وألا تعدأ المسئولية الجنائية إلا بعد إقضاء هذين الشهرين في حالة عدم الوقاء بالالتزام عينا وعدم دفع المعدل النقدى لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم وبراءة الماعن عملا بالمادتين ٥ / ٢ من قانون العقوبات و ٢٥١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وفى نفس المعنى الطمن رقم ٣٦١ سنة ٧٦ قى ٥٠ / ٢ / ١٩٥٧ السنة الثانية قاعدة ٢٩١١ ص ١٤٥ وجاء فيه ,أن مؤدى ذلك أن الفعل أصبح غير معاقب عليه لغاية انتهاء هذا الاجلوميثم فلانبدأ المسئو لية الجنائية إلا بعد انقضاء هذا الاجل إذا لم يقم الحائز بالتوريد أو دفع المعدل النقدى ولو صدر الحسكم الاستشافي بعد انتهاء الاجل المنصوص عليه في القانون ،

و انظر. الطعن رقم ٣٩٩ أسنة ٢٦ ق ف ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ السنة الثنائية. قاعدة ١٩ إص ٦٩ .

(م ٦ - أحكام النقض التموينية)

الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إلى أصحاب المطاحن فرض الشارع عقاباً في المادة ١٩ من الفرار ٢٥٠ لسنة ١٩٤٧ على التصرف فبه على أي وجه دون صدور إذن من وزارة التجارة والصناعة (شئون التموين) مهاشرة إلى المطحن المسكف بالصرف .

المحكمية :

وحيث أن الطاعن يعيب على الحسكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين تابيع حسكم محسكة أول درجة وأخذ بأسبابه في إدانة الطاعن تاسيساً على أنه تصرف في الدقيق الناتج من مطحنه بغير إذن من وزارة الآوين مع أن الواقعة الثابتة في الحسكم المطعون هو أن الشخص الذي صرف الدقيق كان يحمل إذنا بصرف ٢٢ جوالا من الدقيق من مطحن ورثة الجدلاري تسلم منها ٢٣ جوالا وبسبب عطل طرأ على هذا المطحن أحيل على مطحن الطاعن لصرف باق السكية الواردة في الإذن قصر فها له وقال الطاعن إن المسادة ١١ من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ جاء نصها مطلقا غير مقيد بمطحن معين بالدات وما دامت السكية التي صرفت قد أذنت وزارة التموين بصرفها فلا تثريب عليه إن هو قام بإذا الصرف .

وحيث أن ما يثيره الطاعن مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ١٩ من القراو ٥٩ الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحتيث المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه يحظر على أحجاب المطاحن المخصصة للتموين و مديريها المسئولين أن يتصرفوا على أى وجه كان في الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إليهم بغير الأذونات التي تصدرها لحذا الغرض وزارة التموين والصناعة (شئون التموين) أو فروعها إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصريف الدقيق نظاماس مقتصاء أن يكون توزيعه بإذن يعين فيه اسم المطحن المأذون له والسكية المأذون بصرفها وفرض الشارع عقابا في المادة ١٩ من القراو ١٥٦ المذكور على التصرف في الدقيق على أي وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطحن المكاف بالصرف لما كان ذلك وكان المستفاد من الأدلة التي أوردها الحركم أن المسكمة قد أطرحت دفاع

الطاعن المشار إليه فى الطعن وقالت إنه كان ينمين عليه الايصرف شيئاً إلا بإذن من وزارة التمويزاًو أحد فروعها وقضت بإدانته فإنها تكون قد طبقت القانون على وجه صيبح .

(العلمن رقم ۱۰۸۱ لسنة ۲۶ ق فی ۱۱/۱۱ / ۱۹۰۶ السنة السادسة ناعدة ۹۳ صفحة ۱۸۹)

٧٧ ـــ المبدأ القانونى:

الحسكم الذى يدين ساحب مطحن ومديره فى جريمة استغراج دقيق سافى غير مطابق العواصفات المذررة دون أن يتين مفسون التعليل وهل روعى أن يكون لحمى عبنات الدقيق والأجولة حاربق النغل والتعليل السكهائى معا على ما تقضى به المادة ١٧ من الدرار الوزارى رقم ١٥٩ سنة ١٩٤٧ يكون فاصرا يستوجب قضه .

المحـكمة :

دوحيث أن مما ينعاه الطاعنان على حكم المحسكة المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور إذ استند في الإدانة إلى نتيجة التحليل دون أن يورد مضمونه ، وإذ اعتبر العينة خاصة بالدقيق المضبوط ، مع أن الطاعنين تمسكا بأنها ليست لهما وذلك بأسباب قاصرة ودون أن يحقق دفاعهما بسؤال الضابط الذي أخذ العينة ، مع أن تحقيقه كان يقتضه .

وحيث أنه تبين من الحكم الإبتداق المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين إلى ما قروء من وأن التهمتين الأولى والثانية ثابتنان قبل المنهمين (الطاعنين) من نتيجة التحليل الموقفة بالأوراق ولا عرة بما أثاره الدفاع حول اختلاف وقم يقد الجنحة المحالية بالقسم عن رقمها بالنيانة إذ مرجمه اللبس ، ولايؤثر ذلك على تتيجة التحليل التي أنيتمان العينات الثلاث في الجنحتين عاضر ، ولما كانت المادة ع من القراد الوذارى وقم ٢٩ لمنة ٢٩٥٧ لمدلة بالقراد رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقراد رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقراد رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقراد رقم ٢٨ لمنة من ١٩ دقيق القمح الصافى أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة لهم في استخراج دقيق القمح الصافى أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة طم في استخراج دقيق القمح الصافى أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة

والددة بطريق النخل والتحليل الكياني معا ، ولا تعتبر تتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأفل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جريمة استخراج دقيق صافى غير مطابق للمواصفات المقررة ، مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نقيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مصحون هذا التحليل ، وهل دوعي في عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب عصوله بطريقة النخل والتحليل الكيافي معا أو لم يراع ذلك حدا الحكم يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كيا استطيع عمكة النقض الوقوف علي يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كيا استطيع عمكة النقض الوقوف على محكة أول درجة لم تحقق شفوية المرافعة بعدم سماع الشهود ، وهو ما يتسع له عبد النقس ، وكانت الحمكة الاستثنافية قد وقعت في نفس الحطأ ولم تستسكل وجه الطمن ، وكانت الحمكة الاستثنافية قد وقعت في نفس الحطأ ولم تستسكل منعنا نقصه ،

(العلمن رقم ١٠٠ لسنة ٢٥ ق في ٢٨ / ٣ / ١٩٥٥ المنة السادسة عاعدة ٣٣١ سنسة ٢١١)

٦٨ ــ المبدأ القانوني:

الترام تجار الجلة والجميات التعاونية المركزية وأصحاب المسانم والمحال العامة بإمساك دونم خاص يتبتون فيه مقادير المواد التموينية المواردة والمنصرة طبقا الفرار ٤٠٥ اسنة ١٩٤٥ وكفك بالإخطار عن الوفورات المتبقة لديم مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجلة وقد اختص الشارح في المادة الثانية من القرار ٤٤ لسنة ١٩٠٠ استاب المسانم وأصحاب المحال العامة دون غيرهم بالإعقاء من الإخطار عن الوفورات المتبقية دون بلق الطوائف المبينة في القرار ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥.

المحكمة :

 لما كان الحسكم الإبتدائى المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان الطاعدين مها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ، وعرض لدفاعهما وورد عليه بقوله :

. إن الحكمة بمناقشة محرر الحضر بالجلسة قرر بأن الكشف لا يمكن أن يقوم مقام الدفتر المطلوب وأن الدفتر الذي قدم إليه لم يبين به سوى إجمالي التوزيع ولا يستدل منه على البيانات الآخرى ، وأن مفتش التموين شهد بالجلسة أن الدفتر لم يدون به سوى الوارد، دون المنصرف، واستخلص الحسكم من ذلك أن الطاعنين لم يمسكا الدفتر المنظم لحركة الزيت بمحلمما لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه ﴿ على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ﴾ . ﴿ كَا يَجِب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الاصناف التي ترد لحم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه مع بيان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار المبيم وتاريخ البيمع . وكانت المادة الحامسة من القرار المذكور قد أوجبت على هذه الطوائف معاستبدال تجار التجزئة بتجار الجلة إخطار مراقبة التمون عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين ، وكان خطاب الشارع في المادة الأولى من القرار رقم ع، لسنة . ١٩٥ موجها إلى بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحقها تبينالطا نفتين وحدها بالإعفاء منهذا الإخطار ولمهذكر عنباقىالطوائف التي أشارت إليها المادة الحامسة من القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ . وكان يبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ١٠٥ ورقم ٤٤ هي صلة عموم وخصوص ، فالمادتان ١ ، ٧ من القرار الآخير لا يسرى حكمها إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم عن قصد الشارع أن تبقي التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ ، ومن هؤلاء طائفة تجار الجلة التي ينتمي الطاعنان إليها ، وكان الحسكم قد أثبت أن الدفتر الذي مسكه الطاعنان غير مستوف للبيانات المطلوبة ، فإن ما يثيرانه بشأن انطباق أحكام القرار وقم ؛ ٤ عليهما ، لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون مفترضاً فى كل إنسان ، وكان تعمد الطاعنين الامتناع عن تنفيذ أمر القانون مستفاداً مما أثبته الحـكم ، فإن ركن النصد الجنائى يكون متوفراً خلافا لما يذهب إليه الطاعنان . .

(الطائن رقم ٦٠ لسنة ٢٥ ق ق ٩ / ٤ / ١٩٠٥ السنة السادسة قاعدة ٢٤٧ صفيحة (٨٠٠)

٦٩ ـــ المبدأ القانونى :

جدول النسميرة الذى يرفع من سعر سلمة معينة لا يعتبر قانونا أسلتح للمتهم والعبرة يمغالقة النسميرة السارية في وقت وقوع الحادثة .

المحكمة :

و وحيث أن منى الطعن أن الحمكة أخطأت في تعليق الغانون إذ قصت بإدائة الطاعنة مع أن البطيخ سعر باثني عشر ملها الأقة ابتداء من r مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ قبل صدور الحكم وهذا السعر أكثر من السعر الذي باعث به الطاعنة فمكان يتمين تعليبها للمادة الحامسة من قانون العقوبات القضاء بعراءة الطاعنة.

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنة بأنها في يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٧ باعت بعليجة بأكثر من السعر الجيرى وطلبت عقابها بالمواد ٤ و ٧ يو ١٩٥٠ باعث بعليجة بأكثر من السنة ١٩٥٥ و ١٩ و ٧٧ من القراد رقم ٢٧٠ اسنة ١٩٤٥ و ١٩ و ٧٧ من القراد رقم ٢٧٠ اسنة ١٩٤٥ ، فقضت محكمة أول درجة بمعاقبة المتهمة (الطاعنة) بالحبسشهراً مع الشغل وبتغريمها عشرين جنيها وذكرت في بيان واقمة الدعوى وأن الصول ربيع إسماعيل أثناء مروره في حملة تفتيشية صادف الجمني عليه يحمل بعليخة من النوع البلدى سأله عنها نقرر بأنه اشتراها من المتهمة بمبلغ أربعة قروش وبدون وزرب فأخذها منه وقام بوزتها فظهر أنها نزن ثلاث أقات و نصف فيسكون نمنها بحسب التسعيرة الجبرية بورتها ططهر

وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم وأمام المحكة الاستثنافية طلب الحاصر عنها معاملتها بالقانون الاصلح لها عملا بالمادة و من قانون العقوبات لأن السهر أصبح آ تنذ ١٧ مليا للاقة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها وإن هذه الحالة لا ينطبق عليها القانون لأن جدول التسعيرة عن المدة من ١٩ مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ الذي وفع سعر البطيخ لا يعتر قانونا أصلح بالمعنى المقصود لأنه لم يلغ التسعيرة إلغاء ولكنه يعتر تنظيا الانمان التي تعرض با السلع المسعرة وفق مقتضيات الاحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمار.

ولما كان هذا الرد صحيحا في القانون وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى كما هو ثابت من الحسكم المطعون فيه الذي تأيد استشنافياً لاسبابه _ قد حصلت في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٦ وكانت المحكمة قد دانت الطاعنة على أساس أنها خالفت التسعيرة السارية في وقت وقوع الحادثة فإن ما تثيره الطاعنة من أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لا يكون سديداً . ،

(العلمن رقم ۱۲۲ سنة ۲۰ ق في ۲۰ / ٤ / ١٩٥٠ السنة الساوسة قاعدية ۲۶۱ ص ۶۸۶) .

٧٠ ــ المبدأ القانوني :

إعلان جدول الأسمار بالطريقة التي تراها لجن التسعيرة يكنني لافتراض علم الكافة به في حدود الإقليم

المحكمة :

روحيث أنه يبين من الاوراق أن لجنة تحديد الاسعار بمديرية البحيرة انعقدت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وقررت تحديد سعر الماشية الحية من البقرى الصغير بواقع ١٥٠ مالح اللاقة على أن يسرى هذا القرار اعتباراً من ٣٠ من أغسطس إلى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ثم انعقدت هذه اللجنة بتاريخ ٤ من سبتمبر وقروت بقاء الأسعار الخاضعة للتسعيرة الجبرية كما هي عليه بدون تعديل وذلك عن المدة من صباح السبت ٣ من سبتمبر إلى مساء الجمعة ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وصدر الجدول بذلك و نشر بتاريخ همن سبتمبرسنة ١٩٥٢ ويبين كمذلك من الاوراق أن إعلان جداول الاسعار يكون بلصقها على دور المراكز ونقط البوليس التابعة لها فور صدورها طبقاً لقرار مدير البحيرة الصادر يتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . لمـاكان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥ قد ناط في مادته الأولى بلجنة تحديد الاسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين ألأسعار ملزم لجميع الاشخاص الذين يبيعون الاصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذي وضمت له . فتى أعلن جدول الاسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم السكافة في حدود الإقليم وكان الثابت من الحسكم المطعون فيه أن الجريمة الأولى قد ارتسكبت بتاريخ ، من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والثانية في ١١ منه أي بعد صدور جدولي الاسعار المشتملين على سعر الماشية الحية بوقت كاف فإن الحسكم يكون سليما ، وما يقوله الطاعنان من أن الحادث وقع قبل وصول القرار إلى علم الجمهور لا يكون له عل . أما ما يئيره الطاعن الأول من أن المحسكمة قصرت في الرد على دفاعه من أنه كان غائبًا عن المحل في يوم انعقاد الصفقة الأولى بتاريخ ه من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك لا يصح أخذه بعقوبتي المصادرة والنشر فردود بأن الحكم المطعون فيه قد اسند إليه أيضاً أنه امتنع في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ عن البييع بالسعر الرسمي ، وأثبت عليه هذه الجريمة باعترافه ، وأعمل في حقه المــــادة ٣٧ من قانون العقوبات وأخذه بعقوبة واحسدة هي المقررة لجريمة البيبع بأزيد من السعر المقرر والامتشاع من البييع به على السواء وقضت بتغريمه عشرين جنيها، وإلى جانب هذا تضى عليه بعقوبة المصادرة والنشر الواجب الحكم بهما في هذه الحــــالة طبقاً لنص المادتين ٩ ، ١٦ من المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لما كان ذلك ، قلا مصاحة الطاعن الأول من وراء ما ينعاء في هذا الحصوص . .

. (الطمن رقم ۲۶۸۰ سنة ۲۶ ق فی ۱۷ / ه / ۱۹۰۵ السنة السادسة عامدة ۲۹۷ س ۱۹۰۶) .

٧١ ــ المبدأ القانوني :

قرار وزير التموين رقم ۱٤،۸ لسنة ۱۹۰۳ باستيلاء الحسكومة من الزراع على كمية من الأرز التمبير من عصول سنة ۱۹۵۳ فى ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ۱۹۵۳ ولم يصدر قرار لاحق بإلنائه هو قرار موقوت لايتأثر بافضاء هذه المدة ولايتأثر بصدور أو عدم مسدور قرار عن السنوات التالية أو بصدورقرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ۱۹۵۶ ثم إلغائه .

المحكمة :

ملاكان القرار رقم ٢٢ اسنة ١٩٥٣ الذي صدر القرار رقم ٢٧ اسنة ١٩٥٣ في ١٩٠٩ أبريل سنة ١٩٥٣ بالمائه لاينطبق على واقعة الدعوى وقد صدر كلاالفرادين قبل وقوع الفعل المنسوب للطاعن وأولها خاص بالإستيلاء على جميع كميات الارق السمير الموجودة لدى الافراد والهميئات والمودعة لحسابهم في شون البنوك والموجودة في السسواحل والمخاذن والحيات الابترارية في حين أن القرار رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ اللدى طبقه الحمكم يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الارز الشعير من مخصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لايتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهدنا القرار لم يصدر قرار لاحق في ميعاد لايتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهدنا القرار لم يصدر قرار لاحق بإلغائه وذم المائمة من عانون المقوبات لايتأثر بانقضاء هذه الملدة الايتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة عصول سنة ١٩٥٤ بم الغائم وهوم حصور في السنة المذار وقم ١٠٣ بالغاء الفرار وقم ١٠٣ بالغاء الفرار وقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٤ بالغاء الفرار وقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٥٤ بالغاء الغارو ومن

ثم يكون الحكم إذ قضى بالادانة و فقا المراد والقرارات الى طبقها صحيحاً فالقانون لما كان ما تقدم وكان لا يبين من بحضرا لجاسة الاستثنافية أن الطاعن دفع أمام إلحسكمة الاستثنافية بأن حيازته لاتريد على فدان أو أن أمين الشونة رفض استلام كمية الارز المقررة أو أنه لم يحصل إخطار الطاعن بالكمية الواجب توريدها فإن النعى يحصول الدفع بذلك وإغفال الحكم التحدث عنه يكون عارياً من الدليل ولما كانت هذه الدفوغ دفوعاً موضوعية ومنها ما يختلط فيه القانون بالواقع فلا تصح إنارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون عاريم عكون

(الطعن رقم٧٥٥ لسنة ٢٥ ق في ١٠/١٠/٥٥ السنة السادسة قاعدة ٣٥٣ ص٢١٧)

٧٧ ـــ المبدأ القانونى:

حیازة النهم وهو صاحب شجیز اورنسی دقیماً صافیاً ومطابقاً فی صفانه المواصفات و اسکن من نوع غیر دفیق افدح الفاخر ۱ میخالف للفرار الوزاری رقم ۲۰۱ اسنة ۱۹۲۷ والرسوم پقانون رقم ۹۰ اسنة ۱۹۲۵ م

: <table-container>스콰

روحيث أن الممادة 17 من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المطبق على واقمة الدعوى نصت على أنه بحظر بغير ترخيص سابق من وزارة النجارة والصناعة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخابر التي تقوم بصناعة الحبر الافرنكي أو الشامي وأصحاب عال بيع الدقيق المرخص لهم بيميع الدقيق الفاخر والممسؤلين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا البيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر نمرة ١ الحسددة مواصفاته بالممادة ثم هذا القرار في حدود الكيات المرخص لهم بها من الوزارة . ثم فرق هذا القرار في الممادتين الرابعة والخامسة منه بين ماهو دقيق قح صافى وماهو دقيق قمح قاخر وبين مواصفات كل منها لمماكن ذلك وكان يبين من الحدادة بيت من التحليد أنه أنه عيد دقيق القمح الفاخر نمرة ١ فإن حيادة لهذا القرار في عداد صاحب مخبر أفرندكي ، وقد ضبط في محله دقيق نبيت من التحليد أنه غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ فإن حيادته لهذا

الدقيق بغير ترخيص خاص ولو كان صافياً ولو كان مطابقاً للمواصفات يعدفى نظر القانون جريمة معاقباً عليها بمقتضى المسادة ٢٩ من القرار الوزارى آنف الذكر والقانون رقم ٥٥ لسسنة ١٩٥٥ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس ما أورده في أسبا به قد أخطأ القانون ما يتمين معه نقصه وهذا ولما كان هذا الخطأ في القانون قد حجب الحكة عن البحث في أسناد الواقعة وسائر عناصرها الموضوعية ، فإنه يتمين مع النقض الأحالة . .

(طعن رقم ۷۹۰ لسنة ۲۲ ق فی ۱۹٬۱۰/۱۰ اسنة السابه فاعدة ۲۸۳ ص ۱۰۳۷).

٧٣ ـــ المبدأ القانونى:

. متى كان المتهم قد قدم للمحكمة قبل صدور القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ وقض بهراءته . لصدور تصريحات أطالت أحد التوريد فإمه لا ماضمن إعادة تقديمه للمعاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتهوريد حتى حلول المياد المحدد فيه .

المحكمة:

ووحيث أن الطعن يتحصل في أن الحسكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون عده بمقولة أنه لو أسعفته الظروف وجرت محاكته في قترة التشريعات التي أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٢٤ اسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته عملا بالمادة ه من قانون العقوبات مع أن المطعون ضده ما دام أنه لم يقم بالتوريد لماية آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو أقصى ميعاد حدده الفانون المذكور يكون قد ارتسكب الجريمة .

وحيث أرب الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لآنه فى يوم وم أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يورد نصيب الحسكومة من محصول قم سنة ١٩٥٠ فى الميعاد وقضى ابتدائيا بإدانته قاستاً تف وفى يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بنى سويف الوطنية بهيئة استنافية بإلفساء الحسكم المستأهف وبراءة المقعون ضده استناداً إلى أن وزارة التموين أصدرت قرارها القاطئ بتوريد حصتها من قم سنة ١٩٥٧ وحددت لذلك أجلا نانيا يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ئم عادت وأصدرت عدة تشريعات تيديراً للزارءين بمد أجل التوريد مددا بلغت سنوات عدة انتهت بالقرار رقم ٦٤ اسنة ١٩٥٤ والذي نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٣٧ جعات فيه نهاية أجل التوريد ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبصدور هذه التشريعات يكون الفعل المسند قد رفعت عنه صفة العجر بمة حتى ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ (عمالا ! ص المادة ه/٢ •ن قانون العقوبات وتسكون ألجريمة مرت بها فترة إعفاء من العقوبة . . وأنه لا مكن اعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ تاريخ وقوع الجريمة لأنها وقعت أصلافى الأجل الذي حدد بالقرار الصادر سنة ٢٩٥٢ وهذا الاجل أصبح غير ذى موضوع بصدور التشريعات اللاحقة له التي أطالت أجل التوريد وإن كان في الوقت نفسه يتعين بدء احتساب سقوط الجريمة بالتقادم . . وأن القول بخلاف الك واعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ أو أي يوم آخر تال لمبدأ سقوط الجرعة فيه إخلال بقاعدة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذي يبدأ منيوم وقوع الجريمة عملا بنص المادة ٢٥ إجراءات جنائية وأن المتهم لو أسعفته الظروف وجرت محاكمته فى فترة التشريعات التي أطالت أجل التوريد قبل صدور القرار رقم٦٤ اسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته أعمالا لنص المادة ه/ع وهو ما تاباه العدالة وينفر منه الذوق القضائى أن يكون المتهم الذى أبطات إجراءات محاكمته حتى بعد بوم ١٩٥٤/٨/٣١ أسوأ حالا بمنقدم وقضى ببراثته وكلاهما ارتـكب جرما و احدا فى زمن و احد و لا محل للتفرقة بين من قدم للمحاكمة فعلا وآخر أبطأت النيابة في تقديمه إلى ما بعد ١٩٥٤/٨/٣١ لابتدا. المسئولية الجنائية عن عدم توريد محصول القمح في السنين السابقة إلا من اليوم التالي لـ ٣٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ المحدد مهذا القرار فمن يكون قد قدم للمحاكمة قبل صدور هذا القرار و قضى بسراءته لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد_ لا مانع من إعادة تقديمه المحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كـان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد له لمــاكان ذلك وكان قد صدر بعد صدور الحسكم المطعون فيه في ٢٤ يناير سنة ٢٥٥٦ القانون رقم ١١٦ لسنة ٢٩٥٦ وعمل به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ وهو ينص في مادته الأولى على أنه يعني من العقاب كل من لم يسلم مقادير القمح المستولى عليه لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ ، ١٤ لسنة ١٩٥٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٥١ ،

٣٦ لسنة ١٩٥٧/ ٩٠ لسنة ١٩٥٣ . إذا قام حتى يوم ١٩٥٧/ ١٩٥١ . بأداء مبلغ جنيهين لوزادة التموين كل أددب من القميع لم يقم يتسليمه مكان المحصول الذى تشمله هذه الفرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للطعون صده صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ٥٠ و وتبدأ مسئوليته الجنائية إذا لم يقم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع الدل النقدى وقصع عاكمته عليها ومن ثم لا يكون النياية العامة مصلحة في الطعن ويتعين على هذه المحكمة إعمالا للادة م من قانون الاجراءات الجنائية للعادن ،

(الطمن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق ق ١ / / ٧ ه ١٩ السنة الثامنة ناعدة ١٩ مشعة ١٩) .

٧٤ ــ المبدأ القانوتى :

المخالف للحظر الوارد في المسادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الحاس بزراعة الأرز يعتبر فاعلا أصلياً مستأهلا للمقاب سواء ارتكب المخالفة لحمياب نفسه أو لحماب غيره .

الحكة:

و وحيث أن الحكم الابتداق المؤيد لأسابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر حين أورد واقعة الدعوى أن الطاعن بوصف كونه الولى الشرعى على أولاده تولى بو اسطة ناظر الزراعة محمد الشراوى زراعة الأرض المملوكة لهم أوز يخالفاً بذلك نص المادة ٢٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من الفانون وقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد وراعة الأرز و دلل على صحة هذه الواقعة بشهادة شيخ الغربة ومهندس الرى . وهذا الذي أثبته الحسكم واستخلص منه ادانة الطاعن صحيح في الواقع سديد في القانون ذلك لأن القانون المذكور بص في مادته الأولى علم أنه لا يجوز زراعة الأرز في غير المناطق التي يحددها وزير الأشفال سنوياً بقرار منه . وجعل المخالف لهذا المفظر فأعلا أصليا مستأهلا العقاب الذي نص عليه في المادة النانية منه سواء اوتكب المخالف المادية الزراعة الوراعة الوراعة الموراعة الموراعة المناسات نفسه أو الحساب نفسه أو الحساب غيره وأن القول بان من أتى الأقعال المادية الزراعة هو الفاعل الأصلى دون سواه من قد يتعمير شريكا ـــ والطاعن كذلك ـــ قهو

غير صحيح وبفرض صحته فهو غير مؤثر فيا انتهى إليه الحسكم من إدانته على أساس الوقائع ذاتها التى كانت مواد الانتهام والحاكمة فى كلتا درجتى التقاضى ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه يكون على غير أساس متعيناً رقضه موضوعاً . ،

(الطعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۲۱ ق في ۵ / ۳ / ۱۹۵۷ السنة الثامنة ، قاعدة - ۳ صفحة ۲۲۷).

٥٧ ــ المبدأ القانونى:

قرار وزارة التدوين رقم ٢٠٥١ لسنة ١٩٤٠ المدل بالقرار رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٤ صدر تمن يتلسكه وتحديد الوزن يدخل فيه بطريق الازوم نسبة الرطوبة كما تدخل فيه نسبة الجفاف .

المحـكمة :

وحيث أن ما يقوله الطاعن مردود بأن الشارع حين نص في المادة النانية من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يصدر وزير النمون القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو عافظة ومحدد في تلك الفرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو عافظة ومحدد في تلك الفرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الحير بسبب الجفاف قد أراد أن يكون عذا المتحديد ولا ويب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللروم نسبة الرطوبة كا يدخل فيه نسبة الجفاف فأن كانا النسبين تؤثران حتا في الوزن ولا يعقل أن نخول الشارع منها هذا الوزن وتتقوض منه الحكمة من تحديد هذه النسب التي يتركب منها هذا الوزن وتتقوض منه الحكمة من تحديد هذه النسب نسبة الدقيق فيه عندما ما تريد فيه نسبة الرطوبة عن الحد الذي نصت عليه المادة عام من القرار رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٤ المناذ ١٩٥٤ من المناد الحد من أوراق من ذلك وكان الحسكم قد رد على دفاع الطاعن استناداً إلى ما ثبت من أوراق الدعوى وانتهى إلى أن الطاعن أخطر بنتيجة التحليل في الميعاد القانوني الذي نصت عليه المادة ١٧ من الفرار رقم ١٩٥٩ لمناة ١٩٤٨ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٧ من الفرار رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٤٧ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٧ من الفرار رقم ١٩٥٩ لمناة ١٩٤٨ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٧ من القرار رقم ١٩٥٩ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٧ من الفرار رقم ١٩٥٩ ولما كان ما يقوله نصبة عليه المادة ١٧ من القرار رقم ١٩٥٩ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٧ من القرار رقم ١٩٥٩ ولما كان ما يقوله

الطّاعن بأن الحنبر المصنوط كان معداً للتجفيف لاللتوزيع قضلا عن أنه لم يتمسك
به فى مرافعته الآخيرة فى الجلسة التى صدر فيها الحسكم فإن هذا الدفاع هو من
أوجه الدفاع الموضوعية التى لا نلترم المحسكة بالرد عليها صراحة ما دام الرد
مستفاداً من حكمها بالإدانة اعتباداً على أدلة الثبوت التى أوردتها لماكان ذلك فإن
ما شيره الطاعن لا يكون له محل . .

(الطعن رقم ۱۸۳ لسنة ۲۷ ق فی ۲۸ / ۰ / ۱۹۹۷ السنة الثامنة قاعدة ۱۹۰۲ صفحة ۵۰۰) .

٧٦ ــ المبدأ القانوني :

صدور الفرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنحا كان تشيذًا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم تنتبر منا لفة ما ورد بأحكامه مغالمة لها وترد في حق مرتسكبها المادتان ٥٠ و ٨٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

الحسكمة :

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه بين واقعة الدعوى وأورد فيحق الطاعن الادلة على ثبونها أدلة سائمة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ولما كان ما يقوله الطاعن بشأن الحظأ في تطبيق القانون مردود بأر المرسوم بقانون وقع مه لسنة مهه 1 العضل في المادة الثانية على أن يصدر وزبر التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو بحافظا و يحدد في تلك القرارات على أنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحيس من سنة أشهر إلى سنتين وبغرامة من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ويحوز لوزير التموين فوض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المحادة على من مخالف الفرادات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون وعملا بالمادة الثانية المشار إلها أصدر وزير التموين فوض كل من الحالفة الثانية المشار إلها أصدر وزير التموين القرار وقع ١٠٨ اسنة مه١٥ بتحديد وزن الرغيف ونص فيمادته السابقة على أن كل غالفة لأحكام هذا القرار غير ما نصت عليه المحادة السائسة على المحادة السائسة على المحادة السائسة على المحديد بهذا للمحاد المنان وضع ميزان لكل منجر أو دكان معداً لبيح الخيز يعاقب عليها بالعقوبات بشأن وضع ميزان لكل منجر أو دكان معداً لبيح الخيز يعاقب عليها بالعقوبات

الواردة في المادة ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥. لما كان ذلكوكان واضح هذا المرسوم قد أردف نص المادة ٥٠ بالمادة ٥٥ ويحرى نص فقرتها الأولى بما يأتى : يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقعفا لمحل من مخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقو بات المقروة لهافإذا أثبت أنه بسبب الفياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد . ٥ ، ٥ من هذا المرسوم بقانون. ولمـاكان صدور القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ إنماكان تنفيداً المادة الثانية من من المرسومالسابق الإشارة إليه وتعتبر مخالفة ماورد بأحكامه بخالفة لهاوتسرى فى حق مرتكبها المادتان ٥٦، ٨٥، من المرسوم لما كان ذلك وكمان الحسكم قد رد على دفاع المتهمين من أن الخبر الذي صبط أنتج في فرن لم تكتمل قوته الحرارية فنقص وزنه نقصاً لا يتجاوز بقدر الذي شهد به الخبيران ورد الحمكم على ذلكوداً سائفا نقد فيه هذا الدفاع وبالاعتبارات والاسباب المعقولة التي أوردها فقال إن المحكمة تلتفت عما شهد به الحبيران لأن شهادتهما لا تتناول ذات الحبز محل التهمة أو ظروف إنتاجه وأن ما قاما به لا يعدو بجرد تجارب تجربها وزارة التموين محقيقاً للشـكاوى ألتي قدمها أصحاب المخابز للوقوف على مدى صحة ما يتظلمون منه لما كان ذلك وكان الحـكم قد تعرض كذلك لدفاع الطاءن من أنه كـان غائبًا عن المخبر فلم يتمكن من منع وقوع المخالفة بما كأن يقتضي معاقبته بالغرامة وحدها ورد علىهذا الدفاع بقو له أنَّ الثابت من التحقيقاتومن أقوال عبدالحالق مرعى عطية والمتهم الثانى إبراهيم محمد إسماعيل أن المتهم الأول وهو المسئول عن إدارة المخبر وإنه صاحبه وأنه كان موجوداً به ليلة الحادث كما وإنه لدى استجوابه بالنيابة لم يذهب إلى أنه لم يكن موجودا وبينها علل النقص فقط بعدم انتظام النار فإن المحكمة لا تنظر بعين الاعتبار إلى الشهادة المقدمة منه والموقع عليها من بعض الاشتخاص التي جاء بها أرب المقهم كان ببلدته قبل ليلة الحادث وبعدها لتعارضه مع أقواله الثابتة فى التحقيق على الوجه سالف الذكر ولما كمان واضحا من ذلك أنالححكمة لم ترى فى غياب الطاعنءنالمحل مايضنني توقيمع العقوبة الخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥

وكان الدند انخفف الذي تشير إليه هذه المادة لايتحقق الابعدم استطاعة ساحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب العياب أو استحالة المراقبة فالفعاب لايصلم بذاته عدراً إلا إذا كان من شأنه أن بحول دورن منع وقوع المخالفة ، ولما كانت المحمكة لم تر في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما محول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة وكان الحمكم إذ قضى على الطاعن أنه كان موجوداً بالمخبر ليلة الحادث لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى على الطاعن بعقوبة الحبس والمرامة يكون قد طبق القانون تعليبةً صحيحاً أما ما يقوله الطاعن من أن المحكم المطمون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عندما قضى بالإداقة فردود بأن المحكمة بينت هذه المواد بصدر حكمها وأخذت بما جا. يحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صحيحة إلى المواد التي طبقت . أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صحيحة إلى المواد التي طبقت . الماكن ما تقدم كله فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً . .

(الطعن رقم ۳۸۷. لسنة ۲۷ ق فی ۲۸ / ه / ۱۹۹۷ السنة الثامنة قاعدة هه ُړ صفحة ۲۲ه) .

٧٧ ــ المبدأ القانوني :

تعريف الشارع لبيسم الجلمة يصدق مسماء على كل ما يلغ وزنه ٧٩ أنة من الدنيق فأكثر كوحدة فائمة بذاتها وأصحابالمطاحن ومديروها وحدهم ملتزمون بقبول أجولة الدنيق القارغة طبقا للزرار ١٥٠ لسنة ١٩٤٥

المحكمة :

وحيث أن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه بين واقعة عناصر الجريمة التي دان الطاعن مها وأورد في هذا البيان قوله وأن وقائع الدعوى تقتض فيما أثبته حضرة يحرر المحضر في صدر يحضره المؤرخ في ٢٩/٧/٥٣ من أنه بيناء على تسكوى مقدمة ضد المتهم من أنه يبيع الدقيق بالجملة ويمتنع عن بيعه بالقطاعي لصفاد المشترين أوقد البوليس الملكى عد أبو الحيد السيد إلى عل تجارة المتهم اشراء جوال دقيق منه ذنة ، ٨ أقة وقد عاد إليه بعد قليل ومعه الجوال المطلوب محملا على عربة يد صغيرة وأخرة

(م ٧ ــ أحكام النقض التموينية)

أن المتهم باع الجوال المضبوط بمبلغ . ٣٦ قرش فتوجه هو بدوره إلى محل المتهم المذكور وواجهه بما أخبره البوليس الملكى فلم ينكر الواقعة بل اعترف له بصحتها وباطلاعه على سجل فميد الحركة الدقيق بالمحل وجده منظما و أابت به في تاريخ الضبط وهو يوم ٢٣ / ٧ / ١٩٥٦ أن رصيد الحول من الدقيق ١٧ جوال فقط في حين أن الموجود بالمحل ٤٢ جوال وأن الـكمية المخصصة أسبوعيا ٢٢ جوال فقط وبذلك يكون المتهم قد حصل على الدقيق الزائد بطريق غير مشروع ولما كان واضحا نما أورده الحسكم في هذا البيان أن الاتفاق الذي تم بين الطاعن والمشترى قد أنبت عن شراء جوال مغلق بما عبوته قائما ممانون أقة وكارب تعريف الشارع لبيمع الجملة في واقعة الدعوى يقوم على ماحدده بالنص ويصدق مسهاه على كلُّ مَا بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وهو ما أثبت الحمكم حصوله من الطاعن لما كان ذلك وكان الشاهد صفوت مرقص قد شهد أمام محسكمة أول درجة بأنه وذن الجوال فظهر أنه ثمانون أقة وكان الحسكم قد أثبت أن المتهم تقاضى ثمن الدقيق المبييع ثلثمائة وستين قرشا وهو الثمنُّ المحدد بالتسميرة لهذا القدركما أثبت الحسكم أن المتهم اعترف في محضر ضبط الواقعة بأنه غير مصرح له ببيمع الدقيق بالحلة و لكنه باع جوالاكاملا لرجل البوكيس الملكي بناء على رجاءه وإلحاحه لما كان ذلك وكان لا الغزام على المشترى برد الجوال بعد تفريغه من عبوته ولا إلزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع ود أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل! لقرار رقم عَ إِلَى السَّمَةِ ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم مقابل خمسين ملما للجوال الصغير على أن تسكون سليمة من التلف ومن ثم فلا جدوى للطاعن من البسك بخصم قيمة الجوال من الثمن الذي تسلمه من المشترى لما كان ذلك وكما نت النيابة قد بمنت فى وصف النهمة مواد القانون المنطبقة على وقائع الدعوى وكمار_ الحسكمان الإبتدائي والاستثنافي قد أحالا على هذه المواد . فإن هذه الإحالة تحكون بياناً كافياً للبواد التي طبقتها المحكمة لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاءن لا يكون له محل.

* وحيث أنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس متعينًا رفضه موضوعًا . يـ

(الطنن رقم ۲۸۸ سنة ۲۷ ق فی ٤ / ٦ / ۱۹۰۷ السنة الثامنة ناعدة ۱۹۷ صفحة ۲۱۱).

٧٨ ـــ المبدأ القانونى:

صدور منشور من النائب العام بارجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة لايرق لملى مرتبة القانون ولا يلنيه .

الحسكمة :

وحيث أنه لما كان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ٦٩ أسنة ١٩٥٧ في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ قاصراً على إرجاء تقديم وقصايا الجينج التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابر نخالفتهم أحكام النشريعات الهائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الحيز إلى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظوراً من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ولا شأن المكتاب الدورى بحرائم إنتاج الحبر دون الوزن المقرر ولا هو يرقى إلى قوة الهانون أو يلغيه وكان الحكم قد أعمل المحادة ٢٧ و في حق الطاعن وقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأى من التهمتين ما تنعلم فيه مصلحته في الطمن. لما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قراد وزير كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قراد وزير كان عدد المعرودة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سليل التنظيم لا الإلزام وكان الحكم قد أثبت بغير معقب بأن الطاعن هو المدير الدائم للمحل موضوعاً . .

(الطمن رقم ۱۲۳۱ سنة ۲۷ ق فی ۳ / ۱۷ / ۱۹۰۷ السنة. القالتة قاعدة ۲۳۱ صفحة ۱۹۶۷).

٧٩ _ المبدأ القانوني :

المرسوم يقانون وتم ١٦٣ لسنة ١٩٠٠ يعاقب علىالامتناع عن البيع ولوكان جزئياً ولامحل القرل بأن الفصد من وداء ذلك تنظيم العمل والموازنة بين حاجيات التاس فتيل هذا الاعتبار هو من شأن الثمارع وحده .

الخكمة :

روحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الدليل عليها عرض لما يثيره الطاعن في طعنه ب فقال وحيث أن المستأنف أبدى دفاعه أمام هذه المحكمة بأن الامتناع كان جرئيساً وليس الامتناع بالمعنى المقصود في القانون وحيث أن هذا الدفاع من جأنب المتهم مردود بأن السكميات التي ضبطت لديه كبيرة ولا تعرر بحال دذا الامتناع حتى ولو كان جزئياً إذ ليس له أن يفرض غيته وتحكمه في السوق وأن يمتنع عن البيع إذا كان المشترى قد طلب قدراً معمناً من الأوز .

وحيد أنه متى تثبت ذلك فإن المحكمة لاترى فيا أبداه المتهم ما يمنى وقوع الجريمة ولماكان القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٠٠ يعاقب على الإمتناع عن البيع في صورة واقعدة الدعوى ويكون الحبكم إذا دان الطاعن لم يخطى في شيء ولامحل المقول بأن الطاعن كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس . فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده إن شأء نظمه كا فعل في المحادة و/7 من القانون المذكور . إذا نص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتغين المقادير التجارة يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلمة _ ولما يصدر هذا القراد بشأن الأرز _ لماكان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت امتنساع الطاعن عن بيع سلمة مسعرة رغم وجود كمات كبيرة في محل تجارته أو في مخزنه وذكرت بيع سلمة مسعرة رغم وجود كمات كبيرة في على العامورة الواردة في طعنه لا يخرج في جملته عن الجدال في تقدير الدليل مما لا شأن لحمكمة النقص به م

وحيث أنه لمــا تقدم يكون الطعن على غير أساس متبعاً رفض موضوعاً . . (الطدن رقم ٢٠٤٠ سنة ٧٧ ق ف ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ الــنة الناسمة قاعدة ٧٠ صفحة ٧٧٠) .

-

وبنفس المعنى الطعن رقم ٧٧٥ لسنه ٣٦ ق في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعده ٣٣ ص ٤٨٧ و جاء فيه وإن المرسوم بقا نون رقم٦٣٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون وقم ٢٨ اسنة ١٩٥٧ إذ نص في المسادة التاسعة منه باطلاق معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسمرة بالسعر المقرر فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود. السلعة . أو مخفين لها حابسين عن التداول اعتروا متنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً مادام تحديد السعر لايعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة .وإلاكانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشترين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالإعكن أن يكون الشارع قد قصد إليه ولا يساد إلى البحث في أمر الإباحة الستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو إلى انتفاء القصد الجناني لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملانه للسلعة موضوع الطلب إلا إذا انتنى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا . ولم يمتنع عن البيع لذات الإمتناع قصداً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أثبت أن ماطلب إلى الطاعن بيعه من الأرز قليل بالقياس إلى ماثبت له حيازته في مخزنه الذي أخني فيه السلمة على مشتربها فإنه يكون قد أثبت على الطاءن جريمة امتناعه عن بيسع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وكان كون الطاعن تاجر تجزئة لايكسبه حقًّا في خرق محارم القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد فإن الطعن يكون على غير أساس متعبناً رفضه . ،

. ٨٠ ــــ المبدأ القانوني :

صدور القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المدل لقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذى مد أجل الإخطار عن البيانات الطارية يستنيد منه المتهم وتعليات وزارة التموين إلى موظيفها بالتفاضى عن بعض الحخالمات التمويلية لاناترم النيابة العامة بها .

المحكمة :

و حيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه فيميوم ١٩٥٦/٩/١٠ و١٩٥ بدائرة قسم بولاق بأنه لم يخطر مراقبة التموين عن حركة الاسمنت المنتجة عن شهر أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد الفانوكي وطلبت عقابه بالقرارين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٥٨ لسنة ١٩٥٦ فقضت محكمة الجنح المستعجلة الجزئية بأدانته واستأنف الطاعن الحكم وقضى من محكمة القاهرة الابتدائية ــ منقعدة بهيئة استثنافية بتأييد الحسكم الإبتدائي _ لاسبابه _ لما أضاف عليها مناسباب جديدة _ ورد حكم محكمةً أول درجة على دفاع الطاعن بشأن وجوب الإخطار في قوله , وحيث أنه عن دفاع المتهم ف،محضر الجلسة ويتحصل فأنه لم يقم بالإخطار بدعوى أنه لم يكن لديه أسمنت فهو قولمردود إذ القرار أوجب الاخطار عليه لإيثاره كمية المواد التي عينها الجدول المرفق سواءكان الديه منها أو نفذت من عنده ، لمــا كـأن ذلك البيان المنصوص عليه في هذ القرار عن الشهور التي يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلكَ في آخر بيان أرسله وكان الطاعن لايدعي أنه أشار إلى نفاد الصنف في آخر بيانأ وسله ــ فالجريمة قائمة في حق الظاعن ــ ولا وجه للتمسك بقرار وزير التمزين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١/٥/١٥٥١ لأن بجال هــذا ألقرار هو مجرد حظر التصرف في قدح معين من الأسمنت بغير ترخيص سابق من وزارة التموين عا تنتجه المصانع من القاهرة إلى الاسكندية من الاسمنت دون أن يمتد إلى إعفاء أصحاب الشأن بنصوص القراد رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ ـــ وكانت تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي عن مثل هذه المخالفة بفرض صدورها الجنائية _ في الآخذ بها ولاتؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية . فلا يكون هناك عل لمسا ينعاء الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . فإذا كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك في مذكرته الحتامية بضم دفاتر المصنع ليثبت أنه لم يستورد أى كمية من الأسمنت ولم يتعاقد على استيرادشي. .نه خلال شهر أغسطس لسنة ١٩٥٦ وكان مايرى الطاعن إلى إثباته لايؤدى نفس الفعل المكون للجريمة على ماسيق بيانه ــ فمثل هذا الطلب لايقتضي من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً _ وفي إغفالها التحدث عنه ما يفيد بالضرورة أنها أطرحته وأنها وجدته غير جدير بالاعتبار لمنا أوردته من الاسباب الإدانة ولمناكان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أمد أجل الإخطار البيسانات المطلوبة حتى

١٩٥٧/٦/٢٩ وبذا يكون قد رفع التأثيم عن الفعل فى الفترة التى حوكم فينها المتهم فإن المتهم بحب أن يستفيد من ذلك ويتعين نقض الحكم والقضاء ببراءته عملا بالمادة ٢٤/٤/٥ من قانون الاجراءات الجنائية . .

(الطمن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق في ٨٨/٣/١٨ ١٩ السنة الناسعة قاعدة ٨٨ ص ٣١٨)

٨١ ــ المبدأ القانوني :

خلو أوراق الدعوى من استرارة تعيد حيازة المنهم الأرش التي يتحقق بها تسكليفه توريد تصيب الحسكومة من محصول قبح سنة ١٩٥٢ وقضاء محسكمة الموضوع في الدعوى مجالتها يكون صحيحا في القانون .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاوراق أن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بأنه براء محرد له استارة حيازة ولا يعلم أنه مكلف بتوريد قع ، فقضت المحكمة ببراء ته وقالت في أسباب حكمها التي أخذ بها الحملا المعلمون فيه و أنه لم يتضح السحكمة من محضر جمع الاستدلالات أن المتهم مكلف بتوريد قم للحكومة في طعنها ما أنبته السحارة حيازة باسم المتهم ، لما كان ذلك وكانت النيابة لاتدعى للارض التي يتحقق بها السكليف وهي لم تطلب من محكمة أول درجة التأجيل لتقديمها ولم تتقدم لحكمة ألى درجة عا يفيد وجود هذه الاستارة واكتفت بطلب و الحسكم بالطلبات ، لما كان ما تقدم فإن محكمة ألموضوع إذ قضت في الدعوى بناء على الاوراق المطروحة أمامها محالتها لا تحكمة الموضوع إذ قضت في شيء ، ولما كان ما استند إليه العسكم من ذلك يكني وحده لحل النتيجة التي في شيء ، ولما كان ما استند إليه العسكم من ذلك يكني وحده لحل النتيجة التي التهمى اليها فإنه لا جدوى من بحث وجه الطعن الآخر الذي تعرض له العسكم تريد ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا . ؟

(الطمن رقم ۱۹۶۷ سنة ۲۸ ق في ۲۰ / ۱۰ / ۱۹۵۸ السنة التاسمة قاعدة ۲۰۲ صفيحة ۲۸۲) .

٨٢ ــ المبدأ القانوني:

بيح عجول النربية الحية ممن يقوم على تربيتها بسمر يزيد على السعر المين وامتناعه عن يومها بهذا السعر معاقب عليه بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ والقرار ١٩١١ لسنة ١٩٥٠ . وقوع الجريحتين لنرس واحد وارتباطهما ارتباطا لا يقبل التجزئة معا يتتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة طبقا للعادة ٧/٣٢ عقوبات .

الحكمة :

 والحاكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه الاركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطـــاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سنائغة من شأثها أن تؤدى إلى ما رتبه الحسكم عليها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥ الخاص بالتسعير الجسرى وتحديد الأوباح قد نص في المادة الرابعة منه على أنه ﴿ بحوز لوزير التجارة والصناعة أن بعين بقرار منه الحد الاقصى للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجلة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الحارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحدِ المألوف ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سَلَّعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيسع بسعر أو بربح يزيد منالسعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، وكمان وزير التموينقد منحمباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح لما كان ما تقدم فإن مايثيره الطاعن أن الواقعة لايعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستسكمل أركانها القانونية لايكون له محل ويتعين رفضه أما ما ينعاء الطاعن بشأن إغفال المحكمة تطبيق المــادة ٣٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات فهو سديد في القانون ذلك بأن ما أورده الحسكم في بيان الواقعة. يتحقق فيه معنىالارتباط الوارد بالمادة ٣٢/ ٢ منقانون العقوبات لأنالجر يمتين وقعتا لغرض واحد وكمانتا مرتبطين ببعضهما ارتباطأ لايقبل التجزئة بما يقتضي وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ـــ لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه و تقض الحكم المطعون فيه و تصحيحه . »

(الطين رقم ١٧٠١ سنة ٢٨ ق ق ٢٠ / ١ / ١٩٠٩ السنة العاشرة قاعدة ١٨ صفحة ٢٦) .

٨٣ ــ المبدأ القانوني:

متى كان الموظف مغتصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه كما يؤاخذ القانون على الرشوة بنش النظر عما لذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الوظف حقا أو غير حق .

المحكمة :

, لما كان الحكم قد أنبت أن الطاعن دفع التهمة الثانية الخاصة بعرض شاي في أغلفة ينقص وزنها عن الوزن المقرر قانوناً بأن الاكياس التي شاهدها المفتش في المصنع لم تسكن قد أعدت بعد المتعبئة لابه كان ينقصها أن يجرى هو عليهـا اختبار الوزن (الجشني) حتى إذا اطمأن هو إلى صحة الوزن كلف العال بالتعبئة وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعر من واقعة طرحه للسيع شايا في أغلفة أقل من الوزن القانوني وذكر بأن عدم إتمام تعبئة الأكياس يحمل الجريمة غير قائمة إلا أن ذلك لايؤثر في تمام جريمة عرض الرشوة ـــ تلك هي الواقعة التي أثبتها الحسكم _ وظاهر نما أثبته الحسكم أن مفتش الاسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع الطاعن إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ـــ ولم يكن في الإجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون ـــ وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع شايا معبأ في أغلفة ناقصة الوزن ـــ وإذا كانت الحكمة قد قضت بىراءة الطاعن عن هذه الواقعة استناداً إلى أن عدم إتمام التعبئة بجعل الجريمة منعد،ة ، فإن ذلك لا يترتب علمه أر_ الطاعن كان في حالة إكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة ـــ وإنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الاسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الاسعار لوزنها هنآك ــ ولما كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين

أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، ومن ثم كان سليما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الاتحلفة الناقصة أو ذن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف . لما كان ذلك ، وكان يبين من بحضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام يحكمة الموضوع بمالةالضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا أثر للإكراء فيها لأن الطاعن إنما قلم عمدة الرشوة إلى مفتش الاسعار لما وجده مصمعا على نقل الاكياس بحالتها إلى مراقبة الاسعاد ، وكان غرضه صرف النظر عن ضبطها، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يقبل منه لأول مرة أمام هذه المحكمة . ،

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعًا ي . (الطمن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٠ ق ق ٧ / ١١ / ١٩٦٠ السنة ١١ قاعدة ١٤٨ سنجة ٧٧٤) .

٨٤ ــ المبدأ القانونى:

القرارات التنفيذية للغانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٠ تنفيد بالأصل التصريعي الذي خول إصدارها فلا يجوز الحسكم يوقف تنفيذ العقوبات الواردة بها .

الحكمة :

وحيث أنه لماكانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ تنص في فقرتها الآخيرة على المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ تنص في فقرتها الآخيرة على أنه ويحوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من مخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحسم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها ، لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار وقم ع.ه لسنة ٥٤١ ونص في مادته ٥٤ المعدلة بالقرار وقم قد أصدر الشقراد ١٩٤٥ والقراد ١٩١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المراد ٢/ ٢ و ٣ و ٤ ٤ / ٢ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١٤ من القرار ع ٥٠ لسنة ١٩٤٥

بغرامة لا تقل عن ما تة جنيه ولا تتجارد ما ته وخمسين جنيها وكل عالفة أخرى لاحكام هذا الفرار بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المسادة هم من المرسوم بقانون رقم هه اسنة ه ١٩٤٥ فإن هذه العقوبات إنما برد عليها نفس الفيد العام الوارد في المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم هه اسنة ه ١٩٤٥ بفراً سعم جواد الحمكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وذير التموين إصدار القرادات التنفيذية المشار إليها سومن ثم يكون الحمكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الفرامة المحكوم با قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

(الطعن رقم ١٦٤٠ سنة ٣١ ق ف ٥ / ٣ / ١٩٦٧ السنة ١٣ قاعدة ٥٠ منعة ١٩٥٨).

وبنفس المعنى الطمن وقم ٣٦٠ لسنة ٣٦ ق في ١٨ / ٤/ ١٩٦٦ السنة ١٧ أ قاعدة ٨٢ ص ٣٥٤ وجاء فيه .

د وحيث أنه لما كانت المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ للخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ اسنة ١٩٥٧ بعد أن نصت على توقيع عقوبتى الحيس والغرامة في الحدود المبينة بها وبالقيود الواردة فيها لم تجز الحسكم بوقف تنفيذ أي من هانين العقوبتين. ثم وخصت لوزيرالتموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القراوات التي يصدرها تنفيذا لهذا القراوات التي يصدرها تنفيذا لهذا المادقيق وصناعة الحبر بالاستناد إلى هذا المرسوم و نصت المسادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخابر بإحساك سجل مطابق لنموذج معين يثبتون به يوميا البيانات الموضحة به . وأوجعت المادة ٢٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠ اسنه ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمين جنيها . لما كان ذلك ، فإن العقوبات المنصوص عليها في القرأر المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ١٥ اسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ١٥ اسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم

بوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد تد ورد فى أصل التشريع الذى صدر قرار وزير التموين بالاستناد إليه بناء على النفويض المحدد فيه ، .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق في ١٢/٢١ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٢ ص ٨٨٠ ·

٥٥ ــ المبدأ القانوني:

 ١ حدم جواز وقوع الامتناع عن مارسة التجارة بنتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم وسواء أكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك .

۲ -- رفع اللحوم من الجدول اللحق باارسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۳ بشأن التسمير الجبرى مقصور على هذا التطاق ولا يتعدى القرار الوزارى ۱۹۹ لسنة ۱۹۶۲ الذى بين السلع النمويانية التى بجفلر الامتناع عن مهارسة الانجار قبها على الوجه المعتاد بنير ترخيس من وزير التحوين .

الحسكمة :

وحيث أنه لمما كان نص الممادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ المناه ١٩٥٧ المناه ١٩٥٧ السنة ١٩٥٧ السنة ١٩٥٧ المناه والتجاد اللذين ينتجون أو يتجرون فى قد جرى بأن يحظر على أصحاب المصانع والتجاد اللذين ينتجون أو يتجرون فى مصانعهم أو يمتنموا العمل فى مصانعهم أو يمتنموا عن عارسة تجارتهم على الوجه المعناد إلا بترخيص من سائف الذكر قد نص على أنه بجوز الحسكم بإلغاء رخصة المحل فى حالة المخالف المناه على المحانع و مكررا وكان الشاوع إذ حدر ممتنعي النص الأول على أصحاب المصانع و تف المعمل فى مصانعهم حد حدر على التجار الامتناع عن عارسة مجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط وقوع الوقف فى المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الوقف فى المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع فى الماتناع مطاقا المتناع مطاقا المتناع ما مطاقا عديد ينظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم فى مزاولة التجارة وسواء عيب ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم فى مزاولة التجارة وسواء

أكما نوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكو نوا كذلك فإذا كان الناجر ذا متجر جاز إعمال نص الفقرة الخامسة من المادة وسالفة الذكر في حقه بمعاقبته فضلا عقوبتي الحبس والغرامة الاصليتين بعقوبة إلغاء رخصة المحل ما فيها عقوبة تمكيلية نوعية موضوعها المحل التجارى أما إذا كان الجافى لا يمتلك متجراً فلا يسوخ توقيع هذه العقوبة لانها لا تصادف موضوعا ومن ثم كان هذا النص غير مقيد لذاك لما كان ذلك وكان الحمكم المعلمون فيه قد بين واقعة المدعوى ما تتوافى به كافة العناصر الفانونية اجريمة الامتناع عن مارسة التجارة على الوجه المعتاد بغير ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبرتها في حقهم أدافه مستمدة من أقوال مدير إدارة التموين من اعتراف الطاعنين في التحقيقات بأنهم جميعا من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحسكم عليها فإن النص على الحسكم بالحظاً في تعليها فإن النص على الحسكم بالحظاً في تعليس القانون يكون غير سديد.

وحيث أن الطاعنين قدموا في قرة حجر القضية للحكم مذكرة مصرحا لهم بها وضاف فيها سبباً جديداً هو أن الحكم إذا دانهم بتلك الجريمة قد أخطأ في القانون ذلك بأنه بعد وقوع الفعل من قبل صدور الحكم المطعون فيه أصدر نائب رئيس الوزراء المتمون والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٣ اسنة ١٩٦٤ بنائب رئيس الوزراء المتمون والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٣ اسنة ١٩٦٤ بالمرسوم بالقانون رقم ١٩٦٣ قاضيا في مادته الأولى برفع اللحوم بالجدرل الملحق بالمرسوم بالقانون رقم ١٩٦٣ قاضيا في مادته الحاص بشتون التسعيرة الجرية وتحديد الارباح وبذلك أزال عن اللحوم صفتها كإحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن عن يمتمع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص وطلب الطاعنون نقض الحمد كانو با المتعارب وبقدم أسبابه إعمالا لنص الفقرة الذائية من المسادة ٥٥ من المتانون حالات إجراءات الطعن أمام عسكمة النقض الصادر به قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٠ .

وحيث أنه وإن كان الأصل طبقا للفقرة الأولى من المسادة ٣٥ من القانون المشار إليه _ هو أن تقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني

إلا أنه يمقتضي الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهممن تلقاء نفسما إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنىعلى مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تـكن مشـكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحسكم المطعون فيه بانون يسرى على واقعة الدعوى لما كان ذلك وكانت مخالفة حكم المادة ٣ مكر را من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعــــدلة بالمرسوم بقانونرقم. ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفةعن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥ الخاص بشئون التسعيرةالجبرية بتحديد الأرباح الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٩ به لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٤٨ إذ أن لسكل التشريعين غايته ومجاله ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريم الخاص بشئون التسعير الجرى وتحديد الأرباح بمقتضىالقرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا مجاوزه إلى رفعها من القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ المنشور بالعدد ١٤٧ مكررا من الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ الذي بين السلع التموينية التي حذر الامتناع عن عارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها اللحوم والصادر نفاذاً للبادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين مؤتما ويكون ما أثاره في هذا الصدد غير ذي سند ويتعين بذلك رفض الطعن . .

(الطمن رقم ۱۳۶ لسنة ۳ ق ق ۱۸ ۱۲/۱۹۰۹ السنة ۱۱ قاعدة ۱۸۷ سفيعة ۹۸).

٨٦ — المبدأ القانونى :

مستولية صاحب المحل تتوع على افتراخر (شرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه فتكون العقوبة الحبس والغرامة معا إلا إذا أثبت أنه كان غائباً أو استحالت عليه المراقبة فعمذر عليه منع وقوع المخالفة وتسكون العقوبة العرامة فحسب والمراد بالنياب الانقطاع كلية عن الإشراف حتى يستعيل عليه منم وقوع المخالفة .

الحكمة :

د ولمساكن يبين من الحسكم المطعون قيه أنه عرض كعذر الطاعن بالمرض واعتلاله بالغنية عن الخر بقوله و أن ماقال به المتهم من أنه كان مريضاوملازمة

الفراش إيان ضبط الواقعة على نحو ما ورد بالشهادة الطبية المقدمة منه . فإنه لما كان نص المادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ لا يعني صاحب العمل من المسئو ليةو إنما يضع قيوداً لتخفيف المسئو لية قوامها أن يثبت صاحب العمل أنه بسبب النياب أو استحاله المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وكان الثابت من قول المتهم الأول أنه صنع الخيز المصوط على هدى الأوزان التي قدمها له المتهم ــ الطاعن ــ ومن ثم فلا يكون هناك أساس سلم لقيام هذا العذر في حقه وما أورده الحسكم المطعون فيه فيما تقدم يسوغ به في صحيح القا ون إطراح دفاعه ذلك بأن الفقرة الآخيرة من المادة ٣٧من القراد الوزادي رقم . 4 لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخير المعدلة بالقرار ٩٠١ لسنة ٩٥٩ أحالت في بيان العقوبة على المــادة ٥٩ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له ولما كانت المادة المذكورة تقضى بمعاقبة كل مخالفة لاحكامه بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة بها والتي التزمها الحسكم المطعون فيه وكانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نصت على أنه , يكون صاحب المحل مِستُولًا مع مدىر أو القائم على إدارته على كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المفررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغيابأو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع الخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من . ٥ إلى ٥ من هذا المرسوم بقانون ، فإنمؤدى هذا أنصاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مدىره مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معامتي وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أما مستولية المدىر فهي مسئو لية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام . وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منعوقوع المخالفة والمراد بالغياب ذلك الذي يمنعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع الخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة منتجة أن مرصه لم يقطع صلته بالمحل وإشرافه عليه وأن المخالفة وقعت بسبب منه . فإن القضاء عليه بالحبس والفرامة

مما يكون قد طابق صحيح القانون ومن تم فإن الطمن يكون على غير أساس متعين الرفض . •

(الطمن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق في ٢/٣/٢ السنة ١٧ قاعدة ٤٤ س ٢٧٣)

وبنفس المعنى الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ١٥ ق في ١٩٩٦/٣/١٤ السنة ١٧ قافدة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم قاعدة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن القانون عمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من غ لفات ويعاقبه بمقوبتي الحبس والغرامة معا أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الفياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة وفي هذه الحالمة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر المقوبة على الفرامة دون الحبس وجوباً لا تخيير فيه .

٨٧ ــــ المبدأ القانوني :

لا يتسامح في وزن الحبر الأفرنـكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

المحكمة :

ولما كانت المادة ٢٤ مكروا (1) من القرار رقم ، 4 سنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار رقم ، 8 سنة ١٩٦٧ والمدلة بالقرار رقم ٢٨٠ سنة ١٩٦٥ بعد أوردت أن وزن الرغيف الآفرنكي العادي هو . . ٧ جرام والرغيف المسكرونة . ١٩ جراما وأنه بالنسبة للمواصفات التي تحدد النسبة تزيد نسبة المطوبة في الأول عن ٣١ ٪ وفي الثاني ٢٦ ٪ قد نصت في فقرتها الآخيرة ولا يتسامح في وزن الرغيف الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف ، فإن صربح النص أنه لا يتسامح في وزن الحير الأفرنكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الحبر الأفرنكي بأنواعه بسبب المختر الأفرنكي بأنواعه عند الوزن المقرر قانونا وكان تضلم المحكمة قد استقر على أن جميمة صنع خبر أقل من الوزن المقرو قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعاء الطاعان على الحسكم المطعون فيه قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعاء الطاعان على الحسكم المطعون فيه قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعاء الطاعانات على الحسكم المطعون فيه

حَمَّاً في تطبيق القانون أو النفائها عن بحث حالة الرطوبة في الوزن يكون في غير محله .

(الطمن رقم ۷۷۱ لسنة ۳۷ ق ق ۱۳ / ۳ / ۱۹۹۷ السنة ۱۸ فاعدة ۲۷ صفحة ۲۰۸).

(وإنظر الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق بأن الحيز الشامي)

٨٨ ــ المبدأ القانونى :

لا يستازم لليام جربمة الامتناع عن البيـم أكثر من أن تسكون السلمة مسعرة وفى حوزة المتهم يستوى فى ذلك أن تسكون فى عمله المعد البيـم أو فى مخزنه ما دامت أنها معدة البيـم والمفسرع أوجب الحسكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة أى جبـم الوجود من السلمة موضوع جريمة الامتناع عن البيـم .

المحكمة :

رحيث أن الطاعن ينعى على الحسكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجر ممة الامتناع عن بيع سلمة مسعرة قد أخطأ في تطبيق الغانون ذلك أنه نبيت في مدوناته عدم وجود السلمة بمحله الآمر الذي لا تقوم معه الجريمة ولايغني عن ذلك وجودها بمخرنه الذي لم يعد للبيع فيه . كما أنه قضى بعقوبة المصادرة دون تحديد لمداها مما يفهم منه انسحامها إلى كل البطاطين التي كانت بمخازن الطاعن في حين أنه يجب الا بطانية واحدة لآنها كانت موضوع الجريمة إذ أن الضابط لم يطلب شراء سواها.

وحيث أن المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٠ والى دين الطاعن بمقتضاها نصت على أنه وبعاقب بالحيس مدة لا تقل عن ساة أشهر ولا تجاوز سنتين و بغرامة لا تقل عن مائة ولا تريد على خمسانة جنيه أو بإحدى هانين المقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعين وامتنع عن يمها بهذا السعر أو الربح أو قرض على المشترى شراء سلعة (م ٨ مـ أحكاء التفني العوينية)

أخرى معها أو علق البيمع على أى شرط آخر يُكون مخالفاً للعرف النجاري وبجوز الحـكم بفلق المحل مدة لاتجاوز أسباعاً وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجرْ ممه و محكم مصادرتها . لما كان ذلك وكانت عبارة النص لا تستلزم لقيام جَريمة الامتناع عن البيسع أكثر من أن تسكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم . يستوى في ذَلَك أن تمكُّون في محله المعد للبيع فيه و لقد وردت عبارة النص عامه في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص بل القول بغير ذلك يفوت الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة ـــ كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تحدثه نفسه باتخاذ الظروف الحاضرة وسيلة للتلاعب بأسعار مختلف السلع ومن ثم فإن وجود السلعة بالمخاذن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقدم وكان ما يُثيره بشأن عقوبة المصادرة غير مقبول إذ الواضح من عبارة النص سالف الذكر أن المشرع أوجب الحسكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة وما دامت البطاطين ماركة الأقصر المضبوطة هيالسلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع فإن الحـكم يكون قد أصاب حين نص بمصادرتها . لمـاكانكل ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ي .

(الطمن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق في ٢١/٣/٢١ السنة ١٧ فاعدة ٦ ص ٣٣٦)

٨٩ ــ المبدأ القانونى :

عدم استفارا الحسكم ما إذاكان التهم من المسكلةين بجسك السجلات طبقا لأحكام تمرار وزير التموين رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقا للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة فى كملا الفرارين عيب يوجب نقصه .

المحكمة :

لما كان الأصل أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التيوقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداهاكي يتضح وجه الاستدلال بها . وكان

الحسكم الإبتدائي المسكمل والمعدل بالحسكم المطعون فيه لم يفصم بمدرناته عن ماهية التوكيل الذي لم يحتفظ فيه المطعون صده بالسجلات للوقوف على ما إذاكان الآخير من وكلاء الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والدبوت المعدنية أو استيرادها أو توزيمها الذين توجب عليهم المــــادة الثالثة من قرار وزبر التموين ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ مسك تسجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقار مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار . أدان المطعون ضده من المـكلفين ممسك سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات فى مقر العمل الذي اقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة . ولما كانت العقوية المنصوص علمها في القرار الأول تخالف تلكاليم أوردها القرار الثاني . وكان نطاق تطبيق أي من القرارين يتحدد بالوصف القانونى لمنشأة الجاني وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعجز هذه المحسكمة من مراقبة صحة تطسق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في ذلك الحكم لما كار. ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . .

(الطمن رقم ۲۱۱۰ لسنة ۳۰ ق فی ۱۰ / ه / ۱۹۹۳ السنة ۱۷ ناعدة ۱۰۷ سفیحة ۲۰۲۰).

٩٠ ــ المبدأ القانونى:

على المتهد بصنع خبر مغالف للمواصفات المتنادة الحسول على ترخيص لذلك من وزارة النموين ولمالا حق عليه العقاب وجريمة سنع خبر مغالب للمواسفات المتنادة لا تنطلب لقيامها توفر قصد جنائي خاس .

المحسكمة :

و وحيث أن المسادة ٢٥ من القرار الوزارى رقم . ٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر الذى دين بمقتضاء والمعدلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قدنصت على أنه , بجوز لمتعهدي المدارس والمستشفيات واللاجير. والقوات المرابطة وغيرهم أنيصنعوا برخيص خاصمقادير الحبر النيصناجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة . ويعطى ألترخيص من وزير التموين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشنى أو الملجأ أو مركز القوة المرابطة أو صاحب الشأن في الأحوال الآخرى على أن يرفق بالطلب صورة من المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآنية : (ا) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن (ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام (ج) مقدار الخبز اللازم يوميا (د) وزن الحبز ومواصفاته كما هي واردة في شروط المتعهد أو الالتزام، والبين من هذا النص في صريح لفظه . وواضح دلالته أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين . فإن خالف الحظر حق عليه العقاب. وإعطاء القرخيص المطلوب إنما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقد معها وهو المخاطب أصالة في جميع الاحوال بالحظر الوارد في النص. فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة إليه بالإحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به لهذا ولان التهم لا تَدَفع بغلبة الظن في مقام اليقين . ولأن الجهة المتعاقد معها لا شأن لها بصنع الخبز الذي هو الفعل المادى المسكمون للجريمة بشرط عدم الترخيص لما كان ذلك. وكان القانون لم يتطلب لتحقق الجريمة قصداً جنائياً خاصاً إذ تتم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفاً للقانون بما هو مفترض في حق الـكافة . فإن الطعن يُكُون على غير أساس متعين الرفض . ،

(الطعن رقم ۸۰۱ لسنة ۳۰ ق فی ۲۰ / ۲ / ۱۹۶۳ السنة ۱۷ قاعدة ۱۹۹۹ مشجة ۸۶۲).

٩١ ــ المبدأ القانونى:

لا يتما مح في وزن الحبر الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوالي .

المحكمة :

ووحيث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانو نية لجريمة ـــ صنع خبر شامي يقل عن الوزن المقرر قانونا التي دان الطاعن ما وأقام عليها في حقه أدلة مستندة من أقوال مفتش التموين ووزن الحيز المضبوط من شأنها أن تؤدى إلى النتيجةالتي رتبها عليها . لما كان ذلك . وكانت المادة ٣١ من قرار وزير التموين رقم . ٩ لسنة ١٩٥٧ . بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر المعدلة بقرار وزير التموين رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على و يحظر على أصحاب المخابز والمسئو اين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الحمن الشامى أن ينتجوا هذا الخبز إلامن دقيق القمحالفاخر استخراج ٧٧٪ كما محظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيمع بكل جهةمن الجهاتالتالية إلابالمواصفات والأوزان و الأسعار الموضحة بالجدول الآتي، وقد نص الجدول على هذه الجيات وعلى هذه الآنواع والمواصفات والاسعار والعدد اللازم مراعاته عند التفتيش مُ استطردت المُــادة ٣١ سالفة الذكر إلى , و بجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠ / ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف ، بما مفاده أنه لا تتسامح في وزن الخبر الشامي بسبب الجفاف في جميع الاحوال . ولما كان ذلك الحسكم المطعون فيه قد بين النقص في الخيز الشاحي الذي قام الطاعن بصنعة عن الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطمن رقم ۷۲۱ لسنة ۳۰ ئ فی ۲۷ / ۳/۱۹۹۳ السنة ۱۷ قاعدة ۱۹۳۳ سي ۵۷۰).

٩٢ ـــ المبدأ القانونى :

معاتبة بيح الحَمْزِ ناقس الوزن بسمر يزيد عن السعر المقرر يترتب عليه معاقبة أى شيغس يقع منه البيم سواء كان ساحب الحَمْزِ أو مديراً له أو عاملا فيه أو كان أى واحد من هؤلاء ما دام قبد وقع منه القمل المؤثم للعقاب .

المحكمة :

. ولما كمان القرار وقم . ٥ اسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم . ٤ اسنة ١٩٥٩ يوجب بنص المادة ٢٤ منه على أصحاب المخابز العربية والمستولين عن إدارتها بجميع أنحاء الإقليم المصرى بيسع الرغيف من الخبز البلدى وفقأ للوزن المقرر بالسعر المقرر وأوجبت المادة ٢٨ من القرار ذاته على البائع أن يسلم الحبز بالوزن إذا طلب المشترى ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصاً وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية . كما أوجيت المادة و٢ منه وضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيسع الحبر أيا كان نوع هذا المحل مخبرًا أو غير مخبر . ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيمع الخبز الناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيسع سواء كان صاحب مخبرًا أو مديرًا له أو عاملًا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب العقاب. ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقديرها إلى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات وإلى النصوص الحاصة في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ و ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع أياً كان من المسئولية بما أارمه به من تسليم الحبر بالوزن إذا طلب المشترى ذلك ويوضع ميزان حيثما يباع الخبز نما لا يتصور معه غير تقدير مسئولية البائع الفعلية عنكل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخابز والمسئولين عن إدارتها وبين المستولية الفعلية اسكل من يقارف الفعل المنهي عنه حتى لامخلي الفعل الآخير من تبعة فعله اعتبادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراده افتراضاً بما قد ينتج باباً من النواتع يتعثر به تنفيذ القانون-حسما أواده الشارع وماتوخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن محدد السعر . لما كان ذلك . فإن القول بقصر خطاب الشارع على أصحاب الخابر والمسئولين عن إدارتها دونسواهم يكون على غير سند من القانون و من ثم فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بصفته متعهدا عن بيعه الحبر ناقص الوزن يكون قد أصاب صحيح القانون مما يتعين معه وفض الطعن . .

(الطعن رقم ۱۳۰۱ لسنة ۳۹ ق فی ۲۹/۱۱/ ۱۹۹۶ السنة ۱۷ قاعدة ۲۲۲ صفحة ۱۱۷۷)

٩٣ ـــ المبدأ القانوني:

عدم إقصاح الحسيم عن ماهية الشوائب الضارة فى الحبوب الجارى طحنها التي كشف. عنها التحليل قصور .

المحكمة :

ووحيث أن الحسكم الإبتداقي المؤيد لأسبابه والمسكل بالحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محسله أن عبد الفتاح محد بدر ومحمد نبيه متولى المفتشين بمديرية الشرقية أثبتا في محضرهما المؤرخ ١ / م / ١٩٦٥ أنهما تحصلا في ذلك اليوم من مطحن الطاعن على عينة من القمح المحد للطحن وبعثا بها إلى معامل التحليل الموراع، التحليل المؤرخ ١١/٩/ ١٩٦٥ أنه تبين وجود نسبة من الشواعب الضارة بتلك العينة قدرها ه / وبعد أن أورد الحسكم أدلة الثبوت في القانون . لما كان ذلك وكانت الممادة الثانية من قرار وزير القوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له و والمطبق على واقعة الدعوى حقداو جبت على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية والرمل أما المواد الغربية غير الشارة بالصحة كالمقادة والمجموع والحبوب والرمل أما المواد الغربية غير الشارة بالصحة كالمقدر طحنها على ٢ / (النين والرمل أما المواد الغربية غير الشارة بالصحة كالمقدر طحنها على ٢ / (النين في المائة الووائد (الردة بنوعيها) إلى حبوب النمح العرب المقواديس وكمان الحسكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائه طحنها بالمواديس وكمان الحسكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائه

الضارة التى كشف عنها التحايل _ وهو بيان جوهرى _ حتى يتسنى لحسكة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحسكم . فإنه يكون معيما بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى محث باقى أوجه الطعن . .

(الطمن رقم ۱۷۳۳ لسنة ۳۰ ق فی ۵/۱۲/۱۹۶۹ السنة ۱۷ قاعدة ۲۳۰ صفحة ۱۲۱۱)

ع ٩ ــ المبدأ القانونى :

صدور الفرار رقم ۱۹۲۷ لسنة ۱۹۲۹ بشأن بطاقات التدوين يتضمن عقوبات أخف من العقوبات الواردة والفرار رقم ۲۰۶ لسنة ۱۹۶۰ يستهر قانون أساج لامتهم مجيز لمحكمة النقض أن تنفض الحسكم الصلحة المتهم من نلقاء نفسها .

المحكمة :

وحيث أنه لما تقدم فإن الهيئة العامة ترى إقرار ما جرى به قضاء هذه المحكة من تقيد قرارات ولرير التموين ... الصادرة تنفيذا المادة ٥٩ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المحدلة بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٧ بالآصل التشريعي المدىخول إصدارها وذلك بعدم جواز الحسكم بوقف التنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خوات هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها .

وكان الحسكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الفرامة المحسكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون ما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة . هذا ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محسكمة النقض أن تنقض الحسكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحسكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان قرار وذير التحوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الأصلح للمطعون ضدهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ومن ثم فهو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتعين نقض الحسكم من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتعين نقض الحسكم

المطعون فيه وتطبيق الفقرة الأولى من المسادة بـ ه من قرار وزير التموين المشار: إليه وتغريم كل من المطعون صديم خسة جنيهات . يريد

(ااسلان رقم ۱۹۲۲ استة ۳۱ ق فی ۱۲/۱۲/۱۹۲۱ الستة ۱۷ تاعدة ۳ صفحة (۸۸) .

ه ٩ ــ المبدأ القانوني:

تعديل الجدول المنحق بالمرسوم بقانون ١٣ السنة ، ١٥ و مسواء الحلف أو الإضافة أنما يكون بقرار بصدر من وزير التموين ، ولا يغنى عنه مجرد إغفال لجنة النسبير تعيين أقسى السررلصنف معين أو عدم لمدراجه فى الجدول الأسبوعى الذى تصدره إذ يظل هذا الصنف سلمة مسعرة تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حى يصدر قرار فى شأتها من الوزير المختبى .

المحكمة .

د يماكانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت ويكون فى كل عافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة أغافظ أو المدير تسمى (لجنة التسميرة) وتواف مده اللجان بقرار من وزير التجازة والصناغة بالانفاق مع وقرير الداخلية ، و نصت المادة الثانية ، تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأبنمان للأصناف الملحقة بهذا المرسوم بقانون . ولو ثير التجازة والصناعة بقرار يصدوم تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة ، وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بياريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وزير التموين فى هذا الاختصاص . ولما كان صريح النص أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الحاص بالتسمير سواء بالحف أو بالإضافة أنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى عن بالحدف أو بالإضافة أنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى عن للك يحرد إغفال لجنة التسمير لصنف معين أو عدم إدراجه فى الجدول الاسبوعى بالحدف أو بالإضافة أنما من الوزير الختص . لما كان ذلك ، وكانت بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير الختيس . لما كان ذلك ، وكانت بقانون الحقال إليه بمقتضى القرار الوذارى رقم . ١٥ لسنة ١٩٥٧ ، وكانالثابت بقانون المشار إليه بمقتضى القرار الوذارى رقم . ١٥ لسنة ١٩٥٧ ، وكانالثابت من كتاب إدارة التسمير بوزارة . التوين المرقع بالأدراق بـ أنه لم يصدر أى من كتاب إدارة التسمير بوزارة . التوين المرقع بالألاراق بـ أنه لم يصدر أى

قرار وذارى خاص بإخراج أى نوع من العنب من ذلك الجدول، فإر... ما ينعاء الطاعن على الحسكم المطمون فيه إغفاله أعمال قانون أصلح لما يصدر لا يكون له محل. .

. (الطمن ١٩٥١ أسنة ٣٦ تى في ٢ / ١ / ١٩٦٧ السنة ٨١ تاعدة (صفيحة ٢٢) .

٩٦ – المبدأ القانونى:

قرارات وزير التموين بهيان وزن الرغيف فى كل محافظة والتى يحدد فيها نسبة النسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضى فى تـكوين عقدته من جيع العناصر المعاروحة أمامه فى الدعوى لا تخرج عن كونها أوامر لوغلني التموين انتظام العمل بيهيم .

المحكمة :

وحيث أن الحدكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحسكم الإبتدائى وبراءة المطمون ضده على ما أورده من أن الخبر المضبوط لم يترك للتهوية قبل وزنه مدة الثلاث ساعات التي تشترطها المادة ٣٦ من قرار وزير التموين رقم . ٩ لسنة ١٩٥٧ ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى المطعون ضده ببطلان إجراءات الوزن لهذا السبب وبراءته بمنا أسند إليه لما كان ذلك ، وكمان من المقرر أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيـــان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ، طبقاً للقانون رقبه ٥ لسنة ١٩٤٥ لا تخرج عن كونها أوامر لموظني التموين لتنظيم العمل بينهم و لـكي يتثبتوا من وقوع الخالفة قبل طلب المحاكمة _ فهيي لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى محمث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . واستناد الحسكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزارى رسم طريقة معينة الاثبات لم تتبع يكون مخالفاً لقانون. لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد اقتصر على نقر بر بطلان إجراءات الوزن ورتب على ذلك تبرئة المطعون ضده ، وكان هذا القضاء بمــا احتواه من خطأ قد حجب المحسكمة عن بحث عناصر الدعوى وتمحيص أدلتها بما يستوجب نقض الحكم المطعون والاحالة . .

(الطمن رقم ١٩٦٧ أسنة ٣٦ ق في ٢١ / ١ / ١٩٦٧ قاعدة ٢٩ صفيعة ١٩١٧).

٩٧ ــ المبدأ القانونى:

على المحكمة الفضاء بمعاقبة المتهم بالدةوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة الرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتـكون فعلا معاقبًا عليه لا تنقيد في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة .

المحكمة :

و وحيث أن الحـكم المطعون فيه قد قضى بيراءة المطعون ضده من تهمة الامتناع عن بيمع سلعة مسعرة سجاير بلمونت على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا بمقتضى القرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أي بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده لما كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيمع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح بالحبيس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنبهات ولاتزيد على خمسين جنمها أو بإحدى ها تين العقوبتين ، وكان من واجب الحسكمة بنص المادتين . ٢/٣٤ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة ثابتة قبله وتسكون فعلا معاقباً عليه . وهي مكلفة في سبيل ذلك بمحصر الواقعة المطروحة بجميع كيوفغا وأوصافها وأن تطمق نصوص القانون تطبيقا صحيحاً ، غيرمقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة لأن المحسكمة هي وحدها صاحبة الولاية عند الفصل فيها . لما كان ذلك ، فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى براءة المتهم تقيداً منه بالوصف الذي أسمغته النماية خطأ على الفعل ملتفتا عن النص القانوني الواجبة لتطبيق القانون بما يتعين معه نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الدعوى في موضوعها ، فإنه يكون مع النقض الإحالة ،

(الطمن رقم ۲۰۷7 لسنة ۲۳ ق في ۲۷/۲/۲۲۷ السنة ۱۸ تاعدة ۵۰ مفحة ۲۸۱).

٩٨ ـــ المبدأ القانونى:

أداء المتهم تقدا قيمة العجز فى الكبروسين المتبقية لديه بعد التوزيع منسوبا لمل عددها. محسوبا ,واتح كانى ملبهات العتر الواحد إذا دفع فى الميعاد الذى أقر به القانون يعرأ عنه المسئولية .

المحكمة :

و لماكانت الفقرة الأخيرة من المادة ع٤ من قرار وزير التموين رقم ٤٠٥ اسنة ٤٥ ١ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ اسنة ١٩٦٣ الصادر في ١ مايو سنة ١٩٦٣ قد أجازًا للخاضعين لأحكامه في حالة وجود عجز في عدد الكوبونات المتبقمة لديهم بعد التوزيع الواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين _ أداء قيمة هذا العجز في وقت أقصاء اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع إلى أي خوانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيروسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية مليم عن كل كوبون فئة اتر وتسليم إيصال سداد لإدارة التموين الختصة لإرساله إلى مديرية التموينالتابع لها لتقوم بدورها بإرساله إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين ولما كان مناط ذاك أن أداء المتهم نقدا لقيمة العجر في الـكوبونات منسوبا إلى عددها محسوبا بواقع ثمانية ملمات للتر الواحد إذا دفع في الميعاد الذي ضربه القانون يدرأ عنه مسئو لمته على اعتبار أن ذلك الإيصال بديل عن رد الكوبونات المتبقية ذاتها إلى إدارة التموين وكان البين من مساق الطعن ومن الإطلاع على المفردات التي قضت تحقيقاً له أن الطاعن لم يقم باستعمال هذه الرخصة المخولة له في موعدها ومن ثم فإن أداءه لثن السكوبو نات _ بفرض و قوعه _ لا مخليه من المسئولية و لا تسكون الحكمة مخطئة إذا هي التفتت عن دفاعه في هذا الصدد باعتباره دفاعا ليس من شأنه ــ بفرض صحته ــ أن يدفع عنه جريمته أو يخفف من مسئو ليته . .

(الطعن رقم ۲۰۸۲ لسنة ۳٦ تي في ۲۷ / ۲ / ۱۹۳۷ السنة ۱۸ تاعدة ٥٠ صفحة ۲۷) .

، ٥٩ ـ المبدأ القانوني :

القرار السادر من وزبر النموين بتغفيض وزن الرغيف لا ينشى. لأصحاب الحجابر مركزاً أو وضما أصلح من الفانون القدم .

المحسكمة :

, وحيث أن الطاعن ينعي على الحـكم من عدم أخذه بأحكام قرار وزبر التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ديسمبر بعد وقوع الجريمة بتخفيض وزن الرغيف باعتباره القانون الاصلح للمتهم فردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تخفيضوزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخابز ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف عن أعبائهم المــــادية أو زيادة أرباحهم إنما الهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية محتة تتصل بسياسة الحبكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخارر ولاتنشىء للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من الفانون القديموبذلك يكون القانونالقديم هوالذى سرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسةمن قانون العقوبات. لمساكان ذلك. وكان الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحبر كان ينتج خبراً بلدياً طرياً فاقص الوزن عن الوزن المقرر قانوناً . مما مفاده أنه أطرح دفاع الطاعن . وكان من المقرر في قضاء هذه المحسكمة أنه يكمني لسلامة الحسكم في إلحاقه جريمة صنع خبر يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن بثبت أن الطاعن صنع في خبره أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخدر وأحرزها بأي صنة فإن ما ينعاه الطاءن على الحـكم من فساد الاستدلال والقصور يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فإن الطمن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً . .

(الطمن رقم ۲۲۶ لسنة ۳۳ تى فى ۳۱ / ه / ۱۹۹۱ السنة ۱۷ تاعدة ۱۳۵. مفحة ۷۲۲) . وبنفس المعنى الطعن رقم ١٩٨٨ كسنة ٢٦ ق في ٧ / ٣ / ١٩٦٧ السنة ١٨ قاعدة ٢٩ ص ٣٨٠ وجاء فيه :

 ولما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى محكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه . وهذا هو ما فننته الفقرة الأولى من المادة الحامسة من فانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتسكامها . ولما كان ما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه , ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل ، وقبل الحسكم فيه نهاتياً فانون أصلح للمتهم ، فهو الذي يتبع دون غيره ، إنما هو استثناء من الأصل العام يأخذ في تفسيره بالتضييق ويدوّر وجود وعداً ما مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . لماكان ذلك ، وكان التأثيم في جريمة إنتاج خبر ناقص الوزن يكون أساساً فى مخالفة أمر الشادع بالترام أوزان معينة فى إنتاج الرغيف. وكمانت القرارات التموينية التي تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات أقتصادية بحتة لا تتصل بمصلحة متعهدى الخبر فى شىء ولا تعدو أن تـكون.من قَبِيلِ التَّنظياتِ التي تمليما تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونيةالمجريمة ، ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبر على توالى القرارات الوزاريةالصادرة بتحديده لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم مادامت جميعها مقامة على تحديد وزن الرغيف و تأثيم إنقاصه عن الوزن المقرر، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصاً دون أن يدفع صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإنقاص وزنه . لما كمان ذلك فإن إنقاص وزن خبز بصدور قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ في ٦ من ديسمبر لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حـكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . لمما كمان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض . .

فهرس الكتاب الاول

قوانين التموين والتسمير الجبرى

٣	سر شوم بعداون رقم ه ۹ اسنه ه ۱۹٤ حاص بشتون اسموین .
	مرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ خاص بشئون التسعير الجبرى
77	وتحديد الأوباح .
٣٨	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس .
	قراد رئيس الجهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٠ في
٤٠	شأن منع إحنــكار توزيع السلع المنتجة محلياً ،
	قراد رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩٥٦
٤٠	باستشفاء بعض للواد التموينية من أحكام التسمير الحِبري .
	مستخرج من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٦٢ بإعادة تنظيم واستيراد
41	وتصنيع وتجاوة الأدوية والمستلزمات الطبية.
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٦٦ بإعادة
13	تشكيل لجنة التموين العلميا .
	قرار وثيس الجمهورية العربية المتعدة رقم ١٣٣٧ المسنة ١٩٦٧ بإعلان
24	حالة الطوارى.
	قرار وثميس الجمهورية العربية المتحدة رقم٧ اسنة ١٩٦٧ بإحالة بعض
24	الجرائم الق يعاقب عليها الفانون العام إلى محاكم أمن الدولة .
	قرارنائب رئيس الجمهورية الامربيةلماتحدة للخدمات رقمه ٢ لسنة ١٩٦١
21	بنقل اختصاصات بعض الوزرات إلى المجالس المحلية .
	قرار وزير التموين وقم ٢٠٠ اسنة ١٩٥٢ ببيان الموطفين الذين لحم
	صفة رجال الضبط الفضائى في تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمي ه
20	سنة ه١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة . ١٩٥٠
	قرار وزير التموين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التعامل بأسواق
ź٧	الجملة للخضر والفاكمة .
	قرار وزير التموين رقم ١٤١ اسنة ١٩٦٧ بشان بعض الأحكام الحاصة
ź٨	باسواق الجملة للخضر والفاكهة التي تديرها الغرف التجارية .

فهرس الكتاب الثاني

القرارات التموينية

تععة	0			
٣	سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .	٤٠٥ ل	وقم	قرار
١.	· \٩٤٨ »	٨))	»
11	- 14£À >	779)	*
۱۲	« ١٩٤٩ خاص بالغزل والمنسوجات .	94	•	ď
۱٩	· 1989 »	14.)	>
۲٠	﴿ ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .	١٤٤	»	•
72	\qo. 3	٤٤))	•
	 ١٩٥٠ بشأن الإستيلاء على الأقطان والزاجوراه وجيزه ٣ 	347))	•
۲.	المحاوج والشعر			
	﴿ ١٩٠٠ بِمُظْرُ نَقُلُ بِعِضَ أَصَـنَافَ الْحَبِـوبِ وَالْحَيُوانُ	۳•۱	»)
	والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة إلى			
۲٧	وادىالنيل.			
49	« ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام الفرار رقم ٢٨٤ لسنة • ١٩٥٠.	۰	W	*
	« ١٩٥١ في عَأْنُ الْأَفْطَانُ السَّتُولِي عليْهَا بِالقرار ٢٨٤)	•
٣٠	اسنة ١٩٥٠			
٣٣	﴿ ١٩٥١ بإحصاء اللحوم .	79))	»
	﴿ ١٩٥٢ فَى شَأْنَ إِلغَاءَ التَّدَابِيرِ التَّمُونِنَيَّةَ النَّحَاصَةَ بِالسَّكْرِ فَهَا	115))	`₩.
۳.	عدا الاستملاك العائلي .			
٣٦	﴿ ١٩٥٢ بِشَأْنَ حَظَرِ اسْتَخْرَاجِالسَّمَيْدِ .	١À٧)	æ
•	« ١٩٥٣ بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات	11	»)h
٣,	النقل الخاصه عواد النموين .	• • •	"	
.,.	« ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على مصانع الملابس الداخلية وشغل	٦.))	120
٤.	السنارة والتريكو والجوارب .	•		-
٠,	« ١٩٠٤ في شأن النسع من الأنجار في بعض السلع	٦.	<i>p</i>	10.
		ν, σ	,,	
٤٣	واستخدامها في الصناعة .			

لمحلية في	م الدوة البيضاء ا	قيود على استخدا	۱۹۵۲ بفرض	•	۱۳	•	D
٤٦		السناعية.	_				
٤٨	ابكلاه .	نداول االسمك ا	١٩٥٦ بتنظيم	,	٣0))	> .
٤٩		فخزين بعض المواد					» ··
النبات. ٣٥	ر البود رة وس كر	نتاج وتوزيع ااسكر	١٩٥٦ بتنظيما))	۸٧))	,
		بيانات عن المواد ا					»
90		بجل خاص بها .	ومسك م				
المديرية	ة خارج حدود	قل الدرة الرفيع	۱۹۵۲ بمظر :)	441	».	D .
و فيا عدا	ن وزارة التموين	لة بغير ترخيس مو	أوالمحافظ				
أسوان . ٦١	وسوهاج وقنا وأ	مديريات أسيوط	النقل بين				
فی کمیات	ا يعدم التصرف فح	، شركة النيل بالمني	١٩٥٦ بتكليف	*	٣٠٠)))) c1·
•		المقشور الموجودا	•				
		الرقابة على صناء)) ,	٤٩	V	»
		الحريرالصناعى و					
م بقانون	ىض مواد المرسو [.]	العمل بأخسكام ب		•	٨٨)	»
77		لسنة ه٤٥٠ .	•				
٠.		الرقابة على المطاح					•
٧١ .	، وصناعة الخبر .	باستخراج الدقيق	۱۹۵۷ خاص))	٩٠))	»
		تداول علف الحيو	٠				
40	_	لكسب والعلف	•				~
44		تداول السفيح وا ندارال العقيم وا			111		•
	-	نشاء لجان التحك		D	۸۳))	>
		ن أو بين المسهد معشما حول در-					
رسب ۹۸	به بیان احبوب	السوس. السوس					
	حيازة نسبة معي	مسك دُفاتر و))	٨٤	»	I
	, .	في عابر محافظتي				• • •	
.	-	• -					

قرار رقبه ٨ اسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم برع دقيق المفمج الفاخر استخراج ۷۲ / المستوود المستهلكين بقرى ومراكز مدريأت الملبوبة والمنوفية والشرقبة والمحرة ودمياط بإقليم مصرمن الجهورية العربية المتحدة. ٢٠٢ ۱۹۹۰ محظر فتح محال جدیدة لتحمیص أو طحن اان . ۱۰٤ « ۱۲ « ۱۹۹۰ في شأن توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات من الأسمدة والمواد الكماوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية من سماد سوير فوسفات الجير . ﴿ ٤٧ ﴿ ١٩٦٠ فِي شَأْنُ تَنظيم تَدَاوَلُ الْأَسِمَاتُ الْأَبِيضُ . ٤٦ « ١٩٦٠ بتنظيم نقل للواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سينا. ١٠٧ « ٧ ° ، ١٩٦٠ بتنظيم ببع الدقيق المادي والدقيق الفاخر تمرة ١ استخراج ٧٢ / المنتج محليا أو المستورد. « « م ۱۹۳ ، ۱۹۳۰ بشأن الإخطار عن حركة تداول حرير المناخل للستورد الخاص بالمطاحن. 711 « « ١٢٨ » ١٩٦٠ بتسكليف جميع المطاحن بإقليم مصر بتسهيل مأمورية اللجنة المعايدة المهسكلة بموجب القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٩ كإجراء تجارب الطحن 112 وإنتاج الحبز . « ۱۷۳ « ۱۹۹۰ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والريوت النباتية والإنجاريا. 110 « « ١٨٨ « ١٩٦٠ بشأن الجزاءات الق توقع على المعاصر الق لاتقوم باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن في ميعادها ١٢٢ « ۲۳۹ ، ۲۹۲ في شأن تنظيم تداول البانيوهات. 174 « « ٢٤٨ « ١٩٦٠ بتنظيم تداول الفصدير النقي وكاوريد الألمنيوم 140 (ملح النشادر). 😮 « ۱۷ 🗓 ۱۹۹۱ بالاستیلاء علی السلع و المواد الواردة إلی الجاراد

(۱۹ ۱ (۱۹۹۱) بالاستیاره هل السلع والمواد الوارده إلى اجماره
 تقتفی تراخیص استیراد ساریة المعمول والق
 تقرر وزارة الاقتصاد حظر استیرادها بعد صدور
 التراخیص فی استیرادها .

	حَمْراررةم٣٣ لسنة ١٩٣١ بحظر استمال كسب بذرة القطن المنشور في غير
179	تغذية الحبوان والدواجن .
	« « « ۳۰ « ۱۹۹۱ باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم. ٥
	لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سعر عبول البقر
174	الذكور .
14.	. « « ۱۹۱۱ « ۱۹۹۱ فی شأن تنظیم تجارة الفول وتداوله .
•••	« « ۱۲۰ « ۱۹۹۱ بإلغاء الفرار رقم ۱۳۳ اسنة ۱۹۹۱ بشأن
	تخزين الأدوية الجاهزة وبتعدبل الجدول المرافق
141	القرار رقم ع السنة ١٩٥٧ .
",	* ١٤٢ « ١٩٦١ بإنشاء لجان بعواصم المحافظات والمراكز بتنظيم
144	استقبال وتوزيع المواد البترولية .
140	« • ٢١٠ « ١٩٦١ في شأن السكر الماكينة المميأ في باكوات .
•••	« « ٢٦٩ « ١٩٦١ بيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعسلان عن
147	تاريخ وصولها .
	.« « ۱۶ « ۱۹۹۲ في هأن تنظيم تداول الأرز والشعير والأرز
149	الأيض.
* '	« « ۱۹۹ ، ۱۹۹۲ بإلغاء القرار رقم ۳۳۳ لسنة ۱۹۲۰ الصادر في
۱٤٠	هأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة .
, ,	« « ٧٤٥ ، ١٩٦٢ بالاستيلاء على كميات المهول السوداني الحام لدى
١٤١	المنتجين والنجار وحظر نقله .
127	and the second s
	« « ۲۸۰ « ۱۹۹۲ بسریان أحکام القراد رقم ۱۶۶ لسنة ۱۹۶۹
	بفرض أحكام خاصة بالسكر والفرار رقم ١١٣
	لسنة ١٩٠٢ بشأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة
	بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي على إنساج
	مصنع السكر يادفو التابع اشركة النصر لسناعة
120	1 *11 . It (N .
	·

مفحة					
	المجام بحظر الانجار في تقاوى البطاطس المستوردة	سنا	م ۲ ا	ر رة	قراه
187	للمروة الصيفية من كل عام .				. ,
	١٩٦٣ بقشكيل لجـان تقـدير التعويضات في بعض))	44	D	•
127	الحافظات،				
	١٩٦٣ بالإفراج عن محصول الفول السودانى المستولى	n	AΥ	•	»
13 F	عليه من مزارعي بلاد النوبة .				. /
	١٩٦٣ فىشأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجملة	•	٨٦	p	»
	بالقسم الشرقى من محافظة الصحراء الغربية لبنك				
789	التسليف الزراعي والتعاويي .				, ,
	١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠))	117	ď	•
10.	بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى عافظة سينا.				
	١٩٦٣ بحظر حيازة المواد والسلع الاستهلاكية الق	D	171	D	»
	توزعها الحكومة والهيثات والجمعيات الحيرية				
	بالمجان لغير الاستهلاك الشخصى وبحظر الاتجار				
	والتعامل فيها بأى وسيلة من الوسائل أو الشروع				
101	فى ذاك .				,
	١٩٦٣ بإلغاء القراو رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالاعفاء))	412	•	•
	من يعض المقوبات المصوص عليها في القرار				
701	رقم ٥٠٥ لسنة • ١٩٤ .				
	١٩٦٣ بمخطر نقل السكيروسين السائل من مديرية	ď	414	•	D
	تموين سوهاج خارج حدود محافظة سوهاج بدون				
404	ترخيص .				
	١٩٦٣ بحظر نقل الفول السوداني الحسام والمقشور))	447	•))
	أو غير المفشور والسمسم من محافظة إلى أخرى				
	بغبر ترخيص مكتوب ، ين الحمافظ أومن ينوب عنه .				
100	١٩٦٤ بشأن حظر الانجار في الذرة الصفراء المستوردة.	D	19	ď))
	١٩٦٤ فى شأن حظر الآنجار فى الذرة الرفيعة بمركز))	۲٠٦	•	»
401	نصر وكوم أمبو النابعين لمعافظة أسوار .				

قرار رقم٣٣٧لسنة١٩٦٤ في شأن إلزام النجار بالإعلان عن مخازتهم . ١٥٧ ﴿ ﴿ ٣٧١ ﴿ ١٩٧٤ فِي شأن إعفاء متعهدى النمو بن بالجملة في محافظة

البحر الأحمر من توزيع مواد التموين بالجلة . ١٥٨

٣٧٣ « ١٩٦٤ بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة لحوسما للا كل
 ييمها في آيام معينة .

« ١٩٦٤ ٥ ١٩٦٤ بحظر تفديم اللحم فى أيام معينة من الأسبوع فى
 أو المحال العامة .

« « ۵۶ « ۱۹۹۵ فی شأن تنظیم نداول المواسیر . « « ۱۳۸ « ۱۹۹۰ فی شأن حظر إدخال الحیش المصنع إلی الدوائر

الجركة إلا بترخيص من مديرية التموين المختصة. ١٩٣

« ۲۲۳ « ۱۹۹۰ فی شأن وضع سف القیود علی صناعة السکر اریس. ۱۹۲۲
 « ۲۲۳ « ۱۹۹۰ « « حظر نقل الماشیة والأغنام إلی محافظة

مطروح . مطروح .

٣٦٧ (١٩٦٥ بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح.

« « ه في شأن حظر نقل النوم خارج محافظتي النيا
 وبني سويفأو فيابينهما فير ترخيص من وزارة
 الزراعة .

۲۵ « « فی شائن حظر نقل قش السکتان و بذرته خارج
 الأجران ومراكز النجمع بالمعافظات . ۱۷۱

« « بشان حظر نقل الأسمده الأزوتية والفوسفاتيه
 من خافظة إلى أخرى إلا بمرفة مؤسسة الالبان

الزراعي والتعاوني . ١٧٢

() ١٥٤ (الماتصريح العجمعة التعاونية الاستهلاكية المركزية الإستهدارية الانسج بوم الثلاثاء من كل أسبوع - ١٨٥ (المشأن بطاقات التعوين . ١٩٥ (المشأن بطاقات التعوين . ١٩٥ (المشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ (المشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ (المشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ (المشاق المتعديل بعض أحسكام القسرار وقم ١٩٥ (المشاق المتعديل بطاقات المتوردة الساعات بإخطار . ١٩٥ (المؤاراة الشركات المستودة الساعات بإخطار . ١٩٥ (المؤاراة الشركات المستودة الساعات بإخطار . ١٩٥ (المؤاراة عني بعض البيانات . ١٩٩ (المؤاراة عني بعض البيانات . ١٩٩ (المشاق المؤرث المواد المتعديم والحجووث المواد عافظتي . ١٩٩ (المشاق المؤرث المتعديم والحجووث خارج محافظتي . ١٩٩ (المشاق المؤراة المؤرث المؤراة المؤراة والسلع الق توزعها المؤراة والمؤراة المؤراة والتجاد واللمقال المؤالة المؤراة والتجاد المؤراة المؤراة المؤراة والمتجاد المؤراة والمئان المؤجوده بيعض المحافظات . ١٩٧ (المشتهد على كمات ساس الكنان الموجوده المستقبلا لصالح الشركة المعرية المناعة الأخشاب حالي بمساته المارة المارة المؤراة المؤرا	مفح					
(۱۹۳ (عنظر نقل النمع خارج محافظة المنيا . ۱۸۳ (الزام النجار بعرض السلع المزونة له بهم ا ۱۸۶ (۱۹۳) النجار بعرض السلع والمواد . ۱۹۳ (التصريح المجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالتسميح بوم الثلاثاء من كل أسبوع . ۱۸۵ (عظر الانجار في السمسم . ۱۹۵ (۱۸۶) (عظر الانجار في السمسم . ۱۹۵ (۱۸۶) (عظر الانجار في السمسم . ۱۹۵) (۱۸۶) (عظر نقل القلم التحويف . ۱۸۵) (عظر نقل القلم خارج مركز نجع حادى . ۱۸۸) (عظر نقل القلم خارج مركز نجع حادى . ۱۸۸) (المنتخراج بطاقات التمويف . ۱۸۹) (المنتخراج بطاقات التمويف . ۱۸۹) (المنتخراج بطاقات التمويف . ۱۸۹) (عظر المنتزاد القول المحميح والمجروض خارج محافظات المويف . ۱۸۹) (عظر المنتزاد القول المحميح والمجروض خارج محافظات . ۱۸۹) (عظر نقل المدس المحميح والمجروض خارج محافظات . ۱۸۹) (عظر نقل المدس المحميح والمجروض خارج محافظات . ۱۸۹) (عشر تعدیل احکام القرار رقم ، ۱۹ المنتخراج الدتبوز عها المنتخراج الدتبوز عها المنتخراج الدتبوز عالم استخراج الدتبوز عها المنتخراج الدتبوز عها المنتخرا الدتبوز عها المنتخراج الدتبوز عها المنتخراج الدتبوز عها المنتخرا الدتبوز عها المنتخراج الدتبوز عها المنتخرات المنتخرا	بشائن بطاقات التموين. ١٧٣	1977	اسنة	117	زقم	آرا <i>ر</i>
(۱۹۲ (و بازام النجار بعرض السلع المخرونة لديم ، ١٩٢ (و بانات بنظم توزيع بعض السلع والمواد. ١٩٣ (و بانتهريج التعريب السلع والمواد. ١٩٣ (و بانتهريج التدبع يوم الثلاثاء من كل أسبوع . ١٨٥ (و بمثل بطاقات التموين . ١٩٥ (و بمثل بطاقات التموين . ١٩٤ (و بمثل تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ (و بمثل تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ (و بمثل تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ (و بمثل بعض احسكام القسرار رقم ١٩٥ (و ١٩٠٠ (١٩٦٠ (١٩٦٠ (١٩٦٠ (١٩٦٠ (١٩٦٠ (١٩٦٠ (١٩٦٠ (١٩٠٠	يحظر نقل النمح خارج محافظة المنيا . ١٨٣	D				
(۱۹۳ (۱۹۳ (المستمدية التعاونية الاستملاكية المركزية ا	بالزام النجار بعرض السلع المخزونة لديهم . ١٨٤					» -
() ع١٥ (التصريح المجمعة التعاونية الاستهلاكية المركزية المركزية الإستهدارية التناج يوم الثلاثاء من كل أسبوع . ١٩٥ (المناف المسمىم . ١٩٤ (المناف التعوين . ١٩٥ (المناف التعوين . ١٩٥ (المناف التعوين . ١٩٥ (المناف التعليم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٨ (المناف الم	بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد . 💮 ١٩٣	D	D	100	D	>
الإسكندرية بالنبح يوم الثلاثاء من كل أسبوع . ١٩٥٥ هـ عظر الانجار في السمسم . ١٩٤ هـ عظر الانجار في السمسم . ١٩٤ هـ عظر تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ هـ عظر تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦ هـ عظر تنفل القسب خارج مركز بجع حمادى . ١٨٧ هـ عشان القسب خارج مركز بجع حمادى . ١٨٧ هـ ١٩٦٧ بعض أحسكام القسرار رقم ١٩٦٧ هـ بنان إم الشركات المستوردة الساعات بإخطاء ر ١٩٥ هـ عظر استيراد القول المسجيع والمجروش خارج عافظت الوزارة عن بعض البيانات . ١٩٩ هـ عظر استيراد القول المسجيع والمجروش خارج عافظت المسوط وقنا بغير ترخيص من مديرية التمون . ١٩٩ هـ في المؤسل المنان المامة أو شركات المقطاع المام . ١٩٩ هـ بنخراج الدنيق وصناعة الحبر المسلع التي توزعها المسلع التي توزعها المسلع التي الوزارة على حفر المنان أحكام المقرار وقم ، ١٩١ هـ ١٩٩٧ هـ بنخراج الدنيق وصناعة الحبر . ١٩٩١ هـ	بالتصريح الجمعية التعاونية الاستملاكبة المركزية	D	D	108	<u>,</u>	»
	بالاسكندرية بالدبح يوم الثلاثاء من كل أسبوع . ١٨٥					
(۱۸۸ (بمان تنظیم إنتاج بهض المواد والسلع ، ۱۸۱ (بمن ۱۸۷ (بمغطر نقل القصب خارج مرکز نجع حمادی ، ۱۸۷ (بمن ۱۹۹۷ بت مدیل بعض احسکام القسرار رقم ۱۹۲۷ (بشان ۱۹۹۷ ، ۱۹۹۰ (بمن ۱۹۹۱ (بمن ۱۹۹ (بمن ۱۹۹۱ (بمن ۱۹۹ (بمن ۱۹۹۱ (بمن ۱۹۹ (مِحْظُرُ الآمِجَارُ فِي السَّمْسَمِ . 19٤))	170	•	≫.
(۱۹۲۷ (عيظر نقل القسب خارج مركز بجع حمادي ۱۹۲۷ (۱۹۲۷ بت ديل بعض احسكام القسرار رقم ۱۹۲۷ (۱۹۲۷) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۳۰ (۱۹۳۰)	بشأن بطاقات التموين . المعاقات التموين .	•))	171	D	•
(۱۹۲۷ (عيظر نقل القسب خارج مركز بجع حمادي ۱۹۲۷ (۱۹۲۷ بت ديل بعض احسكام القسرار رقم ۱۹۲۷ (۱۹۲۷) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۹۰ (۱۹۳۰) ۱۹۳۰ (۱۹۳۰)	بشائن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦	•))	714	D	» ·
اسنة ١٩٩٠ ، و بشأن إستخراج بطاقات التموين . ١٩٥ ، و بشأن إستخراج بطاقات التموين . ١٩٥ ، و باثرام السركات المستودة الساعات بإخطار الوزارة عن بعض البيانات . ١٩٩ ، عظر المستودة القول المسميع والمجروش خارج محافظت ، ١٩٠ ، و غير أن المال المسميع والمجروش خارج محافظت . ١٩٠ ، و غيراً ثن المناج المستخدام المواد والسلع التي توزعها التوسسات العامة أو شركات القطاع العام . ١٩٩٠ ، أن المتخراج الدتمق وصناعة الحمر . ١٩٠ ، و بشان حظر نقل تقاوى البسل والحبة السوداء والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار بعض المحافظات . ١٩٩٧ ، بشان المحافظات . ١٩٩٠ ، بسنة المحافظات . ١٩٩٠ ، بسنة المحافظات . ١٩٤٠ ، المحافظات . ١٩٤١ ، المحافظات		»))	770	D	,
اسنة ١٩٩٠ ، و بشأن إستخراج بطاقات التموين . ١٩٥ ، و بشأن إستخراج بطاقات التموين . ١٩٥ ، و باثرام السركات المستودة الساعات بإخطار الوزارة عن بعض البيانات . ١٩٩ ، عظر المستودة القول المسميع والمجروش خارج محافظت ، ١٩٠ ، و غير أن المال المسميع والمجروش خارج محافظت . ١٩٠ ، و غيراً ثن المناج المستخدام المواد والسلع التي توزعها التوسسات العامة أو شركات القطاع العام . ١٩٩٠ ، أن المتخراج الدتمق وصناعة الحمر . ١٩٠ ، و بشان حظر نقل تقاوى البسل والحبة السوداء والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار بعض المحافظات . ١٩٩٧ ، بشان المحافظات . ١٩٩٠ ، بسنة المحافظات . ١٩٩٠ ، بسنة المحافظات . ١٩٤٠ ، المحافظات . ١٩٤١ ، المحافظات		1974)))) -
(۱۹۵ (السركات المستوردة الساعات بإخطار الوزارة عن بعض البيافات . ۱۸۹ (عظر استيراد القول المسعيع والمجروش . ۱۹۹ (عظر استيراد القول المسعيع والمجروش خارج محافظت . ۱۹۹ (غطر نقل المدس المسعيع والمجروش خارج محافظت . ۱۹۹ (في هاأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها الؤسسات العامة أو شركات القطاع العام . ۱۹۹ (بشغراج الدقيق وصناعة الحجر . ۱۹۲ (بشغراج الدقيق وصناعة الحجر . ۱۹۲ (بشغراج الدقيق على البصل والحبة المسوداء والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار بيعض المحافظات . ۱۹۷ (باللاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار على كميات ساس الكتان الموجوده على تعسنيع قس الكتان الموجوده مستقبلا لصالح الشركة المصرية المستاعة الأخشاب مستقبلا لصالح الشركة المصرية المستاعة الأخشاب	اسنة ١٩٥ . ١٩٦٦	-				-
(۱۹۵ (السركات المستوردة الساعات بإخطار الوزارة عن بعض البيافات . ۱۸۹ (عظر استيراد القول المسعيع والمجروش . ۱۹۹ (عظر استيراد القول المسعيع والمجروش خارج محافظت . ۱۹۹ (غطر نقل المدس المسعيع والمجروش خارج محافظت . ۱۹۹ (في هاأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها الؤسسات العامة أو شركات القطاع العام . ۱۹۹ (بشغراج الدقيق وصناعة الحجر . ۱۹۲ (بشغراج الدقيق وصناعة الحجر . ۱۹۲ (بشغراج الدقيق على البصل والحبة المسوداء والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار بيعض المحافظات . ۱۹۷ (باللاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار على كميات ساس الكتان الموجوده على تعسنيع قس الكتان الموجوده مستقبلا لصالح الشركة المصرية المستاعة الأخشاب مستقبلا لصالح الشركة المصرية المستاعة الأخشاب	بشأن إستخراج بطاقات التموين . ١٨٨	D))	۲۱	D	•
(۱۹۰ (عظر استيراد القول السحيح والمجروش . ۱۹۰ (۱۹۰ (عظر المالدس السحيح والمجروش خارج محافظق السيوط وقنا بغير ترخيص من مديرية الخوين . ۱۹۱ (في الشيام استخدام المواد والسلع التي توزيها المام . ۱۹۲ (بتديل أحكام القرار رقم ، ۹ اسنة ۱۹۷۷ بشا ن استخراج الدتمق وصناعة الحبر . ۱۹۲ (بشان حظر نقل تقاوى البسل والحبة السوداء والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والنجار بعض المحافظات . ۱۹۷ (باللاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والنجار بعض المحافظات . ۱۹۷ (باللاستيلاء على كميات ساس الكتان الموجوده على الممرية السناعة الأخشاب مستقبلا لصالح الشركة المامرية السناعة الأخشاب		D	Ð	۳٥))	>
(۱ و ۱ و بعطر نقل العدس الصحيح والمجروش خارج محافظت السيوط وقنا بغير ترخيس من مديرية التموين ١٩١٠ (و في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام ١٩٢٠ (بندويل أحكام القرار رقم ٩٠ اسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدتيق وصناعة الحبر ١٩٧٠ (بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء والاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والنجار بمعض المحافظات مناسل الكتان الموجوده باللاستيلاء على كيات ساس الكتان الموجوده حاليا بمسانع تعطين وتعنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا لصالح القمرية لصناعة الأخشاب مستقبلا لصالح القمرية لصناعة الأخشاب	الوزارة عن بعض البيانات . ١٨٩					
(۱ و ۱ و بعطر نقل العدس الصحيح والمجروش خارج محافظت السيوط وقنا بغير ترخيس من مديرية التموين ١٩١٠ (و في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام ١٩٢٠ (بندويل أحكام القرار رقم ٩٠ اسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدتيق وصناعة الحبر ١٩٧٠ (بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء والاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والنجار بمعض المحافظات مناسل الكتان الموجوده باللاستيلاء على كيات ساس الكتان الموجوده حاليا بمسانع تعطين وتعنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا لصالح القمرية لصناعة الأخشاب مستقبلا لصالح القمرية لصناعة الأخشاب	محظر استيراد الفول الصحيح والمجروش . ١٩٠	3 0))	٤٦	D	>
اميوط وقنا بغير ترخيص من مديرية التحوين ١٩١٠ « في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع الق توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام . ١٩٧ « بتعديل أحكام القرار رقم ٩٠ اسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدتيق وصناعة الحبر . ١٩٩ « بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء والاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والتجار بمعض المحافظات . ١٩٧ « باللاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والتجار بعض المحافظات . ١٩٧ « باللاستيلاء على كيات مناس الكتان الموجوده على المتان الموجوده المستقبلا لصالح القمرية لصناعة الأخشاب مستقبلا لصالح القمرية لصناعة الأخشاب	بمحظر نفل المدس الصحيح والمجروش خارج محافظتي	D))			-
(و في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع الق توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام . ١٩٧ (بتديل أحكام القرار رقم، ٩ اسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدتيق وسناعة الحبر . ١٩٩ (بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء والاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والتجار بمعض المحافظات . ١٩٧ (باللاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والتجار معض المحافظات . ١٩٧ (باللاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والتجار حملات وتصنيع قش الكتان الموجود، حماليا بمسانع تعطين وتصنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا لصالح القمركة العامرية اصناعة الأخشاب	أسيوط وقنا بغير ترخيص من مديرية التموين . ١٩١					
المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام . ١٩٧ . (بتديل أحكام القرار رقم، ٩ اسنة ١٩٥٧ بشأ ن استخراج الدتيق وصناعة الحبر . ١٩٧ (بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء والاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والنجار بيمض المحافظات . ١٩٧ (باللاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والنجار على كيات منها لدى الزراع والنجار على كيات منها لدى الزراع والنجار بيمض المحافظات . ١٩٧ (باللاستيلاء على كميات ساس الكتان الموجوده حاليا بمسانع تمطين وتصنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا لصالح القمركة المعرية اصناعة الأخشاب		D))	٧٠))	>>
(پر بردیل احکام الفرار رقو، ۹ اسنة ۹۵۷ بشا ن استخراج الدتیق وسناعة الحبر . (بشان حظر زفل تقاوی البصل والحبة السوداء والاستیلاء علی کمیات منها لدی الزراع والنجار بیمفن المحافظات . (۱۲۲ « باللاستیلاء علی کمیات ساس الکتان الموجوده حالیا بمسانع تمطین و تصنیع قش الکتان والمنتجة مستقبلا لصالح الفرک المعریة لصناعة الأخشاب	المؤسسات المامة أو شركات القطاع العام . ١٩٢					
إستخراج الدتميق وصناعة الحميز . " بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء والاستيلاء على كيات منها لدى الزراع والنجار بيعض المحافظات . " ١٩٢ « واللاستيلاء على كميات ساس السكتان الموجوده حاليا بمسانع تعطين وتعنيع قش السكتان والمنتجة مستقبلا لصالح الشركة العناعة الأخشاب		»))	٨٤	,)
 (۱۲۱ « بشان حظر نفل تفاوی البصل و الحبة السوداء و الاستيلاء على كميات منها لدی الزراع و النجار بيعفر. المحافظات . (بالاستيلاء على كميات ساس الكتان الموجوده حاليا بيعانع تعطين و تعنيع قش الكتان و المنتجة مستقبلا لصالح الفركة العامرية لعناعة الأخشاب 	إستخراج الدنميق وصناعة الحبز . ١٩٦					
بيعفر المحافظات . « ﴿ بِاللاستِيلاءِ عَلَى كَبِياتَ سَاسَ الْسَكَنَانَ الْمُوجِودِهِ ﴿ اللَّهُ عَلَى تَعْطِينَ وَتَصْنِعَ قَسْ الْسَكَنَانَ وَالْمُنْتِجَةَ مُسْتَقِيلًا لِصَالَحُ الْمُصَرِّيَةً لَصَاعَةً الْأَخْشَابِ	بشان حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء	»	D	۱۲۱))	>
بيعض المحافظات . « ﴿ بِاللاستيلاء على كميات ساس السكنان الموجوده حاليا بمصانع تعطين وتصنيع قش السكتان والمنتجة مستقبلا لصالح الشمركة العمرية لصناعة الأخشاب	والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والمنجار					
حاليا بمصانع تعطين وتصنيع قش الحكتان والمنتجة مستقبلا لصالح الشمركة العمرية لصناعة الأخشاب	بيعض المحافظات . ١٩٧					
حاليا بمصانع تعطين وتصنيع قش الحكتان والمنتجة مستقبلا لصالح الشمركة العمرية لصناعة الأخشاب	باللاستيلاء على كميات ساس الكتان الموجوده	•	>	١٢٤))	»
مستقبلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب	حاليا بمسانع تعطين وتسنيع قش الكتان والمنتجة				-	
_	مستقيلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب					
•	_					
	•					

صفحة						
199	ا بالالزام بتقديم بيانات عن القميح .	477	سنة.	124	وقم	قرار
في مطاحتهم	بالزام أمحاب للطاحن والمخابز الاحتفاظ إ	D	D	129	D	•
اد الوقود	ويخابزهم برصيد من المواد البترولية ومو					
***	الأخرى .					
رد خارج	بشائن حظر نقل تقاوى ألبصل المستو)	•	۱۷۳))	•
۲.,	مح فظات الفيوم وبنى سويف و المنيا .					
	محظر فنح مستودعات أو محال جديا	•	D	١٧٨	•	•
النموين	الدقيق بالتجزء إلا بترخيص من وزارة					
۲۰۱	والتجارة الداخلية .					
7.7	بشأن توزبع الدقيق الفاخر .	»))	۱۸۰))	•
7.4	بتنظيم إنتاج وتوزيع المسكرونة .	•))	171))	Þ
1977 4	بشأن يُتعديل القرار رقم ١١٦ لسن	»	ď	۱۸۸	D	₽-
7.0	بتعديل بعض أحكام إستخراج الدقيق .					
ليدة . ۲۰۵	بشأنبدىء العمل ببطاقات التموين الج	D	•	149	•	D
لصانع	بشأن إستخدام الصفيح في بعض ا	»	D	19.	D	D .
عی . ۲۰۹	والشركات في تصنيع عبوات المسلى الصنأ					
	بشأن إستخراج بطاقات التموين الجديد	D))	194	D	D
	بإعادة العمل ببعض أحكام القرار رق	D	•	412	•	

« « ۲۲۸ « و بإلغاء القرار وقم ۲۸۱ لسنة ۱۹۵۲.

فهرس الكتأب الثالث

قرارات التسعير الجبرى

· ia					
1	L2	منة ٧	ر۲۷ اسا	. قم \	اراد د
8		۹ »	449		•
١,			١٨٠	•	D
**	ه ١ بشأن الأدوات الصحية .	\ »	402	>)0
44	١٩٥ بشأن الموالح.	\ »	۴٧٤))	Э
	١٩٥٠ بتحديد الأرباح في السلع وتقرير الوسائل لمنع			»	»
	التلاعب بأسعارها وكيفية الاعسلان عن هذه				
45	الأسعار .				
	١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح في الملابس المحلية والمستوردة	()	۱۷٦	»	ď
40	الحجهزة من قماش التريكو .				
۳٧	١٩ ه. بتحديد الأرباح في عال الأقمشة العطنية المستوردة.	٠,	۰۱	>	D
	١٩٥٣ بإضافة المنتج محليـًا من الملابس الداخلية شغل	,	00	D	»
	السنارة (التريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق				
۳۸				٠	
	١٩٥٢ يتقرر بعض الوسائل اللازمة لمسع التلاعب	"))	144	•	•
٣٩	بأسعار الجبن .				
۳۹	۱۹۵۲ بشأن التسعير الجبرى .	D	44	»	>
	١٩٥٦ بالمواد التمويلية الق ينطبق عليها القرار بقانون	•	٧٣))	»
	رقم ۲۹۷اسنة ۱۹۹۹الخاص باستثناءبعض المواد				
٤٠	التمويلية من أحكام التسعير الجبرى .				
	١٩٥٧ بتكليف أصحاب المعامل المحلية ومخاذن	' »	\ o Y))	,
	الأدوية والصيدليات والمؤلين عن إدارتها				
	بتمبئة زيت السمك المستورد مين الحارج في				
٤١	عبوات زنة ٥٠٠ جرام و٢٥٠ جراما .				
۲٤۲(١٩٥٨ بتحديد:سبةالربحفى تجارة الطماطم الحفوظة (الصاصة		47))	»

قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلاوة الطعيلية . ٤٣ « ٦٣ « ١٩٥٩ بتحديدأقصي نسبة الربع في تجارة السمسم للستورد. ٤٤ « ١٠٠ « ١٩٥٩ بتحديد الحد الأقصى الربع في بيع حرير المناحل والبطاريات الجافة، المستوردة من الحارج للمستملك ٥٥. « ١١٨ ﴿ ١٩٥٩ في شائن اعتبار صناعة البطاريات السابلة من الصناعات الأساسة وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ٢٦ « ١٩٩ « ١٩٥٩ في شائن إعتبار صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٤٧ ١٢٠ « ١٩٥٩ بتحديد سعر الأكسحين بالاستماين . ۸٤٠ ١٢١ « ١٩٥٩ بتعديد سعر أجهزة البوتاحاز وغازه. ٠٤٩ « ۱۲۲ « ۱۹۵۹ بتحدید سعر زیت الحروع الصناعی •• « ١٤٣ « ١٩٥٩ بشائن تحديد مواصفات يعض الأقشة العوفية وتسعيرها . « ١٤٤ « ١٩٥٩ في شائن تحديد ومواصفات بعض الأقشة إلح. ربة 70 « ١٤٥ « ١٩٥٩ في شأن إعتبار صناعة شغل السنارة والملاس الحسارجية القطنية من السناعات الأساسية وتسعرها وتحديد مواصفاتها . 10 5 « ١٤٦ « ١٩٥٩ في شائن تحديد مواصفات بعض الأقشة القطنية وتسعيرها. 00 ١٤٧ ه ١٩٥٩ بتحديد أسعار المنسوجات المصنوعة محليا والق يتم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها في الحارج « ١٧٧ « ١٩٥٩ في شأن إعتبار صناعة الأحدية من الصناعات الأساسة وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ΦA ه ۱۷۳ « ۱۹۵۹ في شائن إعتبار صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسة وتسعيرها وتحديد مو اصفاتها. « ١٧٦ « ١٩٥٩ في شأن إعتبار صناعة الأدوات السكنابية من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصمامها. ٦٦

•					
صفيحة				_	
 إلى شائن إمتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات 	909	سنه) 44V	زقم	قرار
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . سهم					
بتخفیض سعر السکر . ٦٤	D	D	777	D	D
فى شاءًن إعتبارصناعة الـكارتشوك من الصناعات	*	D	481))	Ŋ.
الأساسية بسعرها وتحديد مواسفاتها . ١٢٨					
فى شاأن إعتبار صناعة المصابيح السكهر بائية من))))	720	D	•
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٣٥					
في شائن إعتبار صناعة البطاربات الجافة من))	D	727	D	»
الصناعات الاساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ٣٦					
بتعديل الجدول المرافقالمقرار الوزارى وقه٢٢٧	D))	**))	»
اسنة ۱۹۵۹ وشأن الجين الرومى والروسى 💎					
في شأأن إعتبار صناعة الشبك المحدد من الصناعات))))	٤١٤	10	»
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ١٨					
فى شا'ن إعتبار صناعة الورق الـكراسات من))	»	٥١٥	D	» ··
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٩٩					
فى شأن أعتبار سباعة الأقلام من الصناعات الأساسية)	•	٤١٧	•)) ~-
وتحديد مواصفاتها وأسعارها . ٧٠					
في شأن اعتبار صناعة الشنط من الصناعات)	D	٤٣٠	•	» .
الأساسية وتسعيرها وتحديد موصفاتها . ٧٧					
بتحديد الحد الأقصى المربح في تجارة الأسمنت الأبيض ٧٤	۱۹٦	+ D	۱٧	D	≫.
بتحديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لبدىء	X)	۰	D	».
مدة الالتزام مجداول نسعير الأدوية والمعقاقير					
المتوردة . ٥٠					
في هأن تحديد نسبة الربح في تجسارة الرنجه))))	λY	»	»
الستوردة					
فى شأن اعتبار صناعة الغسالات الكهربائيه من	1)	۹.))	D
الصناعات الأساسية وسعرها ونحديد موصفاتها . ٧٧					

سنحنب			
YA .	د أسعار الراديو .	۱۹۰ فی شأن نجدیا	ار رقم ۹٫ لسنة ۵٫

قراد رقم ۹۷ لسنة ۱۹۹۰ فی شأن تسعیر ورق سعبایر بافرة . قرار رقم ۹۸ لسنة ۱۹۹۰ فی شان اعتبار صناعةالصوف المعدنی من الصداءات

الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٨١

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٠ فى شان اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها

الاساسية وتسعيرها ومحديد مواصفاتها . قراو رقم ١٠٠ لسنة ٩٦٠ في شان اعتبار سناعه الورق من السناعات الأساسية

وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ملاسي

قرار رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۳۰ بتحدید نسبة الربح فی نجارة الأدوات والأوانی المنزلیه المستوردة .

قرار رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۹۰ بتحدید آسمار الأدویه المستوردة . قرار رقم ۱۹۷۵ لسنة ۱۹۹۰ فی شان اعتبار صناعة السجاد مرت الصناعات

الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . 🔻 🗚

قرار وقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٦٠ في شان اعتبار صناعة ما كينات الحياطة من الصناعات الأساسة وتسعيرهاو بحديد مواصفاتها . ٨٨.

قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعه الدراجات من الصناعات

الأساسية وتسعيرها وعمليد موصفاتها قرار وتهره ٤٦ لسنة ١٩٩٠ في هان اعتبار صناعه أجهزة رش النباتات من

السناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ٩٠ قرار وقد ٤١٦ لسنة ١٩٣٠ في شان اعتبار صناعه السيارات من الصناعات

الأساسة وتسعرها وتحديد مواصفاتها . ١٩٠

قرار رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٣٠ في خان اعتبار صناعة الدبابيس من الصناعات الأماسية وتسعيرها وتجديد مواصفاتها وأسعارها. ٩٧

قرار رقم ٤١٨ اسنة ١٩٩٠ في شان اعتبار صناعه غاز الكلورمن الصناعات

رار رقم ٤١٨ لسنة ٩٩٠ في شاق اعتبار صناعه غاز السكاورمن الصناعات الأساسة وتسعرها وتحديد مواصفاتها .

قرار رقم ۱۹۱۵ اسنة ۱۹۳۰ فی شأن اعتبار صناعه الحرطوش من الصناعات الأساسة وتسعیرها وعدید مواصفاتها . قرار رقم ۲۰ لسنة ۱۹۳۰ فی شان تمدیدا سمار المواد البتروایه .
قرار رقم ۹۳۰ لسنة ۱۹۳۰ فی شان تمدید آسمار منتجات شغل السنارة والملابس الخارجية (السوفية) ۹۳ قراررقم ۹۳۰ لسنة ۱۳۰۰ فی شان اعتبارسناعة الحدید والصلب من العداعات

الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها. ٩٧

غرار رقم ٨٨ اسنة ١٩٩١ بتشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات بالاقلم المصرى. ٩٨ قوار وقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ في هان تعيين حد أقصى للنوائد الاتفاقيه عن بيع السلم المسعرة أو المحددة الربح في تجارتها بالاجل. ١٠٣

قرار رقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۲۱ في شان اعتبار صناعه أوعية وانابيب البطاريات من الصناعات الأسساسية وتسميرها وتعسديد

مواصفانها .

قرار رقم ۱۵۵ لسنة ۱۹۹۱ فی عائن حظر تعبثه المواد الغذائیه الخاصمة للنسمیر الجبری فی عبوات خاصة تودی إلی زیادة

السعر الرسمى المحدد لبيعها . 102

قرار رقم ۲۹۸ لسنة ۱۹۳۱ بتحدید مواصفات السکر البودره المخلوط المعبا المخصص لصناعة الحلوي .

.قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٣٦ في شأن تحديد آسمار شفل السنارة من الملابس المداخلية .

٣٤٣ (١٩٩١ في شأن تحديد أسعار الحولات السكهربائية . ١٠٨
 ٣٤٣ (١٩٩١ في شأن إعتبار صناعة معجون الأسنان وصابون الحدادة من الصناعات الأساسة وتسعيرهاو تحديد

مواصفاتها. . « « ۳۵۳ « ۱۹۲۱ فی شاکن إعتبار صناعة أجهزة تسكييف الهواء من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحسديد

الأساسية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها . ١١٢

منحة

قرار رقم ۳۹۰ لسنة ۱۹۲۱ بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيسع المنتجات الصناعية الحلملة أو تغيير مواصفاتهــا عما كانت عليه يوم ۲۸ يوليسو

سنة ١٩٦١إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة. ١١٣٪

« « ۲۰۲ « ۱۹۹۲ فی شأن إلزام الشركات والمؤسسات والمعامل
 بألا تقلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال

سنة ١٩٦١ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة 💮 ١١٤

« ۲۹۰ « ۱۹۹۱ فی شأن اعتبار صناعة المیدات الحشر بة من الصناعات
 الأساسة و تسعیرها و تصدید و اصفاتها. و تسعیرها ۱۹۲

« « ٧٤٥ « ١٩٦٧ في شائن إعتبار سناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من السناعات الأساسية وتعديد

مواصفاتها .

۳۱۰ (۱۹۹۲ فی شأن إعتبار صناعة الأسفلت المنفوخ من المسناعات الأساسية وتسعيرها و تحديد مواصفاتها ۱۱۹

۱۹۹۲ « ۱۹۹۲ فی شان اهتبار صناعة الصابون من الصناعات
 آلاساسیة و تسمیرها و تحدید مواصفاتها .

 « « ۵۰۵ « ۱۹۹۲ فی شان إمتبار صناعةغزل القطن من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها .

« « ٥٥٥ « ١٩٦٧ فى شان تحديد أسمار منتجات الشركات النابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل واللسيج.

« ۵۲۸ (۱۹۹۲ فی شان تعدیل أسمار السنارة من الملایس الداخلیة
 والتریکو للنمرکات الناجة الدؤسسات المصریة

العامة للغزل والنسبج. ١٢٥

۱۹۲۲ « ۱۹۹۲ بشان تحدید سعر بیع السکحول الأیف.
 ۱۹۹۲ « ۱۹۹۲ فی شان تحدید غاز اکسید النیتروز.

- 4254		
./	ورقه٤٠٠٤ اسنة ١٩٦٢ فى شان تسعير الحسلاوة الطحينية ١٠٠ ٪	قرا
14.	و ۲۰ ٪ سکر .	
ت	: ﴿ ١٠٠٥ ﴿ ١٩٦٢ فِي شَانَ إِعْتِبَارِ صَنَاعَةَ الطَّحِينَةُ مِنَ الصَّنَاعَانُ))
171	الأساسية وتسعيرها وتحديد مواسفاتها .	
.144	: ﴿ ٩٩ ﴿ ١٩٦٣ بِتَحْدَيْدُ مُواصَفَاتَ الْعَدْسُ الْمُعَبُّلُ .	>
	ا ﴿ ﴿ ١٥٥ ﴿ ١٩٦٣ فِي شَانَ تَعْدَيْدُ أَمْعَارُ مُسْتَحْضَرَاتُ النَّجِمِيلُ)
144	والزوائع ·	
))
بد	من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتعدي	
371	مواصفاتها .	
.140	 ٢٣٢ (١٩٦٣ في شان تصنيع الأرز والانجار فيه . 	Ð
147	(« ۲۹۳ « ۱۹۹۳ فى شان تسمير الأقمشة الحريرية .	•
	ا « ٣٨٣ * ١٩٦٣ في شأن اعتبار صناعة الحديد المـبروم من	•
12.	الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وأسعار بيعه	
	 ١٩٦٣ (١٩٦٣ في شأن اعتبار صناعة الجرارات الزراعية من 	•
131	الصناعات الأساسية .	
	۱۹۱۳ ۵ ۱۹۹۳ باعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات	ď
127	الأساسية وتحديد موأصفاتها وأسعارها .	
124	« ٧٣ « ١٩٦٤ في شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل.	»
188	 ٤٤ « ١٩٦٥ فى شأن تحديد أسعار الصودا الكاوية . 	
	 ۲۳٤ (۱۹۹۵ فی شأن إعتبار صناعة الفرش من السناهات 	D
18.	الأساسية وسعرها وتحديد مواصفاتها.	
	. « ٣٠٩ « ١٩٦٥ في شأن إعتبار صناعة التليغزيون من الصناعات	*
487	الأساسية وتسعيرها وتجديد مواصفاتها .	

	قراررقم ٥٥٥اسنة١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الأجوله المصنوعة من الجوت
124	أو التيل المعدنى .
	 « ۱۹۹۹ « ۱۹۹۰ فی شأن اعتبار صناعة ألواح الالتراباس من
184	الصناعات الأسا سيةو تسميرها وتحديد مواصفاتها
	 ٣ < ١٩٠٠ « ١٩٦٥ فى شأن اعتبار صناعة المياه الغازية من الصناعات
129	الأساسية وتحديد أسعارها .
	« « ۲۹۱ « ۱۹۳۵ فی شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان
	والسجابر من الصناعات الأساسية وتسعميرها
101	وتحديدمواصفاتها .
107	. ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ وَالَّهُ مَا لَا مُا أَلَّهُ
108	
107	« « ۱۹۹۳ « ۱۹۲۰ فی شأن محدید اسعار أفران البوتاجاز.
. 107	. ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ لَمَا لَمَا لَمَا لَمَ الْمَارِ
	﴿ ﴿ ﴿ ٧٠١ ﴿ ١٩٦٥ فِي شَأَنْ تَعِدَيْلُ أَسْعَارُ غَرِّلُ الْصِوفُ وَالْمُنْجَاتَ
109	الصوفية والغريكو والبطاطين
	﴿ ﴿ ﴿ ٧٠٧ ﴿ ١٩٦٥ فِي شَأَنَ تَعَدَيْلُ أَسْمَارَ بِيعِ الْخَيْوِطُ الْجَرِيرِيَّةُ
	الصناعية والنايلون والحيلانكا ومنتجات الحرير
. 171	الطبيعى .
. 174	« « ۳۳۷ « ۱۹۹۵ بشأن تعديل أسعار أجهزة البوتاجاز.
126	 ٧٤٥ (١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائية والمعلية.
17.0	 ٧٤٦ « ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار الحلاوة الطحيلية.
177	 ﴿ ﴿ ٤٧٧ ﴿ ١٩٦٦ فَي شَأَلَ تَعِدِيلُ أَسْعَارُ مَا كَيْنَاتُ اللَّهِ يُزِلُ .
1	« « ٤١ . ١٩٩٣ في شأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية
н	وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة
174	atic .
	« « ٧٨ ﴿ ١٩٦٦ في شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من
14.	الصناعات الأساسية وتسعيرها ومحديد مواصفاتها
	· ·
·	Y .
	A second

	قرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۲۹ فی شأن تحدید أسعار زیت بدر السکتان المغلی
14	رقم ۱ ب ۲
14	« « ۱۵۲ « ۱۹۹۹ فی شأن زیادة سعر السکر الحر الممتاز ۳
	ُ ﴿ ﴿ ﴾ / ١٧٩ ﴿ ١٩٩٧ فِي شَأَنْ تَحْدَيد مَدَى إِلزَامَ جَدَاوِلُ الْأَسْمَارِ النَّيْ
14	تعينها لجان التسعيرة بالمحافظات .
14	« « ۲۳ « ۱۹۹۷ فی شأن تعدیل أسعار العما بون. ٤
17	« × ۲۶ « ۱۹۹۷ في شأن النسعيرة الموحدة المسلى الصناعي. ٢
17	« « ۲۸ « ۱۹۹۷ فی شأن تحدید اسعار مواقد السکیروسین . 🔹 ۹
14	 ١٩٩٧ « ١٩٩٨ في شأن تحديد أسمار النشا بانواعه والجلوكوز . ١
141	 ٣ (١٩٦٧) ق شأن تحديد سعر بيع الأسمنت للمستهلك.
140	﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ٤ ﴿ ١٩٩٧ في هَأَنْ تَعْدَيْدُ أَسْمَارَ بِمَضْ أَصْنَافَ البِطَاطِينَ. ﴿ وَ
144	« « ه « ۱۹۹۷ في شأن عديد أسمار الزجاج المسطح .
14/	« « ٧٥ « ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للاُحذية ، 🔻 🔻
	« « 🗛 « ۱۹۹۷ في شأن اعتبار صناعة الجلود السدبوغة من
14.	الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها
191	« « ٧٧ « ١٩٦٧ بشأن النسميرة الموحدة للأحدية الحريمي.
194	« » ١٠٩ « ١٩٩٧ بشأن تحديد أسعار الأقشة النمطية الشعبية.
190	🏂 🕻 و ۱۹۱ ﴿ ۱۹۲۷ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط.
	· « « ١٩٦٧ ه ١٩٦٧ في شأن إلزام الموزعين لبعض السلع الهندسية
19'8	بإخطار الشركات المنتجة بيعض البيانات.
	« « م. « ۱۹۹۷ فی شأن إعتبار صناعة سليكات الصوديوم من
144	الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديدمواصفاتها.
199	« « ۱۹۷۷ « ۱۹۹۷ فی شائن تعدیل اسعار الرادیو .
	« « ۱۳۲ ه ۱۹۹۷ في شاأن استيمساد زيت بدرة السكتان من
۲	

فهرس الكتاب الرابع أحكام محكمة النقض التموينية

رقم المبدأ

صا	حرقم البدأ ملخس البدأ
	٢ ــ الفانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يازم جميع التجار أن يعلنوا أسعار كافة
۳	سلعهم المسعر منها وغير المسعر .
	٧ – قرار وزيرالتموين بالأعتاد فى إثبات المخالفة على وزن عدد معين من
۳	الأرغفة أمر لوظني التموين بتنظيم العمل لايقيد المحسكمة في الإثبات .
	٣ - إنكار وجود مادة مسعرة يعتبر معه إمتناعاً عن بيع السلعة إذا
•	توافرت له حيازتها .
	٤ ـ تقريص معينة الحبر على ردة غير ناعمة مخالف القرار ٢٥٩
٦	اسنة ۱۹٤٧.
	ه _ قرار وزير النموين بالاعتاد في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من
Y	الأرغفة أمر لوظني النموين بتنظيم العمل لايقيد المحكمة في الإثبات.
٩	٣ – البيع بالمزاد العلى أو بطريق الجزاف بخضع لأحكام الدحيرة .
•	٧ - مخالفات تنظيم وصناعة الصابون لا تخضع لعواعد إثبات حاصة .
	٨ - مستولية صاحب العمل قائمة بداتها عن مستولية المدير له ويعاقب
	بالفرامة فقط إذا أثبت أنه بسبب النياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن
11	من منع وقوع المحالفة .
	. ٩ - عدم بمسك صاحب الخبر بوجرب معاماته بالمادة ٨٥ من القانون ٩٥
۲۱	اسنة ١٩٤٥ لايجيز 4 أن يتمسك بذلك أمام يحكمة النقض .
	- ١- غياب صاحب اليمل وقت منبط المالفة لايكون سببا بذاته الاعفاء
۱٤	من عقوبة الحبس.

مفحة	ملخص المدأ	وقم المبدأ
17	ل هخص سكراً مهدى إله من جهة إلى أخرى دون ترخيص سع معاقبته على هذه المخالفة .	
	ار وزير التموين ببطلان إجراءات النحليل لعدم إخطار صاحب	
.14	قَعْرُ بَنْتِيجَةُ التَّمَلُيلُ خَلَالُ 65 يُومًا لَا أَثَرُ لَهُ وَيَبْتَى ثَبُوتَ الْخَالَفَةُ اضاً المَّمُواعد العامة .	
	هي يدخل في عداد المحال العامة وعدم إمساك صاحب المقهى ومديره	
19	فترا لإنبات الأصناف التمويلية يترتب عليه إدانته . رض أغذية عفوظة ايس علها بطافة ببيان سعرها ووزنها الصافى	
٠.	رس اعديد عموصه بيمل عميه بداره ببيان مسرعه وروم. جهه استيرادها مترتب عليه معاقبة صاحب الهلي .	
	م نشر جدول التسمير الجبرى بالجريدة الرسمية لاعنع من عقاب من	
777	يع سامة مسعرة بأكثر من السعو المقرو .	
	نول بأن بيع الصنع يشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون 	
-44	دليل على ذلك أصور .	
	دم إعلان صاحب المتجوعن أسعار الفلالوالحبوب وعدم إعلان العام المنافقة	
	لجدوله الخاص بأسمار هذه السلع جريمه واحدة طبقاً للمرسوم ذا: برسنده النقيم م	
37	هانون ۱۹۳۷ استة ۱۹۰۰. انتاب دارا در الامر مصرف التاب عمر المتاب مرا	
~ Y Y	احب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق بجب أن نضى عليه بشهر ملخص الحسكم الذي يصدر عليه .	
• • •	لبيق المادة ١٦ من القرار ٢٥٩ سنة ١٩٤٥ بشأن حظر حيازة غير	
	رق الفاخر عرة ١ على صاحب مصنع مكرونة لامخالفة فيه	
4 4	فانون.	
	دد مصانع المتهم لايكنى للقول بتعذر مراقبتها ولا يتطلب قصد جنائى	٠.٠ – ٢٠
	اس في جريمة إستخدام مواد التموين في غير النوض الذي صوفت	÷
***•	ن أجله أو استخدامها فى مصنع آخر .	
	رير تاجر بجزئة فاتووة ناقضة البيانات الق يتطلبها القراو وقم ١٨٠	£ -41

-٣٣- تعيين مدير للعمل لايعني صاحبه عما يقع من مخالفة امتناع عن بع سلعة .سمرة أو معينة الربيح بسعر محدد . ٣٤٠ عدم إملان تاجر النجزئة المقيدة عليه بطاقات التموين عن وصول مواد التموين إليه بمكان ظاهر من محله جريمة لانتطلب قصداً جنائيا

خاصا .

44

٣٤

40

47

24

47

44

٤٠

٤٥

٤٧

٤٧

γγ_ لماوى البوليس-ق دخول المسانع والمحال وفحسالدهاتر والمستندات . . . ـ الات اط.

فى غير حالات التلبس .
 ١٥٠ القضاء ببرا ة المهم ببرع برتمال بأكثر من السعر الجبرى تأسيسا على أن

البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة التسعير الحدى خطأ .

٣٩_ إمساك دفاتر لإثبات مقادير التموين قاصر على أصحاب المحال العامة وإدانة

مدير مقهى خطأ .

على تجار الجلة ونصف الجلة أن يقدموا لهشترى الناجر فاتورة مستوفاة
 البيانات وإلاحق علمهم العقاب .

٤١ ـ لا يجوز انجار النجزئة أن يتصرفوا في مواد النموين لفير السنهلمكين المجمعيين احكل منهم وبالقادر القررة اسكل مستهلات .

۲۵ حيازة صودكاوية عن غير طريق الجمارك قبل الفرار ۲۵ لسنة ۱۹۵۱ لا عقاب عليه .

27 عقاب التاجر على عدم قيده بالسجل الحاص تاريخ استلام تجار التجزئة 40 لمفرر اسم باليوم .

١٤٥ القمح الواجب توريده الحكومة مطلوب لذاته وتوريد عمله لا بجدى ٥٧.

٥٤ استيراد صفقة الصفيح وعدم الأخطار عن ورودها يرتب المسئولية على
 كل مازم بالأخطار ولو تعدد الأشخاص المازمون .

جهـ مصادرة الأقمة في جريمة عدم ضبط البيانات في الفواتير المسلمة للمشترى
 والسجلات الواجب إمساكها غير جائز .

٧٤ - الاخطار الذي يعتد به طبقاً للقرار ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ هو الأخطار
 عطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .

٤٨ ــ مد أجل تنفيذ القرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بايجاد سجل خاص لدى أصحاب مصانع السكر لا عقاب على مايقع قبل هذا التاريخ من محالفات . • ٣-

٤٩ ــ التصرف في السكر المعد المصانع والمحال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التموين أصبيح لا يخضع للقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لصدور

القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢. ٩١

٥٠ ــ تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعاله في مصنع آخر يكني لعقابه .

٥١ ــ الدفع بالجهل بالأسعار لعدم إعلان المشتغلين بشئون التموين لا يصح . ٦٤ ٥٢ - لا تناقص بين براءة العامل الذي يتولى تقطيع الحيز وإدانة صاحب

المخبز ومديره المسئول لإنتاجهما وعرضهما خبزا ناتص الوزن .

٥٣ ـ يَكُني أَنْ يَثْبَتُ الحَسَكُمُ السعر الذي باع به المنهم المادة المسعرة بأكثر من التسميرة دون حاجة إلى بيان السعر الرسمي .

٥٤ ــ إدانة تاجر حبوب لعدم الأخطار عن الأصناف الق لديه دون بيان الحبوب الني يحوزها المنهم ويتجر فيها قصور .

ه ٥ ــ إضافة سلمة لجدول التسيرة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المنهم بالمادة و عقو مات في محله. ٦,

١٦ - لا يحوز زيادة الأسعار في الحال العامة قبل انقصاء شير من أخطار مسلحة السياحة بكتاب موصى عليه دون اعتراض منها . 79

١٧ - الحسكم القاضى بمساءلة صاحب العمل عن فانورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل لنقص في بياناتها لا يكون مخطئا . 1.

١٨ - إدانة المتهم لعدم قيد حركة استخدام الزيت في محله العمومي ولا يغني عن الدفتر المطاوب دفترا يحتوى على تقديم بيانات خاصة بالسكر المستهلك .

١٩ ــ الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذا كان المطاوب منة سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا ،

. ٩- يع سلعة مسعره بازيد من السعر المحدد قانونا معاتب عليه بالمادة أ التاسعة من م . ق . ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشر منه .

٧٤

٧٠ ـ زراعة القمح بالنسب التي حددها القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ يتمان ثبوت الحيازة الفعلية على أساس ما أوجبه القانون من ذلك . ٧o

٣٢ عدم إخطار صاحب المطبعة عما في حيازته من ورق الطباعة والقضاء بإدانته محمم .

٣٠٠ ما يدعيه صاحب العمل من استحالة الرافية لا يعفي من المقاب اطلاقا وإعا يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة. W

٧٦

٧٩

۸۲

۸۳

۸٦

ع٣- وجوب عرض قرارات وزيرالتموين على لجنة النموين العليا وموافقتها ويترتب البطلان على عدم عرضها على اللجنة . ٧٨

٣٥_ ادانة المتهم في جريمة عدم توريد قمـــح للحكومة في الميعاد وصدور قرار من وزير التموين بمد ميعاد التوريد يوجب براءة المتهم .

٣٠ الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إلى أصحاب المطاحن فرض الشارع عقاراً على التصرف فيه على أي وجه دون إذن صادر إلى الطمن المكلف بالمرف.

٧٧- الحيكي الذي يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة إستخراج دقيق صافى غير مطابق للمواصدات دون أن يبين مضمون التحليل وفيص العينات والأجولة يكون قاصرا ويستوجب نقضه .

٦٨ اختص الشارع في القرار ٤٤ لسنة ١٩٥٠ أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة وحدهم دون باقى الطوائف بالاخطار عن الوفورات المتبقية لديهم . ٨٤

٦٩ ـ جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلمة معينة لا يعتبر قانونا أصلح

٧٠ ــ إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسميرة يكني لافتراض علم الكافة به في حدود الأقلم . ٨Y

المتهم .

A٩

٧١ - قرار وزمر التموين باستيلاء الحسكومة من الورع على كمية من الأرز
 من محسول سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بالغائه هو قرار موقوت
 لا يتأثر بانقضاء المدة أو بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية
 من نوعه

٧٧ ـ حيازة صاحب الحبر الأفرنسكي دقيقا مطابقا للمواصفات ولسكن من نوع غير دقيق الفمح الفاخر نمرة (عالف للقرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧

وم. ق. ه لسنة مه ۱۸۰ .

٣٠ ـ براءة المتهم لصدور تصريعات أطالت أمد التوريد لا تمنع من إعادة
 تقديمه المحاكمة إذا لم يقم بالتوريد حق حلول الميعاد المحدد 4 .

المخالف قلحظر الحاص بزراعة الأرز يعتبر فاعلا أصليا مستاهلا للعقاب
 سوا. ارتك المخالفة لحسان نفسه أو لحسان غيره.

ه ٧ ~ تحديد وزن الرغيف يدخل فيه بطريق الازوم نسبة الرطوبة كما تدخل فيه نسبة الجناف

٣٧ - عالفة ماورد بأحكام القرار ٩٠ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف ترد
 في حق مرتسكها المادتان ٥٠ و ٥٧ من م . ق ٥٠ لسنة ١٩٤٥
 ٧٧ - تعريف الشارع لبيع الجلة يصدق على كل مابلغ وزنه ٩٥ أقة من
 ١١دقيق نأ كثر كوحدة قائمة بذاتها .

ر المحالي المحاكمة
٨٩ ج المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعانب على الامتناع عن البيمع ولو كان جزئيا .

٨٠ ــ مد أجل الأخطار عن البيانات المطاوبة يستفيد منه المنهم.
 ٨١ ــ خاو أوراق الدعوى من استهارة تنفيد حيازة المتهم للارض التى يتحقق بها تسكليفه توريد نصيب الحسكومة وقضاء محكمة الموضوع مجالتها يكون صيحا.

٨٢ ــ بيع عجوله الغربية الحية بسعر فريد على السعر المعين والامتناع عن بيعها حمدًا السعر جرعة واحدة لا تقبل التجزئة .

٨٣ ـ من كان الموظف عنصا بالعمل تتحقق جريمة الرشوة لا فرق بن ما إذا كان العمل أو الامتناع المطاوب من الموظف حقا أو غير حق . ١٠٥

٨٤ ـ القرارات التنفيذية القانون ٥٥ لسنة ١٩٤٥ تنفيد بالأسل التشريعى كما فلا مجوز الحسكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بها .

هـ لا مجوز الامتناع عن ممارسة التجارة سواء كان النجار مرخصا لهم أو
 غير مرخص لهم في هزاولة تجارتهم .

ووفع اللحوم من الجلول الملحق بـ م . ق . ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ لا يتعدى القرار الوزارى ١١٩ لسنة ١٩٥٠ الذى بين السلع النموينية الق يحظر الامتناع عن ممارسة الآمجار فها بغير ترخيص .

٨٦ ــ مسئولية صاحب المحل تفوم على افتراض أشرافه على المحل أووقوع الجريّة باسمه ولحسابه .

٨٧- لا يتسامح فى وزن الحبر (لأفرنسكى بأنواعه بسبب الجنساف فى جميع الأحوال .

٨٨ ـ مصادرة جميع الموجود من السلمة موضوع جريمة الامتناع عن البيع
 يستوى أن تكون السلمة في كل النهم المعد للبيع أو في تخزنه ما دامت
 معدة للبيع .

٨٩ - عدم استظهار الحسكم ما إذا كان المتهم يمسك السجلات طبقا لقرار وزير التموين ٢٩٢ سنة ١٩١٣ برغم اختلاف العقوبة عيب بوجب نقشه .

٩٠ ــ القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ياشيء
 لأسحاب المحابز مركزا أو وضعا أصلح.

٩١ ساعلى المنعهد بصنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة الحصول على ترخيص
 ١١٧ مذلك من وزارة التمون وإلاحق عليه العقاب.

٩٢ - لا يتسامح في وزن الحيز الشامي بسبب الجفاف في جم الأحوال - ١١٩-

. سفيحة	ملخص المبدأ	رقم المبدأ
ب الخبز أو	خص يبيع الحبر ناتص الوزن سواء كان صاح	۹۳ _ بعاقب أى ش
14.		مديره أو الما
ب الجارى	الحكم عن ماهية الشوائب الضارة فى الحبو	ع ٩ - عدم أنصاح
141	ئشف عُنْهَا التحليل تصور .	طحنها التي ك
قانونا أصلح	ار ۱۱۲ لسنة ۱۱۹۹ ينضمن عقوبات أخف يعتبر	
177	النقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها	المتهم ولمحكمة
دم أدراجه	سعيرة تعبين أحد أقصى السعر اصنف معين أو عا	٦٦ إغفال لجنة الت
در قرار فی	أسبوعى يظل هذا الصنف سعرة مسعرة حتى يعا	في الجدول ال
177	زير الختص . '	
لإثبات. ١٧٤	لتموين بيي ان وزن الرغيف لا يقيد القاضى فى ا	۹۷ - قرار وزیر
170 .	كمة بالوصف الذى تسبغه النيابه العامة على المتم	٩٨ ـ لا تتقيد المح
	قدا قيمة العجز في السكيروسين إذا وقع في ا	
171		عنه السئولية

فهرس أبجدى

. صفحة		
		الجهزة بوتاجاز :
٤٩	٣ð	قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۵۹
184	>	1978 » 711 » »
107	>	1970 > 797 > >
174	· *	1970 » YMY » »
		أجهزة اكيف هواء:
11.	4 7	قراد رقم ۳۵۳ لسنة ۱۹۲۱
		أجهزة تليفزبون :
		(أنظر تليغزيون)
		أجهزة رش النباتات :
4.	4 م	قرار رقم ه ٤١ لسنة ١٩٦٠
114	•	1977 × 780 × ×
		أجوا_ة :
154	유 쿡	قراد رقم 800 لسنة 1970
		وأنظر خيش .
	,	احالة جرائم :
٤٣	/ =	أمر جمهوری رقم ۷ لسنة ۱۹۲۷
		إحتكار توزيع السلع :
٤٠	اء ١	قانون ۲۶۱ لسنة ۱۹۵۹

منحد		أحــذية :
	4 ج	 قراد وقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۹۹
•A 1AA	, -	147Y » «Y » · »
141	,	1977 » 77 » »
,		إختصاصات (نقل)
	15 1471	قرارنائبرئيس الجهورية ٢٥ لسنة
		أدوات كتابية :
71	#4	قرار رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۵۹
		أدوات وأوانى منزلية :
∆ £	₩4	قراد وقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۹۰
		ادوية :
٤١ .	/=	طانون ۱۱۳ لسنة ۱۹۲۲
741	٨٩	قرار رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۹۱
٤٧	47	1909 > 119 > >
γ» ,	» ,	197. > 04 > >
٨٦	*	194. » 144 »· »
		وأنظر زيت سمك وجدول أسعار
	•	ارز :
.779	7 29	قرار رقم ۱۶ اسنة ۱۹۳۲
740	47	1978 » YMY » »
		استبارین :
710	. 4회	قرار رقم ۱۷۳ اسنة ۱۹۳۰
		أسمار :
	مار) '	(أنظر تحديد أسعار وعدم رفع أس

صفة		
		السفلت منفوخ :
19	٣	قرار رقم ۳۱۰ لسنة ۱۹۳۲
-		إميدة:
• •	73	قرار رقم ۱۲ لسنة ۱۹۳۰
Y Y	•	1477 » YT » »
		. استناء من أحكام النسعير الجبرى :
• '	۱ 🛎	قانون ۲۹۷ لسنة ۱۹۵۲
		إستيلاء :
۲0	44	قرار رقم ۲۸۶ لسنة ۱۹۵۰
۲۹	>	1101 > 0 > >
۳+	>	(« 43 « 10Pl
TY .	*	1971 > 17 > >
1	»	1977 » 178 » »
•		: اسمنت
٠,	٧ عا	ب قرار رقم ۲۶ لسنة ۱۹۳۰
Y£	۳ <u>.</u> 1	1990 » 14 » »
\r \r	»	1977 > 67 3 3
	,,	
		, أسواق حملة :
*	17	قرار ۳۳ اسنة ۱۹۹۲
Variation .	13	قرار ۱۶۱اسنة ۱۹۳۷
		. أط ارات كاوتشوك :
1	اد ۳	قرار رقم ۲۶۱ لسنة ۱۹۵۹
		أعلان أسار :
'£	اء ٣	قرار رقم ۱۳۹ لسة ۱۹۵۲

		_
الصنحة		- اقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠	٣.	قرار رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۵۹
•		أقشة حريرية :
۰۳	س عا	قرأد رقم ١٤٤ لسنة ١٥٥٩
154	»	1978 » 478 » · »
171	»	1970 » V·Y » »
	•	أقمشة صوفية :
۰۱	~ 4	قرار رقم ۱۶۳ اسنة ۱۹۰۹
• 1		وأنظر غزل الصوف .
		القشة قطنية :
**	٠ فوس	قرار رقم ۱ه اسنة ۱۹۵۳
••	>	1909 » 127 » »
147	•	1997 > 1.9 > >
100		اكسجين سائل:
124	٣d	قرار رقم ٧٣ آسنة ١٩٦٤
		ألوأح الالتراباس :
١٤٨	44	قرار رقم ۱۹۸۵ لسنة ۱۹۹۵
		أوعية وأنابيب البطاريات :
1.4	49	قوار رقم ۱۳۰ کسنة ۱۹۹۱
		بازیت :
14.	٣.١	قرار رقم ۷۸ لسنة ۱۹۲۹
	٠	بافرة (ورق سجار) :
		(أنظر ورق سجاير).
		بانيوهات :
144	47	قرار روم ۲۲۹ اسنة ۱۹۳۰
***	,	بترول : `
		(أنظر كيروسين ومواد بترولية) .
*		بذرة قطن :
171		. (أنظر زيوت نباتية) .
, , ,		, /

الصفحة		
		يصل:
174	4 न	 قراد رقم ۱۷ لسنة ۱۹۹۲
144	>>	قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۹۷
***	•	» » \YY » »
		بطاقات :
· r	. 45	قرار رقم ۲۰۵اسنة ۲۹۵۵
"1 Y #	•	1977 » 117 » »
198	>	» » \\\ » »
4:4	•	> > Y\E > > .

144

-4.人 يطاريات جافة:

قرار رقم ۲٤٧ أسنة ١٩٥٩ ٦٦ 1971 » 14. » » وانظر أوعية أنابيبالبطاريات.

بطاريات سائلة :

قراد رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۵۹ ŧ۳ . 24 بطاطس : (أنظر تفاوى).

بطاطين : فرار رقم ۷۰۱ اسن**ة ۱۹**۹۰ 104 140

بلاستيك : أنظر منتجات بلاستيك

ين : قراد دقم ۲۰۰۲ لسنة ۱۹۹۲ 44 124

:	ز	b	ŭ	٠	,
-	•	•		,,	٠

		لم البوتاجاز ﴾	(أنظر أجهزة بوتاجاز ومنف
			تبسغ:
			(أنظر منتجات التبغ)
			تثبيت أسعار :
	114	wa .	قراد رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩
			تحديد أرماح وأسعار :
	£ :	۴á	قرادرقه ۲۲۷اسنة ۱۹۶۹
	11	,	1900 > \A. > >
	44	,	1901 W 307 W 10P1
		,	1404 > 144 > >.
	45	•	« « ۸۲ « ۲۵ <i>ף</i>)
	٤٠	•	1907 > YT > >
	117	•	1971 > 440 > >
,	4		تخزین مسواد :
	.44	. 44	قراز رقم ٥٤ آسنة ١٩٥٦
	181 :	•	1991 > 14+ > >
	,1AE		1977 > 107 > >
	110	>	1977) 7+))
			تسعير جبرى :
	**	É /	م . ق . ۱۹۳ اسنة ۱۹۶۱
			تقاوی بطساطس :
	181	44	قراورقم ۲ اسنة ۱۹۹۳
		•	تفسيط:
	14.	**	قراورام ۱۱۱ اسنة ۱۹۹۷
	44.		

مقعة		
		تكييف هواء:
		(انظر اجهزة مكيف هواء)
		علينزيون:
127	بربع	قرار رقمه ۳۰ السنة ۱۹۲۵
108	>	1970 » ogo » »
198	•	1977 » 117 » ».
		تنظيم إنتاج:
124	47	قرآر رقم۱۲۱۸اسنة۱۹۲۹
•		ت <i>وین</i> : م . تا نون ه ۹ اسنة ۱۹۶۵
٣	/ 4	
	<u>لم :</u>	تنظيم إستخدام وتوزيع بعض أأس
194	44	غرار وقم ۷۰ استن۱۹۷۷
194	> >	1977 × 107 × >
7.7	•	1909 D 1A+ D D
	•	هوزيع مواد تموينية :
184	44	<u>قرار رقم ۸۸ لسنة۱۹۲۳</u>
1.4	>	1416 9 177 9 3
		علاجات:
104	47	قراد رقم ۱۹۳۶ لسنة ۱۹۳۵
•		٦ــوم :
14.	43	قرار رقم 🗸 اسنة ١٩٦٦
		سبان رومی وروسی:
44	43	کو آز رقم۲۹۷لسنة ۱۹۵۹
4 4.		جرارات زراعیسة :
181	₩ \$	بقراد رقم ۱۸۱ استه ۱۹۹۳
		**

* .			
		منيحة	
جدول أسمار:			
قراد رقم ۳۰ کسنة ۱۹۹۰	۴.3	Ye	
1977 » 179 » »	>	Y9	
حلود مدبوغة :		- N	
قراد رقم ۵۰ استا۱۹۹۷	43	14.	
جاوكـوز :			
جلوكــوز : (أنظر نشــا)		Mark Contract	
حديد وصلب:			
قراد رقم۲۰هاسنة ۲۹۲۰	47	4.4	
حديد ميروم :			
قراد وقم۳۸۳لسنة۱۹۲۳	72	16.	
حرير منساحل :			
حریر منساخل : قراد وقه۱۲ السنة ۱۹۹۰	47	\$1F.	
1909 » 100 » »	47	<u> </u>	
حظر امجاد:			
قزاد رقم ۲۵ لسنة ۱۹۵۶	44	84.	
1407 » ٣٠٠ » w	•	14 -	
1478 » 171 » »:	>	401	
1978 × 19 × 1978)	100.	
1978 » 7.7 » »	>	107	
1970 » 184 » »	>	. 1.1.1.	
1977 » 108 » »·)	1/40	
1977 > 170 > 💌	•	387	
144Y » Y·1 » 💸	•	198	
1914 > 1VA > >	>	. 4.4	

1974 > 174 > 3

14. Ex	حظر تعبئة للواد الغذا
19.	
19.	قراد دقمههاسته
14\	
14\	حظر ت <i>صدیر</i> :
71	قزاز زقم ٤٦ لمسنة ١٧
71	حظر نقسل:
71	قرار رقم۲۰۹ اسنة. ه
1 · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	« « /AY « FO
10. 10g 10g 10g 11g 11g 11g 11g 11g 11g 11g	7. » E7 » »
10" 102 3 112 3 170 3 171 3 17	**************************************
106 3 175 3 176 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3 177 3	* * * * * * * *
118	● 《
170	(
141) 4 144) 144	(« V/Y « «
144 3 144 3	* * * * * * * * * * * * * * * * * * *
144 3 144 3	(77 » 1Y » »
1YY	* * eV * *
1AY 3	((o) ((
1AY	> > YYY > >
141) 4 147)	* * 117 * *
147	» » 440 » »
	977 9 70 9 9 * * * 171 9 9
™	
	9 9 1V7 > -9
•	(وة طحباية:
tey	راو درقع ۲۰۰ ۶ لسنة ۲۲
	LOAD TA T
	(40) 47) '4

.

		gan i nami
منعة		•
		خــبر:
		:(أنظر مطاحن)
		خرطوش :
46	47	قواد وقم ٤١٩ لسنة ٢٩٦٠
		خيش :
<i>\18</i>	43	قراد رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۲۰
rv	,-	»(و انظر أجور)
	~	خيوط حربرية :
		﴿ أنظر أقمهٔ حربریهٔ)
		دباییس :_ دباییس :_
	4	
44	. **	قرار رقم ۴۱۷ اسنة ۱۹۳۰ . دخان :
	•	
		أنظر منتجات النبغ والدخان دراجات :
*		
A*	۳۵	قرار رقم۱ ۱۶ اسنة ۱۹۹۰
		دقــق :
		(أنظر مطاحن)
		فرجساج .
^\ \ \ \ \ \ \ \ \ \	الميه	قرار رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٧
		خرة .
٤٦	43	قرار رقم ۱۳ لسنة ۲۹۵۴
71		» » <u>4</u> ÿ/ » »
100-	•	1978 » 19 » »
F04	>	» » ۲·۲» »
44.	•	· 1.4 (× × × × × ·

صفحة-	

		راديو :
YA ·	4.4	قرار رقم ۹۹ اسنة ۱۹۹۰
199	•	144Y » 14Y» »
		رش النباتات :
		انظر أجهزة رش النباتات .
		رنجة مستوردة :
7 44 - 1	4.5	قراد رقم ۸۷ اسنة ۲۹۳۰
		زيوت نباتيــة :
· **	* \$	قراد رقم ٥٠٤ لسنة ه١٩٤
110	•	1970 » 178 » »
177	•	194. » IAA » »
144	•	1941 a 444 » »
		ذيت بذرة السكتان الغلى :
.///	44	قراد رقم ۸۸ اسنة ۱۹۲۳
***	•	1977 B 178 D
		زيت خروع :
	47	قرار رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۵۹
		زیت صك :
٤١	45	قراد وقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۵۷
		سامات :
*1.44	44	 قراد رقم ۳۵ اسنة ۱۹۹۷
744	\-	: سيجاد
AY	4-3	قراد دقم ۲۶۰ اسنة ۱۹۳۰

		سجاير : (انظر منتجات التبغ والدخان وورق -
	44	سجلات:
. (.))	قرار رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۶۰
7 £	,	((33 (+0P/ ((1/ (moP/
.17	,	
1.1	Š	ነዓ ዕ ኘ » የየየ » » ነዓ ዕ ዓ » ሊኔ » »
* *44	,	1997 » 127 » »
1 11	-	the state of the s
		سخا نات :
444	ψs	قرار رقم ۳۵۶ اسنة ۱۹۳۱
		سکر ہے
*	43	 قراد وقم ع٠٥ اسنة ه١٩٤
٧٠	,	1989 > 188 > >
٣.	•	1907 » 114 » ,»
T. T.	•	((YA (FOP)
440	•	1441 > 41. > >
177	•	1971 » Y79 » »
180	•	* ** *** ** ** **
*AAY	•	1977 » YY• » »
78	44	1909 » YWA » ·»
1.1	•	4931 » YTA » '»
474	3 '	1977 > 107 > `>
		سليكاتُ الصوديوم :
11Y - Proje	. #4	قران رقم ۲۰ لسنة ۱۹۳۷

قراد رقم ۲۶۰ اسنة ۲۰۰
معسم :
قرار رقم ۲۳۸ لسنة ۹۲۳
909 % % % %
حمك بكلاه :
قرار رقم ۳۵ اسنة ۱۹۵۲
: مى _{سىم}
ممیسسد : قرار رقم ۱۸۷ لسنة ۲ ۵ ۹
سيادات :
قرار رقم ۲۱۶ اسنة ۲۰۰۰
440 » 44V » »
شای :
قراد رقم ۲۰۵ اسنة ۲۹۵
1971 » 779 » »
قرار زقم ۲۰۲ لسنة ۲۹۲۲
شیك عدد :
قرار رقم ۱۶۵ لسنة ۱۹۵۹
عثفل السنارة :
قرار رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۰۲
1404 > 00 > >
1404 > 150 > "
144. > 644. >
1941 > 461 > >
1000
1977 » • TA » »

-ale :

منعة		هنط :
		قراد رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩
YY .	49	سابون :
14.	44	قراد رقم ۳۱۱ اسنة ۲۲۹۱
146	47	قرار رقم ۲۳ لسنة ۱۹۳۷ سابون حلاقة :
	,	
		(انظر معجون أسنان) .
		سنيے:
43	イヨ	مراورقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۵۸
7.7	49	قرار رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۲۷ ملب :
		(انظر حدید) . احدیہ :
	•	(أنظر طماطم).
	1	ودا كاوية :
115	٣.1	قرار رقم ٤٤ اسنة ١٩٦٥
		وف معــدني :
٨١	٣.5	ف را ز زقم ۸۵ آسنة ۲۹۹۰
^,	,	سبطية قضائية :
٤٠	14	نراز رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۵۲
		باع تمو ین :
: 1•	74	نراز رقم ۸ کسنة ۱۹۶۸
	, '.	حينسة :
	4 -1	راو رقم ۱۰۰۵ لسنة ۱۹۹۲
141		باطم محفوظة :
£ Y	~ 2	راد رقم ۲۳ لسنة ۱۹۵۸
• • • • •		أوادى (إعلان)
٤٣	. 14	اد جهودی ۱۳۴۷ استة۱۹۲۷
٤٩		
•,		

صغيطة.		عدس:
191	4 غ	قرار رقم ۲۵ اسنة ۱۹۹۷
144	۳ ع	1974 » 99 » »
		عدم تقل إنتاج:
311	· 44	قرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦١
		عدم رفع أسعار :
		(أنظر عديد أرباح وأسعار)
	•	علف الحيوان :
		(ا نظر کسب)
		عَازُ أَكْسِدُ النَّيْتُرُوزُ :
144	لوم	قرار رقم ۱۰۰۳ لسنة ۱۹۹۱
		غاز ااـٰكاور :
۳ ۴ ۰	الدم	قراد رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۹۰
		غاز بوتاجاز :
		(أنظر أجهزة بوتجاز)
		ُغزل منسوجات وغزل القطن :
14	소 팩	، قرار رقم ۲۲ اسنة ۱۹۶۹
19	•	» » \٣٠ » »
٤٠	•	190° » 7 » »
74	•	\ 90 A > 29 > >
141	ه ۳	1977) 008 D »
		غزل ااصوف :
109	۳đ	قرار رقم ۲۰۱ آسنة ۱۹۲۵
		غسالات كهربائية :
.**	47	قرار رقم ۹۰ استة ۲۹۹۰
		غش وتدٰلیس :
" የአ	اد\	<u>قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١</u>
		فحم: `
144	4 4	قرآز رقم ۱۶۲ اسنة ۱۹۲۷

		فرش :
120	4 +	قراد رقم ۲۳۶ اسنة ۱۹۲۰
		فوائد اتفاقية :
1.4	4 7	قراد رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۹۱
		فول:
17°5	44	قراد دقم ۱۹۱ اسنة ۱۹۲۹ .
181	, >	1977 - 780 - 7701
744.	. >	1977
14.	>	(1977) 27)
117	> ,)) (0)
•		قش المكتان:
141		قراد رقم ۲۵ لسنة ۱۹۲۲
		قصدير نقى :
. "140	4 4	قرار رقم ۲۶۸ اسنة ۱۹۹۰
. , , , ,	٠.	, قطع غيار :
•	,	, (أنظر أجهزة رش المنباتات)
		قح:
144	4 4	قراد رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹۹ ،
		كابلات كهربائية :
178	' '	فراز رقم ۲۵۲ لسنة ۱۹۳۳
		the state of the s

كادنشوك :

قرار رقم ۲٤۱ اسنة ۱۹۵۹

کتان : قرار رقم ۱۹۲۶لسنة ۱۹۹۷ (أنظر قش کتان)

مفحة

منيحة		
		^م کمحول آبیض :
144	ب ط	قرار رقم ۲۲۳ لسنة ۱۹۹۲
		` کراسات :
		(أنظر ورق)
		كسب مقشور :
7.4	· 44	. قراز زقم ۳۰۰ لسنة ۲۹۵۳
41	,	1904 > 184 > >
	,	190A > Y4 > >
40	,	1971 > "" >
144	•	
		كآوريد النيوم :
		(أنظر قصدير نقى)
		آکیروسین :
٣	43	قرار رقم ۲۰۵ اسنة ه۱۹۶
••	>	\4.4 * YYY * *
144	>	1971 » YEY » »
104	>	1978 > 414 > >
\oY	>	1978 × 777 × 3791
34/	•	1444 > 104 > >.
۲	•	147Y » 184 » »
4.9	•	» » *\£ » »
		(أنظر أيضاً مواد بترولية)
		الجان تعسكيم :
		 قراد رقم ۸۳ اسنة ۱۹۰۹
4.	49	
		الجان تقدير تعويضات :
124	43	٠ ،قرار رقم ٣٣ أسنة ١٩٣٣

		لجان تسعير ه :
-•Λ.	ps	قرار وقم ۸۸ لسنة ۱۹۹۱
· ·		لجنة التموين العليا :
. 23	14 1	قرار جمهوری ۳۱۳ لسنة ۹۲۷
		الحسوم :
**	43	قرار رقم ۲۹ اسنة ۱۹۰۱
£ò.	•	1408 > 40 > >
744	•	1971 > 70 > 70
109	•	1978 3777 3 3
17.	•	1478 > TYE > >
`\A•	•	1977 » 108 » »
	43	1924 × 414 × ×
		ما كنيات خياطة :
· ۸	44	قراد رخ ۲۰۰ اسنة ۱۹۲۰
		ما كنيات ديزل :
111 1	rai.	قراد وقم ۷۷۶ استة ۱۹۹۰
. :		مبيدات حشرية :
717	44	قراد رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٩١
		عال عادة :
٤	4.4	قرار رقم ۱۹۶۹ لسنة ۱۹۶۹
		عولات كهربائية :
``	#2	قراد رقم ۳۲۳ لستة ۱۹۹۱،
	4-	•
		مستعضرات التجميل :
.1 A.k.	₩#	تزار رقم دو۱ اسنة ۱۹۲۳

صغحة		مسلی صنداعی :
٦٤	· 45	قراد رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹۴۸
	اليع	قرار رقم ۲۶ اسنة ۱۹۹۷
14.2	, -	
		مصابيح كهربائية :
٦۵	٣٤	قراز زقم ۲٤٥ لسنة ١٩٥٩
	. 1	مطاحن :
	· (+3	قراد رقم ۱۹ اسنة ۱۹۵۷
٦٧	. (- <u>1</u>	أ قراد رقم 4 به اسنة ١٩٥٧
V \	∀ ±l	قراد رقم ۸۶ لسنة ۱۹۵۹
1.1	· ×4	قرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۹۸
۱۰۲ ۱۰٤	74	قوازرقم ه کسنة ۲۰۰۸
717	4.71	خراز رقم ۲۲ استة ۱۹۴۰
111	47	قرار رقم ۱۳ السنة ۱۹۲۰
111	47	قراد رقم ١٤٤ استة ١٩٦٧
Y	7:1	قراد وقمٰ ۱۶۹ لسنة ۱۹۲۷
4.1	۲۵	قرار رقمٔ ۱۷۸ لسنة ۲٫۰ ۹ ۱
7.7	44	قراز وقم ۱۸۰ لسنة ۱۲۶ ۱
7.0	47	قراد رقم ۱۸۸ لسنة ۲۸۴ ۱
		معجون أسنان :
١٠٩.	٣٤	قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩١
		مكرونة :
٧٠٣	4 4	ق ر اد رقم ۱۸۷ اسنة ۱۹۹۷
1-1		. منتجات بلاستيك :
4.	47	قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۵۹
		£3 .

نتجات التبخ والدخان :		
راد رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹۰	47	101
نسوجات ومنسوجات محلية :	* 1	
راد رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۵۲	44	۳.
راد رقم ۱٤٧ أسنة ١٩٥٩	44	••
راد رقم دده اسنة ۱۹۲۲	42	144
نظفات :		
راز رقم ۹۹ اسنة ۱۹۹۰	٣٠	A Y
نظم البوتاجاز :		
راد رقم ۲۱۱ اسنة ۱۹۳۳	4-1	73/
واد بترولية :	·	15.
رار رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۹۰	سيا	40
(انظر أيضًا كيروسين) .	·	• .
واسير : المارات		
راد رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٥	스 퀴	171
	,	
واميد تسليم :	- Ja	A Marie
راد رقم ۲۹۹ اسنة ۱۹۹۱ انتهاک کسید	49	144
واقد الكيروسين :		1
راد رقم ۲۸ لسنة ۱۹۲۷ 	mal	144
سوالح :		
فرار وقم ۳۷۶ لسنة ۱۹۵۱	47	78
سا. غازية ؛		
راد رقم ۲۹۰ لسنة ۱۹۲۰	44	AEN
•		٤٧

-		
		نشا:
174	4.8	قرار رقم ٤٢ اسنة ١٩٦٧
		ورق وورق کراسات:
۸۳	•	قرار رقم 800 اسنة ١٩٠٨
۸۳	اوم	144. 3 1 3 3
		ورق سجایر (بافره) :
۸٠	44	قراد رقم ۹۷ اسنة ۱۹۹۰
		ورق طباعة :
12.	44	قرار رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹۲
		وقف النفيذ :
11	47	قراد رقم ۱۹۲۹ لسنة ۱۹۶۸
	: ,	صدر من الموسوعة الدائمة للنشريع والقصّا
	100	١ الموسسوعة العالمية الدائمة .
	1	٢ – قوانين العاملين المدنيين بالدولة .
	1	٣ — قوانين الإصلاح الزراعي .
	٤٠	٤ – قوانين إيجار الأماكن .
	والمكتبات الشهيرة	تطلب من دار الفكر العربي
	ب شادع الجيش القاهرة	ومن الأستاذ محمد فهيم المحامى ٧ أله
	_	ان ۱۰۹۷۳۰
4		. 4

محتويات الكتاب

قوانين التموين والتسعير الجبرى

الفرارات التموينيــــــة

• السكتاب الاُول

• الكتاب الثاني

• الكتاب الثالث

قرارات التسعير الجبرى

» اله كمناب الرابع

أحكام محكمة النقض التموينية